



٩٠٤

تجواهر الكلام في

٢١

شرح شريعة الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء والامام المصنفين

الشيخ محمد حسن الزنجاني

للعقبة ١٣٦٦ هـ

تأليف

مبين

مؤسسة النشر الإسلامي

الطبعة الثانية



٩٠٤

جواهر الكلام

في

شرح شرائع الإسلام

تأليف

شيخ الفقهاء و إمام المحققين

الشيخ محمد حسن النجفي

الترقي سنة ١٢٦٦ هـ

الجزء الرابع

تحقيق

مؤسسة النشر الإسلامي

الطبعة الأولى



سرشناسه: صاحب جواهر، محمد حسن بن باقر، ۱۲۰۰ھ - ۱۲۶۶ ق. شارح.

عنوان قراردادى: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. شرح.

عنوان و نام پديدآور: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام [محقق حلى] / تأليف محمد حسن النجفي؛

تحقيق مؤسسه النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرقة.

مشخصات نشر: قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ۱۴۱۷ ق. = ۱۳۷۵.

مشخصات ظاهري: ج.

فروست: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ۹۰۱، ۹۰۲، ۹۰۳، ۹۰۸، ۹۱۴، ۹۱۷، ۹۱۸.

شابك: ۹۲۴، ۹۲۵، ۹۲۷، ۹۲۸، ۹۲۹، ۹۳۰، ۹۳۱، ۹۳۲، ۹۳۳، ۹۳۴، ۹۳۵، ۹۳۶، ۹۳۷.

شابك: ۹ - ۰۲۷ - ۴۷۰ - ۹۶۴ - ۹۷۸

يادداشت: عربي.

يادداشت: محقق در جلد هفدهم، بیست و هفتم و بیست و هشتم و نهم کتاب حاضر حیدر الدیباغ می باشد.

يادداشت: ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۱۷ ق = ۱۳۷۵). يادداشت: ج. ۲۳ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق = ۱۳۸۸) (فيا).

يادداشت: ج. ۱۴ (چاپ دوم: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶). يادداشت: ج. ۲۴ و ۲۵ (چاپ اول: ۱۴۳۱ ق = ۱۳۸۹) (فيا).

يادداشت: ج. ۱۵ (چاپ اول: ۱۳۸۵). يادداشت: ج. ۲۷ و ۲۸ (چاپ اول: ۱۳۹۰) (فيا).

يادداشت: ج. ۱۷ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق. = ۱۳۸۶). يادداشت: ج. ۲۹ (چاپ اول: ۱۳۹۰) (فيا).

يادداشت: ج. ۱۸ و ۱۹ (چاپ اول: ۱۴۲۸ ق = ۱۳۸۶) (فيا). يادداشت: ج. ۳۶ (چاپ اول: ۱۳۹۱) (فيا).

يادداشت: کتاب حاضر شرحی بر «شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام» اثر محقق حلی است.

يادداشت: کتابنامه.

موضوع: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام -- نقد وتفسير.

موضوع: فقه جعفري -- قرن ۷ ق.

شناسه افزوده: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق. شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. شرح.

شناسه افزوده: جامعه مدرسين حوزه علميه قم، دفتر انتشارات اسلامي

رده بندی كنگره: ۱۳۷۵ / ۴۰۲۱۶ ش ۳ / م ۱۸۲ BP

رده بندی ديويي: ۲۹۷ / ۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: ۱۰۶۹ - ۷۶ م



جواهر الكلام (ج ۴)

- المؤلف: شيخ الفقهاء والمحققين الشيخ محمد حسن النجفي
- الموضوع: الفقه
- طبع و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي
- عدد الصفحات: ۶۷۲
- الطبعة: الثانية
- المطبوع: ۵۰۰ نسخة
- التاريخ: ۱۴۳۴ هـ. ق

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الفصل الخامس﴾

﴿في أحكام الأموات﴾

عدا كيفية الصلاة ، وإنما جمعت هنا حفظاً عن الانتشار ، وإلا فالمقصد بالذات الغسل ، لكن لا بأس بذكر ذلك ، بل وبذكر جملة مما تتعلق بهم في حال المرض .

فينبغي للمريض أن يحمد الله ويشكره في حال المرض كحال الصحة ؛ إذ مرضه لعله يكون من أفضل النعم عليه وهو لا يشعر بذلك ، وكيف لا ؟ وقد ورد في الخبر عن سيد البشر (صلى الله عليه وآله) : « أنه تبسم يوماً ، فقيل له : مالك يا رسول الله تبسمت ؟ فقال : عجبت من المؤمن وجزعه من السقم ، ولو يعلم ما له في السقم من الثواب لأحب أن لا يزال سقيماً حتى يلقي الله ربه (عز وجل) » (١) .

كما أنه ورد عنه (صلى الله عليه وآله) « أن أئنه تسبيح ، وصياحه

(١) امالي الصدوق : المجلس الخامس والسبعون ح ١٤ ص ٤٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١ من

تهليل ، ونومه على الفراش عبادة ، وتقلبه جهاد في سبيل الله ...» (١) .
وأنه تتناثر منه الذنوب كما يتناثر الورق من الشجر (٢) .

وأنه يوحى إلى ملك الشمال أن لا يكتب عليه ، كما أنه يوحى إلى ملك اليمين أن يكتب له كلّ ما كان يعمل من الخير في زمان صحته ؛ إذ هو في حبس الله (٣) .

وأن « حمى ليلة تعدل عبادة سنة ، وحمى ليلتين تعدل عبادة سنتين ، وحمى ثلاث ليال تعدل سبعين سنة ...» (٤) .

وأنه « إذا أحبّ الله عبداً نظر إليه ، فإذا نظر إليه أتخفه بواحدة من ثلاث : صداع ، أو حمى ، أو رمد» (٥) إلى غير ذلك من الأمور المستورة في محلّها .
فينبغي له حينئذٍ الصبر والاحتساب لينال أجراً آخر ، فقد قال الصادق (عليه السلام) : « أيّما رجل اشتكى فصبر واحتسب كتب الله له من الأجر أجر ألف شهيد» (٦) .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب نوادر الكتاب ح ٥٧٦٢ ج ٤ ص ٣٦٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاحتضار ح ١١ ج ٢ ص ٦٢٣ .

(٢) ثواب الاعمال : باب ثواب الحمى ح ٣ ص ٢٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاحتضار ح ١٣ ج ٢ ص ٦٢٣ .

(٣) الكافي : باب ثواب المرض ح ٧ ج ٣ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاحتضار ح ٧ ج ٢ ص ٦٢٢ .

(٤) الكافي : باب ثواب المرض ح ٩ ج ٣ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاحتضار ح ١٠ ج ٢ ص ٦٢٣ .

(٥) الخصال : باب الواحد ح ٤ ص ١٣ ، الكافي : باب المصافحة ح ٥ ج ٢ ص ١٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاحتضار ح ١٢ ج ٢ ص ٦٢٣ .

(٦) طب الأئمة : مقدار الثواب في كل علة ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاحتضار ح ٢٣ ج ٢ ص ٦٢٥ .

وقال (عليه السلام) أيضاً: «من اشتكى ليلة فقبلها بقبولها وأدى إلى الله شكرها كانت عبادة ستين سنة، قيل له: ما قبولها؟ قال: يصبر عليها ولا يخبر بما كان فيها، فإذا أصبح حمد الله على ما كان»^(١).

ومنه يستفاد استحباب الكتمان وترك الشكاية كما هو مفاد غيره من الأخبار، ففي خبر بشير الدهان عنه (عليه السلام) قال: «قال الله (عز وجل): أتيأ عبد ابتليته ببلية فكم ذلك عواده ثلاثاً أبدلته لحماً خيراً من لحمه، ودماً خيراً من دمه، وبشراً خيراً من بشره، فإن أبقيته أبقيته ولا ذنب له، وإن مات مات إلى رحمتي»^(٢).

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن «من مرض يوماً وليلة فلم يشك إلى عواده بعثه الله يوم القيامة مع خليله إبراهيم خليل الرحمن حتى يجوز الصراط كالبرق اللامع»^(٣).

ولعل اشتمالها على لفظ العواد يشعر بعدم إرادة الكتمان بمعنى عدم الإخبار بأصل المرض، بل المراد عدم الشكوى أي بأن يقول: لقد ابتليت بما لم يبتل به أحد، ويقول: لقد أصابني ما لم يصب أحداً، كما ورد تفسيرها بذلك عن الصادق (عليه السلام) حيث سئل «عن حد الشكاة للمريض، فقال: إن الرجل يقول: حمى اليوم وسهرت البارحة وقد

(١) الكافي: باب آخر من ثواب المرض ح ٥ ج ٣ ص ١١٦، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٢٧.

(٢) الكافي: باب آخر من ثواب المرض ح ٣ ج ٣ ص ١١٥، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٢٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب ذكر جل من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ١٦، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الاحتضار ح ٨ ج ٢ ص ٦٢٨.

صدق وليس هذه شكاية ، وإنما الشكوى أن يقول : لقد ابتليت بما لم يتل به أحد ، ولقد أصابني ما لم يصب أحداً ، وليس الشكوى أن يقول : سهرت البارحة وحممت اليوم ونحو هذا» ^(١) ومثله غيره ^(٢) .

ويؤيد ما قلنا أنه قد ورد استحباب إعلام الاخوان بالمرض ، قال الصادق (عليه السلام) : « ينبغي للمريض منكم أن يؤذن إخوانه بمرضه فيعودونه فيؤجر فيهم ويؤجرون فيه ، قال : فقليل له : نعم فهم يؤجرون فيه بمشاهم اليه ، فكيف يؤجر فيهم ؟ قال : فقال : باكتسابه لهم الحسنات ، فيؤجر فيهم ، فيكتب له بذلك عشر حسنات ، ويرفع له عشر درجات ، ويمحى بها عنه عشر سيئات » ^(٣) .

كما أنه قد ورد استحباب الإذن بالدخول عليه ، فقد قال أبو الحسن (عليه السلام) : « إذا مرض أحدكم فليأذن للناس يدخلون عليه ، فإنه ليس من أحد إلّا وله دعوة مستجابة » ^(٤) .

أو يراد كتمان الشدة لا أصل المرض ، أو ما يمكن كتمان كبعض الأمراض الخفية ، أو كتمان ابتداء مقدار ثلاثة أيام ونحو ذلك .
ويستفاد ممّا قدّمنا استحباب عيادة المرضى كما هو المجمع عليه

(١) الكافي : باب حد الشكاية ح ١ ج ٣ ص ١١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٣٠ .

(٢) معاني الاخبار : باب معنى الشكاية من المرض ص ٢٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٣١ .

(٣) الكافي : باب المريض يؤذن به الناس ح ١ ج ٣ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٣٢ .

(٤) الكافي : باب المريض يؤذن به الناس ح ٢ ج ٣ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٣٣ .

بيننا^(١)، بل لعلّه من ضروريات الدين، وقد ورد في ثوابها من الأخبار عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام) والنبي المختار (صلى الله عليه وآله) ما يقصر العقل عن إدراكه، حتّى ورد أنّ «له بكلّ خطوة خطاها حتّى يرجع إلى منزله سبعين ألف ألف حسنة، وتمحى عنه سبعون ألف ألف سيئة، وترفع له سبعون ألف ألف درجة، ووكل به سبعون ألف ألف ملك يعودونه في قبره، ويستغفرون له إلى يوم القيامة»^(٢).

وفي آخر: «إنّ الله يعبّر عبداً من عبادّه، فيقول له: ما منعك إذا مرضت أن تعودني؟ فيقول: سبحانك سبحانك أنت ربّ العباد لا تألم ولا تمرض، فيقول: مرض أخوك المؤمن فلم تعدّه، وعزّي وجلالي لو عدته لوجدتني عنده، ثمّ لتكفّلت بجوائجك فقضيتها لك، وذلك من كرامة عبدي المؤمن، وأنا الرحمن الرحيم»^(٣) إلى غير ذلك.

وقيل^(٤): إنّه يتأكّد ذلك في الصبح والمساء، ولعلّه لقول الصادق (عليه السلام): «أيتما مؤمن عاد مؤمناً حيث يصبح شيّعه سبعون ألف ملك، فإذا قعد غمرته الرحمة واستغفروا له حتّى يمسي، وإنّ عادّه مساءً كان له مثل ذلك حتّى يصبح»^(٥).

(١) ممن قال بذلك: ابن ادريس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٤٨، والعلامة في القواعد: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦، والشهيد في البيان: الطهارة/ غسل الاموات ص ٢٣.

(٢) عقاب الاعمال: باب يجمع عقوبات الاعمال ص ٣٤٥، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الاحتضار ح ٩ ج ٢ ص ٦٣٥.

(٣) امالي الطوسي: ج ٢ ص ٢٤٢، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب الاحتضار ح ١٠ ج ٢ ص ٦٣٥.

(٤) كما في البيان: الطهارة/ غسل الاموات ص ٢٣.

(٥) الكافي: ثواب عيادة المريض ح ٨ ج ٣ ص ١٢١، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب

وعن الحسن بن عليّ (عليها السلام) أنّه قال : « ... ما من رجل يعود مريضاً ممسياً إلّا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتّى يصبح ، وكان له خريف في الجنة ... »^(١) الحديث . والمراد بالخريف كما فسر في غيرها^(٢) زاوية في الجنة يسير الراكب فيها أربعين عاماً . ويستحبّ للعائذ التماس الدعاء من المريض ؛ لما ورد^(٣) أنّه أحد الثلاثة الذين يستجاب دعاؤهم ، وأنّ دعاءه مثل دعاء الملائكة^(٤) . كما أنّه يستحبّ له أيضاً وضع يده على ذراع المريض ، واستصحاب هديّة له من فاكهة أو طيب أو بخور أو نحو ذلك ، وتخفيف الجلوس عنده إلّا إذا أحبّ ذلك وأراد وسأل ، وقال الصادق (عليه السلام) : « ... إنّ عيادة النوكى^(٥) أشدّ على المريض من وجعه »^(٦) .

الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٣٦ .

(١) امالي الطوسي : ج ٢ ص ١٧ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٣٧ .

(٢) الكافي : باب ثواب عيادة المريض ح ٣ ج ٣ ص ١٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٣٤ .

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن احمد بن محمد بن خالد ، عن عيسى بن عبد الله القمي في حديث قال : « سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) يقول : ثلاثة دعوتهم مستجابة : الحاج ، والغازي ، والمريض ، فلا تغيطوه ولا تضجروه » .

الكافي : باب من تستجاب دعوته ح ١ ج ٢ ص ٣٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من

ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٣٧ .

(٤) الكافي : باب المريض يؤذن به الناس ح ٣ ج ٣ ص ١١٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من

ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٣٧ .

(٥) النوكى : الحمقى . مجمع البحرين : ج ٥ ص ٢٩٦ مادة (نوك) .

(٦) الكافي : باب في كم يعاد المريض ... ح ٤ ج ٣ ص ١١٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من

إلى غير ذلك من الآداب الكثيرة التي يستدعي بسط الكلام في حصرها والتعرض لكثير مما يتعلّق بها إلى رسالة مفردة ، نسأل الله التوفيق ، ومن أرادها فليطلبها من وسائل الشيعة وغيرها من كتب الأخبار.

﴿و﴾ كيف كان ، ف﴿هي﴾ أي الأحكام المتعلقة بالأموات
﴿خمس﴾ :

﴿الأول : في الاحتضار﴾

وهو افتعال من الحضور أي السَّوق ^(١) ، أعاننا الله عليه وثبَّتنا بالقول الثابت لديه ، سَمي به لحضور المريض الموت ، أو حضور الملائكة عنده ، أو الأئمة (عليهم السلام) خصوصاً أمير المؤمنين (عليه السلام) ؛ إذ قد ورد أنّه « ما يموت شخص في شرق الأرض أو غربها إلّا ويحضره أمير المؤمنين (عليه السلام) » ^(٢) ، فالمؤمن يراه حيث يحبّ ، والكافر حيث يكره ، أو لحضور المؤمنين عنده ليشيعوه ، أو لاستحضاره عقله ، أو لجميع ذلك .

﴿ويجب فيه توجيه الميت﴾ أي المشرف على الموت ﴿إلى القبلة﴾ على المشهور كما في الذكرى ^(٣) والروضة ^(٤) والمدارك ^(٥) ، وعلى الأشهر فتوى وخبراً كما في موضع آخر من الذكرى ^(٦) ، وعلى الأشهر وعليه الفتوى

(١) مجمع البحرين : ج ٣ ص ٢٧٢ مادة (حضر) .

(٢) بحار الانوار : باب ٧ ما يعاين المؤمن عند الموت ح ٣٨ ج ٦ ص ١٩١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الميت ص ٣٧ .

(٤) الروضة البهية : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ١١٨ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الاموات ج ٢ ص ٥٢ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الميت ص ٣٧ .

كما في جامع المقاصد^(١)، وهو خيرة المقنعة^(٢) والنهاية^(٣) في موضع منها والمراسم^(٤) والوسيلة^(٥) والسرائر^(٦) والمنتهى^(٧) والمختلف^(٨) والإرشاد^(٩) والبيان^(١٠) والدروس^(١١) والذكرى^(١٢) واللمعة^(١٣) وجامع المقاصد^(١٤) وظاهر الروضة^(١٥) والتنقيح^(١٦)، ولعله الظاهر أيضاً من الهداية^(١٧) والفقهاء^(١٨)؛ حيث روى فيها ما يدلّ عليه، كما لعله الظاهر أيضاً من الشيخ في التهذيب^(١٩)، وحكاها في كشف اللثام^(٢٠) عن

-
- (١) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٥.
 - (٢) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٣.
 - (٣) النهاية : الصلاة / معرفة القبلة ص ٦٢. (٤) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧.
 - (٥) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٢.
 - (٦) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨، إلا أنه صرح بالاستحباب.
 - (٧) منتهى المطلب : الصلاة / مقدمات الجنائز ج ١ ص ٤٢٦.
 - (٨) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٢.
 - (٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩.
 - (١٠) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٣.
 - (١١) الدروس الشرعية : الطهارة / احكام الاموات ص ٨.
 - (١٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الميت ص ٣٧.
 - (١٣) اللمعة الدمشقية : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ١١٨.
 - (١٤) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٥.
 - (١٥) الروضة البهية : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ١١٨.
 - (١٦) التنقيح الرائع : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١١٥ - ١١٦.
 - (١٧) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠.
 - (١٨) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ح ٣٤٨ ج ١ ص ١٣٢.
 - (١٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ١ ص ٢٨٥.
 - (٢٠) كشف اللثام : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٠٨.

المهذب ^(١) والإصباح ^(٢) .

وهو أحوط القولين إن لم يكن أقواهما ؛ لخبر سليمان بن خالد المروي في الكافي والتهديب في الصحيح على الصحيح ، قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبلة ، وكذلك إذا غسّل يحضر له فيكون مستقبلاً بباطن قدميه ووجهه إلى القبلة » ^(٣) .

وفي الوسائل ^(٤) والوافي ^(٥) : « إنّه رواه الصدوق أيضاً مرسلأ ، لكن بحذف قوله (عليه السلام) : (وكذلك) » .

وللمرسل في الفقيه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال : « دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) على رجل من ولد عبد المطلب وهو في السوق وقد وجّه لغير القبلة ، فقال : وجّهوه إلى القبلة ؛ فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة ، وأقبل الله (عزّ وجلّ) عليه بوجهه ، فلم يزل كذلك حتّى يقبض » ^(٦) .

(١) المهذب : الطهارة / احكام الاحتضار ج ١ ص ٥٣ .

(٢) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٦ .

(٣) الكافي : باب توجيه الميت الى القبلة ج ٣ ص ١٢٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ج ٣ ص ٢٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ج ٢ ص ٦٦١ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ذيل ج ٢ ص ٦٦١ ، الا ان الذي ذكره فيها هو أن الصدوق رواه الى قوله : « تجاه القبلة » كما هو الموجود في من لا يحضره الفقيه .

(٥) الوافي : باب توجيه المحتضر الى القبلة ج ٣ ص ٣٣ (الطبعة القديمة) الا أنّ فيه : « وكذلك » .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ج ٣ ص ١٣٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ج ٦ ص ٦٦٢ .

وفي الوسائل : « إنه رواه في العلل عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن أبي عبد الله ، عن أبي الجوزاء المنبه بن عبد الله ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي (عليهم السلام) ، وفي ثواب الأعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل ، عن عبد الله بن جعفر ، عن أحمد بن أبي عبد الله »^(١) انتهى .

ولمؤثق معاوية بن عمّار المروي في الكافي والتهذيب ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الميت ، فقال : استقبل بباطن قدميه القبلة »^(٢) .

ولعله الذي أرسله الصدوق في الفقيه^(٣) والهداية^(٤) أنه « سئل الصادق (عليه السلام) عن توجيه الميت ، فقال : استقبل... »^(٥) الحديث . أو أنه أراد خبر إبراهيم الشعري وغير واحد عن الصادق (عليه السلام) أيضاً المروي في التهذيب والكافي أيضاً في توجيه الميت فقال : « يستقبل بوجهه القبلة ، ويجعل قدميه ممّا يلي القبلة »^(٦) .

(١) وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ذيل ح ٦ ج ٢ ص ٦٦٢ .

(٢) الكافي : باب توجيه الميت الى القبلة ح ٢ ج ٣ ص ١٢٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٢ ج ١ ص ٢٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ح ٤ ج ٢ ص ٦٦٢ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ح ٣٤٨ ج ١ ص ١٣٢ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠ .

(٥) وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ح ٥ ج ٢ ص ٦٦٢ .

(٦) الكافي : باب توجيه الميت الى القبلة ح ١ ج ٣ ص ١٢٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ١ ج ١ ص ٢٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٦٢ ،

وفيه ابراهيم الشعري .

والظاهر الأول ؛ لكون المروي فيه بصيغة الأمر .

هذا مع إمكان تأييده باستمرار العمل في الأعصار والأمصار على ذلك ، وليس شيء من المستحب يستمرّون عليه كذلك ، بل قد يعدّون الموت إلى غيرها من سوء التوفيق ومن الأمور الشنيعة ، فتأمل .

وما في المعتبر من «أن الأخبار المنقولة عن أهل البيت (عليهم السلام) ضعيفة السند لا تبلغ حدّ الوجوب ، بل التعليل في المرسل مشعر بالاستحباب ، مع أنّه قضية في واقعة»^(١) ، كالذي في الروض من «أنّ غير خبر سليمان بن خالد لا يخلو من ضعف إمّا في السند أو الدلالة»^(٢) وفي المدارك : «بل فيه أيضاً من حيث السند بإبراهيم بن هاشم ؛ إذ لم ينصّ علماؤنا على توثيقه ، وبسليمان بن خالد لعدم ثبوت توثيقه ، ومن حيث المتن بأنّ المتبادر منها أنّ التسجية تجاه القبلة إنّما تكون بعد الموت لا قبله»^(٣) .

مدفوع بما عرفت من دعوى الشهرة الجارية لذلك كلّه ، مع ما سمعت من رواية المشايخ الثلاثة لبعضها ، وكون المرسل مسنداً في العلل وثواب الأعمال ، مع ضمان المرسل في أوّل كتابه^(٤) أنّ لا يورد فيه إلّا ما يعتمد عليه ويعمل به ، ولا إشعار في التعليل بما قيل ، كما أنّه لا يقدر كونه في واقعة خاصّة ؛ إذ بناء جلّ الأحكام على مثل ذلك ، سيّما مع إشعار التعليل بالتعميم .

(١) المعتبر: الطهارة/ في الاحتضار ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، مع تقديم وتأخير.

(٢) روض الجنان : الطهارة/ غسل الاموات ص ٩٣ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة/ احكام الاموات ج ٢ ص ٥٣ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : المقدمة ج ١ ص ٣ .

وبأنّ إبراهيم بن هاشم -مع أنّه من مشايخ الإجازة، فلا يحتاج إلى توثيقه في وجه- عدم نصّهم على توثيقه لعلّه لجلالة قدره وعظم منزلته كما لعلّه الظاهر، ويشعر به ما حكاه النجاشي عن أصحابنا «أنّهم كانوا يقولون: إنّ إبراهيم بن هاشم هو أوّل من نشر أحاديث الكوفيين بقمّ بعد انتقاله من الكوفة»^(١)، فإنّه ظاهر إن لم يكن صريحاً في كونه ثقة معتمداً عند أئمة الحديث من أصحابنا؛ إذ نشر الأحاديث لا يكون إلّا مع التلقّي والقبول، وكفى بذلك توثيقاً، سيّما بعد ما علم من طريقة أهل قمّ من تضيق أمر العدالة، وتسرعهم في جرح الرواة والظعن عليهم وإخراجهم من بلدة قمّ بأدنى ريبة وتهمة، حتّى أنّهم غمزوا في أحمد بن محمد بن خالد البرقي مع ظهور عدالته وجلالته بروايته عن الضعفاء واعتماده المراسيل، وأخرجوه من قمّ، فلولا أنّ إبراهيم بن هاشم بمكان من الوثاقة والاعتماد عندهم لما سلم من طعنهم وغمزهم بمقتضى العادة.

ويؤيده زيادة على ذلك: اعتماد أجلاء الأصحاب وثقاتهم وإكثار الكليني من الرواية عنه، وعدم استثناء محمد بن الحسن بن الوليد إياه من رجال نواذر الحكمة فيمن استثنى كما قيل^(٢)، وكونه كثير الرواية جداً، وقد قال الصادق (عليه السلام): «اعرفوا منازل الرجال بقدر روايتهم عتاً»^(٣).

ومما يزيد ذلك كلّهُ تصريح العلامة في الخلاصة^(٤) بأنّ الأرجح قبول

(١) رجال النجاشي: رقم ١٨ ص ١٦.

(٢) كما في المصابيح في الفقه: الطهارة/ توجيه الميت الى القبلة ص ١٧١ (مخطوط).

(٣) بحار الانوار: باب ١٩ من كتاب العلم ح ٢٤ ج ٢ ص ١٥٠.

(٤) الخلاصة: ص ٤.

روايته ، وتصحيحه جملة من طرق الصدوق المشتملة عليه ، كطريقه إلى كردويه وإلى ياسر الخادم ، وقد عدّ بعض أصحاب الاصطلاح الجديد أخباره من الصحاح منهم العلامة^(١) .

وأما سليمان بن خالد فلا وجه للمناقشة في السند من جهته بعد الاتفاق من أصحابنا على عدّ رواياته من الصحاح كما في المصابيح^(٢) ، بل هذا المعارض قد وافقهم في غير هذا المقام على ذلك^(٣) ، على أنّه هنا مسبوق بعبد الله بن المغيرة ، وهو على ما قيل^(٤) ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه .

وأيضاً فالعلامة في الخلاصة^(٥) نصّ على توثيقه ، وعن الكشي^(٦) أنّه روى عن شيخه أبي الحسن حمدويه بن نصير بن شاهر أنّه قال : « سألت أبا الحسين أيوب بن نوح بن درّاج النخعي عن سليمان بن خالد النخعي ثقة هو؟ فقال : كما يكون الثقة » .

وعن الشهيد الثاني في حاشية الخلاصة بعد نقل هذه عن الكشي : « فالأصل في توثيقه أيوب بن نوح وناهيك به »^(٧) .

قلت : وقد ذكر النجاشي^(٨) فيه أنّه كان قارئاً وفقياً وجيهاً ، وأنّه

(١) تذكرة الفقهاء : الهبة / ما يرجع اليه الواهب ج ٢ ص ٤١٩ ، حيث صرح خبر الحلبي الذي في طريقه ابراهيم بن هاشم .

(٢) المصابيح في الفقه : الطهارة / توجيه الميت الى القبلة ص ١٧١ (مخطوط) .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / كيفية غسل الجنابة ج ١ ص ٣٠٤ .

(٤) كما في المصابيح في الفقه : الطهارة / توجيه الميت الى القبلة ص ١٧١ (مخطوط) .

(٥) الخلاصة : ص ٧٧ . (٦) رجال الكشي : رقم ٦٦٤ ص ٣٥٦ .

(٧) حاشية الخلاصة : فصل السين ذيل شرح الباب الأول من الفصل الثاني عشر من القسم الأول ص ١٨ (مخطوط) . (٨) رجال النجاشي : رقم ٤٨٤ ص ١٨٣ .

توجّع الصادق (عليه السلام) لفقده ، ودعا لولده ، وأوصى بهم أصحابه ، إلى غير ذلك ممّا يشعر بوثاقته ، وأنّه رجع عمّا رمي به من الزيدية كما عن بعض علمائنا^(١) التصريح به ، ويستفاد من النظر فيما سطر من أحواله ، فالمناقشة في السند من جهته ضعيفة جدّاً .

وأما ما ذكره في المتن ففيه : أنّ الظاهر أنّ المراد من الميّت إنّما هو المشرف على الموت ، لا بعد الموت ، كما عساه يشعر به قوله (عليه السلام) : « وكذلك إذا غسل » ؛ لأنّ المراد توجيهه عند التغسيل قطعاً لا بعده .

وأيضاً فإنّ المعهود من المسلمين في جميع الأعصار توجيه الميّت إليها حال الاحتضار لا بعد الموت ، وفي المصابيح : « إنّّه قد أطبق العلماء على أنّ زمان التوجيه قبل الموت وإن اختلفوا في وجوبه واستحبابه »^(٢) انتهى . فإذا كان ذلك هو المعروف وجب صرف اللفظ إليه ، بل كأنّ ذلك هو المنساق منه ، ويؤيّده ما سمعته من المرسل السابق ، فاندفعت المناقشة من هذه الجهة .

كما أنّه به أيضاً تندفع المناقشة فيها من جهة أخرى ، وهي أنّها إنّما تضمّنت الأمر بالتسجية ، وهي من الميّت بمعنى التغطية كما عن أهل اللغة^(٣) النصّ عليه ، والأمر بالتغطية تجاه القبلة لا يقتضي وجوب التوجه إليها ؛ لأنّ التغطية ليست بواجبة بالإجماع ، فلا يجب التوجيه الذي قيّدت به .

(١) جامع الرواة : ج ١ ص ٣٧٨ .

(٢) المصابيح في الفقه : الطهارة / توجيه الميت إلى القبلة ص ١٧١ (مخطوط) .

(٣) المصباح المنير : ص ٢٦٧ مادة (سجا) ، لسان العرب : ج ١٤ ص ٣٧١ مادة (سجا) .

مع أنّ تغطية الميت إنّما تكون بعد الموت ، والمراد توجيهه إلى القبلة قبل ذلك ؛ إذ الظاهر أنّ المراد بالتسجية هنا تجاه القبلة كناية عن التوجه إليها لما عرفت ، وليست بمعنى التغطية ؛ لأنّ استحباب التغطية مطلق وليس مقيداً بالاستقبال إجماعاً كما قيل^(١) ، ولأنّ قوله (عليه السلام) : « وكذلك إذا غسل » كالصریح في أنّ الحكم السابق هو التوجيه دون التغطية .

ثمّ إن أوجبنا دوام الاستقبال بهذا الوجه - كما يقتضيه ظاهر الرواية - فلا إشكال في التشبيه ، وإلاّ وجب الحمل على التسوية بينهما في أصل التوجيه وإن اختلف الوجه فيها بالوجوب والاستحباب .

وبذلك كلّ ظهر لك ضعف القول بالاستحباب كما عساه يشعر به ما ستسمعه^(٢) من قول المصنّف : « وقيل : هو مستحبّ » سيّما مع موافقته للمنقول عن عامة العامة أو جمهورهم^(٣) ، وإن ذهب إليه الشيخ في الخلاف^(٤) والنهاية^(٥) في موضع منها ، وتبعه في إشارة السبق^(٦) والجامع^(٧) والمعتبر^(٨) والمدارك^(٩) وكشف اللثام^(١٠) وظاهر مجمع البرهان^(١١)

(١) كما في المصايب في الفقه : الطهارة / توجيه الميت الى القبلة ص ١٧٢ (مخطوط) .

(٢) في ص ١٤ س ٩ - ١٠ . (٤) الخلاف / الجنائز / مسألة ٤٦٦ ج ١ ص ٦٩١ .

(٣) المجموع : ج ٥ ص ١١٦ . (٥) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٠ .

(٦) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : غسل الميت ص ١١٩ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٨ .

(٨) المعتبر : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٩) مدارك الاحكام : الطهارة / احكام الاموات ج ٢ ص ٥٣ .

(١٠) كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٨ .

(١١) مجمع الفائد والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٣ .

والذخيرة^(١) أو صريحهما وكذا المبسوط^(٢) ، وحكاه في كشف اللثام^(٣) عن الاقتصاد والمصباح ومختصره وعمن حكاه عن السيّد ، وفي المختلف^(٤) عن المفيد في الرسالة الغريبة .

إذ لم نعرّ لهم على دليل سوى الأصل ، وما في الخلاف ، فإنّه بعد أن ذكر الاستحباب وكيفية الاستقبال ونقل عن الشافعي خلاف ذلك بالنسبة إلى الكيفية ، قال : « دليلنا إجماع الفرقة وعملهم عليه ، فإنهم لا يختلفون في ذلك »^(٥) انتهى ، مع ما سمعت من المناقشة في أدلة الوجوب وعدم نهوضها على أزيد من الاستحباب ، وما يظهر ممّا رواه المفيد في إرشاده في وفاة النبيّ (صلى الله عليه وآله) حيث أّخر التوجيه عن الموت ، قال (صلى الله عليه وآله) في وصيّته لعليّ (عليه السلام) عند استحضاره : « فإذا فاضت نفسي فتناولها بيدك فامسح بها وجهك ، ثمّ وجهني إلى القبلة وتولّ أمرّي - إلى أن قال :- ثمّ قبض (صلوات الله عليه) ويد أمير المؤمنين (عليه السلام) اليمنى تحت حنكه ، ففاضت نفسه فيها فرفعها إلى وجهه فمسح بها ، ثمّ وجهه وغمّضه ومدّ عليه إزاره ... »^(٦) الحديث .

لكنّك خير أنّ الأوّل لا يعارض ما تقدّم . والإجماع - مع ظهوره في

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٠

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٤ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٨ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٢ .

(٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٦٦ ج ١ ص ٦٩١ .

(٦) إرشاد المفيد : ص ١٠٠ .

مقابلة الشافعي حيث أنكر الكيفية الخاصة ، ويؤيد ذلك عدم العثور على من استدلّ به لهذا القول مع نقلهم ما في الخلاف سيّما كاشف اللثام ، وقوله فيه : « وعملهم » الظاهر في إرادة الكيفية أيضاً . موهون بمصير من عرفت إلى خلافه ، فلا يصلح للمعارضة . كما أنك عرفت الجواب عن المناقشات السابقة . ولعلّ الظاهر إرادة الاستمرار في رواية المفيد ، وإلاّ فن المعلوم أنّه راجح ، ويستبعد عدمه في تلك الحال منه (صلى الله عليه وآله) إن لم يمتنع .

ومع ذلك كلّه فالمسألة غير سليمة الإشكال وإن كان الأقوى ما تقدّم ، ولذا كان ظاهر المصنّف في النافع^(١) والعلامة في القواعد^(٢) والتحرير^(٣) التوقف ، فتأمّل جيّداً .

ثم إنّ الأقوى بناء على الوجوب سقوطه بالموت ، فلا يجب استمراره مستقبلاً ولا استقباله ابتداءً إن لم يكن ؛ للأصل مع صدق الامتثال ، وإشعار التعليّل في المرسل المتقدّم به ، ونسبه في الذكرى^(٤) إلى ظاهر الأخبار ، ولعلّه لأنّه فهم من الميّت فيها ما قلناه سابقاً من المشرف على الموت .

نعم لا يبعد القول بالاستحباب كما عساه يشعر به بعض الأخبار^(٥) ، مضافاً إلى ما سمعته من رواية المفيد ، وإلى الأمر به في حال الغسل

(١) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١١ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ١٧ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / احكام الميت ص ٣٧ .

(٥) وسائل الشيعة : انظر باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ج ٢ ص ٦٦١ .

والصلاة والدفن وإن اختلفت الكيفية ، ولا احتمال كون المراد من الميت في الأخبار مَنْ مات حقيقةً كما لعلّه تشعر به التسجية ، بناءً على الاكتفاء بمثل هذا الاحتمال في ثبوت الاستحباب ؛ لا بتناء التسامح فيه على الاحتياط العقلي ، فلا ينافيه حينئذٍ ظهورها فيما قدّمناه .

ثم إن قضية ما تقدّم من الأدلة على المختار عدم الفرق بين كون الميت صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً بعد فرض الإسلام أو حكمه ، نعم قد يقال بعدم وجوبه بالنسبة إلى المخالف وإن قلنا بإسلامه ؛ لما ورد^(١) من الإلزام له بمذهبه ، وهو لا يرى ذلك ، على إشكال في شمولها لمثل ذلك وإن صرح به بعضهم^(٢) .

ومن المعلوم أنّ وجوب الاستقبال بالميت إنّما هو مع التمكن من ذلك بتعرّف القبلة ، أمّا مع الاشتباه ولو إلى جهتين مع جهل المغرب والمشرق فلا يجب ؛ لعدم التمكن من الامتثال ، أمّا لو علما فيحتمل قوتاً وجوب استقبال ما بينهما ؛ لما دلّ^(٣) على أنّه قبلة ، وما في الذكرى^(٤) من احتمال الوجوب بالنسبة للأربع جهات فضلاً عن الجهتين ضعيف جداً إن أمكن تصوّره .

(١) كقوله : « الزموم بما الزموا به انفسهم » .

عوالي اللئالي : ج ٦ ص ٣ ج ٥١٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب مقدمات

الطلاق ح ٥ و ٦ ج ١٥ ص ٣٢١ .

(٢) كالحبراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / في الاحتضار ج ٣ ص ٣٥٨ .

(٣) كالخبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن زرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « لا صلاة

إلا إلى القبلة ، قال : قلت : أين حدّ القبلة ؟ قال : ما بين المشرق والمغرب قبلة .. »

من لا يحضره الفقيه : باب القبلة ح ٨٤٨ و ٨٥٨ ج ١ ص ٢٧٦ و ٢٧٨ ، وسائل الشيعة :

باب ١٠ من ابواب القبلة ح ١ و ٢ ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / أحكام الميت ص ٣٧ .

وكيف كان ، فكيفية الاستقبال المذكور بلا خلاف أجده فيه بيننا كما في الذخيرة^(١) بل في المعبر^(٢) والتذكرة^(٣) والخلاف^(٤) الإجماع عليه ﴿بأن يلقى على ظهره ويجعل باطن قدميه ووجهه إلى القبلة﴾ بحيث لو جلس لكان مستقبلاً ، مع ما سمعت من دلالة الأخبار المتقدمة عليه ، مضافاً إلى ما في خبر ذريح المحاربي عن الصادق (عليه السلام) في حديث قال : «... إذا وجهت الميت إلى القبلة فاستقبل بوجهه القبلة ، ولا تجعله معترضاً كما يجعل الناس ...»^(٥) الحديث ، وغيره من الأخبار الواردة هنا^(٦) وفي كيفية استقباله عند الغسل أيضاً^(٧) ؛ لما عرفت من التشبيه المتقدم .

ثم إن قضية النص والفتوى والأصل سقوط الاستقبال مع عدم التمكن من الكيفية الخاصة ، ويحتمل القول بوجوب ما تمكّن منه من الاستقبال جالساً أو مضطجعاً على أحد جنبيه مع عدم التمكن من ذلك جالساً أو مطلقاً في وجهه ، كاحتمال تقديم الأيمن من الجانبين على الأيسر ، ولعل الأقوى سقوط ما عدا الاستقبال جالساً ، سيما مع ملاحظة النهي عن الاعتراض ؛ إذ قد يدخل فيه ذلك .

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٠ .

(٢) المعبر : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٢٥٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٣٧ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٦٦ ج ١ ص ٦٩١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٦٦ ج ١ ص ٤٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ج ١ ص ٦٦١ .

(٦) مَرَبْعُهَا في ص ١٢-٣١ .

(٧) كخبر سليمان بن خالد المتقدم في ص ٦ س ١٣-١٦ .

﴿و﴾ كيف كان ، فحيث ظهر لك قوّة القول بالوجوب ف﴿و﴾ هو فرض ﴿حينئذٍ﴾ على العالم بالحال المتمكّن من الامتثال ، لكنّه على الـ ﴿كفاية﴾ كسائر الفروض المتعلّقة به بعد موته من تغسيله ودفنه والصلاة عليه وغير ذلك ، بلا خلاف أجده فيه ، بل ستعرف فيما يأتي دعوى الإجماع من جماعة عليه بالنسبة للغسل ونحوه ، وهو الحجّة إن قلنا بإلحاق ما نحن فيه به . مضافاً إلى الأمر به فيما تقدّم من المعتبرة مع القطع بعدم إرادة الفعل من سائر المكلفين ، وعدم إشعارها باختصاص بعضهم به ، بل هي ظاهرة في أنّ المطلوب الشارع وجوده في الخارج ولو من غير المكلف فضلاً عنه ، وذلك هو المراد بالكفائي .

وما في الحدائق ^(١) من إنكار ذلك بالنسبة إلى سائر أحكام الميّت ، بل الواجب أولاً على الولي ، فإن امتنع أُجبر ، فإن لم يكن من يجبره أو لم يكن وليّ ثمة انتقل الحكم للمسلمين بالأدلة العامة .

ضعيف ؛ إذ لو سلّم ذلك بالنسبة إلى غير المقام لمكان إشعار بعض الأخبار به كما ستعرفه في الأولياء ، لكن لا ينبغي أن يصغى إليه في خصوص المقام ؛ للأصل ، ولعدمه في شيء من الأدلة ، بل لعلّ الظاهر منها خلافه ككلمات الأصحاب ؛ إذ لا تعرّض في شيء منها هنا لذكر الولي . نعم قد يظهر من جامع المقاصد وغيره فيما يأتي ^(٢) تميم حكم الولاية بالنسبة إلى سائر أحكام الميّت ، بل استظهر الإجماع في الأوّل على ذلك ، لكن قد يمنع دخول ما نحن فيه تحت ذلك ؛ لعدم صدق اسم الميّت عليه في الحال ، وظهور انصرافه إلى إرادة نحو التّغسيل والصلاة لا الاستقبال

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الاختصار ج ٣ ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) في ص ٥٣ .

والتلقين ونحوهما ، فدعوى كون ذلك كباقي أحكامه ممنوعة ، فيقوى حينئذٍ عدم وجوب مراعاة إذن الولي ونحوها وإن قلنا به بالنسبة للغسل والصلاة .
واحتمال النهي عن التصرف فيه المستلزم عدم جواز تحريره في غاية الضعف بعد الأمر من المالك الأصلي ، وبه يظهر أنه لا عبرة برضاه نفسه بل ولا منعه .

نعم ربّما يقال بأولوية مباشرة الولي له وعدم مزاحمته في ذلك ندباً واستحباباً لا وجوباً ، أللهم إلا أن يستدلّ عليه بعموم أدلة الولاية ، كقوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » ^(١) وبقوله (عليه السلام) : « إِنَّ الزَّوْجَ أَوْلَىٰ بِزَوْجَتِهِ حَتَّىٰ تَدْفَنَ » ^(٢) ونحو ذلك ، لكن قد يمنع شمولها لنحو المقام سيّما بعد ما عرفت ، فتأمل جيّداً .
ثم إنّ الظاهر تعلّق الوجوب بالمستحضر نفسه أيضاً مع التمكن منه ، بل قد يدّعى اختصاص الوجوب به حينئذٍ ؛ لانصراف الأمر للغير في الأخبار السابقة إلى الغالب من العجز عن الاستقبال في تلك الحال ، هذا .
وقد عرفت الوجه في قول المصنّف : ﴿ وقيل : هو مستحب ﴾ فلاحظ وتأمل .

﴿ ويستحب ﴾ للولي أو مأذونه أو غيرهما مع فقدهما بل ومع عدمهما على الأقوى ، بلا خلاف أجده في أصل الاستحباب ، بل في كشف اللثام ^(٣) الاتفاق عليه ﴿ تلقينه ﴾ أي تفهيمه ﴿ الشهادتين والإقرار

(١) سورة الانفال : الآية ٧٥ .

(٢) الكافي : باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٦ ج ٣ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٥٣ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٧ .

بالنبيّ (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) ﴿والمعتبرة المستفيضة الدالة على جميع ذلك :

ففي خبر الحلبي عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا حضرت قبل أن يموت فلقنه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأنّ محمداً (صلى الله عليه وآله) عبده ورسوله »^(١) .

وفي خبر أبي خديجة عنه (عليه السلام) أيضاً : « ما من أحد يحضره الموت إلا وكل به إبليس من شياطينه من يأمره بالكفر ويشككه في دينه حتى تخرج نفسه ، فن كان مؤمناً لم يقدر عليه ، فإذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً (صلى الله عليه وآله) رسول الله حتى يموتوا »^(٢) وفيه دلالة على استحباب التكرار إلى الموت .

وفي الكافي بعد ذكره هذه الرواية قال : « وفي رواية أخرى : تلقنه كلمات الفرج والشهادتين ، وتسمي له الإقرار بالأئمة (عليهم السلام) واحداً بعد واحد حتى ينقطع عنه الكلام »^(٣) .

وفي خبر أبي بصير عن الباقر (عليه السلام) : « ... أما أنّي لو أدركت عكرمة قبل أن تقع النفس موقعها لعلمته كلمات ينتفع بها ، ولكنتي أدركته وقد وقعت النفس موقعها ، قلت : جعلت فداك وما ذاك الكلام ؟

(١) الكافي : باب تلقين الميت ح ١ ج ٣ ص ١٢١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤ ج ١ ص ٢٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٦ من ابواب الاحتضار ح ٢ ص ٦٦٢ .

(٢) الكافي : باب تلقين الميت ح ٦ ج ٣ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٦ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٦٣ .

(٣) الكافي : باب تلقين الميت ذيل ح ٦ ج ٣ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٦٥ .

قال : هو والله ما أنتم عليه ، فلقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله والولاية» ^(١) .

وفي خبر الحضرمي عن الصادق (عليه السلام) : « والله لو أن عابد وثن وصف ما تصفون عند خروج نفسه ما طعمت النار من جسده شيئاً أبداً» ^(٢) .

قلت : وأما قول الصادق والباقر (عليهما السلام) في خبري ابني مسلم والبخثري : « إنكم تلقنون موتاكم عند الموت لا إله إلا الله ، ونحن نلقن موتانا محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله) » ^(٣) ممّا عساه ينافي بظاهره بعض ما تقدّم ، فالأولى حمله على إرادة أنكم أنتم تقتصرون على الأولى ونحن نلقن الشهادتين ، وكأنّه أشار بذلك إلى ما يفعله العامة يومئذٍ كما قيل ^(٤) من الاقتصار على تلك الكلمة ، فيراد حينئذٍ أنّ هذا هو المعمول ببلادكم ، مع احتمال أن يكون الخطاب لبعض المخالفين لا الراويين المذكورين وإن نقلا ذلك مجملًا .

وكأنّ ما ذكرنا أولى ممّا في الوافي ^(٥) من أنّ ذلك لأنّهم مستغنون عن تلقين التوحيد لأنّهم خمر بطينتهم لا ينفكّون عنه ؛ إذ المراد بموتانا إن كان

(١) الكافي : باب تلقين الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٢٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦ ج ١ ص ٢٨٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٦٥ .

(٢) الكافي : باب تلقين الميت ح ٨ ج ٣ ص ١٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الاحتضار ح ٤ ج ٢ ص ٦٦٦ .

(٣) الكافي : باب تلقين الميت ح ٢ ج ٣ ص ١٢٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٦ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٦٣ .

(٤) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / في الاحتضار ج ٣ ص ٣٦٦ .

(٥) الوافي : باب تلقين المحتضر ج ٣ ص ٣٣ (الطبعة القديمة) .

الأئمة (عليهم السلام) فهم في غنية عن ذكر ذلك ، سيما بعد ما ورد^(١) أن ذلك إنما هو لوساوس الشيطان ، ومن هنا لم يرو في شيء من الأخبار فعل ذلك مع أحد منهم (عليهم السلام) .

وإن كان غيرهم فهم في حاجة إليهما معاً كما ينبغي عنه تلقين كلمات الفرج لبعض بني هاشم ، ففي خبر الحلبي عن الصادق (عليه السلام) قال : « إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) دخل على رجل من بني هاشم وهو يقضي ، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) : قل : لا إله إلا الله العليّ العظيم ، لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحان الله ربّ السماوات السبع وربّ الأرضين السبع وما فيهنّ وما بينهما وربّ العرش العظيم ، والحمد لله ربّ العالمين ، فقلها ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الحمد لله الذي استنقذه من النار »^(٢) .

وفي كشف اللثام : « إنّه زيد في الفقيه : (وما تحتنّ) قبل (وربّ العرش العظيم) ، (وسلام على المرسلين) بعده »^(٣) انتهى .

وفي خبر القدّاح عن الصادق (عليه السلام) قال : « كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا حضر أحداً من أهل بيته الموت قال له : قل : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العليّ العظيم ، سبحان الله ربّ السماوات السبع وربّ الأرضين السبع وما بينهما وربّ العرش العظيم ، والحمد لله ربّ

(١) كما في خبر أبي خديجة المتقدم في ص ٢٥ .

(٢) الكافي : باب تلقين الميت ح ٩ ج ٣ ص ١٢٤ ، من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ح ٣٤٣ ج ١ ص ١٣١ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٦٦ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٧ .

العالمين ...»^(١) الحديث .

﴿وَمِنْهَا كَغَيْرَهُمَا يَسْتَفَادُ أَيْضاً اسْتِحْبَابُ تَلْقِينِ﴾ كلمات الفرج ﴿فِي صَحِيحِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ : «إِذَا أَدْرَكَتِ الرَّجُلَ عِنْدَ النَّزْعِ فَلَقْنَهُ كَلِمَاتِ الْفَرْجِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمُ ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ...»^(٢) .

وما فيها من الاختلاف زيادةً ونقصاناً غير قادحٍ إن قلنا بالتخير في الدعاء بكلٍّ منها ، لكنَّ الأولى ما جمعها جميعاً .

وفما سمعته من المحكي عن الفقيه شهادة على ردِّ ما في المدارك في باب الصلاة ، حيث قال : «وذكر المفيد وجمع من الأصحاب أنه يقول قبل التحميد : (وسلام على المرسلين) ، وسئل عنه المصنّف في الفتاوى فجوّزه لأنّه بلفظ القرآن ، ولا ريب في الجواز ، لكنّ جعله في أثناء كلمات الفرج مع خروجه عنها ليس بجيّد»^(٣) انتهى .

ومن العجيب أنّ صاحبي الوافي والوسائل لم يذكرا هذه الزيادة فيما نقلاه عن الفقيه . ولعلّه خلّو ما عندهما من النسخ منها ، لكن قد عرفت ما

(١) الكافي : باب تلقين الميت ح ٧ ج ٣ ص ١٢٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٨ ج ١ ص ٢٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٦٦ .

(٢) الكافي : باب تلقين الميت ح ٣ ج ٣ ص ١٢٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧ ج ١ ص ٢٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٦٦ .

(٣) مدارك الاحكام : الصلاة / في مسنوناتها ج ٣ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

حكاة كشف اللثام^(١) كالحداثق^(٢) والرياض^(٣) عنه مع زيادة « أنه صرح به أيضاً في الرضوي » ، وفيما حضرنى من نسخ الفقيه فيه شهادة لكل منها ؛ لكون الأصل كما في الوافي والوسائل ، لكن في الحاشية كتب ذلك نسخة ، والأمر سهل .

ويستفاد أيضاً من ملاحظة الأخبار استحباب التلقين زيادةً على ما سمعت بقوله : « اللهم اغفر لي الكثير من معاصيك ، واقل متي اليسير من طاعتك » لخبر سالم بن أبي سلمة عن الصادق (عليه السلام) قال : « حضر رجلاً الموت ، فقيل : يا رسول الله إن فلاناً قد حضره الموت ، فنهض رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومعه ناس من أصحابه حتى أتاه وهو مغمى عليه ، قال : فقال : يا ملك الموت كف عن الرجل حتى أسأله ، فأفاق الرجل ، فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : ما رأيت ؟ قال : رأيت بياضاً كثيراً وسواداً كثيراً ، قال : فأيتها كان أقرب إليك ؟ فقال : السواد ، فقال النبي (صلى الله عليه وآله) : قل : اللهم اغفر لي الكثير من معاصيك - الدعاء - فقال ، ثم أعغمي عليه ، فقال (صلى الله عليه وآله) : يا ملك الموت خفف عنه حتى أسأله ، فأفاق الرجل ، فقال : ما رأيت ؟ فقال : رأيت بياضاً كثيراً وسواداً كثيراً ، فقال : أيهما أقرب إليك ؟ فقال : البياض ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : غفر الله لصاحبكم ، قال : فقال أبو عبد الله (عليه السلام) : إذا حضرتم ميتاً فقولوا له هذا الكلام ليقوله »^(٤) .

(١) تقدم في ص ١٩ . (٢) الحداثق الناضرة : الطهارة / في الاحتضار ج ٣ ص ٣٦٥ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٥٢ .

(٤) الكافي : باب تلقين الميت ح ١٠ ج ٣ ص ١٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب

كما أنّه يستحبّ أيضاً قول : « يا من يقبل اليسير ويعفو عن الكثير ،
اقبل منّي اليسير واعف عني الكثير ، إنك أنت العفو الغفور » للمرسل عن
الصادق (عليه السلام) قال : « اعتقل لسان رجل من أهل المدينة ،
فدخل عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال له : قل : لا إله إلا
الله ، فلم يقدر عليه ، فأعاد عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلم يقدر
عليه ، وعند رأس الرجل امرأة ، فقال لها : هل لهذا الرجل أم ؟ قالت :
نعم يا رسول الله أنا أمه ، فقال لها : أفراضية أنت عنه أم لا ؟ فقالت : بل
ساخطة ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إني أحب أن ترضي
عنه ، فقالت : قد رضيت عنه لرضاك يا رسول الله فقال له : قل : لا إله
إلا الله ، فقالها ، فقال : قل : يا من يقبل - إلى آخره - فقالها ، فقال له : ماذا
ترى ؟ فقال : أرى أسودين قد دخلا عليّ ، فقال : أعدها ، فأعادها ،
فقال : ما ترى ؟ فقال : قد تباعدا عني ودخل أبيضان ، وخرج الأسودان
فأأراهما ، ودنا الأبيضان منّي الآن يأخذان بنفسي ، فأت من
ساعته » (١).

ويستفاد من خبر حريز بن عبد الله عن الباقر (عليه السلام) زيادةً
على ما تقدّم ، قال أبو جعفر (عليه السلام) : « إذا دخلت على مريض
وهو في النزاع الشديد فقل له : أدع بهذا الدعاء يخفف الله عنه : أعوذ بالله
العظيم ربّ العرش الكريم من كلّ عرق نفار ومن شرّ حرّ النار سبع مرّات ،
ثمّ لقنه كلمات الفرج ، ثمّ حوّل وجهه إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ،

الاحتضار ج ١ ص ٢٦٧ .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ج ٣ ص ١٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من

ابواب الاحتضار ج ٣ ص ٦٦٨ .

فإنه يخفف عنه ويسهل أمره بإذن الله تعالى»^(١).

﴿و﴾ كذا يستفاد منه أيضاً استحباب ﴿نقله إلى مصلاه﴾ الذي أعده للصلاة فيه أو كان يكثر فيه ذلك ، وفي كشف اللثام^(٢) وغيره^(٣) : «أو عليه» .

قلت : ولعله لمضمر زرارة في الحسن كالصحيح : «إذا اشتد عليه النزع فضعه في مصلاه الذي كان يصلّي فيه أو عليه»^(٤) ، ولم أجد ذلك في غيره ، ولا بأس به ، وإن كان الأول النقل إلى المكان مع الإمكان ؛ لأنه المتبادر المنساق من الأخبار وكلام الأصحاب ، بل كاد يكون صريح بعضها كالمروي في الوسائل عن طب الأئمة مسنداً إلى حريز قال : «كنا عند أبي عبد الله (عليه السلام) فقال له رجل : إن أخي منذ ثلاثة أيام في النزع وقد اشتد عليه الأمر فادع له ، فقال : اللهم سهّل عليه سكرات الموت ، ثم أمره وقال : حوّلوا فراشه إلى مصلاه الذي كان يصلّي فيه ، فإنه يخفف عليه إن كان في أجله تأخير ، وإن كانت منيته قد حضرت فإنه يسهل عليه ...»^(٥).

(١) طب الأئمة : في النزع الشديد ص ١١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الاحتضار ج ٢ ص ٦٧٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٧ .

(٣) كمسالك الافهام : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ٨-٩ ، والروضة البهية : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ١١٨ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ٥٦ .

(٤) الكافي : باب اذا عسر على الميت الموت ... ح ٣ ج ٣ ص ١٢٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٢ ج ١ ص ٤٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الاحتضار ج ٢ ص ٦٦٩ .

(٥) طب الأئمة : في النزع الشديد ص ٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الاحتضار ج ١ ص ٦٦٩ .

ويقرب منه ما في خبر ذريح قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : قال عليّ بن الحسين (عليهما السلام) : إنّ أبا سعيد الخدري كان من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان مستقيماً فنزع ثلاثة أيّام ، فغسله أهله ثم حمل إلى مصلاه فأت فيه »^(١) . وفي الوسيلة : « ويستحبّ نقله إلى موضع صلاته ، وبسط ما كان يصلي عليه تحته »^(٢) ، ولم أجد له شاهداً غير الاعتبار .

ثم إنّ ظاهر هذه الأخبار كون النقل إنّما هو إذا تعسّر خروج الروح ، كما هو ظاهر مفهوم خبر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا عسر على الميت موته ونزعه قرب إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه »^(٣) ، ونحوه مضمرة زارة المتقدم ، وهو المنقول عن تصريح الشيخ^(٤) وابني إدريس^(٥) وحمة^(٦) والعلامة^(٧) والشهيد^(٨)

ص ٦٧٠ .

(١) الكافي : باب اذا عسر على الميت الموت ... ح ١ ج ٣ ص ١٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ٦٦٩ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٢ .

(٣) الكافي : باب اذا عسر على الميت الموت ... ح ٢ ج ٣ ص ١٢٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١ ج ١ ص ٤٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٦٩ .

(٤) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٠ .

(٥) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٢ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٧ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / في الاحتضار ج ٢ ص ٢١٤ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة / احكام الاموات ص ٨ ، والبيان : الطهارة / الاحتضار

وغيرهم^(١)، فإطلاق المصنّف هنا وفي النافع^(٢) كما عن المعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) استحباب النقل لا يخلو من نظر.

ولعلّه لما يفهم من التعليل فيما تقدّم من الأخبار سيّما ما في خبر حريز السابق المنقول عن طبّ الأئمّة، لكنّ الاعتماد على مثل ذلك في نحو المقام وإن قلنا بالتسامح في أدلّة السنن لا يخلو من تأمل؛ لورود النهي في بعض المعتبرة^(٥) عن مسّ المحتضر، معلّلةً ذلك بأنّه إنّما يزداد ضعفاً وأنّه أضعف ما يكون في هذا الحال، ومن مسّه في هذا الحال أعان عليه، وللمفهوم المتقدّم، مع موافقته للمنقول من فتوى الأكثر.

ومن العجيب ما في الحدائق^(٦) من نسبة الإطلاق إلى الأكثر، كالذي

ص ٢٣، ومسالك الافهام: الطهارة/ احكام الاموات ج ١ ص ٩، والروضة البهية: الطهارة/ احكام الاموات ج ١ ص ١١٨.

(١) كابن البراج في المذهب: الطهارة/ احكام الاحتضار ج ١ ص ٥٣، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ احكام الاموات ج ٢ ص ٥٦.

(٢) المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١١.

(٣) المعتبر: الطهارة/ في الاحتضار ج ١ ص ٢٥٩.

(٤) منتهى المطلب: الصلاة/ مقدمات الجنائز ج ١ ص ٤٢٦، وفيه: «واذا تضيّقت عليه خروج الروح نقل إلى مصلاه...».

(٥) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: «ثقل ابن جعفر وأبو جعفر (عليه السلام) جالس في ناحية، فكان إذا أدنى منه انسان قال: لا تمسه، فإنّه إنّما يزداد ضعفاً وأضعف ما يكون في هذا الحال، ومن مسّه على هذه الحال أعان عليه، فلما قضى الغلام أمر به فغمض عيناه وشدّ لحياه...».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٩ ج ١ ص ٢٨٩، وسائل الشيعة: باب ٤٤ ح ١٠

ابواب الاحتضار ج ١ ص ٦٧٢.

(٦) الحدائق الناضرة: الطهارة/ في الاحتضار ج ٣ ص ٣٦٨.

في مجمع البرهان من أنه « لا يبعد استحباب المطلق لما في بعض الروايات مع عدم المنافاة »^(١)؛ إذ قد عرفت أنّ قضية المفهوم عدم الاستحباب ، مع أنّا لم نعر على ذلك ، فتأمل جيّداً .

﴿و﴾ يستحبّ أن ﴿يكون عنده مصباح إن مات ليلاً﴾ على المشهور نقلاً^(٢) وتحصيلاً^(٣) ، بل في جامع المقاصد^(٤) نسبته إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، كما يشهد له التتبع ، وإن كان في عباراتهم نوع اختلاف من حيث تقييد ذلك بالموت ليلاً وعدمه ، كما أنّه في المقنعة ترك لفظ « عند » فقال : « إن مات ليلاً في البيت أسرج في البيت مصباح إلى الصباح »^(٥) ، إلّا أنّ الظاهر منه إرادة معناها ، كما أنّه قد يظهر ممّن قيّد ذلك بالموت ليلاً إرادة الأعم منه ومن إبقائه إليه ، كما عساه يقتضيه ما في الوسيلة « إن كان بالليل »^(٦) ، كالمحكّي عن المبسوط^(٧) والكافي^(٨) « إن كان ليلاً » والأوضح ما عن القاضي « ويسرج عنده في الليل مصباح »^(٩) .

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٤ .

(٢) نقلت الشهرة في : الروضة البهية : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ١١٩ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٠ ، وسلا في المراسم :

الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧ ، وابن حنّ في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٢ ،

والشهيد في الدروس : الطهارة / احكام الاموات ص ٨ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٢ .

(٥) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٤ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٢ . (٧) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٤ .

(٨) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٦ .

(٩) المهذب : الطهارة / احكام الاحتضار ج ١ ص ٥٤ .

وكيف كان ، فالذي ظفرنا به في المقام خبر سهل عن عثمان بن عيسى عن عدة من أصحابنا أنه «لَمَّا قبض الباقر (عليه السلام) أمر الصادق (عليه السلام) بالسراج في البيت الذي كان يسكنه ، حتى قبض أبو عبد الله (عليه السلام) ، ثم أمر أبو الحسن (عليه السلام) بمثل ذلك في بيت أبي عبد الله (عليه السلام) حتى أُخرج به إلى العراق ، ثم لا أدري ...» ^(١) .

قليل ^(٢) : وهو- مع الضعف- حكاية حال ، ولا اختصاص له بالموت أو بقاء الميت ليلاً ولا يبيت الموت بل ولا بالليل ، ولعله لنحو ذلك قال في المعبر: «فهي ساقطة ، لكثرة فعل حسن» ^(٣) .

وقد يدفع الأول بعدم قدح مثله فيما نحن فيه سيما بعد الانجبار بما عرفت ، كما أنه قد يدفع ما بعده بأصالة الاشتراك في الحكم ، وبأن ما تضمنه الحديث يندرج فيه المدعى ، أو يقال : إن استحباب ذلك يقتضي استحباب الإسراج عند الميت بطريق أولى ، لكن الثاني مبني على الفتوى بهذا الحكم حتى تكون الأولوية معتبرة ، ولعلنا نقول به وإن لم أجد من صرح به؛ إلا أنه قد تقبله بعض العبارات ، فتأمل ، وبأن الإسراج يظهر منه كونه بالليل ، كلّ ذا مع التسامح في أدلة السنن وفتوى الأصحاب بذلك كما عرفت ، وربّما يؤيده الاعتبار ، ويشعر به ترك إبقاء الميت وحده خوفاً من عبث الشيطان ، واستحباب قراءة القرآن عنده المستلزمة غالباً

(١) الكافي : باب نوادر الجنائز ج ٥ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ١١

ج ١ ص ٢٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الاحتضار ج ٢ ص ٦٧٣ .

(٢) كما في كشف اللثام : الطهارة/ مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٧ .

(٣) المعبر: الطهارة/ في الاحتضار ج ١ ص ٢٦١ .

ذلك ، فتأمل .

ومن المعلوم أنّ المراد بالإسراج إلى الصباح كما صرح به جماعة^(١) ، وفي المعتبر « وهو حسن ؛ لأنّ علّة السراج غايتها الصباح »^(٢) انتهى ، وهو جيد .

﴿وَمَنْ كَذَبَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ ﴿مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ﴾ قَبْلَ الْمَوْتِ ؛ لِلتَّبَرُّكِ وَاسْتِدْفَاعِ الْكَرْبِ وَالْعَذَابِ ، سَيِّمِيسَ وَالصَّاقَاتِ ، فِي كَشْفِ اللَّثَامِ أَنَّهُ « رَوَى أَنَّهُ يَقْرَأُ عِنْدَ النَّازِعِ آيَةَ الْكَرْسِيِّ وَآيَاتَانِ بَعْدَهَا ثُمَّ آيَةَ السَّخْرَةِ : (إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ...) إِلَى آخِرِهَا ، ثُمَّ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ : (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...) إِلَى آخِرِهَا ، ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ »^(٣) .

وعنه (من قرأ سورة يس وهو في سكرات الموت أقرئت عنده جاء رضوان خازن الجنة بشربة من شراب الجنة ، فسقاها إيّاه وهو على فراشه ، فيشرب فيموت ريان ويبعث ريان ، ولا يحتاج إلى حوض من حياض الأنبياء عليهم السلام)^(٤) .

وعنه (أيّما مسلم قرىء عنده إذا نزل به ملك الموت سورة يس نزل بكلّ حرف منها عشرة أملاك ، يقومون بين يديه صفوفاً يصلّون عليه ،

(١) كالشيخ في النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ ، والعلامة في النهاية : الصلاة / في الاحتضار ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) المعتبر : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٢٦١ .

(٣) مستدرك الوسائل : باب ٣٩ من ابواب الاحتضار ج ٣ ص ١٥٦ .

(٤) مستدرك الوسائل : باب ٤١ من ابواب قراءة القرآن ح ١ ج ٤ ص ٣٢٢ .

ويستغفرون له ، ويشهدون غسله ، ويتبعون جنازته ، ويصلّون عليه ، ويشهدون دفنه (١) « (٢) انتهى .

وعن سليمة (٣) أنّه رأى أبا الحسن (عليه السلام) يقول لابنه : « قم يا بنيّ فاقراً عند رأس أخيك والصّافات صفّاً حتّى تستتمّها ، فقراً ، فلمّا بلغ (أهمّ أشدّ خلقاً) قضى الفتى ، فلمّا سجّى وخرجوا أقبل عليه يعقوب بن جعفر ، فقال له : كنّا نعهد الميّت إذا نزل به الموت نقرأ عنده يس ، فصرت تأمرنا بالصّافات ، فقال : يا بنيّ لم نقرأ عند مكروب من موت إلّا عجل الله راحته » (٤) ، والأمر بالإتمام يتضمّن القراءة بعد الموت .

قيل : وعن النّبىّ (صلى الله عليه وآله) « من دخل المقابر فقرأ يس خفف الله عنهم يومئذٍ ، وكان له بعدد من فيها حسنات » (٥) .

ولم أقف على دليل خاصّ لما هو المتعارف في بلادنا الآن وغيرها من القراءة على قبر الميّت ثلاثة أيّام لبلياليها فصاعداً بغير فتور ، فلعلّ فاعله بقصد الخصوصية مشرّع في الدين ، بل لم أعرف دليلاً على أصل استحباب قراءة القرآن عدا يس ونحوها عند قبور الموتى ، وإن أطلق جماعة (٦) استحباب قراءة مطلق القرآن قبل الموت وبعده ، إلّا أنّ ظاهرهم قبل الدفن ، لكن

(١) المصدر السابق .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) في المصدر : عن سليمان الجعفري .

(٤) الكافي : باب اذا عسر على الميت الموت ح ٥ ج ٣ ص ١٢٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ح ٣ ج ١ ص ٤٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٧٠ .

(٥) كما في كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٨ .

(٦) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٧ ،

والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٥٢ .

لا يبعد الفتوى به مطلقاً؛ لما عساه يشعر به ما ورد في يس^(١) وإنا أنزلناه^(٢) ونحوهما^(٣)، مع ما يظهر من غير ذلك أيضاً، فتأمل جيداً.

﴿وإن مات غمضت عيناه﴾ للأخبار^(٤)، والصون عن قبج المنظر ودخول الهوام، ونفي الخلاف عنه في المنتهى^(٥)، ﴿وأطبق فوه﴾ كما نص عليه جماعة^(٦)؛ تحفظاً من دخول الهوام وقبح المنظر، وشدة لحياء حذراً من الاسترخاء وانفتاح الفم، وللأخبار^(٧).

واقصر ابن إدريس^(٨) كالمصنف هنا والعلامة في التحرير^(٩)

(١) قال فيه: «وقال النبي (صلى الله عليه وآله): يا عليّ اقرأ يس فإنّ في يس عشرة بركات: ما قرأها جائع إلّا شبع، ولا ضمآن إلّا روي، ولا عار إلّا كسي، ولا عزب إلّا تزوج، ولا خائف إلّا أمن، ولا مريض إلّا برئ، ولا محبوس إلّا خرج، ولا مسافر إلّا أعين على سفره، ولا تقرأ عند ميت إلّا خفف الله عنه، ولا قرأها رجل له ضالة إلّا وجد طريقها» مستدرک الوسائل: باب ٤١ من ابواب قراءة القرآن ح ٧ ج ٤ ص ٣٢٥.

(٢) كالخبر الذي رواه الصدوق عن الرضا (عليه السلام): «ما من عبد زار قبر مؤمن فقرأ عنده إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات إلّا غفر الله له ولصاحب القبر».

من لا يحضره الفقيه: باب التعزية والجنزاع عند المصيبة... ح ٥٤١ ج ١ ص ١٨١، وسائل الشيعة: انظر باب ٥٧ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٨١.

(٣) الكافي: باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ٣ ص ١٩٤، انظر باب ٢٠ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٤٢.

(٤) كخبر زرارة الذي نقلناه في حاشية (٥) من ص ٣٣.

(٥) منتهى المطلب: الصلاة/مقدمات الجنائز ج ١ ص ٤٢٧.

(٦) كابن إدريس في السرائر: الطهارة/غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨، والمصنف في المختصر النافع: الطهارة/غسل الاموات ص ١١، والعلامة في الارشاد: الطهارة/غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩.

(٧) كخبر زرارة الذي نقلناه في حاشية (٥) من ص ٣٣.

(٨) السرائر: الطهارة/غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨.

(٩) تحرير الاحكام: الطهارة/في الاحتضار ج ١ ص ١٧.

والارشاد^(١) والقواعد^(٢) على الإطباق ، وعن نهاية الأحكام^(٣) والتذكرة^(٤) على الشّد ، وسلار^(٥) وابنا حمزة^(٦) وسعيد^(٧) والعلامة في المنتهى^(٨) جمعوا بينهما مع نفي الخلاف في الأخير ، فيحتملها والشّد لكونه المتأخّر ، ولعلّ مراد الجميع عند التأمل واحد ، فتأمل .

﴿ومدّت يدها إلى جنبه﴾ بلا خلاف أجده في استحبابه^(٩) ، بل نسبه جماعة^(١٠) إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع عليه ، وهو كافٍ في إثباته ، مع أنّه أطوع للغاسل وأسهل للمدرج ، فلا يقدر حينئذٍ في استحبابه بعد ذلك ما في المعتبر من « أتّي لم أعلم في ذلك نقلاً عن أهل البيت (عليهم السلام) »^(١١) ؛ لعدم انحصار الدليل في ذلك . وكذا تمتدّ ساقاه إن كانتا منقبضتين ، وفي الروض^(١٢) نسبته إلى

(١) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٣) نهاية الاحكام : الصلاة / في الاحتضار ج ٢ ص ٢١٦ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٣٧ .

(٥) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧ . (٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٢ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / مقدمات الجنائز ج ١ ص ٤٢٧ .

(٩) مقنّ قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٤ ، وابن ادريس في

السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام

الموتي ص ٦٢ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(١٠) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٣ ، والفاضل

الهندي في كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٨ .

(١١) المعتبر : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٢٦١ .

(١٢) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٥ .

الأصحاب كظاهر كشف اللثام ^(١) .

﴿وغظي بثوب﴾ لأنَّ النبيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) سَجَّى بحِجْرَةٍ ^(٢) ، وتَغْطِيهِ الصَّادِقُ (عليه السلام) إِسْمَاعِيلُ بِمِلْحَفَةٍ ^(٣) ، وَنَفِي الْخِلَافِ فِي الْمُنْتَهَى ^(٤) ، وَفِيهِ سِتْرٌ عَنِ الْأَبْصَارِ وَصَوْنٌ عَنِ الْهُوَامِ وَغَيْرِهَا .

﴿و﴾ كَذَا يَسْتَحَبُّ أَنْ ﴿يَعْبَلْ تَجْهِيزَهُ﴾ إِجْمَاعاً مُحْضَلاً ^(٥) وَمَنْقُولاً ^(٦) مُسْتَفِضاً كَالنُّصُوصِ ^(٧) ، بَلْ هِيَ ظَاهِرَةٌ فِي الْوُجُوبِ ، إِلَّا أَنَّهَا حَمَلَتْ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ لِمَا عَرَفَتْ مِنَ الْإِجْمَاعِ مَعَ الطَّعْنِ فِي أُسَانِيدِهَا ، فَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ فِي الِاسْتِحْبَابِ .

﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَالُهُ مُشْتَبِهَةً﴾ فِي الْمَوْتِ وَعَدَمِهِ ﴿ف﴾ لَا يَسْتَحَبُّ

(١) كشف اللثام : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٠٨ .

(٢) سنن البيهقي : ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٣) رواه الشيخ باسناده عن سعد بن عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن شعيب ، عن أبي كهمس ، قال : « حضرت موت اسماعيل وأبو عبد الله (عليه السلام) جالس عنده ، فلما حضره الموت شدَّ لحِيَّيه ، وغمَّضه ، وغطَّى عليه المِلْحَفَةَ ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٠ ج ١ ص ٢٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الاحتضار ج ٣ ص ٦٧٢ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / مقدمات الجنائز ج ١ ص ٤٢٧ .

(٥) مَن قَالَ بِذَلِكَ : الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ : الطَّهَارَةُ / تَغْسِيلُ الْاَمَوَاتِ ص ٣١ ، وَابْنُ اَدْرِيسٍ فِي السَّرَائِرِ : الطَّهَارَةُ / غَسْلُ الْاَمَوَاتِ ج ١ ص ١٥٨ ، وَابْنُ حَزْمٍ فِي الْوَسِيلَةِ : الصَّلَاةُ / اَحْكَامُ الْمَوْتِ ص ٦٢ ، وَالْعَلَامَةُ فِي الْاِرْشَادِ : الطَّهَارَةُ / غَسْلُ الْاَمَوَاتِ ج ١ ص ٢٢٩ .

(٦) نَقَلَ الْاِجْمَاعُ فِي : الْمَعْتَبَرِ : الطَّهَارَةُ / فِي الْاِحْتِضَارِ ج ١ ص ٢٦٢ ، وَتَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ : الطَّهَارَةُ / فِي الْاِحْتِضَارِ ج ١ ص ٣٧ ، وَنَهَايَةُ الْاِحْكَامِ : الصَّلَاةُ / فِي الْاِحْتِضَارِ ج ٢ ص ٢١٧ .

(٧) سَيَأْتِي بَعْضُ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي ص ٤٥ ، وَرَاجِعُ وَاسْئَالِ الشَّيْعَةِ : بَابُ ٤٧ مِنْ اَبْوَابِ الْاِحْتِضَارِ ج ٢ ص ٦٧٤ .

التعجيل قطعاً، بل يحرم؛ للأصل المقرر بوجوه، والاحتياط في أمر النفوس، والإجماع والنصوص حتى ﴿يستبرأ بعلامات الموت﴾ المفيدة له، من الريح كما في خبر ابن أبي حمزة قال: «أصاب الناس بمكة سنة من السنين صواعق كثيرة، مات من ذلك خلق كثير، فدخلت على أبي إبراهيم (عليه السلام)، فقال مبتدئاً من غير أن أسأله: ينبغي للغريق والمصعوق أن يتربص به ثلاثاً لا يدفن إلا أن يجيء منه ريح تدلّ على موته، قلت: جعلت فداك كأنك تخبرني أنه قد دفن ناس كثير أحياء، فقال: نعم يا عليّ قد دفن ناس كثير أحياء ما ماتوا إلا في قبورهم»^(١).

ولعله المراد بالتغير الموجود في غيره، كقول الصادق (عليه السلام) في الموثّق: «الغريق يحبس حتى يتغير ويعلم أنه قد مات، ثم يغسل ويكفن، قال: وسئل عن المصعوق، فقال: إذا صعد حبس يومين ثم يغسل ويكفن»^(٢).

وكقول أبي الحسن (عليه السلام) في الحسن كالصحيح في المصعوق والغريق: «ينتظره ثلاثة أيام إلا أن يتغير قبل ذلك»^(٣).

وقول الصادق (عليه السلام) في الصحيح: «خمس ينتظرهم إلا أن يتغيروا: الغريق والمصعوق والمبطون والمهدوم والمدخن»^(٤)، إلى غير ذلك

(١) الكافي: باب الغريق والمصعوق ح ٦ ج ٣ ص ٢١٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣

ح ١٥٩ ج ١ ص ٣٣٨، وسائل الشيعة: باب ٤٨ من ابواب الاحتضار ح ٥ ج ٢ ص ٦٧٧.

(٢) الكافي: باب الغريق والمصعوق ح ٤ ج ٣ ص ٢١٠، وسائل الشيعة: باب ٤٨ من ابواب

الاحتضار ح ٤ ج ٢ ص ٦٧٧.

(٣) الكافي: باب الغريق والمصعوق ح ١ ج ٣ ص ٢٠٩، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣

ح ١٦٠ ج ١ ص ٣٣٨، وسائل الشيعة: باب ٤٨ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٧٦.

(٤) الكافي: باب الغريق والمصعوق ح ٥ ج ٣ ص ٢١٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣

مما علق فيه الدفن على التغير.

ويحتمل شموله لما ذكره بعض الأصحاب^(١) من علامات الموت كاسترخاء رجليه ، وانفصال كفّيه ، وميل أنفه ، وامتداد جلدة وجهه ، وانخساف صدغيه ، وزاد آخر^(٢) وتقلّص أنثيه إلى فوق مع تدلّي الجلدة ، وعن أبي علي^(٣) أنّ علامته زوال النور من بياض العين وسوادها وذهاب النفس وزوال النبض ، وعن جالينوس^(٤) الاستبراء بنبض عروق بين الأنثيين ، أو عرق يلي الحالب والذكر بعد الغمز الشديد ، أو عرق في باطن الالية أو تحت اللسان أو في بطن المنخر .

قلت : ولم نجد شيئاً ممّا ذكره بل وما ذكره البعض من الأصحاب في شيء من الأخبار ، واحتمال شمول لفظ التغير الموجود فيها لجميع ذلك كما ترى ، سيّما بعد ظهور إرادة الريح منه .

لكن يسهل الخطب أنّ المدار على العلم الذي تطمئنّ النفس به ، فلا يتفاوت الحال في سائر ذلك ، فاحتمال إناطة الحكم بهذه العلامات وإن لم تفده في غاية الضعف حتّى لو سلّم شمول لفظ التغير فيها لها بقرينة الشهرة المدّعاة؛ لظهور الأخبار المتقدّمة في كون المدار على العلم كما صرح به في الموثّق المتقدّم ، وأنّ تعليق الحكم على التغير إنّما هو لإفادته ذلك غالباً .

ح ١٥٦ ج ١ ص ٣٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٨ من ابواب الاحتضار ج ٢ ص ٦٧٦ .

(١) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٣٧ - ٣٨ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٥ .

(٢) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٤ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكري : الطهارة / في الاحتضار ص ٣٨ .

(٤) المصدر السابق .

فما في الرياض من أنه « لا يبعد المصير إلى تلك الأمارات مطلقاً للشهرة القريبة على الفرد الغير المتبادر »^(١) لا يخلو من نظر؛ إذ هو- مع مخالفته للأصل بل الأصول، وشدة الاحتياط في أمر النفوس- لم تتحقق ما ادّعه من الشهرة، بل في المعتبر: « ويجب التربص مع الاشتباه حتى تظهر علامات الموت، وحده العلم، وهو إجماع »^(٢) انتهى. والمحكي عن التذكرة أنه « لا يجوز التعجيل مع الاشتباه حتى تظهر علامات الموت ويتحقق العلم به بالإجماع »^(٣) انتهى. مع أنه هو الذي ذكر في التذكرة جملة من العلامات المذكورة.

ومن ذلك كله يظهر لك الحال أيضاً في الفرد الثاني من فردي التربص المذكور في المتن بقوله: ﴿ أو يصبر عليه ثلاثة أيام ﴾ كما هو مفاد الأخبار السابقة وغيرها. لكن ظاهره كغيره من الأصحاب ممن عبّر بنحو ذلك بل كاد يكون صريح بعضهم^(٤) أن الثلاثة أقصى مدة التربص، وهو مبني إما على الملازمة بين مضيها والموت، أو أنها تحديد شرعي، فلا يقدح احتمال الحياة حينئذٍ.

وفي استفادة كلٍ منهما من الأخبار نظر ظاهر، لمكان انصرافها لما هو الغالب من تحقق الموت بمضيها، فالأولى حملها على حصول العلم بذلك، كما يشعر به اختلافها في تعليق ذلك، إذ منها ما هو على العلم، وآخر على الثلاثة، وثالث على التغيير، ورابع على اليومين ونحو ذلك، ويؤيده

(١) رياض المسائل: الطهارة/ في الاحتضار ج ١ ص ٥٣.

(٢) المعتبر: الطهارة/ في الاحتضار ج ١ ص ٢٦٣.

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ في الاحتضار ج ١ ص ٣٧.

(٤) كابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٤٩.

الإجماعان السابقان ، والأصول السالمة ، فالأولى جعل المدار على العلم ، وبه يسقط التعرّض حينئذٍ لأحوال الكسور في تلك الأيام وجبرها بالموافق والمخالف ، فتأمل جيّداً .

وعن العلامة في نهاية الأحكام أنّه شاهد واحداً في لسانه دفعة ، فسأله عن سببها فقال : مرضت مرضاً شديداً واشتبه الموت ، فغسلت ودفنت في أزج^(١) ، ولنا عادة إذا مات شخص فتح عنه باب الأزج بعد ثلاثة أيّام أو ليلتين ، إمّا زوجته أو أمه أو أخته أو ابنته فتنوح عنده ساعة ، ثمّ تطبق عليه ، هكذا يومين أو ثلاثة ، ففتح عليّ فعطست ، فجاءت أمي بأصحابي وأخذوني من الأزج ، وذلك منذ سبعة عشر سنة^(٢) .

قلت : ومنه يعرف أنّ الانتظار لا ينبغي أن يختصّ بالخمس التي تضمّنتها الأخبار ، كما أنا لم نجد قائلاً بذلك .

ثمّ إنّّه قد يستثنى من استحباب التعجيل تعطيله لبعض المصالح الأخروية الراجعة إليه ، سيّما إذا بودر في الشروع بمقدمات ذلك ؛ لاحتمال دخوله حينئذٍ تحت التعجيل ، إذ هو بالنسبة إلى كلّ شيءٍ بحسبه ، فلا ينافيه حينئذٍ نقل الميت من المكان البعيد إلى مرقد مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) أو غيره من الأئمة المعصومين (عليهم السلام) ، أو تعطيله مثلاً لأشرف ليلة ، على إشكال في جميع ذلك سيّما في الأخير ونحوه ، وسيّما بعد ظهور رائحته ونحوها ممّا يحصل بها هتك حرمة ؛ لعدم إشارة في شيء من النصوص الواردة عن العالمين بأحوال ذلك العالم إلى شيء من ذلك ،

(١) الأزج بالتحريك : ضرب من الابنية وهو بيت يبني طولاً . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٢٧٥ مادة (ازج) ، وسيأتي مثله من الشارح في ص ٥٩٢ .

(٢) نهاية الأحكام : الصلاة / في الاحتضار ج ٢ ص ٢١٨ .

بل أطلقوا الأمر بالتعجيل ، وحثوا عليه ، حتى ورد أن « كرامة الميت تعجيله »^(١) .

وفي خبر جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : يا معشر الناس لا ألقين رجلاً مات له ميت ليلاً فانتظر به الصبح ، ولا رجلاً مات له ميت نهاراً فانتظر به الليل ، لا تنتظروا بموتاكم طلوع الشمس ولا غروبها ، عجلوا بهم إلى مضاجعهم رحمكم الله ... »^(٢) .

بل في خبره الآخر « قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : إذا حضرت الصلاة على الجنازة في وقت مكتوبة فبأيها أبدأ ؟ فقال : عجل الميت إلى قبره ، إلا أن تخاف أن يفوت وقت الفريضة ... »^(٣) .

وفي خبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ثلاثة ما أدري أيهم أعظم جرماً : الذي يمشي مع الجنازة بغير رداء ، والذي يقول : قفوا ، والذي يقول : استغفروا له غفر الله لكم »^(٤) إلى غير ذلك من الأخبار المفيدة زيادة الحث على التعجيل وكراهة التعطيل ونحو ذلك ، ولعله لأن المصلحة التي في التعجيل

(١) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ح ٣٨٥ ج ١ ص ١٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الاحتضار ح ٧ ج ٢ ص ٦٧٦ .

(٢) الكافي : باب تعجيل الدفن ح ١ ج ٣ ص ١٣٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٤ ج ١ ص ٤٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٧٤ .

(٣) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ح ٢١ ج ٣ ص ٣٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الاحتضار ح ٤ ج ٢ ص ٦٧٥ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٥٢ ج ١ ص ٤٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٧ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٧٥ .

لا تقاومها مصلحة أخرى .

والأقوى في النظر ملاحظة الميزان للفقهاء بالنسبة إلى ذلك ؛ إذ التعارض فيها بعد فرض عدم دخولها تحت مستى التعجيل تعارض العموم من وجه ، فتأمل جيداً .

﴿ ويكره أن يطرح على بطنه حديد ﴾ في المشهور كما في المختلف^(١) والروضة^(٢) ، بل في الخلاف^(٣) الإجماع على كراهة وضع الحديد على بطن الميت مثل السيف ، وكفى بذلك حجة لمثلها ، مضافاً إلى ما في التهذيب أنه « سمعناه من الشيوخ مذاكرة »^(٤) ، وإلى مخالفته للمنقول في الخلاف^(٥) عن الشافعي من الاستحباب ، بل في المقنعة^(٦) نسبة طرح الحديد عليه إلى العامة .

فما عساه يشعر به نسبة المصنف له إلى القيل في المعتبر^(٧) من التوقف فيه ، بل هو صرح بذلك معللاً له بعدم ثبوت نقل به عن أهل البيت (عليهم السلام) ليس في محله بعد ما عرفت من الإجماع المعتضد بالشهرة المحصلة والمنقولة ، بل لعلها إجماع ، إذ لم يعرف فيه خلاف سوى ما يحكى عن ابن الجنيد من أنه قال : « يضع على بطنه شيئاً يمنع من ربوها »^(٨) .

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ .

(٢) الروضة البهية : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٦٧ ج ١ ص ٦٩١ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ١ ص ٢٩٠ .

(٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٦٧ ج ١ ص ٦٩١ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٤ .

(٧) المعتبر : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٢٦٤ .

(٨) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ .

وهو- مع احتمال خروجه عما نحن فيه ، ومنافاته لما تقدّم ، بل في المختلف « لم أقف على موافق له من أصحابنا »^(١) ، وفي جامع المقاصد « وإجماع الأصحاب على خلافه »^(٢) ، ونحوه ما في الروض^(٣) - غير قادح في الإجماع ، وكذا ما يحكى عن صاحب الفاخر^(٤) من أنّه يجعل الحديد على بطنه . وهل يلحق بالحديد غيره في الكراهة كما صرح به بعض الأصحاب^(٥) ، أو لا ؟ وجهان ينشآن من الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقّن ، مع عدم بلوغ التسامح في الكراهة عندنا إلى الاكتفاء بمثل ذلك من فتوى فقيه ونحوها ، ومن ظهور المساواة وإلغاء الخصوصية .

ثمّ إنّ هل تختصّ الكراهة بما بعد الموت كما هو ظاهر المصنّف ؛ للأصل ، واختصاص معقد إجماع الخلاف والشبهة في المختلف ، بل لعلّه الظاهر من فحواى كلمات الأصحاب ، ويؤيده مع ذلك أنّ المتّجه قبل الموت الحرمة ؛ لما فيه من الأذية للميت والإعانة على خروج نفسه ، ألّهم إلّا أن يراد بكراهة وضع الحديد حينئذٍ عليه إنّما هو من حيث الحديد ، وإلّا فلا إشكال في الحرمة فيه وفي غيره مع الثقل المؤذي المعين على خروج نفسه ، كما هو واضح ، ويشعر به ما دلّ^(٦) على النهي عن مسّه وهو في هذا

(١) المصدر السابق .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ٣٥٥ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٥ .

(٤) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في الاحتضار ص ٣٨ .

(٥) كالشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / احكام الاموات ج ١ ص ٩ ، وروض الجنان :

الطهارة / غسل الاموات ص ٩٥ .

(٦) كخبر زرارة الذي نقلناه في حاشية (٥) من ص ٣٣ .

الحال خوفاً من زيادة ضعفه والإعانة عليه ، فتأمل .

﴿و﴾ يكره ﴿أن يحضره جنب أو حائض﴾ وإن كان أحدهما ؛
للأخبار^(١) المعتضدة بفتوى المشهور معللة ذلك بتأذي الملائكة بحضورهما ،
وهو- مع قصور الأخبار عن إفادة الحرمة- مشعر بالكراهة كما هو المشهور^(٢)
بين الأصحاب ، بل لعله لا خلاف فيه ؛ لاحتمال ما في الهداية^(٣) وعن
المقنع^(٤) من التعبير عن ذلك بعدم الجواز اشتداد الكراهة ، كالمضمر
المروي عن الخصال^(٥) .

ثم إن ظاهر الأخبار^(٦) اختصاص الكراهة بوقت الاحتضار ، فتزول
حينئذ بالموت ، ويومئ إليه زيادةً على ذلك ما في خبر يونس عن الصادق
(عليه السلام) بعد النهي عن حضورهما عند التلقين « ولا بأس أن يليها
غسله »^(٧) .

(١) كالخبر الذي رواه الصدوق في العلل عن أبيه باسناد متصل يرفعه الى الصادق (عليه السلام)
أنه قال : « لا تحضر الحائض والجنب عند التلقين ؛ لأن الملائكة تتأذى بهما » .

علل الشرايع : باب ٢٣٦ ح ١ ج ١ ص ٢٩٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٤٣ من ابواب
الاحتضار ج ٢ ص ٦٧١ .

(٢) متن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٠ ، وابن حزة في
الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام
الاموات ص ٤٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / مقدمة غسل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٣) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠ .

(٤) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥ .

(٥) الخصال : ابواب السبعين ح ١٢ ص ٥٨٦ .

(٦) راجع حاشية (١) من هذه الصفحة .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧ ج ١ ص ٤٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب
الاحتضار ج ٢ ص ٦٧١ .

لكن في خبر الجعفي أنه « لا يجوز إدخالها الميت قبره »^(١) كالحكي عن الفقه الرضوي أنه « لا بأس أن يلبس غسلة ، ويصلي عليه ، ولا ينزلا قبره »^(٢) ، ولم أجد من أفتى بهما في الكراهة فضلاً عن غيرهما .

والظاهر عدم الفرق بين الحائض المنقطع دمها وعدمه قبل الطهارة كما في الكثير من أحكام الحائض ، نعم قد يقال بارتفاع الكراهة فيها في هذا الحال والجنب بالتيتم بدل الغسل مع فرض وجود المسوخ له من العجز عن الماء مثلاً ونحوه ، وربما احتمل العدم ؛ لعدم خروجها عن وصف اسم الحائض والجنب بذلك ، وهو ضعيف . نعم لا يشرع التيمم لمكان تضييق وقت هذه الغاية بحيث لو اغتسلت مثلاً لم تدركه حياً .

وكان على المصنف ذكر كراهة إبقاء الميت وحده ؛ لخبر أبي خديجة^(٣) عن الصادق (عليه السلام) « لا تدعن ميتك وحده ، فإن الشيطان يعبث في جوفه »^(٤) .

كما أنه كان عليه أن يزيد في عدد المستحب إعلام إخوانه المؤمنين ليشيعوه ؛ لقول الصادق (عليه السلام) : « ينبغي لأولياء الميت أن يؤذنوا

(١) الخصال : ابواب السبعين ح ١٢ ص ٥٨٦ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٣٣ من ابواب الاحتضار ح ٣ ج ٢ ص ١٣٨ .

(٣) الخبر الذي بأيدينا رواه الصدوق مرسلأ عن الصادق (عليه السلام) ، وخبر أبي خديجة ليس بهذا النص ، وإن كان مضمونه مشابهاً لهذا ، قال فيه : « ليس من ميت يموت ويترك وحده إلاّ لعب الشيطان في جوفه » وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٧١ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ح ٣٩٦ ج ١ ص ١٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٧١ .

إخوان الميت بموته ، فيشهدون جنازته ، ويصلّون عليه ، ويستغفرون له ، فيكتب لهم الأجر وللميت الاستغفار ، ويكتسب هو الأجر فيهم وفيما كتب^(١) له من الاستغفار»^(٢) وهو يعمّ النداء ، فما عن الخلاف^(٣) من أنّي لا أعرف به نصّاً ليس في محله إلّا إذا أراد الخصوصية .

وفي الرياض « وكالمنقول عن الجعفي من كراهة المضيّ إلّا أن يرسل ؛ فإنّه مع عدم الدليل عليه ينافي ما يترتب على الحضور من الثواب الجزيل على السنن الموقوفة في التشييع والتربيع والصلاة والتعزية ، وما فيه من الاتعاظ والتذكّر لأُمور الآخرة وتنبيه القلب القاسي وانزجار النفس الأتّامة ، وفي الخبر (عن رجل يدعى إلى وليمة وإلى جنازة فأتيهما أفضل ؟ وأتيهما يجيب ؟ قال : يجيب الجنازة ، فإنّها تذكّر الآخرة ، وليدع الوليمة فإنّها تذكّر الدنيا)^(٤) »^(٥) .

قلت : الموجود فيما حضرنى من نسخة الذكرى من النقل عن الجعفي أنّه « يكره النعي إلّا أن يرسل صاحب المصيبة إلى من يختصّ به »^(٦) ، وهو غير ما أورد عليه في الرياض من المضيّ . فتأمل جيّداً .

(١) في المصدر : اكتسب .

(٢) الكافي : باب ان الميت يؤذن به الناس ح ١ ج ٣ ص ١٦٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١١٥ ج ١ ص ٤٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب صلاة الجنازة ح ١ ج ٢ ص ٧٦٢ ، وفي المصدر .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٦١ ج ١ ص ٧٣١ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٥٥ ج ١ ص ٤٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٤ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٦٠ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / في الاحتضار ج ١ ص ٥٢ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / في الاحتضار ص ٣٨ .

﴿الثاني : في الغسل﴾

﴿وهو فرض﴾ عدا ما تسمع ممّا يستثنى ، إجماعاً^(١) وسنةً^(٢) ، بل لعلّه من ضروريّات المذهب بل الدين على كلّ مكلف عالم بالحال متمكّن كسائر التكاليف مماثل عدا ما ستعرف ، وإن كان لا يصحّ إلّا من المؤمن والكاتب ، وقد يلحق به^(٣) غيرهما كما ستسمع تفصيل ذلك كلّّه .

لكنّه ﴿على الكفاية﴾ بمعنى سقوطه بقيام البعض ، والعقاب للجميع مع الإخلال ، بلا خلاف بين أهل العلم كما في المنتهى^(٤) ﴿وكذا تكفينه ودفنه والصلاة عليه﴾ بإجماع العلماء كما في التذكرة^(٥) ، وهو مذهب

(١) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٤ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩ ، والشهيد في الدروس : الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٨ .

(٢) كالحبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال : « وغسل الميت واجب ... » .

الكافي : باب انواع الغسل ج ٢ ص ٣ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٧٨ .

(٣) لعل الأولى : بهما . . . (٤) منتهى المطلب : الصلاة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٢٧ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٨ .

أهل العلم كافة كما في المعتبر^(١)، وبلا خلاف كما في الغنية^(٢)، إلى غير ذلك من نفي الخلاف عن ذلك وأمثاله من أحكام الميّت، وحكاية الإجماع في كلمات الأصحاب، بل لعلّ الثاني متواتر فيها، وهو الحجة، مضافاً إلى الأمر بذلك كلّ في المستفيض من الأخبار^(٣) بل المتواتر من غير تعيين للمباشر، فالأصل مع العلم بعدم إرادة تكراره من كلّ مكلف ولا مشاركة الجميع فيه ممّا يثبت ذلك وينقّحه، مع أنّ الاستفادة من ملاحظة أخبار الباب بحيث يشرف الفقيه على القطع واليقين أنّ المراد إبراز هذه الأمور إلى الوجود الخارجي لا من مباشر بعينه.

﴿و﴾ لكن قد يتخيل في بادئ النظر أنّ ذلك كلّ منافٍ لما في كلام الأصحاب وأخبار الباب^(٤) من ذكر الولي، كقول المصنّف هنا: إنّ ﴿أولى الناس به﴾ أي بالغسل ﴿أولاهم بميراثه﴾ وكذا في الصلاة في الكتاب^(٥) والنافع^(٦): «وأحقّ الناس بالصلاة على الميّت أولاهم بميراثه»، بل في القواعد^(٧) واللمعة^(٨) هنا وعن النهاية^(٩) والمبسوط^(١٠)

(١) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٦٤.

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٣) يأتي ذكرها كلّ في بابه.

(٤) سيأتي ذكرها في أثناء هذا البحث.

(٥) شرائع الاسلام: الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ١ ص ١٠٥.

(٦) المختصر النافع: الصلاة/ صلاة الجنازة ص ٤٠.

(٧) قواعد الاحكام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٧.

(٨) اللمعة الدمشقية: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٢٢.

(٩) النهاية: الطهارة/ تفصيل الاموات ص ٣٣، والصلاة/ الصلاة على الموق ص ١٤٣.

(١٠) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٤.

والمهذب^(١) والوسيلة^(٢) والمعتبر^(٣) أن « أولى الناس بالميت في أحكامه كلها أولاهم بميراثه » ، وفي جامع المقاصد : « الظاهر أنه إجماعي »^(٤) .
ولعله كذلك وإن تركه بعضهم في بعض المقامات ، كالجامع^(٥) في التلقين الأخير ، والسرائر^(٦) في الغسل ، كما أنه لم يذكر في المقنع^(٧) والمقنعة^(٨) على ما قيل^(٩) إلا أولوية الولي في الصلاة ، وعن المراسم^(١٠) وجمل السيد^(١١) والإصباح^(١٢) فيها وفي نزول القبر ، وجمل الشيخ^(١٣) والنافع^(١٤) والتلخيص^(١٥) والتبصرة^(١٦) فيها أي الصلاة على الاموات وفي

(١) المهذب : الطهارة / كيفية غسل الميت ، والدفن ج ١ ص ٥٧ و ٦٢ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى والصلاة على الاموات ص ٦٣ و ١١٩ .

(٣) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٥٩ .

(٥) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ .

(٦) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٧) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب الصلاة على الميت ص ٦ .

(٨) المقنعة : الصلاة / الصلاة على الموتى ص ٢٣٢ .

(٩) كما في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٠٩ .

(١٠) المراسم : الطهارة / حمل الميت الى القبر ص ٥١ ، والصلاة / الصلاة على الموتى ص ٨٠ .

(١١) جمل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : الجنائز / في غسل الميت ، والصلاة على

الاموات ج ٣ ص ٥١ و ٥٢ .

(١٢) الإصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٨ و ج ٤ ص ٦٤٠ .

(١٣) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : حكم الاموات ص ١٦٧ ، والصلاة على الاموات

ص ١٩٤ .

(١٤) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٤ ، والصلاة / صلاة الجنائز ص ٤٠ .

(١٥) تلخيص المرام : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤ و ٢٥ (مخطوط) .

(١٦) تبصرة المتعلمين : الطهارة / غسل الاموات ص ١٢ و ١٤ .

التلقين الأخير، والاقتصاد^(١) والمصباح^(٢) ومختصره^(٣) ونهاية الإحكام^(٤) في الثلاثة، والهداية^(٥) في الغسل ونزول القبر، والإرشاد^(٦) في الغسل والصلاة والتلقين الأخير؛ لعدم ظهور الخلاف في المتروك، على أنه يكفي في الإشكال المتقدم ثبوت الولاية ولو في الجملة.

نعم يرتفع ذلك من أصله على ما حكاه في كشف اللثام^(٧) عن ظاهر الكافي من أنه لا أولوية، لكنّه لا ريب في شدّوده سيّما بعد ملاحظة كلام الأصحاب في صلاة الميت وأنّ الأولى بها هو الأولى بالميراث، بل في الخلاف^(٨) وعن ظاهر المنتهى^(٩) الإجماع على أنّ أولى الناس بالصلاة على الميت أولاهم به أو من قدّمه الولي، كما عن المعتمد^(١٠) والتذكرة^(١١) الإجماع على عدم جواز تقدّم الجامع لشرائط التقدّم بغير إذن الولي، وفي كشف اللثام^(١٢) نسبته إلى المشهور، إلى غير ذلك من كلماتهم المتفرقة التي

(١) الاقتصاد : غسل الاموات ، والصلاة على الميت ص ٢٤٩ و ٢٧٥ .

(٢) مصباح المتجّد : غسل الاموات ص ١٩ و ٢١ والصلاة على الاموات ص ٤٧٢ .

(٣) مختصر المصباح : باب الصلاة على الاموات ، وباب غسل الاموات ص ٣٣٤ و ٣٨ - ٣٩ و ٤٢ (مخطوط) .

(٤) نهاية الاحكام : الصلاة / الصلاة على الميت ، والدفن ج ٢ ص ٢٥٥ و ٢٧٥ و ٢٧٩ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ، وادخال الميت القبر ص ٥٠ و ٥١ .

(٦) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ، والصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٦٣ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٠ .

(٨) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٣٥ ج ١ ص ٧١٩ - ٧٢٠ .

(٩) منتهى المطلب : الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٥٠ .

(١٠) المعتمد : الصلاة / صلاة الجنائز ج ٢ ص ٣٤٧ .

(١١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٧ .

(١٢) كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٥ .

يحصل للفقيه القطع من ملاحظتها بالأولوية المتقدمة .

وأما أخبار الباب زيادةً على الكتاب العزيز، فمنها : ما في خبر غياث بن إبراهيم الرزامي المروي في التهذيب عن جعفر عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) أنّه قال : « يغسل الميت أولى الناس به »^(١) ، ورواه في الفقيه مرسلًا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أيضًا لكن بزيادة « أو من يأمره الولي بذلك »^(٢) .

وما عساه يناقش فيه من حيث السند ؛ إذ كانت مرسلة في الفقيه ، ومجهولة السند في التهذيب ؛ لأنّه رواها عن عليّ بن الحسين ، عن محمد بن أحمد بن عليّ ، عن عبد الله بن الصلت ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن غياث بن إبراهيم الرزامي إلى آخره .

قد يدفع بأنّ المراد بعليّ بن الحسين هو ابن بابويه القميّ الثقة الجليل ، كما عساه يومئ إليه ما في الاستبصار في باب الرجل يموت وهو جنب « أخبرني الشيخ ، عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن عليّ ، عن عبد الله بن الصلت ، عن عبد الله بن المغيرة »^(٣) ، وفي باب أنّه يموت في السفر^(٤) مثله ، إلّا أنّه عوض ابن المغيرة بابن أبي عمير ، وكذا غيرهما كما لا يخفى على المتتبع .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٢١ ج ١ ص ٤٣١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧١٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ح ٣٩١ ج ١ ص ١٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٧١٨ .

(٣) الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٥ ح ٧ ج ١ ص ١٩٥ .

(٤) الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٨ ح ٢ ج ١ ص ٢٠٠ .

وأما محمد بن أحمد بن عليّ فلعلّ الظاهر أنّ المراد به هو ابن الصلت ، فيكون راوياً عن عمّ أبيه عبد الله ، كما نقل تحقيق ذلك عن غير واحد من الأعلام ^(١) ، بل قيل ^(٢) : إنّهُ وقع التصريح به في غير موضع من التهذيبين ، بل عن الكافي في مولد عليّ بن الحسين : « محمد بن أحمد ، عن عمّه عبد الله بن الصلت » ^(٣) ، وعن إكمال الصدوق ^(٤) أنّ والده يروي عن محمد بن أحمد بن عليّ بن الصلت ، وكان يصف علمه وحلمه وزهده وفضله وعبادته ، ومن ثمّ حكى عن المجلسي في رجاله ^(٥) أنّه هو الواقع في أسانيد الشيخ بعد عليّ بن الحسين ، فما توهمه بعضهم من مجهوليّته فهو ناشئ من قصور الممارسة .

فلم يبق في السند من يتوقّف فيه سوى غياث راويه ، فإنّه بوصف الرزامي غير معلوم الحال ، بل غير مذكور في كتب الرجال ، لكنّه غير ضائر بعد ما عرفت من الشهرة المتقدّمة بل الإجماع ورواية الثقة الجليل ابن المغيرة عنه ، ولعلّ المراد به غياث بن إبراهيم الموثّق ، لأنّه صاحب الكتاب المتكرّر في الأخبار الراوي عنه ابن المغيرة كما قيل ^(٦) ، ووصفه بالرزامي إمّا سهو من الناسخ أو لا تصافه به وإن لم يذكر في الرجال .

ومنها : قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر السكوني : « إذا حضر

(١) جامع الرواة : ج ١ ص ٤٩٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكافي : باب مولد علي بن الحسين (ع) ح ٥ ج ١ ص ٤٦٨ .

(٤) إكمال الدين وإتمام النعمة : مقدمة المصنف ج ١ ص ٣ .

(٥) الوجيزة : باب محمد ص ٨٩ .

(٦) جامع الرواة : ج ١ ص ٦٥٨ .

سلطان من سلطان الله جنازة فهو أحقّ بالصلاة عليها إن قدمه وليّ الميت ، وإلاّ فهو غاصب» ^(١) .

وقول الصادق (عليه السلام) في مرسل البزنطي ^(٢) وابن أبي عمير ^(٣) : « يصلي على الجنازة أولى الناس بها أو يأمر من يحب » .

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر إسحاق بن عمار: « الزوج أحقّ بامرأته حتّى يضعها في قبرها » ^(٤) .

وخبر أبي بصير سأله « عن المرأة تموت ، من أحقّ أن يصلي عليها ؟ قال : الزوج ، قلت : الزوج أحقّ من الأب والولد ؟ قال : نعم » ^(٥) .

إلى غير ذلك من الأخبار المتضمنة لذكر الأولوية والأحقية في التلقين وإدخال القبر ونحوهما ، المنجبة بما سمعت من الشهرة والاجماع المحكي وغيرهما ، المعتضدة بظاهر قوله تعالى : « وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ » ^(٦) .

ووجه التنافي بين ذلك كلّه وبين ما قلناه من الوجوب الكفائي

(١) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٢٢ الزيادات ح ٣٧ ج ٣ ص ٢٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب صلاة الجنازة ح ٤ ج ٢ ص ٨٠١ .

(٢) الكافي : باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب صلاة الجنازة ح ٢ ج ٢ ص ٨٠١ .

(٣) الكافي : باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ح ١ ج ٣ ص ١٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب صلاة الجنازة ح ١ ج ٢ ص ٨٠١ .

(٤) الكافي : باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٦ ج ٣ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب صلاة الجنازة ح ٣ ج ٢ ص ٨٠٢ .

(٥) الكافي : باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ح ٣ ج ٣ ص ١٧٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب صلاة الجنازة ح ١ ج ٢ ص ٨٠٢ .

(٦) سورة الأنفال : الآية ٧٥ .

واضح؛ إذ لا معنى لإناطة الواجب برأي بعض المكلفين، والفرض أنه مطلق لا مشروط، وهو الذي أشار إليه الشهيد في الروض على ما حكى عنه تبعاً للمحقق الثاني في جامع المقاصد^(١)، حيث قال فيه: «واعلم أنَّ ظاهر الأصحاب أنَّ إذن الولي إنما يتوقف عليها الجماعة لا أصل الصلاة لوجوبها على الكفاية، فلا يناط برأي أحد من المكلفين، فلو صلّوا فرادى بغير إذن أجزاء»^(٢) انتهى.

وهو وإن ذكر ذلك في خصوص الصلاة لكنّه لا يخفى عليك جريانه في غيرها من أحكام الميّت التي ادّعي فيها الوجوب الكفائي من التغسيل ونحوه، فقضيّة ذلك منها عدم اعتبار الإذن في صحّة ما وجب كفايةً من أحكام الميّت؛ لما تقدّم من التنافي.

ومن العجيب أنَّ الشهيد بعد ما سمعته منه في الروض قال في المسالك في المقام: «لا منافاة بين الأوليّة ووجوبه على الكفاية، وكذا توقّف فعل غير الولي على إذنه لا ينافي أصل الوجوب»^(٣) انتهى.

ولم يذكر وجه عدم المنافاة، ولعلّه الذي أشار إليه في المدارك بعد حكاية كلام جدّه في الروض، قال: «وقد يقال: إنّه لا منافاة بين الوجوب كفائياً وبين إناطته برأي بعض المكلفين، على معنى أنّه إن قام به سقط الفرض عن غيره، وكذا إن أذن لغيره وقام به ذلك الغير، وإلّا سقط اعتباره، وانعقدت الصلاة جماعةً وفرادى بغير إذنه»^(٤) انتهى. وربما ظهر

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ الصلاة على الميت ج ١ ص ٤١٠.

(٢) روض الجنان: الصلاة/ الصلاة على الأموات ص ٣١١.

(٣) مسالك الافهام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٩.

(٤) مدارك الاحكام: الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ٤ ص ١٥٦.

من الرياض^(١) متابعتها في ذلك أيضاً كما عن الذخيرة^(٢).

وناقش فيه بعضهم^(٣) بأنّ البحث ليس في سقوط الفعل عن الغير إذا قام به الولي أو نصب من قام به الولي ، ولا في سقوط اعتباره إذا امتنع عن الإذن والمباشرة ، إنّما البحث في أنّ مقتضى الوجوب الكفائي تعلّق خطابه بجملة المكلفين على حدّ واحد ، وأنّه متى قام به بعضهم سقط عن الباقي ، ومقتضى إناطة الأمر به اختصاصه ومن قدّمه بذلك ، وأنّه متى أُقيم بدون إذنه لم يكن مجزياً ، فالمنافاة بحالها حينئذٍ ، وكيف يتصوّر الوجوب المطلق على مكلف مع اشتراط صحّة الفعل المكلف به بما ليس من قبله ، كالإذن من شخص آخر ونحو ذلك ؟! نعم هو واجب مشروط ، فتأمّل .

ولعلّه لذا وشبهه بالغ المحدث البحراني في حدائقه^(٤) وأخوه في إحيائه^(٥) في إنكار الوجوب الكفائي على سائر المكلفين ، بل هو مختصّ بالولي ، نعم لو امتنع الولي مع عدم التمكن من إجباره أو لم يكن ولي انتقل الحكم حينئذٍ إلى المسلمين بالأدلة العامة ، زاعماً أنّ ذلك هو الظاهر من الأخبار المتقدمة التي تعرّض فيها لذكر الولي .

مضافاً إلى ما عساه يشعر به زيادةً على ذلك ما في رواية جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) « يا معاشر الناس لا ألفين رجلاً مات له ميت ليلاً فانتظر به الصبح ، ولا مات له ميت نهراً فانتظر به الليل ... »^(٦) .

(١) رياض المسائل : الصلاة / صلاة الجنازة ج ١ ص ٢٠٣ .

(٢) ذخيرة المعاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٣٤ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الاحتضار ج ٣ ص ٣٦٠ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / في الاحتضار ج ٣ ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٥) لم نجد مخطوطه . (٦) تقدمت في ص ٤٥ .

وما في صحيحته عنه (عليه السلام) أيضاً « في المرأة تؤم النساء ؟ قال : لا ، إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها ... »^(١) .

وما في صحيحته الأخرى عن الصادق (عليه السلام) أنه « سئل عن القبر كم يدخله ؟ قال : ذاك إلى الولي ، إن شاء أدخل وترأ ، وإن شاء أدخل شفعا »^(٢) إلى غير ذلك مما ظاهره توجيه الخطاب بذلك كله من الواجب والمستحب إلى الولي .

ثم إن الأول منها بالغ في إنكار ذلك غاية المبالغة ، حتى قال : « إنه وإن اشتهر بينهم إلا أنه لا أعرف له دليلاً يعتمد عليه ولا حديثاً يرجع إليه »^(٣) ، كما أن الثاني تعجب^(٤) من الأصحاب كيف جمعوا بين القول بذلك وبين القول بالأولوية المذكورة سيما في الغسل والصلاة مع تدافعهما .

لكتك خير أن ذلك منها في محل من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه بعد ما سمعت من الإجماع محضه ومنقوله على ذلك ، مضافاً إلى ما يظهر من ملاحظة الأخبار أن مراد الشارع إبراز ذلك في الوجود الخارجي لا من مباشر بعينه ، حتى من أخبار الولاية أيضاً ؛ لتضمنها الاكتفاء بمن أمره الولي بذلك المشعر بعدم إرادة وقوعه من خصوص الولي .

(١) من لا يحضره الفقيه : باب الجماعة وفضلها ح ١١٧٨ ج ١ ص ٣٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب صلاة الجنائز ح ١ ج ٢ ص ٨٠٣ ، والرواية عن زرارة .

(٢) الكافي : باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٤ ج ٣ ص ١٩٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٨٢ ج ١ ص ٣١٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٠ ، والرواية أيضاً عن زرارة .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / في الاحتضار ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) لم نجد مخطوطه .

ويزيده وضوحاً حيث يَفقد الولي شرط جواز المباشرة ، كما لو كان الميت امرأة والولي رجلاً لا يباشرها ، أو بالعكس ، فإنّ ولايته حينئذٍ ليست إلّا إذناً محضه .

على أنّ المتّجه حينئذٍ بناء على ذلك سقوط جميع تلك الأحكام مع امتناع الولي أو عدم وجوده ؛ إذ لا دليل على انتقال الحكم حينئذٍ إلى غيره ، فيبقى الأصل سالماً .

وكيف كان ، فلعلّ مثل هذا التشكيك ملحق بالتشكيك بالضروري أو ما يقرب منه ، فلا يحتاج إلى الإطالة ، بل لعلّ التشكيك في وجوب هذه الأولوية أولى ، كما عساه يظهر من الأردبيلي^(١) في المقام ، حيث أنكر الدليل عليها بمعنى عدم جواز الاشتغال إلّا بالإذن ، ومن المحكي عن الغنية في الصلاة على الميت ، حيث قال : « والمستحب أن يقوم للصلاة أولى الناس بالميت أو من يقدّمه »^(٢) مستدلاً عليه بالإجماع .

وفي كشف اللثام « إنّه قويّ ؛ للأصل ، وضعف الخبر سنداً ودلالةً ، ومنع الإجماع على أزيد من الأولوية »^(٣) انتهى . بل يشعر به أيضاً ما سمعته من التعليل المتقدم في جامع المقاصد والروض .

وفي المنتهى^(٤) : « ويستحب أن يتولّى تغسيله أولى الناس به - إلى أن قال :- ويؤيده ما رواه ابن بابويه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال :

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ ، وفيه : « أن يقدم للصلاة ... » .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٥ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٢٨ .

(يغسل الميت) ... « إلى آخره . وكأنه حل الأمر فيه على الاستحباب .
 لكن قال بعد ذلك بأوراق^(١) : « مسألة : ويغسل الميت أولى الناس
 به ، روى الشيخ عن غياث بن إبراهيم الرزامي عن جعفر عن أبيه عن
 عليّ (عليه السلام) قال : (يغسل الميت أولى الناس به) » انتهى .
 وظاهره هنا الوجوب ، إلا أنه يمكن حمله على الاستحباب جمعاً بين
 كلاميه ، كما أنه قد يحمل كلامه الأول على إرادة استحباب تولّي
 خصوص الولي للتغسيل ، فلا ينافي الوجوب حينئذٍ ، بل ينبغي القطع
 بإرادته ذلك كما لا يخفى على من لاحظ كلامه فيه .

وكيف كان ، فقد يؤيد القول بالاستحباب - مضافاً إلى ما عرفت من
 الإشكال على تقدير الوجوب ، وإجماع الغنية المتقدم في الصلاة مع أولوية ما
 نحن فيه منها عند التأمل ، وإلى الأصل والعمومات والإطلاقات ، بل كاد
 بعضها يكون كالصریح بعدم اعتبار الأولوية ، مع عدم نهوض دليل يعتد به
 على الوجوب لا من الآية ولا الرواية - أن اعتبار إذن الولي في غاية
 الصعوبة ، سيما مع التعدّد وعدم حضور الجميع أو البعض وإمكان الانتظار
 وعدمه ، فلا يعلم حينئذٍ سقوطها أو انتقالها إلى حاكم الشرع ، وإلا فعدول
 المسلمين ، وسيرة المسلمين على خلاف ذلك كلّّه ، إذ لم نسمع يوماً من
 الأيّام التعرّض لشيء من ذلك ، كما أننا لم نر أحداً توقّف في تغسيل ميت
 لا وليّ له على استئذان حاكم الشرع أو عدول المسلمين ، ولا أحداً عطل
 ميتاً لانتظار قدوم وليّه فيغسله أو يستأذن منه ، ولا أحداً أعاد غسل ميت
 مثلاً لخلل في ذلك ، وخلو النصوص عن التعرّض لتفصيل شيء من هذه

(١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦ .

الأحكام وغيرها مع كثرتها وصعوبة معرفة الحكم فيها أكبر شاهد على عدم الوجوب، بل قد يشعر لفظ الأولى فيها بالاستحباب ككثير من كلمات الأصحاب، كما يشعر لفظ الأولى والأحق في الصلاة أيضاً.

ويزيده إشعاراً مشاركته لما ورد^(١) في المكتوبة من تقديم الأقرأ والأفقه والأسن، والعدول إلى لفظ الغاصب هنا فيما تقدّم عن لفظ البطلان أو عدم الصحة أو نحو ذلك، هذا.

مع أنّ القول بالوجوب مستلزم أحكاماً كثيرة مخالفة للأصل ليس في شيء من الأخبار تعرض لشيء منها، إلى غير ذلك من المؤيدات الكثيرة، فتأمل جيداً.

والمقصود من هذا كله أنّ ارتكاب التشكيك في وجوب الأولوية أهون من ارتكابه في الوجوب الكفائي، وإن كان الأقوى خلافهما معاً، والمتّجه القول بالوجوب الكفائي مع وجوب مراعاة الأولوية المذكورة، فلا يجوز غسله ولا دفنه ولا تكفينه ولا غير ذلك من سائر أحكامه الواجبة بدون إذنه، سيما مع نهي الولي وإرادة فعله بنفسه أو من أَرادَه؛ لظاهر النصوص والفتاوى والإجماعات السابقة في بعضها، من غير فرق بين الصلاة وغيرها

(١) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن محمد وغيره، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي عبيدة، قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القوم من أصحابنا يجتمعون فتحضر الصلاة، فيقول بعضهم لبعض: تقدم يا فلان، فقال: إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: يتقدم القوم أقرأهم للقرآن، فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم ستاً، فإن كانوا في السن سواء فليؤتمهم اعلمهم بالسنة وأقهمهم في الدين...».

الكافي: باب من تكره الصلاة خلفه... ح ٥ ج ٣ ص ٣٧٦، وسائل الشيعة: باب ٢٨

من ابواب صلاة الجماعة ح ١ ج ٥ ص ٤١٩.

من الغسل وغيره، وإن كان رتباً يشعر ترك بعضهم ذكر الولي في الأول مع إطلاقه الوجوبية الكفائية بعده.

وكيف كان، فقد يشهد للمختار - مضافاً إلى ما سمعت - ما عساه يظهر للفقيه إذا طمح نظره في الكتاب والسنة، وفي أحوال السلف والخلف من سائر المسلمين، بل غيرهم من الملتين في جميع الأعصار والأمصار، من القطع واليقين بأن الإنسان ليس كغيره من أفراد الحيوان مما لم يجعل الله لأغلب أنواع الرحم فيه مدخلة، بل جعل له أولياء من أرحامه هم أولى به من غيره فيما كان من نحو ذلك، بل لعله هو مقتضى نظام النوع الانساني والمركز في طبائعهم، حتى لو أراد غير الولي فعل شيء من ذلك قهراً على الولي توجه إليه اللوم والذم من سائر هذا النوع من غير تكير في ذلك، كما أنه لو أراد الولي فعل ذلك قهراً على غيره لم يكن في نفس أحد من هذا النوع عليه شيء من ذلك الاعتراض والإنكار، بل كان فعله هو المتلقى بالقبول عند ذوي البصائر والعقول.

وكأن ما ذكرنا من جميع ذلك مركز في طبيعة النوع الانساني، والشرع أقره على ما هو عليه؛ لموافقته في أغلب الأحوال للحكم والمصالح المترتبة عليه، لكون الولي أرعى من غيره لمصالح المولى عليه في دنياه وآخرته، لما بينها من المشاركة في الرحم الذي جعله الله مثاراً لذلك، فيطلب له أحسن ما يصلحه من التغسيل والكفن ومكان الدفن والصلاة ونحو ذلك، كما أنه هو أشد الناس توجعاً عليه فيما يصيبه من النوائب في الدنيا والآخرة، ولأن ذلك أقطع للقليل والقال وإثارة النزاع عند تراحم الإرادة والاختيار في هذه الأفعال، إما رغبة فيما أعد الله لذلك من الثواب والدرجات أو غيره مما يختلف باختلاف القصد والنيات.

وقد يكون المتوفى ممن يكسب المتولي مثل ذلك من أفعاله شرفاً يبقى في الأعقاب ، على ما يشعر به طلب الأنصار من أمير المؤمنين (عليه السلام) دخول قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ^(١) ، كما أنه قد يكون ممن له عداوة مع من أراد مباشرة هذه الأفعال منه بحيث يصل إلى الحرب بين أولياء الميت وبينهم حذراً من التشقي وغيره .

والحاصل : لا يخفى ما في القول بعدم وجوب مراعاة هذه الأولوية في جميع ذلك من المفاسد العظام ، كما أنه لا يخفى ما في المراعاة لها من المصالح التي يكفي بعضها في الإلزام على ما هو الموافق للكتاب ، كقوله تعالى : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ » ^(٢) ، وقوله تعالى : « وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » ^(٣) ، والنصوص من أهل البيت (عليهم السلام) .

نعم لما كانت هذه الولاية تابعة لما عرفت من العلة الرحمة ونحوها ،

(١) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع ، عن علي بن النعمان ، عن أبي مريم الانصاري ، قال : « سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول : كفن رسول الله (صلى الله عليه وآله) - إلى أن قال :- ثم دخل علي (عليه السلام) القبر فوضعه على يديه ، وأدخل معه الفضل بن عباس ، فقال رجل من الأنصار من بني الحنابلة يقال له أوس بن خولى : انشدكم الله أن تقطعوا حقنا ، فقال له علي (عليه السلام) : ادخل فدخل معها ، فسألته أين وضع السرير ؟ فقال : عند رجل القبر وسلّ سلّاً ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٣٧ ج ١ ص ٢٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من

ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٥٠ .

(٢) سورة الانفال : الآية ٧٥ .

(٣) سورة النساء : الآية ٣٣ .

وكان ذلك مختلفاً باختلافه شدةً وضعفاً ، كشف الشارع عن بعضها وجعله أولى من غيره ، كما سيظهر لك إن شاء الله في الصلاة على الميت مفصلاً^(١).

وأما ما تقدم سابقاً ممّا عساه ينافي ذلك ، كالإشكال المتقدم في وجوبه في هذه الأحكام مع إناطته برأي بعض المكلفين ، فمدفوع : بأنّه لا منافاة بين وجوبه على سائر المكلفين بمعنى حصول العقاب على الجميع مع إذن الولي أو امتناعه أو فقدّه ، وبين إناطة اختصاص خصوص المباشر لذلك برأي الولي ، وليس هذا في الحقيقة إناطة للوجوب برأي البعض عند التأمل حتّى تتحقّق المنافاة ، كما يستوضح ذلك في تكليف السيّد لجملة عبيده بإيجاد شيء في الخارج ، وإناطة خصوص المتولّي منهم له في بعض الأحوال برأي واحد منهم ، كما يقرب من ذلك التأخير في الغزوات والحروب ونحوهما .

ويرشد إليه هنا ظاهر خبر غياث^(٢) من الوجوب على من يأمره الولي بالفعل ؛ إذ المراد منه كون الولي أحقّ بالفعل على وجه لا يزاحمه غيره ولا يقدم عليه إلّا مع إذنه المقتضي سقوط حقّه بالنسبة إلى المأذون أو امتناعه أو فقدّه ، وذلك كلّه غير منافي للوجوب المشترك بين الولي وغيره وإن قلنا بتوقّف صحّة الفعل على الإذن مع فرض وجوده وعدم العلم بامتناعه عن الفعل أو الإذن ؛ ضرورة عدم المنافاة بين الوجوب المطلق وبين شرط الصحّة للفعل المقدور للمكلف الذي هو عدم المزاحمة له وعدم

(١) في كتاب الصلاة / باب المصلي على الميت ذيل قول المصنف : « أحق الناس بالصلاة عليه أولاهم بميراثه » .

(٢) تقدم في ص ٥٥ .

الفعل مع عدم العلم بحاله مع وجوده، وحينئذٍ فهو واجب كفاً على الناس كافةً وجوباً مطلقاً لا مشروطاً، وتتوقف صحته على مراعاة الولي على الوجه المزبور.

وحينئذٍ فلا حاجة للجواب عنه بما في بعض حواشي الإرشاد^(١) من أنّ الوجوب على غير الوارث إنّما هو مع عدم ظن قيام الوارث وتوجيهه^(٢) إلى الفعل، ولا إلى القول بأنّ المراد بكفائيته ولو بالنسبة إلى الوارث؛ لمكان سقوطه بفعل بعضهم، واتّفاق اتّحاده في بعض الأوقات فيكون عينياً لا ينافيه كما في كلّ واجب كفاً، ولا إلى القول بأنّ المراد بوجوبه إنّما هو وجوب مشروط لا مطلق، بل هي كلّها واضحة الفساد.

نعم يحتمل قوياً القول بوجوب مراعاة تلك الأولوية تعبداً من غير أن يكون لها مدخل في صحّة الأفعال، كما عساه يشعر به لفظ الغاصب وغيره، إلّا أنّي لم أعرف قائلاً به، وإن أمكن حمل بعض كلمات الأصحاب عليه، فتأمل.

كما أنّه يحتمل أيضاً قصر اعتبار الولي على منعه لا على إذنه، وهو ضعيف، وكالإجماع^(٣) المدعى في الغنية^(٤) بالنسبة للاستحباب في الصلاة، فلا يلتفت إليه بعد معارضته بالإجماعين المتقدمين المؤيدين بالتتابع لكلمات الأصحاب وبالأخبار المتقدمة، ودعوى ضعفها سنداً غير قادح بعد تسليمه للانجبار بذلك، وكذا الدلالة، على أنّه لا ينبغي الإشكال في

(١) لم نجد ذلك في حواشيه - المطبوعة والمخطوطة - الموجودة بأيدينا.

(٢) لعل الأولى : وتوجيهه.

(٣) الظاهر زيادة الواو فيها.

(٤) تقدم في ص ٦١.

ظهورها، وهو حجة كالصريح.

وكدعوى أنّ لفظ الأولى والأحقّ مشعر بذلك؛ إذ هو في حيز المنع، وكأنّ ذلك اشتباه بما يأتي نحو ذلك بالنسبة للأفعال، كما إذا قيل مثلاً: «الأولى لك أن تفعل كذا» لا في مثل ما نحن فيه إذا أريد به الذوات، وإذا شئت فاستوضح ذلك في نظائره، وكدعوى إشعار لفظ الغاصب به أيضاً.

ومن العجيب تأييد الاستحباب من بعضهم^(١) بما هو وارد على القول به أيضاً عند التأمل ممّا أشرنا إليه سابقاً، ومنها ما هو مبنيّ على ما لا نقول به، كدعوى وجوب الانتظار بالميت مع غيبة الولي، والرجوع إلى حاكم الشرع أو عدول المسلمين مع كون الولي طفلاً مثلاً أو ممتنعاً أو غائباً غيبة لا يمكن انتظاره أو نحو ذلك؛ إذ قد يقال بالمنع من وجوب المراعاة في جميع ذلك، وسقوط الولاية في كلّ ما كان من هذا القبيل، أو رجوعها إلى غيره من الأرحام الأقرب فالأقرب، كما ستعرف كلّ ذلك مفصلاً إن شاء الله في الصلاة، كما أنّك تعرّش كثيراً من مباحث الأولوية هناك.

لكن نقول هنا على حسب الإجمال: إنّ المراد بولي الميت هو أولى الناس بميراثه، كما صرح به غير واحد من الأصحاب^(٢)، بل نفى الخلاف عنه بعضهم^(٣) ناسباً له إلى الاصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، ولعلّ ذلك يكون كالقرينة على أنّ المراد بالأولى فيما تقدّم من النصوص ذلك،

(١) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٧٦.

(٢) كالشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٤، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام

الموتى ص ٦٣، والعلامة في القواعد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٧.

(٣) كالطباطبائي في رياض المسائل: الصلاة/ صلاة الجنائز ج ١ ص ٢٠٣.

إن لم نقل : إنه المتبادر المنساق منه .

ويمكن أن يستأنس له زيادةً عليه بحسنة حفص بن البختري عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام ، قال : يقضي عنه أولى الناس بميراثه ، قلت : فإن كان أولى الناس به امرأة قال : لا ، إلا الرجال »^(١) .

وموثقة زرارة عنه (عليه السلام) قال : « سمعته يقول : ولكل جعلنا موالى ممّا ترك الوالدان والأقربون ، قال : إنهما عني بذلك أولى الأرحام من الوارث ، ولم يعن أولياء النعمة ، فأولاهم بالميت أقرهم إليه من الرحم التي تجرّه إليها »^(٢) .

وصحيحة هشام بن سالم عن بريد الكناسي عن الباقر (عليه السلام) قال : « ابنك أولى بك من ابن ابنك ، وابن ابنك أولى بك من أخيك ، وأخوك لأبيك وأمك أولى بك من أخيك لأبيك ، وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأُمك ، وابن أخيك من أبيك وأمك أولى بك من ابن أخيك لأبيك ، وابن أخيك من أبيك أولى بك من عمك ، وعمك أخو أبوك لأبيه وأُمّه أولى بك من عمك أخى أبوك لأبيه ، وعمك أخو أبوك لأبيه أولى بك من عمك أخى أبوك لأُمّه ، وابن عمك أخى أبوك لأبيه وأُمّه أولى بك من ابن عمك أخى أبوك لأبيه ، وابن عمك أخى أبوك لأبيه أولى

(١) الكافي : باب الرجل يموت وعليه صيام شهر رمضان ح ١ ج ٤ ص ١٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب احكام شهر رمضان ح ٥ ج ٧ ص ٢٤١ .

(٢) الكافي : كتاب الموارث ح ٢ ج ٧ ص ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب موجبات الارث ح ١ ج ١٧ ص ٤١٤ .

بك من ابن عمك أخي أبليك لأُمّه»^(١).

وهذه الأخبار وإن أمكن المناقشة فيها بعدم صلاحيتها لإثبات ما عليه الأصحاب من ترتب الولاية هنا على حسب طبقات الإرث عدا ما يستثنى، وذلك لاختصاصها أولاً بالقضاء والإرث، وثانياً لاختصاص الأولى بالذكور دون الإناث، وإجمال الثانية، واقتصار الثالثة على بعض الذكور، بل فيها ما لا ينطبق على ما ذكرناه هنا عن الأصحاب الظاهر في تشريك الأخوين للأبوين والأخ للأُم، لأنّهما الوارثان، وتشريك الأخ للأب مع الأخ للأُم؛ لاشتراكهما في الإرث أيضاً، إلى غير ذلك، لكنّه - مع أنّه يمكن دفعها خصوصاً مع ملاحظة كلام الأصحاب في الصلاة، وخصوصاً المناقشة الأولى؛ لمنع ظهور الصحيح في الإرث، بل هو في غيره أو الأعمّ منه - أظهر. لا يخلو التأييد والاستثناس بها من وجه.

على أنّ العمدة ما ذكرنا أولاً، ولولاه لأمكن القول بأنّ المراد بأولى الناس به إنّما هو أقربهم إليه وأشدّهم علاقة به؛ إذ الولي القريب كما في القاموس^(٢)، ولعلّه غير خفيّ على أهل العرف، ودعوى استكشاف ذلك بالإرث فالوارث فعلاً هو الأقرب دون غيره محلّ منع، إذ لعلّ حكمة الإرث مبتنية على شي آخر، كمنع دعوى أنّ الأكثر نصيباً أولى من الأقل؛ لعدم ثبوت ما يقتضيه، بل الثابت خلافه بالنسبة للأب والجدّ ونحوهما ممّا ستعرفه فيما يأتي، بل قد يظهر من الأصحاب الإجماع على عدم اعتبار ذلك كما سيأتي في الصلاة.

(١) الكافي: كتاب الموارث ح ١ ج ٧ ص ٧٦، وسائل الشيعة: باب ١ من أبواب موجبات

الإرث ح ٢ ج ١٧ ص ٤١٤.

(٢) القاموس المحيط: ج ٤ ص ٤٠١ مادة (ولي).

لكنّ الإنصاف أنّ الأقربيّة وأشدّية العلة لا تخلو من إجمال أيضاً في بعض الأحوال عند أهل العرف، كما أنّها غالباً توافق ما عليه الأصحاب من ترتيب ذلك على طبقات الإرث، فالوقوف حينئذٍ معهم هو المتّجه .

نعم يحتمل قوياً أنّ المراد بالولي هنا مطلق الأرحام والقربة لا خصوص طبقات الإرث، لكنّا لم نجد أحداً صرح به، ولعلّه لما في أخبار^(١) الصلاة والغسل أيضاً من الحكم بألوية بعض الأرحام على بعض، مع إمكان تنزيله على صورة التشاخّ خاصّة، فتأمل جيّداً، هذا .

وفي المدارك أنّه « لا يبعد أن يراد بالأولى بالميت هنا أشدّ الناس به علاقة ؛ لأنّه المتبادر »^(٢)، وتبعه عليه بعض من تأخر عنه^(٣)، وهو الذي أشرنا إليه سابقاً، وفيه ما لا يخفى بعد ما سمعت .

لكنّه ردّه في الحقائق بما لا يكاد يظهر لنا استقامته، حيث قال : « إنّ ذلك منه مبنيّ على أنّ المراد بقولهم (عليهم السلام) في تلك الأخبار : (أولى الناس به) معنى التفضيل، فتوهم أنّ المتبادر من الأولوية على هذا التقدير الأولوية بالقرب وشدة العلاقة، وليس كذلك، بل المراد بهذا اللفظ إنّما هو الكناية عن المالك للتصرّف، والتعبير عنه بذلك قد وقع في جملة من أخبار الغدير - إلى أن قال :- وبذلك يظهر أنّ (الأولى) في أخبار الميت من أخبار الغسل والصلاة وغيرها إنّما هو بمعنى المالك للتصرّف، وهو بمعنى الولي كما في وليّ الطفل ووليّ البكر »^(٤) انتهى .

(١) سيأتي التعرض لبعضها في ص ٧٧ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ٢ ص ٦٠ .

(٣) كالسبزواري في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨١ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٣٧٨ - ٣٧٩ .

وفيه ما لا يكاد يخفى على من له أدنى مسكة من أن ما تقدم من الأخبار المتعلقة بالمقام صريحة في إرادة التفضيل من الأولى، فإن كان ذلك هو مبنى صحة ما في المدارك فلا إشكال حينئذٍ في استقامته، مع أن الأصحاب وإن قالوا: إن المراد به الأولى بالميراث لم ينكروا إرادة التفضيل منه على معنى أن الأحق بالإرث مقدّم على غيره، نعم إنما يتّجه على صاحب المدارك ما ذكرناه سابقاً، فتأمل جيّداً.

وقد يظهر من بعض متأخري علماء البحرين^(١) هنا أن المراد بالولي المحرم من الوارث لا مطلقه، ومع تعدده فالترجيح لأشدّهم علاقة به، بحيث يكون هو المرجع له في حياته والمعزى عليه بعد وفاته.

وكأنه لظهور أخبار الباب في كون الولي ممّن له مباشرة التغسيل فعلاً ولو عند عدم المماثل، كقوله (عليه السلام): «يغسله أولى الناس به»^(٢)، وفي مؤثقة الساباطي: «... الصبيّة يغسلها أولى الناس بها من الرجال»^(٣) وفي الحسن: «... تغسله أولا هنّ به...»^(٤) فلا يتم حينئذٍ إرادة مطلق الوارث.

وقد يستأنس له أيضاً بإطلاق الولي على خصوص المحرم في بعض أخبار حجّ المرأة من دون وليّها^(٥)، كما أنه علّل ما ذكره من الترجيح

(١) لم نجد ذلك فيما توفر لدينا من كتبهم.

(٢) تقدم في ص ٥٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ح ٤٣٢ ج ١ ص ١٥٥، وسائل الشيعة: باب ٢٠

من ابواب غسل الميت ح ١١ ج ٢ ص ٧٠٨.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٨١ ج ١ ص ٤٤٤، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٧

ح ٨ ج ١ ص ١٩٨، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٧٠٦.

(٥) وسائل الشيعة: انظر باب ٥٨ من ابواب الحج ج ٨ ص ١٠٨.

المتقدم مع فرض التعدد بما ورد من أخبار تولّي الباقر (عليه السلام) أمر ابن ابنه^(١)، والصادق (عليه السلام) أمر إسماعيل^(٢)، دون الصادق (عليه السلام) في الأول، وأولاد إسماعيل في الثاني، وما ذاك إلا لأنهما المرجع في ذلك، ودخول الجميع تحت عيلولتها هنالك .
وأنت خبير بما في جميع ذلك ، كما سيّضح لك بعضه عند شرح قوله :
« وإذا كان الأولياء ... » إلى آخره . سيّما ما ذكره أخيراً من فعل الباقر والصادق (عليهما السلام) ، مع احتماله وجوهاً متعدّدة غير ما ذكره ، فتأمل جيّداً .

ثمّ إنّّه حيث ظهر أنّ المتّجه هو ما ذكره الأصحاب من ترتّب ذلك على طبقات الإرث عدا ما استثنى ، فهل المدار حينئذٍ على استئذان جميع أهل

(١) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، قال : « ثقل ابن لجعفر وأبو جعفر (عليه السلام) جالس ... فلما قضى الغلام أمر به فغمض عيناه وشدّ لحياه ، ثم قال : لنا أن نجزع ما لم ينزل أمر الله ، فإذا نزل أمر الله فليس لنا إلا التسليم ، ثم دعا بدهن فأدهن واكتحل ودعا بطعام فأكل هو ومن معه ، ثم قال : هذا هو الصبر الجميل ، ثم أمر به فغسل ولبس جبّة خز ومطرف خز وخرج فصلّى عليه » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٩ ج ١ ص ٢٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٨٥ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٩١٩ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد ابن شعيب ، عن أبي كهمس قال : « حضرت موت اسماعيل وأبو عبد الله (عليه السلام) جالس عنده ، فلمّا حضره الموت شدّ لحياه ، وغمّضه ، وغطّى عليه الملحفة ، ثمّ أمر بتهيّته ، فلمّا فرغ من أمره دعا بكفنه ، فكتب في حاشية الكفن : اسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٠ ج ١ ص ٢٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٧ .

الطبقة حتى لو كان المتولي بعضهم، أو يكتفى بإذن أحدهم مطلقاً، أو أنه ما لم يمنع غيره؟ وجوه، أحوطها الأول إن لم يكن أقواها، وإن كان يمكن أن يؤيد ما بعده بصدق اسم الولي على كل واحد منهم، فيكتفى بإذنه لاندراجة تحت الأدلة حينئذٍ، سيما الثالث أي مع عدم منع غيره، فتأمل.

ولو امتنع الولي قال في الذكرى: «إن في إجباره نظراً، ينشأ من الشك في أن الولاية هل هي نظر له أو للميت؟»^(١) قلت: ولا ريب في قوة عدم؛ للأصل، مع ما يستفاد من فحوى الأدلة.

لكنه هل تنتقل حينئذٍ الولاية إلى غيره من الأرحام، أو إلى حاكم الشرع ومع عدمه فإلى المسلمين، أو أنها تسقط للأصل مع عدم ثبوت المستند؟ وجوه.

ونحوه لو كان غائباً أو طفلاً أو مجنوناً حتى في احتمال السقوط؛ لأن الولاية هنا ليست من قبيل الحقوق المالية حتى يلاحظ فيه الترتيب المذكور سيما مع عدم إشارة في شيء من الأخبار، ويؤيده السيرة العظيمة في سائر الأمصار على عدم الالتزام في شيء من ذلك، ولا سمعنا بإعادة غسل يوماً من الأيام.

وكيف كان، فالظاهر الاكتفاء بالعلم بالرضا لو علم من غير حاجة إلى الرضا الفعلي، وإن كان ظاهر قوله (عليه السلام): «يغسله أولى الناس به أو من يأمره الولي» يقضي بخلافه، إلا أن المتجه حمله على صورة عدم العلم، كما أن المتجه على الظاهر عدم الحاجة إلى الإذن مع فرض انحصار

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٣٨.

التكليف بمكلف به بعينه، كما لو كان الميت امرأة وليس إلا امرأة واحدة، وكذا الرجل حيث يكون وليه امرأة، مع احتمال وجوب مراعاتها تعبدًا، فتأمل .

﴿ وإذا كان الأولياء رجالاً ونساءً فالرجال أولى ﴾ كما صرح به بعض^(١) هنا وآخر^(٢) في الصلاة، بل عن المنتهى^(٣) نفي الخلاف عنه فيها، وقضيته عدم الفرق بين كون الميت رجلاً أو امرأة، بل في المدارك أنه « جزم بهذا التعميم المتأخرون »^(٤)، وفي الحدائق^(٥) نسبته إلى الأكثر.

وقيده المحقق الثاني^(٦) بما إذا لم يكن امرأة، وإلا انعكس الحكم، ولعله لاقتضاء ظاهر ما دل^(٧) على جواز إذن الولي أن له المباشرة، لا أن معنى ولايته الاذن فقط، مضافاً إلى ظهور اقتضاء التوكيل في أمر ذلك ؛ أي صحة وقوع الموكّل فيه من الموكّل، فتأمل .

وربما اعترضه في الحدائق^(٨) بأن ذلك غير مراد من الأخبار، وإلا لزم

(١) كالعلامة في التحرير: الطهارة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ ، والشهيد في الدروس: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٨.

(٢) كالشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٤ ، وابن ادريس في السرائر: الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ١ ص ٣٥٨ ، وابن فهد في الموجز (ضمن الرسائل العشر): الطهارة/ في الموت ص ٥١.

(٣) منتهى المطلب: الصلاة/ الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٥١.

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ١ ص ٦٠.

(٥) الحدائق الناضرة: الطهارة/ غسل الميت ج ٣ ص ٣٨٠.

(٦) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٥٩.

(٧) كخبز البنزطي وابن أبي عمير المتقدمين في ص ٣٣ - ٩ - ١٠.

(٨) الحدائق الناضرة: الطهارة/ غسل الميت ج ٣ ص ٣٨٠.

سقوط الولاية عند تعذر المباشرة لمرض ونحوه. وفيه نظر واضح ؛ لأن المراد جواز المباشرة وإن اتفق امتناعها لعارض .

نعم قد يتجه عليه منع كون المستفاد من الأدلة ذلك ، بل المستفاد إما المباشرة أو الاذن، ويشعر به أيضاً ما ستعرفه من الاتفاق على الظاهر وبعض الأخبار^(١) أن الزوج أولى بزوجه، مع أن الأولى اجتناب المباشرة منه على ما يأتي، فيعلم حينئذ أن المراد بولايته إنما هو إذنه حسب، فتأمل . كما أنه قد يمنع أصل الحكم أيضاً ؛ حيث إننا لم نعثر على ما يدل عليه، بل قضية إطلاق الأصحاب ان الأولى به أولاهم بميراثه، مع ان الأصل عدمه، نعم قد يشهد له الاعتبار ؛ لكون الرجال غالباً أعدل وأقوى على الأمور وأبصر بها، إلا أنه لا يصلح لأن يكون مستنداً شرعياً .

ويمكن الاحتجاج له - بعد إمكان دعوى السيرة سيما إذا كان الميت رجلاً - بأصالة عدم ثبوت ولاية للمرأة مع وجود الرجال، سيما مع كون الخطاب ظاهراً للذكور. وفيه منع، مع انه لا ظهور له - في الخطاب الذي هو بلفظ الأولى - فيما ادعاه ؛ لصدقه على المذكر والمؤنث، وإلا لأشكل ثبوت ولاية المرأة حينئذ حتى مع عدم الرجل في طبقتهما من نحو هذه الخطابات، هذا .

مع أنه قد يشعر ما حكاه في الذكرى عن المبسوط بما قلنا، حيث قال : « قال في المبسوط : لو تشاح الأولياء في الرجل قدم الأولى بالميراث من الرجال ولو كان الأولى نساء محارم، قال : وروي جوازه لهنّ من وراء الثياب، والأول أحوط »^(٢) انتهى .

وقد يحتمل أن كلام الأصحاب - أي تقديم الرجال - إنما هو عند التشاح، فيصلح حينئذ ما ذكر من الوجه الاعتباري مرجحاً، فتأمل.

﴿والزوج أولى من كل أحد بزوجه في أحكامها كلها﴾ بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في الذكرى^(١)، بل قد يشعر ما في التذكرة بالاجماع عليه؛ حيث قال: «عندنا أن الزوج أولى من كل أحد في جميع أحكامها من الغسل وغيره، سواء كان الغير رجلاً أو امرأة، قريباً أو بعيداً»^(٢) انتهى.

كما هو صريح المعبر^(٣)، حيث حكى الاتفاق على مضمون موثق إسحاق بن عمار المروي في الكافي والتهذيب عن الصادق (عليه السلام)، قال: «الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها»^(٤)، ونحوه عن المنتهى^(٥). كما أن الأردبيلي^(٦) نسبه إلى عمل الأصحاب.

وهو مع انه حجة بنفسه قد اعتضد بما عرفت، وبخبر أبي بصير عنه (عليه السلام) أيضاً قال: «قلت له: المرأة تموت من أحق بالصلاة عليها؟ قال: زوجها، قلت: الزوج أحق من الأب والولد والأخ؟ قال: نعم، ويغسلها»^(٧).

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥٧.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠.

(٣) المعبر: الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٤.

(٤) تقدم في ص ٥٧.

(٥) منتهى المطلب: الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٥١.

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٦.

(٧) الكافي: باب من أولى الناس بالصلاة على الميت ج ٢ ص ١٧٧، وسائل الشيعة: باب

٢٤ من ابواب صلاة الجنائز ج ٢ ص ٨٠٢.

فما وقع لصاحب المدارك ^(١) - من إمكان المناقشة في هذا الحكم بضعف المستند، وبأنه معارض بصحیحة حفص عن الصادق (عليه السلام) «في المرأة تموت ومعها أخوها وزوجها أيها يصلي عليها؟ قال: أخوها أحق بالصلاة عليها» ^(٢) - ليس في محله، وإن أمكن تأييده مع ذلك بخبر عبدالرحمن عن الصادق (عليه السلام) أيضاً: «سألته عن المرأة، الزوج أحق بها أو الأخ؟ قال: الأخ» ^(٣).

إلا انه غير صالح مع ذلك لمقاومة ما ذكرنا سيما بعد موافقته للعامة كما حكاها الشيخ ^(٤) عنهم، فلذلك حملها هو على كذلك، وهو جيد، ومخالفته أيضاً لما تقدم من أن أولى الناس بالميت أولاهم بميراثه.

ولا فرق فيما ذكرنا من الحكم بين الدائم والمنقطع مع تحقق الدخول وعدمه، على إشكال في المنقطع، خصوصاً إذا انقضى الأجل بعد موتها؛ لبينونها حينئذٍ منه، بل لا يبعد ذلك بمجرد موتها وإن لم ينقض الأجل؛ لكونها كالعين المستأجرة إذا فاتت كما لا يخفى على من أحاط خبراً بأحكام المتعة في محلها. نعم الظاهر بقاء ولايته على المطلقة رجعية إذا ماتت في العدة؛ لكونها زوجة فيها.

ثم إن ظاهر عبارة المتن وما شابهها جواز تغسيل الرجل زوجته اختياراً،

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٦١.

(٢) تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ٢٢ الزيادات من الصلاة على الاموات ح ٣٣ ج ٣ ص ٢٠٥، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب صلاة الجنائز ح ٤ ج ٢ ص ٨٠٢.

(٣) تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ٢٢ الزيادات من الصلاة على الاموات ح ٣٢ ج ٣ ص ٢٠٥، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب صلاة الجنائز ح ٥ ج ٢ ص ٨٠٢.

(٤) تهذيب الاحكام: باب ٢٢ الزيادات من الصلاة على الاموات ذيل ح ٣٣ ج ٣ ص ٢٠٥.

وفقاً للخلاف^(١) والسرائر^(٢) والمعتبر^(٣) والمنتهى^(٤) والقواعد^(٥) والارشاد^(٦) والمختلف^(٧) والذكرى^(٨) واللمعة^(٩) والبيان^(١٠) وجامع المقاصد^(١١) والروضة^(١٢)، كالعكس وفقاً لها جميعاً أيضاً عدا الخلاف، فانه قال: «مسألة: يجوز عندنا أن يغسل الرجل زوجته والمرأة زوجها، أما غسل المرأة زوجها فيه إجماع اذا لم يكن رجال قربات ولا نساء قربات...»^(١٣) إلى آخره. ولا صراحة فيه في الثاني مع الاختيار، مع احتمال، يحمل التقييد المذكور على إرادة معقد الاجماع، فتأمل. وهو المنقول عن المرتضى^(١٤) وابن الجنيّد^(١٥) والجعفي^(١٦) وحكي عن الشيخ في

(١) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٨٦ ج ١ ص ٦٩٨.

(٢) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨.

(٣) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٢.

(٤) منتهى المطلب : الصلاة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦.

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٧.

(٦) ارشاد الازهان : الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩.

(٧) مختلف الشيعة : الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٧.

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة/ تغسيل الميت ص ٣٨.

(٩) اللمعة الدمشقية : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٢٣.

(١٠) البيان : الطهارة/ غسل الاموات ص ٢٣.

(١١) جامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(١٢) الروضة البهية : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٢٣.

(١٣) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٨٦ ج ١ ص ٦٩٨ - ٦٩٩.

(١٤) قاله في شرح الرسالة كما نقله عنه المصنف في المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١

ص ٣٢٢.

(١٥) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة/ تغسيل الميت ص ٣٨.

(١٦) المصدر السابق .

سائر كتبه ^(١) عدا كتابي الأخبار، ونسبه في المختلف ^(٢) وغيره ^(٣) الى أكثر علمائنا .

وكيف كان ، فهو المشهور نقلاً ^(٤) وتحصيلاً ، بل فيما حضرني من نسخة المنتهى ^(٥) نسبة الثاني إلى العلماء مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، كما هو صريح الخلاف ^(٦) في الأول مع ظهوره أو صريحه في الاختيار ، وهو الحجة ، مضافاً إلى إطلاقات الأمر بالتغسيل ، وما يشعر به ما دل ^(٧) على أن الزوج أحق بها ... إلى آخره . وإلى استصحاب جواز النظر واللمس إن كان عدمهما المانع من ذلك ، وإلى وصية زين العابدين (عليه السلام) أم ولده بغسله ^(٨) إن ثبت ، وإلى تغسيل أمير المؤمنين (عليه السلام) فاطمة (عليها السلام) ^(٩) ، وإن اشتمل على التعليل بأنها صديقة لا يغسلها إلا صديق ؛ لعدم الانكار عليه ممن لا يعتقد هذا

(١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٥ . (٢) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الميت ص ٤٧ .

(٣) كتذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ ، ومنتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦ .

(٤) نقلت الشهرة في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٥٩ ، ومسالك الافهام : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٩ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦ .

(٦) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٨٦ ج ١ ص ٦٩٨ - ٦٩٩ .

(٧) كما في خبر اسحاق بن عمار المتقدم في ص ٥٧ .

(٨) يأتي نص الخبر في ص ٩٦ .

(٩) كما في الخبر الذي رواه الصدوق : « سئل الصادق (عليه السلام) عن فاطمة

(عليها السلام) من غسّلها ؟ فقال : غسّلها أمير المؤمنين (عليه السلام) ؛ لأنها كانت

صديقه لم يكن ليغسلها إلا صديق » من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ج ١ ص ٣٩٩

ص ١٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ١٥ ج ٢ ص ٧١٧ .

الحكم ، فيشعر بمشهورية الحكم في الصدر الأول كما في الذكرى^(١) .
 وإلى صحيح عبد الله بن سنان المروي على لسان المشايخ الثلاثة ،
 قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلح له أن ينظر إلى
 امرأته حين تموت ؟ أو يغسلها إن لم يكن عنده من يغسلها ؟ وعن المرأة هل
 تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إنما
 يفعل ذلك أهل المرأة كراهية أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه ... »^(٢) .
 والمناقشة فيه بالتقييد في سؤاله بما ينافي الاختيار ، مدفوعة : بأن الحجة
 في الجواب ، كالمناقشة باحتمال أن الإشارة بذلك في الجواب إلى النظر أو
 إلى خصوص ما سأل عنه السائل ، وهو في حالة الاضطرار ؛ لظهور التعليل
 في رفع ذلك جميعه ، كما يوضحه زيادة على ذلك الحسن كالصحيح قال :
 « سألت عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال : نعم ، إنما يمنعها أهلها تعصباً »^(٣)
 مع وضوح دلالة على المختار .
 وإلى موثق سماعة قال : « سألت عن المرأة إذا ماتت ، قال : يدخل
 زوجها يده تحت قميصها إلى المرافق فيغسلها »^(٤) ، ونحوه غيره^(٥) .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٨ .

(٢) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ٢ ج ٣ ص ١٥٧ ، من لا يحضره الفقيه : باب غسل
 الميت ح ٣٩٨ ج ١ ص ١٤٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٦٢ ج ١ ص ٤٣٩ ،
 وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧١٣ .

(٣) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ١١ ج ٣ ص ١٥٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب
 ٢٣ ح ٦٤ ج ١ ص ٤٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٧١٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٥٧ ج ١ ص ٤٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٧

ح ٣ ج ١ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٧١٤ .

(٥) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ١٠ ج ٣ ص ١٥٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

وإلى صحيح محمد بن مسلم قال : « سألته عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال : نعم من وراء الثياب » (١) .

وصحيح الحلبي عن الصادق (عليه السلام) قال : « سئل عن الرجل يغسل امرأته ؟ قال : نعم من وراء الثوب ، لا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها ، والمرأة تغسل زوجها ؛ لأنه إذا مات كانت في عدة منه ، وإذا ماتت هي فقد انقضت عدتها ... » (٢) .

وإلى التعليل في صحيح زرارة عن الصادق (عليه السلام) « في الرجل يموت وليس معه إلا النساء ، قال : تغسله امرأته ؛ لأنها منه في عدة ، وإذا ماتت لم يغسلها ؛ لأنّ ليس منها في عدة » (٣) إلى آخره (٤) . ولا ينافيه خصوص الفرض ، وستسمع الكلام في ذيله .

وإلى صحيح منصور قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته ، يغسلها ؟ قال : نعم وأُمّه وأُخته ونحو هذا ، يليق على عورتها خرقه » (٥) ، إلى غير ذلك مما دلّ على الحكيمين معاً .

٢٣ ح ٥٨ ج ١ ص ٤٣٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ٨ ج ٢ ص ٧١٥ .

(١) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ٣ ج ٣ ص ١٥٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ح ٥٦ ج ١ ص ٤٣٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٧١٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٦٨ ج ١ ص ٤٤٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨

ح ٢ ج ١ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ١١ ج ٢ ص ٧١٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٥٤ ج ١ ص ٤٣٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٧

ح ٩ ج ١ ص ١٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ١٣ ج ٢ ص ٧١٦ .

(٤) ليس في الحديث تنمة .

(٥) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ٨ ج ٣ ص ١٥٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ح ٦٣ ج ١ ص ٤٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠٥ .

خلفاً للشيخ في التهذيبين^(١) وابن زهرة في الغنية^(٢) والحلي في إشارة السبق^(٣)، وربما كان هو الظاهر من الوسيلة^(٤) وغيرها^(٥)، بل في الذكرى «إنّ الذي يظهر من كلام كثير من الأصحاب أنها كالمحارم، وهم الذين يحرم التناكح بينهم نسباً أو رضاعاً أو مصاهرة»^(٦)، قلت: مع أنه قد حكى في كشف اللثام^(٧) أنّ ظاهر الأكثر في المحارم الاختصاص بحال الضرورة، فمنها معاً يحصل شهرة هذا القول.

وقد يحتج له بقول أبي جعفر (عليه السلام) في خبر أبي حمزة: «لا يغسل الرجل امرأة إلا أن لا توجد امرأة»^(٨) وقول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي بصير: «يغسل الزوج امرأته في السفر والمرأة زوجها في السفر إذا لم يكن معهم رجل»^(٩) وتعليل^(١٠) تغسيل فاطمة

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ذيل ح ٦٥ ج ١ ص ٤٤٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٧ ذيل ح ١٣ ج ١ ص ١٩٩.

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٣) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): غسل الميت ص ١١٩.

(٤) الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتي ص ٦٣ - ٦٤.

(٥) كالمهذب: الطهارة/ باب ما يغسل من موتي الناس ج ١ ص ٥٤.

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٣٩.

(٧) كشف اللثام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٠.

(٨) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٦٦ ج ١ ص ٤٤٠، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٧ ح ١٤ ج ١ ص ١٩٩، وسائل الشيعة: باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٧٠٧.

(٩) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٦٥ ج ١ ص ٤٣٩، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٧ ح ١٣ ج ١ ص ١٩٩، وسائل الشيعة: باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ١٤ ج ٢ ص ٧١٦.

(١٠) راجع حاشية (٩) من ص ٨٠.

(عليها السلام) بكونها صديقة لا يغسلها إلا صديق ، بل قد يشعر خبر المفضل بن عمر ^(١) بمعروفية الحكم في الزمن السابق ؛ حيث إنه ضاقت نفسه لما أخبره الامام (عليه السلام) بذلك ، فعلم به ، فرفع ما في نفسه بالتعليل السابق ، وبأن عيسى (عليه السلام) غسل مريم لذلك ، وبما سمعته سابقاً في ذيل خبر زرارة في خصوص تغسيل الزوج زوجته .

ولا يخفى ضعف الجميع عن مقاومة ما ذكرنا ، سيما بعد الطعن في سند الأولين بل ودلالاتها ، وصراحة بعض ما قدمنا في الاختيار ، نعم لا يبعد القول بالكراهة مع الاختيار لذلك ، ومنه يعرف وجه تعليل تغسيل فاطمة (عليها السلام) بكونها صديقة لإرادة دفعها .

وأما ما في ذيل خبر زرارة فهو مع منافاته لمذهب الخصم أيضاً ينبغي القطع بحمله إما على التقية ؛ لأنه موافق لأشهر مذاهب العامة كما قيل ^(٢) ، أو على شدة الكراهة بالنسبة للمرأة ، أو على إرادة أنه لم يغسلها مجردة ، ولعله أولى من سابقيه ؛ لشهادة صحيح الحلبي المتقدم له .

(١) الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن سالم ، عن مفضل بن عمر ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : من غسل فاطمة (عليها السلام) ؟ قال : ذاك أمير المؤمنين (عليه السلام) كأنك استفظعت ذلك من قوله ، فقال لي : كأنك ضقت مما أخبرتك ، فقلت : قد كان ذلك جعلت فداك ، فقال : لا تضيقن فإنها صديقة لم يكن يغسلها إلا صديق ، أما علمت أن مريم (عليها السلام) لم يغسلها إلا عيسى (عليه السلام) ... » .

الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ١٣ ج ٣ ص ١٥٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٦٧ ج ١ ص ٤٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٧١٤ .

(٢) كما في منتقى الجمان : الطهارة / باب تغسيل الرجل المرأة ج ١ ص ٢٥٥ .

وربما يشعر به أيضاً التعليل في غيره أنها ليست مثل الرجل لكونها أسوأ منظرًا منه ، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر داود بن سرحان « في رجل يموت في السفر أو في الأرض وليس معه فيها إلا النساء ، قال : يدفن ولا يغسل ، وقال في المرأة تكون مع الرجال : بتلك المنزلة ، إلا أن يكون معها زوجها ، فإن كان معها زوجها فليغسلها من فوق الدرع^(١) ، ويسكب عليها الماء سكباً ، ولتغسله امرأته إذا مات ، والمرأة ليست مثل الرجل ، المرأة أسوأ منظرًا حين تموت »^(٢) .

وقوله (عليه السلام) في خبر أبي الصباح الكناني « في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء ، قال : يدفن ولا يغسل ، والمرأة تكون مع الرجال : بتلك المنزلة ، تدفن ولا تغسل ، إلا أن يكون زوجها معها ، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع ، ويسكب الماء عليها سكباً ، ولا ينظر إلى عورتها ، وتغسله امرأته إذا مات ، والمرأة إذا ماتت ليست بمنزلة الرجل ، المرأة أسوأ منظرًا إذا ماتت »^(٣) .

ولعلّه لهذه الأخبار وما تقدّم سابقاً من الأمر بالتغسيل من وراء الثياب أوجب الشيخ في الاستبصار^(٤) ذلك في المرأة دون الرجل فجعله مستحباً ، وهو لا يخلو من قوة ، وإن كان الأقوى عدم الوجوب فيها معاً ، وفقاً

(١) درع المرأة : قيصها . مجمع البحرين : ج ٤ ص ٣٢٤ مادة (درع) .

(٢) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ٧ ج ٣ ص ١٥٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٦٠ ج ١ ص ٤٣٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٧١٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٥٩ ج ١ ص ٤٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٧ ح ٥ ج ١ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ١٢ ج ٢ ص ٧١٦ .

(٤) الاستبصار : الطهارة / باب ١١٧ ذيل ح ٩ ج ١ ص ١٩٨ .

للتهذيب^(١) والمعتبر^(٢) والمحكي عن صريح النهاية^(٣) والتذكرة^(٤) وظاهر الغنية^(٥) وعلم الهدى^(٦) وغيره^(٧)، واختاره في مجمع البرهان^(٨) والمدارك^(٩) والحدائق^(١٠) والرياض^(١١)، ولعله الظاهر ممتن أطلق جواز تغسيلهما^(١٢) من غير تقييد.

خلافاً للمنتهى^(١٣) والمختلف^(١٤) والبيان^(١٥) وجامع المقاصد^(١٦) والمسالك^(١٧) والروض^(١٨) والروضة^(١٩) فمن وراء الثوب، بل في الأخير كما

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ذيل ح ٦٠ ج ١ ص ٤٣٨.

(٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٠ و ٣٢٢.

(٣) نهاية الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ١ ص ٢٣٠.

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الأموات ص ٥٠١.

(٦) قاله في شرح الرسالة كما في المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الميت ج ١ ص ٣٢٠.

(٧) كابن سعيّد حيث جَوَزَ للزوجين أن ينظر كلّ منهما الى الآخر بعد الموت سوى العورة . جامع

الشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠.

(٨) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٧ - ١٧٩.

(٩) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٦١.

(١٠) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٣٨٧.

(١١) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٧٠.

(١٢) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩.

(١٣) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦.

(١٤) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٧.

(١٥) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤.

(١٦) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٠.

(١٧) مسالك الافهام : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٩.

(١٨) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٥.

(١٩) الروضة البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤.

عن المسالك : « إنّه المشهور » ، وفي ظاهر المختلف نسبته إلى أكثر علمائنا .
ومن العجيب أنّه في الذكرى^(١) نسبته إلى الشهرة روايةً ، وفي
الروض^(٢) إليها فتوى وروايةً ، مع إنكار بعضهم^(٣) وجود دليل عليه من
الأخبار بالنسبة لتغسيل الزوجة الزوج ، بل عن بعضهم^(٤) أنّه احتمل
أنّهم أخذوه من صورة العكس .

قلت : قد يشعر به حسن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) حيث
« سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسّله إلّا النساء ، فقال : تغسّله
امراته أو ذو قرابة إن كان له ، وتصبّ النساء الماء عليه صبّاً ... »^(٥) مع
إمكان منعه .

وخبّر سماعة سأل أبا عبد الله (عليه السلام) « عن رجل مات وليس
عنده إلّا نساء ، فقال : تغسّله ذات محرم منه ، وتصبّ النساء عليه الماء
صبّاً ، ولا تخلع ثوبه ... »^(٦) .

وخبّر عبد الرحمن بن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سألت أبا
عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يموت وليس عنده من يغسّله إلّا

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٩ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٥ .

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١١ .

(٤) كالبحراني في الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٣٨٧ .

(٥) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ج ٣ ص ١٥٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٤٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٧١٤ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٠ ج ١ ص ٤٤٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١١٨ ح ١٦ ج ١ ص ٢٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٩ ج ٢

النساء ، قال : تغسله امرأته أو ذات محرمه ، وتصبّ النساء الماء صبّاً من فوق الثياب » (١) .

لكنّهما - مع الإغماض عن سندهما ، وكون الأوّل في غير الزوجة - لعله لمكان كون التي تصبّ الماء من النساء الأجنيّات وإن كان المتولّيّة للتغسيل المحرم ، كما عساه يشعر به ، وكذا الخبر السابق ، مع احتمال الثاني كون الحكم في غير الزوجة .

نعم قد يستدلّ له بمضمّر الشحّام في الصحيح « ... عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهنّ رجل ، فقال : إن لم يكن له فيهنّ امرأته فليدفن بشيابه ولا يغسّل ، وإن كان له فيهنّ امرأته فليغسّل في قيص من غير أن تنظر إلى عورته » (٢) ، وهو محتمل قريباً لما ذكرناه سابقاً .

ولئن سلّم فليحمل على الاستحباب جمعاً بينه وبين الأخبار المتقدّمة التي هي كالصريحة في جواز تغسيلها له مجرداً ، المؤيّد بالأصل ، وإطلاق الأمر بالغسل ، واستصحاب حكم الزوجة ، وفحوى صورة العكس .

ومن العجيب تعليله في المنتهى (٣) الحكم بعدم نظرها إلى شيء من عوراتها وقد انقطعت العصمة بينهما ، مع أنّ محمّد بن مسلم سأل الباقر (عليه السلام) في الصحيح « عن امرأة توقّيت أيا صلح لزوجها أن ينظر إلى

(١) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ح ٤ ج ٣ ص ١٥٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣

ح ٦١ ج ١ ص ٤٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٧٠٦ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٧ ج ١ ص ٤٤٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١١٨ ح ١٣ ج ١ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢

ص ٧٠٧ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦ .

وجهاها ورأسها؟ قال : نعم» ^(١) وكذا غيره مما تقدم مما يدل على عدم انقطاع العصمة بينها ، بل لعله كالضروري من مذهبنا .

نعم قد يقال بكراهة نظر الزوج للزوجة بعد موتها ؛ لما عساه يشعر به التعليل السابق بالعدة منه دونه ، وللهي في خبر الحلبي عن الظري إلى شعرها أو شيء منها ، كما أنه يحتمل الحرمة في خصوص العورة للنهي عنه .

فظهر لك من ذلك كله ضعف القول بوجوب كونه من وراء الثياب في تغسيل الزوجة للزوج .

وأما العكس فهو وإن كان مشهوراً في الأخبار كما عرفت ، بل ربّما تخلّل أنّها لا تعارض بينها وبين غيرها إلّا بالإطلاق والتقييد فيحمل حينئذٍ مطلقها على مقيدها ، إلّا أنّ الأصل ، واستصحاب أحكام الزوجة ، وإطلاق الأمر بالغسل ، مع صراحة بعضها في جواز التجريد أو كالصريح ، كقوله (عليه السلام) : «... يلقي على عورتها خرقة» ^(٢) ، وقوله (عليه السلام) : «... إنّما يمنعها أهلها تعصباً» ^(٣) ، وما دلّ على جواز النظر إلى ما عدا عورتها ، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الله بن سنان : «إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته ، وإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهنّ به ، وتلف على يدها خرقة» ^(٤) ، مع اختلاف تلك الأخبار

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٨ ج ١ ص ٤٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٧١٥ .

(٢) كما في صحيح منصور المتقدم في ص ٨٢ .

(٣) تقدم في ص ٨١ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٨١ ج ١ ص ٤٤٤ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١١٧ ح ٨ ج ١ ص ١٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٧٠٦ .

بالنسبة إلى كيفية التغسيل في إدخال اليد تحت القميص أو سكب الماء من فوق الدرع و وراء الثياب ، وإشعار التعليل بكونها أسوأ من نظراً إذا ماتت بأن المانع النظراً لا التجريد نفسه ، احتمال بعضها كونه لمانع خارجي ككون متولي الصب أجنياً ، تؤيد^(١) القول بالاستحباب ، ولعله الأقوى . وكيف كان ، فحيث يغسل الرجل أو المرأة من فوق القميص بأن يسكب الماء عليه فلا إشكال في عدم سراية النجاسة من الثوب - الحاصلة من مباشرته للميت - إلى الميت ؛ لظهور الأخبار في حصول الطهارة للميت بإتمام الغسل وإدراجه في كفنه من غير حاجة إلى شيء آخر .

لكن هل ذلك لطهارة الثوب بمجرد الصب من غير حاجة إلى العصر ، كما في الذكرى^(٢) والروضة^(٣) وجامع المقاصد^(٤) وغيرها^(٥) لإطلاق الأخبار ، فجائز أن يجري مجرى ما لا يمكن عصره ، ومجرى الخرقه الساترة للعويرة فإنها لا تحتاج إلى عصر قطعاً على ما تشعر به عبارة الروضة ، أو أن ذلك حكم شرعي ، فلا ينافي احتياج طهارة الثوب حينئذ إلى عصر عدم تعدي نجاسته للميت ، أو أن ذلك لعدم نجاسة الثوب أصلاً ورأساً وإن قلنا بتعدي نجاسة الميت في غير ذلك ؟

وجوه ، قد عرفت أن أولها ما في الكتب السالفة ، ولعل ثانيها يرجع إليه ما في الروض ، حيث قال : « وهل يطهر الثوب بصب الماء عليه من

(١) خبر « أن » في قوله ص ٥٣ س ١٤ : « أن الأصل واستصحاب ... » .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٤ .

(٣) الروضة البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٠ .

(٥) كالحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٣٩١ .

غير عصر؟ مقتضى المذهب عدمه ، وبه صرح المحقق في المعتبر في تغسيل الميت في قيضه من مماثله «^(١) انتهى .

قلت : ولعلّه أشار بذلك إلى ما في المعتبر ، حيث قال في المقام الذي ذكره : « وإن تجرد كان أفضل ؛ لأنه أمكن للتطهير ، ولأن الثوب قد نجس بما يخرج من الميت ، ولا يطهر بصّب الماء ، فينجس الميت والغاسل »^(٢) وكأنه فهم منه أن مراده بما يخرج من الميت هو الذي يباشر به الميت لا البول والغائط ونحوهما ، وإلا لخرج عما نحن فيه .

ولعلّ الأقوى في النظر الأول ، لكن الاحتياط بالثاني كاللازم في المقام ؛ لإمكان المناقشة بعدم تشخيص الروايات شيئاً من ذلك ، والقياس على خرقة الستر لا نقول به لو سلّم الحكم في المقيس عليه ، وأحوط منه التغسيل من تحت الثياب من دون نظر من الغاسل بأن يغطي الميت بالثوب مرتفعاً عنه ، كأن يقبض عليه من جانبه أو نحو ذلك ، ولو أنني عثرت على أحد يحمل أخبار التغسيل من وراء الثياب على ذلك كما عساه يوميء إليه بعضها ما كنت عدلت عنه إلى غيره ، وإن كان حمل بعض الأخبار عليه لا يخلو من سماجة ، كقوله (عليه السلام) : « فيصّب الماء من فوق الدرع... »^(٣) مع أنّه قد يراد به أنّه يوضع الماء على نفس الدرع ثمّ منه إلى الميت من غير مباشرة الميت لنفس الدرع ، فتأمل جيّداً .

ثمّ إنّ الظاهر من كثير من أخبار المقام إرادة الثياب المعهودة :

(١) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٦ .

(٢) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٧١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٦٥ ج ١ ص ٣٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من

ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٧٠٦ .

لاشتمال جملة منها على القميص ، وأخرى على الدرع ، وثالثة على الثياب ،
وحينئذٍ فلا يجب تغطية الوجه والكفين والقدمين ، فما في جامع المقاصد من
أن « الظاهر إرادة ما يشمل جميع البدن من الثياب » ^(١) لا يخلو من تأمل .
نعم قد يقال : إنَّ خلو الأخبار عن التعرّض للرأس مع حمل الأخبار
على ما تقدّم يقضي بجواز كونه مكشوفاً ، لكنّ الظاهر عدمه ؛ إمّا بحمل
الثياب على ما يشملها ، أو أنّ المراد بقاؤها في ثيابها التي كانت في حياتها ،
والغالب منها مستوريّة الرأس ، وقد يؤيد ذلك بالنهي عن النظر إلى شعرها
في صحيح الحلبي ^(٢) ، فتأمل .

ولا فرق في الزوجة بين الحرّة والأمة ، ولا بين الدائم والمنقطع ، ولا بين
المدخول بها وغيرها ، نعم قد يشكل ذلك في المنقطع خصوصاً إذا كان قد
انقضى الأجل بعد الموت كما لا يخفى على من أحاط خبراً بأحكام المنقطع
المذكورة في محلّها . وكذا الزوج ؛ لإطلاق النصوص والفتاوى ، ولا يقدر
فيه سبق بعضها إلى الذهن ؛ لعدم تحقّق الندرة المانعة بمجرد ذلك .

والمطلقة الرجعيّة زوجة كما صرح به جماعة من الأصحاب ^(٣) ، بل لا
أجد فيه خلافاً من أحد سوى ما في المنتهى من أنّه « لو طلق امرأته فإن
كان رجعيّاً ففي جواز تغسيل الآخر له نظر » ^(٤) ، ولعلّه لاحتمال المناقشة

(١) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٠ .

(٢) تقدم في ص ٨٢ .

(٣) كالمصنف في المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٢ ، والعلامة في التذكرة :

الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١

ص ٣٦٠ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٧ .

فيه بانصراف ما دلّ على كونها زوجة إلى غير ذلك ، وهو ضعيف ، فلها أن تغسله حينئذٍ إن مات قبل خروج العدة . أمّا إذا مات بعدها فهي أجنبية كالمطلقة بائناً ، وهو واضح .

وقال في الذكري : « ولا عبرة بانقضاء عدة المرأة عندنا ، بل لو نكحت جاز لها تغسيله . وإن كان الفرض عندنا بعيداً »^(١) انتهى . ونحوه في الروض^(٢) والروضة^(٣) وكذا جامع المقاصد^(٤) ، بل يشعر قول : « عندنا » في الكتب الثلاثة بكونه مجمعاً عليه .

والظاهر أنّ مرادهم بالعدة عدة الوفاة ، وبُعد الفرض حينئذٍ لا سبب بقاء الميت بغسل حتى تنقضي وتزوّج ، كما يشعر بذلك المنقول عن حاشية الروضة لصاحبها ، حيث قال : « إنّه يتحقق هذا الفرض بدفن الميت بغسل ، ثم تزوجت زوجته بعد مضي عدتها ، ثم أُخرج الميت من قبره لغرض كالشهادة على حقّه أو أخرجه السيل ولم يتغيّر ، فيجوز لها أو يجب حينئذٍ تغسيله »^(٥) انتهى .

قلت : ولعله لا يحتاج إلى هذا التكلّف في نحو عصرنا ؛ وذلك لأنّه قد تعارف فيه بقاء الميت مدة طويلة جداً بسبب إرادة دفنه في أحد المشاهد المشرّقة . وربّما استشكل في الحكم بعض متأخري المتأخّرين^(٦) ، معللاً ذلك

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٦ .

(٣) الروضة البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٠ .

(٥) لم نجد مخطوطتها .

(٦) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

بصيرورتها أجنبية والحال هذه ، وقد يؤيده - مع احتمال الشك في شمول الإطلاقات لمثل ذلك من جهة ندرته - أنه قد يشعر التعليل المتقدم^(١) في صحيحة الحلبي وغيره بكونها في عدة منه أنه لا يجوز لها التغسيل بعد انقضائها سيما إذا تزوجت .

وفيه : منع صيرورتها أجنبية بذلك ، بل صدق اسم الزوجة عليها محقق ، ودعوى الندرة إن أريد بها ندرة الوقوع فهي مسلمة ، لكنّها لا تجدي ، وإن أريد غيرها فممنوعة ، ولا إشعار في التعليل بذلك ، كما يشير إليه تعليله في هذا الخبر تغسيل الزوج لها بأنّه قد انقضت عدّته منها ، والظاهر أنّ مراده من حيث التجريد للثياب وعدمه ، ففي تغسيل المرأة له لا يتأكّد كونه من وراء الثياب لأنّها في عدة منه ، بخلاف العكس ، كما أشرنا إليه سابقاً ، هذا .

وربما فرضت المسألة في صورة أقرب ممّا ذكرنا ، وهي فيما إذا كانت حاملاً ثمّ وضعت بعد موته ، فإنّ عدّتها تنقضي بالوضع فقط كما هو مذهب ابن أبي عقيل^(٢) ، فإذا نكحت غيره قبل تغسيله لم يمنع ذلك من تغسيلها . إلّا أنّ ذلك لا يتمّ بناءً على ما هو المعروف من مذهب أصحابنا من العدة بأبعد الأجلين .

لكن قد يظهر من المصنّف في المعتبر مشهوريّة القول بجواز التزويج لها بمجرد الوضع بين أصحابنا ؛ لأنّه قال في الردّ على أبي حنيفة^(٣) حيث منع من تغسيل الزوج زوجته معللاً ذلك بانقطاع عصمة النكاح بينها ، فيحرم

(١) في ص ٨٢ .

(٢) مختلف الشيعة : الطلاق / في العدة ص ٦١٨ .

(٣) المبسوط (للسرخسي) : ج ٢ ص ٧١ .

عليه النظر واللمس ، بدليل أنه يجوز له نكاح أختها والأربع وغير ذلك : « واستدلال أبي حنيفة ضعيف ؛ لأننا لا نسلّم أنّ جواز نكاح الأربع والأخت يستلزم تحريم النظر واللمس ، فإن المرأة الحامل يموت زوجها فتضع ، ومع الوضع يجوز أن تنكح غيره ولا يمنعها ذلك من نظر الزوج ولا غسله ، ولا حجة في العدة ؛ لأنه لو طلقها بائناً ثم مات فهي عدة ، ولا يجوز لها تغسيله » ^(١) انتهى . اللهم إلا أن يريد به الإلزام على ما عندهم ، لكتبه لا يتجه إلزامه بذلك لأبي حنيفة عند التأمل .

هذا كله مع فرض كون العدة عدة وفاة ، أما لو فرض أنها عدة طلاق رجعي فيشكل تصوّر الحكم المذكور فيه ، اللهم إلا أن يفرض أنه مات في آخر العدة ثم خرجت عن العدة قبل أن تغسله ، فإن لها أن تتزوج حينئذ وتغسله ، أما الأول فلخروجها عن العدة ، وأما الثاني فلأنه مات وهي زوجة له ، ويكون بعد الفرض حينئذ لندرة اتفاقه .

وفيه : أنّ الحكم في مثل الفرض اعتدادها بعة الوفاة حينئذ ، فليس لها التزويج كما سيأتي إن شاء الله في محله ، فتأمل .

ثم إنّ الأقوى إلحاق الأمة مطلقاً - أمّ ولد كانت أو لا - بالزوجة في جواز التغسيل من كلٍّ منهما إذا لم تكن مزوجة أو معتدة أو مبعوضة أو مكاتبه ، فلها تغسيله وله تغسيلها كما في القواعد ^(٢) والبيان ^(٣) ومجمع البرهان ^(٤) ، بل لعلّه لا خلاف فيه بالنسبة للثاني ، كما استظهر نفيه في مجمع

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٢ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٣) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٣ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٩ .

البرهان^(١)، وفي جامع المقاصد: «إِنَّ تَغْسِيلَهُ لَهَا جَائِزٌ قَطْعاً إِذَا كَانَ وَطُوءُهَا جَائِزاً»^(٢)، ونحوه في المدارك^(٣)، وقد عرفت غير مرّة أنّ ذلك ممّن لا يعمل بالظنّيات يجري مجرى الإجماع.

وكيف كان، فيرشد إلى ما قلنا -مضافاً إلى ذلك، وإلى أصالة جواز النظر واللمس واستصحابها إن كان ذلك هو المانع من جواز التّغسيل على ما عساه يظهر من مستند الخصم، وإلى بقاء علقه الملك من الكفن والمؤونة والاعتداد منه مع ما كان بينهما من الاستمتاع ما بين المتزوجين، وإلى إيصال عليّ بن الحسين (عليهما السلام) أن تغسله أمّ ولد له إذا مات على ما في خبر إسحاق بن عمّار عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) «إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِمَا السَّلَام) أَوْصَى أَنْ تَغْسِلَهُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ إِذَا مَاتَ، فغسلته»^(٤)، ولعلّه لا ينافي ما دلّ على أنّ الصّدّيق لا يغسله إلّا صديق؛ لاحتمال إرادته إعانة الباقر (عليه السلام) في بعض الغسل وإنّ بعد، كما يشعر به مع تأييدٍ للحكم ما عن الفقه الرضوي: «ونروي أنّ عليّ بن الحسين (عليهما السلام) لمّا مات قال الباقر (عليه السلام): لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك في حياتك فما أنا بالذي أنظر إليها بعد موتك، فأدخل يده وغسل جسده ثمّ دعا أمّ ولد له فأدخلت يدها فغسلته، وكذلك

(١) المصدر السابق.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٦١.

(٣) مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٣.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٨٢ ج ١ ص ٤٤٤، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٧

ح ١٦ ج ١ ص ٢٠٠، وسائل الشيعة: باب ٢٥ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧١٧.

فعلت أنا بأبي»^(١) انتهى - إطلاق أو عموم ما دل^(٢) على وجوب التغسيل ولو بأمر الولي مع عدم المخرج ، على أن المختار عدم شرطية ما شك في شرطيته ومانعية ما شك في مانعيته، فيصدق حينئذٍ على غسلها أنه غسل.

فما في المعتبر^(٣) من أن الأقرب أنه لا تغسل المملوكة غير أم الولد سيدها معللاً ذلك بأن ملكها انتقل عنه إلى غيره ، فحرم عليها النظر، ومنه توقف في المنتهى^(٤) كما عن التحرير^(٥) والنهاية^(٦) والتذكرة^(٧) ، ضعيف ، كضعف ما في المدارك من تعميمه ذلك حتى في أم الولد، قال : «وربما فرق بين أم الولد وغيرها لرواية إيصاء زين العابدين (عليه السلام) ، وفي الطريق ضعف»^(٨) انتهى . لما عرفت من أن انتقالها للغير لا يمنع بقاء الحكم السابق لها من النظر واللمس وغيرها ، كما لا يمنعه اعتناق أم الولد أو حرية المدبرة ، نعم أقصاه توقف مباشرتها للتغسيل على إذن من انتقلت إليه ، كما أنك عرفت أنا في غنية عن النص بما سمعت ؛ لكون المنع محتاجاً للدليل لا العكس .

(١) فقه الرضا : باب ٢٥ ص ١٨٨ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) كخبر غياث المتقدم في ص ٥٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢١ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٧ .

(٥) تحرير الاحكام : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٦) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٣ .

﴿وَيَجُوزُ﴾ على المشهور كما حكاه جماعة منهم الشهيدان^(١) بل في الذكرى : « لا أعلم لهذا الحكم مخالفاً من الأصحاب سوى المحقق في المعتمد »^(٢) وفي التذكرة^(٣) نسبته إلى علمائنا ﴿أَنْ يَغْتَسِلَ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ إِذَا لَمْ يَحْضُرْهُ مُسْلِمٌ وَلَا مُسْلِمَةٌ ذَاتَ رَحِمٍ ، وَكَذَا تَغْتَسِلُ الْكَافِرَةُ الْمُسْلِمَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُسْلِمَةً وَلَا ذَوْ رَحِمٍ﴾ إلا أنه في التذكرة^(٤) جعل ما نسبته إلى علمائنا ذلك مع زيادة حضور الأجانب من المسلمين أو المسلمات ، فيأمرون الكافر بالاغتسال أولاً ثم يعلموه كيفية غسل المسلمين فيغسل ، كما أنَّ معقد بعض حكاية الشهرة كذلك بخلاف آخر^(٥).

والحاصل : أنه لا إشكال في تحقق الشهرة هنا في الجملة وإن اختلفت بعض عباراتهم بالنسبة إلى ذكر ذلك وعدمه ، وبالحكم صرح في المقنعة^(٦) والتهذيب^(٧) والوسيلة^(٨) والمنتهى^(٩) والقواعد^(١٠) والإرشاد^(١١)

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ ، والروضة البهية : ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦١ ، والشهيد الثاني في الروضة

البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٥ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ... ص ٨٦ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ١ ص ٣٤٠ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٣ .

(٩) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦ و ٤٣٧ .

(١٠) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(١١) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ .

واللمعة^(١) والبيان^(٢) وروض الجنان^(٣) والروضة^(٤) والذخيرة^(٥) والحدائق^(٦) وعن المبسوط^(٧) والنهاية^(٨) والمراسم^(٩) والصدوقين^(١٠) وابن الجنيّد^(١١) والصهرشتي^(١٢) وابن سعيد^(١٣) ، وهو الأقوى .

لموثقة عَمَّار المروية في الكافي والتّهذيب عن الصادق (عليه السلام) قلت : « ... فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوي قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينهما وبينه قرابة ، قال : يغتسل النصراني ثم يغسله فقد اضطرّ ، وعن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوي قرابتها ومعها امرأة نصرانيّة ورجال مسلمون ، قال : تغتسل النصرانيّة ثم تغسلها »^(١٤) .

(١) اللعة الدمشقية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٣ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٨ .

(٤) الروضة البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٥ .

(٥) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٢ - ٨٣ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٠٢ .

(٧) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ .

(٨) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٢ .

(٩) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٥٠ .

(١٠) نقله عنها الشهيد في الذكري : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(١١) المصدر السابق .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ .

(١٤) الكافي : باب الرجل يغسل المرأة ... ح ١٢ ج ٣ ص ١٥٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

وخبر عمرو بن خالد عن زيد بن عليّ عن آبائه عن عليّ (عليهم السلام) قال : « أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) نفر فقالوا : إنّ امرأة توفيت معنا وليس معها ذو محرم ، قال : كيف صنعتم ؟ فقالوا : صببنا عليها الماء صبّاً ، فقال : أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها ؟ فقالوا : لا ، قال : أفلا يمتتموها ؟! »^(١) .

مع التأييد بما عن فقه مولانا الرضا (عليه السلام) «فإن مات ميت بين رجال نصارى ونسوة مسلمات غسله الرجال النصارى بعد ما يغتسلون ، وإن كان الميت امرأة مسلمة بين رجال مسلمين ونسوة نصرانيّة اغتسلت النصرانيّة وغسلتها»^(٢) .

وما عساه يناقش^(٣) في ذلك - بضعف السند ، وباستلزامه تنجّس الميت بمباشرة الكافر عند التغسيل بالماء القليل وبعده بالماء الكثير ، مع أنّ الغسل عبادة فلا تصحّ من الكافر ، فوجب طرح هذه الأخبار أو حملها على التقية من حيث دلالتها على طهارة أهل الذمة - في غاية السقوط ؛ إذ هي - مع أنّ الموثق حجة عندنا - مجبورة بما عرفت من الشهرة بل ظاهر الإجماع .
واحتمال المناقشة فيها باختلاف عبارات الأصحاب من حيث التقييد

١٣ ح ١٦٥ ج ١ ص ٣٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠٤ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٨ ج ١ ص ٤٤٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨ ح ١٤ ج ١ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٧٠٥ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٣ ، مستدرک الوسائل : باب ١٨ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ١٨٢ .

(٣) كما في المعتمد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٦ ، وجامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٢ .

المذكور سابقاً في بعضها وعدمه في أخرى فلا شهرة محققة ، سيما بعد ما قيل ^(١) : إنه لم يذكره ابن أبي عقيل ولا الجعفي ولا ابن البراج في كتابيه ولا ابنا زهرة وإدريس ولا الشيخ في الخلاف ، مدفوع : بعد فرض التسليم بتحققها قطعاً في صورة التقييد ، وهو كافٍ ، ولا دلالة في عدم الذكر من أولئك على المخالفة ، بل لعل الشهرة محققة على تقدير خلافهم أيضاً .

واستلزامه تنجس الميت بالنجاسة العرضية - مع احتمال عدم تعدي النجاسة منه إليه هنا ، وإمكان منع استلزامه المباشرة المورثة لذلك أو صب الماء بعدها للتطهير منه ثمّ التغسيل - لا يصلح للإعراض عن الدليل المعمول به بين الأصحاب .

كما أنّ دعوى أنّه عبادة فلا تصحّ من الكافر كذلك أيضاً ؛ إذ ذلك - بعد تسليم أنّ غسل الميت من العبادات ، وأنّه لا تجزي فيه نيّة الكافر كما أجزأت في العتق ونحوه - اجتهاد في مقابلة النصّ ، مع أنّه قال في كشف اللثام : « يمكن أن يكون ما ذكره من أمر المسلم أو المسلمة إشارة إلى أنّ المتولّي للنيّة أو هي والصبّ المسلم » ^(٢) ، كما احتمل مثله الشهيد ، فقال : « الظاهر أنّ الأمر إنّما هو لتحصيل هذا الفعل ، لا أنّه شرط ؛ لخلو الرواية منه وللأصل ، إلّا أن يقال : ذلك الأمر يجعل فعل الكافر صادراً عن المسلم ، لأنّه آلة له ، ويكون المسلم بمثابة الفاعل ، فتجب النيّة منه » ^(٣) انتهى .

وأولى من ذلك القول بأنّ ذلك ليس من باب التغسيل المعهود

(١) كما في ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٠ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠ .

المشروط فيه النية ، بل شيء أوجبه الشارع في هذا الحال وإن وافقه في الصورة ، كما قد يرشد إلى ذلك تصريح بعضهم^(١) بأنه صوري وأنه يجب الغسل مع وجود المسلم على ما ستعرف ، فلا يكون حينئذ مخالفاً إلا لأصالة البراءة ونحوها من الأصول التي تنقطع بأدنى دليل ، فظهر لك أنه لا وجه للإعراض عن تلك الأخبار كما وقع للمعتبر^(٢) ، وربما تبعه بعض من تأخر عنه^(٣) . ومن الغريب حملها على التقية من بعضهم من حيث دلالتها على طهارة أهل الكتاب ، مع أن المنقول هنا عن جميع العامة^(٤) عدا سفيان الثوري عدم جواز التمسيل ، لعدم صحة العبادة من الكافر ، وهو شاهد آخر على قبولها ، لأن الرشد في خلافهم ، فالأقوى حينئذ ما قلنا .

إلا أنه ينبغي الافتصار على مضمون الأخبار ، فلا يتعدى إلى غير أهل الكتاب وإن أطلق كثير من الأصحاب الكافر ، اللهم إلا أن يدعى عدم القول بالفصل ، وعدم تعقل الفرق عند من يقول بنجاسة الكل ، أو يقال بابتناء الحكم في صورة لا يباشر الكافر الماء ، وأما النية فالحال في الكل واحد ؛ إما بارتكاب عدم الاشتراط هنا ، أو بأن الكافر من قبيل الآلة . ولا ريب في ضعف ذلك كله ؛ إذ عدم الوصول إلى الفارق ليس وصولاً للعدم ، فالمتجه حينئذ التقييد بالذمي ، بل لا يبعد عدم إلحاق المخالف بهم فضلاً عن غيره ، فتأمل .

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٨ ، والروضة البهية :

الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٦ .

(٣) كالارنبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٨٠ ، والسيد في

مدارك الاحكام : الطهارة / تمسيل الميت ج ٢ ص ٦٤ - ٦٥ .

(٤) المغني (لابن قدامة) : ج ٢ ص ٤٠١ .

كما أنه ينبغي التقييد بالاغتسال قبل التغسيل ، وإن أطلق المصنف وغيره^(١) .

وهل يتقيد الحكم المذكور بوجود المسلم أو المسلمة معهم ؟ احتمالان ، لا يبعد العدم ، خلافاً لصريح الوسيلة^(٢) ، فلو فرض أن الكتابي علم ذلك من المسلمين سابقاً ففعله اجتزئ به . نعم بناء على ما تقدّم من احتمال أن النية من المسلم اتّجه مراعاته حينئذٍ حتى يأمر الكافر بذلك ، فتأمل .

وفي إعادة الغسل لو وجد المماثل مثلاً قبل الدفن وجهان ، ينشأن : من حصول المأمور به مع أصالة براءة ذمة المماثل هنا ؛ للشكّ في شمول ما دلّ على الأمر بتغسيل الأموات لمثل ذلك ، ومن عدم حصول المأمور به الحقيقي ، فيبقى في العهدة ، مع الشكّ في شمول ما دلّ على الاجتزاء بغسل الكافر لمثل المقام ، على أنه من المعلوم أن الاكتفاء بغسل الكافر إنما هو للضرورة كما صرح به في الموثّق^(٣) ، ولا ريب في ارتفاعها بوجود المسلم ، بل ينكشف بوجود المماثل عدم الضرورة واقعاً وأنّ الواقع إنما كان لتخيل الضرورة ، ودعوى صدق اسم الاضطرار بمجرد مثل ذلك وإن تعقّب ما يرفعه فيتّجه السقوط حينئذٍ لتحقيق موضوع الأمر الثاني محلّ منع .

ولعلّ الأقوى الثاني وفاقاً للتذكرة^(٤) والذكرى^(٥) وجامع المقاصد^(٦)

(١) كالشهيدي في البيان : الطهارة / غسل الأموات ص ٢٣ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٣ و ٦٤ .

(٣) تقدم في ص ٩٩ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

والروض^(١) والذخيرة^(٢) وعن الإيضاح^(٣) والبيان^(٤) وغيرهما^(٥) ، بل لم أجد فيه خلافاً بين من تعرض له ، نعم استشكل فيه في القواعد^(٦) كما في التحرير^(٧) ، وكأنه لتعارض مدركها عنده ، والشك في شمول أدلة وجوب الغسل لما نحن فيه مع الشك في شمول ما دلّ على الاجتزاء بغسل الكافر لمثل المقام .

لكن قد يقال : إنّه لا إشكال عندنا في تكليف الكافر بالفروع ، ومقتضاه وجوب الغسل الصحيح عليه بأن يُسلم ويفعل ، إلّا أنّ الشارع كلفه بتكليف آخر على تقدير عصيانه بالأوّل ، ولا ظهور في الأدلة ببدليّة هذا عنه بحيث يسقط عنه التكليف بالأوّل ولم يعاقب عليه ، ولا تنافي بين وجوب هذا الفعل عليه مع عصيانه بترك الأوّل وبين بقاء وجوبه عليه وإن فعل الثاني .

ومنه يعلم حينئذٍ عدم سقوط الغسل الحقيقي عن سائر المكلفين مع التمكن ؛ لأنّ فعله إن لم يسقط التكليف به عن نفسه فلا يسقطه عن غيره بالأوّل ، فإذا وجد المماثل وجب عليه .

لا يقال : إنّ المسلم غير المماثل قبل وجود المماثل كان مأموراً بذلك ، والأمر يقتضي الإجزاء .

(١) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٨ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٣ .

(٣) ايضاح الفوائد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٥٨ .

(٤) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٣ .

(٥) كنهاية الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٧) تحرير الاحكام : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

لأننا نقول : الإجزاء عن تكليف غير المماثل لا يقضي بالإجزاء عن تكليف غيره مع اختلافهما ؛ وإلا لوجب القول بالاجتزاء بمجرد صدور الأمر من المسلم للكافر وإن لم يمتثله الكافر؛ لعدم تكليفه بغير ذلك ، وهو باطل قطعاً . نعم ، يتجه القول بعدم الإعادة لو فرض موضوع ما نحن فيه غير خارج عن القواعد ببعض ما أشرنا إليه سابقاً من عدم احتياج هذا الغسل للنية مع عدم مباشرة الكافر للميت ونحو ذلك . لكنه بعيد ؛ لظهور أخبار الباب وكلمات الأصحاب في أن ذلك من الأغسال الاضطرارية الصورية .

وحيث ظهر لك ممّا قلناه وجه وجوب الإعادة أتجه ما ذكره بعضهم^(١) من أنه لو مسه أحد وجب عليه الغسل ولو مع عدم مجيء المماثل ؛ لما عرفت من عدم حصول الطهارة بهذا الغسل وعدم بدليته عنها ، بل هو أشبه شيء بالتكليف الجديد عند العصيان بالأول .

ولعلّه ممّا ذكرنا يظهر لك الفرق بين خصوص هذا الاضطرار من الغسل وبين غيره ، فتجب الإعادة مع ارتفاعه قبل الدفن في الأول دون غيره كما في الذكرى^(٢) ، ولعلّه الأقوى ؛ لاقتضاء الأمر بالإجزاء ، فتأمل جيداً . ﴿و﴾ يجب أن ﴿يغسل الرجل محارمه﴾ أي من حرم عليه نكاحها مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، بلا خلاف أجده في الجملة ، بل هو إجماعي^(٣) ، والأخبار^(٤) به مستفيضة إن لم تكن متواترة .

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٣ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠ .

(٣) متن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٥ ، وابن ادريس في السرائر :

الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ ، وابن حزمة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٣

- ٦٤ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٤) سيأتي التعرض لها في خلال البحث .

لكن هل يشترط فيه أن يكون ذلك ﴿من وراء الثياب﴾ كما هو ظاهر المشهور أو صريحه ، بل في الذخيرة^(١) نسبته إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، كما عساه يشعر به عبارة التذكرة^(٢) أيضاً والحبل المتين^(٣) ، أو لا يشترط كما هو صريح بعض متأخري المتأخرين^(٤) وظاهر الغنية^(٥) وعن الكافي^(٦) والإصباح^(٧) ، ولعله الظاهر من الذكرى أيضاً ، حيث قال : « وثالثها : الحرمة ؛ لتسويغه النظر واللمس ، ولما مرّ ، ولكن من وراء الثياب محافظةً على العورة »^(٨) انتهى .

قلت : وكأنّ الأول للأمر به في الأخبار الكثيرة التي تقدم بعضها في الزوجة^(٩) ولا ينافيها إطلاق غيرها^(١٠) بل يحمل عليها كما هو قاعدة الإطلاق والتقيد .

وعلّله في المعتمد^(١١) زيادةً على ذلك بأنّ المرأة عورة فيحرم النظر إليها ، وإنّما جاز مع الضرورة من وراء الثياب جمعاً بين التطهير والستر . وهو مبني

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٢ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ .

(٣) الحبل المتين : في تغسيل الرجل محارمه ص ٦٣ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٥ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٦) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٧) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٦ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(٩) في ص ٨٧ .

(١٠) كخبر الحلبي المتقدم في ص ٨٧ .

(١١) المعتمد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٣ .

على حرمة نظر المحرم إلى الجسد عارياً ، كما عن العلامة ^(١) التصريح به في حدّ المحارب ، ولا ريب في ضعفه كما يظهر لك في محله إن شاء الله ، فالعمدة في الاستدلال حينئذ الأول .

لكن قد يقال : إنّ الأصل وإن كان يقتضي حمل المطلق على المقيد إلاّ أنه يقوى هنا حمله على الاستحباب ؛ إذ هو - مع اعتضاد المطلقات هنا باطلاقات الأمر بالتغسيل ، وبالأصل ، وباستصحاب حلية التكهّف حال الحياة والنظر واللمس ، مع احتمال كون الأمر بذلك لعارض خارجي كوجود أجنبي أو أجنبيّات كما يشعر به ما تقدم من الروايات ، مضافاً الى ظهور سياق كثير منها باتحاد حكم الزوجة والمحارم في ذلك ، وقد عرفت أن الحكم فيها بالاستحباب ، فيكون حينئذٍ قرينة على حمل الأمر به عليه ؛ لتضمّن الخبر للمرأة والمحارم ، وإلاّ لزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه - يؤيده أنه لا يتجه ما ذكر من الحمل أي حمل المطلق على المقيد ؛ لظهور قول الصادق (عليه السلام) في صحيح منصور بن حازم المروي في الكتب الثلاثة في جواز التجريد بحيث لا يصلح حمله على التقييد ، قال : « سألت عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته ، يغسلها ؟ قال : نعم وأمّه وأخته ونحو هذا ، يلقي على عورتها خرقة [ويغسلها] » ^(٢) ^(٣) .

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر زيد الشحام ؛ حيث سأله عن امرأة ماتت وهي في موضع ليس معهم امرأة غيرها : « إن لم يكن فيهم لها زوج ولا ذو رحم دفنوها بثيابها ولا يغسلونها ، وإن كان معهم زوجها أو ذو رحم

(١) تحرير الاحكام : الحدود / حد المحارب ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٢) ليس في المصدر .

(٣) تقدم في ص ٨٢ .

لها فليغسلها من غير أن ينظر إلى عورتها ...» ^(١) الحديث .

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه (عليهم السلام) في حديث قال : «إذا مات الرجل - إلى أن قال - : وإذا كان معه نساء ذوات محرم يؤزرنه ويصبن عليه الماء ، ويمسسن جسده ولا يمسسن فرجه» ^(٢) ؛ إذ لا قائل بالفصل بين الرجال والنساء من المحارم .

ومن ذلك كله ظهر لك وجه القول بالاستحباب ، لكن الوقوف مع المشهور أحوط إن لم يكن أقوى ، سيما مع إمكان المناقشة في المعتمد مما تقدم - وهو الصحيح - بإرادة خصوص المرأة من ذيله ، ولا جابر لغيره من الأخبار ، كما أنّ الأمور الأخر لا تصلح للمعارضة عند التأمل ، وأيضاً فالتجريد مظنة الوقوع في المحرم ، كإثارة الشهوة ، سيما في المحارم التي هي كالأجانب كأتم الزوجة ونحوها .

وكيف كان ، فهل يتقيد تغسيل الرجل محارمه بما ﴿إذا لم تكن مسلمة﴾ أو زوج بناءً على جواز تغسيله اختياراً ، أو لا ؟
ظاهر المصنف أو صريحه كظواهر المشهور أو صريحه الأول ، بل قد يظهر من التذكرة ^(٣) والحبل المتين ^(٤) الإجماع عليه ، ولعله الأقوى ؛ لقول الباقر

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٧ ج ١ ص ٤٤٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨ ح ١٣ ج ١ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٧٠٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧١ ج ١ ص ٤٤١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨ ح ٧ ج ١ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٨ ج ٢ ص ٧٠٧ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ .

(٤) الحبل المتين : في تغسيل الرجل محارمه ص ٦٣ .

(عليه السلام) في خبر أبي حمزة: «لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة»^(١) وما في سنده من الطعن منجبر بما عرفت .

ولما يشعر به قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح: «إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، وإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به، وتلفت على يدها خرقة»^(٢).

ولاختصاص الأخبار المجوزة بفقد المائل، بل قد ينساق إلى الذهن أن الحكم معروف في الزمن السابق من حيث إنّ السائل إذا سأل يفرض عدم النساء إن كان الميت امرأة، وعدم الرجال إن كان رجلاً، ومع ظهور سؤاله فيما قلنا لم يبرز من الامام (عليه السلام) من الجواب ما يرفع ذلك، فكأنه كالتقرير له على معتقده.

خلافاً للسرائر^(٣) والمنتهى^(٤) وكشف اللثام^(٥) والمدارك^(٦) والذخيرة^(٧) وعن التلخيص^(٨)، ولعله الظاهر من النافع^(٩) كغيره ممن أطلق ذلك، فجوزوه مع الاختيار؛ للأصل، وإطلاقات الأمر بالتغسيل للأموات، وإطلاق صحيح منصور المتقدم، وإشعار الاقتران بالزوجة في

(١) تقدم في ص ٨٣.

(٢) تقدم في ص ٨٩.

(٣) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨.

(٤) منتهى المطلب: الصلاة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٧.

(٥) كشف اللثام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٠.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٥.

(٧) ذخيرة المعاد: الطهارة/ غسل الاموات ص ٨٢.

(٨) تلخيص المرام: الطهارة/ غسل الاموات ص ٢٥- ٢٦ (مخطوط).

(٩) المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٥.

كثير من الأخبار به ، بل في جملة منها : « ... تغسله امرأته أو ذات قرابته ... »^(١) ، كما في أخرى : « يغسلها زوجها أو ذورحم لها »^(٢) ، وقد عرفت عدم الاشتراط بالنسبة إليهما ، لا أقل من الشك في شرطيته ، وما شك في شرطيته ليس شرطاً على المختار ، سيما في المقام ؛ لعدم إجمال الغسل هنا ، فتأمل .

وهو حسن ، إلا أن الأول أولى ؛ لامكان المناقشة في جميع ذلك كما لا يخفى ، سيما في صحيح منصور الذي هو العمدة في المقام ، من حيث إشعار قوله : « في السفر » بعدم وجود المائل ، فلا شاهد فيه على ذلك .
 ﴿ وك ﴾ الرجل في جميع ﴿ ذلك المرأة ﴾ بالنسبة إلى محارمها ، فلا حاجة إلى الإعادة ؛ لعدم القول بالفصل بينهما من أحد من الأصحاب .

ثم إن الظاهر كما أشرنا إليه سابقاً عدم وجوب الإعادة لو وجد المائل قبل الدفن وإن قلنا باختصاص الجواز في حال الضرورة ؛ لأصالة البراءة ، واقتضاء الأمر بالإجزاء ، والفرق بينه وبين ما تقدّم في الكافر واضح . كما أن الظاهر تحقق الاضطرار بامتناع المائل من المباشرة وعدم التمكن من إجباره ، أو قلنا بعدم صحة الفعل مع الجبر لاشتراط القرية ، ويحتمل قوياً هنا القول بسقوط الغسل عن غير المائل ؛ لانحصار التكليف في المائل ، مع عدم الدليل على انتقاله إلى غيره بمجرد عصيانه ، فالأصل البراءة .

(١) كما في خبر الحلبي المتقدم في ص ٨٧ .

(٢) كما في خبر الشحام المتقدم في ص ١٠٧ .

﴿ولا يغسل الرجل من ليست له بمحرم﴾ أي من لم يحرم عليه نكاحها مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهرة، على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً^(١)، بل في التذكرة^(٢) نسبته إلى علمائنا، وفي الخلاف^(٣) إلى الأخبار المروية عنهم (عليهم السلام) والإجماع، مع نسبة ما دلّ على خلاف ذلك من الأخبار إلى الشذوذ، وفي المعتبر: «ولا يغسل الرجل أجنبية ولا المرأة أجنبياً، وهو إجماع أهل العلم»^(٤) انتهى .
وكيف كان، فقد اختاره هنا ابننا حمزة^(٥) وسعيد^(٦) والفاضلان^(٧) والشهيدان^(٨) والمحقق الثاني^(٩) وغيرهم^(١٠)، وهو المحكي عن المقلع^(١١)

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٥ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٤ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ ، والعلامة في النهاية : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٠ و ٢٣١ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٨٥ ج ١ ص ٦٩٨ .

(٤) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الميت ج ١ ص ٣٢٣ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٣ .

(٦) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ .

(٧) قاله المحقق هنا وفي المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٣ ، والعلامة في

التحرير : الطهارة / تغسيل الاموات ص ١٧ ، والنهية : الصلاة / تغسيل الميت ج ١ ص ٢٣٢

والقواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ ، وروض الجنان : الطهارة / غسل الاموات

ص ٩٨ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٧ .

(١٠) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٦ ، والطباطبائي في رياض

المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٩ .

(١١) المقلع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ .

والنهاية^(١) والمبسوط^(٢) والمهذب^(٣) والإصباح^(٤) ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي بعد أن سأل «عن المرأة تموت في السفر وليس معها ذو محرم ولا نساء، قال : تدفن كما هي بثيابها ...»^(٥) .
 وقوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله بعد أن سأل «عن امرأة ماتت، قال : تلف وتدفن ولا تغسل»^(٦) .
 وقوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح الكنايني «... في المرأة تموت في أرض ليس فيها إلا الرجال، قال : تدفن ولا تغسل، إلا أن يكون زوجها معها ...»^(٧) الحديث .
 ونحوها غيرها^(٨) من الأخبار المعتبرة، وكفى بها حجة على المطلوب

-
- (١) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٢ . (٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٥ .
 (٣) المهذب : الطهارة / ما يغسل من موتى الناس ج ١ ص ٥٦ .
 (٤) الموجود في الاصباح : « اذا لم يوجد للرجل من يغسله من الرجال المسلمين غسلته زوجته أو ذوات ارحامه ، فإن لم توجد من هذه صفته غسلته الاجانب في قميصه مغمضات ، وكذلك الحكم في المرأة اذا ماتت بين الرجال ، وقيل : اذا لم يوجد للرجل إلا الأجانب من النساء وللمرأة إلا الأجانب من الرجال دفن كل واحد منها بثيابه من غير غسل ، والاول احوط »
 الاصباح (ضمن سلسلة البينابيع الفقهية) : غسل الميت ج ٢ ص ١٦ ، ونقله عنه - كما قاله الشارح- في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٢ .
 (٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٢٨ ج ١ ص ١٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠٨ .
 (٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٠ ج ١ ص ٤٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٧٠٩ ، وفيه : « عن امرأة ماتت مع رجال ... » .
 (٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٥٩ ج ١ ص ٤٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٧ ح ٥ ج ١ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٧٠٩ .
 (٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٠ ج ١ ص ٤٤٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب

سيّما بعد اعتضادها بما سمعت من دعوى الإجماع صريحاً وظاهراً ، بل لعله محصل ؛ لعدم صراحة عبارة المخالف في الخلاف ، وبما سمعته أيضاً من الأخبار في صورة العكس ، وبأصالة حرمة اللمس والنظر حيث يتوقف التفصيل عليهما ، وهي - كما أنّها صريحة في نفي الغسل مجردة - ظاهرة أو صريحة أيضاً في نفيه من وراء الثياب ولو مع عدم مماسة شيء من البدن أو تغميض العين عن النظر ، مع عدم ثبوت العفو عن نجاستها هنا لو غسّلت من ورائها .

فما عساه يظهر من المقنعة^(١) والتهذيب^(٢) كما عن أبي الصلاح في الكافي^(٣) من إيجاب تغسيلها من وراء الثياب مع اشتراطه في التهذيب عدم المماسّة ضعيف ، كمستنده من خبر أبي سعيد أو أبي بصير : « سمعت الصادق (عليه السلام) يقول : إذا ماتت المرأة مع قوم ليس فيهم محرم يصبّون الماء عليها صبّاً ... »^(٤) .

وابن سنان أيضاً قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : المرأة إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأة تغسلها غسّلها بعض الرجال من وراء الثوب ، ويستحبّ أن يلقّ على يديه خرقة »^(٥) .

١١٨ ج ١ ص ٢٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب غسل الميت ح ٩ ج ٢ ص ٧٠٧ .

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ذيل ح ١٧١ ج ١ ص ٣٤٣ .

(٣) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٦٩ ج ١ ص ٣٤٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١١٨ ح ١٧ ج ١ ص ٢٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٧١٢ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٩ ج ١ ص ٤٤٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨

وخبر جابر عن الباقر (عليه السلام) «... في المرأة تموت مع الرجال ليس معهم امرأة، قال: يصتَبَن الماء من خلف الثوب، ويلقونها في أكفانها، ويصلّون ويدفنون»^(١).

إذ هي - مع احتمال الأخيرين المحارم، وعدم الجابر لها، بل إعراض الأصحاب عنها، بل نسبها بعضهم إلى الشذوذ - غير مقاومة لما ذكرنا من وجوه عديدة، فما يقال من أنه لا منافاة بينها لإطلاق الأولى وتقييد الثانية لا يلتفت إليه، سيما مع صراحة بعض أخبار الباب في نفيه.

نعم قد يقال: إنّ ذلك أحوط بشرط تغميض العينين أيضاً كما في الغنية^(٢)، على إشكال فيه سيما إذا استلزم تنجيس الكفن، كالإشكال في دعوى استحبابه جمعاً بين الأخبار كما في أحد احتمالي الاستبصار؛ وذلك للنهي صريحاً في بعضها، والأمر بالدفن كما هي في ثيابها في آخر، مضافاً إلى ظهور كثير من كلمات الأصحاب في الحرمة أيضاً، فلعلّ الأحوط الترك حينئذٍ.

كما أن الأحوط أيضاً ترك التيمّم وإن دلّ عليه خبر عمرو بن خالد عن زيد بن عليّ عن آبائه عن عليّ (عليهم السلام) قال: «أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) نفر، فقالوا: إنّ امرأة توفيت معنا وليس معها ذو محرم، فقال: كيف صنعتُم؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صبّاً، فقال: أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها؟ قالوا: لا، قال: أفلا

ح ١٥ ج ١ ص ٢٠٤، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ٩ ج ٢ ص ٧١١.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٧٢ ج ١ ص ٤٤٢، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٨

ح ٨ ج ١ ص ٢٠٢، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٧١١.

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

يَمْتَمُوها؟!»^(١).

إِلَّا أَنَّهُ -مع ضعفه، وعدم العثور على الفتوى به من أحد من أصحابنا، بل في التذكرة^(٢) نسبة نفيه إلى علمائنا، كظاهر الخلاف^(٣) وغيره أيضاً، نعم نسبه الشهيد^(٤) إلى العلامة ولم نجده، وموافقته للمنقول عن أبي حنيفة^(٥)، وخلو المعتمد من الأخبار عن ذكره في مقام البيان -مستلزم للمس المحرم أيضاً، فطرحه حينئذٍ أولى.

نعم قد يقال باستحباب غسل مواضع التيمم منها مع عدم اللمس؛ لما رواه المفضل بن عمر قال: «قلت للصادق (عليه السلام): جعلت فداك، ما تقول في المرأة تكون في السفر مع رجال ليس فيهم لها ذو محرم ولا معهم امرأة، فتموت المرأة، ما يصنع بها؟ قال: يغسل منها ما أوجب الله عليه التيمم، ولا تمس ولا يكشف شيء من محاسنها التي أمر الله تعالى بسترها، فقلت: كيف يصنع بها؟ قال: يغسل بطن كفها ثم يغسل وجهها ثم يغسل ظهر كفها»^(٦)، وعن المبسوط^(٧) والنهاية^(٨) والتهذيب^(٩)

(١) تقدم في ص ١٠٠.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٩.

(٣) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٨٥ ج ١ ص ٦٩٨.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٠.

(٥) بداية المجتهد: ج ١ ص ٢٣٣، فتح العزيز: ج ٥ ص ١٢٦.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٧٤ ج ١ ص ٤٤٢، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٨

ح ١ ج ١ ص ٢٠٠، وسائل الشيعة: باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠٩.

(٧) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٥.

(٨) النهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٤٣.

(٩) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ذيل ح ٧٢ ج ١ ص ٤٤٢.

جواز العمل به .

ولعلّه لا ينافية ما في خبر داود بن فرقد قال : « مضى صاحب لنا يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تموت مع الرجال ليس فيهم ذو محرم ، هل يغسلونها وعليها ثيابها ؟ فقال : إذا يدخل ذلك عليهم ، ولكن يغسلون كفّيا » ^(١) .

نعم قد ينافية ما في خبر أبي بصير ^(٢) من الأمر فيه بغسل موضع الوضوء منها ، لكن يمكن حمله على ما عدا الذراعين والقدمين .

وقال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر هذه الأخبار : « إنّ الوجه فيها أن تحمل على ضرب من الاستحباب » ^(٣) انتهى .

قلت : ولعلّ الأحوط دفنها مع عدم فعل شيء من ذلك بها ؛ للأمر بالدفن كما هي في الأخبار السابقة ؛ لظهور التشبيه فيه بذلك .

ثمّ الظاهر من أخبار الباب وجملته من كلمات الأصحاب ، بل ادّعي الإجماع على اشتراط المماثلة في غير ما استثني ، أنّ ما ذكرناه من عدم

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٣ ج ١ ص ٤٤٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١١٨ ح ٩ ج ١ ص ٢٠٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٧١٠ .

(٢) رواه الشيخ باسناده عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد

ابن اسلم الجلي ، عن عبد الرحمن بن سالم وعلي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال : « سألت أبا

عبد الله (عليه السلام) عن امرأة ماتت في سفر وليس معها نساء ولا ذو محرم ، فقال : يغسل

منها موضع الوضوء ويصلّ عليها وتدفن » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٥ ج ١ ص ٤٤٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١١٨ ح ١١ ج ١ ص ٢٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢

ص ٧١١ .

(٣) الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨ ذيل ح ١١ ج ١ ص ٢٠٣ .

تغسيل الرجل الأجنبية ليس لكونه منهيّاً عن النظر واللمس فيفسد لذلك وإن ذكره بعضهم مؤيداً للحكم ، بل الظاهر أنّ المراد شرطية الماثلة أو المحرمية أو الزوج تعبداً ، فلا يصح حينئذٍ وإن اتفق وقوعه على وجه غير محرم ، حتى لو قلنا بعدم اشتراط النية في التغسيل ؛ إذ أقصى ما يخرج به ذلك عن حكم العبادات لا غير ، فتأمل .

فظهر لك من جميع ما ذكرنا أنّه لا يغسل الرجل الأجنبية ، نعم استثنى المصنّف من ذلك تبعاً لغيره بنت الأقلّ من ثلاث سنين ، فقال : ﴿ إِلَّا وَلَهَا دُونَ ثَلَاثِ سَنِينَ ﴾ كما عن المبسوط^(١) والإصباح^(٢) ، ولعلّ المراد بنت ثلاث سنين فما دون ، فيرجع إليه حينئذٍ ما في الوسيلة^(٣) والسرائر^(٤) والجامع^(٥) والنافع^(٦) والقواعد^(٧) والإرشاد^(٨) والمنتهى^(٩) والذكرى^(١٠) والبيان^(١١) والدورس^(١٢) وغيرها^(١٣) من جواز تغسيل الرجل الأجنبية

(١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) الإصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٦ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٤ .

(٤) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ .

(٥) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ .

(٦) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٥ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٨) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٩) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٧ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(١١) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٣ .

(١٢) الدروس الشرعية : الطهارة / تغسيل الميت ص ٩ .

(١٣) كاللمعة دمشقية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٦ .

بنت الثلاث فما دون ، بل في التذكرة ^(١) ونهاية الأحكام ^(٢) والروض ^(٣) الإجماع عليه ، ويشهد له التتبع لكلمات الأصحاب ؛ إذ لم أجد فيه خلافاً بين أصحابنا المتقدمين والمتأخرين سوى ما يظهر من المصنّف في المعتبر ، حيث قال بعد مناقشة فيما ذكر من المستند لذلك : « فالأولى المنع والفرق بين الصبي والصبيّة ؛ لأنّ الشرع أذن في الاطلاع للنساء على الصبي ؛ لا فتقاره إليهنّ في التربية ، وليس كذلك الصبيّة ، والأصل حرمة النظر » ^(٤) انتهى .

وظاهره عدم الفرق في ذلك بين حالتي الاختيار والاضطرار ، بل ولا بين كونه من وراء الثياب وعدمه ، وإن كان ربّما يشعر تعليله بالثاني من الثاني ، إلّا أنّه حيث كان لا دليل عنده على جوازه من وراء الثياب أشكل الحكم به من حيث حصول النجاسة .

وكيف كان ، فلا ينبغي الاشكال في ضعفه بعد ما عرفت من الإجماع المنقول المعتضد بالتتبع لكلمات الأصحاب ، وبالأصل ، والإطلاقات ، وبما في الفقيه قال : « ذكر شيخنا محمّد بن الحسن في جامعه (في الجارية تموت مع رجال في السفر ، قال : إذا كانت ابنة أكثر من خمس سنين أو ستّ دفنت ولم تغسل ، وإن كانت بنت أقلّ من خمس غسّلت) - قال :- وذكر عن الحلبي حديثاً في معناه » ^(٥) . وفي الذكري أنّه « أسند الصدوق

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٢) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ١ ص ٢٣١ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٧ .

(٤) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٤ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤٢٩ ج ١ ص ١٥٥ .

في كتاب مدينة العلم ما في الجامع إلى الحلبي عن الصادق (عليه السلام) «^(١) انتهى .

ولا ينافي الاستدلال بالشرط الأخير التريديد بالخمس أو الست في الأول ، كما لا ينافيه شموله أيضاً للزائدة على الثلاث إن لم نقل به ، ولا ما في التهذيب أيضاً قال : « وروى محمد بن أحمد بن يحيى مرسلأ ، قال : (روي في الجارية تموت مع الرجل ، فقال : إذا كانت بنت أقل من خمس سنين أو ست دفنت ولا تغسل) - ثم قال بعدها : - يعني ولا تغسل مجردة عن ثيابها » ^(٢) انتهى .

قلت : وأولى منه ما حكاه في الذكرى ^(٣) عن ابن طاووس من أن ما في التهذيب من لفظ « أقل » وهم .

ومن العجيب أنه ظن في المعتبر أن الشيخ استدلل بها على المطلوب ، وقد عرفت أنها ظاهرة أو صريحة في منافاته ، كما أنه ظن انحصار دليل الحكم فيها ، ولذا قال بعد ذكرها : « والرواية مرسلة وممتنها مضطرب فلا عبرة بها ، ثم لا نعلم القائل » ^(٤) انتهى .

وأعجب من ذلك كله استناده في المنع إلى أصالة حرمة النظر ، مع أن الأصل يقتضي العكس كما هو واضح ، وكيف ؟! مع أن المعلوم من بدية الدين جواز النظر واللمس للصبيّة في الجملة ، بل في الرياض : « إنه

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٦٧ ج ١ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(٤) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٤ .

يستفاد من النصّ الصحيح^(١) جواز النظر إلى حدّ البلوغ ، وحكي عليه عدم الخلاف ، وفي المعتبرة جواز تقبيلها إلى الست كما في كثير منها^(٢) ، أو إلى الخمس كما في بعضها^(٣) «^(٤) انتهى .

نعم قد يستدلّ له بقول الصادق (عليه السلام) في الموثق بعد أن سئل «عن الصبيّ تغسله امرأة؟ قال : إنّها تغسل الصبيان النساء ، وعن الصبيّة لا تصاب امرأة تغسلها ، قال : يغسلها رجل أولى الناس بها»^(٥) .

وفيه : - مع عدم صلاحيّته لمعارضة ما تقدّم ، واحتمال زيادة الصبيّة على الحدّ المذكور ، واحتمال دلالته أيضاً على المطلوب بوجه ؛ إذ قد يكون الأولى بها ليس من المحارم فهو كالأجنبيّ - أنّ المراد الأولى أو من يأذن له الولي ، فتأمل جيّداً ، هذا .

وفي المقنع^(٦) تحديد جواز تغسيل الرجل للصبيّة بما إذا كانت أقلّ من خمس ، وفي المقنعة أنّها «إن كانت أكثر من ثلاث غسلوها بثيابها»^(٧) ،

(١) قرب الاسناد : ص ١٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٢٦ من ابواب مقدمات النكاح ح ٤ ج ١٤ ص ١٦٩ .

(٢) الكافي : باب حد الجارية الصغيرة التي يجوز أن تقبل ح ٢ ج ٥ ص ٥٣٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢٧ من ابواب مقدمات النكاح ح ٢ و ٧ ج ١٤ ص ١٧٠ و ١٧١ .

(٣) الكافي : باب حد الجارية الصغيرة التي يجوز أن تقبل ح ٣ ج ٥ ص ٥٣٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٢٧ من ابواب مقدمات النكاح ح ٣ ج ١٤ ص ١٧٠ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٩ - ٧٠ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٣ ج ١ ص ٤٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٧١٢ .

(٦) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ .

(٧) المقنعة : الطهارة / تلقين المحضرين ص ٨٧ .

ومال إليه بعض متأخري المتأخرين^(١)، وهو لا يخلو من قوة بناء على جواز النظر واللمس لبنت الأكثر من ثلاث، فتشمله الإطلاقات.

وما وقع من بعض متأخري المتأخري^(٢) من المناقشة في عموم أو إطلاق يشمل ذلك في غير محله كما لا يخفى على من لاحظ أخبار الباب، سيما مادّلة على وجوب غسل الميت من غير تقييد للواجب عليه بشخص خاص، وما دلّ على الترغيب في غسل الميت كقول الصادق (عليه السلام): «من غسل ميتاً»^(٣) و«أيتها مؤمن غسّل مؤمناً فله كذا»^(٤).

مضافاً إلى صدق اسم التغسيل على ما وقع من مثله، ودعوى أنّه اسم للصحيح واحتمال اشتراط المماثلة يمنع من تحقّق الصحّة، فيها ما لا يخفى بناءً على المختار من عدم شرطية ما شكّ في شرطية، مع ظهور كون الغسل من المبيّنات لا من المجملات.

وإذ عرفت ذلك ظهر أنّه لا مانع من التمسك بالعمومات أو الإطلاقات في نحو ذلك، ولا ينافيه ما دلّ على عدم جواز تغسيل الرجل امرأة أجنبية؛ لعدم تناول اللفظ لها. نعم ينبغي دوران الحكم على مدّة جواز النظر

(١) كالسيد في مدارك الأحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٨.

(٢) كالطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ لواحق غسل الأموات ج ١ ص ٦٩.

(٣) وتتمّته: «فسرّ وكم خرج من الذنوب كيوم ولدته أمّه».

من لا يحضره الفقيه: باب غسل الميت ج ٣٩٢ ص ١٤١، وسائل الشيعة: باب ٨

من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٩٢.

(٤) ونصّه: «أيتها مؤمن غسّل مؤمناً فقال إذا قلبه: اللهم هذا بدن عبدك المؤمن قد أخرجت روحه منه وفرقت بينها ففعلوك عفوك، إلّا غفر الله له ذنوب سنة إلّا الكبائر».

تهذيب الأحكام: الطهارة/ باب ١٣ ج ٥٢ ص ٣٠٣، وسائل الشيعة: باب ٧ من

ابواب غسل الميت ج ١ ص ٦٩٠.

واللمس ، فحيث امتنعا امتنع ولو من وراء الثياب أيضاً ؛ لعدم ثبوت العفو عن النجاسة الحاصلة من ملاصقة الثياب ، وإطلاق ما سمعته عن الصدوق ، مضافاً إلى ظاهر أكثر كلمات الأصحاب ، بل هي ظاهرة في منع تغسيل الزائدة على الثلاث وإن جاز النظر واللمس ، فتأمل جيداً .

ويؤيده ما ستمعه في صورة العكس ؛ من حيث ظهور خبر أبي النير الآتي في عدم جواز تغسيل النساء لابن الزائد على الثلاث ، مع انجباره بالشهرة بين الأصحاب ، ولا ريب أنّ ما نحن فيه أولى من ذلك ، فلعله من هنا كان الأقوى الاقتصار عليها حينئذ .

وكيف كان ، فظاهر المصتف أو صريحه كظاهر غيره من الأصحاب ^(١) أو صريحهم بل صرح به بعضهم ^(٢) عدم اشتراط ذلك بالاضطرار ، خلافاً للمبسوط ^(٣) والنهاية ^(٤) وكذا السرائر ^(٥) والمقنعة ^(٦) بل لعله الظاهر من الوسيلة ^(٧) أيضاً من اشتراط ذلك بفقد المائل ، وهو ضعيف ؛ لعدم الدليل عليه . واحتمال شمول قوله (عليه السلام) :

(١) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ، والتحرير :

الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ ، والشهيد في البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٣ .

(٢) كالشهيد الاول في الدروس : الطهارة / تغسيل الميت ص ٩ ، والشهيد الثاني في الروضة :

الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٦ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١

ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ .

(٤) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤١ .

(٥) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٧ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٤ .

« لا يغسل الرجل امرأة إلا أن لا توجد امرأة »^(١) لمثل ذلك فيه ما لا يخفى مع الطعن في سنده ، فالأقوى حينئذٍ جوازه اختياراً .

﴿ وك ﴾ الرجل في جميع ﴿ ذلك ﴾ من الأحكام المتقدمة ﴿ المرأة ﴾ فلا تغسل الأجنبي مطلقاً على المشهور بين الأصحاب^(٢) شهرة كادت تكون إجماعاً ، بل في التذكرة^(٣) نسبته إلى العلماء مشعراً بدعواه ، بل صرح به في المعبر فقال : « ولا تغسل المرأة أجنبيّاً ، وهو إجماع أهل العلم »^(٤) انتهى . ويشهد له التتبع لكلمات الأصحاب ، فلم نجد مخالفاً سوى ماستعرف .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك ، وإلى أصالة حرمة النظر واللمس مع التوقف عليهما - قول الصادق (عليه السلام) في صحيح الحلبي بعد أن سئل عن الرجل يموت وليس معه إلا النساء : « ... يدفن كما هو بثيابه »^(٥) وفي صحيح أبي الصباح الكناني « في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء ، قال : يدفن ولا يغسل ... »^(٦) ونحوهما غيرهما من المعبرة^(٧) ،

(١) تقدم في ص ٨٣ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في الميسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ ، وابن البراج في المذهب :

الطهارة / ما يغسل من موى الناس ج ١ ص ٥٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ .

(٤) المعبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٣ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٦٨ ج ١ ص ٤٤٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨

ح ٢ ج ١ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠٨ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٥٩ ج ١ ص ٤٣٨ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨

ح ٥ ج ١ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٧٠٩ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٢٧ ج ١ ص ١٥٤ ، تهذيب الاحكام :

وفيها الصحيح وغيره .

وترك التعرض فيها لذكر التيمم مع كونه في مقام البيان كالصریح في نفيه ، مضافاً إلى الأصل واستلزامه للمس المحرم ، مع ما عن التذكرة من نسبة النفي إلى علمائنا ، فلا إشكال في نفيه .

كما أنه لا إشكال في نفي التغسيل من وراء الثياب ؛ لظاهر الأخبار إن لم يكن صريحها ، خلافاً للمنقول عن ظاهر المقنعة^(١) وموضع من التهذيب^(٢) والكافي^(٣) والغنية^(٤) ، فأوجبه من وراء الثياب ، ولعله لقول الباقر (عليه السلام) في خبر جابر « في رجل مات ومعه نسوة وليس معهن رجل ، قال : يصبين الماء من خلف الثوب ، ويلفنه في أكفانه من تحت السر... »^(٥) الخبر .

وهو - مع عدم الجابر له ، بل تطرق الوهن إليه بمصير أكثر الأصحاب إن لم يكن كلهم إلى خلافه ، واحتماله المحارم - غير صالح لمعارضة ما تقدم ، فلا وجه لدعوى الجمع بينهما بحمل الأولى على التغسيل مجرداً ، والثاني عليه من وراء الثياب ، وكيف ؟! مع أنها كالصریحة في نفيه حتى من وراء الثياب كما لا يخفى على من لاحظها .

الطهارة / باب ٢٣ ح ٦٩ ج ١ ص ٤٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من أبواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٧٠٨ .

(١) سيأتي ذكر عبارته عن قريب .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ذيل ح ١٧١ ج ١ ص ٣٤٣ .

(٣) الكافي في الفقه : الصلاة / احكام الجنائز ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٤) سيأتي عن قريب ذكر عبارتها .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧٢ ج ١ ص ٤٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من أبواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٧١١ .

مع أنّ بعض من نُسب إليهم الفتوى بضمونه لم نتحقّقه فيما حضرنا من كتبهم كالمقنعة ^(١) والغنية ، أمّا الأولى فليس فيها سوى أنّ النساء يغسلن الصبي لأكثر من خمس من فوق الثياب إذا لم يكن رجل ولا ذات محرم ، وأمّا الثانية فقال فيها : « إن لم يوجد من هذه صفته غسلته الأجنب في قيصه وهنّ مغمضات ، وكذلك الحكم في المرأة ، ومن أصحابنا من قال : إذا لم يوجد للرجل إلّا الأجنب من النساء وللمرأة إلّا الأجنب من الرجال دفن كلّ واحد منها بشيابه من غير غسل ، والأوّل أحوط » ^(٢) انتهى . قيل : وقريب منه ما في الكافي .

وهي كما ترى لا ظهور فيها في الخلاف فضلاً عن الصراحة ، فانحصر في المحكي عن موضع من التهذيب ، وظنّي أنّه كالمقنعة ، مع أنّه في موضع آخر منه ^(٣) والاستبصار ^(٤) حكم بالاستحباب ، بل عنه في النهاية ^(٥) والمبسوط ^(٦) والخلاف ^(٧) الإعراض عن ذلك .

فظهر لك أنّه لا وجه للركون إلى ظاهر الخبر المتقدّم ، بل لعلّ المتّجه عدم الحكم بالاستحباب من جهته ، وذلك للنهي صريحاً والأمر بالدفن في الأخبار المتقدمة ككلام الأصحاب ، وإن أمكن صرفهما إلى نفي الوجوب والرخصة في الدفن من غير غسل ، لكنّه بعيد سيّما في عبارات الأصحاب ،

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٧ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ذيل ح ٧٢ ج ١ ص ٤٤٢ .

(٤) الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨ ذيل ح ٨ ج ١ ص ٢٠٢ .

(٥) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٢ .

(٦) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٥ .

(٧) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٨٥ ج ١ ص ٦٩٨ .

مع استلزامه التنجيس الذي لم يثبت العفو عنه هنا ، فالمتجه حينئذٍ عدمه ، ومنه يظهر لك ما في الحكم بالاحتياط في عبارة الغنية ، وطرح الخبر حينئذٍ أولى من ذلك ، كطرح خبر عمرو بن خالد عن زيد بن عليّ عن آبائه عن عليّ (عليهم السلام) قال : « إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهنّ امرأة ولا ذو محرم من نسائه يؤزّرنه إلى الركبتين ويصببن عليه الماء ، ولا ينظرن إلى عورته ، ولا يلمسنه بأيديهنّ ويظهرنه ... » ^(١) وخبر أبي بصير « ... في رجل مات مع نسوة ليس فيهنّ محرم ، فقال أبو حنيفة : يصببن عليه الماء صبّاً ، وقال أبو عبد الله (عليه السلام) : بل يحلّ له أن يمسن منه ما كان يحلّ أن ينظرن منه إليه وهو حيّ ، فإذا بلغن الموضع الذي لا يحلّ له النظر إليه ولا ممسه وهو حيّ صببن عليه الماء صبّاً » ^(٢) ؛ إذ لم أعرف أحداً من الطائفة أفتى بمضمونها ، اللهم إلا أن يرجعوا إلى القول بالتغسيل من وراء الثياب ، وهو كما ترى ، فتأمل جيّداً .

وكما استثنى في الرجل تغسيل الصبيّة على حسب ما تقدم كذلك يستثنى من حكم المرأة تغسيل الصبيّ ولو أجنبياً بلا خلاف نجده فيه هنا في الجملة ، بل الإجماع عليه محصل فضلاً عن المنقول في التذكرة ^(٣)

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٧١ ج ١ ص ٤٤١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨ ح ٧ ج ١ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٧١٠ ، وفيها : « ليس فيهن امرأته » .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٦٩ ج ١ ص ٣٤٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٨ ح ١٧ ج ١ ص ٢٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٧١٢ ، وفي المصادر كلها : « عن أبي سعيد » إلا انه في الوسائل - الطبعة الجديدة - جعل « أبو بصير » أصلاً ونقل في هامش : أن في هامش المخطوط يوجد « أبو سعيد » .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

والمنتهى^(١) ونهاية الأحكام^(٢) وغيرها^(٣).

نعم اختلفوا في تحديد الجواز، فظاهر المصنف كما في المبسوط^(٤) والإصباح^(٥) القصور عن ثلاث، والمشهور الثلاث فما دون، وفي المقنعة^(٦) كما عن المراسم^(٧) جواز تغسيل النساء الصبيّ مجرداً إن كان ابن خمس سنين، وإن كان ابن أكثر غسّله من فوق الثياب، وقسم ابن حمزة^(٨) الصبيّ ثلاثة أقسام: ابن ثلاث وابن أكثر ومراهق، فالأول تغسّله النساء مجرداً من ثيابه، والثاني تغسّله من فوق ثيابه، والثالث يدفن من غير غسل، ونحوه ابن سعيد في الجامع^(٩) إلا أنه لم يذكر المراهق.

وكأن منشأ القولين الأولين خبر أبي النخير مولى الحارث بن المغيرة سأل الصادق (عليه السلام) «عن الصبيّ إلى كم تغسّله النساء؟ فقال: إلى ثلاث سنين»^(١٠) من حيث دخول الغاية وخروجها، وظنّي أنّ القول الأول راجع إلى الثاني بإرادة الثلاث فما دون، كما يرشد إليه ما في

(١) منتهى المطلب: الصلاة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦.

(٢) نهاية الاحكام: الصلاة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣١.

(٣) كالحقائق الناضرة: الطهارة/ غسل الميت ج ٣ ص ٣٩٧.

(٤) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦.

(٥) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية): ج ٢ ص ١٦.

(٦) المقنعة: الطهارة/ تلقين المختصرين ص ٨٧.

(٧) المراسم: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٥٠.

(٨) الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتي ص ٦٣.

(٩) الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٥٠.

(١٠) الكافي: باب حد الصبي الذي يجوز للنساء أن يغسلنه ج ١ ص ٣٦٠، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ١٣ ح ١٦٦ ج ١ ص ٣٤١، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب غسل الميت

ج ١ ص ٢٧١٢، وفي التهذيب والوسائل: «مولى الحرث بن المغيرة».

النهاية ^(١) من الاتفاق على تغسيل ابن ثلاث سنين ، وكذا المنتهى ^(٢) والتذكرة ^(٣) ، فلا إشكال حينئذٍ في ذلك من هذه الجهة .

نعم قد يشكل قصر الحكم عليها وعدم جواز تغسيل من زاد عليها سيما مع إطلاق قول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار بعد أن سئل « عن الصبيّ تغسله امرأة؟ قال : إنّها تغسل الصبيان النساء ... » ^(٤) وجواز لمسه والنظر لمن زاد عليها ، فيشملة حينئذٍ إطلاق الأمر بالتغسيل ، مضافاً إلى عدم شمول ما دلّ على عدم تغسيل الرجل إلّا الرجل والمرأة إلّا المرأة لما نحن فيه ؛ لخروج الطفل عن مفهوم الاسمين .

اللهم إلّا أن يقال : إنّ خبر أبي النير بعد انجباره بالشهرة بين الأصحاب يرفع ذلك كله ، ولا ينافيه جواز اللمس والنظر؛ إذ لعلّ ذلك من الشرائط التبعديّة ، فلعلّ الأقوى حينئذٍ الاقتصار عليها ، وإن كان القول بدوران الحكم مدار جواز النظر واللمس كما مال إليه بعض متأخري المتأخّرين ^(٥) لا يخلو من قوّة .

ثمّ إنّ ظاهر المشهور أو صريحه جواز ذلك اختياراً ، بل في التذكرة ^(٦) والنهاية ^(٧) الإجماع عليه نصّاً ، كما هو قضيّة إطلاق معقد إجماع المنتهى ^(٨)

(١) و (٢) و (٣) راجع حاشية (٢) و (١) من ص ١٢٧ وحاشية (٣) من ص ١٢٦ .

(٤) تقدم في ص ١٢٠ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٨ ، والبحراني في الحدائق

الناصرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٣٩٧ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٧) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣١ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٦ .

والخبرين السالفين ، فما عن صريح النافع ^(١) وظاهر السرائر ^(٢) والوسيلة ^(٣) وغيرها ^(٤) من القصر على الضرورة ضعيف جداً ، مع أنه في المعتبر قال : « قولنا في الأصل : (مع التعذر) نريد به الأولى لا التحريم » ^(٥) ، ولعل ذلك مراد غيره أيضاً ، والأمر سهل .

ثم اعلم أنه حيث ظهر لك جواز تغسيل كل من المرأة والرجل الصبي والصبيّة ﴿ و ﴾ لو كانا أجنبيّين ، فالمراد أنّ الرجل ﴿ يغسلها مجردة ﴾ من ثيابها ، كما أنّ المرأة تغسل الصبي مجرداً من ثيابه ، بلا خلاف أجده ^(٦) في الثاني ، بل عليه الإجماع في التذكرة ^(٧) والنهاية ^(٨) ، وهو الحجّة ، مع أنه قضية ما ذكرنا من الأدلة سابقاً . ولعل ما سمعته سابقاً من المنفعة وعن المراسم من تغسيل ابن الزائد على الخمس بثيابه ليس خلافاً فيما نحن فيه بعد ما عرفت من المناقشة في أصل الجواز ، وإلاّ فالمتّجه بناءً عليه جوازه مجرداً ؛ إذ لا دليل على اشتراط ذلك .

(١) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٥ ، الا ان ظاهره الجواز اختياراً ، حيث قال : « ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين مجردة ، وكذا المرأة ... » وكأنه اخذه من كشف اللثام حيث نقل عنه ذلك ، إلا أنه يظهر من عبارة المعتبر الآتية أن في متن النافع يوجد «مع التعذر» .

(٢) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٣ .

(٤) كالنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤١ .

(٥) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٣ .

(٦) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ ، وابن ادريس في

السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٨) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ١ ص ٢٣١ .

كما أنّه لا دليل عليها بالنسبة للأوّل ؛ أي تغسيل الرجل الصبيّة ، فما في الوسيلة (١) والجامع (٢) وعن المراسم (٣) من التغسيل من وراء الثياب ضعيف ، بل في ظاهر التذكرة (٤) وصريح النهاية (٥) والروضة (٦) الإجماع عليه ، فالأقوى حينئذ الجواز مع التجريد ، كما صرح به جماعة (٧) ويقتضيه إطلاق آخريّن (٨) ، بل لعلّ قضيّة إطلاق ما ذكرنا عدم وجوب ستر العورة فضلاً عن غيرها كما صرح به في جامع المقاصد (٩) والروض (١٠) ، بل نسبه في الأوّل إلى إطلاق النصّ والأصحاب .

ثمّ لا يخفى أنّ المراد بما تقدّم سابقاً من التحديد بثلاث سنين إنّما هو لنهاية الجواز إذا وقع الموت عندها فما دون ، فلا يقدر تأخّر التغسيل بعد فرض حصول الموت لذلك ، فما في جامع المقاصد (١١) من أنّ الثلاث سنين

(١) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٤ .

(٢) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ .

(٣) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٥٠ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٥) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣١ .

(٦) في نسختي «م» و «هـ» : «الروض» والظاهر أنها أصح ؛ لأنّ المطلب موجود هناك دونها ، راجع روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٧ .

(٧) كالمصنف في المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٥ ، والعلامة في التحرير : الطهارة / في تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٨) كابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / تغسيل الميت ص ٩ .

(٩) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٤ .

(١٠) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٧ .

(١١) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٤ .

هي نهاية الجواز، فلا بد من كون الغسل واقعاً قبل تمامها لا يخلو من نظر وتأمل .

ولا فرق في جميع ما ذكرنا في الصبي والصبيّة بين معلوم الذكورية والأنوثة ومجهولهما، فالخنثى المشكل الذي لا يمكن رفع إشكاله بناءً على عدم اعتبار القرعة وعدّ الأضلاع ونحوهما واضح إذا كان لثلاث فما دون بناءً على أنها نهاية الجواز، وكذا إذا كان لأكثر مع وجود أمة له بناءً على ما تقدّم سابقاً، ومع عدمها في التذكرة^(١) والمنتهى^(٢) والقواعد^(٣) والإرشاد^(٤) والذكرى^(٥) وجامع المقاصد^(٦) والروض^(٧) أنّه يغسله محارمه من الرجال والنساء، معلّين ذلك بالضرورة لتعدّر المماثل، وعن أبي علي^(٨) أنّه تغسله أمته، وعن ابن البرّاج^(٩) أنّه ييمّم ولا يغسل .

وللنظر في الجميع مجال : أمّا الأوّل فلعدم تناول ما دلّ على الضرورة المسوّغة لغير المماثل لمثل ذلك ؛ لظهورها أو صريحها في معلوم الرجوليّة والأنوثة، ودعوى أنّ المخالفة مانع لا أنّ المماثلة شرط في غاية الوهن مخالفة لصريح كلام الخصم، ومنه يظهر فساد التمسك بالعمومات ؛ لكونها

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٧ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٤) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٢٩ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦١ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٧ .

(٨) نقله عنه العلامة في التحرير : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٩) المهذب : الطهارة / ما يغسل من موتى الناس ج ١ ص ٥٦ .

مُخَصَّصة عند الخصم بما دلّ على اشتراط المماثلة إلّا مع التعذّر في خصوص المحارم ، ولذلك احتاج هنا إلى التعليل بالضرورة ، مع أنّ قضيتها عدم الاقتصار على المحارم ، كالتمسك باستصحاب جواز النظر واللمس ؛ إذ هما غير صالحين لإثبات العبادة التوقيفية .

وأما الثاني فمع ابتناؤه على ما تقدّم سابقاً غير مطرد ؛ إذ قد لا تكون عنده أمة ، واحتمال التكليف بشراء أمة له من تركته ، فإن لم يكن عنده تركة فن بيت المال كما عن أحد وجوه الشافعية^(١) ، ممّا لا ينبغي أن يصغى إليه بعد فرض عدم الدليل عليه .

وأما الثالث فلا دليل على وجوب التيمّم مع لزوم المحذور أيضاً ، فلعلّ الأحوط تكرير الغسل مرتين من كلّ من الرجال والنساء وإن كان لا يلزمون بذلك ؛ لأصالة براءة ذمّة كلّ منهما ، والمقدمة بالنسبة إليهما غير معقولة ، فهما كواجدي المني في الثوب المشترك .

لا يقال : إنّه كيف يتصوّر نيّة التقرب من كلّ منهما؟

لأنّا نقول : إنّه كسائر أنواع الاحتياط يكفي فيه احتمال التكليف .

هذا كلّ مع وجود المحارم ، أمّا مع العدم ففي التذكرة : « إنّ الوجه دفته من غير غسل »^(٢) ، وفي المنتهى : « إنّ الأقرب جواز صبّ الماء عليه للرجل والمرأة من فوق الثياب ، وليس لأحدهما أن يغسله مجرداً ؛ لجواز أن يكون رجلاً إن كان الغاسل امرأة ، وامرأة إن كان الغاسل رجلاً »^(٣)

(١) المجموع : ج ٥ ص ١٤٨ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٧ .

انتهى .

قلت : وأنت لا يخفى عليك أنه بناءً على جواز تغسيل الأجانب عند التعذر فلا إشكال في الجواز هنا إن قلنا بشموله لمثل ما نحن فيه من التعذر ، وأما بناءً على العدم فلعل ما ذكرناه من الاحتياط السابق جارٍ هنا ، وإلا فدعوى الوجوب على أحدهما كما هو ظاهر المنتهى قد يناقش فيه بعدم دليل عليه .

ألّهم إلا أن يستند في ذلك إلى عموم ما دلّ على وجوب غسل كلّ ميت مع تنزيل اشتراط المائلة على معلومية حال الميت ، لكن قضية ذلك عدم الالتزام بتغسيله من وراء الثياب ؛ للأصل المسوّغ للنظر واللمس من كلّ من الرجال والنساء ، كما أنّ قضية ذلك عدم الالتزام بتقديم المحارم مع وجودهم ، نعم لعلّ ذلك أولى وأقرب للاحتياط ، وربّما يحمل عليه كلام من سمعت من الأصحاب وإن بُعد ذلك جدّاً في كلام بعضهم ، وهو الذي يقوى في نفسي ، والمحكي عن أحد وجوه الشافعية ، إلا أنّهم استندوا له باستصحاب حاله في الصغر ، ولا ريب في ضعف ذلك لاختلاف الموضوع ، والأولى الاستناد إلى ما ذكرنا من العمومات .

ومنه يظهر الكلام فيما لو وجد ميت أو بعضه ممّا يجب تغسيله واشتبه ذكوريته وأنوثيته ؛ لظهور كونها من واحد ، فتأمل .

﴿ وكلّ مظهر للشهادتين ﴾ ولم يعلم منه عدم الإذعان بهما أو بإحدهما ﴿ وإن لم يكن معتقداً للحق ﴾ الذي لا يخرج عن حكم الإسلام في الدنيا كالإمامة ونحوها ﴿ يجوز تغسيله ﴾ أي يجب ﴿ عدا الخوارج ﴾ والمعروف منهم من خرج على عليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) لتحكيم الحكيم ﴿ والغلاة ﴾ جمع غالٍ ، وهو من اعتقد إلهية أحد من الناس كما في

الروض^(١) ، والمعروف من ذلك من اعتقد إلهية عليّ (عليه السلام) ، وكذا كلّ من ارتكب ما يحكم بسببه بالكفر من قول أو فعل أو غيرهما ، فالنواصب والمجتمعة ومنكروا شيء من ضروريات الدين ونحوهم لا يجوز تغسيلهم ؛ للحكم بكفرهم .

ولا يغسل الكافر إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً على لسان مثل الشيخ^(٣) والعلامة^(٤) والشهيد^(٥) وغيرهم^(٦) ، وللأصل مع ظهور الأدلة في غيره ، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمّار النصراني يموت مع المسلمين : « لا تغسله ولا كرامة ، ولا تدفنه ، ولا تقم على قبره وإن كان أباً »^(٧) فلا إشكال حينئذٍ في ذلك .

كما أنّه لا إشكال في وجوب غسل المؤمن أي الإمامي المعتقد لإمامة الأئمة الاثني عشر (عليهم السلام) ما لم يحصل منه سبب الكفر، بل هو إجماعيّ إن لم يكن ضروريّاً .

(١) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٣ .

(٢) ممن قال بذلك : ابن البراج في المذهب : الطهارة / ما يغسل من موق الناس ج ١ ص ٥٥ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ ، والعلامة في النهاية : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ذيل ح ١٤٩ ج ١ ص ٣٣٥ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ .

(٦) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٧٠ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٥٠ ج ١ ص ٣٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب غسل الميت ج ١ ص ٧٠٣ .

وأما من لم يكن كذلك كالعامة وقد يلحق بهم فريق الامامية المبطلّة كالواقفية والفتحية والناووسية فالمشهور تحصيلاً^(١) ونقلًا في الذكرى^(٢) والروض^(٣) والحدائق^(٤) والرياض^(٥) التغسيل ، بل عن التذكرة^(٦) ونهاية الأحكام^(٧) الإجماع على وجوب تغسيل الميت المسلم ، قيل^(٨) : وهو الظاهر من المنتهى ، حيث حمل قول المفيد (رحمه الله) بعدم الجواز على من علم نصبه .

وفي مجمع البرهان : « وأما وجوب غسل كلّ مسلم فلعلّ دليله الإجماع - إلى أن قال :- والظاهر أنّه لا نزاع فيه لأحد من المسلمين كما في المنتهى - وقال أيضاً :- ولعلّ عبارات بعض الأصحاب مثل الشيخ المفيد في عدم غسل المخالف مبنيّ على أنّه ليس بمسلم عنده ، كما يدلّ عليه دليله في التهذيب ، ولكنه بعيد »^(٩) انتهى .

قلت : وقد يستدلّ عليه - مضافاً إلى ما ذكرنا ، وإلى استصحاب

(١) ممن قال بذلك : ابن حزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ ، والعلامة في النهاية : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٣ .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٠٥ ، الا انه نقل الشهرة بين المتأخرين .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٧٠ - ٧١ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٧) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٨) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٢١ .

(٩) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٢ .

جريان أحكام المسلم عليه ، وإلى ما يظهر من المشهور في باب الصلاة على الميت من الصلاة عليه وإن دعي عليه فيها ، حتى قال في المنتهى : « وتجب الصلاة على الميت البالغ من المسلمين بلا خلاف » إلى أن استدل عليه أيضاً بما رواه الشيخ عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عن أبيه (عليهما السلام) قال : « صلّ على من مات من أهل القبلة ، وحسابه على الله تعالى » ^(١) ثم قال : « المسلم ها هنا كلّ مظهر للشهادتين ما لم يعتقد خلاف ما علم بالضرورة من الدين » ^(٢) انتهى ؛ إذ لا قائل بالفرق سيّما مع اشتراط الصلاة بالغسل ، بل لعلّ الصلاة أولى بالمنع ، فحينئذٍ يصح الاستدلال بكلّ ما يصلح لذلك من العمومات وغيرها ، وإلى ما عساه يشعر به فحوى أخبار الباب وكلام الأصحاب من إيجاب تغسيل الميت في بلاد الإسلام بل أبعاضه وإن لم يعرف مذهبه ولا أصل يلحقه بالإمامي - بإطلاق الأدلّة أو عمومها ، كقوله (عليه السلام) : « ... غسل الميت واجب ... » ^(٣) وفي مضمّر أبي خالد « اغسل كلّ الموتى : الغريق وأكيل السبع وكلّ شيء إلا ما قتل بين الصّفين ... » ^(٤) ونحو ذلك من الإطلاقات ^(٥) في الزوج والزوجة والمحارم ، ونحو قوله (عليه السلام) :

(١) تهذيب الاحكام / الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ح ٥١ ج ٣ ص ٣٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الصلاة الجنائز ح ٢ ج ٢ ص ٨١٤ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٧ .

(٣) الكافي : باب انواع الغسل ح ٢ ج ٣ ص ٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٦٧٨ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٥ ج ١ ص ٣٣٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٥ ح ١ ج ١ ص ٢١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٩٨ .

(٥) المتقدم بعضها في ص ٨١ و ٨٧ .

« يغسله الولي أو من يأمره بذلك »^(١) وغيرها ، مع انجبار ما في بعضها من الضعف في السند أو الدلالة بما تقدّم .

كما أنّه لا ينافيها نحو قوله (عليه السلام) : «أيّامؤمن غسّل مؤمناً»^(٢) ؛ إذ أقصاه - بعد اعتبار المفهوم ، وكون لفظ المؤمن لا يشمل المخالف - عدم حصول ذلك الموظّف من الثواب على تغسيل غير المؤمن ، وهو مسلم ، بل ستعرف أنّه مكروه على ما ذكر جماعة من الأصحاب .

والأصل في الخلاف في المقام المفيد في المقنعة ، حيث قال : « ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحقّ في الولاية ، ولا يصلي عليه ، إلّا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقيّة »^(٣) انتهى . وربّما ظهر من الشيخ في التهذيب^(٤) موافقته عليه ، حيث استدلّ عليه بأنّه كافر ، ولا يجوز تغسيل الكافر بإجماع الأئمة ، كالحكي عن المراسم^(٥) والمهذب^(٦) من أنّ المخالف لا يغسل ، ولعلّه الظاهر من السرائر^(٧) أيضاً ، واختاره جماعة من متأخري المتأخّرين^(٨) .

(١) تقدم في ص ٥٥ .

(٢) تقدم في ص ١٢١ .

(٣) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٥ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ذيل ح ١٤٩ ج ١ ص ٣٣٥ .

(٥) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٦) المهذب : الطهارة / ما يغسل من موتى الناس ج ١ ص ٥٦ .

(٧) السرائر : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٣٥٦ .

(٨) قال في الحقائق (ج ٣ ص ٤٠٦) بعد أن ذكر القول بعدم جواز تغسيل المخالف : « وبذلك صرح جملة من متأخري المتأخّرين منهم المولى محمد صالح المازندراني ، والمولى ابو الحسن الشريف في شرحه على الكفاية » .

وجعل في الحقائق^(١) منشأ القولين هو الحكم بإسلامه وكفره ، فلا إشكال في وجوب الغسل بناءً على الأول وإن لم يدلّ عليه دليل بالخصوص متمسكاً بالعمومات ، كما أنّه لا إشكال في عدمه بناءً على الثاني ، ومن هنا أنكر على الذخيرة^(٢) والمدارك^(٣) حيث ظهر منها التوقف في الوجوب بل حكما بعدمه مع البناء على الأول ، حتّى قال : « إنّّه إحداث قول ثالث ، ولا وجه له » .

قلت : لعلّ وجهه هو إلحاق أحكامه بعد الموت بأحكامه في الآخرة ؛ إذ لا إشكال في كونه كالكافر بالنسبة إليها وإن حكم بإسلامه وأجري عليه جميع أحكام الإسلام من الطهارة واحترام ماله ونفسه وغير ذلك في الدنيا ، ولا تلازم بينهما . أو أنّ وجهه الشكّ في عمومات تشمل كلّ مسلم ، فالأصل البراءة ، بل قد يظهر من ملاحظة جملة منها إرادة المؤمن ، لا أقلّ من عدم انصراف الإطلاق إليه ، سيّما بعد ما ظهر من بعض الأخبار^(٤) أنّ التغميل احترام للميت وتكرمة له ، ولا يصلح له إلّا المؤمن .

ومن ذلك كلّه ظهر لك ما يمكن الاستدلال به للثاني ، ولا ريب في ضعفه في جنب ما تقدّم ؛ إذ هو إمّا البناء على كفر المخالف ، وهو معلوم الفساد ، للأخبار^(٥) المعتبرة المنجبرة بعمل الأصحاب وبالسيرة القاطعة

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٠٧ .

(٢) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٠ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٩ .

(٤) كخبّر عمار المتقدم في ص ١٣٤ .

(٥) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن جميل بن صالح ، عن سماعة ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : أخبرني عن

الدالة على تحقق الإسلام بالشهادتين ، وأنه الذي عليه جماعة الناس ، وبه تحقن الدماء وتنكح النساء وتحلّ الموارث وغير ذلك .

وإما دعوى إلحاقه بالكافر في هذا الحال وإن كان مسلماً قبله ، وهو أضعف من سابقه ؛ لخلوّه عن الدليل ، بل قد عرفت قيامه على خلافه .

وإما إنكار دليل يدلّ على وجوب تغسيل كلّ مسلم ، وقد عرفت وجوده من العمومات وغيرها .

وإما ما عساه يظهر من بعض الأخبار^(١) أنّ ذلك كرامة له واحترام ، ولا احترام للمخالف ، وفيه : - مع أنّ الموجود في كثير من الأخبار^(٢) المعتبرة تعليله بخروج النطفة التي خلق منها عند الموت ، ولأجله كان كغسل الجنابة ، وفي آخر^(٣) تعليله بلقيائه لأهل الآخرة من الملائكة

الإسلام والايان أما مختلفان ؟ فقال : ان الايمان يشارك الاسلام ، والاسلام لا يشارك الايمان ، فقلت : فصفها لي ، فقال : الاسلام : شهادة أن لا إله إلا الله ، والتصديق برسول الله (صلى الله عليه وآله) ، به حققت الدماء ، وعليه جرت المناكح والموارث ، وعلى ظاهره جماعة الناس ، والايان : الهدى وما يثبت في القلوب من صفة الاسلام ... » .

الكافي : انظر باب أن الايمان يشارك الاسلام والاسلام لا يشارك الايمان ج ٢ ص ٢٥ .

(١) كخبر عمار المتقدم في ص ١٣٤ .

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن محمد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن اسحاق ، عن محمد ابن سليمان الديلمي ، عن أبيه ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال - في حديث - : « فإذا خرجت الروح من البدن خرجت النطفة التي خلق منها بعضها منه كائناً ما كان ... فلذلك يغسل الميت غسل الجنابة ... » .

الكافي : باب العلة في غسل الميت ... ح ١ ج ٣ ص ١٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من

ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٦٨٥ .

(٣) كالخبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن سنان : « ان الرضا (عليه السلام) كتب اليه في جواب مسأله : علة غسل الميت أنه يغسل لأنّه يطهر وينظف من ادناس أمراضه وما

وغيرها ، فينبغي أن يكون طاهراً- أنه لا مانع من جريانه أيضاً بالنسبة للمخالف باعتبار إظهاره الشهادتين ، فالإكرام في الحقيقة لهما ، كما أنّهما من أجلهما روعيت أمور كثيرة ، هذا .

وقد وقع في كشف اللثام تفصيل لا نعرف له موافقاً عليه ، بل ولا وجهاً معتبراً يركن إليه ، فحكم بجرمة التغسيل للمخالف مع قصد الإكرام له لنحلته أو لإسلامه ، وحمل كلام من صرح بالحرمة من الأصحاب على ذلك ، قال : « وحينئذ لا استثناء للتقية أو غيرها ، ومن التقية هنا حضور أحد من أهل نخلته ؛ لئلا يشيع عندهم أنا لا نغسل موتاهم ، فيدعو ذلك إلى تعسر تغسيل موتانا أو تعذره ، ويمكن تنزيل الوجوب الذي قال به المصنف على ذلك - وحكم بالجواز مع إرادة تغسيله كتغسيل الجمادات لا بقصد الإكرام والاحترام ، قال : -وعسى أن يكون ذلك مكروهاً لتشبيهه بالمؤمن ، وكذا إن أريد إكرامه لرحم أو صداقة أو محبة ، وإن أريد إكرامه لإقراره بالشهادتين احتمل الجواز ، أمّا إذا أريد إكرامه لكونه أهلاً له لخصوص نخلته أو لانتهاها لا تخرجها عن الإسلام والناجين حقيقة فهو حرام- وقال بعد أن حكى عن الشرائع الجواز ، وعن المبسوط والنهاية والجامع الكراهة : -لا خلاف بين القول بالجواز والحرمة إذا نزلت الحرمة على ما ذكرناه ، ولا ينافيه استثناء التقية ؛ لجواز أن يكون

أصابه من صنوف علله ؛ لأنّه يلقى الملائكة ويباشر أهل الآخرة فيستحب إذا ورد على الله (عز وجل) ولقي أهل الطهارة ويماسونه ويماسهم أن يكون طاهراً نظيفاً موجهاً به الى الله (عز وجل) ... » .

عيون اخبار الرضا : باب ٣٣ ح ١ ج ٢ ص ٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل

الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٧٩ .

للدلالة على المراد»^(١) انتهى .

وفي كلامه مواضع للنظر لا تخفى ، وكأنّ الذي دعاه إلى ذلك تعبير بعض الأصحاب كالمصنّف (رحمه الله) بالجواز، وآخر^(٢) بالكراهة ، وثالث^(٣) بالحرمة ، ورابع^(٤) بالوجوب ، فأراد الجمع بين الجميع بعد أن ثبت عنده أنّ سبب منع التغسيل للمخالف إنّما هو من جهة عدم استحقاقه للإكرام والاحترام ، والفرض أنّ وجوب غسل الميت لذلك . ولعلّه يرتكب مثل هذا التفصيل في الكافر أيضاً ، ويحتمل أنّه يفرق بينهما .

ومن المعلوم أنّ من عبّر بالجواز كالمصنّف لم يرد ذلك ، بل الظاهر إرادة إثبات أصل الجواز في مقابلة القول بالمنع ، وإلاّ فتي جاز وجب ؛ لعدم معقولية غيره ، ويشعر بذلك تعبيره به عن المؤمن والمسلم ؛ حيث قال : « كلّ مظهر للشهادتين يجوز تغسيله » ، ومن المعلوم وجوبه بالنسبة للأول ، فلا ينبغي الإشكال في ذلك من هذه الجهة على ما وقع من بعض متأخري المتأخرين حتّى بالغ في الإنكار ، كما أنّه لا ينبغي الإشكال فيه من جهة التعبير بالكراهة أيضاً على ما ستعرف .

ثمّ لم نعلم أنّه ما يريد بالجواز في الصورة التي جوّزها فيه ، هل هو بمعنى الإباحة الخاصّة أو المندوب في مقابلة الحرمة ، كالكراهة التي ذكرها بمعنى أقلية الثواب أو المصطلحة ؟

وكيف كان ، فلا ينبغي الإشكال في خروج ما ذكره عن أخبار

(١) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١١ .

(٢) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٧ .

(٣) تقدمت الإشارة الى بعض القائلين بذلك .

(٤) كالعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

الباب وكلام الأصحاب ، ولعلّه عند التأمل يرجع إلى إنكار التفسير ، وأن الذي ذكر جوازه ليس من التفسير المعروف الذي هو عبادة .

نعم بقي شيء : وهو أنّه قد صرح جماعة من الأصحاب منهم المصنف فيما يأتي^(١) بعد القول بالوجوب بأنّ ذلك مكروه ، فإن اضطرّ غسله غسل أهل الخلاف ، وصرّح بعضهم^(٢) بأنّه إن لم يعرفه غسله كتفسير أهل الحق ، وقد يشكل ذلك بالتنافي بين الكراهة والوجوب أولاً ، وبعدم الاجتزاء بغسل أهل الخلاف بعد أن قام الدليل على وجوب التفسير المنصرف إلى التفسير الحقيقي ثانياً ، وبعدم الدليل على الانتقال إلى غسل أهل الحق بعد فرض وجوب الأوّل عند تعذّره ، بل قضيته السقوط حينئذٍ ثالثاً .

وقد يدفع الأوّل بما تكرر غير مرّة من بيان المكروه في العبادة ، وخصوصاً في المقام ؛ لظهور كون المراد كراهة تولّي مباشرة المخالف مع وجود غيره ، نظير ما قلناه في استحباب مباشرة الولي بخصوصه للميت ؛ إذ لا فرق بين الكراهة وبين المستحبّ في منافاة الواجب ، والثاني بما دلّ من الأمر^(٣) بإلزامهم بما ألزموا به أنفسهم ، والثالث بوجوب أصل التفسير . لكن قد يناقش في الثاني بعدم شمول ما دلّ على ذلك لمثل المقام ؛ لكون التفسير خطاباً للمغتسل لا الميت ، فلا يبعد القول بوجوب تغسيل أهل الحقّ مع عدم التقيّة ، وإلاّ فبعها يغسل أهل الحقّ كتغسيلهم فضلاً عنهم للأمر بالتقيّة لا لدليل الإلزام .

(١) في ص ٢٧٢ .

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٣ .

(٣) راجع هامش رقم (١) من ص ٢١ .

ويؤيد ذلك أنه لا يعقل الأمر بالعبادة الفاسدة لغير التقيّة، مضافاً إلى أنّ قضية ما ذكرناه من الأدلّة مساواتهم لأهل الحقّ في ذلك، وقد يحمل قولهم: «فإن اضطرّ غسّله كغسل أهل الخلاف» على إرادة التقيّة؛ إذ هي أغلب أفراد الاضطرار.

ثمّ إنّّه لا إشكال في تبعيّة ولد المسلم للمسلم، كما أنّه لا إشكال فيه بالنسبة للكافر، نعم قد يشكل في ولد الزنا من كلٍّ منها، ولا يبعد عدم جريان حكم الإسلام عليها وإن قلنا بطهارتهما، لكن قد يقال بوجوب تغسيلهما لا للحكم بإسلامهما بل لعدم الحكم بكفرهما، فتشملهما حينئذٍ العمومات الدالّة على تغسيل كلّ ميّت، سيّما مع ما دلّ^(١) على أنّ كلّ مولود يولد على الفطرة، وفي الخلاف^(٢) الإجماع على أنّ ولد الزنا يغسّل ويصلّى عليه.

واحتمال التفصيل بين ولد الزنا من المسلم وبينه من الكافر فيلحق الأوّل بأبيه لغةً دون الثاني ضعيف، بل لعلّ العكس أولى منه؛ لنفي ولد الزنا من المسلم شرعاً، وعدم ثبوت ذلك في حقّ الكفار. والمجنون البالغ من الكفار والمسلمين بعد وصف الإسلام والكفر ملحق بهما على الظاهر، وكذا لو بلغا مجنونين على إشكال؛ لثبوت التبعيّة في حقّ الطفل دون غيره، فقد يقال حينئذٍ بعدم الحكم عليها بشيءٍ منها، فيجري عليها ما تقدّم من وجوب التغسيل، إلّا أنّه كما ترى بالنسبة إلى ولد الكافر.

(١) كقوله (صلّى الله عليه وآله): «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه».

عوالي اللئالي: ح ١٨ ج ١ ص ٣٥.

(٢) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٢٢ ج ١ ص ٧١٣-٧١٤.

والمسي يتبع السابي ، فيحكم بإسلامه حينئذٍ ، لكن قد استشكل فيه بعضهم^(١) من عدم قيام دليل التبعيّة في غير الطهارة ، ويأتي (٢) تحقيق القول فيه إن شاء الله ، كما أنّه يأتي تحقيق القول في لقيط دار الإسلام بل ودار الكفر مع إمكان التولد من مسلم ، وإن حكم فيه بعضهم^(٣) هنا بجريان حكم الإسلام عليهما ، لكنّه لا يخلو من نظر بالنسبة للآخر .
والذي ينبغي تحقيقه في المقام هو ما أشرنا إليه سابقاً من أنّ المدار في وجوب التغسيل على الإسلام وما في حكمه أو على عدم ثبوت الكفر ، ولعلّ الأقوى الثاني قضاءً للعمومات وإن ظهر من كلام الأصحاب الأوّل ، فتأمل جيّداً .

﴿والشهيد﴾ والمراد به هنا هو ﴿الذي قُتل بين يدي الإمام (عليه السلام)﴾ كما في المقنعة^(٤) والقواعد^(٥) والتحرير^(٦) وعن المراسم^(٧) ، أو نائبه كما في الوسيلة^(٨) والسرائر^(٩) والجامع^(١٠)

-
- (١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٥٦ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٢ .
(٢) في كتاب اللقطة / المسألة الخامسة من المقصد الثالث .
(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٥٦ .
(٤) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٤ .
(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .
(٦) تحرير الاحكام : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .
(٧) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .
(٨) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٣ .
(٩) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٦ .
(١٠) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ .

والمنتهى (١) وعن المبسوط (٢) والنهاية (٣) ، ولعلّ الثاني مراد الأولين ، ولذا قال في مجمع البرهان : « المشهور أنّ المراد بالشهيد هنا من قتل في المعركة بين يدي النبي (صلى الله عليه وآله) أو الامام (عليه السلام) أو النائب الخاص » (٤) وغيره : « إنّ مذهب الأكثر » (٥) ، بل في الذخيرة : « إنّ الأصحاب اشترطوا النبي (صلى الله عليه وآله) أو الإمام (عليه السلام) وألحق به النائب الخاص » (٦) .

كما أنّ الظاهر إرادة الجميع بالإمام (عليه السلام) ما يعمّ النبي (صلى الله عليه وآله) أو في جهاد بحق ولو بدونها ، كما لو دهم المسلمين عدو يخاف منه على بيضة الإسلام ، كما في ظاهر الغنية (٧) أو صريحها وكذا إشارة السبق (٨) وصريح المعبر (٩) والذكرى (١٠) والدروس (١١) والمدارك (١٢) والذخيرة (١٣)

(١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٣ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ .

(٣) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٠ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠١ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤١٥ .

(٦) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٠ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٨) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية) : غسل الميت ص ١١٩ .

(٩) المعبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١١ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤١ .

(١١) الدروس الشرعية : الطهارة / تغسيل الميت ص ٩ .

(١٢) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٧٠ .

(١٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٠ .

والحدائق^(١) وظاهر الروضة^(٢) والروض^(٣) وعن ظاهر الخلاف^(٤) ومحمّل التذكرة^(٥) ونهاية الأحكام^(٦)، بل في ظاهر الأوّل أو صريحه الإجماع عليه.

ولعلّه الأقوى ؛ للحسن كالصحيح عن أبان بن تغلب قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل ، إلّا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد ، فإنّه يغسل ويكفن ويحطّ ، إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) كفّن حمزة في ثيابه ولم يغسله ولكته صلى عليه » (٧) .

ونحوه في ذلك خبره الآخر قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذي يقتل في سبيل الله ، أيغسل ويكفن ويحطّ ؟ قال : يدفن كما هو في ثيابه ... إلّا أن يكون به رمق ... » (٨) إلى آخره .

ومضمّر أبي خالد قال : « إغسل الموتى : الغريق ، وأكيل السبع ، وكلّ شيء إلّا ما قتل بين الصّفيّين ، فإن كان به رمق غسل وإلّا فلا » (٩) .

(١) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤١٥ .

(٢) الروضة البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٦ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١١ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥١٤ ج ١ ص ٧١٠ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١ .

(٦) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٧) الكافي : باب القتلى ح ٥ ج ٣ ص ٢١٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٤١ ج ١

ص ٣٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ج ٩ ص ٧٠٠ .

(٨) الكافي : باب القتلى ح ١ ج ٣ ص ٢١٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٧ ج ١

ص ٣٣١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٧٠٠ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٥ ج ١ ص ٣٣٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب

ولا ينافي ذلك تعليق الحكم على الشهيد في غيرها من الأخبار (١) ، بدعوى اعتبار الامام (عليه السلام) أوائبه في مسماه ، لا أقل من الشك سبها بعد الاعتضاد بفتوى من عرفت من الأصحاب ، فيبقى حينئذ عموم ما دل على تغسيل كل ميت محكماً ، مع إمكان دعوى انصراف تلك الأخبار إلى المقتول بين يدي الإمام (عليه السلام) أوائبه ؛ لمنع اعتبار ذلك فيه شرعاً وغيره .

ولعل الخصم إننا ينازع في الحكم مع تسليم دخوله في الشهيد حقيقةً ، كما هو ظاهر عبارة المصنف (رحمه الله) من كون الوصف مخصصاً ، فحينئذ يكون ما علق فيه الحكم على الشهيد شاهداً للمختار لا عليه ، ومن هنا قد استدلل في الذكرى (٢) بعموم لفظ الشهيد ، وما في كشف اللثام (٣) من أنه قد يمنع ممنوع .

قال في القاموس : « الشهيد القتل في سبيل الله تعالى ؛ لأن ملائكة الرحمن تشهده ، أو لأن الله تعالى وملائكته شهود له بالجنة ، أو لأنه ممن يستشهد به يوم القيامة على الأمم الخالية ، أو لسقوطه على الشهادة أي الأرض ، أو لأنه حي عند ربه حاضر ، أو لأنه يشهد ملكوت الله وملكه » (٤) انتهى .

وفي المغرب : « قال النضر : الشهيد الحي ، كأنه تأول قوله تعالى :

١٢٥ ج ١ ص ٢١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من أبواب غسل الميت ج ٣ ص ٦٩٨ .

(١) كخبر أبي مريم الآتي في ص ١٥١ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤١ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٢ .

(٤) القاموس المحيط : ج ١ ص ٣٠٥ مادة (الشهادة) .

(ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء) كأن أرواحهم احتضرت دار السلام، وأرواح غيرهم لا تشهد لها يوم القيمة، وقال أبو بكر: سموا شهداء لأن الله تعالى وملائكته شهود له بالجنة، وقال غيره: سموا شهداء لأنهم ممن يستشهد به يوم القيامة مع النبي (صلى الله عليه وآله) على الأمم الخالية» (١) انتهى، هذا.

مع أنه لا ريب في ثبوت الاستعمال للفظ الشهيد فيما نحن فيه، والأصل فيه هنا الحقيقة بدعوى الوضع للكلي الشامل له وللمقتول بين يدي الإمام (عليه السلام)؛ إذ هو خير من المجاز، ويؤيد ذلك أيضاً الصدق العرفي حقيقة، وهو كاشف عن غيره حتى لو كان المعنى شرعياً، من غير فرق بين القول بوضعه له شرعاً أولاً؛ إذ العرف المتشعري ضابط للمراد الشرعي مجازاً كان أو حقيقة، فتأمل جيداً.

نعم قد يشعر قوله (عليه السلام) في مضمرة أبي خالد: «إلا ما قتل بين الصّفين» باعتبار تقابل العسكرين في جريان خصوص هذا الحكم على الشهيد، فلا يشمل من قتل من المسلمين بدون ذلك، كالمقتول اتفاقاً (٢)، أو كان عيناً من عيونهم أو نحو ذلك، إلا أن غيره من الأخبار (٣) مما اشتملت على التعبير بالقتل في سبيل الله شاملة له، ولعله الأقوى، لإطلاق جميع الأصحاب بالنسبة إلى ذلك، فيمكن حينئذٍ تنزيل قوله: «ما بين الصّفين» على ما لا ينافيه وإن كان هو أخص منه، فتأمل.

﴿و﴾ يشترط مضافاً إلى ما ذكرنا من معنى الشهيد أن يكون قد

(١) المغرب.

(٢) أي مع عسكر المسلمين (منه رحمه الله).

(٣) التي تقدم بعضها في ص ١٤٦.

﴿مات في المعركة﴾ كما صرح به جماعة من الأصحاب^(١)، بل نسبة غير واحد^(٢) اليهم مشعراً بدعوى الاجماع عليه، بل في مجمع البرهان: «كأن دليله الاجماع»^(٣)، وفي التذكرة: «الشهيد إذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن، ذهب إليه علماؤنا أجمع»^(٤)، ونحوه في ذلك المعتبر^(٥) والغنية^(٦) والخلاف^(٧)، بل صرح في الأخير^(٨) بأنه إذا خرج من المعركة ثم مات بعد ساعة أو ساعتين قبل تقضي الحرب حكمه حكم الشهيد واستحسنه في المنتهى^(٩).

وقضية هذا الاطلاق عدم الفرق في ذلك بين أن يدركه المسلمون وبه رمق الحياة أولا. ويؤيده -بعد ما عرفت من إطلاق معقد الاجماع، وإطلاق الشهيد والقتيل في سبيل الله وما قتل بين الصّفين، وأصالة البراءة ونحوها، مضافاً إلى غلبة عدم الموت بأول الجراحة بل غالباً يبقى آنأ ما معها، على أنه لو اعتبر ذلك لوجب تغسيل جميع القتلى من باب المقدّمة؛ إذ

-
- (١) كالشيخ في الخلاف: الجنائز/مسألة ٥١٤ ج ١ ص ٧١٠، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ ما يغسل من موقى الناس ج ١ ص ٥٤، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام الموقى ص ٦٣، والعلامة في القواعد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٧.
 - (٢) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٦٥.
 - (٣) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٣.
 - (٤) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٤١.
 - (٥) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٩.
 - (٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.
 - (٧) الخلاف: الجنائز/مسألة ٥١٤ ج ١ ص ٧١٠.
 - (٨) الخلاف: الجنائز/مسألة ٥١٨ ج ١ ص ٧١٢.
 - (٩) منتهى المطلب: الصلاة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٣.

لا ظهور يستند إليه في ذلك ، مع ما في ذلك من العسر والخرج سيما إذا أدرك وحياته غير مستقرة مع عدم انقضاء الحرب- الخبر المروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال يوم أحد : « من ينظر إلى ما فعل سعد بن الربيع ؟ فقال رجل : أنا أنظر لك يا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فنظر فوجده جريحاً وبه رمق ، فقال له : إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمرني أن أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات ، فقال : أنا في الأموات ، فأبلغ رسول الله (صلى الله عليه وآله) عني السلام ، قال : ثم لم أبرح إلى أن مات »^(١) ولم يأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بتغسيل أحد منهم .

وكذا خبر عمرو بن خالد عن زيد عن أبيه عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إذا مات الشهيد من يومه أو من الغد فواروه في ثيابه ، وإن بقي أياماً حتى تتغير جراحته غسل »^(٢) بعد تنزيله على إرادة البقاء في المعركة ، لكنه بعيد بل غير متجه ، فلعل الأولى حمله على التقية كما عن الشيخ^(٣) وغيره^(٤) ، سيما بعد ضعف سنده .

وخالف في ذلك بعضهم كالمفيد في ظاهر المقنعة^(٥) والشهيدان في

(١) سيرة ابن هشام : ج ٣ ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٤٢ ج ١ ص ٩٧٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٥ ح ٦ ج ١ ص ٢١٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٩٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ذيل ح ١٤٢ ج ١ ص ٣٣٢ .

(٤) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٠ .

(٥) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٤ .

ظاهر الذكرى (١) والروض (٢)، وحكي عن مهذب ابن البراج (٣) وتبعهم جماعة من متأخري المتأخرين (٤)، فاكثفوا في وجوب التفسير بمجرد إدراكه حياً، لما تقدم (٥) من خبري أبان بن تغلب ومضمّر أبي خالد، وخبر أبي مريم عن الصادق (عليه السلام) : « الشهيد إذا كان به رمق غسل وكفن وحنط وصلّي عليه ، وإن لم يكن به رمق كفن في أثوابه » (٦) .

ولعل الأقوى في النظر الأول لما عرفت ، مع تنزيل ما في هذه الأخبار على إرادة الإدراك بعد انقضاء الحرب ؛ إذ هو المتعارف في تفقد القتلى . لا يقال : إنّ ذلك أيضاً مشمول للإطلاق الأول ؛ إذ يصدق عليه أنه مات في المعركة .

لأننا نقول : قد صرح جماعة أنه يخرج بتقييد الأصحاب الموت فيها ما إذا نقل عنها وبه رمق أو انقضى الحرب وبه رمق ، وإلا فتي كان كذلك وجب تغسيله ، ويشهد له عدم صدق القتل بين الصّفين مع الأول ، وللثاني ما في الخلاف (٧) من إجماع الفرقة على أنه إذا مات بعد تقضي الحرب يجب غسله حتّى لو كان غير مستقرّ الحياة ، كما يشعر به أيضاً ما في الأخبار السابقة من الاكتفاء برمق الحياة ، لكنّه لا يخلو من تأمل .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤١ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٠ .

(٣) المهذب : الطهارة / ما يغسل من موتى الناس ج ١ ص ٥٤ .

(٤) كالتطابقي في رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٨ .

(٥) في ص ١٤٦ .

(٦) الكافي : باب القتلى ح ٣ ج ٣ ص ٢١١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٩ ج ١

ص ٣٣١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٦٩٨ .

(٧) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥١٩ ج ١ ص ٧١٢ .

وكيف كان ، فالشهيد بعد وجود ما عرفت فيه ﴿ لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه ﴾ إجماعاً في الجميع محصلاً^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً إن لم يكن متواتراً كالأخبار^(٣) .

نعم يعتبر في الثاني عدم تجريده من الثياب ، أما لو جرّد فالظاهر وجوب تكفينه كما صرح به جماعة من الأصحاب^(٤) ، ويدل عليه ما في خبر أبان بن تغلب «... إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) كَفَّنَ حَمْزَةَ وَحَنَظْهَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ جَرَّدَ »^(٥) ، كما يشعر به أيضاً ما في غيره من الأمور^(٦)

(١) مَن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، وابن ادریس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٢) نقل الاجماع في الخلاف : الجنائز / مسألة ٥١٤ ج ١ ص ٧١٠ ، والمعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٩ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٦٩ .

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن اسماعيل بن جابر وزرارة ، عن أبي جعفر (عليه السلام) ، قال : «قلت له : كيف رأيت ، الشهيد يدفن بدمائه ؟ قال : نعم ، في ثيابه بدمائه ، ولا يحتنط ، ولا يغسل ، ويدفن كما هو...» .

الكافي : باب القتل ح ١ و ٢ ج ٣ ص ٢١٠ - ٢١١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٨ و ١٣٩ ج ١ ص ٣٣١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٧ و ٨ ج ٢ ص ٧٠٠ .

(٤) كالعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٦ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٤٤ ج ١ ص ١٥٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٧٠٠ .

(٦) كما في خبري أبان بن تغلب المتقدمين في ص ٨٧ س ٨ - ١٣ ، وخبر عمرو بن خالد المتقدم في ص ٩٠ س ٣ - ٥ .

بدفن الشهيد بثيابه .

ثم إنه لا فرق فيما ذكرنا من حكم الشهيد بين الحر والعبد ، ولا بين المقتول بمحيد أو غيره ، ولا بين المقتول بسلاحه أو غيره ، ولا بين المقتول خطأ أو عمداً بلا خلاف يعرف ؛ لإطلاق الأدلة أو عمومها ، بل وكذا لو داسته خيول المسلمين أو رمته فرسه في نهر أو برّ بسبب جهاد الكفار ؛ لصدق كونه قتيلاً في سبيل الله وغيره .

بل صرح جماعة من الأصحاب^(١) بعدم الفرق بين البالغ وغيره ، وبين الرجل والمرأة ، بل قد يظهر من كشف اللثام^(٢) في آخر الباب دعوى الإجماع على ذلك بالنسبة إلى الصبي والمجنون ؛ للإطلاق والصدق ، ولما روي أنه « قد كان في شهداء بدر وأحد حارثة بن النعمان وعمرو بن أبي وقاص أخو سعد ، وهما صغيران ، ولم يأمر النبي (صلى الله عليه وآله) بتغسيل أحد منهم »^(٣) وما روي أيضاً^(٤) من استشهاد الرضيع ولد الحسين (عليه السلام) في وقعة كربلاء ولم ينقل عن أحد تغسيلهم .

ومع ذلك كله فللنظر في كل من لم يكن مخاطباً بالجهاد مجال ؛ للشك في تناول الأدلة ، أللهم إلا أن يكون المسلمون مخاطبين بمحاربة العدو بأطفالهم ونسائهم ومجانينهم كما إذا عظم أمر الكافرين ، فيصدق حينئذ

(١) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١١ ، والسيد في مذاكر

الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٧١ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤١ .

(٣) الاصابة : ج ٣ ص ٣٥ - ٣٦ ، والاستيعاب على الاصابة : ج ١ ص ٢٨٣ .

(٤) الارشاد (للمفيد) : ص ٢٤٨ و ٢٥٣ ، وبحار الانوار : باب اولاد الامام الحسين (ع) ذيل ح ٥

القتل في سبيل الله ونحوه .

ولا دلالة في خبر طلحة بن زيد عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه عن علي بن الحسين (عليهم السلام) قال : « سئل النبي (صلى الله عليه وآله) عن امرأة أسرها العدو فأصابوها حتى ماتت ، أهى بمنزلة الشهداء ؟ قال : نعم ، إلا أن تكون أعانت على نفسها »^(١) ؛ لظهور أن المراد بمنزلتهم في الثواب ونحوه لا في هذا الحكم .

ونحوها غيرها من المقتولين ظلماً والمدافعين عن أنفسهم أو ماله أو عرضهم أو الميتين بالبطن أو الطاعون أو النفاس ممن أطلق عليهم الشهداء ، فإنه يجب تغسيلهم إجماعاً على ما نقله غير واحد من الأصحاب^(٢) ، ولعموم ما دلّ على وجوب تغسيل الميت مع ظهور أدلة الشهيد في غير هؤلاء .

ولا فرق أيضاً على المشهور فيما ذكرنا من الشهيد بين كونه جنباً وغيره ؛ للإطلاق المتقدم ، خلافاً للمنقول عن ابن الجنيد^(٣) والمرتضى^(٤) فأوجبوا غسله ، وهو ضعيف كمستندهما مما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال لما قتل حنظلة ابن الراهب : « ما شأن حنظلة ؟ ! فإنني رأيت الملائكة تغسله ، فقالوا له : إنه جامع فسمع الصيحة فخرج إلى القتال »^(٥) ومن أنه غسل واجب لغير الموت فلا يسقط بالموت .

(١) تهذيب الاحكام : الجهاد / باب ٧٨ ح ٦ ج ٦ ص ١٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٦٩٩ .

(٢) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١ .

(٣) و(٤) نقله عنها المصنف في المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٠ .

(٥) الاصابة : ج ١ ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، واسد الغابة : ج ٢ ص ٥٩ .

إذ في الأول أنه لا دلالة فيه إن لم يكن دالاً على العكس ، لأنه لو وجب لم يسقط عتاً بفعل الملائكة ، مع عدم الدلالة في فعلهم على الوجوب علينا ، وفي الثاني - بعد تسليم أن غسل الجنابة ممّا يجب لنفسه - أنه كسائر التكاليف التي تسقط بالموت عمّن كلف بها ولا تنتقل إلى غيره ، على أن الكلام في غسل الميت ، وأيضاً فهو اجتهاد في مقابلة النصّ .

كما أنه لا فرق أيضاً في الشهيد بين قتل المشركين وقتل أهل البغي ، ونسبه في المنتهى ^(١) والتذكرة ^(٢) إلى فتوى علمائنا ، ويدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك ، وإلى تناول أخبار الشهيد له - خصوص خبر عمّار عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) « إن عليّاً (عليه السلام) لم يغسل عمّار بن ياسر ولا هاشم بن عتبة ، وهو المرقال ، ودفنها في ثيابها ... » ^(٣) ، ولا يتنافي ذلك ما في ذيله من عدم الصلاة عليها ؛ لوجوب حمله بالنسبة إليه خاصّة على التقيّة كما عن الشيخ ^(٤) ، أو أنه وهم من الراوي .

ثمّ إنّه لا إشكال عند الأصحاب على الظاهر في إجراء أحكام الشهيد على كلّ من وجد فيه أثر القتل من المسلمين ، أمّا من لم يوجد فيه ذلك فعن الشيخ ^(٥) وتبعه الفاضلان ^(٦) أنه كذلك عملاً بالظاهر ؛ لعدم انحصار

(١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٦ ج ١ ص ٣٣١ ، والاستبصار : الطهارة / باب ١٢ ح ٢ ج ١ ص ٢١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٦٩٩ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ذيل ح ٦٧ ج ٣ ص ٣٣٣ .

(٥) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٢ .

(٦) المصنف في الاعتبار : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٢ ، والعلامة في التحرير :

الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

القتل بما ظهر أثره ، وعن ابن الجنيّد (١) عدمه ، ولعلّه لأصالة وجوب تغسيل الأموات مع الشك في تحقّق الشرط هنا ، وهو لا يخلو من قوّة ، فتأمل .

وكذلك ﴿ يسقط وجوب تغسيل ﴾ من وجب عليه القتل ﴿ قوداً أو حداً بعد موته ، كما في القواعد (٢) والجامع (٣) والإرشاد (٤) ، من غير فرق بين كون الحدّ رجماً أو غيره كما صرح به في الذكرى (٥) وجامع المقاصد (٦) والروض (٧) وغيرها (٨) ، بل في الروض نسبته إلى الأصحاب ، كالحدائق (٩) إلى ظاهرهم ، وكالمحكي من عبارة مجمع البرهان حيث قال بعد ذكره عبارة الإرشاد : «وكأنّ دليله الإجماع» (١٠) ، وقد عرفت أنّها مطلقة .

لكن مع ذلك كلّه لا يخلو من تأمل بل منع ، وفاقاً لصريح المنتهى (١١) وكشف اللثام (١٢) والحدائق (١٣) وعن نهاية الأحكام (١٤) وظاهر

(١) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٢ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٣) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٠ .

(٤) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٢ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٦ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٣ .

(٨) كالدروس الشرعية : الطهارة / تغسيل الميت ص ٩ .

(٩) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٨ .

(١٠) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٨ .

(١١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤ .

(١٢) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٢ .

(١٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٨ .

(١٤) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٨ .

غيرهم^(١)، فاقْتَصَرُوا على المقتول قوداً وخصوص المرجوم من أنواع الحدّ، وقوفاً فيما خالف الأصل على محلّ النصّ الذي هو مستند الحكم، وتعليل الأوّل في الذكري^(٢) بالمشاركة بالسبب ممّا لا محصّل له بحيث ينطبق على مذهبننا من حرمة القياس.

وعلى كلّ حال ، ف ﴿يؤمر﴾ من وجب عليه ذلك ﴿بـ﴾ بالاغتسال قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك ﴿﴾.

والأصل في هذا الحكم ما رواه الكليني بسند ضعيف جداً عن مسمع كردين عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « المرجوم والمرجومة يغسلان ويحتطان ويلبسان قبل ذلك ثم يرجمان ويصلّى عليهما ، والمقتصّ منه بمنزلة ذلك يغسل ويحتنط ويلبس الكفن ثم يقاد ويصلّى عليه »^(٣).

ورواه الصدوق^(٤) مرسلًا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ، والشيخ^(٥) بإسناده عن محمد بن يعقوب ، وبإسناد ثانٍ^(٦) فيه إرسال وغيره ، لكن في التهذيب : « يغتسلان » من الافتعال ، بخلاف ما في الكافي ، فإنّه فيه : « يغسل » بالتشديد مع البناء للمجهول .

وكيف كان ، فلا إشكال فيما تضمّنه من الحكم بالغسل قبل الموت

(١) كالعلامة في التحرير : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ .

(٣) الكافي : باب الصلاة على المصلوب .. ح ١ ج ٣ ص ٢١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠٣ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٠ ج ٢ ص ١٥٧ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٤٦ ج ١ ص ٣٣٤ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٤٧ ج ١ ص ٣٣٤ .

وإن ضعف السند ، لانجباره بفتوى الأصحاب به من غير خلاف يعرف كما اعترف به في المعتبر ، حيث قال : « إنّ الخمسة وأتباعهم أفتوا بذلك ، ولم أعرف لأصحابنا فيه خلافاً ولا طعنًا بالإرسال مع العمل » (١) ، ونحوه ما في الذكرى (٢) والحدائق (٣) ، وفي مجمع البرهان « كأنّ دليله الإجماع » (٤) .

وقال في الخلاف : « المرجوم والمرجومة يؤمران بالاغتسال ثمّ يقام عليهما الحدّ ، ولا يغسلان بعد ذلك ، ويصليّ عليهما الإمام وغيره ، وكذلك حكم المقتول قوداً » ثمّ نقل مذهب الشافعي (٥) من تغسيلها بعد الموت ، والزهري (٦) من عدم الصلاة على المرجوم ، ومالك (٧) لا يصليّ عليهما الإمام ويصليّ غيره ، وقال : « دليلنا : إجماع الفرقة ؛ فإنّهم لا يختلفون فيه » (٨) انتهى .

ولا إشعار في اقتصار المفيد (٩) كما عن سلاّر (١٠) على المقتول قوداً بالخلاف في المرجوم ، ولئن سلّم فهو محجوج بما تقدّم .

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤٧ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٨ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٨ .

(٥) الام : ج ١ ص ٢٦٨ .

(٦) المجموع : ج ٥ ص ٢٦٧ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٢١ ج ١ ص ٧١٣ .

(٩) المقنعة : الطهارة / تلقين المحضرين ص ٨٥ .

(١٠) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

ثمَّ إِنَّ ظاهر النصِّ أو صريحه كالفتوى بل صرَّح به جماعة^(١) أَنَّ هذا الغسل إِنَّمَا هو غسل مَيِّتٍ قَدِّمَ ، فيعتبر فيه حينئذٍ ما يعتبر فيه من الأغسال الثلاثة مع مزج الخليطين في الاثنين منها ونحو ذلك ، من غير خلاف أجده فيه سوى العلامة في القواعد^(٢) وتبعه بعض من تأخَّر عنه^(٣) حيث استشكل في وجوب الثلاثة . وعلَّله بعضهم^(٤) بأصالة البراءة ، وبأنَّ المعهود الوحدة في غسل الأحياء ، وبإطلاق الأمر بالاغتسال في النصِّ والفتوى فيتحقَّق مع الوحدة ، وضعف الجمع واضح .

وكذا لا إشكال في الاجتزاء به عن الغسل بعد الموت ، وأنَّه به ترتفع النجاسة الحاصلة بسبب الموت في غيره ، وكذا سائر ما يترتَّب على غسل المَيِّت من عدم وجوب الاغتسال بالمسِّ ونحوه ، ولا وجه لاستبعاد ذلك من حيث تقديم الغسل على سبب النجاسة بعد فرض ثبوت ذلك من النصِّ والفتوى ؛ إذ الأحكام الشرعيَّة موكولة إلى صاحبها .

وربَّما أيَّده بعضهم بما نحن في غنية عنه من خبر محمد بن قيس الثقة عن أبي جعفر (عليه السلام) «إِنَّ رجلاً أتى أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال : إِنِّي زنيت فطَهَّرني - إلى أن ذكر أنَّه (عليه السلام) رجمه - فلَمَّا مات أخرجته فصلَّى عليه ودفنه ، فقالوا : يا أمير المؤمنين لِمَ لا تغسِّله ؟ قال : قد اغتسل بما هو منه طاهر إلى يوم القيامة»^(٥) ، فلا حاجة للمناقشة فيه بعدم

(١) كالعلامة في نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٨ ، وولده في الايضاح : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٥٩ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٣) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٣ .

(٤) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٢ .

(٥) الكافي : باب آخر في صفة الرجم ج ٣ ص ١٨٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب

ظهوره فيما نحن فيه من تقدم التغسيل، مع إمكان تكلف دفعها، فتأمل.

والظاهر أنه لا يقدح الحدث الأصغر بعده للامتنال، بل ولا في أثناؤه كما صرح به بعضهم (١)، وإن احتمل في الذكرى (٢) مساواته حينئذ لغسل الجنابة؛ لما دلّ (٣) على تشبيهه به وأنه بمنزلته، بل في بعضها (٤) تعليل أصل غسل الميت بخروج النطفة منه، لكنّه ضعيف؛ لعدم تناول ذلك كلّه لمثله، بل ولا للاجتزاء به عن الوضوء مع تقدم الحدث الأصغر عليه على إشكال فيه.

وكذا لا يقدح الحدث الأكبر بعده وفي أثناؤه ولو كان جنابة، وإن أوجبنا الاغتسال له إذا تحقق وجوب غايته أو مطلقاً بناءً على النفسية أو الغيرية.

ولا يدخل فيه شيء من الأغسال مع تقدم أسبابها على ما في جامع

حد الزناح ٤ ج ١٨ ص ٣٧٥، وهو مرفوعة أحمد بن محمد بن خالد.

(١) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٦٦، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١١٣.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٢.

(٣) كالخبر الذي رواه الصدوق مرسلاً عن الباقر (عليه السلام): «غسل الميت مثل غسل الجنب...».

من لا يحضره الفقيه: باب نوادر الاموات ح ٥٨٦ ج ١ ص ١٩٢، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٦٨٥.

(٤) كالخبر الذي رواه الصدوق قال: «سئل الصادق (عليه السلام) لأيّ علة يغسل الميت؟ قال: تخرج منه النطفة التي خلق منها...».

من لا يحضره الفقيه: باب غسل الميت ح ٣٧٥ ج ١ ص ١٣٨، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨٦.

المقاصد^(١) والروض^(٢) ، لكن في الذكرى : « فيه نظر ؛ من فحوى الأخبار السابقة ، كما في خبر زرارة عن الباقر (عليه السلام) في الميت جنباً (يغسل غسلًا واحداً يجزي للجنبانة ولغسل الميت ؛ لأنها حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة) »^(٣) انتهى . وربما يؤيده غيره من الأخبار^(٥) الدالة على الاجتزاء بغسل واحد للحائض والنفساء إذا ماتت ، فكذا ما كان بمنزلة .

وما يقال : إن الجنبانة والحيض والنفاس ونحوها لا توجب غسلًا بعد الموت حتى تدخل في غسل الميت حتى لو قلنا بوجوبها لنفسها ؛ لسقوط سائر التكاليف بالموت ، فلا بد من صرف ما ينافي ذلك من الأخبار السابقة عن ظاهره ، فلا يصح الاستدلال بها على المطلوب .

قد يدفع : بأن سقوط التكليف بالغسل لمكان الموت لا ينافي بقاء أثر حدث الجنبانة مثلاً ووصفه بحيث لا يرتفع إلا بالغسل ، كما هو ظاهر

(١) جامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٦٦ .

(٢) روض الجنان : الطهارة/ غسل الاموات ص ١١٣ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٢٩ ج ١ ص ٤٣٢ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١١٥ ح ٢ ج ١ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعية : باب ٣١ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٢١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٢ .

(٥) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى ، عن احمد بن الحسن ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل « عن المرأة إذا ماتت في نفاسها كيف تغسل ؟ قال : مثل غسل الطاهر ، وكذلك الحائض ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٢٧ ج ١ ص ٤٣٢ ، وسائل الشيعية : باب ٣١ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٧٢١ .

الصحيح المتقدم المشتمل على التعليل بأنهما حرمتان قد اجتمعتا في حرمة واحدة، ومثله في ذلك الحسن كالصحيح عن الباقر (عليه السلام) (١) أيضاً، وربّما يشعر به خبر (٢) تغسيل الملائكة عمر بن حنظلة لمكان جنابته، كما أنّه يقتضيه جميع ما دلّ على تحقق وصف الجنابة والحيض ونحوهما بمجرد حصول أسبابها.

نعم لا دليل على وجوب الغسل على الغير لرفعها إن لم تدخل تحت غسل الميت، مع إمكان التأمل فيه أيضاً؛ من حيث ما ورد من تعليل غسل الميت بأنه لأجل أن يلقى الله تعالى وملائكته طاهراً، فإذا كان الأمر كما ذكرنا من أنّ غسل الميت يرفع آثار تلك الأحداث صحّ أن يقال ذلك أيضاً في المقام حينئذٍ؛ لأنّه بمنزلة بل هو أولى، هذا.

مع إمكان تأييده في خصوص ما نحن فيه من المرجوم والمرجومة بشمول ما دلّ على التداخل هناك من قوله (عليه السلام): «... إذا كان عليك لله حقوق أجزأك عنها غسل واحد...» (٣) لمثله.

وما يقال: من أنّ التداخل لا يتصوّر في المقام؛ من حيث اختلاف كيفية غسل الميت مع غسل الجنابة، قد يدفع: بأنّه لا مانع من أن يدخل تمام رافع الجنابة مثلاً في بعض غسل الميت لو سلّمنا أنّ غسل الميت مركّب من الأغسال الثلاثة بحيث يكون كلّ واحد جزءاً.

(١) الكافي: باب الميت يموت وهو جنب ح ١ ج ٣ ص ١٥٤، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب غسل الميت ذيل ح ١ ج ٢ ص ٧٢١.

(٢) تقدم في ص ١٥٤.

(٣) الكافي: باب ما يجزي الغسل منه ح ١ ج ٣ ص ٤١، وسائل الشيعة: باب ٤٣ من ابواب الجنابة ح ١ ج ١ ص ٥٢٥، مع اختلاف سير.

وكذا ما يقال: إِنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ ليس من الأغسال الرافعة لحدث أو مبيحة لصلاة، فلا يتصور دخول ما كان كذلك فيه؛ لأننا نقول: لا دليل على اشتراط التداخل بذلك، بل قد يظهر منه خلافه.

نعم قد يستشكل في شمول خبر الحقوق لمثل هذا الفرد سبباً مع عدم العموم اللغوي فيها كما أنه قد يستشكل في صحته لوقدم على غسل الميت من حيث نجاسة بدن الميت، ويستشكل أيضاً في كون هذا التداخل بالنسبة إلى غسل الميت قهرياً أولاً، بل يتبع نية المكلف كما هو المختار فيما تقدم من تداخل الأغسال؛ من ظاهر الأخبار^(١)، ومن أصالة عدم التداخل فيقتصر على المتيقن.

وقد يؤيد الثاني أنه وجه الجمع بين ما دل^(٢) من الأخبار على الاجتزاء بغسل واحد للجنب والحنض ونحوهما وبين ما دل^(٣) على التعدد، كخبر العيص قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يموت وهو جنب، قال: يغسل من الجنابة ثم يغسل بعد غسل الميت»^(٤) ونحوه في الدلالة على ذلك خبره الآخران^(٥).

(١) وسائل الشيعة: انظر باب ٤٣ من ابواب الجنابة ج ١ ص ٥٢٥.

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن علي بن الحسن بن مضاء، عن محمد بن اسماعيل، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا حاضت المرأة وهي جنب أجزأها غسل واحد».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٩ ح ٤٨ - ٥٠ ج ١ ص ٣٩٥، وسائل الشيعة: باب ٤٣ من ابواب الجنابة ح ١ و ٤ و ٧ ج ١ ص ٥٢٥ - ٥٢٧.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٣٢ ج ١ ص ٤٣٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٥ ح ٥ ج ١ ص ١٩٤، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب الجنابة ح ٧ ج ٢ ص ٧٢٢.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٣١ و ٣٣ ج ١ ص ٤٣٣، الاستبصار: الطهارة/ باب

وقال الشيخ بعد ذكر هذه الأخبار: « هذه الروايات الثلاثة لا تنافي ما قدمنا من الأخبار؛ لأنّ أول ما فيها أنّ الأصل فيها واحد، وهو عيص بن القاسم، ولا يجوز أن يعارض بواحد جماعة كثيرة، ولو صحّ لاحتمل أن تكون محمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرض والإيجاب»^(١)، ثم ذكر غير ذلك، فتأمل.

لكن مع ذلك كلّه فالأحوط في خصوص المقام تعدّد الأغسال للجنابة أو للحيض أو نحوهما قبل أن يقتل، وإن كان في ثبوت مثل ذلك بالنسبة إلى الميت نظر بل منع، حتّى أنّ المصنّف في المعتبر^(٢) نفى التعدّد وجوباً واستحباباً في الجنب والحائض إذا ماتا مدّعياً أنّه مذهب أهل العلم، وتحرير المسألة محتاج إلى إطناب تام لا يسعه المقام.

لكن بقي شيء: وهو أنّه بناءً على المختار من عدم وجوب رفع الأحداث لنفسها ولما تكن غاية تجب لها، فهل يجب على المكلف رفع الجنابة بناءً على عدم التداخل أو لا؟ لعلّ الثاني أقوى؛ للأصل، مع عدم وضوح دليل معتبر على وجوب الطهارة من ذلك بالنسبة للموت، فتأمل جيّداً.

ثمّ إنّ ظاهر النصّ والفتوى الاجتزاء بهذا الغسل عنه بعد الموت إذا قتل بذلك، أمّا إذا مات حتف أنفه وجب تغسيله قطعاً؛ اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقّن، وكذا إذا قُتل بغير السبب الذي اغتسل لأنّ

١١٥ ج ٤ و ٦٠ ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥، وسائل الشيعة: باب ٣١ من ابواب غسل الميت ج ٦ و ٢ ج ٨ ص ٧٢٢.

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ذيل ح ٣٣ ج ١ ص ٤٣٣، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٥ ذيل ح ٦ ج ١ ص ١٩٥.

(٢) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٤، وفيه: «مذهب اكثر اهل العلم».

يقتل به .

نعم قد يستشكل في وجوب التجديد لو عدل عن قتله بذلك السبب إلى آخر سبباً فيما لو كان موافقاً للأول ، كما لو كان القصاص مثلاً عليه بسبب قتل شخصين ، فأراد وليّ أحدهما القصاص منه ، فاغتسل لذلك ، ثم إنّه عفا عنه مثلاً فأرادّه الآخر ، وإن استظهره جماعة منهم الشهيدان^(١) والمحقق الثاني^(٢) ، بل لعلّ الأقوى عدمه وإن كان الأحوط الأول سبباً مع اختلاف السبب كالقود والرجم ، فتأمل .

وكذا يظهر من فتاوى أكثر الأصحاب ، بل عن سلال^(٣) وابن إدريس^(٤) التصريح به ، وجوب الأمر بالغسل قبل القتل ، وربما ظهر من بعض المتأخرين^(٥) خلافه ، فخير بينه وبين الغسل بعده ، لكونه قائماً مقامه فهو أولى بالاجتزاء به .

وفيه : أنّ ظاهر النصّ والفتوى بل معقد الإجماع السابق أنّ تقدّم هذا الغسل عزيمة لا رخصة . نعم قد يستشكل في أصل وجوب الأمر ؛ للأصل مع عدم انتهاض الدليل ، وهو غير وجوب الغسل . لكن قد يدفع ذلك : - بعد ظهور اتفاق عبارات الأصحاب عليه ، بل

(١) الشهيد الاول في الذكرى : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ ، والشهيد الثاني في روض

الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٣ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٦ .

(٣) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(٤) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧ .

(٥) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٢ ، والبحراني في

الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٩ .

هو معقد إجماع الخلاف (١) - بأنه هو الذي يتصور بدليته عن غسل الميت المخاطب به غير الميت ، فيكون الأمر حينئذٍ من المكلف قائماً مقام تغسيله له بعد موته ، وربما يؤيده أيضاً ما سمعته (٢) من رواية الكافي «يُغسل» بالبناء للمجهول بعد القطع بعدم إرادة مباشرة الغير تغسيله ، فيحمل على أقرب المجازات إليه حينئذٍ ، ولا ينافيها قوله : « يغتسل » في غيرها .

بل قد يدعى بناءً على ما ذكرنا اشتراط صحة هذا الغسل بتحقق الأمر ، فلو اغتسل من دون أمر به لم يكن مجزياً ، فليس الأمر حينئذٍ هنا للتعليم حتى يختص بصورة الجاهل كما ظنّ ، لكن هل يعتبر في الأمر أن يكون الإمام (عليه السلام) أو نائبه كما عساه يظهر من المحقق الثاني (٣) وتبعه في الروض (٤) ، أو لا يعتبر؟ كما لعله الأقوى؛ للأصل من غير معارض . نعم قد يقال باعتبار الأمر ممّن يجوز له التغسيل بعد الموت ، فلا يأمر المرأة أجنبيّاً كالعكس ؛ لما عرفت من بدليته عن الغسل ، فيعتبر فيه ذلك ممّن هو مخاطب به ، لكنّ الأقوى عدمه تبعاً لإطلاق الأصحاب ، فتأمل .

ولو ترك الأمر لغفلة أو غيرها احتمل وجوب التغسيل بعد ذلك للعمومات ، وعدمه لظهور الأدلة في انحصار مشروعية غسل مثل ذلك قبل القتل كما عساه صريح السرائر (٥) ، ولعلّ الأقوى الأول سيّما إذا ترك

(١) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٥٢١ ج ١ ص ٧١٣ .

(٢) في ص ١٥٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٦٦ .

(٤) روض الجنان : الطهارة/ غسل الاموات ص ١١٣ .

(٥) السرائر : الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧ .

الغسل مع الأمر. ونحوه في ذلك ما لو أمر فلم يمتثل لنسيان أو غيره ؛ لظهور أن القائم مقام الغسل إنما هو الأمر مع وقوع الغسل لا أحدهما. وليعلم أن المصنّف وإن اقتصر على ذكر الغسل كالشيخ في الخلاف^(١)، وكما عن المبسوط^(٢) في ترك التكفين، وعن الجامع^(٣) ترك التحنيط، لكن الظاهر منهم إرادة الاختصار؛ لما عرفت^(٤) من اشتمال الرواية التي هي مستند المقام على الثلاثة، وكذا كثير من عبارات الأصحاب.

نعم لا إشكال عند الأصحاب على الظاهر في تأخر الصلاة عليه بعد الموت، كما هو نص الخبر السابق^(٥) بالنسبة للمرجوم والمرجومة، لكنه لا صراحة فيه في المقتص منه، بل قد يشعر بخلافه، إلا أنه يجب تنزيله على الأول بقرينة قوله (عليه السلام) فيه: «والمقتص منه بمنزلة ذلك» أي المرجوم والمرجومة.

ولم أجد أحداً من الأصحاب تعرض لغسل ما يخرج منه من الدم على الكفن، ولا لكيفية تكفينه إذا أريد القصاص منه، ولعلّه يترك موضع القصاص ظاهراً، والأمر في ذا سهل.

❦ وإذا وجد بعض الميت فإن كان فيه الصدر أو الصدر وحده غسل وكفن وصلي عليه ودفن ❦ بلا خلاف محقق أجده في شيء من ذلك بين المتقدمين والمتأخرين، وإن ترك ذكر الدفن في المبسوط^(٦)

(١) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٢١ ج ١ ص ٧١٣.

(٢) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١.

(٣) الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٥٠.

(٦) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٢.

(٤) و(٥) في ص ١٥٧.

والنهاية (١) والمراسم (٢) على ما حكى ؛ إذ لعلّه لوضوحه كما هو الظاهر ، وكذا ترك ما عدا الصلاة في جملة من الكتب (٣) ؛ لظهور أولوية وجوب ما عداها ، وكذا ما في السرائر (٤) والنافع (٥) من الاختصار على ما فيه الصدر ، والوسيلة (٦) والغنية (٧) وعن المبسوط (٨) والنهاية (٩) من التعبير بموضع الصدر ، وعن الخلاف : « إذا وجد قطعة من ميت فيه عظم وجب غسله ، وإن كان صدره وما فيه القلب وجب الصلاة عليه » (١٠) ، وفي الجامع : « إن قطع نصفين فعل بما فيه القلب كذلك » (١١) يعني الغسل والكفن والصلاة ، ولم يذكر غير ذلك ، لإمكان اتحاد الجميع عند التأمل كما هو واضح .

نعم قد يظهر من المعتبر (١٢) حيث اقتصر في الصلاة على ما فيه القلب

(١) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٠ ، ألا أنه ذكر الدفن حيث قال : « فإن كان فيها عظم وجب غسلها وتحنيطها وتكفينها ودفنها ، وإن كان موضع الصدر وجب مثل ذلك ايضاً ... » .

(٢) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(٣) كالمقنعة : الطهارة / تلقين المختصرين ص ٨٥ ، والوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٣ .

(٤) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧ .

(٥) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٥ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٣ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٨) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٢ .

(٩) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٠ .

(١٠) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٢٧ ج ١ ص ٧١٥ - ٧١٦ .

(١١) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ .

(١٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٧ .

أو الصدر واليدان ولعظام الميت (١) جميعها الخلاف في ذلك بالنسبة للصلاة على الصدر وحده ، لكنّه ضعيف .

وكيف كان ، فیدلّ على تلك الأحكام - بعد الاستصحاب في وجهه ؛ لعدم العلم باشتراط اجتماع الجملة في شيء من ذلك ، وقاعدة عدم سقوط الميسور بالمعسور ، وما لا يدرك كلّ لا يترك كلّ ، وفحوى ما ستعرفه من الأدلة على وجوب الغسل للقطعة ذات العظم من الإجماع وغيره ، والإجماع على الحكم الأوّل هنا في الغنية (٢) ، كنفي الخلاف المستفاد من ظاهر المنتهى (٣) هنا بالنسبة إليه ، وفي مجمع البرهان : « لعلهم أخذوا الحكم بمساواة صدر الميت للميت من النصف الذي فيه القلب كما وقع في الأخبار ، أو من الإجماع ، أو خبر لم نعرفه » (٤) انتهى ، وإجماعي التذكرة ونهاية الإحكام على الثالث المستلزم غيره ، أو يتمّ بعدم القول بالفصل ، حيث قال في الأوّل : « ويصلّى على البعض الذي فيه الصدر والقلب أو الصدر نفسه عند علمائنا » (٥) وفي الثاني : « يصلّى على الصدر والقلب أو الصدر وحده عند جميع علمائنا » (٦) انتهى ، وما في الخلاف : « إذا وجد قطعة من ميت فيه عظم وجب غسله ، وإن كان صدره وما فيه قلبه وجب الصلاة عليه - إلى أن قال :- دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم » (٧)

(١) في المصدر : أو عظام الميت .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٦ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٦ .

(٦) نهاية الاحكام : الصلاة / الصلاة على الميت ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٧) الخلاف : الجنازات / مسألة ٥٢٧ ج ١ ص ٧١٥ - ٧١٦ .

انتهى . وإمكان تعليله مع ذلك باشتماله على القلب الذي هو رئيس الأعضاء ومحلّ الاعتقادات التي بها تمتاز الدرجات ، فكأنه الإنسان حقيقةً ، إلى غير ذلك ممّا دلّ^(١) مفرقاً على دفن أجزاء الميت ولويسيرة ونحوه - خبر الفضل بن عثمان الأعمور المروي في الفقيه والتهذيب عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) « في الرجل يقتل ، فيوجد رأسه في قبيلة ، وصدره ويداه في قبيلة ، فقال : ديته على من وجد في قبيلته صدره ويداه ، والصلاة عليه »^(٢) .

والمناقشة في سنده كالمناقشة في متنه بعدم استلزام الصلاة غيرها من الأحكام ، وانضمام اليدين إلى الصدر ، مدفوعة : بالانحياز بما عرفت ، مع أنّ طريق الصدوق (رحمه الله) إلى الفضل بن عثمان صحيح في قول على ما في بعض كتب الرجال المعتمدة^(٣) .

وثبوت التلازم المذكور سيّما في المقام ؛ وذلك لما ستعرفه من الإجماع على وجوب الغسل في القطعة ذات العظم ، وربّما يشعر بها ظهور اتفاقهم فيما يأتي من اشتراط تقدّم الغسل على الصلاة في غير الشهيد ، كما أنّه يومئ إليها استقراء حكم الميت ، فلم نجد من وجب الصلاة عليه ولم يجب تغسيله ، مع توقّف طهارته عليه والتمكّن منه ، كلّ ذا مع إمكان التتميم بعدم القول بالفصل .

(١) وسائل الشيعة : انظر باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ج ٢ ص ٨١٥ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ج ٤٨٤ ص ١٦٧ ، تهذيب الاحكام :

الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ج ٥٦ ص ٣٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من

ابواب غسل الميت ج ٤ ص ٨١٥ .

(٣) الخلاصة : ص ٢٧٧ .

كما أنه يمكن دفع الثانية بالإجماع منقولاً ومحصلاً على الظاهر على عدم اشتراط شيء من هذه الأحكام بوجود اليدين مع الصدر، وكأنه ذكره في الجواب للتطابق مع السؤال، فما عساه يظهر من المعتبر^(١) من اشتراط الصلاة على الصدر بوجود اليدين في غير محله.

ومرفوعة البزنطي المروية في المعتبر، قال: «المقتول إذا قطع بعض أعضائه يصلّى على العضو الذي فيه القلب»^(٢) ونحوه المرسل الآخر عن الصادق (عليه السلام)^(٣)، ويقرب منها غيرهما ممّا دلّ^(٤) على الأمر بالصلاة على النصف الذي فيه القلب، وفيها الصحيح وغيره، بتقريب: أنّ الصدر هو المشتمل على القلب سيّما بعد الانحيار بما عرفت. وبه يندفع ما عساه يلوح منها من اشتراط ذلك باشتماله عليه فعلاً، حتّى لو لم يكن فيه لم يصلّ عليه، مع إمكان إنكار الإشعار بإرادة محلّ القلب وإن لم يكن معه.

لكنّ الإنصاف أنّ الاستدلال بها على ذلك بحيث يفيد تمام المطلوب

(١) تقدمت عبارته في ص ١٦٨.

(٢) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٧، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنازة ح ٢٢ ج ٢ ص ٨١٧.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب الرجل يقتل فيوجد متفرقاً ح ٣٧٨ ج ٤ ص ١٦٦، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنازة ح ٣ ج ٢ ص ٨١٥.

(٤) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن النضر بن سويد، عن خالد بن ماد القلانسي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل ... فاذا كان الميت نصفين صلّ على النصف الذي فيه قلبه».

تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ٣٢ الصلاة على الاموات ح ٥٣ ج ١ ص ٣٢٩، وسائل الشيعة: باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنازة ح ٥ و ٦ و ١١ ج ٢ ص ٨١٦ و ٨١٧.

لا يخلو من اعتساف ، نعم يمكن القول بمضمونها ، فيصلّى على ما فيه القلب مطلقاً صدرّاً كان أو غيره أو بعض الصدر ، بل قد تشعر بأنّ القلب منفرداً يصلّى عليه كما عساه يظهر من بعض العبارات ، لكنّه منافٍ لما تسمعه منهم من عدم الصلاة على نحو اللحم مجرّداً ، وكذا العظم غير الصدر ، فتأمل .

وخبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا يصلّي على عضو رجل من رجلٍ أو يد أو رأس ، فإذا كان البدن فصلّ عليه وإن كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل »^(١) ، بتقريب صدقه على تمام الصلوة ، لكنّه كما ترى .

وصحيح محمد بن خالد عمّن ذكره عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا وجد الرجل قتيلاً فإن وجد له عضو من أعضائه تامّ صلّي على ذلك العضو ودفن ، وإن لم يوجد له عضو لم يصلّ عليه ودفن »^(٢) بدعوى صدق العضو التامّ على الصدر ، واشتماله على ما لا نقول به لا يخرجّه عن الاستدلال به للمطلوب .

كالذي في صحيح عليّ بن جعفر عن أخيه أبي الحسن (عليهما السلام) ، قال : « سألت عن الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم ، كيف يصنع به ؟ قال : يغسل ويكفّن ويصلّي عليه

(١) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ح ٥٥ ج ٣ ص ٣٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ح ٧ ج ٢ ص ٨١٦ .

(٢) الكافي : باب أكيل السبع والطير ... ح ٣ ج ٣ ص ٢١٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٥٥ ج ١ ص ٣٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ح ٩ ج ٢ ص ٨١٦ .

ويدفن» (١) .

ودعوى ظهوره في إرادة مجموع العظام فلا يصدق على الصدر وحده من حيث إفادة إضافة الجمع العموم ، قد تدفع بعدم صراحته في ذلك ، سيما بعد غلبة عدم بقاء تمام العظام من أكيل السبع والطير ، فيصدق على عظام الصدر ، والعمدة في الاستدلال على المطلوب ما عرفته أولاً .

ثم إنه قد يظهر من جماعة من الأصحاب ممن أطلق مساواة الصدر أو ما فيه الصدر للميت وجوب الحنوط كما عن صريح الشيخ (٢) وسألا (٣) ، وفي القواعد : « فيه إشكال » (٤) كما عن النهاية (٥) والتذكرة ، وفي الأخير : « ينشأ من اختصاصه بالمساجد ، ومن الحكم بالمساواة » (٦) انتهى .

قلت : قد يناقش فيه بعدم ثبوت هذه المساواة في شيء من النصوص حتى يتمسك بإطلاقها ، وكيف ؟! مع اختصاص التحنيط بالمساجد ، بل قد يشعر الاختصار على التغسيل والتكفين والدفن والصلاة فيما سمعت من النصوص بعدم وجوب التحنيط ، فمن هنا اتجه ما عن الشهيد (٧) وتبعه جماعة ممن تأخر عنه (٨) من أنه لا إشكال في الوجوب مع وجود المحل ،

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٤١ ج ١ ص ١٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨

من ابواب صلاة الجنائز ح ١ ج ٢ ص ٨١٥ .

(٢) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٠ .

(٣) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٥) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١ .

(٧) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤ .

(٨) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٢ ، والفاضل الهندي في

كما لا إشكال في عدمه مع عدمه ، ولعلّه على الأوّل ينزّل ما عن الشيخ وسلار كما استظهره بعضهم^(١) منها . نعم لا يشترط اجتماع جميعها فيوضع الحنوط على الموجود منها ، بل في جامع المقاصد أنّه « لو وجد عضو من المساجد كاليد حنطت »^(٢) .

وهل يعتبر التكفين بالقطع الثلاثة كما هو المنساق من إطلاق التكفين في النصّ والفتوى ، أو ما عدا المتر باعتبار عدم مدخلية الصدر فيه لعدم وصوله إليه ؟

ظاهر الأصحاب^(٣) الأوّل ، وهو لا يخلو من تأمل بالنسبة إلى المتر إن لم يثبت إجماع عليه ؛ وذلك لعدم وضوح دليل على تشبيهه بالميت بحيث يشمل ذلك ، سيما إن أُريد وضع متر له على هيئة الميت ، بل لعلّه مقطوع بعدمه عند التأمل ، والانتقال إلى إرادة القطع الثلاثة وإن لم يكن بتلك الكيفية لا دليل عليه ، والاستصحاب وقاعدة الميسور لا يصلحان لإثبات ذلك عند التأمل التام ، ومن هنا استشكل في الروض^(٤) في وجوب المتر ؛ لعدم وصوله إلى الصدر في السابق ، فتأمل .

وهل يلحق بالصدر بعضه كما هو قضية بعض الأدلة السابقة ، من الاستصحاب ، وعدم سقوط الميسور بالمعسور ، وكونه من جملة كذلك ، وبه

كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٠٩ .

(١) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٥٩ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٢ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل

الاموات ج ١ ص ١٦٧ ، والمصنف في المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٥ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١١ .

صرّح بعضهم^(١)، أولاً، كما يشعر به تعليق الحكم في العبارة وغيرها من عبارات الأصحاب على الصدر الذي لا يصدق على البعض؟ ولعله الأقوى إذا لم يكن البعض المشتمل على القلب، وإلا كان الأقوى الأول للإطلاق المتقدّم، فتأمّل.

هذا كله إذا كان بعض الميت صدرّاً أو فيه الصدر، ﴿و﴾ أمّا ﴿إن لم يكن﴾ كذلك ﴿وكان فيه عظم غسل﴾ بغير خلاف بين علمائنا كما في المنتهى^(٢) وإجماعاً كما في الخلاف^(٣) والغنية^(٤)، وذكره الأصحاب كما في جامع المقاصد^(٥)، قلت: ولم أعثر فيه على مخالف من الأصحاب، فما عساه يشعر بوجوده من نسبته إلى الشهرة في كلام جماعة^(٦) في غير محله.

نعم ربّما وقع فيه تردّد من بعض متأخري المتأخّرين^(٧) من حيث انحصار المدرك في الإجماع المنقول مع المناقشة فيه، ولا ريب في ضعفه عندنا، مع إمكان تأييده أيضاً - بعد قاعدة الميسور، والاستصحاب في وجهه؛ إذ هو كما يجب تغسيله متصلاً فكذا منفصلاً - بما في الخلاف^(٨)

(١) كسلار في المراسم: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٦.

(٢) منتهى المطلب: الصلاة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤.

(٣) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٢٧ ج ١ ص ٧١٥-٧١٦.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٥٧.

(٦) كالعلامة في المختلف: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٦، والطباطبائي في رياض المسائل:

الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٩.

(٧) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٧٤، والفاضل الخراساني في

ذخيرة المعاد: الطهارة/ غسل الاموات ص ٩١.

(٨) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٢٧ ج ١ ص ٧١٦.

والمنتهى^(١) وغيرهما^(٢) من أنه « روي أنّ طائراً ألقى بمكة في وقعة الجمل يداً فعُرفت بالخاتم ، وكانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، فغسلها أهل مكة » ، وبما في الذكرى^(٣) من أنه يلوح ممّا ذكره الشيخان من صحيح عليّ بن جعفر المتقدّم في المسألة السابقة ؛ لصدق العظام على التامة والناقصة ، سيّما بعد غلبة التفريق والنقصان فيها في مثل اكيل السبع ونحوه .

لكنّ الإنصاف أنّ العمدّة في الاستدلال الأوّل ؛ لإمكان المناقشة في ذلك بعدم ثبوت الرواية الأولى من طرقنا ، مع عدم الحجّة في فعل أهل مكة ، وبظهور الصحيح في وجود تمام العظام أو أكثرها ، فتأمّل .

نعم قد يرشد إليه فحوى ما قد ورد في القطعة المبانة من الرجل ، كصحيح أيّوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة ، فكلما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل ، فإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه »^(٤) بتقريب اقتضاء الحكم بالميتة جريان أحكامها عليها ، ولا ينافيه ذكر وجوب الغسل بالمسّ إن لم يؤكّده ، فتأمّل .

ومنه حينئذٍ يستفاد إلحاق القطعة المبانة من حيّ بالمبانة من ميت ، كالإجماع في الخلاف على وجوب الغسل بمسّ قطعة فيها عظم سواء كانت

(١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤ .

(٢) كابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ ، وقال : إنّ الصحيح أن اليد القيت باليامة كما ذكر ذلك البلاذري في تأريخه .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٤ ج ١ ص ٤٢٩ ، الاستبصار : الطهارة / باب ٦٠ ح ٥ ج ١ ص ١٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل المسّ ح ١ ج ٢ ص ٩٣١ .

من حيٍّ أوميتٍ ؛ لظهور التلازم بين الحكيمين كما اعترف به في الذكرى^(١)، بل نسبه في الحقائق^(٢) إلى ظاهر الأخبار وكلام الأصحاب، وفاقاً لصريح السرائر^(٣) والمنتهى^(٤) والتذكرة^(٥) والذكرى^(٦) والدروس^(٧) وغيرها^(٨)، بل في الحقائق : «إنَّه ظاهر الأكثر»^(٩)، وفي المسالك : «إنَّه أشهر القولين»^(١٠)، بل قد يقضي التدبّر في عبارة المنتهى^(١١) أنه لا خلاف فيه بين علمائنا، فلاحظ وتأمل، كما أنه قد يقضي ظاهر ما حضرنى من نسخة الغنية^(١٢) بالإجماع عليه، حيث أطلق فيه حكم الأبعاض.

وخلافاً لصريح المعتمد^(١٣) والروض^(١٤) ومجمع البرهان^(١٥) والمدارك^(١٦)

- (١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠.
- (٢) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٧.
- (٣) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨.
- (٤) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤.
- (٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١.
- (٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠.
- (٧) الدروس الشرعية : الطهارة / تغسيل الميت ص ٩.
- (٨) كنهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٥.
- (٩) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٧.
- (١٠) مسالك الافهام : الطهارة / تغسيل الميت ج ١ ص ٩.
- (١١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤.
- (١٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٥٠١.
- (١٣) المعتمد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٩.
- (١٤) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٢.
- (١٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٧.
- (١٦) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٧٥.

والرياض (١) وظاهر المصنّف هنا ، فلم يوجبوا تغسيلها ؛ للأصل وكونها من جملة لا تغسل .

وقد يمنع التعليل بأنّ الجملة لم يحصل فيها الموت بخلاف القطعة ، كما أنّه يمكن تأييد الأوّل بأنّه لو لم يجب تغسيلها لم يجب تغسيل من قطع حيّاً إذا وجدت قطعه متفرقة ؛ لأنّ كلّ قطعة لا يتعلّق بها الوجوب ، وبإمكان استفادته من فحوى أخبار المقام أيضاً ؛ حيث لم يراع فيها احتمال اقتطاع الأعضاء منه وهو حيّ في أكيل السبع والطيور وغيره ، ولا ريب أنّه أحوط إن لم يكن أظهر .

﴿ و ﴾ حيث ظهر لك وجوب تغسيل البعض ذي العظم من الميّت فكذا يجب أن ﴿ يلف في خرقه ويدفن ﴾ بلا خلاف أجده في الثاني ، بل والأوّل وإن اختلفت عبارات الأصحاب في التعبير عنه باللف في خرقه كما هنا وفي التحرير (٢) وعن التذكرة (٣) ونهاية الأحكام (٤) ، وبالتكفين كما في المقنعة (٥) والسرائر (٦) والجامع (٧) والنافع (٨) والإرشاد (٩) وعن

(١) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٩ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١ .

(٤) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٥) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٥ .

(٦) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ .

(٨) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٥ .

(٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٢ .

المبسوط (١) والنهاية (٢) والمنتهى (٣) والتبصرة (٤) والتلخيص (٥) .

وكما يحتمل إرجاع الأول إلى الثاني بإرادة اللق من التكفين يحتمل إرجاع الثاني إلى الأول ، بل لعلّه أظهر، وإن قيل (٦) : الأظهر التفصيل بأنه إن كان ممّا يتناوله القطع الثلاث حال الاتصال وجب وإن لم يكن بتلك الخصوصيات ، وإلا فائتان ، وإلا فواحدة ، وربما ينزل عليه إطلاق الجماعة التكفين لقاعدة الميسور والاستصحاب .

وفيه : أنّها لا يقضيان بوجوب القطع الثلاث بعد القطع بانتفاء الخصوصية السابقة ؛ إذ الانتقال من المتر والقميمص إلى قطعتين وأنّ بالقطعة يكونان كذلك محتاج إلى دليل غيرهما ؛ لعدم دخول ذلك تحت الميسور من المكلف به ، وتغيّر الموضوع ، فتأمل جيّداً .

ويظهر ممّا سبق البحث في التحنيط أيضاً ، فيجب حينئذٍ مع وجود شيء من محالّه وإلا فلا ، ولعلّه على هذا ينزل ما عن الشيخين (٧) وسلاح (٨) من إطلاق التحنيط كما يومئ إليه ما عن التذكرة ، حيث قال بعد نقله ذلك : « وهو حسن إن كان أحد المساجد وجوباً وإلا فلا » (٩) .

(١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٢ . (٢) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٠ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٤ .

(٤) تبصرة المتعلمين : الصلاة / غسل الاموات ص ١٥ .

(٥) تلخيص المرام : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٥ (مخطوط) .

(٦) كما في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٥٧ ، وكشف اللثام :

الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٠٩ .

(٧) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٢ ، والنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٠ .

(٨) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١ .

ثم إنّ الظاهر إلحاق العظم المجرد بذات العظم في جميع ما تقدّم كما هو ظاهر بعض عبارات الأصحاب^(١) وعن صريح ابن الجنيّد^(٢) وغيره^(٣)، وقد يحمل عليه عبارات الأصحاب بالقطعة ذات العظم، كما عساه يشعر به المقابلة بذكر اللحم بلا عظم، بل قد يقال بشمول ما ذكر من القطعة ذات العظم لما إذا كانت مستصحبة للعظم ولو كان مجرداً، ومن هنا لم نجد أحداً ممن أوجب تغسيل القطعة ذات العظم صرح بعدم الوجوب فيه، وكأنّ ما نقله بعض المتأخّرين من القول به أراد به من أنكر وجوب التغسيل للقطعة ذات العظم.

نعم قال في كشف اللثام: «إنّ فيه وجهين ينشآن من الدوران، وقول الكاظم (عليه السلام) لأخيه في الصحيح في (الرجل يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم، قال: يغسل ويكفن ويصلّى عليه ويدفن)^(٤)، وقول الباقر (عليه السلام) في خبر القلانسي في من (يأكله السبع أو الطير فتبقى عظامه بغير لحم، قال: يغسل ويكفن ويصلّى عليه ويدفن...)»^(٥) وإن لم يتضمّننا إلّا جميع العظام، فإنّ كلّ عظم منها بعض من جملة تغسل، ولا فرق بين الاتّصال والانفصال للاستصحاب،

(١) كابن إدريس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٧، والعلامة في النهاية:

الصلاة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٤.

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٦، والشهيد في الذكري:

الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٠.

(٣) كابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٤٩.

(٤) تقدم في ص ١٧٢.

(٥) تهذيب الاحكام: الصلاة/ باب ٣٢ الصلاة على الاموات ح ٥٣ ج ٣ ص ٣٢٩، وسائل

الشريعة: باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ح ٥ ج ٢ ص ٨١٦.

مع أنّ الظاهر تفرّقها ، وهو خيرة الشهيد ، ومن ضعف الدوران وعدم تنجّس العظم بالموت إلّا نجاسة عرضيّة بمجاورة اللحم ونحوه ، واحتمال (يغسل) في الخبرين التخفيف من الغسل للنجاسة العرضيّة» (١) انتهى .

ولا يخفى عليك ضعف منشأ الوجه الثاني سيّما ما في آخره من احتمال التخفيف في « يغسل » ، كما أنّه قد يدّعى الإجماع على وجوب تغسيل الميت مع بقائه تماماً عظماً من غير لحم ، فما عساه يشعر به ما ذكره في ذلك من أنّ التغسيل للميت إنّما هو إذا كان مع اللحم في غير محله ، بل قضيته أنّه لا يجب التغسيل للعظم المشكوف من الميت ، فيختص حينئذٍ بغيره من المستور باللحم أو اللحم ، وهو كما ترى .

وربّما يرشد إلى ما قلناه زيادةً على ما سمعت الحسن كالصحيح قال : « إذا قتل قاتل فلم يوجد إلّا لحم بلا عظم لم يصلّ عليه ، فإن وجد عظم بلا لحم فصلّ عليه » (٢) بعد حمله كما هو الظاهر منه على إرادة وجدانه تاماً أو يقرب منه عظماً بلا لحم ؛ لاستلزام الصلاة الغسل كما ذكرنا سابقاً .

وإذ قد ظهر لك من ذلك كلّ وجوب التغسيل مع بقائه عظماً تاماً اتّجه حينئذٍ الاستدلال على وجوب ذلك في بعض العظام بالاستصحاب ، وقاعدة الميسور ، ونحو ذلك ، فتأمل جيّداً . لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك السنّ والظفر ونحوهما ؛ للسيرة القاطعة على عدم وجوب شيء من ذلك فيهما ، بل ولو قطع معهما شيء من اللحم اليسير ؛ لظهور قولهم : « قطعة

(١) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٠٨ .

(٢) الكافي : باب أكيل السبع والطيور ... ج ٢ ح ٣ ص ٢١٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ١٥٢ ج ١ ص ٣٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ح ٨ ج ٢

ذات عظم» في غير ذلك ، فتأمل .

بقي شيء : وهو أنّ الظاهر من الأصحاب هنا عدم اعتبار تحقق كون القطع من رجل لو أراد التغسيل الرجل ، ولا من امرأة لو أرادت ذلك الأنثى ، وهو منافٍ لما تقدّم من ظاهر بعضهم وصريح آخر من اشتراط التماثل ، وأصالة البراءة من حرمة اللمس والنظر لا تحقق ذلك . نعم يتّجه ذلك بناءً على ما أشرنا إليه سابقاً من أنّ اعتبار المماثلة إنّما هو بعد تحقق حال الميت ، فتأمل جيّداً .

كما أنّ الظاهر عدم وجوب مراعاة الترتيب بالنسبة إلى الجانبين مع تفرّق الأعضاء ، فيجوز تغسيل اليد اليسرى مثلاً قبل اليمنى ، مع احتماله ، نعم يسقط وجوب مراعاة ذلك مع الاشتباه ، فلا يجب تكرير غسل اليدين تحصيلاً لذلك ، مع احتماله أيضاً .

والظاهر وجوب مراعاة الترتيب إذا أمكن جمع أعضائه المفرقة ، كما يشير إليه قول الصادق (عليه السلام) في خبر العلاء بن سيّابة بعد أن سأل عن القتيل في معصية الله إلى أن قال : «... قلت : فإن كان الرأس قد بان من الجسد وهو معه ، كيف يغسل ؟ فقال : يغسل الرأس إذا غسل اليدين والسفلة ، بدئاً بالرأس ثمّ بالجسد ، ثمّ يوضع القطن فوق الرقبة ويضمّ إليه الرأس ويجعل في الكفن ، وكذلك إذا صرت إلى القبر تناولته مع الجسد وأدخلته اللحد ووجّهته للقبلة»^(١) .

ثمّ إنّ ظاهر المصتف بل صريحه كما هو صريح جماعة^(٢) عدم وجوب

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٩٤ ج ١ ص ٤٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من أبواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠١ .

(٢) كالعلامة في النهاية : الصلاة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٤ ، والشهيد في الدروس :

الصلاة على القطعة ذات العظم وإن كان عضواً تاماً كالرجل والرأس ونحوهما ، بل قد يظهر من الخلاف^(١) إن لم يكن صريحه الإجماع عليه كجامع المقاصد^(٢) والروض^(٣) وغيرهما^(٤) ، بل لعله محصل لتعليق وجوب الصلاة في كلامهم على الصدر أو ما فيه القلب .

خلافاً للمنقول عن ابن الجنيد ، حيث قال : « ولا يصلى على عضو الميت والقتيل ، إلا أن يكون عضواً تاماً بعظامه أو يكون عظماً مفرداً »^(٥) ولم يفصل في ذلك بين الصدر وغيره ، كالمنقول عن عليّ بن بابويه حيث قال : « فإن كان الميت أكيل السبع فاغسل ما بقي منه ، وإن لم يبق منه إلا عظام جمعتها وغسلتها وصليت عليها ودفنتها »^(٦) ، إلا أنه يحتمل أن يكون مراده تمام عظامه أو أكثرها ، فيخرج عن محلّ البحث .

وكيف كان ، فيؤيد ما ذهب إليه الاسكافي - بعد الاستصحاب ، وقاعدة الميسور ، وكونه من جملة كذلك - بالمرسل عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا وجد الرجل قتيلاً فإن وجد له عضو تام صلي عليه ودفن ، وإن لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن »^(٧) . وبما عن الكليني أنه قال : « روي أنه يصلى على الرأس إذا أفرد من

الطهارة / تغسيل الميت ص ٩ .

(١) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٥٢٧ ج ١ ص ٧١٥ - ٧١٦ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٥٧ .

(٣) روض الجنان : الطهارة/ غسل الاموات ص ١١٢ .

(٤) كمنتهى المطلب : الصلاة/ الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٨ .

(٥) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٦ .

(٦) نقله عنه العلامة، راجع المصدر السابق .

(٧) تقدم في ص ١٧٢ .

الجسد» (١) .

وبما عن ابن المغيرة أنّه قال : « بلغني عن أبي جعفر (عليه السلام) أنّه يصلي على كلّ عضوٍ رجلاً كان أو يداً أو الرأس جزءاً فما زاد ، فإذا نقص عن رأس أو يد أو رجل لم يصلّ عليه » (٢) .

كما أنّه قد يؤيد ما ذهب إليه ابن بابويه -بعد الاستصحاب ، والقاعدة أيضاً - بصحيح إسحاق بن عمار عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) : « إن عليّاً (عليه السلام) وجد قطعاً من ميت فجمعت ثمّ صليّ عليها فدفنت » (٣) .

لكن لا يخفى عليك ضعف جميع ذلك في مقابلة ما تقدّم ؛ إذ هي -مع معارضتها لما هو مجمع عليه بين الأصحاب أو كالمجمع عليه من اختصاص الصلاة بالصدر أو ما فيه القلب ، وللأخبار الظاهرة في اختصاصها أيضاً بالذي فيه القلب ، ولخصوص خبر طلحة بن زيد عن الصادق (عليه السلام) : « لا يصلي على عضو رجل من رجل أو يد أو رأس منفرداً ، فإذا كان البدن فصلّ عليه وإن كان ناقصاً من الرأس واليد والرجل » (٤) ، وللمرسل أنّه « إن لم يوجد من الميت إلّا الرأس لم يصلّ

(١) الكافي : باب أكمل السبع والطير ... ح ٢ ج ٣ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ح ١٠ ج ٢ ص ٨١٧ ، إلّا أن في الاول منها : « لا يصلي » .

(٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ح ١٣ ج ٢ ص ٨١٧ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٤٨٣ ج ١ ص ١٦٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٥٤ ج ١ ص ٣٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز

ح ٢ ج ٢ ص ٨١٥ .

(٤) تقدم في ص ١٧٢ .

عليه» (١) - غير جامعة لشرائط الحجية ؛ لأنها بين ما هو محتاج إلى الجابر وهو مفقود ، بل الموهن من إعراض الأصحاب موجود ، وبين ما هو صحيح لكتته قاصر الدلالة كالصحيح الأخير ؛ إذ هو حكاية حال لا عموم فيه ولا إطلاق ، ونحوه الحسن كالصحيح المتقدم عن الباقر (عليه السلام) : «إذا قتل قاتل فلم يوجد إلا لحم بلا عظم لم يصلّ عليه ، فإن وجد عظم بلا لحم فصلّ عليه» (٢) ؛ لظهور إرادة وجدان القاتل كذلك ، وهو إما تمامه أو أكثره ، بذلك كلّ تعرف انقطاع الاستصحاب والقاعدة المتقدمة ، لكنّ الاحتياط لا يترك ، بل عن بعض الأصحاب (٣) ، حل أخبار ابن الجنيّد على الاستصحاب ، ولعلّ الأولى حملها على التقيّة كما قيل (٤) ، فتأمل جيّداً .

﴿وكذا السقوط إذا كان له أربعة أشهر فصاعداً﴾ يغسل ويلق في خرقه ويدفن ولا يصلّي عليه :

أمّا الأول فلم أجد فيه خلافاً بين الأصحاب (٥) ، بل في الخلاف (٦)

(١) الكافي : باب أكيل السبع والطيور ... ح ٢ ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) تقدم في ص ١٨١ .

(٣) كالعلامة في المنتهى : الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٩ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٠٩ .

(٤) كما في وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب صلاة الجنائز ذيل ح ١٣ ج ٢ ص ٨١٧ .

(٥) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ ، وابن البراج في المهذب :

الطهارة / ما يغسل من موتى الناس ج ١ ص ٥٤ ، وابن سعيّد في الجامع للشرائع :

الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١

ص ١٧ .

(٦) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥١٣ ج ١ ص ٧١٠ .

الإجماع عليه ، وفي المعتبر^(١) نسبته إلى علمائنا ، وفي المنتهى^(٢) إلى أكثر أهل العلم ، وفي الذكري^(٣) وجامع المقاصد^(٤) والروض^(٥) إلى الأصحاب ، وفي كشف اللثام : « لا نعرف فيه خلافاً إلّا من العامة »^(٦) .

ويدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك - خبر زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « السقط إذا تمّ له أربعة أشهر غُسل »^(٧) ونحوه مرفوعة أحمد بن محمد بن محمد^(٨) ، ولا يقدر في ذلك ما في سندهما من الطعن بعد الانجبار بما عرفت .

واستدلّ عليه في المعتبر^(٩) وغيره^(١٠) بموثقة سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) ، قال : « سألته عن السقط إذا استوت خلقته ، يجب عليه الغسل واللحد والكفن ؟ قال : نعم ، كلّ ذلك يجب عليه إذا

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٩ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٢ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٠ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٥٦ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٢ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٠٨ .

(٧) الكافي : باب غسل الاطفال والصبيان ... ح ١ ج ٣ ص ٢٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من

ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٦٩٦ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٢٨ ج ١ ص ٣٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من

ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٦٩٥ .

(٩) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٩ .

(١٠) كروض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٢ .

استوى» (١) .

وأشكل ذلك في المدارك « بأن الحكم فيها قد علق على الاستواء لا الأربعة ، أللهم إلا أن يدعى التلازم ، وهو مشكل » (٢) ، وتبعه في الذخيرة (٣) .

وقد يدفع ذلك - مع خلو رواية الكليني عن هذا القيد ، واحتمال عدم إرادة التقييد في الرواية التي قيدت به ، بل هو إعادة لما في السؤال ، وتصريح الفقه الرضوي (٤) على ما نقل عنه كالفقيه (٥) بأن حدّ تمام الولد أربعة أشهر - بما في الحقائق من دلالة الأخبار على ذلك :

منها : الموثق عن الحسن بن الجهم قال : « سمعت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) يقول : قال أبو جعفر (عليه السلام) : إنّ النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً ، ثمّ تصير علقة أربعين يوماً ، ثمّ تصير مضغة أربعين يوماً ، فإذا كمل أربعة أشهر بعث الله ملكين خلائق ، فيقولان : يا رب ما نخلق ذكراً أو أنثى ؟ فيؤمران ... » (٦) الحديث .

ومنها : خبر محمد بن إسماعيل أو غيره قال : « قلت لأبي جعفر

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٠ ج ١ ص ٣٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٦٩٥ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٧٦ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩١ .

(٤) وفيه : « واذا اسقطت المرأة وكان السقط تاماً غسل وحنط وكفن ودفن ، وان لم يكن تاماً فلا يغسل ويدفن بدمه وحد اتمامه اذا أتى عليه اربعة اشهر » فقه الرضا : باب ٢٢

ص ١٧٥ ، مستدرک الوسائل : باب ١٢ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ١٧٥ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٨ ج ١ ص ١٥٢ .

(٦) الكافي : باب بدء خلق الانسان ... ح ٣ ج ٦ ص ١٣ .

(عليه السلام) : جعلت فداك ، ندعو للحبلى أن يجعل الله ما في بطنها ذكراً سوياً ، قال : تدعوما بينه وبين أربعة أشهر ؛ فإنه أربعين ليلة نطفة ، وأربعين ليلة علقه ، وأربعين مضغة ، فذلك تمام أربعة أشهر ، ثم يبعث الله ملكين خلائق ... »^(١) الحديث. ونحو ذلك صحيحة زرارة^(٢) ثم قال : « وهذه الأخبار كما ترى صريحة في أنه بتمام الأربعة تتم خلقته »^(٣) انتهى ، وتبعه على ذلك في الرياض^(٤) .

قلت : وقد يناقش فيه بأنه لا دلالة في استئذان الملكين على التمامية ، سيما بعد ما عساه يظهر من خبر زرارة عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا سقط لستة أشهر فهو تامة ؛ وذلك أن الحسين بن علي (عليهما السلام) ولد وهو ابن ستة أشهر »^(٥) وذيل مرفوعة أحمد بن محمد المتقدمة^(٦) ، فإنه قال بعد أن ذكر أن السقط إذا تم له أربعة أشهر غسل : « وقال : إذا تم له ستة أشهر فهو تامة ... » ، فهي كالصريحة في عدم دوران وجوب الغسل على التمام ، فلعل الأقوى حينئذ القول بوجوب التغسيل إذا بلغ الأربعة سواء قلنا بلزومها للتمامية أولا ، تمسكاً بما عرفت من الإجماع والأخبار ، بل يظهر من المنتهى^(٧) عدم التلازم بينهما .

(١) الكافي : باب بدء خلق الانسان ... ج ٦ ص ١٦ .

(٢) الكافي : باب بدء خلق الانسان ... ج ٧ ص ١٦ .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٠٨ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ١٢٧ ص ٣٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من

ابواب غسل الميت ج ٣ ص ٦٩٥ .

(٦) لم تتقدم بلفظها سابقاً ، بل اشار اليها فقط ، راجع حاشية (٨) من ص ١٨٦ .

(٧) منتهى المطلب : الصلاة / تفسير الاموات ج ١ ص ٤٣٢ .

كما أنَّ الأقوى ذلك أيضاً وإن لم نقل بحلول الحياة فيه إذا بلغ هذه المدة، وإن أشعر بذلك تعليل كشف اللثام^(١) وجوب التغسيل لذي الأربعة بحلول الحياة كالذكرى، بل فيها: «إِنَّ في الخلاف اعتبر الحياة في وجوب الغسل، والظاهر أنَّ الأربعة مظنتها، ويلوح ذلك من خبر محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام)^(٢) - إلى أن قال -: وروي عن النبي (صلى الله عليه وآله): (إذا بقي أربعة أشهر ينفخ فيه الروح)^(٣)، وفي خبر الديلمي عن الصادق (عليه السلام)^(٤) إشارة إليه»^(٥) انتهى.

(١) كشف اللثام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٠٨.

(٢) رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة، فقال: عليه عشرون ديناراً، فقلت: يضربها فتطرح العلقه، فقال: عليه اربعون ديناراً، قلت: فيضربها فتطرح المضغة، قال: عليه ستون ديناراً، قلت: فيضربها فتطرحه وقد صار له عظم، فقال: عليه الدية كاملة، وهذا قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) ... قلت: فما صفة خلقه النطفة التي تعرف بها؟ فقال: النطفة تكون بيضاء مثل النخامة الغليظة، فتمكث في الرحم إذا صارت فيه أربعين يوماً ثم تصير إلى علقه، قلت: فما صفة خلقه العلقه التي تعرف بها؟ فقال: هي علقه كعلقه الدم المحجمة الجامدة، تمكث في الرحم بعد تحويلها عن النطفة أربعين يوماً ثم تصير مضغة، قلت: فما صفة المضغة وخلقها التي تعرف بها؟ قال: هي مضغة لحم حمراء فيها عروق خضراء مشتبكة ثم تصير إلى عظم، قلت: فما صفة خلقته إذا كان عظماً؟ فقال: إذا كان عظماً شق له السمع والبصر وربت جوارحه، فإذا كان كذلك فإنَّ فيه الدية كاملة».

الكافي: باب دية الجنين ح ١٠ ج ٧ ص ٣٤٥، وسائل الشيعة: باب ١٩ من ابواب ديات الاعضاء ح ٤ ج ١٩ ص ٢٣٨.

(٣) المجموع: ج ٥ ص ١٤٧، المغني (لابن قدامة): ج ٢ ص ٣٩٧.

(٤) الكافي: باب العلة في غسل الميت غسل الجنابة ح ١ ج ٣ ص ١٦١.

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٠.

قلت : قد ينافي ذلك كله ما في خبر يونس الشيباني عن الصادق (عليه السلام) : « إذا مضت الخمسة أشهر فقد صارت فيه الحياة »^(١) ، فالمتجه حينئذٍ ما ذكرنا استناداً إلى الإطلاق السابق ، مع أن عبارة ما عندنا من الخلاف^(٢) ليست بصريحة فيما نقله عنه ، بل ولا ظاهرة عند التأمل والتدبر فيها وفيما ذكره بعدها ؛ لظهور إرادة ذلك في مقابلة العامة من حيث وجوب الصلاة ، فلاحظ وتأمل .

وأما الثاني فظاهر المصنف كالتحرير^(٣) عدم وجوب التكفين للتعبير باللف بناءً على إرادة التشبيه بما في العبارة السابقة لا بالصدر ، وإن نقل عن المسالك^(٤) ذلك ، لكنّه بعيد جداً سيما مع ملاحظة ما بعده وعدم استثناء الصلاة .

وكيف كان ، فالأقوى وجوب التكفين المعهود كما هو المنساق من التعبير به في الموثق السابق^(٥) وفي المقنعة^(٦) والجامع^(٧) والمنتهى^(٨) والإرشاد^(٩)

(١) من لا يحضره الفقيه : باب دية النطفة والعلقة ح ٥٣١٨ ج ٤ ص ١٤٤ ، وسائل الشيعة : باب

١٩ من ابواب ديات الاعضاء ذيل ح ٦ ج ١٩ ص ٢٤٠ .

(٢) راجع حاشية (٦) من ص ١٨٥ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٤) مسالك الافهام : الطهارة / تغسيل الميت ج ١ ص ٩ .

(٥) في ص ١٨٦ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٣ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٢ .

(٩) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٢ .

وعن المبسوط (١) والنهاية (٢) والمراسم (٣) والتلخيص (٤) ومقتضى التذكرة (٥) ونهاية الأحكام (٦) ، بل يمكن إرجاع ما في العبارة والتحرير إليه .

ويؤيده -مضافاً إلى ذلك- ما عن الفقه الرضوي (٧) أيضاً ، وإمكان اندراجه تحت ما دلّ على الكفن سيّما بعد القول بحلول الحياة فيه . ولعلّه لذلك وللرضوي صرّح بعضهم (٨) بوجوب التحنيط كما هو ظاهر آخر (٩) ، وهو أحوط إن لم يكن أقوى .

وأما الثالث فلا خلاف (١٠) ولا إشكال فيه كالرابع أي عدم الصلاة ، بل حكى عليه الإجماع في الخلاف (١١) والمعتبر (١٢) ، ولعلّه كذلك ، وقد

(١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ .

(٢) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤١ .

(٣) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(٤) تلخيص المرام : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٥ (مخطوط) .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ .

(٦) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٧) ذكرنا نصه في حاشية (٤) من ص ١٨٧ .

(٨) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ ، وسلا في المراسم : الطهارة / تغسيل

الميت ص ٤٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ .

(٩) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٢ .

(١٠) ممن قال بذلك : المفيد في المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٣ ، والعلامة في

الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٢ ، والتحرير : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١

ص ١٧ .

(١١) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥١٢ ج ١ ص ٧٠٩ .

(١٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٩ .

يرشد إليه أيضاً ترك التعرّض لها في المؤثقة السابقة (١) .

﴿ فإن لم يكن له ﴾ أي للبعض الذي وجد من الميت ﴿ عظم ﴾ بل كان لحمًا مجرداً فلا يجب تغسيله إجماعاً كما في الغنية (٢) والحدائق (٣) وكذا الخلاف (٤) ، بل في الثاني عليه وعلى نفي التكفين المعهود والصلاة ، وهو الحجّة ، مضافاً إلى ما دلّ (٥) من المعتبرة على عدم الصلاة عليه ، وإلى ما تقدّم من فحوى عدم وجوبها على ذي العظم . وبه ينقطع ما عساه يقرّر هنا من اقتضاء قاعدة الميسور والاستصحاب وكونه من جملة كذلك وجوب التغسيل والتكفين بل والصلاة لو سلّم صحتها .

نعم ربّما قيل بوجوب اللف في خرقه كما في النافع (٦) والقواعد (٧) ، وهو خيرة المصنّف في الكتاب ، حيث قال : ﴿ اقتصر على لَفِّه في خرقه ودفنه ﴾ وحكاه في المعتبر (٨) عن المراسم ، ولم يثبت . وقد يؤيده ما سمعت من القاعدة السابقة ؛ لعدم معارضة الإجماع لها هنا ؛ إذ أقصاه عدم وجوب

(١) في ص ١٨٦ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) الحدائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٢٧ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٢٧ ج ١ ص ٧١٥ - ٧١٦ .

(٥) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن النوفلي ، عن السكوني ، عن جعفر ، عن آبائه (عليهم السلام) قال : « بورث الصبي ويصلّى عليه إذا سقط من بطن أمه فاستهلّ صارخاً ، وإذا لم يستهلّ صارخاً لم بورث ولم يصلّ عليه » .

تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ج ٣ ص ٦١ ، وسائل الشيعية :

باب ١٤ من ابواب صلاة الجنائز ج ٣ ص ٧٨٩ .

(٦) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٥ .

(٧) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٨) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٩ .

التكفين بالقطع الثلاثة ، ولا يستلزم ذلك الإجماع على عدم القطعة الواحدة ، فيقتصر في تخصيصها به حينئذٍ على غير ذلك ، ولا ريب في كونه أحوط وإن كان في تعيته نظر كما لا يخفى ، ولذا اختار في المعتبر (١) عدم الوجوب ، وتبعه جماعة ممن تأخر عنه (٢) ؛ للأصل .

﴿وكذا السقط إذا لم تلجه الروح﴾ بأن يكون لدون أربعة أشهر ، فلا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ، بلا خلاف أجده (٣) في شيء من ذلك ، بل في المعتبر : « لو كان السقط أقل من أربعة أشهر لم يغسل ولم يكفن ولم يصل عليه ، بل يلق في خرقه ويدفن ، ذكر ذلك في النهاية والمبسوط والمقنعة ، وهو مذهب العلماء إلا ابن سيرين ، ولا عبرة بخلافه ، ولأنَّ المعنى الموجب للغسل - وهو الموت - مفقود » (٤) انتهى . ونحوه المحكي من عبارة التذكرة : « لو كان للسقط أقل من أربعة أشهر لم يغسل ولم يكفن ولم يصل عليه ولف في خرقه ويدفن ، وهو مذهب العلماء كافة » (٥) انتهى . ويؤيده - مضافاً إلى ذلك ، وإلى الأصل ، وإلى إجماعي الخلاف (٦)

(١) المصدر السابق .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٧٦ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩١ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / ما يغسل من موق الناس ج ١ ص ٥٦ ، وابن سعيدي في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٤٩ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٢ .

(٤) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٠ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٠ - ٤١ .

(٦) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥١٣ ج ١ ص ٧١٠ .

والغنية (١) على عدم وجوب الغسل أيضاً ، وإلى مفهوم الأخبار السابقة-
مكاتبة محمد بن الفضيل سأل أبا جعفر (عليه السلام) « عن السقط
كيف يصنع به ؟ فكتب إليه : السقط يدفن بدمه في موضعه » (٢)
ولا خفاء في دلالة بعد تقييده بما دون الأربعة أشهر للأخبار السابقة .
نعم لا تعرض فيه للّف في خرقة ، بل هو مشعر بعدمه ، ومن هنا قال
في الرياض تبعاً للمدارك (٣) والذخيرة (٤) : « إنّ مستند اللف غير
واضح ، بل في الرضوي المتقدم وغيره الاقتصار على الدفن بدمه ، ولذا خلا
عنه كلام الشيخ وغيره ، ولكنّه منقول عن المفيد وسالار والقاضي
والكيدري ، وهو أحوط » (٥) انتهى .

قلت : لعلّه لم يلتفت إلى معقد الإجماعين السابقين ، وفي المحكي عن
مجمع البرهان (٦) نفي الخلاف عنه على الظاهر ، وفي الروض بعد نسبته إلى
التأخرين أنّه « يظهر من العلامة الإجماع عليه » (٧) فالقول به حينئذ لا يخلو
من قوة ، كوجوب الدفن فيه وفي سابقه وإن لم يتّضح لنا دليل عليه بالنسبة
إلى الأوّل ، لكنّه قد يشعر به ما في بعض المعبرة (٨) من الأمر بوضع شعر

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٢) الكافي : باب غسل الاطفال ... ج ٦ ص ٣ ج ٢٠٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ج ١٢٩ ج ١ ص ٣٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٩٦ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٧٧ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩١ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٩ .

(٦) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٨ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٣ .

(٨) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض

الميت وما سقط منه في كفنه ، مع عدم ظهور الإشكال فيه من أحد من الأصحاب . وإذا قد ظهر لك حكم السقط بان لك حكم أبعاضه أيضاً بأدنى تأمل .

﴿ وإذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ﴾ يؤمر بتغسيله ﴿ ولا محرم من النساء دفن بغير غسل ﴾ ولا تيمم ﴿ ولا تقربه الكافرة ﴾ ولا المسلمة الأجنبية ﴿ وكذا المرأة ، وروي ^(١) أنهم يغسلون وجهها ويديها ﴾ كما قدّمنا الكلام في ذلك مفصلاً ^(٢) ، والحمد لله كما هو أهله .

﴿ ويجب إزالة النجاسة ﴾ العارضية ﴿ عن بدنه أولاً ﴾ قبل الشروع في الغسل كما في القواعد ^(٣) والمعتبر ^(٤) والمنتهى ^(٥) ، بل في الأخير نفي الخلاف فيه ، كما أنّ في التذكرة ^(٦) ونهاية الإحكام ^(٧) الإجماع على وجوب البدأة بإزالة النجاسة عن بدنه ، وفي المدارك أنّ « هذا الحكم

اصحابه ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا يمَس من الميت شعر ولا ظفر ، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفنه » .

الكافي : باب كراهية أن يقصّ من الميت ظفر أو شعر ج ١ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٠٨ ج ١ ص ٣٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب غسل الميت ج ١ ص ٦٩٤ .

(١) كما في خبر الفضل بن عمر المتقدم في ص ١١٥ .

(٢) في ص ١١٥ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٤) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٤ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٢٨ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٨ .

(٧) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٣ .

مقطوع به بين الأصحاب» (١) ، كما أنّ في مجمع البرهان (٢) والذخيرة (٣) أنّ «الظاهر أنّه لا خلاف فيه» ، وعن المفاتيح (٤) الإجماع عليه أيضاً .

ويدلّ عليه - مضافاً إلى ذلك ، وإلى ما تقدّم منّا سابقاً في غسل الجنابة بضميمة ما دلّ (٥) على المساواة بينهما ، وإلى توقف البراءة اليقينية عليه بناء على اعتبار مثل ذلك في مثله - ما في خبر الفضل بن عبد الملك عن الصادق (عليه السلام) قال : «سألته عن الميت ، فقال : أقعده واغمز بطنه غمزاً رقيقاً ، ثمّ طهره من غمز البطن ، ثمّ تضجعه ثمّ تغسله ...» (٦) الحديث .

ومعاوية بن عمّار قال : «أمرني أبو عبد الله (عليه السلام) أن أعصر بطنه ، ثمّ أوّضه بالأشنان ، ثمّ أغسل رأسه ...» (٧) الحديث . وما في خبر يونس (٨) من الأمر بغسل الفرج وتنقيته مقدّماً على

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٨٢ .

(٣) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٣ .

(٤) مفاتيح الشرائع : احكام الجنائز / مفتاح ٦٢٥ ج ٢ ص ١٦٣ .

(٥) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (١٠) من ص ٩٥ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٧ ج ١ ص ٤٤٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٩

ح ٣ ج ١ ص ٢٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٩ ج ٢ ص ٦٨٣ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٠ ج ١ ص ٣٠٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٠

ح ٤ ج ١ ص ٢٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٨ ج ٢ ص ٦٨٣ .

(٨) الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٥

ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

التغسيل ، وما في خبر الكاهلي^(١) أيضاً من الأمر بذلك لكن بماء السدر .
وما في المستفيضة^(٢) في باب الجنابة من الأمر بغسل الفرج مقدماً في
غسلها بضميمة ما دل^(٣) على المساواة ، بل في بعضها^(٤) أنه عينه .
ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر العلاء بن سيابة بعد أن سئل
عن رجل قتل فقطع رأسه في معصية الله : « ... إذا قتل في معصية يغسل
أولاً منه الدم ، ثم يصب عليه الماء صبّاً ... »^(٥) إلى آخره .
ومع ذلك كله فقد علّله بعضهم^(٦) أيضاً بأنه لما وجب إزالة الحكمة
عن الميت فالعينية أولى ، وبصون ماء الغسل عن النجاسة .
لكن قد يناقش في الأول بعد تسليمه أنه لا يقضي بالمدعى من وجوب
التقديم على الغسل ، وفي الثاني بذلك أيضاً ، وبأن النجاسة لازمة للماء

(١) الكافي: باب غسل الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٤٠ ، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت
ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١ .

(٢) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ،
عن زرارة ، قال : « قلت : كيف يغتسل الجنب ؟ فقال : إن لم يكن اصاب كفه شيء
غمسها في الماء ، ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف ، ثم صب على رأسه ثلاث اكف ، ثم صب
على منكبيه الايمن ... » .

الكافي: انظر باب صفة الغسل والوضوء قبله ... ج ٣ ص ٤٣ ، وسائل الشيعة: انظر

باب ٢٦ من ابواب الجنابة ج ١ ص ٥٠٢ .

(٣) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (٣) من ص ١٦٠ .

(٤) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (١) من ص ١٣٩ .

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٩٤ ج ١ ص ٤٤٨ ، وسائل الشيعة: باب ١٥ من

ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٠١ .

(٦) كالصنف في المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٦٤ ، والعلامة في النهاية:

الصلاة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٣ .

لا تنفك عنه بسبب المباشرة لبدن الميت ، نعم لو لم نقل بنجاسة بدن الميت كما عن بعضهم (١) أتجه ذلك ؛ إذ يكون حينئذ كالجنب ، لكن يبقى فيه إشكال ذكرناه في باب الجنابة (٢) ، فلاحظ وتأمل .

وربما يدفع ما أورد على الثاني بأنه قد يقال : لا تلازم بين العفوعن خصوص نجاسة الميت وبين النجاسة العارضية ، بل عدمه ثابت ؛ لمكان الضرورة في الأولى دون الثانية .

نعم قد يتوجه النظر في أصل اعتبار عدم نجاسة الماء بعد وضعه على بدن الميت ولو بالنجاسة العارضية ؛ إذ الثابت من الإجماع إنما هو اعتبار طهارة الماء قبل الشروع لا بعده .

كما أنه قد يتوجه أنه لا يتصور تطهير بدن الميت عن النجاسة قبل الغسل لمكان نجاسته ، ولا وجه لرفع نجاسة حال ثبوت أخرى ، ومن هنا استظهر في كشف اللثام (٣) أن مراد الفاضلين وكل من ذكر تقديم الإزالة أو التنجية مجرد إزالة العين لئلا يمتزج بماء الغسل وإن لم يحصل التطهير .

وقد يدفع ذلك كله بثبوت الإجماع على اعتبار طهارة الماء من النجاسة العارضية ولو بعد الشروع ، بل لا يكتفى بالغسلة الواحدة عنها لأصالة عدم التداخل ، وبأنه لا مانع من ثبوت الطهارة من نجاسة خاصة مع ثبوت النجاسة الأخرى ؛ إذ هما من الأحكام الشرعية التعبدية التي ليس للعقل فيها مدخلية ، نعم هي تدور مدار التوقيف من الشارع ، فلا ينبغي الإشكال فيه بعد ثبوته من الشارع .

ولا إشكال في الثبوت في الجملة ، أي عند إرادة غسل كل جزء ، أما

(١) كالسيد المرتضى كما نقله عنه في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٨ .

(٢) في ج ٣ ص ١٦٤ - ١٦٥ . (٣) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٣ .

وجوب التقديم على أصل الغسل فلا يخلو من نظر وتأمل وإن كان لا يخلو من قوة تمسكاً بما سمعت من الإجماع المعتضد بنفي الخلاف وغيره، وبما عساه تشعر به الأخبار السابقة وإن كان في استفادته من بعضها نظر سيئاً ما اشتمل منها على غسل الفرج؛ لظهور كون المراد منه استحباب ذلك في التغميل لا للنجاسة، كما يومئ إليه الأمر بفعل ذلك أيضاً عند الغسل بماء الكافور وماء القراح أيضاً.

فالعمدة حينئذٍ الإجماعات السابقة مع إمكان المناقشة فيها أيضاً بخلو كثير من عبارات الأصحاب عن التعرض لذلك، بل قضية تشبيهه بغسل الجنابة عدمه، إلا أن يشترط به فيه أيضاً، أو أنه يراد من التشبيه الكيفية، فمن المذهب^(١) ليس إلا تقديم إزالة النجاسة من غير نص على الوجوب، ولا في الوسيلة^(٢) إلا وجوب التنجية من غير نص على القبليّة، كما عن الكافي^(٣) ليس إلا تقديمها من غير نص على الوجوب، ولا في النافع^(٤) إلا وجوب الإزالة من غير نص على التقديم، ولا في المقنعة^(٥) والسرائر^(٦) والإشارة^(٧) وعن النهاية^(٨) والمبسوط^(٩) والاقتصاد^(١٠) والمصباح^(١١)

(١) المذهب: الطهارة/ كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٧ - ٥٨.

(٢) الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٤.

(٣) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٤.

(٤) المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٢.

(٥) المقنعة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٧٦.

(٦) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢.

(٧) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): غسل الميت ص ١٩.

(٨) النهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٣٤. (١٠) الاشارة الى الاموات ص ٤٨.

(٩) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٨. (١١) مصباح المتجهد: غسل الاموات ص ١٨.

ومختصره (١) والمراسم (٢) إلّا تقديم تنجيته أو غسل فرجه بالسدر والأشنان أو أحدهما ، مع ظهور عدم إرادتهم ما نحن فيه ، بل هو مستحب من المستحبات كما نصّ عليه بعضهم (٣) ، ولا في الغنية (٤) إلّا وجوب غسل فرجه ويديه مع النجاسة والإجماع عليه .

ولكن الاحتياط لا يترك سيّما في المقام ، بل جعله بعضهم (٥) مدرك الحكم فيه ؛ لوجوب مراعاته في كلّ ما اشتغلت به الذمّة يقيناً مع عدم ثبوت خصوص المبرئ شرعاً .

وفيه : أنّه مبنيّ على أصل لا نقول به ، سيّما فيما شكّ في شرطيته ، وفيما نحن فيه من غسل الأموات التي كثرت الأخبار ببيانه ، وقد تقدّم في غسل الجنابة ماله نفع تامّ في المقام ، فلاحظ وتأمل .

﴿ثم يغسل بماء السدر﴾ على كيفية غسل الجنابة في ﴿يبدأ برأسه ثم جانبه الأيمن ثم الأيسر﴾ مع نيّة التقرب ؛ لاشتراطها في غسل الميت على الأقوى وفاقاً للمشهور نقلاً (٦) وتحصيلاً (٧) ، بل نسبه في جامع المقاصد (٨) تارة إلى ظاهر المذهب وأخرى إلى المتأخّرين عدا المصنّف في

(١) مختصر المصباح : غسل الأموات ص ٣٥ (مخطوط) .

(٢) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٨ .

(٣) كالعلامة في النهاية : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الأموات ص ٥٠١ .

(٥) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٣ .

(٦) نقلت الشهرة في رياض المسائل : الطهارة / بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٤ .

(٧) ممّن قال بذلك الشيخ في الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٢ ج ١ ص ٧٠٢ ، والعلامة في

التحرير : الطهارة / تغسيل الميت ج ١ ص ١٧ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٤ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٨ .

المعتبر، بل فيه أيضاً والمعتبر^(١) والذكرى^(٢) عن الشيخ في الخلاف الإجماع عليه، لكن لم نتحققه؛ إذ الموجود فيما حضرني من نسخه: «مسألة: غسل الميت يحتاج إلى نية - ثم نقل عن الشافعي وأصحابه قولين ثانيهما عدم الاحتياج، إلى أن قال :- دليلنا طريقة الامامية^(٣)؛ لأنه لا خلاف في أنه إذا نوى الغسل يجزي دون ما إذا لم ينو»^(٤) انتهى. وهو كما ترى.

وكيف كان فنحن في غنية عنه؛ لأصالة العبادة في كل ما أمر به، لقوله تعالى: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»^(٥) مع توقف صدق الامتثال عليها، ولعموم ما دل^(٦) على اعتبارها في كل عمل، وأنه لا عمل بدونها بدعوى إرادة التقرب من النية فيها، مع أنه لم يقل أحد هنا باشتراط القصد فقط بحيث لا يحكم بصحة فعل الساهي مثلاً دون التقرب؛ إذ الناس بين قائل بأنه عبادة فيجري عليه حكمها، وبين قائل بكونه كإزالة النجاسة فيجري عليه حكمها أيضاً.

هذا كله مضافاً إلى الاحتياط في وجهه، وإلى ما ورد في المستفيضة^(٧)

(١)المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٦٥.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٤.

(٣) في النسخة المطبوعة: «دليلنا: إجماع الفرق وطريقة الاحتياط...».

(٤) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٩٢ ج ١ ص ٧٠٢-٧٠٣.

(٥) سورة البينة: الآية ٥.

(٦) كالحبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن محبوب، عن مالك بن

عطية، عن أبي حمزة، عن علي بن الحسين (عليه السلام) قال: «لا عمل إلا بنية».

الكافي: باب الاخذ بالسنة... ح ٩ ج ١ ص ٧٠، وسائل الشيعة: انظر باب ٥ من

ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٣٣.

(٧) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (٣) من ص ١٦٠.

من تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة ، بل في بعضها^(١) التعليل بخروج النطفة منه عند الموت ؛ إذ لا يحسن تشبيه إزالة النجاسة به ، بل مراعاة الترتيب فيه يؤول إلى كون هذا الغسل عبادة ، وأنه ليس كإزالة النجاسة ، فتأمل .

خلافاً للمنقول عن المرتضى في المصريات^(٢) ، واختاره في موضع من المنتهى^(٣) ، وربّما مال إليه بعض متأخري المتأخرين^(٤) ؛ للأصل ، ومنع كونه عبادة لا تصحّ إلا مع النية ، لاحتمال كونه إزالة نجاسة ، وإطلاق الأدلة من دون ذكر النية في شيء منها ، وأصالة عدم التخصيص والتقييد .

ولا يخفى عليك ضعف الجميع بعد ما عرفت سيّما الأخير ؛ وذلك لما عرفت من أنّ أكثر العبادات قد خلت خصوص أخبارها عن التعرّض للنية ، وما ذاك إلّا للاعتماد على تلك الأخبار وعلى ظهور الأمر في ذلك . ومنه يظهر لك أنّه لا وجه للتردد في ذلك كما وقع في المعتبر^(٥) وعن التذكرة^(٦) ونهاية الأحكام^(٧) .

والكلام في وجوب التعرّض للوجه كالكلام في غيره من الواجبات ،

(١) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (١) من ص ١٣٩ .

(٢) نقله عنه في كشف اللثام : الطهارة / كيفية غسل الميت ج ١ ص ١١٣ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٥ .

(٤) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٨٣ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٨١ .

(٥) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٥ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٨ (هامش الصفحة) .

(٧) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٣ .

وقد عرفت في باب الوضوء^(١) أنَّ الأقوى عدمه ، نعم لعلَّ الأمر هنا اتفاقاً بالنسبة إلى عدم وجوب نية الرفع أو الاستباحة ؛ لعدم المقتضي ، وإن أمكن المناقشة في ذلك بالتعليل في غسل الميت بخروج النطفة ، فينبغي أن ينوي الرفع ، كاحتمال القول أيضاً باشتراط التكفين والصلاة به ، فينبغي أن تنوى الاستباحة ؛ لا ندفاع الأولى بظهور إرادة الحكمة في ذلك ، والثانية بأنَّها أمور واجبة مترتبة ، وليست من ذلك في شيء ، فتأمل جيداً .

ثم إنَّ الظاهر الاجتزاء بنية واحدة للأغسال الثلاثة ، وفقاً لصريح جماعة^(٢) وظاهر آخرين^(٣) ، وخلافاً لصريح الروض^(٤) والروضة^(٥) والرياض^(٦) فأوجبوا تعددها للأغسال الثلاثة .

وكأنَّه لعموم ما دلَّ^(٧) على أنَّه لا عمل إلا بنية ونحوه ، فالأصل حينئذٍ يقتضي إيجابها لكلِّ عمل ، بل ما شكَّ في كونه عملاً واحداً أو أعمالاً متعدّدة ، بل لولا الإجماع على عدم وجوب تجديدها في أجزاء العمل الواحد لكان المتّجه ذلك فيه أيضاً ، فكيف مع ظهور الأعمال المتعدّدة المستقلّة في المقام كما يومئ إليه تشبيه كلِّ واحد منها بغسل الجنابة في النصِّ والفتوى ،

(١) في ج ٢ ص ١٥٥ .

(٢) كالفاضل الخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / غسل الاموات ص ٦ ، وذخيرة المعاد :

الطهارة / غسل الاموات ص ٨٤ .

(٣) كالشهيد في البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤ ، واللمعة الدمشقية : الطهارة / غسل

الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٩ .

(٥) الروضة البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٦) رياض المسائل : الطهارة / بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٤ .

(٧) راجع حاشية (٦) من ص ٢٠١ .

وما سيأتي من عدم سقوط بعضها عند تعذر الآخر، ومع ذلك فهو الموافق للاحتياط .

لكن قد يدفع ذلك كله بظهور الأدلة في كونه عملاً واحداً من حيث إطلاق اسم غسل الميت عليه ، وإشعار كثير من الأخبار^(١) به ، كالمشتملة على بيان كيفيته بعد السؤال عن غسل الميت ، ونحوها المشتملة على تعدد الأغسال وعدم ترتب الآثار إلا عليه جميعه ، ولقوله (عليه السلام) في المستفيض بعد أن سئل عن الجنب إذا مات : « اغسله غسلًا واحداً يجزي عن الجنابة والموت »^(٢) ؛ إذ من المعلوم إرادة غسل الميت ، وعبر عنه بالوحدة ، ومن هنا قال في المختلف فيما يأتي : « عندنا أن غسل الميت غسل واحد وإن اشتمل على ثلاثة أغسال »^(٣) انتهى . فلعل الأقوى حينئذ ما ذكرناه .

ومن العجيب ما في جامع المقاصد^(٤) من التخيير بين النية الواحدة والتثليث ؛ عملاً بالأمارتين الموجبتين للتعدد والاتحاد ، وفيه منع واضح ، بل هو كالمندافع عند التأمل ، سيما مع تصريحه هنا بعدم جواز تجديد النية في أجزاء العمل الواحد ، كما هو الأقوى أيضاً إن أريد بتجديدها إرادة التقرب بالجزء لنفسه لا من حيث الجزئية ، نعم لا يضر نية التقرب بالأجزاء من حيث الجزئية أو مع عدم قصد شيء من ذلك .

(١) سيأتي التعرض لها عن قريب ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٢) تقدم في ص ١٦١ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٦٩ .

ومن ذلك تعرف إمكان الاحتياط هنا بتجديد النية من دون تعرض للجزئية وعدمها ، فتأمل جيداً . كما أنك تعرف أيضاً عدم منافاة ما اخترناه لتوزيع العمل على المكلفين ، بل أجزاء الغسلة الواحدة وإن أوجبنا تجديد النية على كلّ واحد منهم ، لكنّها من حيث الجزئية أو من دون تعرض .

ثمّ من المعلوم أنّ النية إنّما تعتبر من الغاسل حقيقة سواء كان متحداً أو متعدداً ؛ لكونه الفاعل للتغسيل المأمور به ، فلا عبرة بنية غيره ، فما في الذكرى^(١) من الاجتزاء بنية المقلب لكون الصاب كالآلة حينئذٍ ضعيف إن أراد صحة النية منه وإن لم يصدق عليه اسم الغاسل ، وكذا إن ادعى أنّه الغاسل حقيقة ، لظهور أنّ الغسل إنّما هو إجراء الماء ، ولا مدخلية للمقلب فيه .

نعم لو فرض إمكان تعدّد الغاسل بحيث يصدق على كلّ واحد منهم أنّه غاسل حقيقة لم يبعد الاجتزاء بنية أحدهم ، ولا يقدح حينئذٍ كون أحدهم ليس من ذوي النيات المعتبرة كالمجنون ، وإن قدح ذلك فيما لو اشترك الغسل بحيث يسند إلى المجموع لا إلى كلّ واحد ، فتأمل .

ولو ترتّب الغاسلون في فعل غسلة واحدة كما لو غسل كلّ واحد جزءاً ، أو في الغسلات المتعدّدة كما لو غسله شخص بالسدر وآخر بالكافور ، اعتبرت النية من كلٍّ منهما لكن من حيث الجزئية أو مع عدم التعرّض على حسب ما تقدّم ، ولا يجوز الاكتفاء بنية الأول ؛ لامتناع ابتناء فعل كلّ مكلف على نية مكلف آخر .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٤ .

واحتمال الإشكال في أصل هذا الحكم سبباً إجزاء الغسل الواحد ، من حيث ظهور الأدلة في اتحاد المباشر ، وأنه لا وجه للاشتراك في العمل الواحد ، سبباً مع القصد إلى ذلك من أول الأمر ، ضعيف ؛ لإطلاق الأدلة وظهورها في إرادة بروز غسل بدن الميت من سائر المكلفين من غير اشتراط بشيء آخر ، وما عساه يتراءى من الاتحاد المفهوم من الأخبار لا ظهور فيه بكونه شرطاً ، بل هو من قبيل مورد الخطابات كما هو واضح ، ومع ذلك فالاحتياط لا ينبغي أن يترك ، فتأمل . وتقدم لنا سابقاً في الأبواب المتقدمة ماله نفع تام في المقام .

ثم إن ما ذكره المصنف هنا مع ما بعده من وجوب ثلاثة أغسال مما لم أجد فيه خلافاً بين الأصحاب عدا سلا^(١) ، كما اعترف به جماعة منهم المصنف في المعتبر^(٢) ، بل في الخلاف والغنية الإجماع على خلافه ، حيث قال في الأول : « يغسل الميت ثلاث غسلات : الأولى بماء السدر ، والثانية بماء جلال الكافور ، والثالثة بماء القراح ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو إسحاق : الأولى يعتد بها والأخيرتان سنة ، وقال باقي أصحابه : الأخيرة هي المعتد بها لأنها بالماء القراح ، والأولى والثانية بالماء المضاف فلا يعتد بهما ، وقال أبو حنيفة : ماء الكافور لا أعرفه ، دليلنا إجماع الفرقة »^(٣) انتهى . وهو صريح أو كالصريح فيما نحن فيه ، فما في كشف اللثام من أنه « ليس فيه إلا التثليث من غير تصريح بالوجوب »^(٤) كما ترى .

(١) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧ .

(٢) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٥ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٧٦ ج ١ ص ٦٩٤ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ص ١١٣ .

وقال في الثاني : « ووجب بعد ذلك أن يغسل على هيئة غسل الجنابة ثلاث غسلات : الأولى بماء الصدر، والثانية بماء جلال الكافور، والثالثة بماء القراح ، ولا يجوز أن يقعد ، بل يستحب أن يمسح بطنه مسحاً رقيقاً في الغسلتين الأوليين ، بدليل الإجماع المشار إليه »^(١) انتهى . واحتمال رجوعه إلى الأخير خاصة بعيد .

ومع ذلك فنحن في غنية عنها بالمعتبرة المستفيضة^(٢) المشتملة على الأمر بذلك المؤيدة بالتأسي لما في الوسائل أنه « روى العلامة في المختلف^(٣) عن ابن أبي عقيل أنه قال : تواترت الأخبار عنهم (عليهم السلام) (إن علياً (عليه السلام) غسل رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثلاث غسلات في قميصه) »^(٤) وباستمرار العمل عليه ، ولا شيء من المستحب كذلك ، وبالاحتياط الواجب المراعاة هنا في وجه .

مع ضعف دليل الخصم ؛ إذ ليس هو إلّا الأصل ، وهو - مع تسليم جريانه هنا - مقطوع بما عرفت ، والتشبيه بغسل الجنابة حتى أن في بعضها^(٥) التعليل بخروج النطفة ، وهو منصرف إلى إرادة الكيفية ، على أنه لا يصلح لمعارضة ما ذكرنا .

وما في جملة من الأخبار^(٦) من الأمر بغسل واحد لمن مات جنباً فهو

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقيهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٢) سيأتي التعرض لها في خلال البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ - ٤٤ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ١٤ ج ٢ ص ٦٨٥ .

(٥) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (١) من ص ١٣٩ .

(٦) كخبر زرارة المتقدم في ص ١٦١ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٣١ من أبواب غسل

محمول - كما هو الظاهر منه - على إرادة عدم تعدّد الغسل للجناية والموت ، بل يغسل غسل الميت فقط ، وهو غسل واحد وإن كان مشتملاً على أغسال متعدّدة ، إذ كلّ واحد منها كغسل عضو من البدن بناء على ما اخترناه سابقاً . ولذا قال في المختلف بعد ذكره ذلك مستنداً لسالر : « وليس بدالّ على صورة النزاع ؛ لأنّ غسل الميت عندنا واحد إلّا أنّه يشتمل على ثلاثة أغسال » ^(١) انتهى .

فلا ينبغي الإشكال حينئذٍ في ضعف ما ذهب إليه سالر ، كضعف ما ذهب إليه ابنا حمزة وسعيد على ما يظهر لي من عبارتهما من استحباب الخليطين ، حيث قال الأوّل : « وما يتعلّق به الغسل فأربعة أضرب : واجب ومندوب ومحظور ومكروه ، فالواجب ستّة أشياء - إلى أن قال :- وتغسله ثلاث مرّات على ترتيب غسل الجناية وهيئته - ثمّ قال :- والمندوب سبعة وعشرون شيئاً - إلى أن قال :- وغسله أولاً بماء الصدر ، وثانياً بماء جلال الكافور ، وثالثاً بالماء القراح » ^(٢) انتهى .

وأصرّح منه عبارة الثاني ؛ حيث قال بعد ذكره ما ذكره الأوّل من الأمور الأربعة الواجب والمندوب والمكروه والمحظور : « وإنّ من الواجب غسله ثلاثة أغسال على صفة غسل الجناية - إلى أن قال :- ويستحبّ إضافة قليل سدر إلى الماء الأوّل ، ونصف مثقال من كافور إلى الثاني » ^(٣) انتهى .

الميت ج ٢ ص ٧٢١ .

(١) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٤ .

(٣) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥١ .

ومن هنا حكى عنها كاشف اللثام^(١) ما ذكرناه .

لكن في المختلف^(٢) والذكرى^(٣) أنّه « يلوح من ابن حمزة الخلاف في الترتيب » ، وهو وإن كان ما نقلناه لازماً لما ذكرناه إلا أنّه ظاهر في كونها موجبين للخليطين ، لكتّهما لم يوجب الترتيب ، وهو عين ما سمعته من عبارتهما .

وكيف كان ، فلا ريب أنّ الأقوى وجوب الخليطين والترتيب ، بل لم نجد خلافاً في الثاني عدا ما سمعته من المحكي عن ابن حمزة ، وقد عرفت ما فيه ، ويدلّ عليها - مضافاً إلى الإجماعين السابقين المعتضدين بالتتابع لكلمات الأصحاب ، وبالاحتياط في وجهه ، والتأسي - الأخبار المعتبرة المستفيضة الصريحة فيها معاً .

منها : صحيح ابن مسكان عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « سألت عن غسل الميت ، فقال : اغسله بماء وسدر ، ثمّ اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء وكافور وذريرة^(٤) » إن كانت ، واغسله الثالثة بماء قراح ... »^(٥) الحديث .

ومنها : الحسن كالصحيح عنه (عليه السلام) أيضاً ، قال : « إذا

(١) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٣ .

(٢) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٤) الذريرة بفتح الذال : فُتات قصب الطيب ، وهو قصب يجاء به من الهند ، وعن بعضهم أنّه يؤتى به من ناحية نهاوند ، ولعل المراد به - في تكفين الميت - مطلق الطيب المسحوق . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ مادة (ذرر) .

(٥) الكافي : باب غسل الميت ج ٢ ص ٣٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٣

ج ١ ص ٣٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٢ ص ٦٨٠ .

أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عنك عورته إِمَّا قِيص أو غيره ، ثم تبدأ بكفّيه ورأسه ثلاث مرّات بالسدر ، ثم سائر جسده ، وابدأ بشقه الأيمن - إلى أن قال :- فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرّة أخرى بماء وكافور وشيء من حنوط ، ثم اغسله بماء بحت مرّة أخرى ... » (١) ، ونحوهما غيرهما (٢) .

فما عساه يستند للخصم من خبر معاوية بن عمّار ، قال : « أمرني أبو عبد الله (عليه السلام) أن أعصر بطنه ثم أوضئه بالأشنان ، ثم أغسل رأسه بالسدر ولحيته ، ثم أفيض على جسده منه ، ثم أدلك به جسده ، ثم أفيض عليه ثلاثاً ، ثم أغسله بالماء القراح ، ثم أفيض عليه الماء بالكافور وبالماء القراح ، وأطرح فيه سبع ورقات سدر » (٣) .

وصحيح يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح (عليه السلام) أنّه قال : « ... يبدأ بمرافقه فيغسل بالخرص (٤) ، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ، ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرّات ، ولا يغسل إلّا في قيص ، يدخل رجل يده ويصبّ عليه من فوقه ، ويجعل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور ... » (٥) .

(١) الكافي: باب غسل الميت ح ١ ج ٣ ص ١٣٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٢ ج ١ ص ٢٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٢ ص ٦٨٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٠ ج ١ ص ٣٠٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٠ ح ٤ ج ١ ص ٢٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٨ ج ٢ ص ٦٨٣ .

(٤) الخرص بضمتين واسكان الراء هو الأشنان ، سمّي بذلك لأنّه يهلك الوسخ . مجمع البحرين : ج ٤ ص ٢٠٠ مادة (خرص) .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٩ ج ١ ص ٤٤٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٠

وخبر الفضل بن عبد الملك عن الصادق (عليه السلام) ، قال : « سألته عن الميت ، فقال : أقعده واغمز بطنه غمزاً رقيقاً ، ثم طهره من غمز البطن ، ثم تضجعه ، ثم تغسله : تبدأ بيمينه وتغسله بالماء والخرص ، ثم بماء وكافور ، ثم تغسله بماء القراح ، واجعله في أكفانه »^(١) .

في^(٢) غير محلّه ؛ إذ لا بد من طرحها أو حملها على ما لا ينافي ما ذكرناه بعدم إرادة الغسل بماء القراح في الأول الغسل المطلوب ، بل المراد غسله عن رغبة الصدر ونحوها ، وإمكان تنزيل الثاني على المختار ؛ إذ هو مجمل لا ينافي الحمل عليه ، كالثالث ؛ إذ هو - مع اشتماله على غرائب كما اعترف به بعضهم - محتمل لإرادة الصدر مع الخرص ؛ لمكان غيره من الأخبار ، أو غير ذلك ، لقصورها عن مقاومة ما ذكرنا من وجوه غير خفيّة ، كالاستدلال أيضاً بالأصل والتشبيه بغسل الجنابة ، فلا إشكال حينئذٍ في ضعف القول بعدم الترتيب أو عدم وجوب الخليط أصلاً .

وكذا ما عساه يظهر من المنقول عن الشيخ في المبسوط^(٣) والنهاية^(٤) من عدم إيجاب الصدر لما عدا الرأس من البدن ، حيث لم يصرّح بالغسل بالصدر في الغسل الأول إلّا في غسل الرأس ؛ لظهور الأدلّة بل صريحها في خلافه كما عرفت .

ح ٦ ج ١ ص ٢٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٦٨٣ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٧ ج ١ ص ٤٤٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٩

ح ٣ ج ١ ص ٢٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٩ ج ٢ ص ٦٨٣ .

(٢) خبر قوله : « فعا عساه » المتقدم في ص ٢١٠ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٤) النهاية : الطهارة / تفسير الاموات ص ٣٢ .

ومن العجيب ما عن التذكرة^(١) ونهاية الأحكام^(٢) من أنه «لو أُخِلَّ بالترتيب فقدّم الكافور أو القراح في الإجزاء وعدمه وجهان ؛ من حصول الإنقاء ، ومن مخالفة الأمر» ؛ إذ ذلك لا يجمع شرطية الترتيب ، واحتمال القول بوجوبه تعبدًا لا شرطاً ضعيف جداً مخالف لظاهر الأدلة أو صريحها ، فالمتعين حينئذٍ الوجه الثاني من غير فرق بين العمد وعدمه ، فتأمل .

﴿وأقلّ ما يلقي في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم﴾ أي اسم السدر كما هو ظاهر العبارة ، وأظهر منها بل كادت تكون صريحة عبارة القواعد ، حيث قال : «ويطرح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه»^(٣) ، كالحكي عن المبسوط^(٤) والنهاية^(٥) والاقتصاد^(٦) والمنتهى^(٧) ونهاية الأحكام^(٨) من التعبير بـ «شيء من السدر» ، وكذا السرائر^(٩) ، وفي الجامع : «قليل سدر»^(١٠) ، بل في المدارك : «إنّه المشهور»^(١١) .

قلت : ولعلّه لتحقيق اسم السدر المأمور بالغسل به في الأخبار ؛ إذ

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ .

(٢) نهاية الأحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٣) قواعد الأحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٧ .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٥) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(٦) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٨ .

(٧) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٢٨ و ٤٢٩ .

(٨) نهاية الأحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٩) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

(١٠) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥١ .

(١١) مدارك الأحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٢ .

لا مقدّر له ، ولما في صحيح ابن يقطين «... ويجعل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور...» (١) .

﴿وقيل : مقدار سبع ورقات﴾ ولم نعرف قائله ولا من نُسب إليه ذلك ، نعم قد صرح به في خبر معاوية بن عمّار المتقدّم سابقاً (٢) ، مع أنّ ظاهره طرح ذلك في الماء القراح ، كخبر عبد الله بن عبيد قال : «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الميت ، قال : يطرح عليه خرقة ، ثم يغسل فرجه ، ويتوضأ وضوء الصلاة ، ثم يغسل رأسه بالسدر والأشنان ، ثم بماء الكافور ، ثم بماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح...» (٣) .

وهما - بعد الغضّ عن السند ، وخروج ظاهرهما عمّا نحن فيه ، مع اشتمال الأولى على غرائب ، ومعارضتهما بإطلاق غيرهما من الروايات ومعقد الإجماعات- لا بدّ من تنزيلهما على عدم إرادة الخصوصية ، لا تفاق الأصحاب ظاهراً على عدم الالتزام بمقدار خاصّ لذلك .

نعم وقع في المقنعة (٤) الأمر بأخذ رطل من السدر المسحوق ، وفي المذهب (٥) رطل ونصف ، ولا ريب في ضعفها إن أرادوا الوجوب ، مع أنّه لا ظهور في عبارتيهما به ، وكيف؟! ولم نعثّر على ما يقضي باستحبابه فضلاً عن وجوبه ، بل ظاهر الأدلّة خلافه .

(١) تقدم في ص ٢١٠ .

(٢) في ص ٢١٠ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٤٦ ج ١ ص ٣٠٢ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١٢٠

ح ١ ج ١ ص ٢٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٦٨٩ .

(٤) المقنعة : الطهارة/ تلقين المختصرين ص ٧٤ .

(٥) المذهب : الطهارة/ كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٦ .

كما أنّها ظاهرة أيضاً في خلاف ما تقدّم من ظاهر العبارة وصريح غيرها من الاجتزاء بسمّى الصدر وإن قلّ جدّاً؛ وذلك لاشتغالها على الغسل بماء الصدر، وبالسدر، وبماء وسدر، ولا ريب في عدم صدق الأول بذلك كالثاني، بل هو أولى؛ لوجوب الحمل على أقرب المجازات بعد تعذّر الحقيقة، واحتمال كون الباء فيه للاستعانة - مع أنّه خلاف المنساق - لا يقتضي أيضاً الاجتزاء بسمّى الصدر؛ لعدم تحقّق الاستعانة بمثله، وكذا الثالث؛ لعدم صدق الغسل به بطرح مسماه.

فمن هنا كان الأولى إناطة الحكم بصدق ماء الصدر ونحوه، كما عبّر بذلك في الخلاف^(١) والغنية^(٢) - بل قد عرفت فيما تقدّم من عبارتيهما^(٣) أنّه معقد الإجماع - والجمل والعقود^(٤) والمعتبر^(٥) والنافع^(٦) والإرشاد^(٧) وعن المصباح^(٨) ومختصره^(٩) والفقهاء^(١٠) والهداية^(١١) والمقنع^(١٢) والوسيلة^(١٣)

(١) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٧٦ ج ١ ص ٦٩٤.

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٣) في ص ٢٠٦.

(٤) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : حكم الاموات ص ١٦٥.

(٥) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٥.

(٦) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٢.

(٧) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠.

(٨) مصباح المتجهد : غسل الاموات ص ١٨.

(٩) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٥ (مخطوط).

(١٠) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٥ ج ١ ص ١٤٨.

(١١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠.

(١٢) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥.

(١٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٤.

والإصباح^(١) والكافي^(٢) والتبصرة^(٣)، ولعلّه الظاهر من التحرير؛ حيث قال: «وأقلّ ما يلقي في الماء من السدر ما يحصل به الاسم»^(٤)، ويحتمل تنزيل عبارة المصنّف عليه، وهو الذي صرّح به جماعة من متأخري المتأخّرين^(٥)، وهو الأقوى لما عرفت، مع تأييده بالأصل في وجهه، وعدم معارض سوى الصحيح المتقدّم، وهو-مع أنّه في غاية الإجمال كما لا يخفى على من لاحظته- لا يأتى التنزيل على المختار، فتأمّل؛ إذ هو من باب المطلق الواجب حمله على المقيّد، هذا.

لكن صرّح جماعة منهم الحلبي في الإشارة^(٦)، والعلامة في القواعد^(٧)، والشهيد الثاني في روضته^(٨)، وغيرهم^(٩)، بل قيل^(١٠): الظاهر أنّه المشهور، بأنّه متى خرج عن الإطلاق بسبب المزج والخلط لم يجز؛ للشكّ في الامتثال معه، وعدم صلاحية المضاف للطهوريّة، ولقوله (عليه السلام):

(١) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية): ج ٢ ص ١٥.

(٢) الكافي في الفقه: الصلاة/ الفصل الثالث من الشرط الثاني من شروطها ص ١٣٤.

(٣) تبصرة المتعلمين: الطهارة/ غسل الاموات ص ١١.

(٤) تحرير الاحكام: الطهارة/ تفصيل الاموات ج ١ ص ١٧.

(٥) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٨٣، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٢، والطباطبائي في رياض المسائل؛ الطهارة/ بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٣.

(٦) اشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): غسل الميت ص ١١٩.

(٧) قواعد الاحكام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٧-١٨.

(٨) الروضة البهية: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٢١.

(٩) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٠، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٣.

(١٠) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة/ غسل الميت ج ٣ ص ٤٥٤.

«... يغسل الميت بماء وسدر...» ^(١) ومع الخروج لم يصدق ذلك ، وللتشبيه بغسل الجنابة .

قلت : ومع ذلك كله فللنظر فيه مجال ، ومنه كان الظاهر من الشهيد في الذكرى ^(٢) التوقف كما عن البهائي ^(٣) ؛ لعدم الدليل على هذا الاشتراط ، بل لعل ظاهر الأدلة خلافه ، كالأمر بالغسل بماء السدر؛ إذ هو إن لم يرد منه خصوصية المضاف فلا إشكال في شموله له ، ودعوى إرادة خصوص ما لم يخرج عن الإطلاق منه لا شاهد لها لو سلم تناول ماء السدر حقيقةً لمثله ، وكذا الكلام فيما اشتمل منها على الغسل بالسدر؛ إذ بعد عدم إرادة الحقيقة فأقرب المجازات إليه ماؤه .

ولا ينافي ذلك ما اشتمل منها على الأمر بغسله بماء وسدر؛ إذ لا إشعار فيه باشتراط بقاء المائية على الإطلاق فضلاً عن الظهور؛ لوضوح صدق ذلك على الخارج عن الإطلاق ، وإن كان في صدقه على وجه الحقيقة منع ؛ لعدم تحقق المائية حينئذٍ ، لكن لا بأس بإرادة منه بقرينة الأخبار السابقة .

وجعله قرينة على إرجاعها إليه ليس بأولى من العكس ، بل لعله أولى لكثرتها واعتضادها بظاهر عبارات من عرفت من الأصحاب ، واحتمال إرادتهم غير الخارج عن الإطلاق خاصة لا شاهد له ، ولذا لم نعر على من صرح بإرادة ذلك ممن عبر بما تقدم في الكتب السالفة ، نعم قد وقع

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٨ ج ١ ص ٤٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ج ٦ ص ٦٨٢ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ - ٤٦ .

(٣) الحبل المتين : كيفية تغسيل الميت ص ٦٠ - ٦١ .

ذلك ممّن اجتزأ بالمسمّى^(١).

لكن لمّا كان من المقطوع به عدم إرادة الالتزام بخصوص الخارج عن الإطلاق في النّصّ والفتوى وجب حمل ماء الصدر فيها على ما يشملهما، بل قد يقال ببقائه على حقيقته وثبوت غيره بإجماع ونحوه، فلا تجوّز حينئذٍ، هذا إن لم نقل بصدق ماء الصدر على الخارج وغيره حقيقةً.

ومنه ينقذ جواب آخر عمّا دلّ على الأمر بغسله بماء وسدر، بأن يقال: إنّ المتّجه حينئذٍ التّخيير بين ذلك وبين ماء الصدر؛ إذ هو من قبيل الأمر بمقيدين مع اتّحاد المكلف به، ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بأنّ المراد تناول ماء وسدر وإن لم يشترط ذلك حين التّغسيل.

وممّا يرشد إلى ما ذكرنا أيضاً ما في الذّكرى بعد أن حكى عن العلامة اشتراط عدم إخراج الصدر والكافور الماء عن الإطلاق قال: «والمفيد قدّر الصدر برطل، وابن البرّاج برطل ونصف، واتفق الأصحاب على ترغيته، وهما يوهمان الإضافة ويكون المطهر هو القراح، والغرض بالأوّلين التّنظيف وحفظ البدن من الهوامّ بالكافور؛ لأنّ رائحته تطردها»^(٢) انتهى.

قلت: ومنه ينقذ الاستدلال بالمرسل الدالّ على غسل رأسه بالرغوة، حيث قال فيه: «... واعمد إلى الصدر فصيّره في طشت، وصبّ عليه الماء، واضربه بيدك حتّى ترتفع رغوته، واعزل الرغوة في شيء، وصبّ الآخر في الاجانة التي فيها الماء، ثم اغسل يديه ثلاث مرّات كما يغسل الإنسان من الجنابة إلى نصف الذراع، ثم اغسل فرجه ونقه، ثم اغسل

(١) كالشهيد في البيان: الطهارة/ غسل الاموات ص ٢٤.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥ - ٤٦.

رأسه بالرغوة، وبالع في ذلك ، واجتهد أن لا يدخل الماء منخره ومسامعه ، ثم اضجعه على جانبه الأيسر وصب الماء من نصف رأسه إلى قدميه ثلاث مرآت ، وادللك بدنه دلكاء رفیقاً وكذلك ظهره...»^(١) الحديث ؛ لظهوره بالغسل الواجب للرأس في الرغوة ، كما يشعر به الاقتصار على غسل الجانبين خاصة بعد ذلك ، وإن قال : «من نصف رأسه» ، ولا رب في خروجها عن الإطلاق.

وظن في الرياض أن الاستدلال به إنما هو بالتغسيل بما يبقى من الماء بعد الإرعاء ، فأجاب عنه بعدم استلزام الإرعاء إضافة الماء الذي تحت الرغوة ، وخصوصاً مع صبه في الماء المطلق الذي في الأجانة الأخرى كما في الخبر ، وليس فيه مع ذلك إيماء إلى غسله بالرغوة ، بل مصرح بغسله بما تحتها مع الماء المطلق الذي في الأجانة الأخرى ، وأن الرغوة إنما يغسل بها الرأس خاصة ، وفي الخبر حينئذ إشعار بذلك بل دلالة لما ذكرناه لا لما ذكره^(٢) ، انتهى .

قلت : ولا يخفى عليك ما فيه بعد تسليم غسل الرأس بالرغوة التي هي خارجة عن الإطلاق ؛ إذ بضميمة عدم القول بالفصل يتم المطلوب ، نعم لو أنكروا إرادة الغسل الواجب للرأس بذلك لا تجبه حينئذ ما ذكره ، لكنّه مع أن ظاهر كلامه تسليمه - قد صرح^(٣) عند ذكر المصتف استحباب غسل الرأس بالرغوة مقدماً على الغسل بأنه لا دلالة في المرسل كغيره من الأخبار

(١) الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٥

ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٤ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٥ .

عليه، بل هو ظاهر في أنه أول الغسل. ومع ذلك كله فقد يناقش فيما ذكره أيضاً بغلبة خروج ما تحت الرغبة عن الإطلاق، وعدم استلزام رده إلى الاجانة التي فيها الماء صيرورته مطلقاً؛ لاحتمال قلة الماء.

وكيف كان، فقد ظهر لك من ذلك كله قوة القول بالاجتزاء به وإن خرج عن الإطلاق كما اختاره بعض متأخري المتأخرين^(١)، كما أنه ظهر لك الجواب عما ذكر مستنداً للأول من الشك في الامتثال؛ إذ على تقدير اعتبار مثل ذلك في المقام قد يمنع الشك بعد ملاحظة ما ذكرنا، وكذا الثاني بما سمعته من الذكرى من الطهارة بماء القراح خاصة، وبمنع توقف الطهورية في المقام على الإطلاق بعد ظهور الأدلة فيه، وكذا الثالث لما عرفته مفصلاً، ومثله الرابع لانصراف التشبيه إلى إرادة الكيفية كما هو الظاهر منه.

إلا أنه مع ذلك كله فالأحوط الأول إن لم يكن أولى وأقوى، بناء على تنزيل كلمات الأصحاب وأخبار الباب على عدم وجوب الخارج عن الإطلاق، وإن كان لابد من صدق ماء السدر عليه، ولعله لا تنافي عند التأمل، فتأمل جيداً.

ثم إن الظاهر اعتبار كون السدر ممّا يصح مزجه مع الماء، ولذا قال في جامع المقاصد: «ويعتبر كونه مطحوناً؛ لأنّ المراد به التنظيف، ولا يتحقق بدون طحنه، نعم لو مرس الورق الأخضر بالماء حتى استهلك أجزاؤه كفي ذلك»^(٢) انتهى، وهو جيد.

(١) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٢، والفاضل الخراساني في

ذخيرة المعاد: الطهارة/ غسل الاموات ص ٨٤.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٠.

﴿و﴾ إذا فرغ من ماء الصدر غسله ﴿بعدة﴾ بماء الكافور على الصفة السابقة ﴿وفي﴾ جميع ما مر في ماء الصدر من اعتبار اسم الكافور أو اسم مائه، والبقاء على الإطلاق، والترتيب، وغير ذلك، لكن قدر المفيد^(١) وابن سعيد^(٢) كما عن سلار^(٣) الكافور بنصف مثقال، إلا أنه لم يعلم منهم إرادة الوجوب، كيف؟! وابن سعيد لا يوجب الخلط على ما عرفت^(٤) كما عن سلار^(٥) من أنه لا يجب إلا غسل واحد بالقراح.

وفي خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) «... نصف حبة...»^(٦) وفي خبر مغيرة مؤذن بني عدي عنه (عليه السلام) «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) غسل رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالصدر، ثم بثلاثة مثاقيل من الكافور...»^(٧) وفي خبر يونس عنهم (عليهم السلام) «... وألق فيه حبات كافور...»^(٨) إلا أنها لا تصرح في شيء منها بالوجوب، فالأقوى اعتبار الصدق المتقدم في الصدر.

(١) المقنعة: الطهارة/ تلقين المختصرين ص ٧٥.

(٢) الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الأموات ص ٥١.

(٣) المراسم: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٧.

(٤) في ص ٢٠٨.

(٥) المراسم: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٧.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٦٨٤.

(٧) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٠٩ ج ١ ص ٤٥٠، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ١١ ج ٢ ص ٦٨٤.

(٨) الكافي: باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠.

وقضية إطلاق الأخبار وكثير من الأصحاب سيّما المتأخّرين (١) بل معقد الإجماعات السابقة الاكتفاء بمصداق الكافور من غير فرق بين جلاله وغيره ، لكنّه يظهر من بعض قدماء الأصحاب (٢) وجوب كونه من الأوّل ، بل ربّما حكى (٣) عن أكثر القدماء ، والمراد به كما قيل (٤) الخام الذي لم يطبخ ، وأرسل عن أبي علي ولد الشيخ أنّ « الكافور صمغ يقع من شجر ، وكلّما كان جلالاً وهو الكبار من قطعه لا حاجة له إلى النار ، ويقال له : الخام ، وما يقع من صفاره في التراب فيؤخذ فيطرح في قدر ويغلى فذلك لا يجزي عن الحنوط » (٥) انتهى .

قيل (٦) : ولعلّ منشأ ذلك ما يقال : إنّ مطبوخه يطبخ بلبن الخنزير ليشتدّ بياضه به أو بالطبخ ، وربّما يحصل العلم العادي بالنجاسة من حيث إنّ الطابخ من الكفار .

قلت : لكنّ ظاهر الأخبار أجزاء المطبوخ ، ووجهه عدم حصول اليقين بالنجاسة ، والأصل الطهارة ، ولذا ما فصل المتأخّرون ، نعم قد يقال

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / كيفية غسل الميت ص ٩ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / غسل الاموات ص ٦ .

(٢) كالمهذبة (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠ ، والمقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٥ ، والمراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧ .

(٣) نقله البهبهاني عن جده ، راجع حاشية المدارك : الطهارة / غسل الميت ذيل قول المصنف : « وقيل لا تسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها » ص ١٣٠ .

(٤) كما في عبارة أبي علي الآتية .

(٥) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٦) قاله البهبهاني ، راجع هامش (٣) من هذه الصفحة .

باستحباب الخام للخروج عن شبهة الخلاف وعن شبهة النجاسة .
﴿و﴾ إذا فرغ من تغسيله بماء الكافور فليغسله ﴿بماء القراح أخيراً﴾
إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً^(٢) وسنة^(٣) مستفيضة أو متواترة ، والمراد بالقراح
الماء الذي لا يخالطه ثفل من سويق وغيره والخالص كالقريح على ما في
القاموس^(٤) ، وعن الصحاح أنه « الذي لا يشوبه شيء »^(٥) .
وربما ظنّ من ذلك أنّه لا يجزي التغسيل بماء السيل ونحوه ممّا مازجه
شيء من الطين ونحوه وإن كان بحيث لا ينافي إطلاقية الماء ، ولعلّه الظاهر
من السرائر حيث قال : « القراح : الخالص من إضافة شيء إليه »^(٦) ،
كالذكرى : « القراح : الخالص البحت »^(٧) ، أللهم إلّا أن يريدًا مجرد
تفسير اللفظ لا اعتبار ذلك فيه .

وكيف كان فلا ريب في ضعفه ؛ إذ - مع منافاته لتعليق الحكم على
الماء في بعض الأخبار ، وغلبة عدم خلوّ الماء من ذلك سيّما الفرات في بعض
الأحيان ، ومعلومية بقاء مطهرة مثل هذا الماء من الأحداث والنجاسات ،

-
- (١) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٨ ، وابن البراج في المذهب :
الطهارة / كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٩ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١
ص ٢٣٠ ، والشهيد في البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤ .
(٢) نقل الاجماع في المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٥ .
(٣) كخبر عبدالله بن عبيد المتقدم في ص ٢١٣ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من أبواب غسل
الميت ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٤) القاموس المحيط : ج ١ ص ٢٤٢ مادة (قرح) .

(٥) الصحاح : ج ١ ص ٣٩٦ مادة (قرح) .

(٦) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٤ .

مع بُعد احتمال الشرطية في خصوص المقام تعبداً وإن اختصّ بجملة من الأحكام كذلك - لا دليل عليه سوى وقوع هذا القيد في الاعتبار من الأخبار^(١) ومعتقد الإجماع .

وفيه : أنَّ مقابلته بماء الصدر والكافور تشعر بإرادة كونه ليس بماء صدر وكافور، بل هو المنساق للفهم منها ، فمن هنا لم يصحّ تحكيما على ما دلّ على الاجتزاء بمطلق الماء ، نعم لا إشكال في ظهورها بما ذكرنا ، فلا يجتزى بالغسل به في الثالثة مع صدق ماء الصدر عليه وإن لم يخرج عن الإطلاقية ، فإما في الروضة من أنَّ « المراد بالماء القراح المطلق الخالص من الخليط ؛ بمعنى كونه غير معتبر فيه لا أنَّ سلبه عنه معتبر ، وإنما الاعتبار كونه ماءً مطلقاً »^(٢) ليس في محله ، بل هو عجيب يخالف لظاهر الأدلة أو صريحها .

نعم قد يقع الإشكال في اعتبار خلوه من الخليط رأساً وإن لم يصدق معه ماء الصدر أو الكافور، كما عساه يشعر به العدول عن الإطلاق والماء المطلق إلى قيد البحث أو القراح في الفتاوى وأكثر الأخبار^(٣) ، والأمر في خبر يونس^(٤) بغسل الآنية قبل صبّ القراح فيها ، مضافاً إلى وجوب الاحتياط في وجهه ، أو أنَّ الاعتبار عدم صدق ماء الصدر ، فلا يقدر الخليط

(١) كخبر عبد الله بن عبيد المتقدم في ص ٢١٣ .

(٢) الروضة البهية : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) راجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٤) حيث قال فيه : « ... ثم اغسل يديك الى المرفقين والآنية وصبّ فيها الماء القراح ... » .

الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

حينئذ مع عدم تحقق صدق ذلك ، كما هو قضية الأصل بناء على الأقوى من جريانه في مثله ، وإطلاق الماء في خبر سليمان بن خالد (١) ، والأمر بطرح سبع ورقات سدر في الخبرين المتقدمين (٢) ، وتطهير المطلق للأحداث والأخبار .

ولعلّ الأول هو الأقوى في غير ما لا ينافي الخلوص عرفاً كما لو كان قليلاً جداً ، ولعلّه منه ما طرح فيه بعض الورقات الصحاح من غير مزج ، فيحمل عليه حينئذ الخبران المتقدمان مع ما عرفته سابقاً فيهما ، ويسقط الاستدلال بهما للثاني كالأصل والإطلاق ؛ لوجوب الخروج عنها بالمقيّد ، ودعوى انصرافه إلى إرادة عدم صدق اسمي ماء السدر والكافور تقييداً وتجاوزاً لا شاهد عليه ، كحمل الأمر في مرسل يونس بغسل الآنية على الاستحباب بمجرد اشتماله على ذكر كثير من المستحبات ، ولا استبعاد في اشتراط ذلك بالنسبة إلى غسل الأموات كما اعتبر فيه غيره من ماء السدر ونحوه ، ومنه يظهر الجواب عن الأخير .

ثم إنّّه ينبغي القطع بما ذكرناه بناء على الاجتزاء بالغسلتين الأولتين بمسّمى السدر والكافور ؛ لظهور الأدلة في تضادّ ما يجتزى به في الغسلة الثالثة وسابقتها بحيث لا يجتمعان في فرد ، فلو لم يقدر مطلق الخليط في

(١) الذي رواه الشيخ بإسناده عن النضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الميت كيف يغسل ؟ قال : بماء وسدر واغسل جسده كلّهُ ، واغسله اخرى بماء وكافور ، ثم اغسله اخرى بماء ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٨ ج ١ ص ٤٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٦٨٢ .

(٢) أي خبر معاوية بن عمار المتقدم في ٢١٠ ، وخبر عبد الله بن عبيد المتقدم في

ذلك لجواز اجتماعهما في مثل الماء الممزوج معه مسمى الصدر والكافور، فتأمل جيداً.

ثم إنه يجب أن تكون كيفية الغسل به ﴿كما يغسل من الجنابة﴾ فيبدأ بالرأس ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر كالغسل بالماءين السابقين ، من غير خلاف أجده ^(١) في شيء من ذلك ، بل عليه الإجماع في الانتصار ^(٢) والخلاف ^(٣) والمعتبر ^(٤) والذكرى ^(٥) وغيرها ^(٦) ، وفي التذكرة ^(٧) نسبته إلى علمائنا ، كما أنه في الأولين ^(٨) والثالث «إِنَّ كُلَّ مَوْجِبٍ لِلتَّيْبِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ مَوْجِبٌ لَهُ فِي غَسْلِ الْأَمْوَاتِ» .

ويدلّ عليه : -مضافاً إلى ذلك ، وإلى الأمر به في النصوص المستفيضة ^(٩) ، وهما يحكم على غيرها من المطلقات ، ولا ينافيه اشتماها

(١) ممن قال بذلك : ابن حزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٤ ، وابن اديس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٥٩ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥١ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) الانتصار : الطهارة / غسل الميت ص ٣٦ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٧٤ ج ١ ص ٦٩٣ - ٦٩٤ .

(٤) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٦) ككشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٤ ، ورياض المسائل : الطهارة / بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٤ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٨ .

(٨) كذا في النسخ ، والصحيح : «الاول» لأنه لم يذكر ذلك في الخلاف ، وهو الأولى بالسياق ايضاً ؛ اذ لو اراد ذلك لكان الأولى ان يقول : «في الثلاثة الأولى» .

(٩) كالخبر الذي رواه الشيخ عن المفيد ، عن الصدوق ، عن محمد بن الحسن ، عن احمد بن

على كثير من المستحبات سيما بعد اعتضاها بما عرفت ، كما أنه لا ينافيه الأمر في مرسل يونس (١) وغيره بإفاضة الماء على الجانب الأيمن من القرن إلى القدم ، وكذا الأيسر بعد غسل الرأس ، وإن نقل عن الصدوق والشيخ في الفقيه (٢) والمبسوط (٣) وجوب ذلك ، إلا أنه مع عدم منافاته للترتيب إذ هو أمر زائد ضعيف جداً ؛ لمعارضته بما هو أقوى منه ، نعم قد يحكم بالاستحباب من جهة ذلك ، فتأمل - الأخبار (٤) المستفيضة المشبهة له بغسل الجنازة ، بل في بعضها^(٥) التعليل بأنه جنب بخروج النطفة منه عند الموت . ومنه انقذح لجماعة من المتأخرين منهم العلامة في القواعد^(٦) ، والشهيد في الذكرى^(٧) ، والمحقق الثاني في ظاهر جامع المقاصد^(٨) ،

ادريس ، عن محمد بن احمد بن يحيى ، عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن غسل الميت ؟ قال : « تبدأ فتطرح على سواته خرقة ، ثم تنضح على صدره وركبتيه من الماء ، ثم تبدأ فتغسل الرأس والحية بسدر حتى تنقيه ، ثم تبدأ بشقه الأيمن ، ثم بشقه الأيسر ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٨٠ .

(١) تقدم في ص ٢١٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٥ ج ١ ص ١٤٨ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٨ .

(٤) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (٣) من ص ١٦٠ .

(٥) ذكرنا الخبر الدال على ذلك في حاشية (١) من ص ١٣٩ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٨ .

والفاضل المعاصر في الرياض^(١)، سقوط الترتيب عند تغسيله ارتماساً كالجنب، وهو لا يخلو من نظر؛ للأصل، والتأسي، والاحتياط، وظاهر الفتاوى ومعقد الإجماعات، والأخبار^(٢) المفصلة لكيفياتها، واحتمال التشبيه بغسل الجنابة في الترتيب بل ظهوره، سيما بعد معرفة الترتيب في غسل الجنابة في تلك الأزمان، ولعله لذا استشكل فيه في التذكرة^(٣)، بل في كشف اللثام: «الأقوى العدم»^(٤)، وهو الأظهر.

لكن ينبغي أن يعلم أنه بناء على الاجتزاء به فالمراد الاجتزاء عن الترتيب في كل غسل لا في نفس الأغسال، فيجب حينئذ الارتماس بماء السدر ثم بماء الكافور ثم بالقراح، ويعتبر حينئذ كثرة الماء المرتمس فيه لتنجس القليل بالملاقاة، وخروج الوارد منه لا يستلزم العكس، نعم قد يقال بعدم اشتراط ذلك في الأولين بناء على عدم اشتراط الإطلاق فيهما. كما أنه ينبغي أن يعلم أيضاً أننا وإن قلنا: إن الأظهر عدم الاجتزاء بالارتماس، لكن المراد عدم الاجتزاء به عن الترتيب لا عدم جواز الترتيب ارتماساً، فيجوز حينئذ غسل الرأس ارتماساً، وكذا الجانب الأيمن، وكذا الأيسر، فتأمل.

﴿وفي﴾ وجوب ﴿وضوء الميت تردد﴾ من قول الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الله بن عبيد بعد أن سألته عن غسل الميت: «تطرح خرقة، ثم تغسل فرجه ويوضأ وضوء الصلاة...»^(٥) الحديث.

(١) رياض المسائل: الطهارة/ بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٤.

(٢) راجع وسائل الشريعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٨٠.

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٨.

(٤) كشف اللثام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٦. (٥) تقدم في ص ٢١٣.

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر حريز «الميت يبدأ بفرجه ، ثم يوضأ وضوء الصلاة ...» (١) الحديث . وقوله (عليه السلام) أيضاً في المرسل عن أبي خثيمة : «إنَّ أبي أمرني أن أغسله إذا توفي ، وقال لي : اكتب يا بني ، ثم قال : إنهم يأمرونك بخلاف ما تصنع ، فقل لهم : هذا كتاب أبي ، ولست أعدو قوله ، ثم قال : تبدأ فتغسل يديه ، ثم توضئه وضوء الصلاة ، ثم تأخذ ماءً وسدراً ...» (٢) الحديث . وعموم قوله (عليه السلام) : « في كل غسل وضوء إلا غسل الجنابة » (٣) .

ومن الأصل السالم عن معارضة الاحتياط هنا ؛ لظهور إرادة القائل الوجوب الشرعي لا الشرطي ، وعلى تقديره فقد عرفت أنَّ الأقوى التمسك به سيما فيما شك في شرطيته ، وخلو أكثر الأخبار المعتبرة عنه مع أنَّها في مقام البيان ، ولم تخل عن جملة من المستحبات فضلاً عن الواجبات ، والتشبيه بغسل الجنابة في المستفيضة ، وترك الرضا (عليه السلام) جواب ابن يقطين في الصحيح حيث سأل «عن غسل الميت أفیه وضوء الصلاة أم لا؟ فقال : يبدأ بمرافقه فيغسل بالخرض ، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ...» (٤) الحديث . ووجوب الوضوء لغيره ، وغير ذلك .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٧ ج ١ ص ٣٠٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٠

ح ٢ ج ١ ص ٢٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٦٨٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥١ ج ١ ص ٣٠٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٠

ح ٥ ج ١ ص ٢٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب غسل الجنابة ح ٤ ج ٢ ص ٦٨٩ ، وفي

الأولين : عن أبي خثيمة .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٦ ح ٩٤ ج ١ ص ١٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب

غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٩٠ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٩ ج ١ ص ٤٤٦ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٠

كلّ ذا مضافاً إلى قصور تلك الأدلّة عن إفادة الوجوب سنداً ودلالةً مع إعراض المشهور نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢) عنها ، بل عن بعض الفضلاء^(٣) إنكار قائل صريح بالوجوب ، وكأنّه لعدم صراحة عبارة من نُسب إليه ذلك فيه كالمقنعة^(٤) والمهذب^(٥) كما اعترف به في المختلف^(٦) وكشف اللثام^(٧) ، نعم حكاها في الأخير عن صريح النزّهة وظاهر الاستبصار والكافي ، وأرسله عن المحقّق الطوسي .

وكيف كان ، فلا ريب في ضعفه بعد ما عرفت من مستنده وما فيه ، بل في السرائر^(٨) نسبة الرواية الدالّة عليه إلى الشذوذ ، وفي المبسوط : « إن عمل الطائفة على ترك ذلك »^(٩) كالخلاف^(١٠) أيضاً ، بل قد يظهر من الأخير عدم المشروعية فضلاً عن الوجوب ، هذا مع موافقة تلك الأخبار إلى

ح ٦ ج ١ ص ٢٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٦٨٣ ، والخبر عن العبد الصالح (عليه السلام) .

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٧٢ ج ١ ص ٦٩٣ ، وابن اديريس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٥٩ ، والمصنف في المختصر النافع : الطهارة/ غسل الاموات ص ١٢ .

(٢) نقلت الشهرة في مدارك الاحكام : الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٣ .

(٣) كما في التنقيح الرائع : الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١١٨ .

(٤) المقنعة : الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٧٦ .

(٥) المهذب : الطهارة/ كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٨ .

(٦) مختلف الشيعة : الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٢ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٥ .

(٨) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٥٩ .

(٩) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١٠) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٧٢ ج ١ ص ٦٩٣ .

عامة العامة (١) ، وعمومية البلوى بالحكم مع كثرة وقوع الموت ، فمن المستبعد بل من المقطوع بعدمه خفاؤه على عامة الشيعة خصوصاً الخواص .
 ﴿و﴾ من هنا كان ﴿الأشبه أنه لا يجب﴾ بل قد يتردد في أصل مشروعيته كما عن ظاهر التذكرة (٢) ونهاية الأحكام (٣) ، بل ظاهر الخلاف (٤) أو صريحه عدمها كظاهر السرائر (٥) ، ويحتمله المحكي عن سلالر (٦) ، ولعلّه لبعض ما قدمناه من التشبيه بغسل الجنابة ، واستمرار الترك من سائر الطائفة مع ملازمتهم لغيره من المستحبات ، وقصور تلك الأخبار عن إفادته بعد موافقتها للعامة .

لكن قد يدفع ذلك بانجبارها بالشهرة المحكية (٧) بين المتأخرين على الاستحباب ، وربما كان أحوط أيضاً ؛ لما عرفته من شبهة الوجوب وإن ضعفت التي لا يعارضها احتمال الحرمة التي منشؤها التشريع ، وإلا فلا نهي صريح في الأخبار عنه ، فتأمل .

﴿ولا يجوز الاقتصار على أقل من الغسلات المذكورة﴾ خلافاً للمحكي عن سلالر (٨) كما مرّ الكلام عليه مفصلاً (٩) ﴿إلا عند

(١) الام : ج ١ ص ٢٦٥ ، المجموع : ج ٥ ص ١٧٢ ، المبسوط (للسرخسي) : ج ٢ ص ٥٩ ، الباب : ج ١ ص ١٢٦ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٢ .

(٣) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٧٢ ج ١ ص ٦٩٣ .

(٥) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٥٩ .

(٦) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٨ .

(٧) حكاها في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٤٥ .

(٨) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧ .

(٩) في ص ٢٠٦ .

الضرورة ﴿﴾ كما لو لم يجد إلّا ماء غسلة واحدة أو غسلتين ، فيقتصر حينئذٍ ، ولا يسقط الغسل بفوات ذلك حتّى على القول بأنّه عمل واحد ، وكأنّه لقاعدة الميسور والاستصحاب على بعض الوجوه المعتضدين بفتوى من تعرّض لهذا الفرع من الأصحاب كالشهيدين ^(١) والمحقّق الثاني ^(٢) وغيرهم ^(٣) ، ولمشابهته الأعمال المتعدّدة من جهات متعدّدة ، وإطلاق ما دلّ على وجوب كلّ غسلة من دون ظهور باشتراط الاجتماع ، ومع ذلك كلّهُ فقد يستأنس بما بعده من المسألة الآتية حيث اتّفقوا ظاهراً على وجوب الغسل بماء القراح وإن انعدم الصدر والكافور .

ثمّ إنّ هل يجب اختيار ماء القراح كما في الذكرى ^(٤) ؛ لظهور الأدلّة في أهمّيته بالنسبة إلى أخويه وأنّه الذي به يحصل رفع الحدث ، بل قد يظهر منها أنّ غيره إنّما هو لتنظيف البدن أو حفظه من الهوامّ ، فهو أقوى من غيره في التطهير ، ولعدم احتياجه إلى جزء آخر ، نعم لو وجد ماء لغسلتين فالسدر حينئذٍ مقدّم على الكافور ؛ لوجوب البداية به ، ويمكن الكافور لكثرة نفعه .
أو السابق فالسابق كما في جامع المقاصد ^(٥) والروض ^(٦) وعن غيرهما ^(٧) ؛ لوجوب البداية به المستفاد من الأدلّة ، مع ظهور عدم تقييد ذلك

(١) الشهيد الاول في الذكرى : الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥ ، والشهيد الثاني في المسالك :

الطهارة/ تغسيل الميت ج ١ ص ٩ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٢ .

(٣) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة/ غسل الاموات ص ٨٤ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٦) روض الجنان : الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٠ .

(٧) كمسالك الافهام : الطهارة/ تغسيل الميت ج ١ ص ٩ .

بالتمكن ممّا بعده ، كظهورها في اشتراط الترتيب القاضي بعدم صحّة القراح حتّى يسبق بالغسلين ، فالأصل يقضي بسقوطه عند تعذر شرطه من غير فرق بين الاختيار والاضطرار ، وللاستصحاب في بعض الوجوه ، بل قاعدة الميسور عند التأمل ، لأنّه هو الميسور من المكلف به ، كلّ ذامع ضعف ما سمعته في الوجه الأول ؛ إذ هي بين دعوى فاقدة للدليل ، وبين اعتبار لا يصلح مدركاً لحكم شرعي ، ومن هنا عدل الشهيد عمّا ذكره في الذكرى (١) والبيان (٢) ، وهو الأقوى .

ويجب التيمّم بدل الفائت على ما في البيان (٣) وجامع المقاصد (٤) والروض (٥) وعن المسالك (٦) ؛ لعموم بدليّة التراب ، ولا استقلاله بالاسم والحكم ، ولأنّ وجوب التعدّد في المبدل منه وعدم إجزاء أحد أقسامه أو القسمين عنه يوجب عدم إجزائها أو أحدها عن بدله .

قلت : وقد يشكل ذلك بناءً على المختار من أنّ غسل الميت عمل واحد ؛ لعدم ظهور أدلّة التيمّم في بدليّته عن الجزء ، ولعله لذا حكم في الذكرى (٧) بعدم التيمّم معللاً له بمحصول مسمّى الغسل ؛ إذ ماله عند التأمل إلى عدم ثبوت تليفق من التراب والماء ، كما أنّه قد يشكل بدليّته أيضاً عن الكافور بناءً على الاكتفاء بالضاف منه ؛ لظهورها أيضاً في بدليّة

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٢) البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤ .

(٣) المصدر السابق : ٢٥ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٣ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٠ .

(٦) مسالك الافهام : الطهارة / تغسيل الميت ج ١ ص ٩ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

ما كان الماء شرطاً فيه .

لكن قد يدفع الأول بعموم البدلية ، وبأنه وإن كان عملاً واحداً إلا أنّ له شهماً بالأعمال المتعددة ، كما أنّه قد يدفع الثاني بالعموم أيضاً لما صح رفعه بالماء وإن لم يكن شرطاً فيه .

ومع ذلك كلّه فالمسألة لا تخلو من إشكال وإن كان الذي يقوى الآن في النظر سقوط التيمّم ، إلا أنّ الاحتياط هنا كاللزام ، خصوصاً والمفقود في المقام ماء القراح بناءً على ما سمعته من المختار .

وينبغي الاجتزاء بتيمّم واحد وإن كان الفائت غسلين ، بناءً على الاجتزاء به عند فوات الثلاث - على ما ستعرف - ففيه أولى ، نعم قد يتّجه التعدّد بناءً على تعدّده عند فوات الثلاث ، ويأتي الكلام فيه .

﴿ولو عدم الكافور والصدر غسل بالماء القراح﴾ بلا إشكال ولا خلاف أجده بين كلّ من تعرّض لذلك من الأصحاب كالشيخ^(١) والحلي^(٢) والفاضلين^(٣) والشهيدين^(٤) والمحقّق الثاني^(٥) وغيرهم من

(١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، والنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٣ .

(٢) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٩ .

(٣) المصنّف في المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٢ ، والمعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ ، والقواعد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٨ ، والتحرير : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٤) الشهيد الاول في البيان : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٤ ، والدروس : الطهارة / كيفية غسل الميت ص ٩ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / تغسيل الميت ج ١ ص ٩ ، وروض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٩ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٢ .

متأخري المتأخرين^(١)، فاحتمال القول حينئذٍ بالانتقال إلى التيمم بناءً على أنَّ غسل الميت عمل واحد وقد تعذر بتعذر جزأيه لا التفات إليه، سيما بعد ما سمعته في المسألة السابقة من القاعدة وغيرها، مع اعتضاها بما سمعته هنا أيضاً، ولا إشعار فيما في المبسوط^(٢) والسرائر^(٣) بعدم وجوب ذلك وإن قالوا: «لا بأس بالغسل بماء القراح»؛ إذ الظاهر إرادة الوجوب؛ لأنه متى جاز هنا وجب، فتأمل.

نعم صريح المعتبر^(٤) والنافع^(٥) ومجمع البرهان^(٦) والمدارك^(٧) وظاهر الذكري^(٨) ومحمّل المبسوط^(٩) كما عن النهاية^(١٠) سقوط ما عدا المرة الواحدة، وكأنّه لجزئية الخليطين فيفوت بفواتهما، ولأنّ المراد بالسدر الاستعانة على إزالة الدرن، وبالكافور تطيب الميت وحفظه بخاضية الكافور من إسراع التغير وحفظ الهوام، ومع عدمهما فلا فائدة في تكرار الماء.

(١) كالفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٤، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٤.

(٢) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ إلّا أنّه قال: «وإذا لم يوجد كافور ولا سدر غسّل بالماء القراح».

(٣) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٩.

(٤) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٦٦.

(٥) المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٢.

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٨٤.

(٧) مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٤.

(٨) ذكرى الشيعة: الطهارة/ غسل الميت ص ٤٥.

(٩) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١.

(١٠) النهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٤٣.

خلفاً للعلامة (١) والمحقق الثاني (٢) والشهيد الثاني (٣) فأوجبوا ثلاث غسلات ، ولعلّه الظاهر من السرائر كما عرفت ، وإليه أشار المصنّف بقوله : ﴿ وقيل : لا تسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها ﴾ وكأنّه لظهور كثير من الأخبار بكونه واجباً مستقلاً لا جزء ، كقوله (عليه السلام) : « ... غسّله بماء وسدر ... » (٤) فالأمور به شيان متميزان وإن امتزجا في الخارج ، وليس الاعتماد في إيجاب الخليط على ما دلّ على الأمر بتغسيله بماء الصدر خاصّة حتّى يرتفع الأمر بالمضاف بارتفاع المضاف إليه .

وبعد تسليمه لا نسلم فوات الكلّ بفوات الجزء بعد قيام المعتبرة المنجبة بعمل الأصحاب في الجملة وبعدم سقوط الميسور بالمعسور ، بل قد يظهر من المختلف (٥) في المقام الحكم بوجوب الجزء وإن انتفى الكلّ مع قطع النظر عن هذه القاعدة ، ولعلّه لثبوت وجوبه بوجوب الكلّ ؛ ضرورة استلزام وجوب المركّب وجوبَ أجزائه ، ولم يعلم سقوط ذلك بعد انتفائه ، فيستصحب وجوبه حينئذٍ .

﴿ و ﴾ ممّا سمعته في بيان الوجهين قال المصنّف : ﴿ فيه تردّد ﴾ وإن كان قد يناقش فيما ذكر من مدرك الثاني ؛ إذ هو إمّا مبنيّ على إنكار جزئية الصدر من المكلف به ، ولا ريب في فساده ؛ لظهور قوله : « ماء

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / غسل

الاموات ج ١ ص ٢٣٠ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٢ .

(٣) مسالك الافهام : الطهارة / تغسيل الميت ج ١ ص ٩ ، وروض الجنان : الطهارة / غسل

الاموات ص ٩٩ .

(٤) تقدم في ص ٢٠٩ .

(٥) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ .

السدر» و«السدر» فيه ، ولا ينافيه «ماء وسدر» ؛ إذ هو- مع إمكان تنزيهه على الأول- مراد منه الاجتماع قطعاً ، وليس هو من قبيل «اضرب زيداً وعمراً» كما هو واضح .

وإما مبني على المناقشة في قاعدة انتفاء الكل بانتفاء الجزء ؛ لقاعدة الميسور ، أو لما سمعته من المختلف ، وهما معاً محل للنظر :

أما الأولى فقد يمنع شمولها لمثل المقام الذي هو من قبيل الأجزاء المتصلة التي يحملها العقل ؛ إذ من الظاهر عدم تناولها لما لو كان المكلف به شخصاً خاصاً فينتقل منه مثلاً إلى نوعه ، ولا ريب أن المكلف به هنا ماء السدر ، وبعد انتفاء السدر لا ينتقل منه إلى مطلق الماء ، مع أنه يمكن أن يخص هذه القاعدة بالمركبات الشرعية دون غيرها .

لكن قد يقال : إن المكلف به هنا ماء وسدر كما هو مضمون بعض الأخبار^(١) ، فيتمشى فيه القاعدة ، وفيه : أنه بعد التسليم فقد يمنع حينئذ التمسك بها من دون جابر يجبرها في خصوص المقام ، ووجوده في غيره غير مجيد ؛ إذ لعل العمل بما يوافق بعض مضمونها فيه لغيرها من الأخبار المنطبقة على ذلك المقام وإن لم نثر عليها ، ولا يلزم من ذلك عدم جواز العمل بها عند وجدان الشهرة مع عدم دليل غير هذه الأخبار مثلاً ؛ للاكتفاء بوجود الشاهد من أخبار أهل البيت (عليهم السلام) في العمل وإن لم نعلم أن منشأ حكم المشهور تلك الأخبار نفسها .

نعم قد يقال بالاكْتفاء في الجبر بمقام عن سائر المقامات إذا علم أن

(١) كخبر ابن مسكان المتقدم في ص ٢٠٩ ، وخبر سليمان بن خالد الذي نقلناه في حاشية (١)

منشأ عملهم بالحكم إنّما هو خصوص هذه الأخبار، ولم يثبت، ولتحرير المسألة مقام آخر.

وأما الثانية فأوضح فساداً؛ ضرورة أنّه لا وجه لاستصحاب وجوب الجزء الثابت وجوبه من تلك الحيثية بعد انتفاء الكل.

فمن ذلك كان الأول لا يخلو من قوة، وإن كان الثاني أحوط إن لم يكن أولى، لا لما ذكر، بل لما سيأتي^(١) ممّا دلّ على كون المُحرم كالمحلّ غسلًا وغيره إلّا أنّه لا يقربه كافور؛ إذ المتعذّر عقلاً كالمتعذّر شرعاً.

ثمّ إنّ ذكره في جامع المقاصد^(٢) أنّه بناءً عليه يجب التمييز بين الغسلات بالنية محافظةً على الترتيب، وفيه تأمل بل منع، كما أنّه كذلك أيضاً بالنسبة إلى وجوب التيمّم بناءً على المختار؛ لعدم ظهور تناول أدلة مشروعيته لمثل المقام كما هو واضح.

ثمّ إنّ الظاهر وجوب إعادة الغسل لو وجد الخليطان قبل الدفن على كلّ من القولين، وفاقاً للذكرى^(٣) وجامع المقاصد^(٤) والروض^(٥)، وخلافاً لصريح المدارك^(٦) وظاهر مجمع البرهان^(٧)؛ لعدم ظهور الأخبار في بدلية الممكن عن المتعذّر حتّى يقتضي الإجزاء، فهو من قبيل الأعذار.

(١) في ص ٣١٤.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٢.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٢.

(٥) روض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٠.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٤.

(٧) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٨٤.

بخلافه بعده قطعاً مع استلزمه النيش ، وعلى احتمالٍ في غيره كما لو اتفق خروجه لأمرٍ ما ؛ لانصراف إطلاقات الأخبار إلى غيره ، فالأصل البراءة ، ولإطلاق ما حكاه في الرياض^(١) من الإجماع ، وهو لا يخلو من نظر بناءً على وجوب إعادته قبل الدفن ؛ لا بتناؤه على ما عرفت من عذرية الغسل الأول ، لا إجزائه ، فهو كمن دفن بغير غسل ثم اتفق خروجه اللهم إلا أن يفرق بين الإجزاء قبل الدفن وبعده ؛ تنزيلاً لما بعد الدفن منزلة انتهاء زمان التكليف بخلافه قبل الدفن ، وهو لا يخلو من وجه .

كما أن المتجه بناءً على المختار وجوب الغسل بمسه على ما صرح به في الكتب السابقة ، بل صرح في بعضها بذلك أيضاً في كل غسل شرع للضرورة ، قال : « وبالأولى التيمم »^(٢) ، وكأنه للاستصحاب وعدم إفادة مثل ذلك طهارة للميت .

لكن قد يناقش فيه بظهور الأدلة في قيام الاضطراري من الطهارات مقام الاختياري ، كما في وضوء الجبائر والأقطع وغسلها ونحو ذلك ، وخصوصاً في التيمم ؛ لما دل^(٣) على أنه بمنزلة الماء وأنه أحد الطهورين^(٤)

(١) رياض المسائل : الطهارة / بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٤ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٢ .

(٣) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن فضالة ، عن حماد بن عثمان ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل لا يجد الماء ، أيتيمم لكل صلاة ؟ فقال : لا ، هو بمنزلة الماء » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٥ ج ١ ص ٢٠٠ ، الاستبصار : الطهارة / باب

٩٧ ح ٢ ج ١ ص ١٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التيمم ح ٣ ج ٢ ص ٩٩٠ .

(٤) كما في الخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، قال : قلت لأبي جعفر (عليه السلام) : يصلي الرجل بتيمم واحد صلاة الليل والنهار

ونحوهما .

لكن قد يدفع الأخير بأنّ وجوب الغسل بالمسّ إنّما هو للنجاسة التي لا ترتفع بالتيّم ، على أنّ مبدل التيمّم هنا ليس ماءً فقط ، بل هو مع ماء الصدر والكافور ، ولا دليل على حصول حكمهما بعد تعذرهما بالتيّم ، وهو قويّ .

ومنه ينقدح الفرق بين الميّم وغيره ، فيجب الغسل بمسّ الأوّل دون الثاني^(١) بشرط عدم حصول التمكن قبل الدفن ، وإلاّ فيجب أيضاً ، لانكشاف عدم الاجتزاء به حينئذٍ . إلّا أنّنا لم نقف على هذا التفصيل لأحد من الأصحاب ، ولعلّه لعموم أو إطلاق ما دلّ^(٢) على وجوب الغسل بمسّ الميت حتّى يغسل ، وهو منصرف إلى المتعارف المعهود وهو الغسل الاختياري ، دون غيره ممّا لم يظهر من الأدلّة قيامه مقامه في جميع ثمراته وأحكامه ، ومجرّد الإلزام بوجوبه وعدم السقوط بتعذر البعض لا يقضي بذلك ، فمن هنا كان الأولى ما عليه من عرفت من الأصحاب ، وإن كان

كلّها؟ فقال : نعم ... قلت : فإنّ أصاب الماء وقد دخل في الصلاة؟ قال : فلينصرف فليتوضّأ ما لم يركع ، فإن كان قد ركع فليمض في صلاته ؛ فإنّ التيمّم أحد الطهورين . تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٨ ح ٥٤ ج ١ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التيمّم ح ١ ج ٢ ص ٩٩١ .

(١) الصحيح : الثاني دون الاول .

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار قال : « كتبت إليه : رجل أصاب يديه أو بدنه ثوب الميت الذي يلي جلده قبل أن يغسل ، هل يجب عليه غسل يديه أو بدنه ؟ فوقع : إذا أصاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٣ ج ١ ص ٤٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل المس ح ٥ ج ٢ ص ٩٢٨ .

ما سبق ممّا لا يخلو من قوّة ، فتأمّل جيّداً .

ثمّ إنّ ظاهر الأصحاب والأخبار أنّه لا يقوم شيء مقام الصدر في الاختيار والاضطرار ، لكن حكي عن العلامة في التذكرة^(١) والنهاية^(٢) أنّه قال : « إذا تعذّر الصدر في تغسيله بما يقوم مقامه من الخطمي إشكال ؛ من عدم النصّ ، وحصول الغرض » انتهى .

وعندي لا إشكال في الجواز وعدم الوجوب ، ولا ينفيه ما في الوسائل عن الصدوق بإسناده إلى عمّار الساباطي عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال : « إذا غسلت رأس الميت ولحيته بالخطمي^(٣) فلا بأس »^(٤) ، قال : « وذكر هذا في حديث طويل يصف فيه غسل الميت »^(٥) انتهى .

﴿ولو خيف من تغسيله﴾ أي الميت ولو صبّاً ﴿تناثر جلده ، كالمحترق والمحدور ، يُتيمّم بالتراب﴾ بلا خلاف أجده بين رؤساء الأصحاب^(٦) ، بل عليه إجماع العلماء كما في التذكرة^(٧) ، بل في الخلاف : « إذا مات إنسان ولم يمكن غسله يتمّ بالتراب مثل الحيّ ، قاله جميع الفقهاء إلّا ما حكاه الساباطي عن الأوزاعي أنّه قال : يدفن من غير غسل

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٩ .

(٢) نهاية الاحكام : الصلاة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٣) الخطمي : ورق يغسل به الرأس . مجمع البحرين : ج ٦ ص ٥٩ مادة (خطم) .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب نواذر احكام الاموات ح ٥٨٥ ج ١ ص ١٩٢ .

(٥) وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ١٢ وذيله ج ٢ ص ٦٨٥ .

(٦) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / ما

يغسل من موتى الناس ج ١ ص ٥٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام

الاموات ص ٥٠ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٢ .

ولم يذكر التيمم، دليلنا: إجماع الفرقة»^(١)، ونحوه حكاه في المدارك^(٢) عن التهذيب، كما أنّ فيها^(٣) وعن الذخيرة^(٤) نسبة الحكم أيضاً إلى الأصحاب.

ويدلّ عليه: -مضافاً إلى ذلك- الخبر المجبور سنده بما سمعت عن زيد بن عليّ عن آبائه عن عليّ (عليهم السلام)، قال: «إنّ قوماً أتوا رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقالوا: يا رسول الله، مات صاحب لنا وهو مجذور، فإن غسّلناه انسلخ، فقال: يتموه»^(٥).

فلا وجه للمناقشة في الحكم بعد ذلك كما في المدارك^(٦) بالأصل، وبصحيحة عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن (عليه السلام) «عن ثلاثة نفر كانوا في سفر، أحدهم جنب، والثاني ميت، والثالث على غير وضوء، وحضرت الصلاة ومعهم ما يكفي أحدهم، من يأخذ الماء ويغتسل به؟ وكيف يصنعون؟ قال: يغتسل الجنب ويدفن الميت ويتيمم الذي عليه وضوء؛ لأنّ الغسل من الجنابة فريضة، وغسل الميت سنة، والتيمم للآخر جائز»^(٧)؛ لوجوب الخروج عنها بما عرفت لو سلم ظهور الثانية فيما نحن فيه.

(١) الخلاف: الجنائز/مسألة ٥٢٩ ج ١ ص ٧١٧، وفيه: «إلا ما حكاه الساجي».

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٥.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ذخيرة المعاد: الطهارة/غسل الاموات ص ٨٤.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ١٣ ح ١٤٥ ج ١ ص ٣٣٣، وسائل الشيعة: باب ١٦ من

ابواب غسل الميت ج ٣ ص ٧٠٢.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٥.

(٧) وسائل الشيعة: باب ١٨ من ابواب التيمم ح ١ ج ٢ ص ٩٨٧.

مع أننا لم نقف على هذه الرواية بهذا المتن والسند في شيء من الأصول المشهورة، نعم هي في التهذيب^(١) بهذا المتن، لكن عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن رجل حدثه قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام)» فهي مرسلة، وفي الفقيه بالسند المذكور من غير إرسال، لكن فيها بعد قوله: «ويدفن الميت بتيمم وتيمم الذي عليه وضوء»^(٢) فهي لنا لا علينا؛ إذ لعله سقط ذلك من قلم الشيخ أو النسخ لتوهم التكرار، فتأمل جيداً.

كما أنه لا حاجة بعد ما عرفت إلى التمسك على الحكم بعموم بدلية التراب عن الماء؛ لإمكان توجه المناقشة فيه بما سمعته سابقاً من ظهورها في غير المقام من حيث شركة غير الماء مع الماء في المقام، ومن ظهورها أيضاً في رفع الأحداث خاصة، لا في مثل ما نحن فيه من الغسل الذي يحصل به رفع الخبث وغيره، إلى غير ذلك.

وكيف كان، فقضية ما عرفته من أدلة الحكم عدم وجوب أزيد من تيمم واحد، بل قد يشعر نسبته إلى الأصحاب في الذكرى^(٣) وكشف اللثام^(٤) بالإجماع، قلت: وينبغي القطع به إذا جعلنا التطهير بماء القراح، ومثله أيضاً على المختار من أن غسل الميت عمل واحد.

نعم قد يشكل ذلك بناء على أنها أغسال متعددة، ومن هنا اختار في التذكرة^(٥) وجوب الثلاث وتبعه في جامع المقاصد، معللاً له في الأخير

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ١٧ ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التيمم ح ٢٢٣ ج ١ ص ١٠٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٤ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٢ .

«بأنه بدل عن ثلاثة أغسال ، وكونها في قوة واحد لا يخرجها عن التعدد ، وإذا وجب التعدد في المبدل منه مع قوته في البدل الضعيف بطريق أولى»^(١) انتهى .

وهو كما ترى مع مخالفته لإطلاق النصّ والفتوى لا محصل له بحيث يصلح مدركاً شرعياً ، بل ظاهره وجوب ذلك حتى على البناء على كونه عملاً واحداً ، وهو عجيب ؛ إذ كيفية المبدل منه لا تنسحب إلى البدل كما هو واضح .

وكيف كان ، فكيفية تيممه ﴿ كما يتيمم الحيّ العاجز ﴾ رأساً الذي لا قابلية له بأن يتولّى شيئاً من الفعل ولو بمعين ، فإنه حينئذ يتولاه بتمامه الأجنيبي عدا النية ، ومها يفترق عن الميت ؛ لوجوها على المباشر ؛ إذ هو المكلف بالتيمم بخلاف الحيّ .

وإنما قيدنا الحيّ بما سمعت حذراً من احتمال اقتضاء التشبيه الضرب بيدي الميت الأرض والمسح بهما جهته ويديه كما يصنع بالحيّ المتمكن من ذلك ، وهو منافٍ لما صرح به بعض الأصحاب^(٢) من كيفية تيمم الميت ، ويؤيده الاعتبار ؛ لكون التيمم بدل الغسل المكلف به الحيّ ، فلا مدخلية لضرب الأرض بيد الميت ، لكن قد يوهم ذلك عبارة المقنعة^(٣) ، فلاحظها .

ويحتمل أن يراد بالعبارة وغيرها كمعقد إجماع الخلاف^(٤) إرادة بيان

(١) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٣ .

(٢) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٤ .

(٣) المقنعة : الطهارة / صفة التيمم ص ٦٣ .

(٤) تقدم نقل عبارته في ٢٤٠ .

أصل كيفية التيمّم ، وأنّه لا خصوصيّة لتيمّم الميت ، وإن كان لا يخلو ذلك من بُعد في نحو عبارة المصنّف ؛ للوصف فيها بالعاجز ، والأمر سهل .

﴿وسن الغسل﴾

﴿أن يوضع﴾ الميت ﴿على ساجة﴾ أو سرير بلا خلاف كما في المنتهى ^(١) ، أو مطلق ما يرفعه عن الأرض كما في الغنية ^(٢) مدّعياً الإجماع عليه . ويرشد إليه : - مضافاً إلى ذلك ، وإلى ما عساه يشعر به ما في بعض الأخبار ^(٣) من الأمر بوضعه على المغتسل - أنّه أحفظ لبدن الميت من التلطخ ، إلّا أنّ ذلك لا يخصّ الساج بل ولا الخشب ، لكنّ الأولى تقديمه على الخشب ، ثمّ الخشب على غيره .

وكيف كان ، فينبغي حينئذٍ أن يكون مكان الرجلين منحدرًا عن موضع الرأس ، كما نصّ عليه بعضهم ^(٤) .

وفي كشف اللثام : « والساج خشب أسود يجلب من الهند ، والساجة الخشبة المربعة منها » ^(٥) انتهى .

(١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٢٨ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) حيث قال فيه : « اذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل مستقبل القبلة ... » .

الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٣ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٦ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام :

الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٤ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٤ .

ويستحب وضعه ﴿مستقبل القبلة﴾ على هيئة المستحضر، فيستقبل بباطن قدميه ووجهه القبلة، بلا خلاف أجده بين أصحابنا^(١) في الكيفية. نعم هو واقع بالنسبة للاستحباب والوجوب، فالأول خيرة المصنف في كتبه^(٢)، والعلامة في القواعد^(٣) والإرشاد^(٤) والمختلف^(٥)، والشهيدان في البيان^(٦) والروض^(٧)، والشيخ في الخلاف^(٨)، والجمل والعقود^(٩)، وابن زهرة في الغنية^(١٠)، وابن سعيد في الجامع^(١١)، وهو المحكي عن مصريات السيد^(١٢) والوسيلة^(١٣) والإصباح^(١٤)،

(١) ممن قال بذلك الشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٤ و ١٧٧، وابن البراج في المذهب: الطهارة/ كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٧، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٥١، والمصنف في المعبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٦٩. (٢) المعبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٦٩، والمختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٢.

(٣) قواعد الاحكام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٨.

(٤) ارشاد الاذهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠.

(٥) مختلف الشيعة: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٢.

(٦) البيان: الطهارة/ غسل الاموات ص ٢٤.

(٧) روض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٠.

(٨) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٦٦ ج ١ ص ٦٩١.

(٩) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): حكم الاموات ص ١٦٥.

(١٠) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(١١) الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٥١.

(١٢) نقله عنه في المختلف: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٢.

(١٣) الوسيلة: الصلاة/ احكام الموقى ص ٦٤.

(١٤) الاصباح (ضمن سلسلة النبايع الفقهية): ج ٢ ص ١٥.

وفي المدارك (١) نسبته إلى الأكثر، والثاني ظاهر المبسوط (٢) أو صريحه كظاهر المنتهى (٣) وصريح المحقق الثاني (٤)، واختاره بعض متأخري المتأخرين (٥).

والأقوى الأول؛ للأصل، وإطلاق أكثر الأدلة، وصحيح ابن يقطين «سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الميت كيف يوضع على المغتسل، موجهاً وجهه نحو القبلة، أو يوضع على يمينه ووجهه إلى القبلة؟ قال: يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره» (٦) المعتضدين بالشهرة بين الأصحاب، واستبعاد خفاء مثله، بل في الغنية بعد نفيه على استحباب ذلك وغيره: «كل ذلك بدليل الإجماع» (٧)، وربما يظهر ذلك من الخلاف (٨) أيضاً في وجهه، بل في المدارك (٩) بعد نسبة ذلك إلى الشيخ وأكثر الأصحاب حكى عن المعتبر دعوى اتفاق أهل العلم عليه.

(١) مدارك الاحكام: الطهارة/تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٦.

(٢) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧.

(٣) منتهى المطلب: الصلاة/تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٢٨.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة/غسل الميت ج ١ ص ٣٧٤.

(٥) كالبهائي في الحبل المتين: كيفية تغسيل الاموات ص ٦١ - ٦٢، والبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/غسل الميت ج ٣ ص ٤٥٠.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ح ٣٩ ج ١ ص ٢٩٨، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٨٨.

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٨) الخلاف: الجنائز/مسألة ٤٦٦ ج ١ ص ٦٩١.

(٩) مدارك الاحكام: الطهارة/تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٦.

قلت : لكنّ الموجود فيه : « وسنن الغسل يشتمل على مسائل : الأولى أن يوضع الميت على مرتفع موجهاً إلى القبلة - إلى أن قال :- وأما الاستقبال في التغسيل فهو اتّفاق أهل العلم ، لكن عندنا يستقبل بباطن قدميه ليكون وجهه إلى القبلة ، ويدلّ عليه من طريق أهل البيت (عليهم السلام) روايات » ^(١) انتهى . وهو محتمل لإرادة الاتّفاق على الاستقبال من دون تعرّض للاستحباب ، ولعلّ رجوعه إلى ما قدّمه سابقاً من استحباب الاستقبال - فتكون اللام للعهد - أولى ، فتأمّل .

وكيف كان ، فلا وجه للمناقشة ^(٢) في الصحيح بعد ذلك بخروجه عما نحن فيه ، لعدم وجوب ما لا يتيسّر قطعاً ، مع إمكان اندفاعها أولاً بظهور المراد منه عرفاً ، وبدالتها على التخيير أيضاً مع تيسّر الحالتين ، كدالتها على عدم وجوب نقله عن ذلك المكان إذا تعرّس توجيه وجهه إلى القبلة .

كلّ ذا مع عدم قوّة ما يصلح لإفادة الوجوب حتّى يرتكب له مثل ذلك ، إذ ليس هو إلّا الأمر بوضعه مستقبل القبلة عند إرادة تغسيله في مرسل يونس ^(٣) وخبر الكاهلي ^(٤) ، وهما - مع القصور في السند ، واشتار

(١) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٦٩ .

(٢) كما في جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٤ .

(٣) نقلناه في حاشية (٣) من ص ٢٤٤ .

(٤) رواه الكليني عن عدّة من اصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن سنان ، عن عبد الله الكاهلي قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الميت ، فقال : استقبل بباطن قدميه القبلة حتّى يكون وجهه مستقبل القبلة ... » .

الكافي : باب غسل الميت ج ٤ ص ٣ ج ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ٤١ ص ٢٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١ .

«افعل» في الندب. قد يظنّ أو يقطع بإرادته منه هنا بعد ما سمعت، وخصوصاً مع اشتغالها على كثير من المستحبات، فكأنها مسافة لبيان مطلق الرجحان، والحسن بإبراهيم قال: «سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: «إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبلة، وكذلك إذا غسّل يخفر له موضع المغتسل تجاه القبلة...»^(١)، وهو مع تسليم ظهوره لا يقاوم ما عرفت، فتأمل جيداً.

﴿و﴾ كذا يستحبّ ﴿أن يغسّل تحت الظلال﴾ قاله الأصحاب كما في جامع المقاصد^(٢) سقفاً كان أو غيره؛ للصحيح عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «سألته عن الميت هل يغسّل في الفضاء؟ قال: لا بأس، وإن ستر فهو أحبّ إليّ»^(٣).

وخبر طلحة بن زيد عن الصادق (عليه السلام) «إنّ أباه كان يستحبّ أن يجعل بين الميت وبين السماء الستر، يعني إذا غسل»^(٤).

وهما يفيدان استحباب مطلق الستر، لكن قال في المعتبر: «ويستحبّ أن يغسّل تحت سقف - إلى أن قال بعد ذكره الرواية الثانية: - إنّ طلحة بن زيد بتري، لكنّها منجبرة برواية عليّ بن جعفر (عليه السلام) واتّفاق

(١) الكافي: باب توجيه الميت الى القبلة ج ٣ ص ١٢٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب

١٣ ج ٣ ص ٢٨٦، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ج ٢ ص ٦٦١.

(٢) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٤.

(٣) الكافي: باب غسل الميت ج ٦ ص ١٤٢، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ج ٢ ص ٢٤

ج ١ ص ٤٣١، وسائل الشيعة: باب ٣٠ من ابواب غسل الميت ج ١ ص ٧٢٠.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ج ٢ ص ٤٣٢، وسائل الشيعة: باب ٣٠ من

ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٧٢٠.

الأصحاب» (١) انتهى .

وفي التذكرة: «ويستحب أن يكون تحت سقف ، ولا يكون تحت السماء ، قاله علماؤنا» (٢) انتهى .

ولعلها يريدان ما ذكرنا خصوصاً الثاني بقريئة ما سمعته من جامع المقاصد وظهور قوله في التذكرة: «(ولا يكون)» في تفسير المراد بالأول ، وإلا لأفاد كراهية ذلك ، مع ظهور الصحيح في عدمه كما عرفت ، والأمر سهل .
﴿و﴾ كذا يستحب ﴿أن يجعل لماء الغسل حفيرة﴾ تختص به إجماعاً كما في الغنية (٣) ، وللحسن السابق: «وكذا إذا غسل يحفر له موضع الغسل» (٤) .

﴿ويكره إرساله في الكنيف﴾ المعد لقضاء الحاجة ؛ لما في الذكرى: «أجمعنا على كراهية إرسال الماء في الكنيف دون البالوعة» (٥) انتهى . ولمكاتبة الصفار في الصحيح أبا محمد (عليه السلام) «... هل يجوز أن يغسل الميت وماؤه الذي يصب عليه يدخل إلى بر كنيف؟ فوق (عليه السلام): يكون ذلك في بلاليع» (٦) .

وهو- مع اعتضاده بالإجماع السابق- كافٍ في إثبات ذلك ، ومع

(١) المتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٥ .

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٨ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٤) في ص ٢٤٨ .

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٦) الكافي: باب حد الماء الذي يغسل به الميت ح ٣ ج ٣ ص ١٥٠ ، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ٢٣ ح ٢٣ ج ١ ص ٤٣١ ، وسائل الشيعة: باب ٢٩ من ابواب غسل الميت ح ١

الأصل كافٍ في نفي الحرمة، فاعن الفقيه (١) كالرضوي: «لا يجوز ذلك» (٢) مراد به ما ذكرنا، وإلا كان كما ترى.

﴿ولا بأس بالبالوعة﴾ وان اشتملت على نجاسة؛ لإطلاق الصحيح المتقدم، وما سمعته من الذكرى، بل وإن تمكّن من الحفيرة؛ لإطلاقهما أيضاً، فاعن جماعة (٣) من اشتراط ذلك بتعذرهما لا يخلو من نظر.

﴿ويستحب﴾ أن يفتق قيصره ﴿إن افتقر إليه النزع من تحته بإذن الوارث البالغ الرشيد، فلو تعذر لصغر أو غيبة لم يجز، كما نصّ عليه في جامع المقاصد (٤) والمدارك (٥)، ولعلّه لضعف ما دلّ عليه عن مقاومة ما دلّ (٦) على النهي عن التصرف في مال الغير بغير إذنه وإن كان لحكم مستحبّ.

(١) من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ذيل ٤١٦ ج ١ ص ١٥٠.

(٢) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٦٧، مستدرک الوسائل: باب ٢٥ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ١٩٢.

(٣) كالشيخ في النهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٣٣، والعلامة في النهاية: الصلاة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٢.

(٤) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٥.

(٥) مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٨.

(٦) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر (عليه السلام) قال: «سألته عن شراء ارض أهل الذمة، قال: لا بأس بها، فيكون إذا كان ذلك بمنزلتهم يؤدي كما يؤدون، قال: وسأله رجل من أهل النيل عن ارض اشتراها بقم النيل من اهل الارض يقولون: هي ارضهم، وأهل الاستاق يقولون: هي ارضنا، قال: لا تشتريها إلا برضا اهلها».

تهذيب الاحكام: التجارات/ باب ١١ ح ١١ ج ٧ ص ١٤٩، وسائل الشيعة: انظر باب ١ من ابواب عقد البيع ج ١٢ ص ٢٤٨.

ولكن قد يتأمل فيه ؛ لإطلاق خبر عبد الله بن سنان «... ثم يخرق القميص إذا فرغ من غسله وينزع من رجله...» (١) مع انجباره بإطلاق عبارات الأصحاب وملاحظة غالب أحوال الناس في ذلك من استنكار طلب الإذن وعدم تيسره غالباً ، فلعل الأقوى حينئذ القول به مطلقاً سيما مع عدم تحقق النهي عنه .

﴿و﴾ إذا فتق قميصه ﴿ينزع من تحته﴾ لما سمعته من الخبر المنجبر بفتوى كثير من الأصحاب به (٢) ، بل في جامع المقاصد أنه «لا كلام بين الأصحاب في استحباب نزع القميص من تحت الميت» (٣) انتهى . ويؤيده مع ذلك أنه أحرى لسلامة الأعالي من تلطخ النجاسة التي هي مظنة وقوعها من المريض .

إنما البحث في أنه هل المستحب تغسيله عرياناً مستور العورة كما هو صريح المعتبر (٤) وغيره (٥) ، بل في المختلف (٦) وعن غيره «أنه المشهور» ، ولعله لأنه أمكن في التطهير من التغسيل بالقميص ، ولأن الحي يغتسل

(١) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ج ٩ ص ٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦٢ ج ١ ص ٣٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ٨ ج ٢ ص ٧٢٧ .

(٢) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٢ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٤ .

(٤) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) كالنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٣ ، والمبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٨ ، والمراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٨ .

(٦) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ .

مجرداً فالميت أولى ، وفي المعتبر^(١) والتذكرة^(٢) تعليله « بأن الثوب ينجس بذلك ، ولا يطهر بصب الماء ، فينجس الميت والغاسل » انتهى .
 أو المستحب تغسيله في قيصه كما هو المحكي عن ابن أبي عقيل^(٣) والمنسوب إلى ظاهر الصدوق^(٤) ، واختاره بعض متأخري المتأخرين^(٥) ؛ لما في صحيح ابن مسكان^(٦) وابن خالد^(٧) : « إن استطعت أن يكون عليه قيص فتغسله من تحته » وصحيح ابن يقطين : « ولا يغسل إلا في قيص ، يدخل رجل يده ويصب عليه من فوقه »^(٨) ، والمروي^(٩) من تغسيل أمير المؤمنين (عليه السلام) النبي (صلى الله عليه وآله) في قيصه ، بل عن ابن أبي عقيل^(١٠) دعوى تواتر الأخبار في ذلك .

(١) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٨ .

(٣) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٣ - ٤٤ .

(٤) (من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٥ ج ١ ص ١٤٨ ، قال : « ونزع القميص من فوقه الى سرته ، ويتركه الى أن يفرغ من غسله ليستربه عورته ، فإن لم يكن عليه قيص ألقي على عورته ما يسترها به » .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٨ ، والطباطبائي في رياض المسائل: الطهارة/ بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٥ .

(٦) الكافي: باب غسل الميت ج ٢ ص ٣٩ ، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٤٣ ج ١ ص ٣٠٠ ، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٧) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٨٨ ج ١ ص ٤٤٦ ، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٦٨٢ .

(٨) تقدم في ص ٢١٠ .

(٩) تقدم في ص ٢٠٧ .

(١٠) مختلف الشيعة: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٣ - ٤٤ .

أو أنّه مخيّرين الأمرين كما هو ظاهر المحقق الثاني^(١) أو صريحه كالخلاف^(٢)، جمعاً بين هذه الأخبار وبين ما دلّ عليه عرياناً مستور العورة خاصّة، كمرسل يونس عنهم (عليهم السلام): «فإن كان عليه قميص فأخرج يده من القميص، واجمع قميصه على عورته، وارفعه من رجله إلى ركبته، وإن لم يكن عليه قميص فألق على عورته خرقة»^(٣).

والحسن كالصحيح عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر عنك عورته إمّا قميص أو غيره، ثمّ تبدأ...»^(٤) إلى آخره.

وفي الخلاف: «يستحبّ أن يغسل الميت عرياناً مستور العورة، إمّا بأن يترك قميصه على عورته، أو ينزع قميصه ويترك على عورته خرقة، وقال الشافعي: يغسل في قميصه، وأبو حنيفة ينزع قميصه ويترك على عورته خرقة، دليلنا: إجماع الفرقة وعملهم أنّه مخيّرين الأمرين»^(٥) انتهى.

والظاهر أنّ مراده بالأمرين التغسيل بالقميص وعرياناً مستور العورة، لا ما ذكرهما أولاً من الستر بالقميص أو الخرقة، أللّهم إلّا أن يراد بالتغسيل في القميص ذلك.

ومنه ينقدح حينئذٍ إمكان تنزيل الأخبار السابقة الآمرة بالتغسيل في

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٥.

(٢) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٦٩ ج ١ ص ٦٩٢.

(٣) الكافي: باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٤٥

ج ١ ص ٣٠١، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠.

(٤) تقدم في ص ٢٠٩.

(٥) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٦٩ ج ١ ص ٦٩٢.

القميص على إرادة ذلك ، فلا ينافي استحباب النزع الذي حكيت عليه الشهرة، لكنّه بعيد كاحتمال حملها على إرادة الجواز، فلا تنافيه أيضاً سيما في بعضها نحو قوله (عليه السلام): «ولا يغسل إلّا في قيص وغيره»، ولعلّ الأقوى التخيير.

ومن جميع ما ذكرنا يستفاد ضعف ما يظهر من ابن حمزة^(١) من إيجاب تغسيله مجرداً عن ثيابه؛ لما عرفت من الإجماع والأخبار، وكذا ما عساه يظهر من التعليل السابق^(٢) في المعتر والتذكرة من نجاسة الثوب بذلك وعدم طهارته بالصّب فيتنجّس الميت والغاسل؛ لظهور الأخبار في الأمر به، وهو إمّا لعدم احتياج طهارته هنا إلى العصر، أو عدم تنجّس الميت به وإن أوجبنا عصره بالنسبة إلى طهارته نفسه بعد ذلك ، أو غيرهما، فتأمل جيّداً.

﴿و﴾ كذا يستحبّ أن ﴿يستر عورته﴾ حيث لا يوجد ما يقتضي الوجوب كما لو كان المغسّل أعمى ، أو واثقاً من نفسه بعدم النظر، أو كان المغسّل -بافتح- ممّن يجوز النظر إلى عورته ، كما لو كان طفلاً أو زوجاً ، وإلّا فلا إشكال في وجوب ستر العورة عن الناظر المحترم .

قلت : قد يناقش حينئذٍ في ثبوت الاستحباب في بعض ما تقدّم إن لم يكن الجميع ؛ إذ الوجوه الاعتباريّة لا تصلح مدركاً للأحكام الشرعيّة ، والأمر في الأخبار بستر العورة ظاهره الوجوب فهو محمول على غيرها .

نعم قد يقال : إنّ وجوب السّتر إنّما هو على المنظور، وإلّا فالناظر إنّما يحرم عليه النظر، وبعد فرض سقوط الأوّل هنا بالموت فلم يبق إلّا الثاني ،

وهو لا يستلزم وجوب الستر؛ لعدم التوقف عليه، فيستحب خصوص الستر حينئذٍ استظهاراً وحذراً من الغفلة ونحوها، وحينئذٍ فلا ينبغي أن يخص الحكم بما ذكر، بل هو على إطلاقه، فتأمل جيداً.

﴿و﴾ كذا يستحب ﴿تليين أصابعه برفق﴾ فإن تعسر تركها، وهو مذهب أهل البيت (عليهم السلام) كما في المعتبر^(١)، وكفى به حجة لمثله، وكيف مع ما في الخلاف^(٢) من إجماع الفرقة وعملهم على استحباب تليين أصابع الميت، وفي خبر الكاهلي «... ثم تليين مفاصله، فإن امتنعت عليك فدعها، ثم ابدأ بفرجه...»^(٣) إلى آخره. وعن الفقه الرضوي: «وتليين أصابعه ومفاصله ما قدرت بالرفق، وإن كان يصعب عليك فدعها...»^(٤) إلى آخره. مع انجبار ذلك كله بالشهرة المحكية في المختلف^(٥)، ولعلها محصلة.

فما عن ابن أبي عقيل^(٦) - أنه لا يغمز له مفصلاً مدعياً تواتر الأخبار عنهم (عليهم السلام) بذلك، ولخبر طلحة بن زيد عن الصادق (عليه السلام): «... كره أن يغمز له مفصل»^(٧) - واضح الضعف.

(١) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٢.

(٢) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٦٨ ج ١ ص ٦٩١ - ٦٩٢.

(٣) الكافي: باب غسل الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٤٠، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٤١ ج ١ ص ٢٩٨، وسائل الشيعية: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١.

(٤) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٦٦، مستدرک الوسائل: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ١٦٨.

(٥) مختلف الشيعية: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٢.

(٦) نقله عنه العلامة في المختلف، راجع المصدر السابق.

(٧) الكافي: باب كراهية ان يقص من الميت ظفر أو شعر ح ٣ ج ٣ ص ١٥٦، تهذيب الاحكام:

وعن الشيخ (١) حمله على ما بعد الغسل ، وفيه : أنه لا يتَّجه في مثل حسنة حمران بن أعين عن الصادق (عليه السلام) : «إِذَا غَسَلْتَ الْمَيِّتَ مِنْكُمْ فَارْفُقُوا بِهِ وَلَا تَعَصْرُوهُ وَلَا تَغْمِزُوا لَهُ مَفْصَلًا...» (٢) ؛ لظهوره عند التغسيل ، فلعلّ الأولى حملها على إرادة ما ينافي الرفق ، فلا ينافي ما ذكرنا ، فتأمل .

﴿و﴾ كذا يستحبّ أن ﴿يغسل رأسه برغوة الصدر﴾ باتفاق فقهاء أهل البيت (عليهم السلام) كما في المعتبر (٣) مع زيادة الجسد ، وهو الحجة ، مضافاً إلى ما في مرسل يونس : «... ثم اغسل رأسه بالرغوة وبالغ في ذلك واجتهد أن لا يدخل الماء منخريه ومسامعه ، ثم اضجعه على جانبه الأيسر...» (٤) إلى آخره .

لكن لا دلالة فيها على كون ذلك ﴿أمام الغسل﴾ وإن ذكر ذلك المصنّف هنا والعلامة في جملة من كتبه (٥) ، فن العجيب ما في الرياض (٦) من جعله مستند الحكم في المقام إجماع المعتبر ، بل ظاهر المرسل كونه من

الطهارة/ باب ١٣ ح ١٠٩ ج ١ ص ٣٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٦٩٤ .

(١) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٨٠ ج ١ ص ٦٩٦ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٩٠ ج ١ ص ٤٤٧ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١١٩

ح ٢ ج ١ ص ٢٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٦٩٥ .

(٣) المعتبر : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٢ .

(٤) تقدم في ص ٢١٧ .

(٥) ارشاد الاذهان : الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ ، وقواعد الاحكام : الطهارة/ غسل

الميت ج ١ ص ١٨ ، وتحرير الاحكام : الطهارة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٦) رياض المسائل : الطهارة/ بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٥ .

الغسل الواجب كما اعترف به جماعة^(١)، وليس في غيره تعرّض لذكر الرغوة فضلاً عن الغسل بها مقدّماً على الغسل .

نعم ، قد يشعر به صحيح ابن يقطين عن العبد الصالح (عليه السلام) « غسل الميت يبدأ بمرافقه فيغسل بالحرض ، ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر ، ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرّات ، ولا يغسل إلّا في قيص ، يدخل رجل يده ويصبّ عليه من فوقه ، ويُجعل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور ... »^(٢) إلى آخره . على أن يراد بالسدر رغوته بقرينة ما بعده ، لكنه كما ترى .

ولعلّ القول باستحباب ذلك وجعله من أجزاء الغسل - بناءً على ما تقدّم سابقاً من عدم اشتراط بقاء الإطلاق في غسلة السدر - لا يخلو من قوّة ، ولا يأبى ذلك كثير من كلمات الأصحاب .

قال في كشف اللثام - بعد أن قال العلامة : « ويستحبّ غسل رأسه برغوة السدر أولاً »^(٣) ، وذكر الاستدلال عليه بمرسّل يونس السابق - : « ولا دلالة له على خروجه عن الغسل ، بل الظاهر أنّه أوّله ، وكذا سائر الأخبار وعبارات الأصحاب ، وعبارة الكتاب وإن احتملت ذلك كعبارات أكثر كتبه لكنّه لمّا اشترط في ماء السدر البقاء على الإطلاق دلّ ذلك على إرادته ما قدّمناه »^(٤) انتهى . وهو ظاهر فيما ذكرنا ، فتأمّل جيّداً .

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تغسيل الميت ج ٢ ص ٨٩ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٤ .

(٢) تقدّم في ص ٢١٠ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٥ .

وإن تعذر السدر فالخطمي وشبهه في التنظيف كما عن التذكرة^(١) والمنتهى^(٢) والتحرير^(٣) ، ولم نقف له على دليل صريح فيه ، نعم قد يشهد له ما في خبر عمار: «... وإن غسلت رأسه ولحيته بالخطمي فلا بأس...»^(٤) .

❖❖ كذا يستحب أن ❖ يغسل فرجه ب❖ ماء ❖ السدر والحرص ❖ أي الأثنان سابقاً على الغسل ، كما عن النهاية^(٥) والمبسوط^(٦) والوسيلة^(٧) والمهذب^(٨) والجامع^(٩) والقواعد^(١٠) ؛ لخبر الكاهلي^(١١) ، وفيه تثليث غسله ، والإكثار من الماء ، والأمر بغسله كذلك في ماء الكافور والقراح ، ولذا قال في الذكري: «ويستحب غسل يديه

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٨ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٢٨ .

(٣) تحرير الاحكام : الطهارة / تغسيل الاموات ج ١ ص ١٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من

ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٦٨٤ .

(٥) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٤ .

(٦) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٨ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٤ .

(٨) المهذب : الطهارة / كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٨ .

(٩) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥١ .

(١٠) قواعد الاحكام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ .

(١١) قال فيه : «... ثم ابدأ بفرجه بماء السدر والحرص فاغسله ثلاث غسلات ، واكثر من الماء...» .

الكافي : باب غسل الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٤١ ج ١ ص ٢٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١ .

وفرجه مع كلّ غسلة كما في الخبر وفتوى الأصحاب» (١) انتهى .

وعن المقنعة (٢) والاقتصاد (٣) والمصباح (٤) ومختصره (٥) والمراسم (٦) والسرائر (٧) الاقتصار على الحرص خاصّة ، ولعلّه لخبر معاوية بن عمّار قال : « أمرني أبو عبد الله (عليه السلام) أن أعصر بطنه ، ثم أوضّئه بالأشنان ، ثم أغسل رأسه بالسدر... » (٨) إلى آخره .

ومن العجيب ما في الرياض حيث قال بعد أن نقل ما ذكرناه عن الكتب السالفة : « ولم أقف على مستندهما سوى رواية الكاهلي ، وليس فيها إلّا غسله بالسدر خاصّة » (٩) انتهى ؛ إذ صريح خبر الكاهلي السدر والحرص ، كما أنّ في خبر معاوية ما عرفت .

﴿ و ﴾ كذا يستحب أن ﴿ تغسل يده ﴾ إجماعاً كما في الغنية (١٠) إن خلّت من النجاسة ، وإلّا فيجب ، ونسبه في الذكرى (١١) إلى الأصحاب ، وستسمع ما في المعبر والتذكرة في المسألة الآتية .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٦ .

(٣) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٨ .

(٤) مصباح التهجّد : غسل الاموات ص ١٨ .

(٥) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٥ (مخطوط) .

(٦) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٨ .

(٧) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢ .

(٨) تقدم في ص ٢١٠ .

(٩) رياض المسائل : الطهارة / بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٥ .

(١٠) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(١١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

وكيف كان ، فالحجّة فيه -مضافاً إلى ذلك - ما في مرسل يونس
« ... ثم اغسل يديه ثلاث مرّات كما يغسل الانسان من الجنابة إلى نصف
الذراع ... » ^(١) .

ومنه يستفاد استحباب التثليث كما عن الاقتصاد ^(٢) والمصباح ^(٣)
ومختصره ^(٤) والسرائر ^(٥) ، كما أنّه يستفاد من سياقه كون ذلك بماء السدر
كما عن الفقيه ^(٦) النصّ عليه ، ولا بأس به كما لا بأس بما عن
الدروس ^(٧) من التحديد لليدين برؤوس الأصابع إلى نصف الذراع ؛ لما
عرفته من المرسل السابق .

لكن قد يناقش فيه بما في الحسن كالصحيح « ... ثم تبدأ
بكفيه ... » ^(٨) ، أللهم إلّا أن يحمل الكف فيه على ما يعمّ الذراعين ، أو
يجمع بينه وبين السابق بالحمل على الاختلاف في الفضل ، كما أنّه يحتمل
ذلك أيضاً في صحيح ابن يقطين : « غسل الميت يبدأ بمرافقه فيغسل
بالحرص » ^(٩) ، فتأمل جيّداً .

﴿ يستحب أن ﴾ يبدأ ﴿ بعد ذلك ﴾ بشقّ رأسه الأيمن ﴿ لما في ﴾

(١) تقدم في ص ٢١٧ .

(٢) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٨ .

(٣) مصباح المتجّد : غسل الاموات ص ١٨ .

(٤) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٥ (مخطوط) .

(٥) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٥ ج ١ ص ١٤٨ .

(٧) الدروس الشرعية : الطهارة / كيفية غسل الميت ص ٩ .

(٨) تقدم في ص ٢٠٩ .

(٩) تقدم في ص ٢١٠ .

خبر الكاهلي «... ثمَّ تحوّل إلى رأسه ، وابدأ بشقّه الأيمن من لحيته ورأسه...»^(١) ، وما في سنده من الطعن -لوسلم- لا ينافي إثبات مثله ، على أنّها مجبورة بما في المعتبر والتذكرة .

قال في الأوّل : « ويبدأ بغسل يديه قبل رأسه ، ثمَّ يبدأ بشقّه الأيمن ثمَّ الأيسر ، ويغسل كلّ عضو ثلاثاً في كلّ غسلة ، وهو مذهب فقهاءنا أجمع -إلى أن ذكر خبر الكاهلي وقال :- عمل الأصحاب على مضمونه»^(٢) .

وقال في الثاني : « يستحبّ أن يبدأ بغسل يديه قبل رأسه ، ثمَّ غسل رأسه ، يبدأ بشقّه الأيمن ثمَّ الأيسر ، ويغسل كلّ عضو منه ثلاث مرّات ، قاله علماؤنا »^(٣) انتهى .

﴿و﴾ منها يستفاد استحباب ما ذكره المصنّف من أنّه ﴿يغسل كلّ عضو منه ثلاث مرّات في كلّ غسلة﴾ مع ما في الذكرى^(٤) من الإجماع أيضاً على تثليث غسل أعضائه كلّها من اليدين والفرجين والرأس والجنين ، ومرسل يونس^(٥) .

﴿و﴾ يستحبّ أيضاً ﴿مسح بطنه﴾ برفق ﴿في الغسلتين الأوليين﴾ أي قبلهما ؛ حذراً من خروج شيء بعد الغسل ، ولخبر

(١) الكافي : باب غسل الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤١ ج ١ ص ٢٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١ .

(٢) المعتبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(٥) تقدم بعضه في ص ٢١٧ ، وقد ذكرنا المصدر هناك .

الكاهلي (١) وغيره (٢) كالإجماع في الغنية (٣) على استحباب مسح بطنه في الغسلتين الأولتين ، ونحوه المصنف في المعبر (٤) ، والظاهر دخوله تحت معقد إجماع الخلاف (٥) أيضاً .

﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَيِّتُ امْرَأَةً حَامِلًا﴾ فلا يستحب بل يكره ، كما عن الوسيلة (٦) والجامع (٧) والمنتهى (٨) النص عليه حذراً من الاجهاض ، ولخبر أم أنس بن مالك عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال : «إِذَا تَوَفَّيْتُ الْمَرْأَةَ فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَغْسِلُوهَا فَلْيَبْدُوا بِبَطْنِهَا وَتَمْسَحْ مَسْحاً رَفِيقاً إِنْ لَمْ تَكُنْ حَبْلِي ، وَإِنْ كَانَتْ حَبْلِي فَلَا تَحْرِكِيهَا ...» (٩) .

(١) قال فيه : «... ثم ابدأ بفرجه بماء الصدر والحرض فاغسله ثلاث غسلات ، وأكثر من الماء ، فامسح بطنه مسحاً رقيقاً ، ثم تحوّل الى رأسه وابدأ بشقه الايمن من لحيته ورأسه - إلى أن قال :- وامسح يدك على ظهره وبطنه ثلاث غسلات بماء الكافور والحرض وامسح يدك على بطنه مسحاً رقيقاً ، ثم تحوّل الى رأسه ...» .

الكافي : باب غسل الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٤١ ج ١ ص ٢٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١ .

(٢) الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٥

ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٤) المعبر : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٢٧٣ .

(٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٧٩ ج ١ ص ٦٩٥ - ٦٩٦ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الأموات ص ٥١ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٠ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٨ ج ١ ص ٣٠٢ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٠

ح ٣ ج ١ ص ٢٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٩ .

وظاهره الحرمة كما عساه الظاهر من المصنّف في المعتبر، حيث قال :
 «إنّه لا يؤمن معه الاجهاض ، وهو غير جائز، كما لا يجوز التعرّض له في
 الحية»^(١) ، ويحتمله ما في الذكرى^(٢) وجامع المقاصد ، مع ما في الأخير:
 «إنّها لو أجهضت فعشر دية أمّه ، نّبه على ذلك في البيان»^(٣) انتهى .

لكنّ الذي يقوى في النظر عدم الحرمة في نحو المسح الرفيق ؛ لقصور
 الخبر عن إفادته ، فيبقى الأصل سالماً . نعم قد يقال بها مع العنف كما في
 الحية ؛ للاستصحاب ، ولحرمة المؤمن ميتاً كحرمة حيّاً ، فتأمل .

ثم إنّ ظاهراً اقتصار المصنّف وغيره^(٤) على استحباب المسح في
 الغسلتين عدّمه في الثالثة ، وهو كذلك إجماعاً كما في المعتبر^(٥) والتذكرة^(٦)
 والذكرى^(٧) ، ويعضده الأصل وخلوّ الأخبار ، بل في الخلاف^(٨) وعن
 غيره^(٩) النصّ على كراهيته ، بل ربّما يشمل إجماعه فيه ، فلاحظ
 وتأمل .

(١) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٣ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٦ .

(٤) كالقلامه في القواعد : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١٨ ، والشهيد في الدروس :
 الطهارة / كيفية غسل الميت ص ٩ .

(٥) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٣ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٩ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٨) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٧٩ ج ١ ص ٦٩٥ - ٦٩٦ .

(٩) كالوسيلة : الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٥ ، وجامع المقاصد : الطهارة/ غسل الميت ج ١

﴿وَأَنْ يَكُونَ الْغَاسِلُ لَهُ عَنْ يَمِينِهِ﴾ كَمَا عَنْ النِّهَايَةِ (١) وَالْمُصْبِحِ (٢) وَمُخْتَصَرُهُ (٣) وَالْجَمْلُ وَالْعُقُودُ (٤) وَالْمَهْذَبُ (٥) وَالْوَسِيلَةُ (٦) وَالسَّرَائِرُ (٧) وَالْجَامِعُ (٨) ، بَلْ فِي الْغَنِيَةِ (٩) الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْحِجَّةُ فِيهِ بَعْدَ الْمَسَاحَةِ مَعَ عَمُومِ التِّيَامَنِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ ، فَمَا عَنْ الْمَقْنَعَةِ (١٠) وَالْمَبْسُوطِ (١١) وَالْمَرَامِسِ (١٢) وَالْمُنْتَهَى (١٣) مِنْ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِالْأَيْمَنِ لِلْأَصْلِ وَخُلُوِّ النُّصُوصِ لَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ لَمَّا عُرِفَتْ ، نَعَمْ قَدْ يُقَالُ بِاسْتِحْبَابِ مُطْلَقِ الْجَانِبِ مَعَ زِيَادَةِ الْفَضِيلَةِ فِي الْأَيْمَنِ ، فَتَأَمَّلْ .

﴿وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَغْسَلَ الْغَاسِلُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ غَسَلَةٍ﴾ أَيُّ بَعْدَهَا ، بَلَا خِلَافٍ أَجَدَهُ فِي الْجُمْلَةِ ؛ لَمَّا فِي مَرْسَلِ يُونُسَ (١٤) مِنَ الْأَمْرِ

-
- (١) النِّهَايَةُ : الطَّهَارَةُ / تَغْسِيلُ الْأَمْوَاتِ ص ٣٥ .
 - (٢) مُصْبِحُ الْمُتَهَجِّدِ : غَسْلُ الْأَمْوَاتِ ص ١٨ .
 - (٣) مُخْتَصَرُ الْمُصْبِحِ : غَسْلُ الْأَمْوَاتِ ص ٣٦ (مَخْطُوط) .
 - (٤) الْجَمْلُ وَالْعُقُودُ (ضَمَّنَ الرِّسَالَةَ الْعَشْرَ) : حُكْمُ الْأَمْوَاتِ ص ١٦٥ .
 - (٥) الْمَهْذَبُ : الطَّهَارَةُ / كَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْمَيِّتِ ج ١ ص ٥٧ .
 - (٦) الْوَسِيلَةُ : الصَّلَاةُ / أَحْكَامُ الْمَوْتَى ص ٦٤ .
 - (٧) السَّرَائِرُ : الطَّهَارَةُ / غَسْلُ الْأَمْوَاتِ ج ١ ص ١٦٦ .
 - (٨) الْجَامِعُ لِلشَّرَائِعِ : الطَّهَارَةُ / أَحْكَامُ الْأَمْوَاتِ ص ٥٢ .
 - (٩) الْغَنِيَّةُ (ضَمَّنَ الْجَوَامِعَ الْفَقْهِيَّةَ) : الصَّلَاةُ / كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَمْوَاتِ ص ٥٠١ .
 - (١٠) الْمَقْنَعَةُ : الطَّهَارَةُ / تَلْقِينُ الْمُحْتَضِرِينَ ص ٧٦ .
 - (١١) الْمَبْسُوطُ : كِتَابُ الْجَنَائِزِ ج ١ ص ١٧٨ .
 - (١٢) الْمَرَامِسُ : الطَّهَارَةُ / تَغْسِيلُ الْمَيِّتِ ص ٤٩ ، «لَا أَنَّهُ قَالَ : «وَلَا يَقِفُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ ، بَلْ يَقِفُ فِي جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ» .
 - (١٣) مُنْتَهَى الْمَطْلَبِ : الصَّلَاةُ / تَغْسِيلُ الْأَمْوَاتِ ج ١ ص ٤٣١ .
 - (١٤) قَالَ فِيهِ : «ثُمَّ اغْسِلْ رَأْسَهُ بِالرَّغْوَةِ ، وَبِالْبَالِغِ فِي ذَلِكَ وَاجْتَهِدْ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْمَاءُ مِنْخَرِيهِ

بغسلها إلى المرفقين بعد كلِّ غسلة من الغسلتين الأوَّلتين، ولعلَّه لذا حكي عن ابن البرَّاج^(١) الاختصار على ذلك، لكن في خبر عَمَّار: «... ثمَّ تغسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى الركبتين...»^(٢).

إلَّا أنَّه ظاهر في كون ذلك بعد الفراغ من الغسلات الثلاث، كصحيح يعقوب بن يقطين: «... ثمَّ يغسل الذي غسله قبل أن يكفَّنه يديه إلى المنكبين ثلاث مرَّات...»^(٣) الحديث. ولعلَّه لذا حكي عن جماعة^(٤) عدم ذكر استحباب ذلك إلَّا بعد الفراغ من الغسلات الثلاثة، ولكن لا بأس بما ذكره المصنِّف؛ لعدم المناقاة بين الأخبار، فيثبت حينئذٍ استحبابه بعد كلِّ غسلة.

نعم كان ينبغي تقييده بالمرفقين كما هو المحكي عن جماعة^(٥) لما

ومسامعه، ثمَّ اضجعه على جانبه الأيسر، وصَبَّ الماء - إلى أن قال - : واغسل يديك إلى المرفقين، ثمَّ صَبَّ الماء في الآنية وألق فيه حَبَّات كافور، وافعل به كما فعلت في المرة الأولى، ابدأ بيديه - إلى أن قال - : ثمَّ اغسل يديك إلى المرفقين والآنية وصب فيه ماء القراح ... ».

الكافي: باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣

ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠.

(١) المذهب: الطهارة/ كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من

ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٦٨٤.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٨٩ ج ١ ص ٤٤٦، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٢٠

ح ٦ ج ١ ص ٢٠٨، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٦٨٣.

(٤) كالمفيد في المقتنة: الطهارة/ تلقين المختصرين ص ٧٧، وسلا في المراسم: الطهارة/ تغسيل

الميت ص ٤٩.

(٥) كالشيخ في النهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٣٥، وابن حمزة في الوسيلة:

الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٥، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٥٢.

عرفت، ولعلّه أراد تمام اليد، فيكون موافقاً لما في صحيح ابن يقطين، إلا أنني لم أعر على من صرح به، كما أنني لم أعر على ما فيه أيضاً من التثليث لأحد من الأصحاب، إلا أنه لا بأس به، فتأمل.

﴿ثم ينشفه بثوب بعد الفراغ﴾ من الأغسال الثلاثة للأخبار^(١)، وفي المعتبر^(٢) والتذكرة^(٣) وعن نهاية الأحكام^(٤) الإجماع عليه، كما في المنتهى «لا نعلم فيه مخالفاً»^(٥) انتهى، نعم لم أجد ما يشهد لما عساه يظهر من العبارة من كون استحباب ذلك بعد غسل الغاسل يديه، بل ظاهر خبر عمار^(٦) خلافه، لكن قد يؤيده الاعتبار، فتأمل.

﴿ويكره أن يجعل الميت بين رجليه﴾ وفاقاً للمحكي^(٧) عن الأكثر، بل لم أقف على من حكى الخلاف فيه فضلاً عن الوقوف عليه.

(١) كخبر يونس قال فيه: «... ثم اغسل يديك الى المرفقين والآنية، وصب فيه ماء القراح، واغسله بماء القراح كما غسلت في المرتين الأولتين، ثم نشفه بثوب طاهر...».

الكافي: باب غسل الميت ح ١ و ٥ ج ٣ ص ١٣٨ و ١٤١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٤٢ و ٤٥ ج ١ ص ٢٩٩ و ٣٠١، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٢ و ٣ و ١٠ ج ٢ ص ٦٨٠ و ٦٨٤.

(٢) المعتبر: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٧.

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٤٢.

(٤) نهاية الاحكام: الصلاة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٢٢٧.

(٥) منتهى المطلب: الصلاة/ تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٥.

(٦) قال فيه: «... ثم تحفّفه بثوب نظيف، ثم تغسل يديك الى المرافق...».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٦٨٤.

(٧) كما في كشف اللثام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٥.

واستدلّ عليه جماعة (١) بخبر عمار: « ولا يجعله بين رجله في غسله ، بل يقف من جانبه » (٢) ، وهو حسن ؛ لقصوره عن إفادة الحرمة ، سيّما بعد معارضته بما في خبر ابن سيابة : « لا بأس أن تجعل الميت بين رجليك وأن تقوم فوقه ، فتغسله إذا قلبته يميناً وشمالاً ، تضبطه برجليك لئلا يسقط لوجهه » (٣) ، فيجمع بينهما بحمل الأول على الكراهة ، والثاني على أصل الجواز. وفي الغنية (٤) الإجماع على أنه يستحب أن لا يتخطاه ، فتأمل .

﴿و﴾ يكره أيضاً ﴿أن يقعد﴾ وفاقاً للمحكي (٥) عن المعظم ، وفي الخلاف : « إجماع الفرقة وعملهم عليه » (٦) ، وفي التذكرة (٧) نسبته إلى علمائنا ، وفي خبر الكاهلي : « ... إتيالك أن تقعد ... » (٨) ، ولأنّه ضد الرفق بالمأمور به عموماً وخصوصاً في الميت ، فإ في صحيح الفضل عن الصادق (عليه السلام) حيث سأله « عن الميت ، فقال : أقعد وغمز بطنه غمراً رقيقاً ... » (٩) الحديث ، محمول على التقية ، كما هو المحكي عن

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ تغسيل الميت ج ٢ ص ٩١ .

(٢) رواه المصنف في المعبر : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٧ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٩٣ ج ١ ص ٤٤٧ ، الاستبصار : الطهارة/ باب

١١٩ ح ٤ ج ١ ص ٢٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٢٤ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٥) كما في كشف اللثام : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٥ .

(٦) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٧٣ ج ١ ص ٦٩٣ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٤٢ .

(٨) الكافي : باب غسل الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٤١

ج ١ ص ٢٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١ .

(٩) تقدم في ص ١٩٦ .

عامة العامة^(١)، أو على أصل الجواز، أو لكونه في مقام توهم الحظر للنهي عنه في غيره، أو غير ذلك، ولم نثر على غيره فيما وصل إلينا من الأخبار وإن ظهر من صاحب المدارك^(٢) وغيره^(٣) العثور على غيره.

وكيف كان، فلا إشكال فيما ذكرنا لما عرفت، فما في الغنية: «إنه لا يجوز»^(٤) وعن ابن سعيد^(٥) من النص على حرمة للنهي المتقدم ضعيف؛ لوجوب الخروج عنه بما سمعت من الأصل والإجماع المنجز بالمشهرة، وما أبعد ما بينها وبين المصنف في المعتبر^(٦) من التأمل في أصل الكراهة للصحيح المتقدم، وهو ضعيف.

﴿و﴾ كذا يكره ﴿أن يُقَصَّ﴾ شيء من ﴿أظفاره﴾، وأن يرجل شعره ﴿وفاقاً للمحكي﴾^(٧) عن الأكثر، بل في المعتبر^(٨) والتذكرة^(٩) الإجماع عليه، وهو الحجة، مضافاً إلى قول الصادق (عليه السلام) في خبر غياث: «كره أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يخلق عانة الميت إذا غسل،

(١) الام: ج ١ ص ٢٨١، المجموع: ج ٥ ص ١٧١، المبسوط (للسرخسي): ج ٢ ص ٥٩.

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/تغسل الميت ج ٢ ص ٩١.

(٣) كذخيرة المعاد: الطهارة/غسل الاموات ص ٨٥.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٥) الجامع للشرائع: الطهارة/احكام الاموات ص ٥١.

(٦) المعتبر: الطهارة/غسل الميت ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٧) كما في كشف اللثام: الطهارة/غسل الميت ج ١ ص ١١٦، ورياض المسائل:

الطهارة/بيان غسل الميت ج ١ ص ٥٦.

(٨) المعتبر: الطهارة/غسل الميت ج ١ ص ٢٧٨.

(٩) تذكرة الفقهاء: الطهارة/غسل الميت ج ١ ص ٤٢.

أو يُقَلَّم له ظفر، أو يجزَّ له شعر» (١) ، وفي خبر طلحة بن زيد : « كره أن يُقَصَّ من الميت ظفر، أو يُقَصَّ له شعر، أو يُحلق له عانة، أو يُغَمَز له مفصل » (٢) .

وعلى ذلك يحمل النهي في مرسل ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام) أيضاً : « لا يُمَسَّ من الميت شعر ولا ظفر، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفنه » (٣) ، وفي خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله بعد أن سأله عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلِّم ظفره ؟ « لا يمس منه شيء ، اغسله وادفنه » (٤) ، وفي خبر أبي الجارود حيث سأل أبا جعفر (عليه السلام) « عن الرجل يتوفى ، أتقلِّم أظافيره وينتف إبطه وتحلق عانته إن طال به المرض ؟ فقال : لا » (٥) ؛ لقصورها عن إفادة الحرمة حتى

(١) الكافي: باب كراهية أن يقص من الميت ظفر أو شعر ح ٢ ج ٣ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة :

باب ١١ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٦٩٤ .

(٢) الكافي: باب كراهية أن يقص من الميت ظفر أو شعر ح ٣ ج ٣ ص ١٥٦ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ١٣ ح ١٠٩ ج ١ ص ٣٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب غسل الميت

ح ٤ ج ٢ ص ٦٩٤ .

(٣) الكافي: باب كراهية أن يقص من الميت ظفر أو شعر ح ١ ج ٣ ص ١٥٥ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ١٣ ح ١٠٨ ج ١ ص ٣٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب غسل الميت

ح ١ ج ٢ ص ٦٩٤ .

(٤) الكافي: باب كراهية أن يقص من الميت ظفر أو شعر ح ٤ ج ٣ ص ١٥٦ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ١٣ ح ١١٠ ج ١ ص ٣٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب غسل الميت

ح ٣ ج ٢ ص ٦٩٤ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤١٨ ج ١ ص ١٥٢ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ١٣ ح ١١١ ج ١ ص ٣٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ١١ من ابواب غسل الميت

ح ٥ ج ٢ ص ٦٩٤ .

المرسل ، وإن أجراه الأصحاب في القبول مجرى الصحيح في غير المقام ، إلا أنك قد عرفت حكاية الإجماع منهم هنا على الكراهة ، فهو بالنسبة للحرمة لا جابر له .

لكن مع ذلك كله فقد يناقش فيه بمعارضة الإجماعين بمثلها على الحرمة من الشيخ في الخلاف وابن زهرة في الغنية ، قال في الأول : « لا يجوز تقليم أظافر الميت ولا تنظيفها من الوسخ بالخلال - إلى أن قال بعد أن حكى عن الشافعي قوله الإباحة والكراهة ، مفرعاً على الثاني أنه إذا قال : مكروه استحب تحليل الأظافر بأخلة تنظف ما تحتها - . دليلنا : الإجماع المتردد ، ولأن الأصل براءة الذمة ، وإثبات ما قالوه مستحباً يحتاج إلى دليل ، وليس ... » إلى آخره .

وقال أيضاً : « مسألة : لا يجوز تسريح لحيته كثيفة كانت أو خفيفة ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي : إن كانت كثيفة يستحب تسريحها ، دليلنا : إجماع الفرقة » (١) انتهى .

وقال ابن زهرة في الغنية : « لا يجوز قصّ أظفاره ولا إزالة شيء من شعره ، بدليل الإجماع المشار إليه » (٢) انتهى .

وقال في المنتهى : « قال علماؤنا : لا يجوز قصّ شيء من شعر الميت ولا من ظفره ولا يسرح رأسه ولا لحيته ، ومتى سقط منه شيء جعل في أكفانه » (٣) انتهى .

فلا مانع حينئذٍ من انجبار أخبار النهي بذلك سيما مع عدم ظهور لفظ

(١) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٧٥ و ٤٧٨ ج ١ ص ٦٩٤ و ٦٩٥ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣١ .

الكراهة في الخبرين السابقين في المعنى المصطلح ، وعدم اشتماهما على ترجيل الشعر أي تسريحه ، واحتمال إرادة مطلق المرجوحية من الكراهة في معقد إجماعي التذكرة^(١) والمعتبر^(٢) كما عساه يلوح ذلك عند التأمل في عبارة الأول ، ومن ذلك كله نصّ ابنا حمزة وسعيد على حرمة قصّ الظفر وتسريح الرأس واللحية في الوسيلة^(٣) والجامع^(٤) ، ومال إليه بعض متأخري المتأخرين^(٥) .

لكنّ الأقوى في النظر الأول ؛ إذ أقصى ذلك تصادم الأدلة من الجانبين ، فيبقى الأصل سالماً عن المعارض ، وكيف ؟! مع إمكان ترجيح أدلة الأول بالشهرة المحكيّة ، وضعف احتمال إرادة الكراهة بالمعنى الأعمّ في الخبرين السابقين ، سيّما فيما اشتمل منها على ذكر الغمز ؛ للقطع بإرادتها فيه بالمعنى الأخصّ ، واحتمال إرادة الخلاف والغنية والمنتهى من عدم الجواز شدة الكراهة سيّما الأول ؛ لأنّه قال بعد ذلك فيه أيضاً : « مسألة : حلق شعر العانة والابط وحق الشارب وتقليم الأظفار للميت مكروه - إلى أن قال بعد أن حكى بعض مذاهب العامة :- دليلنا : إجماع الفرقة وأخبارهم ، فإنّهم لا يختلفون في ذلك »^(٦) .

وقال في المنتهى بعد ما حكيناه عنه : « فروع - إلى أن قال :- الثاني : لا فرق بين أن تكون الأظفار طويلة أو قصيرة ، وبين أن يكون تحتها وسخ

(١) و(٢) تقدما في ص ٢٦٨ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٥ .

(٤) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥١ .

(٥) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٦٩ .

(٦) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٨١ ج ١ ص ٦٩٦ - ٦٩٧ .

أولا يكون في كراهية القص^(١) انتهى . فهو كالصریح في إرادة ما ذكرنا ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ كذا يكره ﴿أن يغسل مخالفاً ، فإن اضطرَّ غسّله غسل أهل الخلاف ﴿كما تقدّم الكلام في ذلك مفصلاً^(٢) .

وقد ترك المصنّف هنا التعرّض لجملة من المندوبات والمكروهات^(٣) ، بل من الأصحاب من ذهب إلى حرمة بعضها ، ولتفصيل ذلك مقام آخر ، والله الهادي .

(١) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣١ .

(٢) في ص ١٤٢ .

(٣) كالضمضة والاستنشاق والدخنة والتجمير عند التغسيل وظفر شعر الميتة ... راجع تذكّرة

الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤٢ ، ومنتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١

ص ٤٣ .

﴿الثالث﴾ من أحكام الأموات ﴿في تكفينه﴾

وهو كالنفيل وغيره من أحكامه لا خلاف فتوى^(١) ونصاً^(٢) في وجوبه، وفيه فضل جليل وثواب جسيم.

﴿ويجب أن يكفن في ثلاثة أقطاع﴾ لا أقل، بلا خلاف أجده بين المتقدمين^(٣) والمتأخرين^(٤) عدا سلا^(٥)، فاجتزى بالشوب الواحد، وهو

(١) راجع : النهاية : الطهارة / تفصيل الاموات ص ٣١ ، والوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ ، والجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ ، وارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) كالحبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن الفضل بن شاذان ، عن الرضا (عليه السلام) قال : « فَلَمْ أَمُرُوا بِكَفْنِ الْمَيِّتِ ؟ قِيلَ : لِبَلْقَى رِبِّهِ (عَزَّوَجَلَّ) طَاهِرِ الْجَسَدِ ، وَلَثَلَا تَبْدُو عَوْرَتَهُ لِمَنْ يَحْمِلُهُ وَيُدْفِنُهُ ، وَلَثَلَا يَظْهَرُ النَّاسُ عَلَى بَعْضِ حَالِهِ وَقَبِيحِ مَنْظَرِهِ ... » ٤ .

عيون اخبار الرضا : باب ٣٤ ج ١ ص ٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الكفن ج ١ ص ٧٢٥ .

(٣) كالشيخ في البسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / باب الاكذان ج ١ ص ٦٠ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

(٤) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ ، والشهيد في الذكرى : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٦ ، والحراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / غسل الاموات ص ٦ .

(٥) المراسم : الطهارة / تفصيل الميت ص ٤٧ .

ضعيف ؛ للإجماع المنقول ^(١) مستفيضاً أو متواتراً كالسنة ^(٢) على خلافه .
ولا مستند له سو الأصل إن قلنا به في نحو المقام ، وقول أبي جعفر
(عليه السلام) في الصحيح : «... إنا الكفن المفروض ثلاثة أثواب ، أو
ثوب تام لا أقل منه ، يوارى فيه جسده كله ، فما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ
خسة ، فما زاد مبتدع ... » ^(٣) .

والأصل مقطوع بما عرفت ، والصحيح - مع أنه مستلزم للتخيير بين
الأقل والأكثر ، وفي الكافي ^(٤) بالواو ، بل وكذا عن بعض نسخ
التهذيب ^(٥) ، كما أنه عن أكثرها حذف الثوب ^(٦) : « إنا الكفن المفروض
ثلاثة أثواب تام » - محتمل للحمل على التقية ، أو أن « أو » من الراوي ،
أو على حالتي الاختيار والاضطرار ، أو أنها بمعنى الواو على أن يكون المراد
بقوله : « أو ثوب » بمعنى « وثوب منها » ، أو من عطف الخاص على العام ،
أو غير ذلك ، فلا يصلح لمقاومة بعض ما ذكرنا .

(١) كما في الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد ، عن زرعة ، عن سماعة قال :
« سأله عما يكفن به الميت ، قال : ثلاث اثواب ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ١٨ و ٢١ ج ١ ص ٢٩١ و ٢٩٢ ، وسائل الشيعة :
انظر باب ٢ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٢٦ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٢٢ ج ١ ص ٢٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب
التكفين ج ١ ص ٧٢٦ .

(٤) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٥ ج ٣ ص ١٤٤ .

(٥) كما في كشف اللثام : الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١١٧ .

(٦) كما في ذكرى الشيعة : الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٦ ، ومدارك الاحكام : الطهارة/ تكفين
الميت ج ٢ ص ٩٣ .

ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ؛ لإطلاق الأدلة ، وخصوص بعضها ، بل ادّعي الإجماع عليه ^(١) ، فإ في بعض الأخبار ^(٢) ممّا ينافيه مطرح أو مؤول .

كما أنّه ينبغي القطع أيضاً بعدم اعتبار النية فيه وفي التحنيط ونحوهما من أحكام الميت كحمله ودفنه ، ولعلّه - بعد ظهور الإجماع من الأصحاب على ذلك - لأنّ المفهوم من الأدلة بروز هذه الأمور إلى الخارج من غير اعتبار لها ، ولظهور وجه الحكمة فيها ، وأنها ليست من الأمور التي يقصد بها تكميل النفس ورياضتها والقرب ونحو ذلك .

نعم تعتبر النية في حصول الثواب كما في غيرها من الأفعال التي هي كذلك ، وليس ذا معنى اعتبار النية في العبادة ، مع احتمال أن يقال هنا بحصول الثواب مع عدم النية ؛ لظواهر الأدلة ما لم ينو العدم ، بل ربّما ظهر من المحكي عن الأردبيلي ^(٣) حصوله معه أيضاً ، وهو لا يخلو من وجه .

ومن العجيب ما وقع في الروض حيث قال بعد ذكره أحكام الكفن والحنوط : « والنية معتبرة فيهما ؛ لأنهما فعلاّن واجبان ، لكن لو أخلّ لم يبطل الفعل ، وهل يأنم بتركها ؟ يحتمله ؛ لوجوب العمل ، ولا يتم إلّا

(١) كما في رياض المسائل : الطهارة / أحكام الكفن ج ١ ص ٥٧ .

(٢) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن اسماعيل ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله وأبي جعفر (عليهما السلام) قال : الكفن فريضة للرجال ثلاثة اثواب ، والعمامة والخرقه ستة ، وأما النساء ففريضة خمسة اثواب .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٩ ج ١ ص ٢٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من

ابواب التكفين ح ٧ و ٩ ج ٢ ص ٧٢٧ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٩٦ .

بالنية؛ لقوله (عليه السلام): «لا عمل إلا بالنية»^(١)، وعدمه، وهو أقوى؛ لأنّ القصد بروزهما للوجود- إلى أن قال:- ولكن لا يستتبع الثواب إلا إذا أُريد بها التقرب»^(٢) انتهى. ولا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت، فتأمل.

وكيف كان، فالواجب في الأقطاع الثلاثة على المشهور نقلاً^(٣) وتحصيلاً^(٤) بل هو معقد إجماع الخلاف^(٥) والغنية^(٦) وغيرهما^(٧) ﴿مترجم﴾ بكسر الميم ثمّ الهمزة الساكنة، ويقال له: «إزار» في اللغة^(٨) والأخبار^(٩).

ويجزي فيه مسماه عرفاً، وحدّه في جامع المقاصد^(١٠) من السرة إلى الركبة بحيث يسترهما معللاً له بأنّه المفهوم منه، وقد يمنع بتحقيق الصدق

(١) الكافي: باب الاخذ بالسنة ج ٩ ص ١٠٧، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٣٣.

(٢) روض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٤.

(٣) نقلت الشهرة في مختلف الشيعة: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٤، ومدارك الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ٩٢.

(٤) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦، وابن البراج في المهذب: الطهارة/ باب الاكفان ج ١ ص ٦٠، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٥، والعلامة في القواعد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨.

(٥) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١-٧٠٢.

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٧) كذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٦.

(٨) النهاية (لابن الاثير): ج ١ ص ٤٤ مادة (أزر)، مجمع البحرين: ج ٣ ص ٢٠٥ مادة (ازر).

(٩) سيأتي التعرض لبعضها في أثناء البحث.

(١٠) جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٢.

بأقلّ من ذلك ، وكذا ما في الروضة ^(١) والروض ^(٢) : « ما يستر ما بين السرة والركبة » ، وإن كان أقرب من الأوّل ، نعم لا يجتزى بما يستر العورة خاصّة ، وإن احتمله في الأخير ، وأبعد منها ما في المقنعة ^(٣) وعن المراسم ^(٤) : « من سرّته إلى حيث يبلغ من ساقيه » ، وكذا ما في المصباح ^(٥) : « يؤزّره من سرّته إلى حيث يبلغ المئزر » ، وإن كان أقرب من سابقه ؛ لعدم توقّف صدق اسم المئزر على الستر من السرة .

نعم قد يقال باستحباب كونه من الصدر إلى الساقين كما في الوسيلة ^(٦) والجامع ^(٧) ، بل ستره الصدر والرجلين كما عن الذكري ^(٨) ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمّار : « ... ثم الإزار طولاً حتى يغطي الصدر والرجلين ... » ^(٩) ويحتملها ما في المبسوط : « ويكون عريضاً يبلغ من صدره إلى الرجلين ، فإن نقص عنه لم يكن به بأس » ^(١٠) انتهى .

(١) الروضة البهية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٢٩ .

(٢) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٣ .

(٣) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٨ .

(٤) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٩ .

(٥) مصباح المتجّد : غسل الاموات ص ١٩ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموقى ص ٦٦ .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من

ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥ .

(١٠) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ .

لكن صرح في جامع المقاصد^(١) وتبعه عليه غيره^(٢) أنه متى زيد على الواجب اعتبر فيه رضا الورثة أو الوصية به .

وقد يناقش فيه بأن المستحب ممّا ذكرنا إنّما هو أحد أفراد الواجب المختير لا مستحباً صرفاً ، فيختير حينئذ المكلف بإخراجه من أصل المال من غير اعتراض لأحد عليه ، كما عساه يظهر من التأمل في نحو وصية الميت لشخص وكان الوصي غير الوارث مثلاً ، أللهم إلا أن يكون ذلك المكلف في المقام هو الوارث ، فيعتبر حينئذ رضاه سبباً مع ثبوت السلطنة للوارث على سائر تركة الميت ، فالواجب عليه حينئذ أقلّ ما يصدق عليه .

لكن ومع ذلك فللنظر فيه مجال ؛ لعدم انحصار التكليف في الوارث إمّا لصغره أو جنونه ، بل لعلّ التكليف إنّما هو للولي دون سائر الورثة ، كما أنّه قد يقال بالالتزام بالخروج من أصل المال حيث يوصي ؛ إذ الوصية تمنع تخيير المكلف في أفراد المطلق ، كما تمنعه لو أوصى بتكفينه في خام خاص مثلاً ، كلّ ذا لما دلّ^(٣) على خروج الواجب من الكفن من أصل المال الشامل للفرد الفضلي وغيره ، فتأمل جيّداً عسى يندفع جميع ذلك ، وللتفصيل مقام المذكور في مسألة انتقال التركة للوارث أو تبقى على حكم مال الميت أو غير ذلك ، ومنه يعلم بطلان المناقشة المزبورة ، والله العالم .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٢ .

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٣ ، والطباطبائي في رياض

المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٧ .

(٣) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسن بن محبوب ، عن ابن سنان - يعني عبد الله - عن

أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « ثمن الكفن من جميع المال » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٥٢ ج ١ ص ٤٣٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من

ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٨ .

وكيف كان ، فیدلّ علی اعتباره فی الكفن : -مضافاً إلى ما عرفت ، وإلى ما فی المنتهى : « المئزر واجب عند علمائنا »^(١) ، وإلى الاحتياط فی وجه - قول الصادق (علیه السلام) فی خبر معاوية بن وهب : « یکفن الميت فی خمسة أثواب : قیص لا یزرّ علیہ ، وإزار ، وخرقة یعصب بها وسطه ، وبرد یلقّ فیہ ، وعمامة یعتّم بها ویلقی فضلها علی صدره »^(٢) إذ بعد معلومیة استحباب الخرقه والعمامة ینحصر الواجب فی الثلاثة .
والمرأ بالإزار منها المئزر كما عن الصحاح^(٣) و غیره^(٤) ، ویستفاد أيضاً من الغریبین^(٥) ، وعن الكنز^(٦) أنّ « الإزار : لنک کوجک » ، وفی مجمع البحرین : « الإزار بالكسر معروف ، یدکّر ویؤنّث ، ومعقد الإزار [من]^(٧) الحقوین »^(٨) انتهى . ویرشد إلیه كثرة إطلاقه مراداً به المئزر علی وجه یقطع أو یظنّ بكونه حقيقة فیہ ، كما لا یخفی علی من لاحظ ما ورد فی ستر العورة عند دخول الحّمّام وفی أثواب المحرم وغیرهما .

ولا ینافیہ مقابلته للمئزر فی كتب الفقه ، وكذا ما یحکى من كلام بعض أهل اللغة^(٩) أنّه ثوب شامل لجميع البدن ویؤیّده عرف زماننا هذا ؛

(١) منتهی المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٧ .

(٢) الکافی : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١١ ج ٣ ص ١٤٥ ، تهذيب الاحکام : الطهارة / باب

١٣ ح ٦٨ ج ١ ص ٣١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٣ ج ٢ ص ٧٢٨ .

(٣) الصحاح : ج ٢ ص ٥٧٨ مادة (ازر) .

(٤) النهاية (لابن الاثير) : ج ١ ص ٤٤ مادة (ازر) . (٦) فیهنک کز اللغات : ج ١ ص ١١٨ .

(٧) الاضافة من المصدر .

(٥) لا یوجد لدينا .

(٨) مجمع البحرین : ج ٣ ص ٢٠٤ مادة (ازر) .

(٩) كما حکاه فی مجمع البحرین ، راجع المصدر السابق ، وهو الظاهر من صدر عبارة النهاية (لابن

الاثير) : ج ١ ص ٤٤ مادة (أزر) .

إذ لعلّ ما في كتب الفقه مبنيّ على العرف المذكور، كما أنّه يمكن منع المحكي من كلام البعض إن أراد الحقيقة، ولا يجدي المجاز، ومع التسليم فلا أقلّ من الاشتراك، فيجعل كلمات الأصحاب ومعقد إجماعاتهم وغير ذلك وما تسمعه فيما يأتي قرينةً على التعيين، بل قد يشعرقوله (عليه السلام): «وبرد يلفّ فيه» عدم حصول ذلك - أي لفت تمام الميت - بغير البرد، فيتعيّن المتر، فتأمل جيّداً.

ومما ذكرنا يظهر لك وجه الاستدلال بالصحيح: «كيف أصنع بالكفن؟ قال: خذ خرقة فشده على مقعدته ورجليه، قلت: فما الإزار؟ قال: إنها لا تعدّ شيئاً، إنها تصنع لتضمّ ما هناك وأن لا يخرج منه شيء...» (١) الحديث. مع أنّه هو اللائق بتوهم الاستغناء به عن الخرقة، بخلاف ما لو أريد به اللقافة.

وكذلك يظهر دلالة الموثق أيضاً: «... ثمّ تبدأ فتبسط اللقافة طولاً، ثمّ تذر عليها من الذريرة، ثمّ الإزار طولاً حتّى تغطي الصدر والرجلين، ثمّ الخرقة عرضها قدر شبر ونصف، ثمّ القميص...» (٢) مضافاً إلى ظهور كون الإزار فيه بمعنى المتر؛ للتصريح بتغطيته الصدر والرجلين خاصّة، واللقافة يعمّ البدن ونحوه، على تأمل تعرفه فيما يأتي.

والمرسل: «أبسط الحبرة بسطاً، ثمّ أبسط عليها الإزار، ثمّ أبسط

(١) الكافي: باب تحنيط الميت وتكفينه ج ٩ ص ٣١٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٦٢ ج ١ ص ٣٠٨، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التكفين ح ٨ ج ٢ ص ٧٢٧.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥.

القميص عليه ...» (١).

قيل (٢) : وأظهر منها الرضوي : « يكفن بثلاثة أثواب : لقفافة وقيص وإزار» (٣) ؛ إذ لو كان المراد بالإزار اللقفافة لكان اللازم أن يقال : قيص ولقفاتان . وقد يستدل أيضاً بصحيح ابن مسلم : « ... تكفن المرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار ولقفاتين » (٤) ؛ للتصريح فيه بالدرع الذي هو قيص ، والمنطق الذي هو الإزار ، ولا فرق بينها وبين الرجل في ذلك إجماعاً (٥) ، والزائد لها إنما هو الخمار واللقفافة الثانية .

وبالصحيح : « كان ثوبا رسول الله (صلى الله عليه وآله) اللذان أحرم فيها يمانيتين عبري وأظفار (٦) ، وفيهما كفن » (٧) .
والخبر عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) : « إنني كفنت أبي (عليه السلام) في ثوبين شطويين (٨) كان يحرم فيها ، وفي قيص من

(١) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١ ج ٣ ص ١٤٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٥٦ ج ١ ص ٣٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٤٤ .

(٢) كما في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٧ .

(٣) فقه الرضا : باب ٢٤ ص ١٨٢ ، مستدرک الوسائل : باب ١ من ابواب الكفن ح ١ ج ٢

ص ٢٠٥ .

(٤) الكافي : باب تكفين المرأة ح ٣ ج ٣ ص ١٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين

ح ٩ ج ٢ ص ٧٢٧ .

(٥) كما في رياض المسائل : الطهارة / حكم الكفن ج ١ ص ٥٧ .

(٦) قال الشيخ : الصحيح « ظفار » بالفتح مبني على الكسر كقطام : بلد باليمن لحمير قرب

صنعاء . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٣٨٧ مادة (ظفر) .

(٧) الكافي : باب ما يلبس المحرم من الثياب ح ٢ ج ٤ ص ٣٣٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب

التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٣ .

(٨) نسبة إلى « شطا » قرية بناحية مصر . مجمع البحرين : ج ١ ص ٢٤٦ مادة (شطا) .

قصه ...» (١) بمعونة ما يأتي في باب الحجّ (٢) إن شاء الله من أنّ ثوبي الإحرام إزار يتزربه ، ورداء يتردى فيه .

كلّ ذا مع عدم معارض في الأخبار لما ذكرنا سوى إطلاق ما دلّ (٣) على التكفين بالأثواب الثلاثة ، أو الثوبين والقميص ، فيجب حمله على ذلك كما هو الأصل المقرّر في المطلق والمقيّد ، ودعوى عدم تناول اسم الثوب للمزتر واضحة البطلان ، كدعوى قصوره عن إفادة وجوب الإزار وحمل المطلق موقوف عليه ؛ لإمكان منعه في نفسه في بعضها أولاً ، وبالأخبار بفتوى الأصحاب ومعتقد إجماعاتهم في جميعها ثانياً ، سيّما مع تأيّد ذلك بالاحتياط الواجب المراعاة هنا في وجهه ، وبأنّ ما ذكرناه أخيراً من الأخبار مفصّحة أنّ المزتر من جملة الأثواب التي وقعت متعلّق الأمرثالثاً ، مضافاً إلى ظهور بعض ما قدّمناه سابقاً منها في معروفية الإزار من قطع الكفن في ذلك الزمان بحيث ينصرف المطلق إليه .

وكأنّ الشبهة نشأت لصاحب المدارك ومن تبعه (٤) من عدم تنزيله الإزار فيما تقدّم من الأخبار على المزتر ، ومن هنا قال : « المزتر قد ذكره الشيخان وأتباعهما ، وجعلوه أحد الأثواب الثلاثة المفروضة ، ولم أقف في

(١) الكافي : باب ما يستحب من الثياب للكفن ح ٨ ج ٣ ص ١٤٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٣٨ ج ١ ص ٤٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٣٣ .

(٢) في واجبات الاحرام ، الواجب الثالث لبس ثوبي الاحرام .

(٣) كخبر يونس الذي ذكرناه في حاشية (٢) من ص ٢٧٥ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ٢ ص ٧٢٦ .

(٤) كالخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٦ .

الروايات على ما يقضي بذلك ، بل المستفاد منها اعتبار القميص والثوبين الشاملين للجسد ، أو الأثواب الثلاثة ، وبمضمونها أفتى ابن الجنيدي كتابه -إلى أن قال :- والمسألة قوية الإشكال ، ولا ريب أن الاقتصار على القميص واللفافتين أو الأثواب الثلاثة الشاملة للجسد مع العمامة والخرقة التي يشدّ بها الفخذ أولى»^(١) انتهى .

وظاهره أو صريحه ما ذكرنا ، ومآله حينئذٍ إلى منع كون المئزر أحد الثلاثة ، فلا يجتزى به فضلاً عن أن يلزم به ، فاتضح الردّ عليه بجميع ما تقدّم من الأخبار ، مع أنه عجيب في نفسه ؛ إذ لا شكّ في صدق اسم الثوب عليه لغةً وعرفاً ، وليس فيها قيد الشمول ، ولا ظهور بلفظ الإدراج في بعضها فيه ، فإطلاقها حينئذٍ يعمّه .

نعم قد يقال : إنّ قضية الجمع بين أخبار الإزار بمعنى المئزر وبين غيرها -مما عساه يشعر بالاجتزاء بغيره ، كالحسن : « ... قلت : فالكفن ؟ قال : يؤخذ خرقة فيشدّ بها سفله ، ويضمّ فخذه بها ليضمّ ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل ، ثمّ يكفن بقميص ولفافة وبرد يجمع به الكفن »^(٢) ؛ من حيث ظهور اللفافة في شمول تمام الميت ، سيّما مع قصور أدلة الإزار على^(٣) الوجوب وكثرة المطلقات ونحو ذلك - التخيير بين المئزر وغيره ، ولعله الظاهر من المحكي عن ابن الجنيدي^(٤) ، كما أنه عساه يظهر من

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ٩٤ - ٩٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٩٠ ج ١ ص ٤٤٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٩

ح ٢ ج ١ ص ٢٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤٥ .

(٣) لعلّ الاولى : عن .

(٤) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٧٩ .

المصنّف في المعتبر^(١)، أو القول باستحباب المئزر.

ولا يخفى عليك ضعف ذلك كلّه بعد ما عرفت ، وأمّا الحسن فهو-مع قصوره عن معارضة ما قدّمناه- محتمل لإرادة الفرد الأكمل من المئزر، وهو الذي يغطي الصدر والرجلين ، ومثله يصدق عليه اسم اللقافة . ويؤيده أنّه لو أراد به الشامل لجميع الجسد لقال : لقفّتان ، بل قد يشعر قوله (عليه السلام) : « برد يجمع به الكفن » باختصاص الشمول به ، فتأمل .
﴿وقيص﴾ والواجب منه مستأه عرفاً ولم يكن من الأفراد النادرة ، وقدره بعضهم^(٢) بما يصل إلى نصف الساق ، ولا بأس به ، وقال : «إنّه يستحبّ إلى القدم» ولم يثبت ، وربّما احتمل الاكتفاء به وإن لم يبلغ نصف الساق ، وهو مشكل ؛ لندرته في زمان صدور الأخبار ، وتقدّم في المئزر ماله نفع في المقام ، فلاحظ .

ثم إنّ وجوب كون أحد القطع الثلاث قيصاً هو المشهور نقلاً^(٣) وتحصيلاً^(٤)، بل هو معقد إجماع الخلاف^(٥) والغنية^(٦) وعن غيرهما^(٧)،

(١) المصدر السابق .

(٢) كالشهيدي في الروضة البهية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٢٩ .

(٣) نقلت الشهرة في مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٤ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ٩٢ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ .

(٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٧) كذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٦ .

ويدلّ عليه: -مضافاً إلى ذلك، وإلى الاحتياط في وجهه- ما في صحيح ابن سنان: «ثم الكفن قيص غير مزرور ولا مكفوف، وعمامة يعصب بها رأسه ويردّ فضلها على رجله»^(١).

وصحيح ابن مسلم عن الباقر (عليه السلام): «... تكفن المرأة إذا كانت عظيمة في خمسة: درع ومنطق وخمار...»^(٢) الخبر.

وخبر الحلبي عن الصادق (عليه السلام): «كتب أبي (عليه السلام) في وصيته أن أكفنه في ثلاثة أثواب، أحدها برداء له حبرة كان يصلي فيه الجمعة، وثوب آخر، وقيص...»^(٣) الحديث. ونحوه خبره الآخر^(٤).

ومعاوية بن وهب عن الصادق (عليه السلام): «يكفن الميت في خمسة أثواب: قيص لا يزرع عليه، وإزار...»^(٥) إلى آخره.

وخبر يونس بن يعقوب عن أبي الحسن الأول (عليه السلام): «سمعتة يقول: إنني كفنت أبي (عليه السلام) في ثوبين شطوئين كان يحرم فيهما، وفي قيص من قصه...»^(٦) الحديث.

(١) الكافي: باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٩ ج ٣ ص ١٤٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٦٢ ج ١ ص ٣٠٨، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التكفين ح ٨ ج ٢ ص ٧٢٧.

(٢) تقدم في ص ٢٨١.

(٣) الكافي: باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٧ ج ٣ ص ١٤٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٢٥ ج ١ ص ٢٩٣، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٠ ج ٢ ص ٧٢٨.

(٤) الكافي: باب غسل الميت ح ٣ ج ٣ ص ١٤٠، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٤ ج ٢ ص ٧٢٨.

(٥) تقدم في ص ٢٧٩.

(٦) تقدم في ص ٢٨١.

وخبر حمران بن أعين عن الصادق (عليه السلام) قال : « قلت :
فالكفن ؟ قال : يؤخذ خرقة فيشدها سفلها ، ويضم بها فخذه ليضم ما
هناك ، وما يصنع من القطن أفضل ، ثم يكفن بقميص ولقافة وبرد يجمع
فيه الكفن »^(١) .

إلى غير ذلك من الأخبار ، وقد تقدم بعض منها في المسألة السابقة ،
وفيهما ما يشعر بمعرفة كون القميص من أجزاء الكفن بحيث ينصرف
الإطلاق إليه .

والمناقشة في جملة مما ذكرنا منه بالنسبة للوجوب سنداً ودلالةً ، قد
تدفع بالانحياز بالشهرة المحصلة والمنقولة ، بل الإجماع المنقول . فسا عن ابن
الجنيد^(٢) من عدم وجوب القميص ، فخير بينه وبين إبداله بثوب آخر
يدرج فيه الميت ، وتبعه عليه المصنف في المعتبر^(٣) وبعض من تأخر عنه
كالشهيد الثاني في روضته^(٤) - للأصل الذي يجب الخروج عنه ببعض ما مرّ
لوسلم جريانه ، وكذا إطلاق الأثواب في كثير من الأخبار - ضعيف .

نعم قد يستدلّ لهم بخبر محمد بن سهل عن أبيه قال : « سألت أبا
الحسن (عليه السلام) عن الثياب التي يصلّي فيها الرجل ويصوم ، أيكفن
فيها ؟ قال : ذلك الكفن ، يعني قميصاً ، قلت : يدرج في ثلاثة أثواب ؟
قال : لا بأس به ، والقميص أحبّ إليّ »^(٥) .

(١) تقدم في ص ٢٨٣ .

(٢) نقله عنه المصنف في المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٧٩ .

(٣) المصدر السابق . (٤) الروضة البهية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٢٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٢٣ ج ١ ص ٢٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب

التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٢٧ .

ولعلّ هذه الرواية التي أرسلها في الفقيه حيث قال : « سئل موسى بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يموت ، أيكفّن في ثلاثة أثواب بغير قميص ؟ قال : لا بأس به ، والقميص أحبّ إليّ » (١) .

لكن - مع قصوره سنداً ، بل قيل (٢) : ودلالة ؛ لاحتمال كون الألف واللام في القميص للعهد ، أي القميص الذي يصلّى فيه أحبّ إليّ ، لا مطلق القميص - لا يقاوم بعض ما ذكرنا ، فتأمل .

﴿ وإزار ﴾ أي ثوب يشمل جميع بدنه طويلاً وعرضاً بلا خلاف أبجده (٣) ، وفي الستة (٤) ما يغني عن الاستدلال بغيرها عليه .

وهل يستحبّ زيادته طويلاً بحيث يشدّ كما صرح به بعضهم (٥) ، أو يجب كما في جامع المقاصد (٦) والروض (٧) ؟ ولعلّه لعدم تبادر غيره من الأخبار ، واختاره في الرياض (٨) وهولا يخلو من وجه وإن كان لا يخلو من

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ج ٢ ص ٤٢٢ ج ١ ص ١٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ج ٢٠ ص ٢٣٠ .

(٢) كما في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٧ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٠ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٥ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٤) كخبر معاوية بن وهب المتقدم في ص ١٦١ س قبل الاخير - الاخير ، والرضوي المتقدم في ص ١٦٣ س ٢ - ٣ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٢٦ .

(٥) كالشهيد الثاني في الروضة البهية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٢٩ ، ومسالك الافهام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٠ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٢ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٣ .

(٨) رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٧ .

نظرمع تحقّق الشمول بدونه .

وأما زيادته عرضاً بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر فلم أعرف من نصّ على وجوبها ، بل صرح بعضهم (١) بالاكْتفاء بشموله ولو بالخياطة ؛ للصدق ، لكنّه اختاره في الرياض (٢) حاكياً له عن الروض وغيره معللاً له بالعلّة السابقة ، ولعلّه أراد بغيره جامع المقاصد ، إلّا أنّ ظاهرهما (٣) أو صريحهما الاستحباب وإن أوجب ذلك في الطول ، والأحوط ما ذكره وإن كان في تعينه تأمل .

ثمّ إنّ المشهور في كَيْفِيّة تكفينه - على ما حكاه جماعة (٤) ، بل في المحكي من عبارة الذكرى (٥) نسبته إلى الأصحاب ، كما أنّ فيه عن الشيخ حكاية الإجماع عليه - أن يبدأ أولاً بلفافة الفخذين ، ثمّ المترز ، ثمّ القميص ، ولا بأس به .

إلّا أنّي لم أفق فيما وصلني من الأخبار على تمام هذه الكَيْفِيّة ؛ إذ لم يتعرّض في شيء منها لها إلّا مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) وموثقة عمار عن الصادق (عليه السلام) ، وفي الأوّل : « أبسط الحبرة بسطاً ، ثمّ أبسط عليها الإزار ، ثمّ أبسط القميص عليه ، وترّد مقدّم القميص عليه ، ثمّ اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته موضع سجوده ، وامسح بالكافور

(١) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٧ .

(٢) رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٧ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٢ ، روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٣ .

(٤) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

على جميع مفاصله - إلى أن قال بعد أن ذكر التحنيط :- ثم يحمل فيوضع على قميصه ، ويردّ مقدّم القميص عليه ... » ^(١) إلى آخره .

ولا ريب في منافاته للمشهور لو أريد بالإزار فيه المثرر على حسب ما قدّمنا ؛ لأنّه يكون حينئذٍ فوق القميص ، ومن هنا أمكن أن يراد به هنا اللقافة الأولى ، وتكون الحبرة حينئذٍ اللقافة الثانية المستحبة كما سيأتي ، وعلى هذا لم يكن حينئذٍ فيه تعرّض للخرقة والمثرر ، ولعلّه يشدّ فخذه ثم يؤزّر وبعد ذلك ينقل إلى أكفانه كما عساه يشعر به قوله (عليه السلام) : « ثم يحمل فيوضع » فلا ينافي المشهور حينئذٍ .

وفي الموثّق : « ... تبدأ وتجعل على مقعدته شيئاً من القطن وذريرة ، وتضمّ فخذه ضمّاً شديداً ، وجمر ثيابه بثلاثة أعواد ، ثم تبدأ فتبسط اللقافة طولاً ، ثم الإزار طولاً حتّى يغطي الصدر والرجلين ، ثم الخرقة عرضها قدر شبر ونصف ، ثم القميص تشدّ الخرقة على القميص بحبال العورة والفرج حتّى لا يظهر منه شيء ، واجعل الكافور في مسامعه - إلى أن قال :- والتكفين أن تبدأ بالقميص ، ثم بالخرقة فوق القميص على أليتيه وفخذه وعورته ، ويجعل طول الخرقة ثلاثة أذرع ، وعرضها شبر ونصف ، ثم تشدّ الإزار ... » ^(٢) إلى آخره .

ولا ريب في منافاته للمشهور من جعل الخرقة تحت المثرر والقميص فوقه ، ولما استفاد من غيره من الأخبار من تقدّم الخرقة ، كخبر حمران بن

(١) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١ ج ٣ ص ١٤٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٥٦ ج ١ ص ٣٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٤٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من

ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥ ، وفيها : ثلاثة أذرع ونصفاً .

أعين عن الصادق (عليه السلام)، قال فيه: «... قلت: فالكفن؟ قال: تؤخذ خرقة فيشد بها سفله، ويضم فخذه بها ليضم ماهناك، وما يصنع من القطن أفضل، ثم يكفن بقميص ولفافة وبرد يجمع فيه الكفن»^(١).

ولعل الوقوف مع المشهور أولى؛ لظهور إعراض جميع الأصحاب عن هذه الموثقة بالنسبة إلى ذلك، بل قد عرفت عن الشيخ حكاية الإجماع على خلافها، نعم يحكى عن العماني^(٢) تقدّم القميص على المتر، ولعله لها، وهو ضعيف، فتأمل.

(ويجزى عند الضرورة) عقلاً أو شرعاً (قطعة) من القطع الثلاثة بلا خلاف أجده^(٣)، بل في المحكي عن التذكرة^(٤) الإجماع عليه، والمراد بالإجزاء في العبارة وغيرها^(٥) وجوب التكفين بالمتيسر منها؛ للأصل، وعدم سقوط الميسور بالمعسور لوقلتنا بكونه من المركبات، مع أنّ الظاهر خلافه.

نعم قد يشكل وجوب القطعة من كلّ قطعة التي لا تدخل تحت اسم أحدها في غير ما يستر العورة، وأما فيها فالظاهر وجوبه مع التمكن. كما أنّه

(١) تقدم في ص ٢٨٦.

(٢) نقله عنه في رياض المسائل: الطهارة/ احكام الكفن ج ١ ص ٥٧.

(٣) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦، وابن حمزة في الوسيلة:

الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٥، والمصنف في المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات

ص ١٣، والعلامة في القواعد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨.

(٤) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣.

(٥) كعبارة المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٣.

يشكل وجوب تقديم الإزار على القميص ثم القميص على المئزر مع الدوران وإن نصّ عليه في جامع المقاصد^(١)، ويشهد له الاعتبار بالنسبة إلى الأول خاصة، لكن بحيث يصل إلى حدّ الوجوب قد يتأمل فيه، بل قد يمنع بالنسبة إلى تقديم القميص على المئزر، إلّا أنّ الاحتياط بما ذكر.

﴿ولا يجوز التكفين﴾ بالمغصوب إجماعاً محصلاً^(٢) ومنقولاً^(٣)، وللنهي عن التصرف، ولا بالنجس ولو عرضية إجماعاً كما في الذكرى^(٤)، كالأجاء في المعتبر^(٥) على اشتراط طهارة الأكفان، والغنية^(٦) على عدم جوازه فيما لا تجوز فيه الصلاة، وقضية إطلاق الأولين عدمه حتى فيما عني عنه بالنسبة إلى الصلاة، ولعلّه يرشد إليه وجوب إزالتها عن الكفن بعد التكفين، فقبله بطريق أولى.

﴿ولا بالحري﴾ المحض إجماعاً سواء كان رجلاً أو امرأة كما في المعتبر^(٧) والتذكرة^(٨)، وللرجل والمرأة باتفاقنا كما في الذكرى^(٩)، وصريح

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٢.

(٢) ممن قال بذلك: العلامة في النهاية: الصلاة/ تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٣، والشهيد في الدروس: الطهارة/ تكفين الميت ص ١٠، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين

الميت ج ١ ص ٣٧٩.

(٣) نقل الاجماع في تذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣، ونهاية الاحكام: الصلاة/ تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٣، وذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٦.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٦.

(٥) المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨١.

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٧) المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٠.

(٨) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣.

(٩) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٦.

الأخير المساواة في الاجماع كظاهر الأولين، وربّما يشعر به مرسل سهل قال: «سألته كيف تكفن المرأة؟ قال: كما يكفن الرجل...»^(١).

و كيف كان، فالحجّة على أصل الحكم ما عرفت، مضافاً إلى الاحتياط في وجهه، واستصحاب المنع عنه في الرجل في آخره، على إشكال في جريانه في نحو المقام؛ لانقطاع التكاليف بالموت، وعدم ثبوت تكليف غيره، فتأمل، وإعراض السلف عنه مع الأمر بجودة الكفن والمغالة فيه، ومضمّر الحسن بن راشد^(٢) في الكافي، وعن أبي الحسن الثالث (عليه السّلام) مرسلًا في الفقيه: «عن ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليماني من قز^(٣) وقطن، هل يصلح أن يكفن فيها الموتي؟ قال: إذا كان القطن أكثر من القز فلا بأس»^(٤).

والمناقشة في سنده كالمناقشة في متنه بعدم اقتضاء البأس الحرمة سيّما مع القطع بعدمها في بعض أفراد المفهوم، بل لعلّه الظاهر منه لو سلّم العموم فيه، مدفوعة بالانحياز بما عرفت، والنهي عن التكفين بكسوة الكعبة في عدة

(١) الكافي: باب تكفين المرأة ح ٢ ج ٣ ص ١٤٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١١٢ ج ١ ص ٣٢٤، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٦ ج ٢ ص ٧٢٩.

(٢) في الكافي: الحسين، نعم هو كذلك في التهذيب والاستبصار.

(٣) القز: بالفتح والتشديد ما يعمل من الابرسم، وعن بعضهم القز والابرسم مثل الحنطة والدقيق. مجمع البحرين: ج ٤ ص ٣١ مادة (قز).

(٤) الكافي: باب ما يستحب من الثياب للكفن ح ١٢ ج ٣ ص ١٤٩، من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ح ٤١٢ ج ١ ص ١٤٧، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٢.

أخبار^(١)، مع الإذن ببيع ما أراد منه وطلب بركته في بعضها^(٢)، وما ذاك إلا لكونه حريراً كما استظهره بعضهم^(٣)، وإلا كان مستحباً طلباً للتبرك به، والمرسل عن أمير المؤمنين (عليه السلام) عن بعض الكتب: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن يكفن الرجال في ثياب الحرير»^(٤).

ولا مفهوم له ينافي ما قدمناه في المرأة، مع وجوب إلغائه في جنبه لو كان، فما عن المنتهى^(٥) ونهاية الأحكام^(٦) من احتمال جواز تكفين النساء فيه استصحاباً لحال الحياة ضعيف بعد ما عرفت.

(١) كالخبر الذي رواه الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبي مالك الجهني، عن الحسين بن عمارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «سألت عن الرجل اشترى من كسوة البيت شيئاً، هل يكفن به الميت؟ قال: لا».

تهذيب الاحكام / الطهارة / باب ٢٣ ح ٤٦ و ٤٧ ج ١ ص ٤٣٦، وسائل الشيعية: انظر باب ٢٢ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٥٢.

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن أبي علي الاشعري، عن بعض اصحابنا، عن ابن فضال، عن مروان، عن عبد الملك قال: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل اشترى من كسوة الكعبة شيئاً، ففضى ببعضه حاجته وبقي بعضه في يده، هل يصلح بيعه؟ قال: يبيع ما أراد وهب ما لم يرد، ويستفنع به ويطلب بركته...».

الكافي: باب ما يستحب من الثياب للكفن ح ٥ ج ٣ ص ١٤٨، تهذيب الاحكام: الطهارة / باب ٢٣ ح ٣٦ ج ١ ص ٤٣٤، وسائل الشيعية: باب ٢٢ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٥٢.

(٣) كالعلامة في المنتهى: الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٨.

(٤) دعائم الاسلام: ج ١ ص ٢٣٢، مستدرک الوسائل: باب ١٩ من ابواب الكفن ح ٢ ج ٢ ص ٢٢٦.

(٥) منتهى المطلب: الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٨.

(٦) نهاية الاحكام: الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٢.

كما أنه يجب حمل ما في خبر إسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن عليّ (عليه السّلام) قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): نعم الكفن الحلة، ونعم الأضحية الكبش الأقرن»^(١) على التقيّة كما عن الشيخ^(٣) لو أريد بالحلة الابريسم، وليس بمتعين؛ لما عن القاموس: «إنّ الحلة إزار ورداء برد أو غيره، ولا يكون إلّا من ثوبين أو ثوب له بطانة»^(٤) انتهى.

ثمّ إنّه قد يشعر اقتصار المصنّف على المنع من الحرير بالنسبة إلى جنس الكفن كما عن المبسوط^(٥) والنهاية^(٦) والاقتصار^(٧) والجامع^(٨) والتحريّر^(٩) والمعتبر^(١٠) والتذكرة^(١١) ونهاية الإحكام^(١٢) بجواز التكفين بغيره مطلقاً وإن كان ممّا يمنع من الصلاة به، ولعلّه لعدم استفادة اعتبار أزيد من ذلك من

(١) الاقرن: أي ذوقرن حسن، وُصف به لأنه أكمل وأحسن صورة. مجمع البحرين: ج ٦ ص ٣٠٠ مادة (قرن).

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢٣ ح ٥١ ج ١ ص ٤٣٧، والاستبصار: الطهارة/باب ١٢٢ ح ٤ ج ١ ص ٢١١، وسائل الشيعة: باب ٢٣ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٥٣.

(٣) الاستبصار: الطهارة/باب ١٢٢ ذيل ح ٤ ج ١ ص ٢١١.

(٤) القاموس المحيط: ج ٣ ص ٣٥٩ مادة (حل).

(٥) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦.

(٦) النهاية: الطهارة/تغسيل الاموات ص ٣١.

(٧) الاقتصاد: غسل الاموات ص ٢٤٨.

(٨) الجامع للشرائع: الطهارة/في التكفين ص ٥٣.

(٩) تحرير الاحكام: الطهارة/تكفين الميت ج ١ ص ١٨.

(١٠) المعتبر: الطهارة/تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٠.

(١١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/تكفين الميت ج ١ ص ٤٣.

(١٢) نهاية الاحكام: الصلاة/تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٢.

الأخبار، وعدم ثبوت مسمى شرعي للكفن، وعلى تقديره وإطلاق الأدلة كاف في بيانه.

وما ورد^(١) من النهي عن الكتان وأنه كان لبني إسرائيل يكفنون به، والقطن لأمة محمد (صلى الله عليه وآله)، محمول على الكراهة والندب قطعاً، وإن كان ربما يظهر من الخلاف^(٢) وجوب ذلك بل دعوى الإجماع عليه.

وقد يناقش في ذلك أولاً: بعدم انحصار الأدلة في الأخبار، ففي الغنية: «لا يجوز أن يكون ممّا لا تجوز فيه الصلاة من اللباس، وأفضله الثياب البياض من القطن أو الكتان، كلّ ذلك بدليل الإجماع»^(٣).

وثانياً: بمنع بقاء التكفين على المعنى اللغوي، بل الظاهر ثبوت المراد الشرعي منه ولو مجازاً، ويكفي ذلك في ثبوت إجماله، فيستصحب الشغل إلى البراءة اليقينية، ولا أقلّ من حصول الشكّ في الاجتزاء بما منع من الصلاة به للإجماع المتقدم، أو لا اشتراط جماعة في الكفن ذلك، منهم المصتف في النافع^(٤) والعلامة في القواعد^(٥)، فاشتراط كونه ممّا تجوز فيه الصلاة

(١) الخبّر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به، والقطن لأمة محمد (صلى الله عليه وآله)».

الكافي: باب ما يستحب من الثياب للكفن ج ٧ ص ٣٤٩، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ج ٣٧ ص ١٣٤، وسائل الشيعة: انظر باب ٢٠ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٥١.

(٢) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١-٧٠٢.

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥١.

(٤) المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٢.

(٥) قواعد الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨، ألا انه لم يقل: «للرجل».

للرجال اختياراً، ولعلّه الظاهر أيضاً ممّن عبّر بأنّ كلّ ما جازت الصلاة فيه جاز التكفين فيه كالسراثر^(١) وغيرها^(٢).

وفي جامع المقاصد: «لا يجوز التكفين بجلد ووبر ما لا يؤكل لحمه قطعاً»^(٣)، وقد عرفت غير مرّة أنّها ممّن لا يعمل بالظنّيات تجري مجرى الإجماع^(٤)، ولعلّه يشعر به أيضاً عدم نقل خلاف فيه ممّن عادتته التعرّض لمثل ذلك، وفي المحكي عن مجمع البرهان: «وأما اشتراطهم كون الكفن من جنس ما يصلّى فيه وكونه غير جلد فكأنّ دليله الإجماع»^(٥) انتهى.

وكيف كان، فالذي يقوى في النظر عدم جواز التكفين بجنس ما يمنع من الصلاة فيه كسائر ما لا يؤكل لحمه، نعم قد يناقش في الكليّة الثانية، وهو جوازه بكلّ ما جازت الصلاة فيه؛ بظهور الأدلّة في اشتراط كون الكفن من مصداق الثياب، واحتمال المناقشة فيها بحمل التقييد فيها بذلك على الغالب ضعيفة، ولا ريب في عدم التلازم بين ما يصلّى فيه وبين الثوبيّة؛ إذ لا إشكال في تحقّق الأوّل بما لا يدخل تحت مسمّى الثوب من جلد ما يؤكل لحمه ونحوه بخلاف الثاني، ولعلّه لذا صرّح جماعة^(٦) بعدم جواز التكفين بالجلود وإن كانت ممّا يؤكل لحمه.

(١) السراثر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢.

(٢) كالجوامع للشرائع: الطهارة/ في التكفين ص ٥٣.

(٣) جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٧٩.

(٤) راجع ما ذكرناه حول هذه العبارة في الجزء الثالث ص ٣٤٢ هامش (٦).

(٥) مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٩١.

(٦) كالعلامة في التذكرة: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣، والشهيد في الذكري:

الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٦، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١

ويرشد إليه مضافاً إلى ذلك نزعهُ عن الشهيد مع أنه يجمع ما عليه في الدفن معه، واحتمال المناقشة - يمنع عدم صدق اسم الثياب على الجلود سيّما في مثل الفراء ونحوها أو ممّا خيط منها على صورة الثياب، وربّما يشعر به الاجتزاء به في الكفّارة على ما قيل^(١) - مدفوعة بانصراف الثياب في المقام إلى غيرها لو سلّم أصل الصدق.

وممّا ذكرنا يظهر لك عدم جواز التكفين بنحو ذلك حتّى لو قلنا ببقاء التكفين على المعنى اللغوي من المواراة كما هو التحقيق في النظر، يقال: كفّن الخبزة بالملّة أي واراها؛ وذلك لظهور الأدلّة في اشتراط كونه من مستمى الثياب، فلا يتفاوت الحال حينئذٍ في ذلك.

نعم لا يشترط فيه أزيد ممّا ذكرنا من الطهارة وعدم الحريرية والغصبيّة وكونه ثوباً، فلا إشكال في جواز التكفين بعد إحرازها وإن كان شعر ووبر ما يؤكل لحمه كما هو المشهور، بل لعلّه يجمع عليه بين الأصحاب، بل في الرياض أنّه «أجمع على جوازه بالصوف ممّا يؤكل لحمه»^(٢).

وعلى كلّ حال، فلا أعرف فيه خلافاً سوى ما يحكى عن الاسكافي^(٣)، حيث أطلق المنع من التكفين بالشعر والوبر، وهو ضعيف، مع احتمال تنزيله على غيره.

نعم، هل يعتبر الساترية في كلّ قطعة من القطع الثلاثة، أو يكفي

(١) الحقائق الناضرة: الطهارة/ في التكفين ج ٤ ص ١٩.

(٢) رياض المسائل: الطهارة/ احكام الكفن ج ١ ص ٥٨.

(٣) نقله عنه المصنف في المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٠، والسيد في مدارك

الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ٩٦.

حصول الستر بالمجموع؟ صرّح في جامع المقاصد^(١) والروض^(٢) والروضة^(٣) بالأول؛ لأنّه المتبادر من الأثواب، وقد يمنع، ولأنّه أحوط، وهو مبنيّ على وجوب مراعاته في المقام، وقد يمنع أيضاً سيّما بعد إطلاق الأدلّة بالاجتزاء بثلاثة أثواب.

ومن هنا مال في الحقائق^(٤) إلى الثاني تمسكاً بأصالة العدم؛ لخلوّ المسألة عن النصّ، بل قد يشعر قوله (عليه السّلام) في الصحيح: «إنّما الكفن المفروض ثلاثة أثواب أو ثوب تام لا أقلّ منه يوارى فيه جسده كلّهُ...»^(٥) بالاكتفاء بساتريّة المجموع بجعل ضمير «فيه» إلى الكفن من غير فرق في ذلك على نسختي «الواو» و«أو»، وتبادر إرادة شمول تمام البدن لا أنّه لا يحكي ما تحته لا ينافي إرادته منه معه، كما يشعر به ما عرفته سابقاً من بقاء التكفين على المعنى اللغوي من المواراة، فيراد حينئذٍ مواراته بثلاثة أثواب، فيجزى وإن حصل ذلك بمجموعها، ودعوى صدق المواراة وإن حكى ما تحته ممنوعة.

لكن قد يناقش في ذلك بما عرفته^(٦) من الإجماع في الغنية على عدم جواز التكفين بما لا تجوز فيه الصلاة، وظاهره اشتراط ذلك في كلّ قطعة، فلا يشمر الاجتزاء حينئذٍ بساتريّة المجموع في الصلاة. إلّا أنّه قد ينزل على إرادة ما يمنع فيه من الصلاة لجنسه لا لوصفه، وإلّا فقد يمنع حصول الظنّ

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٢.

(٢) روض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٣.

(٣) الروضة البهية: الطهارة/ كفن الميت ج ١ ص ١٣٠.

(٤) الحقائق الناضرة: الطهارة/ تكفين الميت ج ٤ ص ١٧.

(٦) في ص ٢٩١.

(٥) تقدم في ص ٢٧٤.

منه بالنسبة إلى ذلك ؛ لخلو كلام الأصحاب عن النصّ على شيء من ذلك نفيّاً وإثباتاً كما اعترف به في جامع المقاصد^(١) والروض^(٢).

ومن هنا تعرف أنّ الثاني لا يخلو من قوّة وإن كان الأحوط الأوّل، وأمّا احتمال عدم اشتراط مطلق الساتريّة حتّى بالمجموع فمّا ينبغي القطع بعدمه؛ لمنافاته لحكمة التكفين بل معناه. نعم ربّما يحتمل اشتراط الساتريّة بالنسبة إلى كلّ قطعة لما يخصّها من البدن دون غيره، فلا يجب في القميص مثلاً ساتريّة ما تحته ممّا ستر بالمئزر... وهكذا، لكن لا أعرف أحداً ذكره، فتأمل.

ثمّ اعلم أنّ ما ذكرناه سابقاً ممّا منع من التكفين كالحرير والنجس والجلد وغيرها إنّما هو في حال الاختيار أي وجود غيرها، أمّا مع الاضطرار فنها ما هو غير جائز قطعاً كالمنصوب، وأمّا غيره فقد قال في الذكري: «إنّ فيه وجوهاً ثلاثة: المنع لإطلاقه، والجواز لئلا يدفن عارياً مع وجوب ستره ولو بالحرير، وجوب ستر العورة حالة الصلاة ثمّ ينزع بعد، وحينئذ فالجلد مقدّم؛ لعدم صريح النهي فيه، ثمّ النجس لعروض المانع، ثمّ الحرير لجواز صلاة النساء فيه، ثمّ وبر غير المأكول، وفي هذا الترتيب للنظر بمجال؛ إذ يمكن أولوية الحرير على النجس؛ لجواز صلاتهنّ فيه اختياراً»^(٣) انتهى.

وفرق في البيان^(٤) بين الجلد الذي تجوز فيه الصلاة وبين غيره من

(١) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٢.

(٢) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٣.

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٦.

(٤) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٥.

الحرير والجلود التي لا تصح فيها الصلاة والأشعار والأوبار والنجس، فأجاز الأول مع التعذر، ونظر في غيره.

واستظهر في جامع المقاصد الفرق بين النجس وغيره، فأجاز الأول لعدم وجوب نزعه عن الميت لو استوعبت النجاسة وتعدّر غسلها وقرضه، ولأنّه أثل إلى النجاسة عن قريب فأمره أخف، ومنع في الثاني تمسكاً بإطلاق ما دلّ على المنع منها من مفهوم الموافقة الحاصل من الأمر بالنزع عن الشهيد في الجلود، ومما عرفته سابقاً في الحرير، قال: «وجواز صلاة النساء فيه لا يقتضي جواز التكفين به؛ لعدم الملازمة، على أنّه لو ثبت لزم اختصاص الحكم بالنساء، ووبر غير المأكول أبعد من الجميع - إلى أن قال: - ولو اضطرّ إلى ستر عورته حال الصلاة ولم يوجد غير الممنوع منه. أمكن الستر بأحد الأشياء الممنوعة من غير ترتب؛ لعدم الدليل عليه، مع احتمال وضعه في القبر على وجه لا ترى عورته، ثم يصلى عليه»^(١) انتهى.

وفرق في الرياض بين ما منع منه للنهي كالحرير وبين غيره ممّا منع منه لعدم الدليل، فاستوجه المنع في الأول لإطلاق النهي، وفي الثاني الجواز للأصل، وانتفاء المانع لاختصاصه بصورة وجود غيره ممّا يجوز التكفين به، ثم قال: «وأما الوجوب فشكل؛ لعدم الدليل، لعدم الإجماع فيه، واختصاص الأمر بالتكفين في الأخبار بحكم التبادر بغيره»^(٢) انتهى.

قلت: ولعلّ هذا بناء منه على إجمال التكفين وأن له مستمى شرعياً، ليتوجّه جريان أصالة البراءة حينئذ مع الشك في اندراجه تحت الكفن، ولا وجوب للاحتياط هنا؛ لفرض وقوع الشك في الشغل لا في المشغول به،

(١) جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٠.

(٢) رياض المسائل: الطهارة/ احكام الكفن ج ١ ص ٥٨.

وإلا فبناء على ما ذكرنا من التحقيق من بقاءه على المعنى اللغوي وأن ما اعتبر فيه من قبيل الشرائط، فع فرض ظهور ما دلّ على اشتراطها بصورة الاختيار لا مناص حينئذٍ عن الوجوب؛ للأمر به، ودعوى انصرافه إلى غير ذلك فيتمسك بأصالة البراءة حينئذٍ كالأول ممنوعة.

نعم قد يستشكل في وجوب ذلك الترتيب المتقدم، وإن كان ربّما يقوى في النفس التخيير بين المتنجّس وبين جلد ما يؤكل لحمه، وتقديمها معاً على الحرير وجلد ما لا يؤكل لحمه وشعره ووبره، والتخيير بينهما، مع احتمال تقديم الحرير فيها خاصّة، كاحتمال تقديم المتنجّس في الأولين، سيّما مع قلة النجاسة وعدم تلويثها.

وينبغي القطع بوجوب ستر العورة في سائر ما ذكر وإن قلنا بالمنع من التكفين بها، بناءً على وجوب سترها لو تمكّن منه خاصّة بالاختياري كما تقدّم؛ إذ ليس ذا من التكفين بشيء حتّى يمنع منه، ولا يدخل تحت النهي عن لبس الحرير.

كما أنّه ينبغي القطع بجواز تكفينه في تلك الأمور وإن لم نقل بوجوبه ولا بدخوله تحت الكفن المأمور به، ودعوى أنّها إضاعة مال وإتلافه من غير إذن، مدفوعة بالغرض الدنيوي واحتمال إصابة الغرض الأخروي، نعم قد يستشكل في خصوص ما ورد النهي عنه كالحرير مثلاً لو سلّم فيه ذلك وقلنا: إنّ المراد بالنهي عنه الحرمة لا عدم الاجتزاء به عن الكفن المطلوب خاصّة. فتأمل.

ويجب الحنوط على المشهور، بل لا أجد فيه خلافاً سوى ما يحكى^(١)

(١) نقله عنه في كشف اللثام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١١٩.

عن سلاّر، ولم يثبت، بل المحكي من ظاهر أول كلامه^(١) الوجوب، بل في الخلاف^(٢) والمنتهى^(٣) والتذكرة^(٤) والروض^(٥) والمفاتيح^(٦) وعن ظاهر الغنية^(٧) الإجماع عليه، وهو الحجة، مع التأسي والأمر به في عدة أخبار^(٨)، وإن كان ربّما يناقش في إفادتها كلّها أو بعضها ذلك؛ وذلك لاختلافها واشتمالها على كثير من المندوبات، ووقوع بعضها بعد السؤال عن كيفية التحنيط وغير ذلك، إلّا أنّه يندفع بضميمة ما عرفت ما يمكن اندفاعه منها، كما أنّه يستغنى به عمّا لا يمكن.

وهل هو قبل التكفين كما في القواعد^(٩) وعن غيره^(١٠)؛ لقول الباقر والصادق (عليهما السلام) في صحيح زرارة: «إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود...»^(١١)، قيل^(١٢): ولقولهم

(١) المراسم: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٩.

(٢) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٠٩ ج ١ ص ٧٠٨.

(٣) منتهى المطلب: الصلاة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩.

(٤) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٤.

(٥) روض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٤.

(٦) مفاتيح الشرائع: احكام الجنائز/ مفتاح ٦٢٦ ج ٢ ص ١٦٤.

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٨) سياقي التعرض لبعضها في اثناء البحث: وراجع وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب

التكفين ج ٢ ص ٧٤٧.

(٩) قواعد الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨.

(١٠) كالنهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٣٥.

(١١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٤٨ ج ١ ص ٤٣٦، الاستبصار: الطهارة/ باب

١٢٣ ح ٥ ج ١ ص ٢١٣، وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب التكفين ج ٦ ص ٧٤٨.

(١٢) كما في كشف اللثام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١١٩.

(عليهم السلام) في خبر يونس: «ابسط الحبرة بسطاً، ثم ابسط عليها الإزار، ثم ابسط القميص عليه، وتردّ مقدّم القميص عليه، ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته -إلى قولهم (عليهم السلام): - ثم يحمل فيوضع على قميصه...»^(١)، ولا صراحة فيه بل ولا ظهور على تقديمه على المئزر، بناءً على ما عرفته سابقاً فيها من عدم التعرّض لذكر المئزر بحمل الإزار فيها على غيره، نعم هو صريح في تقديمه على إلباسه القميص.

أوبعد التكفين كما هو ظاهر الفقيه: «فاذا فرغ من تكفينه حنطه بما ذكرته»^(٢)، ولا أعرف له شاهد إن أراد الالتزام أو الاستحباب، بل فيما عرفت شهادة عليه. كما أنني لا أعرفه أيضاً لما في المنتهى^(٣) وعن صريح المراسم^(٤) والتحرير^(٥) ونهاية الأحكام^(٦) وظاهر المقنعة^(٧) والمبسوط^(٨) والوسيلة^(٩) من كونه بعد التأخير بالمئزر، بل عن المقنعة^(١٠) والمراسم^(١١) كما في المنتهى^(١٢) بعد ذلك ما يعطي التأخير عن إلباس القميص، وقد عرفت أنّ

(١) تقدم في ص ٢٨٨.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥١.

(٣) منتهى المطلب: الصلاة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩.

(٤) المراسم: الطهارة/ تفصيل الميت ص ٤٩.

(٥) تحرير الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨.

(٦) نهاية الاحكام: الصلاة/ تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٦.

(٧) المقنعة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٧٨.

(٨) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩. (٩) الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٦.

(١٠) المقنعة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٧٨.

(١١) المراسم: الطهارة/ تفصيل الميت ص ٤٩.

(١٢) منتهى المطلب: الصلاة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩.

خبر يونس وغيره يشهد بخلافه بالنسبة إليه، بل في الأخير ما هو كالصريح في الخلاف ما أعطاه سابقاً بعد ذلك أيضاً، حيث رتب إلباس القميص بعد التأخير والتخيط . ولعلّ الأقوى جواز الكلّ وفقاً لكاشف اللثام (١) ؛ للأصل وإطلاق كثير من الأدلة ، وإن كان الأولى تقديمه على الكفن ؛ للصحيح المتقدم ، خصوصاً القميص لما تقدم ، والعمامة له أيضاً ، ولما في خبر عمار : « ... واجعل الكافور - إلى أن قال :- ثمّ عمّمه ... » (٢) أو عمّا عدا الخامسة لما تشعر به بعض الأخبار (٣) ، ولئلا يخرج منه شيء بعده ، ولا طريق للاحتياط بعد ما عرفت من كلام الأصحاب .

﴿ وكيف كان ، فـ ﴿ يجب أن يمسخ ﴾ أي يخطط ﴾ مساجده ﴾ السبعة بالحنوط ، إجماعاً محصلاً (٤) ومنقولاً (٥) ونصوصاً (٦) ، ومنها طرف

(١) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٩ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥ .

(٣) كخبر حمران بن اعين حيث قال فيه : « ... كالحنوط كيف اصنع به ؟ قال : يوضع في منخره وموضع سجوده ومفاصله ، فقلت : فالكفن ؟ فقال : يؤخذ خرقة فيشدّ بها سفله ويضمّ فخذه بها ليضمّ ما هناك ... » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٩٠ ج ١ ص ٤٤٧ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١١٩ ح ٢ ج ١ ص ٢٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤٥ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٥) نقل الاجماع في : الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٥ ج ١ ص ٧٠٣ - ٧٠٤ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٦) سيأتي التعرض لبعضها في اثناء البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب

إيهامي الرجلين ، ولعلّه يرجع إليه ما في المقنعة^(١) والمبسوط^(٢) وعن الاصباح^(٣) : « ظاهر أصابع قدميه » ، وكذا ما في السرائر^(٤) وعن المصباح^(٥) ومختصره^(٦) وغيرهما^(٧) : « طرف أصابع الرجلين » ، وإلا فلا دليل عليها ؛ إذ الموجود في كثير من الأخبار^(٨) « المساجد » .

ثم إنّ ظاهر المصنّف وغيره^(٩) ، بل هو معقد إجماع التذكرة^(١٠) وغيرها^(١١) ، إيجاب المسح في تحنيط المساجد ، ولعلّه للأمر به في بعض الأخبار الآتية مع ما عرفت من كونه معقد إجماع التذكرة والروض ، بل كاد يكون صريح الأول .

لكن يظهر من جماعة من الأصحاب منهم الشيخ في جملة^(١٢) ، والحلي

التكفين ج ٢ ص ٧٤٧ .

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٨ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٨ .

(٤) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٤ .

(٥) مصباح المتجّد : غسل الاموات ص ١٩ .

(٦) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٧ (مخطوط) .

(٧) كالاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٩ .

(٨) كما في الخبر الآتي .

(٩) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ ، والقواعد : الطهارة / تكفين

الميت ج ١ ص ١٨ .

(١٠) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(١١) مفاتيح الشرائع : احكام الجنائز / مفتاح ٦٢٦ ج ٢ ص ١٦٤ .

(١٢) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : حكم الاموات ص ١٦٦ .

في سرائره (١) ، وابن حمزة في وسيلته (٢) ، وابن زهرة في غنيته (٣) ،
والمصنّف في نافع (٤) والعلامة في منتهاه (٥) ، أنّ الواجب الوضع
والإمساس ، بل لعلّ صريح الجمل والوسيلة استحباب المسح ، ولعلّه
لإطلاق الأمر بالجعل في جملة من الأخبار الآتية ، مع أنّ معقد إجماع
الخلافاً (٦) الوضع أيضاً .

لكن قد يقال : إنّهُ يجب تنزيل هذا المطلق على المقيّد -وهو المسح-
للقاعدة المعلومة فيها ، ومنهُ تعرف قوّة الأول ، ولم أعثر على تنقيح لذلك في
كلمات الأصحاب ، فلاحظ وتأمل .

وربّما ظهر من بعضهم كالشيخ في المبسوط (٧) الفرق بين الراحة
وغيرها من المساجد ، فتمسح الأولى دون الثانية .

وعلى كلّ حال ، فظاهر المصنّف أو صريحه أيضاً كغيره من
الأصحاب (٨) عدم وجوب الزائد على ذلك ؛ للأصل ، والاقتصار على
الأمر بجعل الخنوط في المساجد من الصادق (عليه السلام) بعد أن سئل

(١) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٦ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٤) المختصر النافع : الطهارة/ غسل الاموات ص ١٣ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

(٦) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩٥ ج ١ ص ٧٠٣ - ٧٠٤ .

(٧) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ .

(٨) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ ، والقواعد : الطهارة/ تكفين

الميت ج ١ ص ١٨ ، والشهيد في البيان : الطهارة/ تكفين الميت ص ٢٦ .

عن الحنوط للميت فقال : « اجعله في مساجده » (١) .
 والإجماع من الفرقة وعملهم في الخلاف (٢) على أن لا يترك على أنفه
 ولا أذنيه ولا عينيه ولا فيه شيء من الكافور، مع الإجماع فيه أيضاً (٣) على
 ترك ما زاد من الكافور على المساجد على صدر الميت ردّاً على
 الشافعي (٤) ، حيث استحَبَّ مسح جميع بدنه به .
 والنهي عن مسّ مسامعه بكافور في خبر عثمان النوا (٥) ، وعن جعل
 الحنوط فيها في خبر عبد الرحمن (٦) ، « ... ولا تقرب أذنيه شيئاً من
 الكافور ... » في خبر حمران بن أعين (٧) .

- (١) الكافي: باب تحنيط الميت و تكفينه ح ١٥ ج ٣ ص ١٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من
 ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٤٧ .
 (٢) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩٥ ج ١ ص ٧٠٣ - ٧٠٤ .
 (٣) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩٦ ج ١ ص ٧٠٤ .
 (٤) المجموع : ج ٥ ص ٢٠٢ .
 (٥) رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي ايوب الخزاز ، عن
 عثمان النوا ، قال : « قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : إني اغسل الموتى ، قال :
 وتحسن ؟ قلت : إني اغسل ، فقال : إذا غسلت فارفق به ، ولا تغمزه ، ولا تمسّ مسامعه
 بكافور ... » .

- الكافي: باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٨ ج ٣ ص ١٤٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب
 ١٣ ح ٦٧ ج ١ ص ٣٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٤٧ .
 (٦) رواه الشيخ باسناده عن فضالة ، عن ابان ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله
 (عليه السلام) قال : « قال : لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً » .
 تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٦١ ج ١ ص ٣٠٨ ، الاستبصار: الطهارة/ باب
 ١٢٣ ح ٣ ج ١ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٧ .
 (٧) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٩٠ ج ١ ص ٤٤٧ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٩
 ح ٢ ج ١ ص ٢٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤٥ .

والمرسل : «... إِيَّاكَ أَنْ تَحْشَوْ مَسَامِعَهُ شَيْئاً ، فَإِنْ خَفْتَ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْمُنْخَرِينَ شَيْءٌ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَصَيِّرَ قَطْناً ، وَإِنْ لَمْ تَخَفْ فَلَا تَجْعَلْ فِيهِ شَيْئاً» (١) .

وما في مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) : «... وَلَا تَجْعَلْ فِي مَنْخَرِيهِ وَلَا فِي بَصَرِهِ وَلَا فِي مَسَامِعِهِ وَلَا عَلَى وَجْهِهِ قَطْناً وَلَا كَافُوراً...» (٢) .

هذا، مع شدة اختلاف الأدلة الدالة على الزائد بحيث تقصر عن إفادة الوجوب معه، سيما مع قصور سند بعضها وإعراض الأصحاب عدا النادر عنها، وموافقها للعامة؛ إذ فيما مضافاً إلى ما ذكرنا الأمر بالمسح بالكافور آثار السجود منه ومفاصله كلّها ورأسه ولحيته وعلى صدره من الخنوط، كما في حسن الحلبي عن الصادق عليه السلام (٣) .

وقال أيضاً في خبر عمّار: «... واجعل الكافور في مسامعه، وأثر سجوده منه وفيه...» (٤) الحديث.

(١) من لا يحضره الفقيه : باب نوادر احكام الاموات ح ٥٨٩ ج ١ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ح ٧ ج ٢ ص ٧٤٨ .

(٢) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١ ج ٣ ص ١٤٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٦ ج ١ ص ٣٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٤٤ .

(٣) رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا أردت أن تحنط الميت فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه ومفاصله كلّها ورأسه ولحيته وعلى صدره من الخنوط ... » .

الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٤ ج ٣ ص ١٤٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٥٨ ج ١ ص ٣٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٤٤ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من

ولعبد الله بن سنان بعد أن سأله كيف أصنع بالحنوط ؟ : « تضع في فمه ومسامعه وآثار السجود من وجهه ويديه وركبتيه » (١) .

ولحمران إذ سأله عن الحنوط أيضاً : « ... يوضع في منخره وموضع سجوده ومفاصله ... » (٢) .

وفي خبر سماعة « ... وتجعل شيئاً من الحنوط على مسامعه ومساجده ، وشيئاً على ظهر الكفين » (٣) .

والحسين بن المختار : « يوضع الكافور من الميت على موضع المساجد وعلى اللبة وباطن القدمين وموضع الشراك من القدمين وعلى الركبتين والراحتين والجهة واللبة » (٤) .

وفي صحيح زرارة عن الباقر والصادق (عليهما السلام) : « إذا جففت الميت عمدت إلى الكافور فمسحت به آثار السجود ومفاصله كلّها ، واجعل في فيه ومسامعه ورأسه ولحيته من الحنوط وعلى صدره وفرجه ، وقال : حنوط الرجل والمرأة سواء » (٥) .

ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥ .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٩ ج ١ ص ٣٠٧ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٢٣ ح ٤ ج ١ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٤٧ .

(٢) راجع حاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٤٤ ج ١ ص ٤٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٤٦ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٦٠ ج ١ ص ٣٠٧ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٢٣ ح ٢ ج ١ ص ٢١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤٧ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٤٨ ج ١ ص ٤٣٦ ، الاستبصار: الطهارة/ باب ١٢٣ ح ٥ ج ١ ص ٢١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ح ٦ ج ٢ ص ٧٤٨ .

وفي مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) : « ... ثم اعمد إلى كافور مسحوق فضعه على جبهته وموضع سجوده ، وامسح بالكافور على جميع مفاصله من قرنه إلى قدمه وفي رأسه وعنقه ومنكبيه ومرافقه وفي كل مفصل من مفاصله من اليدين والرجلين وفي وسط راحتيه - إلى قولهم (عليهم السلام) :- ولا تجعل في منخريه ولا بصره ولا مسامعه ولا على وجهه قطناً ولا كافوراً ... » كذا عن الكافي^(١) في كشف اللثام^(٢) وفيما حضرني من نسختي الوسائل^(٣) والوافي^(٤) ، بل الثاني رواه عن الشيخ كذلك أيضاً ، لكن الأول قال : « وفي التهذيب : وامسح بالكافور على جميع مغابنه من اليدين والرجلين ومن وسط راحتيه »^(٥) إلى غير ذلك .

وهي - مع اختلافها هذا الاختلاف - لا تعرض في شيء منها للوضع منه على الأنف ، لكن المفيد^(٦) والعلامة في المنتهى^(٧) زادوا على المساجد « طرف الأنف » كما عن الحسن^(٨) والحلي^(٩) والقاضي^(١٠) ، بل قد

(١) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ج ١ ص ١٤٣ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٩ .

(٣) وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ج ٣ ص ٧٤٤ .

(٤) الوافي : باب عدد اثواب الكفن ج ٣ ص ٥٥ (الطبعة القديمة) .

(٥) ذكر ذلك في هامش الوسائل ، كما في نسخة طبع آل البيت ج ٣ ص ٣٢ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٨ .

(٧) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

(٨) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ ، والشهيد في الذكري :

الطهارة / تكفين الميت ص ٤٦ .

(٩) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٧ .

(١٠) المهذب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦١ .

يظهر من الثاني أنه لا خلاف فيه ، حيث قال : « مسألة : ثم يعمد إلى الكافور الذي أعده أولاً لحنوطه ، فيسحقه بيده ويضع منه على مساجده السبعة وطرف أنفه ، فإن فضل من الكافور شيء كشف قيصه وألقاه على صدره ، ولا خلاف في ذلك ... » إلى آخره . ولعلهم أخذوه من لفظ المساجد في الأخبار ؛ من حيث استحباب إرغامه في السجود .

ولا ريب في ضعف الوجوب ؛ للأصل ، وتبادر السبعة من المساجد في النص والفتوى ، بل قد عرفت ^(١) أنه في الخلاف ادعى الإجماع على ترك ما زاد على السبعة على الصدر ، ومنه مع التتبع لكلمات الأصحاب يعرف ما في نفي الخلاف عنه في المنتهى ، هذا مع خلو الأخبار المتقدمة - على كثرة ما اشتملت عليه - عنه .

وكذا ضعف ما في الفقيه : « ويجعل الكافور على بصره وأنفه وفي مسامعه وفيه ويديه وركبتيه ومفاصله كلها وعلى أثر السجود منه ، فإن بقي منه شيء جعله على صدره » ^(٢) وإن شهد له بأكثر ما ذكر بعض الأخبار المتقدمة ، لكنتك قد عرفت قصورها عن إفادة الوجوب ، سيما مع معارضتها بالنهي في بعض ذلك ، والإجماع من الخلاف كذلك ، وإعراض الأصحاب وغير ذلك مما مضى مفصلاً .

نعم قد يقال قوياً باستحباب تطييب هذه المواضع من الميت سيما ما كان منها محلاً للرائحة والعرق المستكرهين ، لكن غير ما نهي عنه فيما تقدم كالمسامع ونحوها ، أو حكى الإجماع على عدم وضع شيء فيه ، بل قد يقال باستحبابها أيضاً بحمل النهي على إرادة الوضع فيها وحشوها ، وإن كان في

(١) في ص ٣٠٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٥ ج ١ ص ١٤٩ .

بعضها^(١) بلفظ «على»، لكنه يصح كونها بمعنى «في» كالعكس كقوله تعالى: «لَا صَلْبَبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ»^(٢)، وحل الأمر على إرادة الوضع عليها، ولعل ذلك قضية كلام الشيخ في التهذيب^(٣) والاستبصار^(٤)، ولا يأباه كلام الفقيه المتقدم كالمحكي عن المقنع: «يجعل على جنبه وعلى فيه وموضع مسامعه»^(٥).

وربما احتمل^(٦) حل هذه الأخبار على التقية، وقد يؤيده ترك ذكر الاستحباب لذلك في أكثر كلام الأصحاب، وما عرفته من الإجماع ونفي الخلاف على وضع الفاضل على الصدر، إلا أن ما ذكرناه أولى، ولا يذهب عليك أن قضية هذا الإجماع من الشيخ مع نفي الخلاف السابق في المنتهى إيجاب تخنيط الصدر أو إيجاب وضع الزائد عليه، لكنه لا يخفى عليك ضعفه إن أراداه سيمّا الأول، بل ينبغي القطع بعدم إرادتهما له؛ لإناطتهما له بالزيادة الغير اللازمة، فتأمل جيداً.

والمراد بالمسح بالحنوط هو المسح ﴿بما تيسر من الكافور﴾ ممّا يصدق معه المسح به، ولا مقدّر للواجب فيه على المشهورين المتأخرين^(٧)؛

(١) كخبر سماعة المتقدم في ص ٣٠٩.

(٢) طه: الآية ٧١.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ذيل ح ٦١ ج ١ ص ٣٠٨.

(٤) الاستبصار: الطهارة/باب ١٢٣ ذيل ح ٤ ج ١ ص ٢١٢.

(٥) المقنع (ضمن الجوامع الفقيهية): باب غسل الميت ص ٦.

(٦) كما في وسائل الشيعة: باب ١٦ من ابواب التكفين ذيل ح ٦ ج ٢ ص ٧٤٨.

(٧) كالعلامة في الارشاد: الطهارة/غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١، والشهيد الاول في البيان:

الطهارة/تكفين الميت ص ٢٦، والشهيد الثاني في روض الجنان: الطهارة/غسل الاموات

للأصل وإطلاق كثير من الأدلة ، مع قصور أكثر ما دلّ^(١) على التقدير سنداً بل ودلالةً في جملة منها على الوجوب مع التصريح بالفضل في بعضها ، واختلاف الجميع في المقادير قلّة وكثرة كاختلاف الأصحاب ، فيتّجه حينئذٍ حملها على الاستحباب ؛ لقصورها عن تقييد تلك المطلقات المنجبة بالشهرة بين المتأخرين ، بل قد يظهر من جماعة من متأخريهم^(٢) كما هو صريح الرياض^(٣) أنّه ليس محلّ خلاف يعرف ، وربّما يؤيّد دخوله تحت معقد جملة من الإجماعات خصوصاً إجماع التذكرة^(٤) وإن كانت ليست مساقاة لبيانه ، إنّما هي لوجوب الخنوط .

وكأنّهم حملوا خلاف الأصحاب فيما يأتي بالنسبة للأقلّ « درهم » أو « مثقال » أو « مثقال وثلث » على إرادة أقلّ الفضل كما هو ظاهر المتن والقواعد^(٥) وغيرهما^(٦) ، بل هو ظاهر معقد نفي علم الخلاف عنه في المعتبر^(٧) .

لكن قد يابى ذلك بعض عبارات من نُسب إليه الخلاف ؛ لظهورها في عدم الاجتزاء بالأقلّ من مقدار الأقلّ ، سواء كان ذلك منهم تقديراً للمسمّى أو أنّه تقدير شرعيّ وإن تحقّق المسمّى بأقلّ منه ، منها : عبارة

(١) الكافي : باب حدّ الماء الذي يغسل به الميت والكافور ج ٤ و ٥ ج ٣ ص ١٥١ ، وسائل الشيعة :

انظر باب ٣ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٣٠ .

(٢) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٦١ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٦) كتحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٧) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

الصدوق في الفقيه ، قال ما حاصله : « والكافور السائغ للميت وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث ، فمن لم يقدر فأربعة مثاقيل ، فإن لم يقدر فثقال لا أقل منه لمن وجده »^(١) وأصرح منه ما حكاه في المعبر^(٢) عن المفيد في الاعلام « وأقل ما يحتفظ به الميت درهم » إلى غير ذلك .

ويؤيده ما في الذكرى^(٣) وجامع المقاصد^(٤) والروض^(٥) ؛ حيث فهموا النزاع في ذلك بالنسبة للواجب ، قال في الأول : « وأقله مسماه لصدق الامثال ، واختلف الأصحاب في تقديره فالشيخان والصدوق أقله مثقال وأوسطه أربعة ، والجعني مثقال وثلاث ، وابن الجنيد أقله مثقال ... » إلى آخره ، ونحوه الآخرون .

وكيف كان ، فلا إشكال في ضعف القول بوجوب المقدّر؛ للأصل ، والإطلاقات ، وقصور الأدلة عن إفادته كما عرفته سابقاً وتعرفه لاحقاً إن شاء الله .

كما أنّه لا إشكال في عدم الفرق فيما ذكرنا من التحنيط بالنسبة إلى سائر الأموات رجالاً ونساءً **﴿إلا أن يكون الميت محرماً فلا يقربه الكافور﴾** بلا خلاف أجده فيه كما اعترف به في المنتهى^(٦) ، بل في الخلاف^(٧) الإجماع عليه ، وأنّه يفعل به ما عدا ذلك جميع ما يفعل بالحلال

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٥ ج ١ ص ١٤٩ .

(٢) المعبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٦ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٧ .

(٥) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٤ .

(٦) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

(٧) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٨٣ ج ١ ص ٦٩٧ - ٦٩٨ .

ويغطى رأسه ، وفي الغنية^(١) الإجماع أيضاً على عدم جواز تطييبه به وبغيره من الطيب .

وإطلاق ذلك كإطلاق ما تسمعه من الأدلة يقتضي عدم الفرق فيه بين الغسل والتحنيط وغيرهما ، كما هو نصّ معقد إجماع جامع المقاصد^(٢) ، حيث حكاها على عبارة القواعد : « ولا يجوز تقريهما - أي الكافور والذريرة - ولا غيرهما من الطيب في غسل ولا حنوط »^(٣) ، كما أنّه نسبها في كشف اللثام^(٤) إلى المعروف بين الأصحاب ، وفي المنتهى^(٥) الإجماع على أنّ غسل المحرم كاللحلّ إلاّ أنّه لا يقرب طيباً ولا كافوراً .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - قول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله بعد أن سأله عن المحرم يموت كيف يصنع به ؟ : « إن عبد الرحمن بن الحسن مات بالأبواء^(٦) مع الحسين (عليه السلام) وهو محرم ، ومع الحسين (عليه السلام) عبد الله بن العباس وعبد الله بن جعفر ، فصنع به كما يصنع بالميت وغطى وجهه ولم يمسّه طيباً ، قال : وذلك في كتاب عليّ (عليه السلام) »^(٧) ، ومثله صحيح

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقيهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٨ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / تغسيل الاموات ج ١ ص ٤٣٢ .

(٦) الابواء : بفتح أوله وسكون ثانيه والمد أخيراً : مكان بين الحرمين عن المدينة نحواً من ثلاثين ميلاً . مجمع البحرين : ج ١ ص ١٨ مادة (أبا) .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣١ ج ١ ص ٣٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت ج ١ ص ٦٩٦ .

عبد الله بن سنان عنه (عليه السلام) (١) أيضاً .

وفي موثق أبي خديجة : « فغسلوه وكفّنوه ولم يَحْتَطَوْه وخَمَرُوا (٢) وجهه ورأسه ودفنوه » (٣) ، وزاد في خبره الآخر : « وقال : هكذا في كتاب عليّ (عليه السلام) » (٤) .

وفي صحيح ابن مسلم : « سألته عن المحرم إذا مات كيف يصنع به ؟ قال : قال : يَغْطَى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنّه لا يقربه طيباً » (٥) كخبره الآخر (٦) عن الباقر والصادق (عليهما السلام) .

وفي موثق سماعة : « سألته عن المحرم يموت ، فقال : يَغْسَل ويكفّن بالثياب كلّها ، ويغْطَى وجهه ويصنع به كما يصنع بالحلال غير أنّه لا يمسّ الطيب » (٧) .

وقال أبو الحسن (عليه السلام) في خبر أبي حمزة في المحرم يموت :

(١) تهذيب الاحكام : الحج / باب ٢٥ ح ٢٥٠ ج ٥ ص ٣٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٩٧ .

(٢) خمر وجهه : غطاه وستره . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٢٩٣ مادة (خمر) .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٤ ج ١ ص ٣٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٩٧ ، والحديث عن أبي مريم .

(٤) الكافي : باب المحرم يموت ح ٤ ج ٤ ص ٣٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت ح ٨ ج ٢ ص ٦٩٧ ، وهو ايضاً عن أبي مريم .

(٥) تهذيب الاحكام : الحج / باب ٢٥ ح ٢٥١ ج ٥ ص ٣٨٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٦٩٧ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٣ ج ١ ص ٣٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٦٩٧ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٢ ج ١ ص ٣٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٦٩٦ .

« يغسل ويكفن ويغطى وجهه ولا يحنط ولا يمس شيئاً من الطيب » (١).
والصادق (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمار بعد أن سأله عن
المرأة المحرمة تموت وهي طامث : « لا تمس الطيب وإن كنّ معها نسوة
حلال » (٢).

ومنها مع إجماع الخلاف السابق يستفاد بطلان ما يحكى عن السيد (٣)
والحسن بن أبي عقيل (٤) والجعفي (٥) من عدم تغطية رأس المحرم ، مع ضعف
مستندهم في ذلك من أن النهي عن تطييبه دليل بقاء إحرامه ؛ إذ هو
اجتهاد في مقابلة النص ، ومن قول الصادق (عليه السلام) : « من مات
محرمًا بعثه الله ملبياً » (٦) ؛ إذ لا دلالة فيه على المطلوب ، والخبر :
« ... لا تخمروا رأسه ... » (٧) ولم يثبت عندنا .

كما أنه يستفاد من إطلاقها عدم الفرق بين إحرام الحج بأقسامه ،
والعمرة مفردة أو غيرها ، وبين موته قبل الخلق أو التقصير وبعده قبل
طواف الزيارة ؛ لأنّ تحريم الطيب إنّما يزول به . واحتمال دوران الحكم

(١) الكافي : باب المحرم يموت ح ١ ج ٤ ص ٣٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت
ح ٧ ج ٢ ص ٦٩٧ ، وهو عن ابن أبي حمزة .

(٢) الكافي : باب المحرم يموت ح ٤ ج ٤ ص ٣٦٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب غسل الميت
ح ٩ ج ٢ ص ٦٩٨ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤١ .

(٤) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٤ .

(٥) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤١ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب غسل الميت ح ٣٧٦ ج ١ ص ١٣٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من

ابواب غسل الميت ح ٦ ج ٢ ص ٦٩٧ .

(٧) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٢٧ ، مستدرک الوسائل : باب ١٣ من

ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ١٧٧ .

على الأول - لخروجه عن صورة المحرمين بلبسه وأكله ما لا يلبسه ويأكله المحرم ، وللاقتصار على ما خرج عن عموم الغسل بالكافور والتحنيط به على المتيقن - بعيد .

نعم قد يحتمل ذلك فيما لومات بعد طواف الزيارة وإن صدق عليه اسم المحرم حينئذ ؛ لحلية الطيب له حينئذ حياً ، فيتأً أولى ، واختاره العلامة في نهاية الإحكام ^(١) ، وهو لا يخلو من قرب ، فتأمل .

ولا يلحق بالمحرم في هذا الحكم المعتدة للوفاة والمعتكف من حيث تحريم الطيب عليهما ؛ للأصل ، والعمومات ، وبطلان القياس عندنا ، وبطلان الاعتداد والاعتكاف بالموت كما هو واضح .

ثم إنك قد عرفت أنه لا إشكال في ظهور الأدلة بل صراحتهما في مساواة المحرم للمحلّ فيما عدا ما ذكرنا ، فيغسل حينئذ ثلاث غسلات وإن كانت الثانية لا كافور فيها ، ومنه يستفاد قوة ما تقدّم سابقاً من عدم سقوط الغسل بتعذر الخليطين ؛ إذ الممتنع عقلاً كالممتنع شرعاً .

﴿وأقلّ الفضل في مقداره﴾ أي الخنوط للتحنيط من دون مشاركة الغسل في جميع هذه التقادير ، كما هو ظاهر المصنّف والأكثر ^(٢) وصرّح جماعة ^(٣) ، بل هو الظاهر من معقد إجماع الغنية ^(٤) ونفي علم الخلاف فيه في

(١) نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٢) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦١ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٣) كالشهيد في الذكري : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٦ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

المعتبر^(١)، ولعلّ الأمر فيه كما ذكرنا؛ إذ لم يعرف القائل بشركة الغسل معه في ذلك، وإن حكاها في السرائر^(٢) عن بعض الأصحاب، وعن بعض متأخري المتأخرين^(٣) الميل إليه.

وكأنه لإطلاق ما دلّ على تقدير ذلك بالنسبة إلى الميت من غير تعرّض للتحنيط، وربّما يؤيده استبعاد تغسيل النبيّ (صلّى الله عليه وآله) بماء فيه كافور غير الذي أنزله له جبرائيل (عليه السلام) من الجنة وكان أربعين درهماً، فقسمه (صلّى الله عليه وآله) أثلاثاً بينه وبين عليّ وفاطمة (صلوات الله عليهم)^(٤)، فكان نصيبه ثلاثة عشر درهماً وثلاث، وهو مقدار الأكثر، فالظاهر أنّه غسّل ببعضه أيضاً.

لكن يدفعه: أنّ الإطلاق لا يعارض المقيّد، كقوله (عليه السلام) في مرفوعة إبراهيم بن هاشم: «الستة في الحنوط ثلاثة عشر درهماً وثلاث أكثره...»^(٥) ونحوها مرفوعة ابن سنان^(٦)، سيّما بعد ما عرفت من أنّه ظاهر الأكثر. واحتمال كون المراد بالحنوط الكافور فيشمل الممزوج مع الماء أيضاً مخالفٌ للمنساق إلى الذهن، وإن كان ربّما يشهد له إطلاق

(١)المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢)السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦١.

(٣) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٩٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ج ٤١٦ ص ١٤٩، وسائل الشيعة: باب ٣ من

ابواب التكفين ج ٦ و ٩ ص ٧٣١.

(٥) الكافي: باب حد الماء الذي يغسل به الميت ويحنط ح ٤ ج ٣ ص ١٥١، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ١٣ ح ١٣ ج ١ ص ٢٩٠، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٠.

(٦) علل الشرائع: باب ٢٤٢ ح ١ ج ١ ص ٣٠٢، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب التكفين ح ٧

ج ٢ ص ٧٣١.

الحنوط في جملة من الأخبار^(١) مراداً به الكافور لا ما يحنط به منه ، ولعلّه لأنّ المقصد الأهمّ منه التحنيط ، ولأنّ أغلبه يحنط به ، أو غير ذلك ، فتأمل جيّداً .

ولا استبعاد فيما ذكرناه سابقاً ، سيّما مع أنّ المقصد الأهمّ بالكافور إنّما هو التحنيط ، مع أنّه مختصّ بمقدّر الأكثر خاصّة ، ومعارض باستبعاد المشاركة بالأقلّ بناءً على ما ذكرنا من عدم الاجتزاء بالمسمّى في الغسل . ولعلّه لما ذكرنا من الأمرين تردّد العلامة في التحرير^(٢) وظاهر التذكرة^(٣) ونهاية الأحكام^(٤) على ما حكى عنه ، لكنّ الأحوط بل الأقوى القول بالاختصاص سيّما بالنسبة إلى مقدّر الوسط والأقلّ ، ويؤيده مضافاً إلى ما ذكرنا ما عن الفقه الرضوي : « إذا فرغت من غسله فحنطه بثلاثة عشر درهماً ... »^(٥) إلى آخره .

مقداره ﴿ درهم ﴾ كما في الجمل والعقود^(٦) والسرائر^(٧) والوسيلة^(٨)

(١) كما في مرفوعة علي بن ابراهيم حيث قال فيها : « ... إنّ جبرئيل (عليه السلام) نزل على رسول الله (صلى الله عليه وآله) بحنوط ، وكان وزنه أربعين درهماً ... » .

الكافي : باب حد الماء الذي يغسل به الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٥١ ، وسائل الشيعة : باب ٣

من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٠ .

(٢) تحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٤) نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤١ .

(٥) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٨ ، مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب الكفن ح ٢ ج ٢

ص ٢٠٩ .

(٦) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر) : حكم الاموات ص ١٦٦ .

(٧) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

(٨) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٦ .

والنافع (١) والمعتبر (٢) والقواعد (٣) وعن النهاية (٤) والمصباح (٥) ومختصره (٦) والجامع (٧) ، بل في المعتبر (٨) نفي علم الخلاف عنه وعن التقديرين الآخرين ، ولعلّه الحجة عليه ، مع ما عساه يظهر من مقدّر الأكثر بثلاثة عشر درهماً وثلاث أنّ أقلّ الفضل في الدرهم للتوزيع ، ومتى نقص عنه كان المسمّى الذي هو واجب ، وإلا فلم أعرف له شاهداً في الأخبار ، بل في المرسل عن الصادق (عليه السلام) : « أقلّ ما يجزي من الكافور للميت مثقال » (٩) ، وفي آخر : « مثقال ونصف » (١٠) .

كما أنّه لم أتحمّق ما سمعته من المعتبر؛ إذ في المقنعة (١١) والخلاف (١٢)

(١) المختصر النافع : الطهارة/ غسل الاموات ص ١٣ .

(٢) المعتبر : الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٦ .

(٣) قواعد الاحكام : الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٤) النهاية : الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(٥) مصباح المتهجد : غسل الاموات ص ١٨ .

(٦) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٤ (مخطوط) .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة/ في التكفين ص ٥٣ .

(٨) المعتبر : الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٩) الكافي : باب حد الماء الذي يغسل به الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٥١ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ١٣ ح ١٤ ج ١ ص ٢٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢

ص ٧٣٠ .

(١٠) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ١٧ ج ١ ص ٢٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب

التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٣١ .

(١١) المقنعة : الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٧٥ .

(١٢) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩٨ ج ١ ص ٧٠٤ .

والفقيه (١) وكذا الغنية (٢) وعن الاقتصاد (٣) وجل العلم (٤) والمراسم (٥) والكافي (٦) وكتب الصدوق (٧) التحديد بالمشقال ، بل في الخلاف الإجماع عليه كظاهر معقده في الغنية ، فالأقوى حينئذٍ ذلك .

اللهم إلّا أن يثبت ما ادّعاه في المنتهى (٨) أنّ المراد بالمشقال ها هنا الدرهم نحو ما ادّعاه في السرائر بالنسبة إلى مقدّر الوسط بأربعة دراهم ، حيث قال : « وفي بعض الكتب مثاقيل ، والمراد بها الدراهم » (٩) ، وعلى في الذكرى (١٠) ما في السرائر بالنظر إلى قول الأصحاب .

لكن عن ابن طاووس (١١) مطالبته بالمستند ، وهو في محله ؛ لأنّ المثقال الشرعي على ما قيل (١٢) درهم وثلاثة أسباع الدرهم ، فالدرهم نصف المثقال وخمسه ، ولذا كانت العشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية ، والصيرفي على ما قيل (١٣) مثقال وثلث من الشرعي ، فالمثقال الشرعي حينئذٍ ثلاثة

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٤٩ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٨ .

(٤) جل العلم والعمل (ضمن رسائل المرتضى) : غسل الميت وتكفينه ج ٣ ص ٥٠ .

(٥) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧ . (٦) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٧ .

(٧) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ ، والهداية (ضمن الجوامع

الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

(٩) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

(١٠) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٦ .

(١١) نقله عنه الشهيد في الذكرى ، راجع المصدر السابق .

(١٢) كما في رياض المسائل : الزكاة / زكاة النقدين ج ١ ص ٢٧٠ .

(١٣) كما في كشف الغطاء : تحنيط الميت ص ١٤٨ .

أرباع الصيرفي ، فدعوى أنّ المراد بالمثقال هنا الدرهم لا مأخذ لها .
 فظهر من ذلك كَلَهُ أنّ تحديد الأقلّ بالدرهم لا مستند له إلّا ما
 عرفت ، كالمحكي عن الجعفي (١) أنّه مثقال وثلث ، وإن قرب منه مرسل
 المثقال والنصف المتقدّم ، لكن قد يقال : لا بأس بالجميع مع التفاوت في
 الفضيلة .

وكذا لم نجد شاهداً للمقدار الآخر الذي ذكره المصنّف بقوله :
 ﴿وأفضل منه أربعة دراهم﴾ سوى ما عرفته من نفي الخلاف في المعبر ،
 والاستظهار من مقدّر الأكثر الذي سمعته سابقاً . نعم في المحكي من عبارة
 الفقه الرضوي أنّه «إن لم يقدر على مقدار الأكثر فأربعة دراهم» (٢) ، وإلّا
 فالموجود في الحسن عن الصادق (عليه السلام) : «القصّد من الكافور
 أربعة مثاقيل» (٣) وعن نسخة أخرى «الفضل» ، وحكيّت الفتوى به عن
 كتب الصدوق (٤) وسائر كتب الشيخ (٥) والوسيلة (٦) والإصباح (٧)

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٦ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٨ ، مستدرک الوسائل : باب ٢ من ابواب الكفن ح ٢ ج ٢
 ص ٢٠٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٦ ج ١ ص ٢٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٣ من ابواب
 التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٣١ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٤٩ ، والمفنع (ضمن الجوامع
 الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ .

(٥) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، والخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٨ ج ١ ص ٧٠٤ ،
 النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٦ .

(٧) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٧ .

والجامع^(١)، بل هو معقد إجماع الخلاف^(٢)، ومن ذلك يظهر ما في نفي الخلاف المتقدم في المعبر، ألّهم إلّا أن يثبت ما سمعته من السرائر، وفيه ما عرفت.

لكن قد يقال: إنه لا غبار على نحو عبارة المصنف؛ للقطع بأن الأربعة دراهم أفضل من السابق بعد ثبوت الأقل المذكور سواء قلنا مثقالاً أو درهماً قضاءً للتوزيع، فتأمل.

﴿وأكمّله ثلاثة عشر درهماً وثلاث﴾ للإجماع المنقول في الخلاف^(٣) وغيره^(٤) المؤيد بنفي الخلاف في المعبر^(٥)، وللأخبار^(٦) الدالة على أن الحنوط الذي نزل للنبي (صلى الله عليه وآله) أربعون درهماً، وقسمه أثلاثاً بينه وبين عليّ وفاطمة (صلوات الله عليهم)، ولما في مرفوعة إبراهيم ابن هاشم: «السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهماً وثلاث أكثره»^(٧).

ومن لفظ «الأكثر» فيها يستفاد وجود مرتبة أخرى للفضل والاستحباب، بل قد يستفاد المرتبتان الوسط والأقل، ويرجع في تعيينهما إلى ما عرفت من كلام الأصحاب وغيره كلّ على مختاره، فما يقال: إنه لا يستفاد من الأخبار إلّا المرتبة العليا لعلّه لا يخلو من نظر.

(١) الجامع للشرائع: الطهارة/ في التكفين ص ٥٣.

(٢) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٩٨ ج ١ ص ٧٠٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) كالغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٥) المعبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٧.

(٦) تقدم الإشارة الى مصدرها في حاشية (٤) من ص ٣١٩.

(٧) تقدمت في ص ٣١٩.

ومن العجيب ما يحكى عن ابن البراج (١) من تحديد الأكثر بثلاثة عشر درهماً ونصف ؛ إذ هو- مع مخالفته لما سمعته من الأدلة- خالٍ عن المستند ، كالذي وقع في الحدائق (٢) من الإشكال فيما ذكره الأصحاب من حل هذه الأخبار بالنسبة إلى هذه التقادير على الفضل والاستحباب ، وأن الواجب الاجتزاء بالمسمى ، مع أنها ظاهرة في الوجوب ، وأنه لا يصار إلى المرتبة الوسطى إلا مع تعذر العليا ، ولا إلى الدنيا إلا مع تعذر الوسطى ؛ إذ- بعد وضوح منع دلالتها على ما ذكر ، وحكاية الإجماع على ذلك من بعضهم ، ونفي الخلاف من آخر- أن قصور أسانيد أكثرها ، وضعف دلالة الباقي على الوجوب ، مع التصريح بالفضل في بعضها ، واختلاف الجمع في المقادير قلة وكثرة ، أوضح قرينة على إرادة الاستحباب كما هو واضح ، فتأمل جيداً .

هذا كله مع الاختيار والتمكّن ﴿و﴾ أما ﴿عند الضرورة﴾ عقلاً أو شرعاً ﴿يدفن بغير كافور﴾ قطعاً كما هو واضح ، ولا بدل له شرعاً ؛ للأصل مع خلق الأدلة عن ذلك ، بل قد يظهر من المحكي عن التذكرة (٣) الإجماع عليه ، كما أنّ ظاهر الأدلة حصر الخنوط بالكافور ، كقول الصادق (عليه السلام) : « الكافور هو الخنوط » (٤) ، وقوله (عليه السلام) : « إنما

(١) المذهب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦١ ، الا انه قال : « وثلاث » ، ونقله عنه في

مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٣٩٠ (الطبعة الجديدة) .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / في التكفين ج ٤ ص ٢٥ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٤) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١٢ ج ٣ ص ١٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب

التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٣٤ .

الحنوط الكافور...»^(١) ونحو ذلك . ولا ينافي ذلك جواز تطيبه بالذرية أو بالمسك إن قلنا به ؛ لعدم التلازم بين جوازه في نفسه وبدليته عن الكافور في التحنيط بحيث يجب مع فقدّه أو يستحب ، كما هو واضح .

﴿ ولا يجوز تطيبه ﴾ أي الميت ﴿ بغير الذرية والكافور ﴾ كما في القواعد^(٢) والدروس^(٣) وعن التحرير^(٤) ونهاية الأحكام^(٥) والبيان^(٦) وظاهر الذكرى^(٧) ، وفي المبسوط : « لا يخلط بالكافور مسك أصلاً ولا شيء من أنواع الطيب^(٨) ، وعن النهاية : « لا يكون مع الكافور أصلاً »^(٩) ، وفي الجامع : « لا يحتط بالمسك »^(١٠) ، وفي الغنية^(١١) الإجماع على أنّه لا يجوز أن يطيب بغير الكافور .

وهو الحجّة لما في المتن ، وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر محمد ابن مسلم^(١٢) وخبره أيضاً مع أبي بصير : « لا تجمّروا الأكفان ولا تمسحوا

(١) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١٣ ج ٣ ص ١٤٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ح ٤٩ ج ١ ص ٤٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ٧ ج ٢ ص ٧٣٤ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١٠ .

(٤) تحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٥) نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٦) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٧ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .

(٨) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٩) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(١٠) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ .

(١١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(١٢) الكافي : باب كراهية تجمير الكفن ... ح ٣ ج ٣ ص ١٤٧ ، تهذيب الاحكام :

موتاكم بالطيب إلّا الكافور، فإنّ الميت بمنزلة المحرم» ^(١) والصادق (عليه السلام) في خبر يعقوب بن يزيد عن عدّة من أصحابنا: «لا يسخن للميت الماء، لا تعجل له النار، ولا يحتط بمسك» ^(٢)، وما دلّ ^(٣) على انحصار الحنوط بالكافور في جملة من الأخبار.

وربما يشعر به بل يدلّ عليه - إن أريد بما في العبارة ما يشمل الكفن ونحوه - النهي عن تجمير الكفن في مرسل ابن أبي عمير ^(٤)، وتقريب النار إلى الميت - يعني الدخنة - في خبر أبي حمزة ^(٥)، وإتباع الجنازة بمجمرة في خبر السكوني ^(٦)، وخبر إبراهيم بن محمد الجعفري قال: «رأيت جعفر بن محمد

الطهارة/ باب ١٣ ح ٣١ ج ١ ص ٢٩٥، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٣٤.

(١) علل الشرائع: باب ٢٥٨ ح ١ ج ١ ص ٣٠٨، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٣٤.

(٢) الكافي: باب كراهية تجمير الكفن... ح ٢ ج ٣ ص ١٤٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٠٥ ج ١ ص ٣٢٢، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب التكفين ح ٦ ج ٢ ص ٧٣٤.

(٣) تقدم بعضها في الصفحة السابقة.

(٤) رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض اصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يجتمر الكفن».

الكافي: باب كراهية تجمير الكفن... ح ١ ج ٣ ص ١٤٧، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ١٣ ح ٣٠ ج ١ ص ٢٩٤، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٣٣.

(٥) رواه الشيخ باسناده عن الحسن بن محبوب، عن ابي حمزة قال: «قال ابو جعفر (عليه السلام): لا تقربوا موتاكم النار، يعني الدخنة».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٣٤ ج ١ ص ٢٩٥، الاستبصار: اصدرة/ باب

١٢١ ح ٤ ج ١ ص ٢٠٩، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب التكفين ح ١٢ ج ٢ ص ٧٣٥.

(٦) رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله

(عليهما السلام) ينفض بكمه المسك عن الكفن ، ويقول : ليس هذا من الحنوط في شيء» (١) .

هذا مع ما فيه من تضييع المال وإتلافه من غير غرض يعتد به ، وموافقة العامة (٢) العمياء التي جعل الله الرشد في خلافها ؛ إذ يستحبّ عندهم على ما حكى التطيّب بالمسك ، وفي أخبار المقام تصريح بذلك . ولا ينافي جميع ما ذكرنا خروج الذريرة كما استثنّاها المصنّف وغيره ؛ لما ستعرفه من الأدلة المخرجة لها عن العموم والإطلاق .

نعم قد يناقش في جميع ذلك : أمّا الإجماع فبموهونيّته بفتوى كثير من الأصحاب بخلافه من الكراهة ، بل في المختلف أنّ « المشهور كراهة أن يجعل مع الكافور مسك » (٣) ، وفي الخلاف (٤) وعن الإصباح (٥) الإجماع على كراهية جعل المسك والعنبر مع الكافور ، كما أنّ في الأوّل (٦) الإجماع

(عليه السلام) « أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) نهى ان تتبع جنازة بمجمة » .

الكافي : باب كراهية تجميم الكفن ... ح ٤ ج ٣ ص ١٤٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٣٢ ج ١ ص ٢٩٥ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٣٣ .

(١) قرب الاسناد : ص ٧٥ - ٧٦ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ١١ ج ٢ ص ٧٣٥ .

(٢) المجموع : ج ٥ ص ٢٠٢ .

(٣) مختلف الشيعة : الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٧ .

(٤) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩٧ ج ١ ص ٧٠٤ .

(٥) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٨ وليس فيه ذكر الاجماع ، ويؤيد ذلك أن ما نقله في كشف اللثام من عبارة الاصباح - الذي هو منشأ نقلها غالباً - خالٍ من ذكر الاجماع ، ولعل الاشتباه نشأ من سوق كاشف اللثام عبارة الخلاف بعد عبارة الاصباح مباشرة .

(٦) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩٣ ج ١ ص ٧٠٣ .

أيضاً على كراهية تجمير الأكفان بالعود، وفيه أيضاً^(١) الإجماع على كراهية أن يكون عند غسل الميت بمجرة يبخر فيها، وعن التذكرة: «كره علماؤنا أجمع تجمير الأكفان، وهو تجميرها بالبخور»^(٢)، وفي المعتبر^(٣) إجماع علمائنا على كراهية تجمير أكفان الميت وعلى تطيبه بغير الكافور والذرية، وقضية ذلك كله مع الأصل الجواز على كراهيته.

واحتمال تنزيل هذه الإجماعات على إرادة مطلق المرجوحية في مقابلة القول بالاستحباب من العمامة وبعض الخاصة، ليس بأولى من أن يراد بعدم الجواز في معقد إجماع الغنية الكراهة وإن بعد، كاحتمال القول: إنه متى كان ذلك مكروهاً كان ممنوعاً، لا ستلزامه تضييع المال المحترم وإتلافه بدون غرض صحيح؛ إذ هو-مع خروجه عن محل البحث من الحرمة من حيث كونه تطيباً للميت، ولا يجري حينئذ فيما لو أريد تكفينه بشباب كانت مطيبة بذلك سابقاً- قد يدفع بالاكتفاء بظهور طيب رائحته لمن يشمه من المشيعين مثلاً في كونه غرضاً صحيحاً ونحو ذلك.

وأما الأخبار-فمع وهنها بما عرفت أيضاً، والطعن في أسانيدنا حتى الأخير؛ لما في سنده من الإرسال وإن كان عن عدة من أصحابنا، وسهل، والكلام فيه معروف^(٤)، مضافاً إلى ما في دلالة من حيث إشعار سياقه بالكراهة كسياق غيره بها من خبر أبي حمزة وغيره، واحتمال إرادة التحنيط فيه عوض الكافور أو على نحوه لا مطلق التطيب ونحو ذلك يجري في بعضها

(١) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٨٤ ج ١ ص ٦٩٨.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٤.

(٣) المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٩٠.

(٤) مجمع الرجال: ج ٣ ص ١٧٩ - ١٨٠.

أيضاً ، كجريان احتمال إرادة التعريض بذلك بالعمامة^(١) حيث يجعلون الحنوط مخلوطاً بأنواع الطيب من الكافور وغيره ، ومنه يعرف وجه انحصار الحنوط بالكافور فيما تقدم من أخبار الخصم ، مضافاً إلى إمكان المناقشة في دلالة مثل هذا الحصر على المطلوب من إرادة مطلق التطيب ، كالمناقشة في عدم دلالة النهي عن اتباع الجنائز بالمحجرة على ذلك أيضاً ؛ إذ الاتباع خارج عما نحن فيه ، مع ما في الصحيح أو الحسن وغيره : « ... إني أكره أن يتبع بمحجرة »^(٢) - معارضة بالمرسل قال : « سئل أبا (٣) الحسن الثالث (عليه السلام) هل يقرب إلى الميت المسك أو البخور ؟ قال : نعم »^(٤) .
وآخر في الفقيه أنه « روي أنّ النبي (صلى الله عليه وآله) حنط بمثقال مسك سوى الكافور »^(٥) .

وخبّر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) : « لا بأس بدخنة كفن الميت ، وينبغي للمرء المسلم أن يدخن ثيابه إذا كان يقدر »^(٦) .

(١) المجموع : ج ٥ ص ٢٠٢ .

(٢) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٤ ج ٣ ص ١٤٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٨ ج ١ ص ٣٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٣ .

(٣) الصحيح كما في المصدر : أبو .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٢٤ ج ١ ص ١٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ٩ ج ٢ ص ٧٣٥ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٢٠ ج ١ ص ١٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ١٠ ج ٢ ص ٧٣٥ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٣٥ ج ١ ص ٢٩٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢١ ح ٥ ج ١ ص ٢٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ١٣ ج ٢ ص ٧٣٥ .

وخبر غياث بن إبراهيم عنه (عليه السلام) أيضاً : «إنه كان يجمر الميت بالعود فيه المسك ، وربما جعل على النعش الحنوط ، وربما لم يجعله ، وكان يكره أن يتبع الميت بالمجمرة»^(١) .

وفي خبر عمار : «... وجمر ثيابه بثلاثة أعواد ...»^(٢) .

واحتمال حملها جميعها على التقيّة وخصوص الثاني على كون ذلك من خواصّه ، ليس بأولى من حملها على بيان الجواز والرخصة وتلك على الكراهة جمعاً بشهادة ما عرفت ، بل لعلّه أقوى ، من غير فرق في ذلك بين بدن الميت وثيابه ، ويكفي ذلك في حصول الرشد بالنسبة إلى مخالفة العامة .

نعم قد وضع لك من جميع ذلك ضعف ما يحكى عن الفقيه^(٣) من الأمر بتجميم الأكفان مراداً به الاستحباب على الظاهر وإن كان ربّما يشهد له بعض هذه الأخبار ، سيّما مع إمكان الجمع بينها وبين ما تضمّن النهي عن ذلك بما إذا كانت عليه لا فيما إذا جمرت سابقاً ثمّ كفّن بها إن كان مراده ذلك ، لكنّها لا تقاوم ما عرفت من الإجماعات وغيرها لوجوه عديدة لا تحقّق ، فتأمل جيّداً .

﴿و﴾ من ﴿سنن﴾ هذا القسم : أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه ﴿إن أَرَادَهُ﴾ أو يتوضأ وضوء الصلاة ﴿كما في النافع﴾^(٤) والمعتبر^(٥)

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٣٣ ج ١ ص ٢٩٥ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢١ ح ٦ ج ١ ص ٢١٠ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب التكفين ح ١٤ ج ٢ ص ٧٣٥ .

(٢) تقدم في ص ٢٨٩ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٤٩ .

(٤) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٣ .

(٥) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ .

والقواعد (١) والإرشاد (٢) والذكرى (٣) والدروس (٤) واللمعة (٥) وجامع المقاصد (٦) والروضة (٧) وعن النهاية (٨) والمبسوط (٩) والسرائر (١٠) والجامع (١١) وغيرها (١٢)، بل في الحقائق (١٣) نسبته إلى الأصحاب .

ولم أقف له على مستند ، نعم علّله في المعتبر (١٤) بأنّ الاغتسال والوضوء على من غسل ميتاً واجب أو مستحب ، وكيفما كان فإنّ الأمر به على الفور، فيكون التعجيل أفضل . وهو كما ترى ، على أنّه لا ينطبق على التخيير بين الاغتسال والوضوء .

ونحوه ما عن التذكرة (١٥) بالنسبة للاغتسال خاصّة ، ولم يعلّل الوضوء

بشيء .

-
- (١) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .
 - (٢) ارشاد الازهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ .
 - (٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .
 - (٤) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .
 - (٥) اللمعة الدمشقية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٣٦ .
 - (٦) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٩ .
 - (٧) الروضة البهية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٣٦ .
 - (٨) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٥ .
 - (٩) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ .
 - (١٠) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٤ .
 - (١١) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٢ .
 - (١٢) كنهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٥ ، والبيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٧ .

(١٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / في التكفين ج ٤ ص ٣٧ .

(١٤) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ .

(١٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

وفي المنتهى : « ليكون على أحواله من الطهارة المزیلة للنجاسة العينية والحكمیة عند تكفين البالغ في الطهارة ، فإنّ لم يتمكّن من الغسل استحَبّ له أن يتوضّأ لأنّه إحدى الطهارتين ، فكان مستحبّاً كالآخر ، ومرتبّاً عليه لنقصانه عنه » (١) .

وهو- مع أنّه لا ينطبق على التخيير المذكور ، وقضيّته في المرتبة الأولى الاغتسال والوضوء كما هو المحكي عن الصدوق (٢) ، وأنّه وجه اعتباري لا يصلح أن يكون بمجرد مدركاً لحكم شرعيّ- معارض باستحباب التعجيل في تجهيز الميت وبغير ذلك ، كلّ ذا مع ظهور الروایات المعتبرة في خلاف ذلك :

ففي صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) : « ... قلت : فالذي يغسله يغتسل ؟ قال : نعم ، قلت : فيغسله ثمّ يلبسه أكفانه قبل أن يغتسل ، قال : يغسله ثمّ يغسل يديه من العاتق ثمّ يلبسه أكفانه ثمّ يغتسل ... » (٣) .

وفي صحيح يعقوب بن يقطين عن الرضا (عليه السلام) : « ... ثمّ يغسل الذي غسّله يده قبل أن يكفّنه إلى المنكبين ثلاث مرّات ، ثمّ إذا كفّنه اغتسل » (٤) .

(١) منتهى المطلب : الصلاة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذیل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥٠ .

(٣) الكافي : باب غسل من غسل الميت ... ح ٢ ج ٣ ص ١٦٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٩ ج ١ ص ٤٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٦٠ .

(٤) تهذيب الاحكام : باب ٢٣ ح ٨٩ ج ١ ص ٤٤٦ ، الاستبصار : الطهارة/ باب ١٢٠ ح ٦ ج ١ ص ٢٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٧ ج ٢ ص ٦٨٣ ، والخبر عن العبد الصالح (عليه السلام) .

وفي خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) : « تغسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى الركبتين ثم تكفنه » (١) .

وعن الخصال عن أبي بصير وابن مسلم عن الصادق (عليه السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) : « ... من غسل منكم ميتاً فليغتسل بعد ما يلبسه أكفانه » (٢) .

وتنزيلُ هذه الأخبار على إرادة الترتيب في المستحب بالنسبة إلى قلة الثواب وعدمه - فما فيها دون الاغتسال أو الوضوء وإن كان مختلفاً في نفسه أيضاً ؛ إذ غسل اليد من العاتق أفضل من كونه من المرفق ، وهو مع الركبتين أفضل منه مجرداً - أو على عدم التمكن من الاغتسال إمّا لخوف فساد الميت أو غير ذلك ، تصرفٌ لا شاهد عليه ، ولا معارض يلجىء إليه . كدعوى إضافة ما فيها إلى ذلك مخيراً بينها ، فيكون المستحب أحد أمور ثلاثة : الاغتسال ، أو الوضوء ، أو غسل اليدين إلى المنكبين .

ولعله لما ذكرنا لم يذكر في المقنعة (٣) والمقنع (٤) والمراسم (٥) والكافي (٦) على ما حكى إلّا غسل اليدين إلى المرفقين .

لكثرتك خير أن ذلك قد تضمنه خبر عمار ، فكان عليهم أن يذكروا

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٦١ .

(٢) الخصال : حديث الاربعمئة ص ٦١٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب غسل المس ح ١٣ ج ٢ ص ٩٢٩ .

(٣) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٧ .

(٤) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ .

(٥) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٩ .

(٦) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٧ .

حينئذٍ غسل الرجلين إلى الركبتين ، كما أنّه كان على العلامة في المنتهى ذلك أيضاً ؛ حيث قال بعد ذكره استحباب الغسل والوضوء إن لم يتمكن منه : « ويكفيه أن يغسل يديه إلى المرفقين ثمّ يكفّنه » (١) .

ومن الغريب ما في المعتبر (٢) وعن التذكرة (٣) ونهاية الأحكام (٤) من غسلهما إلى الذراعين إن لم يتفق الوضوء مستدلين عليه بالاستظهار ، وبصحيح ابن يقطين المتقدم ، وقد عرفت أنّ الموجود فيه « إلى المنكبين » ، واحتمال إرادتهما بالذراع منتهاه مع حمل الصحيح على القريب من المنكبين كما ترى ، مع أنه لا داعي إليه .

وعن الصدوق في الفقيه (٥) أنّه استحَبَّ غسل اليدين من المرفقين قبل تنشيف الميت ثمّ الوضوء والغسل بعده قبل التكفين ، ومما تقدّم يظهر لك ما فيه .

فلعلّ الأقوى الاقتصار على ما عرفته من تلك الأخبار مع التعدي عن مضمونها باستحباب غسل مطلقاً ما يتنجّس من بدن المغسّل ؛ لما عساه يشعر به بعضها عند التأمل ، ثمّ الاغتسال بعد ذلك . نعم قد يقال باستحباب المسارعة للاغتسال في نفسه لا من حيث السبق على التكفين ، عند إرادة تأخير التكفين لغرض أو لعدم وجوده أو نحو ذلك ، وهو أمر خارج عما نحن فيه .

(١) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٨ .

(٢) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٤) نهاية الأحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥٠ .

ثمّ ظاهر الأصحاب أنّ الغسل غسل المسّ كما يشعر به تعليلاتهم (١) ،
وبه صرح بعضهم (٢) ، لكنّه حكى في كشف اللثام (٣) عن الذكري أنّ
من الأغسال المسنونة الغسل للتكفين ، وعن النزّهة (٤) أنّ به رواية .
قلت : وقد يحتمله عبارة المصنّف ، والظاهر أنّ ما حكاه عن الذكري في
غير المقام (٥) ، وإلاّ فقد صرح فيها هنا (٦) بأنّه غسل المسّ .

وعلى كلّ حال ، فلعّل ذلك منها نظر إلى قول أحدهما (عليهما السلام)
في صحيح ابن مسلم : « الغسل في سبعة عشر موطناً - إلى قوله
(عليه السلام) : - وإذا غسّلت ميتاً أو كفّنته أو مسسته بعد ما
يبرد ... » (٧) .

ونحوه في حسنه عن الباقر (عليه السلام) (٨) لكن بإبدال « أو » بالواو
على ما حضرنى من نسخة الوسائل ، فيقوى حينئذ جعلها في الصحيح بمعنى

(١) المتبر: الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٢) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٩ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٩ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٠ .

(٤) نزّهة الناظر : في الاغسال المسنونة ص ١٦ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / في المستعمل له ص ٢٤ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٧) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٥ ح ٣٤ ج ١ ص ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ج ١١ ص ٢ ج ٩٣٩ .

(٨) الخصال : باب السبعة عشر ص ٥٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الاغسال المسنونة ح ٥ ج ٢ ص ٩٣٨ .

الواو، فلا ينافي إرادة غسل المسّ، مضافاً إلى أنّ ظاهره وقوع الغسل بعد التكفين، فتأمل جيداً .

وكذا الظاهر من فحاوي بعض كلمات الأصحاب^(١) أيضاً أنّ هذا الوضوء إنّما هو الوضوء الذي يفعل مع غسل المسّ لرفع الأصغر بناءً على توزيع الفعلين على الحدثين، فالغسل للأكبر والوضوء للأصغر، فحينئذٍ لا ينبغي الإشكال في صحّة استباحة الصلاة به وغيرها ممّا يشترط بالطهارة إذا تعقّبه بعد ذلك ما يرفع الحدث الآخر، ولا حاجة إلى نية الرفع أو الاستباحة به بناءً على ما هو التحقيق من الاكتفاء بنية القربة، وأمّا بناءً على اعتبارهما فلا يحصل للوضوء حينئذٍ صحّة بحيث يترتب عليه إتيان التكفين على الوجه الأكمل بدون نيّتها، اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ نية التكفين تقوم مقام نية رفع الحدث أو الإباحة؛ لانصرافها إلى إرادة وقوعه على الوجه الأكمل الذي لا يحصل إلّا بذلك، نظير ما قالوه في الوضوء لقراءة القرآن ونحوها ممّا يستحبّ لها الطهارة.

لكن قال العلامة في القواعد: «والأقرب عدم الاكتفاء بهذا الوضوء في الصلاة إذا لم ينوبه ما يتضمّن رفع الحدث»^(٢)، وعلّله بعض شارحي كلامه^(٣) أنّ التكفين مشروع بدونه، فلا يستلزم نيّته نية رفع الحدث. وفيه نظر من وجهين: الأوّل: أنّه لا وجه حينئذٍ للحكم بصحّة الوضوء

(١) كالمصنف في المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤، والشهيد في الذكري: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٩.

(٢) قواعد الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨.

(٣) كوله في الايضاح: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٦٢، والكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٩.

حتى بالنسبة للتكفين بناءً على القول باشتراط صحته بنية الرفع أو ما يستلزمها. والثاني : أنَّ مشروعيته بدون الوضوء لا ينافي ما ذكرناه من الانصراف الذي يكتفي بمثله كما في قراءة القرآن .

وربما يدفع ذلك بأنَّ المراد بهذا الوضوء وضوء خاص للتكفين ، فيكتفي به حتى لو كان صورياً ، لا الوضوء الذي يشترط فيه ذلك ؛ إذ هو موقوف على دليل يدل على اعتبار الطهارة فيه التي هي عبارة عن رفع الحدث ، وليس ، إنما المذكور في كلام الجماعة الوضوء ، وهو أعم من الطهارة ، وبذلك حصل الفرق بينه وبين قراءة القرآن ونحوها من المستحبات التي يعتبر فيها الطهارة .

ولا ينافي ذلك ما في عبارة المصنّف ونحوها من قولهم : « وضوء الصلاة » ؛ إذ لا يراد به مبيح الصلاة ، بل المراد صورة وضوء الصلاة ، كما أنَّه لا ينافيه اشتراطهم صحة الوضوء بنية الرفع أو الاستباحة ؛ لأنَّ المراد بتلك الصحة إنما هي صحة الدخول في الصلاة لا مطلق الاعتبار في الجملة .

فيتّجه لك حينئذٍ ما قرّبه العلامة من عدم الاكتفاء بهذا الوضوء مع عدم تلك النية ؛ لعدم استلزام نية التكفين نية الرفع حينئذٍ ، وهو موقوف على نيته أو ما يستلزمه . نعم يتّجه بناءً على مختارنا من أنَّ رفع الوضوء للحدث قهري ؛ حيث لا مانع من الاكتفاء به ، فتأمل .

هذا كلّه فيما لو أراد من باشر تغسيله تكفينه ، أمّا إذا كفّنه شخص آخر غيره فقد يقال بناءً على ما عرفت من كلام الأصحاب باستحباب رفع حدثه أصغر أو أكبر ؛ لما يستفاد من فحوى استحباب الغسل للمس والوضوء إن قلنا : إنَّ الوضوء لذلك لا على ما ذكرناه آنفاً ، فتأمل .

﴿و﴾ يستحبّ إجماعاً في الغنية^(١) وظاهر الخلاف^(٢) أو صريحه ،
وعند علمائنا في التذكرة^(٣) والمعتبر^(٤) ، وعندنا في الذكرى^(٥) ﴿أن يزداد
للرجل﴾ بل والمرأة كما هو معقد ما في الأخير وقضية إطلاق الأولين ،
وتركها المصنّف لدلالة ما سيأتي عليها ؛ لأصالة الاشتراك ، وقوله في مرسل
سهل مضمراً بعد أن سأله « كيف تكفن المرأة ؟ فقال : كما يكفن
الرجل ، غير أنا نشدّ على ثديها خرقة تضمّ الثدي إلى الصدر ، وتشدّ على
ظهرها ، ويصنع لها القطن أكثر ممّا يصنع للرجال ... »^(٦) الحديث .
فما قد تعطيه عبارة الوسيلة^(٧) وعن الإصباح^(٨) والتلخيص^(٩) من
اختصاص ذلك بالرجل لا اختصاص الأخبار^(١٠) به ضعيف ؛ إذ هو
اختصاص مورد كما في أكثر الأحكام لا اختصاص خصوصية .
﴿حبرة﴾ بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة كعنبه ضربٌ من برود تصنع

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٢) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٢ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .

(٦) الكافي : باب تكفين المرأة ح ٢ ج ٣ ص ١٤٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١١٢

ج ١ ص ٣٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٦ ج ٢ ص ٧٢٩ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ .

(٨) الاصباح (ضمن سلسلة التناييع الفقهية) : ج ٢ ص ١٧ .

(٩) تلخيص المرام : الطهارة / غسل الاموات ص ٢٣ (مخطوط) .

(١٠) سيأتي التعرض لبعضها في اثناء البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب

التكفين ج ٢ ص ٧٢٦ .

باليمن من قطن أو كتان ، من التحير وهو التزيين والتحسين ، قيل ^(١) :
ويقال : ثوب حبرة على الوصف والإضافة إلى الوشي لا على أنَّ حبرة
موضع أو شيء معلوم ، بل هو شيء أضيف إليه الثوب ، كما قيل : « ثوب
قرمز » والقرمز صبغة .

وزاد المصنّف كونها ﴿عبريّة﴾ كما في المبسوط ^(٢) والوسيلة ^(٣)
والنافع ^(٤) والقواعد ^(٥) والتحرير ^(٦) وعن النهاية ^(٧) والإصباح ^(٨)
وغيرها ^(٩) ، بل هو معقد إجماعي المعتبر ^(١٠) والتذكرة ^(١١) ، بكسر العين أو
فتحها منسوبة إلى العبر جانب الوادي أو موضع ، وكونها ﴿غير مطرّزة
بالذهب﴾ كما في الكتب السابقة أيضاً والجامع ^(١٢) ، بل هو في معقد
إجماعي الكتابين ، ولا بالحري كما نصّ عليه جماعة ^(١٣) .

(١) كما في كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٧ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ .

(٤) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٣ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٦) تحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٧) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣١ .

(٨) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٧ .

(٩) كنهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٤ ، والبيان : الطهارة / تكفين الميت

ص ٢٥ .

(١٠) و(١١) راجع حاشية (٤) و(٣) من الصفحة السابقة .

(١٢) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ .

(١٣) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

الطهارة / في التكفين ص ٥٣ .

وصريح المصنّف كغيره من الأصحاب (١) ، بل في الذكرى (٢) وجامع المقاصد (٣) نسبته إلى عمل الأصحاب ، مضافاً إلى ما سمعته من الإجماعات السابقة ، كون الحبرة زائدة على الثياب الثلاثة المفروضة ، وأنكره جماعة من متأخري المتأخرين (٤) ، وتبعهم عليه الفاضل المعاصر في الرياض (٥) ؛ لعدم ظهور دليل على ذلك من أخبار الباب ، بل في كشف اللثام : « ظاهر أكثرها كونها اللفافة المفروضة » (٦) ، كقول الباقر (عليه السلام) في خبر أبي مریم : « كفّن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في ثلاث أثواب : برد أحمر حبرة ، وثوبين أبيضين صحاريّين ... » (٧) (٨) .

وفي مضمّر سماعة بعد أن سأله « عمّا يكفّن به الميت ، فقال : ثلاثة أثواب ، وإنّها كفّن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في ثلاث أثواب :

-
- (١) كالعلامة في الارشاد : الطهارة / الاغسال المسنونة ج ١ ص ٢٣١ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .
 - (٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .
 - (٣) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٣ .
 - (٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠١ ، والفاضل الخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / الاغسال المسنونة ص ٨٧ .
 - (٥) رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ .
 - (٦) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٧ .
 - (٧) نسبة إلى « صحار » بالتحريك : قرية باليمن ينسب اليها الثياب . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٣٦١ مادة (صحـر) .
 - (٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٣٧ ج ١ ص ٢٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٢٦ .

ثوبين صحاريتين وثوب حبرة ...» (١) .

بل في حسن الحلبي بابراهيم عن الصادق (عليه السلام) ما يعطي أنّ الزائد على الثلاثة موافق للعامة ، حيث قال : « كتب أبي (عليه السلام) في وصيته أن أكتفه في ثلاثة أثواب ، أحدها رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة ، وثوب آخر وقيص ، فقلت لأبي (عليه السلام) : لِمَ تكتب هذا؟ فقال : أخاف أن يغلبك الناس ، وإن قالوا : كفته في أربعة أثواب أو خمسة فلا تفعل ، قال : وعمّته بعدُ بعمامة ، وليس تعدّ العمامة من الكفن ، إنما يعدّ ما يلق به الجسد» (٢) .

وأئده أيضاً في الرياض بما في بعض المعبرة (٣) المتضمنة لذكر الثلاثة ، وأنّ « ... ما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة أثواب ، فما زاد فببتدع ، والعمامة سنة ... » ، قال : « ولا ريب أنّ الزائد على الثلاثة الذي هو سنة هو العمامة والخرقة المعبر عنها بالخامسة » ، وبما في الزيادة من إتلاف المال وإضاعته المنهي عنها في الشريعة (٤) .

وأنت خير بجميع ما في ذلك ؛ إذ الأدلة سيّما بالنسبة للمستحبات غير منحصرة في الأخبار ، وكفى بما سمعت من الإجماعات المنقولة التي يشهد لها التتابع لكلمات الاصحاب إلّا من ندر- كالحكي عن الحسن بن أبي

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٨ ج ١ ص ٢٩١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ٦ ج ٢ ص ٧٢٧ .

(٢) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٧ ج ٣ ص ١٤٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٢٥ ج ١ ص ٢٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٠ ج ٢ ص ٧٢٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٢٢ ج ١ ص ٢٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٢٦ .

(٤) رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٨ - ٥٩ .

عقيل (١) ومن وافقه من متأخري المتأخرين كصاحبي المدارك (٢) والذخيرة (٣) - دليلاً لمثله .

على أنه قد تشعر به بعض المعتبرة أيضاً كقول أبي الحسن الأول (عليه السلام): «إني كَفَنْتُ أَبِي في ثوبين شطوئين كان يحرم فيها، وفي قميص من قصه، وعمامة كانت لعلّي بن الحسين (عليها السلام)، وفي برد اشتريته بأربعين ديناراً لو كان اليوم لساوى أربعمائة دينار» (٤).

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر حران بن أعين على أحد الاحتمالين أو أظهرهما بعد أن سأله عن الكفن، فقال: «... يؤخذ خرقة فيشدّها بها سفله، ويضمّ فخذه بها ليضمّ ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل، ثمّ يكفنّ بقميص ولقافة وبرد يجمع فيه الكفن» (٥).

كخبر يونس عنهم (عليهم السلام) : « ابسط الحبرة بسطاً ، ثمّ ابسط عليها الإزار ، ثمّ ابسط القميص عليه ... » (٦) .

وقول الباقر (عليه السلام) في خبر محمد بن مسلم : « يكفنّ الرجل في ثلاثة أثواب ، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار ولقافتين » (٧) لظهور اللقافة فيما يشمل الجسد مع عدم القول بالفصل بين

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٨ .

(٢) و(٣) راجع حاشية (٤) من ص ٣٤١ .

(٤) الكافي : باب ما يستحب من الثياب للكفن ... ح ٨ ج ٣ ص ١٤٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٣٨ ج ١ ص ٤٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٥ ج ٢ ص ٧٢٩ .

(٥) تقدم في ص ٢٨٣ .

(٦) تقدم في ص ٢٨٠ .

(٧) الكافي : باب تكفين المرأة ح ٣ ج ٣ ص ١٤٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين

المرأة والرجل بالنسبة إلى ذلك ، واحتمالُ إرادة لفافة الثديين من إحدى اللفّاتين بعيدٌ .

والأظهر ما قلناه ، وعليه حينئذٍ تحمل الخمسة في خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : « سألت أبا عبد الله (عليه السلام) في كم تكفن المرأة ؟ قال : تكفن في خمسة أثواب ، أحدها الخمار »^(١) .

واحتمال إرادة الخرقه من إحدى اللفّاتين ، يدفعه : مع ما عرفت ما في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) أنّ « ... العمامة والخرقة لا بدّ منهما ، وليستا من الكفن »^(٢) ، فيعلم منه حينئذٍ أنّه عند الإطلاق في كلامهم ينصرف إلى غيرها . ويؤيده ما في أكثر الأخبار من تثليث الكفن ، ومن المستبعد عدم الخرقه .

ومنه مع ما في حسن الحلبي السابق^(٣) يعرف ما في التأييد المتقدم بقوله (عليه السلام) : « إلى أنّ يبلغ خمسة ، فما زاد فبتدع ، والعمامة ستّة »^(٤) حيث جعل العمامة والخرقة تتمّة الخمسة ؛ إذ قد عرفت أنّ العمامة ليست من الكفن ، فلا ينصرف إليها الإطلاق ، مضافاً إلى ظهور قوله (عليه السلام) فيه : « والعمامة ستّة » في إرادة الخمسة ما عداها ، ولولا القطع بكون الخرقه من جملتها في خصوص هذه الرواية لأمكن المناقشة

ح ٩ ج ٢ ص ٧٢٧ .

(١) الكافي : باب تكفين المرأة ح ١ ج ٣ ص ١٤٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١١٤

ج ١ ص ٣٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٨ ج ٢ ص ٧٢٩ .

(٢) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٦ ج ٣ ص ١٤٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٢٤ ج ١ ص ٢٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٢ ج ٢ ص ٧٢٨ .

(٣) في ص ٣٤٢ .

(٤) تقدم في ص ٣٤٢ .

فيها بما عرفت ، وبذلك يتّضح أنّ تأييد المطلوب بقوله (عليه السلام) :
« إلى أن يبلغ خمسة » أولى من التأييد به لخلافه .

كما أنّه يتّضح أيضاً بما عرفت من هذه الأخبار ، مع أنّ المحكي عن
العامة ^(١) عدم الزيادة على الثلاثة ، حمل الصحيح المتقدّم المتضمّن للوصيّة
على وجه آخر لا ينافي المطلوب ، ويتّضح أيضاً أنّه لا وجه للتأييد بما عرفته
أنفاً من أنّه إضاعة مال ؛ إذ لا وجه لذلك بعد ثبوت الاستحباب .

لكنّ الإنصاف أنّ العمدّة في إثبات الحكم عمل الأصحاب
وإجماعاتهم ، وإلاّ فليس في الروايات ما يفيد تمام المطلوب من كلّ وجه ؛
إذ أقصى ما تفيدته تلك الأخبار بعد التسليم عدا خبر يونس أنّ المستحبّ
زيادة لفافة ، وأمّا أنّها حبرة عبريّة ونحو ذلك فلا ، أللهم إلّا أن يتمم
بالإجماع المركّب ، لكنّه محلّ منع .

بل لعلّ الأقوى في نظري أنّ استحباب الحبرة ليس مخصوصاً بالثوب
الرابع ، بل يجزي لو كان هو الثالث مع الاقتصار على الثلاثة على ما صرح
به كاشف اللثام ^(٢) ، ويدلّ عليه كثير من الأخبار المتقدّمة ، بل ومع عدم
الاقتصار عليها بأن زيد لفافة غير حبرة ، وجعل الحبرة هي الثالثة ، وإن
كان الأولى مع وجود الحبرة أن تجعل اللّفاة الثانية ، كما يشعر به خبر
يونس في أحد الاحتمالين .

ومما ذكرنا يظهر لك أنّ استحباب اللّفاة الثانية ليس مشروطاً
بالحبرة ، بل هي في نفسها مستحبة ، فمع عدم وجود الحبرة يستحبّ حينئذٍ

(١) الام : ج ١ ص ٢٨١ ، المجموع : ج ٥ ص ١٩٤ و ١٩٥ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٧ .

لفافة ثانية على ما يشعر به خبر البرد وغيره ، وصرّح به بعضهم^(١) ، وإن كان قضية بعض عبارات الأصحاب ذلك ؛ من حيث تقييد اللفافة الزائدة بالخبرة ، لكنّ التأمل قاضٍ بأنّ مرادهم المستحبّ في المستحبّ ، وكذا التقييد بالعبريّة ، فلا ينتفي حينئذٍ الخطاب بالاستحباب عند انتفاء العبريّة .

على أنّهم لا دليل لهم واضح من الروايات على استحباب العبريّة في الزائدة ؛ إذ ليس إلّا نحو قول الباقر (عليه السلام) في خبر زرارة : « كفن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في ثلاثة أثواب : ثوبين صحاريّين ، وثوب يمنية عبريّ أو أظفار »^(٢) ، وهو - مع اشتماله على التريّد - كما ترى لا دلالة فيه على اعتبار ذلك فيما نحن فيه من اللفافة الثانية . لكنك قد عرفت^(٣) أنّه معقد إجماعيّ المعتبر والتذكّرة .

وكأنّ الأصحاب جعلوا ما يستفاد من الأخبار من استحباب كون الثوب الثالث حبرة عبريّة لما ذكروه من اللفافة الثانية ، ولعلّهم لأنّهم فهموا منها إرادة الرابعة بترك ذكر المنزّر في قطع الكفن ، كما وقع نظيره في الأخبار^(٤) وكلام بعض قدماء الأصحاب^(٥) ، حيث لا يجعلونه من جملة الكفن بل يذكرونه ذكراً مستقلاً ، كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم في

(١) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٦ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٢١ ج ١ ص ٢٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٢٦ ، وفيها : وثوب يمنية .

(٣) في ص ٣٤٠ .

(٤) كخبر معاوية بن وهب المتقدم في ص ٢٧٩ .

(٥) كالصدوق في الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠ .

نحو المقام ، ومن ذلك قوله (عليه السلام) : « ابسط الحبرة ... » (١) إلى آخره في أحد الاحتمالين ، لكن كان عليهم حينئذ أن يذكروا استحباب كون الحبرة حمراء ؛ لاستفاضة الأخبار (٢) بذلك ، فتأمل .

ولولا ظهور اتفاق الأصحاب على أن المستحب حبرة واحدة لأمكن القول باستحباب حبرتين ، أحدهما اللقافة الأولى الواجبة ، والثانية الزائدة ، أما الأولى فللأخبار ، وأما الثانية فللإجماعات السابقة .

كما أنه لو لا ظهور عبارات جملة منهم (٣) كبعض الأخبار (٤) أن الزائدة لقافة لأمكن القول بأن المستحب زيادة ثوب رابع يطرح عليه ، ولا يلف به الميت ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبد الله بن سنان : « البرد لا يلف به ولكن يطرح عليه طرْحاً ، فإذا أدخل القبر وضع تحت خدّه وتحت جنبه » (٥) .

ويؤيده : -مضافاً إلى كثرة ما دلّ على تثليث الكفن ؛ إذ لا يكون

(١) تقدم في ص ٢٨٠ .

(٢) كخبر أبي مريم المتقدم في ص ٣٤١ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٤٣ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٤) كخبر عبد الله بن سنان حيث قال فيه : « ... والخرقه يشد بها وركيه لكي لا يبدومنه شيء ، والخرقه والعمامة لا بد منها وليستا من الكفن » .

الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ج ٦ ص ٣٤٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٢٤ ج ١ ص ٢٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ج ١٢ ص ٧٢٨ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٤٣٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من

ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٤٦ .

البرد الزائد حينئذ بناءً على ذلك من الكفن- ما قيل : إنّه ورد (١) أنّ شقران مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فرش تحت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في قبره قطيفة . ولعلّه لا يأبى الحمل على ذلك جملة من عبارات الأصحاب ، بل عن الفقيه أنّه قال : « وإن شاء لم يجعل الحبرة معه حتّى يدخله قبره فيلقيه عليه » (٢) فتأمل جيّداً .

وكيف كان ، فالظاهر أنّ استحباب الحبرة لا ينحصر في المصنوعة باليمن ، وإن كان ربّما يقال : إنّ ذلك أفضل ، بل قد يقال باستحباب مطلق الثوب المزيّن المحسّن ، كما يؤمّي إليه بعض الأخبار (٣) ، فتأمل .
وأما ما ذكره المصنّف وغيره (٤) من كونها غير مطرزة بالذهب فيدلّ عليه : -مضافاً إلى ما عرفت (٥) من أنّه معقد إجماعي المعبر والتذكرة ، وإلى أنّه إتلاف مال غير مأذون فيه- ما في جامع المقاصد (٦) من تعليله بامتناع

(١) الكافي : باب ما يبسط في اللحد ... ح ٢ ج ٣ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٥٣ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥٠ .

(٣) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض اصحابنا ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « اجيدوا اكفان موتاكم ، فإنّها زينتهم » .
الكافي : باب ما يستحب من الثياب للكفن ح ١ ج ٣ ص ١٤٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٨ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٤٩ .

(٤) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٦ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٥ ، وابن سعيّد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٥) في ص ٣٤٠ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٣ .

الصلاة .

نعم قد يناقش فيما أحقّه به بعضهم (١) من المنع أيضاً بالمطرّز بالحريّر؛ لأنّه إتلاف مال غير مأذون فيه ؛ بأنّه يكفي في الإذن إطلاق الحبرة . نعم قد يستشكل في خصوص التطريز بالحريّر إذا لم يكن من قبيل مزج السداء واللحمة تبعاً للإشكال في الصلاة فيه .

وحاصل الكلام فيه وفي سابقه : أنّ ما مُنِع من الصلاة فيه مُنِع من التكفين فيه ؛ لما عرفت سابقاً ، وإلاّ كان كلّ ما يدخل تحت مسمّى الحبرة يستحبّ التكفين به ، مزج بحريّر أو غيره أولاً ، سيّما بعد ما ورد (٢) من استحباب المغلاة في الكفن ، وقد تقدّم خبر البرد وتسمع غيره ، نعم لو حسّنت الحبرة بأمر خارجة عن مادّتها كأنّ أضيف إليها شيء من الذهب ونحوه اتّجه المنع للإتلاف .

ثمّ إنّّه قد ظهر لك أنّ قضيّة ما سمعته من تعليل المطرّز بالذهب المنع من التكفين به ، فما في الرياض (٣) من جعل ذلك مستحبّاً مع تعليله بما يقضي بمنعه لا يخلو من نظر ، فتأمّل جيّداً .

﴿ و ﴾ كذا يستحبّ زيادة ﴿ خرقة لفخذه ﴾ إجماعاً محضاً (٤)

(١) راجع حاشية (١٣) من ص ٣٤٠ .

(٢) كما في خبر ابن أبي عمير الذي نقلناه في حاشية (٣) من ص ٣٤٨ ، وراجع وسائل الشيعة :

باب ١٨ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٤٩ .

(٣) رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٩ .

(٤) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ ، وابن حمزة في الوسيلة :

الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين

ص ٥٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

ومنقولاً^(١) مستفيضاً كالنصوص^(٢) وإن اشتملت على الأمر الظاهر في الوجوب ، بل في بعضها أنّ «... الخرقه والعمامة لا بدّ منها وليستا من الكفن»^(٣) لكنّ صرف ذلك إلى إرادة الاستحباب لازم في المقام كما لا يخفى ، خصوصاً بعد قول الصادق (عليه السلام) في صحيح عبد الله بن سنان : «إنّ الخرقه لا تعدّ شيئاً ، إنّما تصنع لتضمّ ما هناك ، وما يصنع من القطن أفضل منها ...»^(٤) ، ونحوه خبر حران بن أعين^(٥) .

وفي هذا الصحيح كخبر عمّار^(٦) تصريح بكون هذه الخرقه غير المئزر ، فما عساه يظهر من الفقيه^(٧) كما عن المقنع^(٨) من أنّها المئزر ليس بشيء . ثمّ إنّّه لا فرق في استحباب الخرقه بين الرجل والمرأة ؛ للأصل ، واتّحاد المقتضي ، والمرسل المرفوع الدالّ على اتّحاد كنفهما غير أنّها تزداد لفاقة لثديها ، إلى أن قال : «... ثمّ تشدّ عليها الخرقه شدّاً شديداً»^(٩) .

- (١) نقل الاجماع في : الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١-٧٠٢ ، ومنتهى الطلب : الصلاة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .
- (٢) تقدم ما يدل على ذلك في ص ٢٨٠ .
- (٣) كما في خبر عبد الله بن سنان المتقدم في ص ٣٤٤ .
- (٤) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٩ ج ٣ ص ١٤٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٦٢ ج ١ ص ٣٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ٨ ج ٢ ص ٧٢٧ .
- (٥) تقدم في ص ٢٨٣ .
- (٦) تقدم في ص ٢٨٩ .
- (٧) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥١ .
- (٨) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ .
- (٩) الكافي : باب تكفين المرأة ح ٢ ج ٣ ص ١٤٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ١١٢ ج ١ ص ٣٢٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٦ ج ٢ ص ٧٢٩ .

وتسمّى هذه الخرقة عندهم الخامسة ، وكأنّه لأنّها كذلك من حيث زيادة الخبرة على الثلاثة الواجبة ، أو لأنّها خامسة الأكفان المشتركة بين الرجل والمرأة ، وقد يناقش في الأوّل بزيادة العمامة ، واحتمال القول : إنّ العمامة ليست من الكفن يدفعه : - مع أنّ الخرقة أيضاً كذلك - أنّ ظاهر الصحيح وغيره كونها منه ، ومن هنا قيل (١) : كونها من المندوب دون المفروض طريق الجمع ، وتظهر الثمرة في الدخول والخروج بنذر الكفن المندوب .

قلت : لكن قد يناقش فيه بأنّه يأباه قول الصادق (عليه السلام) : « كتب أبي في وصيّته - إلى أن قال :- وعمّني بعمامة ، وليس تعدّ العمامة من الكفن ، إنّما يعدّ ما يلتق به الجسد » (٢) من حيث اشتماله على التعليل المنافي لجعلها من الواجب والمندوب ، فلعلّ الأولى عدم كونها منه شرعاً ، وصرف ما دلّ على ذلك إلى نوع من المجاز .

نعم قد يشعر هذا التعليل كظاهر غيره بكون الخرقة منه ، فيتّجه حينئذٍ الجمع المتقدّم بالنسبة إليها ، لكن ومع ذلك لا يخلو عدّها من جملة أجزاء الكفن من تأمل ونظر .

ثمّ الخرقة ينبغي أن يكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبر ونصف كما في خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) (٣) ، وفي عرض شبر في خبر يونس عنهم (عليهم السلام) ، لكن ليس فيه تقدير

(١) كما في ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام

الكفن ج ١ ص ٥٩ .

(٢) تقدم في ص ٣٤٢ .

(٣) تقدم في ص ٢٨٩ .

الطول ، إنما فيه : « خرقة طويلة » ، وفي آخره : « وتكون الخرقة طويلة تلف فخذه من حقويه إلى ركبتيه لفاً شديداً »^(١) ولعله لذا قال المصنف : ﴿ تقريباً ﴾ جمعاً بينها ، فيجزى كل منها ، كما أنه يجزى الأقل والأزيد ما لم يؤدّ إلى الإسراف ، بل وكذا الطول ، ولعلّ التقريب في المتن راجع إلى الجميع ، فتأمل .

﴿ و ﴾ ذكر المصنف في كيفية لف الخرقة المذكورة أن ﴿ يشد طرفاها على حقويه ، ويلف بما استرسل منها فخذه لفاً شديداً ﴾ وفي المعتبر : « وخرقة لشد فخذه لفاً شديداً ، ثم يخرج طرفها من تحت رجله إلى الجانب الأيمن ، ويغمزه في الموضع الذي شدّها فيه »^(٢) .

ولم أعر على كيفية ذلك في شيء من كلمات قدماء الأصحاب ، بل قضيتها - سيما معقد إجماع الغنية^(٣) وغيرها^(٤) ، كالحكي^(٥) عن أكثر عبارات الأصحاب - تأذي الستة بشدّها من الحقوين ولفّها على الفخذين بأيّ وجه اتفق ، ويؤيده ما صرح به في الأخبار^(٦) من أنّ الغرض منها كي لا يبدو ممّا هناك شيء ، فجعل المدار حينئذٍ على ذلك لا يخلو من قوّة ، وإن كان الموجود في مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) : « ... فشدها من حقويه ، وضّم فخذه ضمّاً شديداً ، ولفّها في فخذه ، ثم أخرج رأسها من

(١) الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٢) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٢ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٤) كالحلاف : الجنائز / مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٥) كما في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٥ .

(٦) تقدم ما يدل على ذلك في ص ٢٨٠ .

تحت رجله إلى الجانب الأيمن ، واغرزها في الموضع الذي لففت فيه الخرقه ، وتكون الخرقه طويلة تلف فخذه من حقويه إلى ركبتيه لفاً شديداً» (١) .

والظاهر أنّ « في » في قوله (عليه السلام) : « في فخذه » بمعنى « على » ، كما أنّ الظاهر إرادة الغمز في الموضع الذي انتهى عنده الالت منه ، وقد يحمل ما سمعته من المعتبر على ذلك ، فتأمل .

وفي خبر الكاهلي « ... ثم أزره بالخرقة ، ويكون تحتها القطن ، فذفره به إذفاراً قطناً كثيراً ، ثم تشدّ فخذه على القطن بالخرقة شداً شديداً حتى لا تخاف أن يظهر شيء ... » (٢) كذا فيما حضرني من نسختي الوسائل والوافي ، قال في الثاني : « والذفر بتقديم المعجمة : الجمع الشديد والشدّ ، وفي بعض النسخ : (أذفره) ، وكأنّه بمعناه ، والإذفار كأنه لغة في الإثفار بالثاء المثناة ، وهو الشدّ بالثفر أعني السير » (٣) انتهى .

وقد يقال : إنّ الأوجه من ذلك قراءتها « أزره بالخرقة » بالزاء المعجمة ، والإذفار إنّما هو بالقطن بمعنى الإثفار ، ثم يؤزر بالخرقة عليه . قال في كشف اللثام بعد هذه الرواية : « فيحتمل أن يكون (أذفره) نالفاً وإعجام الدال ، أي طيّب الميت بالخرقة التي تحتها القطن ، وتطيب

(١) الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٢) الكافي : باب غسل الميت ح ٤ ج ٣ ص ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤١ ج ١ ص ٢٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٦٨١ ، وفيه تذفره به اذفاراً .

(٣) الوافي : باب كيفية غسل الميت ج ٣ ص ٤٨ (الطبعة القديمة) .

الميت بالقطن بنشر الذريرة عليه ، وأن يكون بالقاف وإهمال الدال ، أي املاؤه - أي ما بين أليتيه - بالخرقة والقطن أي بالقطن ، ولذا أعاد قوله : (تذفره به) أي بالقطن ، وفي الذكرى هكذا وجد في الرواية ، والمعروف يثفرها من أنفرت الدابة إثفاراً ، قلت : فإن أُريد به الإثفار فلعله إثفاره برأسها حين يخرج ويغمز في الموضع الذي لقت به « (١) انتهى ما في كشف اللثام . ولا يخفى عليك بُعد ما ذكره بل عدم استقامته سيما الثاني .

قلت : وكأنّ ما ذكره في المدارك (٢) تبعاً لجده في الروض (٣) وغيره (٤) من الكيفية قد أخذه من هذه الرواية كما صرح به في الروض ، بناءً على أنّ الموجود فيها « الإذفار » وأنه بمعنى الإثفار ، وهي بأن يربط أحد طرفي الخرقة على وسط الميت ، إمّا بأن يشقّ رأسها أو يجعل فيها خيط ونحوه ، ثم يدخل الخرقة بين فخذيه ويضمّ بها عورته ضمّاً شديداً ، ويخرجها من تحت الشدّاد الذي على وسطه ، ثم يلفّ حقويه وفخذه بما بقي لفّاً شديداً ، فإذا انتهت فأدخل طرفها تحت الجزء الذي انتهت عنده ، انتهى .

وأنت خير بعدم استفادة تمام ما ذكره من الأخبار ، بل خبر يونس ينافي بعض ذلك ، لكن لا بأس بذلك كما لا بأس بغيرها من الكيفيات ؛ لما عرفت ، ولخلوّ جملة من الأخبار عن التعرّض للكيفية ، بل قضية إطلاقها ما سمعته ممّا سابقاً ، ففي خبر عمّار : « ... التكفين أن تبدأ بالقميص ، ثم بالخرقة فوق القميص على ألييه وفخذه وعورته ... » (٥) ولعلّ المراد

(١) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٢ .

(٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٥ .

(٤) كمسالك الافهام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٠ . (٥) تقدم في ص ٢٨٩ .

شدها تحت القميص ، ولكن بعد إلباسه إياه استظهاراً في التحفظ من انكشاف عورته .

وفي خبر حمران : « ... يؤخذ خرقة فيشد بها سفله ، ويضم فخذه بها ليضم ما هناك ... »^(١) .

وفي خبر معاوية بن وهب : « ... وخرقة تعصب بها وسطه ... »^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار الظاهرة فيما ذكرنا ، وإن كان الأولى المحافظة على ما في خبر يونس .

وأما ما ذكره المصنف من شد الطرفين على الحقوين فلم أعثر على ما يشهد له ، بل قد يصعب تصوّره إن أريد ظاهره بحيث ينطبق على ما عرفت ، فتأمل .

ثم إنّ الاستفادة من النصّ والفتوى كون وضع الخرقة ﴿ بعد أن يُجعل بين أليتيه شيء من القطن ﴾ مثلاً وإن لم يكن شرطاً في استحبابها كالعكس على الظاهر ، لكنّ الأحوط في مراعاة المستحبّ ذلك ؛ لما يظهر من بعض الأخبار^(٣) .

والمراد بما بين اليتيه في العبارة وغيرها^(٤) الوضع على دبره كما صرح به

(١) تقدم في ص ٢٨٣ .

(٢) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٣) كخبر يونس عنهم (عليهم السلام) : قال : « ... واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء ، وخذ خرقة طويلة عرضها شبر فشدّها من حقويه ... » .

الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٤) كعبارة المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٥ ، والمختصر النافع : الطهارة / غسل

الاموات ص ١٣ ، وقواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

جماعة^(١)، وقضية إجماع الخلاف^(٢)، وحكي عن آخرين^(٣)، بل لا أجد فيه خلافاً في الجملة؛ إذ لا ينافيه الاقتصار على حشو الدبر من غير تعرّض للموضع عليه كما حكي عن جماعة^(٤)، وهو الحجة بعد قول الصادق (عليه السلام) في خبر عمّار: «... تبدأ فتجعل على مقعدته شيئاً من القطن وذريرة...»^(٥) ونحوه في إفادة ذلك غيره، ولعلّه يرجع إليه المحكي عن القاضي: «ويسدّ دبره بالقطن سدّاً جيّداً»^(٦).

بل المستفاد من خبر يونس عنهم (عليهم السلام) وغيره استحباب وضعه على القبل أيضاً، قال فيه: «... واعمد إلى قطن تذر عليه شيئاً من حنوط وضعه على فرجيه قبل ودبر...»^(٧) وحكي التصريح به عن جماعة^(٨)، بل قيل^(٩): يمكن تعميم ما بين الاليتين لهما خصوصاً في المبرأة.

(١) كالشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/احكام الموق ص ٦٦، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/في التكفين ص ٥٤.

(٢) الخلاف: الجنائز/مسألة ٤٩٤ ج ١ ص ٧٠٣.

(٣) كمنتهى المطلب: الصلاة/تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩.

(٤) كالصديق في من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥١.

(٥) تقدم في ص ٢٨٩.

(٦) المهذب: الطهارة/باب الاكفان ج ١ ص ٦١.

(٧) الكافي: باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠.

(٨) كالمفيد في المقنعة: الطهارة/تلقين المحتضرين ص ٧٧-٧٨، وسلا في المراسم:

الطهارة/تغسيل الميت ص ٤٩، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/احكام الموق

ص ٦٦.

(٩) كما في كشف اللثام: الطهارة/تكفين الميت ج ١ ص ١٢٠.

وعن التذكرة (١) ونهاية الإحكام (٢) وصف القطن بنزع الحب ،
ولابأس به ، كما لا بأس بالتعدي من القطن إلى غيره بعد حصول الغرض به ، فتأمل .
❦ وإن خشي خروج شيء فلا بأس أن يحشى في دبره ❦ كما في
القواعد (٣) والمنتهى (٤) ، وتعطيه عبارة الخلاف (٥) والجامع (٦) وغيرهما (٧) ،
بل الظاهر أنه مراد كل من أطلق (٨) حشوه من دون اشتراط ذلك ، كما
لا يخفى على من لاحظ عباراتهم ؛ إذ فيها شواهد عليه ، فما ظنه بعض
متأخري المتأخرين (٩) من كون ذلك قولاً مقابلاً لما في المتن في غير محله .
نعم ظاهر السرائر (١٠) أو صريحه كالحكي عن نهاية الإحكام (١١) منع
ذلك مطلقاً ، مراعاةً لحرمته ميّناً كحرمته حيّاً ، وهو ضعيف ، بل لعلّ
مراعاة الحرمة تقتضي العكس ، سيّما بعد قيام الدليل عليه من إجماع الفرق
وعملهم عليه في الخلاف (١٢) ، المؤيد بالتتبع لكلمات الأصحاب ،

-
- (١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .
 - (٢) نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٦ .
 - (٣) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .
 - (٤) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .
 - (٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٤ ج ١ ص ٧٠٣ .
 - (٦) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ .
 - (٧) ككلام الاسكاني على ما نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٥ .
 - (٨) كالنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٥ ، والمبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩
 - والوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٦ .
 - (٩) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٦٠ .
 - (١٠) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٤ .
 - (١١) نهاية الاحكام : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٤٦ .
 - (١٢) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٤ ج ١ ص ٧٠٣ .

والمرسل المرفوع: «... ويصنع لها القطن أكثر ممّا يصنع للرجال، وبحشى القبل والدبر بالقطن والحنوط...» (١)، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار: «... وتدخل في مقعدته من القطن ما دخل...» (٢)، وخبر يونس عنهم (عليهم السلام): «... واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء...» (٣)، وحملها على إرادة الحشوفيا بين الاليتين ونحو ذلك مجاز بعيد لا مقتضي له.

نعم يتّجه الاقتصار على ما ذكره المصنّف من الاشتراط كما يشعر به ما في الأخير، ويؤيده مراعاة حرمة المؤمن ميّناً كحرمة حيّاً، كما أنّه يستفاد أيضاً من خبر عمار استحباب حشوه مع وضع القطن عليه أيضاً، فالإقتصار على الأول خاصّة كما عن بعضهم (٤) لا يخلو من نظر.

ثمّ الظاهر إرادة المصنّف من نفي البأس الاستحباب، كما هو ظاهر الأصحاب والأخبار وصريح معقد إجماع الخلاف.

ولا تقدير للقطن المحشوف في الفتاوى وأكثر النصوص، لكن في خبر عمار: «... تحتاج المرأة من القطن لقبلها قدر نصف من...» (٥).

(١) الكافي: باب تكفين المرأة ح ٢ ج ٣ ص ١٤٧، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١١٢ ج ١ ص ٣٢٤، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب التكفين ح ١٦ ج ٢ ص ٧٢٩.

(٢) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٦٨٤.

(٣) الكافي: باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠.

(٤) كالشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩، وابن حزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتي ص ٦٦.

(٥) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥، وسائل الشيعة: باب ١٤ من

﴿و﴾ كذا يستحب زيادة ﴿عمامة يعمم بها﴾ إجماعاً محضاً^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً كالنصوص^(٣) ، وما في بعضها من ظهور الوجوب لا بد من صرفه إليه .

ولا مقدّر لها في النصوص والفتاوى ، فيكون المدار على ما يحصل به اسمها ، لكن صرح جماعة^(٤) أنه يعتبر فيها بالنسبة إلى الطول ما يؤدي الهيئة التي ستأتي ؛ بأن يلق بها رأسه ، ويكون لها ذؤابتان من الجانبين يلقيان على صدره ، وفي العرض ما يطلق معه اسم العمامة .

قلت : قد يناقش فيه بالنسبة إلى الأول بأن ذلك مستحب في مستحب ، وإلا فلا يعتبر فيها ذلك ، فالأولى حينئذ جعل المدار فيها معاً على صدق اسمها . نعم ينبغي أن يكون لها حنك ؛ للنهي^(٥) في بعض أخبار المقام عن عمّة الأعرابي ، والظاهر أنها التي لم تشتمل على الحنك كما في الحدائق^(٦) ، مع أنّ هذا في الحقيقة راجع إلى كيفية التعميم لا إلى

ابواب التكفين ج ٤ ص ٢ ج ٥ ص ٧٤٥ .

(١) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموت ص ٦٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) نقل الاجماع في : الخلاف / الجنائز / مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١ - ٧٠٢ ، ومنتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤١ ، وكشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٣) يأتي التعرض لها في اثناء البحث .

(٤) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٥ - ١٠٦ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٩ .

(٥) كما في خبر عثمان النوا الآتي في ص ٣٦٢ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / في التكفين ج ٤ ص ٣٦ .

العمامة ، فتأمل .

وقد تقدّم سابقاً أنّ الأقوى أنّ العمامة ليست من الكفن واجبه ومندوبه كما صرح به جماعة (١) ، بل حكاها في كشف اللثام (٢) عن المعظم ، وعن كشف الالتباس (٣) نسبته إلى الأصحاب .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ما يشعر به أخبار تكفينه (صلى الله عليه وآله) بثلاثة أثواب (٤) مع ظهور أنّه عمّم - نفي كونها منه في عدّة أخبار (٥) ، بل في بعضها (٦) ما هو كالصریح في ذلك ؛ للتعليل فيه بأنّه إنّما يعدّ من الكفن ما يلفّ به الجسد .

وفرّع بعضهم (٧) على ذلك أنّه لا يقطع سارقها من القبر ؛ لكونه حرزاً للكفن ، وآخر (٨) أنّها لا تدخل في الوصيّة بالكفن المندوب ، وكذا النذر . وللنظر فيها مجال سيّما الأوّل ، لكنّ الأمر في الثمرة سهل ؛ إذ هي إنّ لم تظهر في ذلك تظهر في أمور أخرى ، كعدم اشتراط ما يشترط في الكفن فيها ، ونحو ذلك .

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٨ .

(٣) كشف الالتباس : الطهارة / في الموت ذيل قول المصنف : « وسنّ حبرة حمراء عبرية لا مطرزة بحريز » ص ١٤٨ (مخطوط) .

(٤) كما في خبر أبي مريم ومضمر سماعة المتقدمين في ص ٣٤١ .

(٥) كخبر عبد الله بن سنان المتقدم في ص ٣٤٤ .

(٦) كحسن الحلبي المتقدم في ص ٣٤٢ .

(٧) كالعلامة في التذكرة : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ ، ونهاية الاحكام :

الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٨) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٩ .

وفي الذكرى^(١) وجامع المقاصد^(٢) والروضة^(٣) في كتاب الحدود أنّها ليست من واجبه لكتّنها من مندوبه ، جمعاً بين تلك الأخبار وبين ما دلّ على أنّها منه ، كقوله (عليه السلام) في صحيح ابن سنان : « ثمّ الكفن قبيص غير مزور ولا مكفوف ، وعمامة يعصّب بها رأسه ... »^(٤) ، وفي خبر معاوية بن وهب : « يكفن الميت في خمسة - إلى أن قال : - وعمامة يعمّم بها ... »^(٥) ، وفي خبر يونس بن يعقوب أن أباه أوصاه فقال : « اشتر لي برداً واحداً وعمامة ، وأجدهما ؛ فإنّ الموتى يتباهون بأكفانهم »^(٦) . وقد يقال : إنّ الجمع يحمل هذه الأخبار على نوع من المجاز أولى لما عرفت ، فتأمل .

وهيئة وضع العمامة أن يعمّم بها (محتَكاً) بالإجماع على الظاهر كما في كشف اللثام^(٧) ، وعليه الأصحاب في المعتبر^(٨) وذهب إليه علماؤنا في التذكرة^(٩) والظاهر أنه لا خلاف فيه في الذخيرة^(١٠) ، ومجمع عليه في الحدائق^(١١) ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - قول الصادق (عليه السلام) في مرسل

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٥ .

(٣) الروضة البهية : الحدود / حد السرقة ج ٩ ص ٢٧٤ .

(٤) تقدم في ص ٢٨٥ . (٥) تقدم في ص ٢٧٩ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٩٨ ج ١ ص ٤٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من

ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٤٩ .

(٧) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٨) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٣ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ .

(١٠) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٧ .

(١١) الحدائق الناضرة : الطهارة / في التكفين ج ٤ ص ٣٥ .

ابن أبي عمير في العمامة للميت : « حتكه » (١) .

قيل (٢) : ويفيده قول الصادق (عليه السلام) في خبر عثمان النوا : « ... وإذا عَمَّمته فلا تَعَمِّمه عَمَّة الأعرابي ، قلت : كيف أصنع ؟ قال : خذ العمامة من وسطها وانشرها على رأسه ، ثم رَدِّها إلى خلفه واطرح طرفيها على صدره » (٣) كذا عن التهذيب (٤) وأكثر نسخ الكافي (٥) ، وعن بعضها : « واطرح طرفيها على ظهره » . والمراد بعمَّة الأعرابي من غير حنك كما في الحدائق (٦) وظاهر المبسوط (٧) .

ومن المعروف في رواية خبر عثمان النوا يستفاد ما ذكره المصنف من أنه **يلف** بها رأسه لَفّاً ويخرج طرفاها من تحت الحنك ويلقيان على صدره **وَأَتَمَّ** منه في ذلك خبر يونس عنهم (عليهم السلام) : « ... ثُمَّ يَعَمِّمُ وَيُؤْخِذُ وَبِطْنِ الْعِمَامَةِ فَيُثْنِي عَلَى رَأْسِهِ بِالتَّدْوِيرِ ، ثُمَّ يَلْقَى فَضْلَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ ، وَالْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ يَلْقَى عَلَى صَدْرِهِ » (٨) ، ونحوه

(١) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١٠ ج ٣ ص ١٤٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٦٣ ج ١ ص ٣٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٤٤ .

(٢) كما في كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٣) وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٤٧ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦٧ ج ١ ص ٣٠٩ .

(٥) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٨ ج ٣ ص ١٤٤ .

(٦) الحدائق الناضرة : الطهارة / في التكفين ج ٤ ص ٣٦ .

(٧) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ .

(٨) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١ ج ٣ ص ١٤٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٥٦ ج ١ ص ٣٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢

المحكي عن الفقه الرضوي (١).

هذا، مع أننا لا نعرف في ذلك خلافاً، بل في التذكرة: «ويستحبّ العمامة للرجل تثني عليه محتكاً، ويخرج طرفها من الحنك، ويلقيان على صدره، ذهب إليه علماؤنا» (٢) انتهى.

نعم في خبر عثمان النوا على ما عن بعض نسخ الكافي ما ينافي ذلك، كخبر حمران بن أعين: «... ثم خذوا عمامته فانشروها مثنية على رأسه، واطرح طرفيها من خلفه، وأبرز جبهته...» (٣) لكن لم أعر على عامل بهما، غير أنه قال في كشف اللثام: «يمكن التخيير بينهما» (٤) انتهى.

ولا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت، بل المتجه طرحها أو تأويلها بما لا ينافي المطلوب، كخبر معاوية بن وهب: «... ويلقى فضلها على وجهه» (٥)، مع أن المحكي عن الكافي: «على صدره» (٦)، وهو أضبط من الشيخ، وخبر عمار: «... وليكن طرف العمامة متديلاً على جانبه الأيسر قدر شبر يرمى بها على وجهه...» (٧)، وصحيح ابن سنان «... ويرد فضلها على وجهه...» (٨)، وعن التهذيب روايته «على رجليه» (٩).

(١) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٦٨، مستدرک الوسائل: باب ١٢ من ابواب الكفن ح ١ ج ٢ ص ٢١٧.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ٩٠ ج ١ ص ٤٤٧، الاستبصار: الطهارة/ باب ١١٩

ح ٢ ج ١ ص ٢٠٥، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤٥.

(٤) كشف اللثام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٢١.

(٥) و (٦) تقدم الخبر ومصدره في ص ٢٧٩.

(٧) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥، وسائل الشيعة: باب ١٤ من

ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥.

(٨) و (٩) تقدم الخبر مع مصدره في ص ٢٨٥.

ويمكن اتحاد الوجه والصدر وتأويل الرجلين بجهتهما ، لكنّه بعيد .
 ﴿و﴾ يستحب أن ﴿يزاد للمرأة لفافة لثديها﴾ كما في المبسوط (١)
 والوسيلة (٢) والسرائر (٣) والجامع (٤) والنافع (٥) والمعتبر (٦) والقواعد (٧)
 والإرشاد (٨) والتحرير (٩) والمنتهى (١٠) وغيرها (١١) بل لا أجد فيه خلافاً ،
 فإعسائه يشعر نسبته إلى الشهرة في كلام بعضهم (١٢) بوجوده في غير محله ،
 كالتوقف فيه من آخر (١٣) نظراً إلى ضعف مستنده من مرفوع سهل المضمّر:
 « سألته كيف تكفّن المرأة؟ قال : كما يكفّن الرجل ، غير أنّه يشدّ على
 ثديها خرقة تضمّ الثدي وتشدّ إلى ظهرها ... » (١٤) الحديث ؛ إذ هو - مع
 عدم قدح ذلك فيه بعد انجباره بما عرفت - حكم مستحبّ يتسامح في دليله .

-
- (١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ . (٢) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٥ - ٦٦ .
 (٣) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .
 (٤) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ .
 (٥) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٣ .
 (٦) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٥ .
 (٧) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .
 (٨) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ .
 (٩) تحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .
 (١٠) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٨ .
 (١١) كالمهذب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦١ ، والدروس الشرعية : الطهارة / تكفين
 الميت ص ١٠ .
 (١٢) كالشهيد الثاني في الروضة البهية : الطهارة / كفّن الميت ج ١ ص ١٣٢ ، والخراساني في
 ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٧ .
 (١٣) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٤ .
 (١٤) تقدم في ص ٣٣٩ .

وما في الرياض (١) من عدم جواز المساحة في مثله ؛ لاستلزامه تضييع المال المحترم .

يدفعه : أولاً : عدم انحصار فوائد المال في الأغراض الأخروية حسب ، بل يكفي في عدم كونه تضييعاً مثل إرادة عدم بدو حجم الشدين وعدم انتشار الأكفان بهما مثلاً .

وثانياً : أن بذل المال في احتمال ترتب النفع الأخروي لا يعدّ تضييعاً لا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً إذا كان الاحتمال معتدلاً به ناشئاً من شهرة بين الأصحاب أو خبر في الباب أو نحو ذلك .

وثالثاً : أن حرمة التضييع لا تعارض ما دلّ (٢) على التسامح في أدلة السنن ، بل هي كحرمة التشريع يرتفع موضوعها بثبوت المستحب ولو بخبر ضعيف بعد أن دلّ الدليل المعتبر على اعتباره في مثله .

ورابعاً : قد يقال وإن بُعد بل منع عند التأمل : إن الخبر الضعيف المثبت لحكم خاص استحبابي يحكم به على العام القاضي بحرمته ؛ لشمول ما دلّ على التسامح لمثله ، فالحاكم حقيقة ما دلّ على اعتباره في مثل المقام لا هو نفسه ، لكن لا يلحظ التعارض ابتداءً بينه وبين ذلك العام كسائر الأدلة ، فإنه لا ينظر في حال تعارضها إلى دليل حجتها ، ومن هنا يحكم

(١) رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٦٠ .

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن محمد بن سنان ، عن عمران الزعفراني ، عن محمد بن مروان ، قال : « سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول : من بلغه ثواب من الله على عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب أوتيته وإن لم يكن الحديث كما بغله » .

الكافي : باب من بلغه ثواب من الله على عمل ح ١ و ٢ ج ٢ ص ٨٧ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٨ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٥٩ .

بالخاص الاستصحابي على العام وإن كان كتابياً .

لا يقال : إنه يعارضه في المقام حينئذ الأمر بالاحتياط .

لأننا نقول : حال الخبر الضعيف مثلاً في المقام بعد قيام الأدلة المعتبرة

على اعتباره كالخبر الصحيح المعتبر إذا دلّ على استحباب فرد من أفراد

العام المحرّم ، فما يقال فيه يقال هنا . نعم قد ينازع في شمول ما دلّ على

التسامح كقوله (عليه السلام) : « من بلغه ثواب على عمل ... » لما إذا

عارض عموم تحریم ، فتأمل جيّداً ، فإنّ المسألة كثيرة الفوائد جداً .

❦❦❦ كذا يستحب أن تزد المرأة أيضاً ❦❦❦ غلطاً ❦❦❦ كما في النافع (١)

والقواعد (٢) وعن الكامل (٣) والمهذب (٤) . وظاهر المصنّف وغيره أنّ ذلك

مستحب مع الخبرة ، فيكون لها حينئذ - بناء على كون النمط ممّا تلقّ به -

ثلاث لفائف أحدها الواجب ؛ لظهور إرادة زيادتها على أكفان الرجل

واجبه ومندوبه عدا العمامة ، فتعوض عنها قناعاً ، وإلا لم تكن الخبرة

مستحبة للنساء ، ولا لآفة الفخزين عند المصنّف ومن مثله ، وقد عرفت

سابقاً ظهور الإجماع على استحبابها معاً بالنسبة إليها .

وفي الوسيلة أنّ « المسنون ستة أشياء : أن يزداد للرجل ثوبان : حبرة

وخرقة ، وعمامة ، وللمرأة لفتان أو لآفة ونمط ، وخرقة تشدّ بها

ثديها » (٥) ، ومن العجيب أنّ الأستاذ الأعظم في حاشية المدارك (٦) أنكر

(١) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٣ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٨ .

(٤) المهذب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٠ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ - ٦٦ .

(٦) حاشية المدارك : الطهارة / تكفين الميت ص ٦٩ .

وجود قائل باستحباب الثلاث .

قلت : بل قد يظهر من المقنعة والخلاف والمبسوط ومحكي المراسم والنهاية استحباب أربعة ، قال في الأول بعد ذكره زيادة الحبرة والخامسة في أكفان الرجل ، وأكفانها مثل أكفانه : « ويستحب أن تزاد ثوبان ، وهما لفافتان أو لفافة ونمط »^(١) ، ونحوه ما عن النهاية^(٢) ، أللهم إلا أن يريدوا بأحدهما لفافة الثديين .

وقال في الثاني : « والمسنون خمسة : إزاران أحدهما حبرة وقيص ومئزر وخرقة ، ويضاف إلى ذلك العمامة ، وتزاد المرأة إزارين آخرين - إلى أن قال :- دليلنا إجماع الفرقة »^(٣) .

وقال في الثالث بعد ذكره أكفان الرجل الواجب والمندوب : « ويستحب للمرأة أن تزاد لفافتين على ما قدّمناه ، ويستحب أن تزاد خرقة تشدّ بها ثديها إلى صدرها »^(٤) ، ونحوه المحكي عن المراسم^(٥) ، لكنّه لم ينقل عنه ذكر لفافة الثديين ، فيحتمل فيه حينئذٍ ما سمعته في عبارة المقنعة .
وقال في كشف اللثام : « علّهم أرادوا الزيادة على اللفافة المفروضة ؛ أي يستحب أن يزاد للرجل لفافة هي الحبرة إن وجدت ، وللمرأة لفافتين »^(٦) انتهى . قلت : وفيه بعدٌ أو منع ، فلاحظ .

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٢ .

(٢) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤١ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ .

(٥) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٧ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٨ .

وعن الاقتصاد: «تزداد لفافة أخرى إما حبرة أو ما يقوم مقامها - ثم قال :- وإن كان امرأة زيد لفافة أخرى ، وروي أيضاً نمط» (١) ، وظاهره التبريع إن كان عاملاً برواية النمط ، وإلا فالتثليث .

وعلى كل حال فالثلاثة متيقنة الإرادة في كلامهم ، بل في الغنية ما يقضي باستحباب الثلاث حتى للرجال ؛ حيث أطلق بعد ذكره الواجب استحباب زيادة لفافتين أحدهما الحبرة وخرقة للفقيرين ، إلى أن قال : «كل ذلك بدليل الإجماع» (٢) كالحكي عن القاضي (٣) من استحباب التثليث كذلك مع كون أحدها حبرة وكون إحداها نمطاً إن كانت امرأة ، وإن لم توجد حبرة ولا نمط فإزاران .

بل قد يظهر من الفقيه والهداية كما عن رسالة علي بن بابويه وإلده والحلي استحباب النمط للرجال والنساء ؛ لذكرهم له مطلقاً ، قال في الأول : «تبدأ بالنمط وتبسطه ، وتبسط عليه الحبرة ، وتبسط الإزار على الحبرة ، وتبسط القميص على الإزار» (٤) ، ونحوه عن رسالة أبيه (٥) ، وفي الذكرى أنه «قال في المقنع بقول أبيه بلفظ الخبر» (٦) انتهى ، وزيد في الهداية بعد ذلك : «ويعدّ مثزراً» (٧) ، وهو دليل على التثليث . لكن قد

(١) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٨ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) المذهب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٠ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب المس ذيل ح ٤٠٠ ج ١ ص ١٤٣ .

(٥) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٥ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٨ .

(٧) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠ .

يقال : إنّ الظاهر منها كون النمط شيئاً يفرش تحت كفن الميت ، لا أنّه يلفّ به الميت .

وعن الجليبي أنّه قال : « ثمّ تكفّنه في درعين ^(١) ومثزور ولقافة ونمط ، وتعمّمه - إلى أن قال :- والأفضل أن تكون الملاف ثلاثة إحداهنّ حبرة يمينيّة ، وتجزّي واحدة » ^(٢) ، إلى غير ذلك من عبارات الأصحاب .

وقد نقل في الذكرى جملة وافية منها ، ثمّ قال بعدها : « فظهر أنّ النمط مغاير للحبرة في كلام الأكثر ، وأنّ بعض الأصحاب على استحباب لفّاتين فوق الإزار الواجب للرجل والمرأة وإن كانت تسمّى إحداهما نمطاً ، وأنّ الخمسة في كلام الأكثر غير الخرقة والعمامة ، والسبعة للمرأة غير القناع » ^(٣) انتهى . وهو صريح فيما قلنا .

وكأنّ غرضه بما استظهره من الأكثر من مغايرة الحبرة للنمط الردّ على ما في السرائر : « وإن كانت امرأة زيدت على مستحبّ الرجال لقافة أخرى لشدّ ثديها ، وروي نمط ، والصحيح الأوّل ، وهو مذهب شيخنا أبي جعفر (رحمه الله) في كتاب الاقتصاد ؛ لأنّ النمط هو الحبرة ، وقد زيدت على أكفانها ، لأنّ الحبرة مشتقة من التحبير ، وهو البزوين والتحسين ، وكذلك النمط هو الطريقة ، وحقيقته الأكسية والفرش ذوات الطرائق ، ومنه سوق الأنماط بالكوفة » ^(٤) انتهى . وظاهره عدم استحباب لفّافة أخرى شاملة للجسد ، ولا يخفى عليك بُعد ما فهمه من الاقتصاد بل امتناعه على ما سمعت من عبارته ، فتأمّل جيّداً .

(١) في المصدر: درع . (٢) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٧ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٨ .

(٤) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

وكيف كان ، فقد يستدلّ على استحباب الثلاث بالنسبة للرجل والمرأة بإجماع الغنية^(١) المؤيّد بفتوى من عرفت ، بل على الأربع بالنسبة للمرأة بإجماع الخلاف^(٢) المؤيّد أيضاً بذلك ، وبما رواه في البحار عن مصباح الأنوار عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) : « أنّ فاطمة (عليها السلام) كفّنت في سبعة أثواب »^(٣) ، وعن إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر : « أنّ عليّاً (عليه السلام) كفّن فاطمة (عليها السلام) في سبعة أثواب »^(٤) بضميمة ظهور كون السبعة غير الخرقين أو غير القناع وخرقة الفخذين .

وعلى خصوص كون أحدها نمطاً بما أرسله من الرواية في السرائر^(٥) وعن الاقتصاد^(٦) والمقنع^(٧) ، مع التأييد بفتوى كثير من الأصحاب ، بل في المدارك^(٨) نسبة استحبابه للمرأة إلى قطع الأصحاب ، وفي حاشية الكتاب للشيخ علي : « النمط بالحريك ثوب فيه خطط معدّ للزينة ، فإن لم يوجد جعل بدله لفافة كما يجعل بدل الحبرة لفافة أخرى عند فقدها ، قاله الأصحاب »^(٩) انتهى .

(١) تقدم في ص ٣٦٨ .

(٢) تقدم في ص ٣٦٧ .

(٣) بحار الأنوار: باب ٩ من ابواب الجنائز ح ٣٦ ج ٨١ ص ٣٣٥ ، مستدرک الوسائل : باب ١ من ابواب الكفن ح ٩ ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٤) بحار الأنوار: باب ٩ من ابواب الجنائز ذيل ح ٣٦ ج ٨١ ص ٣٣٥ ، مستدرک الوسائل : باب ١ من ابواب الكفن ح ١٠ ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٥) و(٦) و(٧) تقدم ذكر عبائهم .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٥ .

(٩) فوائد الشرائع : الطهارة / تكفين الميت ذيل قول المصنف : « ونمطاً » ص ٤٥ - ٤٦ (مخطوط) .

ويؤيده مع ذلك كله وقوعه في نحو عبارة الصدوقين التي هي متون أخبار، بل قيل (١): إنهم كانوا إذا أعوزتهم النصوص رجعوا إلى فتاوى علي بن بابويه.

كلّ ذا مع التسامح في أدلة السنن، وقد عرفت اندفاع المناقشة في جريان التسامح في نحو المقام، فيكفي ذلك في ثبوت ما قلناه، وفي تخصيص ما في الصحيح: «... إنّ ما زاد سنة إلى أن يبلغ خمسة، فما زاد فبتدع...» (٢) «إن نافاه، وإن كنا لم نقف في شيء من أخبارنا الموجودة في الوسائل والوافي على ذكر النمط، بل ولا على ما يدلّ على استحباب تثليث اللفائف في المرأة فضلاً عن الرجل، وفضلاً عن الأربعة؛ إذ ليس إلّا ما سمعته ممّا دلّ على استحباب الخمس، وما في مرسل يونس: «الكفن فريضة للرجال ثلاثة أثواب، والعمامة والخرقه سنة، وأمّا النساء ففريضته خمسة أثواب» (٣) فإنّه - مع تسليم كون المراد بالخمسة ما عدا العمامة وخرقه الفخذين وخمار المرأة ولفافة الثدين - لا دلالة فيه إلّا على الإزار الواجب ولفافة فوقه، وقد تكون الحبرة.

أللهم إلّا أن يقال: إنّ الأصل عدم تداخل الأمر بالحبرة في الأمر بهذه اللفافة، فيستفاد حينئذٍ لفائف ثلاث. وبمثله يندفع احتمال إرادة لفاقة الثدين أو الخرقه بإحداهما، وحمل المطلق على المقيّد مشروط باتّحاد المكلف به، وتنقيح ذلك بأصالة عدم تعدّد التكليف قد يدفعه ظهور

(١) كما في بحار الانوار: باب ٣ من ابواب الاغسال ج ٨١ ص ٥٧ - ٥٨.

(٢) تقدم في ص ٢٧٤.

(٣) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٩ ج ١ ص ٢٩١، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب

التكفين ح ٧ ج ٢ ص ٧٢٧.

الخطاب فيه .

وهذا التقرير يظهر أنه لا ينافي الاستدلال حينئذٍ به ونظائره قول الصادق (عليه السلام) بعد أن سأله عبد الرحمن في كم تكفن المرأة ؟ : « في خمسة أثواب أحدها الخمار »^(١) ، والباقر (عليه السلام) في صحيح ابن مسلم : « يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة : درع ومنطق وخمار ولفافتين »^(٢) من حيث دخول الخمار في الخمسة ، بل لعل بعضها يكون حينئذٍ شاهداً للمطلوب ، فتأمل .

نعم قال في المدارك في خصوص الخبر الأخير بعد أن ذكر الاستدلال به للأصحاب على التثليث وأنه نمط : « وليس فيه دلالة على المطلوب بوجه ، فإنّ المراد بالدرع القميص ، والمنطق بكسر الميم ما يشدّ به الوسط ، ولعلّ المراد به هنا ما يشدّ به الثديان - إلى أن قال :- وليس فيها ذكر للنمط ، بل ولا دلالة على استحباب زيادة المرأة لقفافة عن كفن الرجل كما بيناه فيما سبق من مفاد الأخبار اعتبار الدرع واللفافتين أو الثلاث لفائف في مطلق الكفن »^(٣) انتهى .

وفيه من البعد في إرادة المنطق بما ذكر ما لا يخفى ؛ لعدم مناسبة المعنى اللغوي ، إذ الناطقة الخاصرة لغة^(٤) ، فالمنطق والمنطقة والنطاق ما يشدّ عليها ، وفي القاموس : « المنطق شقة تلبسها المرأة وتشدّ وسطها ، فيرسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض ، والأسفل ينجرّ على الأرض ، ليس لها

(١) تقدم في ص ٣٤٤ .

(٢) تقدم في ص ٣٤٣ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٥ ، وفيه : لما بيناه فيما سبق من أن مفاد...

(٤) القاموس المحيط : ج ٣ ص ٢٨٥ مادة (نطق) .

حجرة ولا ساقان»^(١) انتهى . بل لعلّ إرادة المُزْرَم منه حينئذٍ أقرب كما في الذكرى^(٢) وعن الحبل المتين^(٣) ، فحينئذٍ لا يتوجّه ما ذكر ، فتأمل .
ومن جميع ما ذكرنا يظهر لك ما في كلام جماعة من متأخري المتأخّرين^(٤) ، تركنا التعرّض له خوف الإطالة ، فلاحظ .
وأما النمط فعن الصحاح : «إنّه ضرب من البسط»^(٥) .
وعن شمس العلوم : «فراش منقوش بالعهن»^(٦) .
وعن العين^(٧) والمحيط^(٨) : «ظهارة الفراش» .
وعن النهاية الأثيريّة : «ضرب من البسط له خل رقيق»^(٩) .
وعن فقه اللغة للشعالبي^(١٠) والسامي^(١١) : «إنّه السّر» .
وعن الأساس^(١٢) والمغرب^(١٣) : «إنّه ثوب من صوف» .
وعن موضع من المعرب المهمل : «ثوب من صوف يطرح على

(١) المصدر السابق .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .

(٣) الحبل المتين : في الكفن ص ٦٥ (هامش الصفحة) .

(٤) الحدائق الناضرة : الطهارة / في التكفين ج ٤ ص ٣٢ .

(٥) الصحاح : ج ٣ ص ١١٦٥ مادة (نمط) .

(٦) شمس العلوم : ص ٧٢٨ باب النون مع الميم (مخطوط) .

(٧) العين : ج ٧ ص ٤٤٢ مادة (نمط) .

(٨) المحيط في اللغة : ص ٤٧٦ باب الطاء والنون والميم من الصحيح (مخطوط) .

(٩) النهاية : ج ٥ ص ١١٩ مادة (نمط) .

(١٠) فقه اللغة : ص ٢٤٧ .

(١١) السامي : ص ١٤٢ .

(١٢) اساس البلاغة : ص ٦٥٥ مادة (نمط) .

(١٣) المغرب : ج ٢ ص ٣٣٠ مادة (نمط) .

الهودج» (١) وعن موضع آخر منه : « قيل : وهو بالفارسية نهالي » (٢) .
وعن المصباح المنير : « ثوب من صوف ذو لون من الألوان ، ولا يكاد
يقال للأبيض : نمط » (٣) .

وعن تهذيب الأزهرى : « النمط عند العرب والزوج ضرب من الثياب
المصبوغة ، ولا يكادون يقولون : النمط والزوج إلا لما كان ذا لون من حمرة أو
خضرة أو صفرة ، فأما البياض فلا يقال له : نمط » (٤) .

وفي القاموس : « النمط ظهارة فراش ما ، أو ضرب من البسط ،
والطريقة والنوع من الشيء ، وثوب صوف يطرح على الهودج » (٥) .

قلت : لا يخفى بُعد ما في هذه الكتب عن كونه لفافة ، ولعله يوافق
حينئذ ما عساه يظهر من بعض الأصحاب (٦) من عدم كونه لفافة ؛ لعطفه
عليها تزايد لفافة ونمطاً . لكنّ المعروف في تفسيره عند الأصحاب على ما
نصّ عليه في المعتبر (٧) وعن التذكرة (٨) والمنتهى (٩) والسرائر (١٠) وغيرها (١١)

(١) و(٢) لم نجده فيه .

(٣) المصباح المنير : ص ٨٦٠ مادة (نمط) .

(٤) تهذيب اللغة : ج ١٣ ص ٣٧٨ مادة (نمط) .

(٥) القاموس المحيط : ج ٢ ص ٣٨٩ مادة (نمط) .

(٦) كالمفيد في المنفعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٢ ، والشيخ في النهاية : الطهارة / تغسيل
الاموات ص ٤١ .

(٧) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٦ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ .

(٩) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٨ .

(١٠) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

(١١) كالروضة البهية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٣٢ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / تكفين

الميت ج ٢ ص ١٠٤ .

أنّه ثوب فيه خطط ، بل في جامع المقاصد بعد أن حكى عن جماعة من الأصحاب ذلك : « الظاهر أنّه لا خلاف في أنّ النمط ثوب كبير شامل للبدن كاللِّقَافَة والحبرة » (١) انتهى . وقد سمعت سابقاً (٢) ما حكيناه عنه في حاشية الكتاب ، فتأمل جيّداً .

﴿ و ﴾ كذا يستحبّ أن ﴿ يوضع لها بدلاً عن العمامة قناع ﴾ أي خمار ، بلا خلاف أجده بين المتأخّرين (٣) ، بل نسبه غير واحد (٤) إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - صحيحة محمد بن مسلم وخبر عبد الرحمن المتقدّمان (٥) .

وعن شرح الإرشاد لفخر الإسلام أنّ « الخنثى المشكل يكتفى فيها بالقناع ؛ لأنّ الخنثى المشكل حكمه في الدنيا الاستتار بالقناع وعدم العمامة ، وجسده عورة ، وفي الإحرام حكمه حكم المرأة » (٦) انتهى . وللنظر فيه مجال ، ولعلّ الاحتياط في تحصيل المستحبّ يقضي بالعمامة

(١) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٤ .

(٢) في ص ٣٧٠ .

(٣) كالعلامة في النهاية : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٥ ، والشهيد الاول في اللمعة الدمشقية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٣٢ ، والخراساني في كفاية الاحكام : الطهارة / غسل الاموات ص ٧ .

(٤) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٥ .

(٥) في ص ٣٤٣ .

(٦) شرح ارشاد الاذهان : الطهارة / في غسل الاموات ذيل قول المصنف : « وقناعاً عوض العمامة » ص ٣١ (مخطوط) .

والقناع ، فتأمل .

﴿ و ﴾ يستحب ﴿ أن يكون الكفن قطناً ﴾ أبيضاً ، وهو مذهب العلماء على ما في المعتبر^(١) ، وبزيادة « كافة » في التذكرة^(٢) ، كما عن النهاية^(٣) الإجماع عليه ، وفي الخلاف^(٤) نفي الخلاف عن استحباب البياض من الألوان .

ويدل على المطلوب :- مضافاً إلى ما سمعت ، وإلى التأسي لما نقل في المعتبر^(٥) والتذكرة^(٦) أن النبي (صلى الله عليه وآله) كفن بالقطن الأبيض - قول الصادق (عليه السلام) في خبر أبي خديجة : « الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به ، والقطن لأمة محمد (صلى الله عليه وآله) »^(٧) . وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر مثنى الحنّاط^(٨) وخبر أبي القّداح^(٩) : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : إلبسوا البياض ،

(١) المعتبر: الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ .

(٣) نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠٢ .

(٥) المعتبر: الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ .

(٧) الكافي: باب ما يستحب من الثياب للكفن ح ٧ ج ٣ ص ١٤٩ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ٢٣ ح ٣٧ ج ١ ص ٤٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التكفين ح ١

ج ٢ ص ٧٥١ .

(٨) الكافي: باب لباس البياض ح ٢ ج ٦ ص ٤٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب

التكفين ذ ح ١ ج ٢ ص ٧٥٠ .

(٩) الكافي: باب لباس البياض ح ١ ج ٦ ص ٤٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب

التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٠ .

فإنّه أطيّب وأطهر، وكفّنوا فيه موتاكم» .

والباقر (عليه السلام) في خبر جابر: «قال النبيّ (صلّى الله عليه وآله): ليس من لباسكم شيء أحسن من البياض، فالبسوه وكفّنوا فيه موتاكم» (١) .

ولقصورها عن إفادة الوجوب في الأمرين معاً - لأمر عديدة - تعيّن حملها على الاستحباب، فما عساه يظهر من الخلاف (٢) من وجوب كونه قطناً ضعيف، أو محمول على إرادة الاستحباب .

ثم إنّ قضيّة ما سمعت من معقد الإجماع تقييد استحباب القطن بالبياض وبالعكس، وربّما يقال بمنافاته لما سمعته من الأدلّة من حيث الأمر بالقطن مستقلاً كالأمر بالبياض، وبينهما عموم من وجه، فمن كفّن بقطن غير أبيض أو بالعكس جاء بالمستحبّ من جهة وتركه من أخرى، فإذا أرادهما معاً جاء بهما معاً .

لكن قد يدفع ذلك بأنّ المتّجه في مثله - بعد حصول شرط حمل المطلق على المقيّد - تقييد كلّ منهما بالآخر، فيحصل المطلوب من أنّ المستحبّ القطن الأبيض سيّما بعد ما عرفت من معقد الإجماع، وحمله على إرادة استحباب كلّ منهما من دون تقييد كما عساه يظهر من بعضهم (٣) خلاف الظاهر، فتأمل جيّداً .

(١) الكافي : باب ما يستحب من الثياب للتكفين ح ٣ ج ٣ ص ١٤٨ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة/ باب ٢٣ ح ٣٥ ج ١ ص ٤٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب التكفين ح ٢

ج ٢ ص ٧٥٠ .

(٢) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٩١ ج ١ ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

(٣) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١١٦ .

كما أنّ قضية أخبار الباب وكلام الأصحاب عدم استحباب ما خالفها لا كراهته ، نعم قد يقال ذلك في خصوص الكتان ؛ لما تعرفه إن شاء الله عند ذكر المصنّف له ^(١) ، وفي خصوص السواد ؛ للإجماع في المعتبر ^(٢) والتذكرة ^(٣) وعن نهاية الأحكام ^(٤) عليه ، وفي المنتهى : « لا نعرف فيه خلافاً » ^(٥) ، وللنهي عن التكفين به في خبر الحسين بن المختار عن الصادق (عليه السلام) ^(٦) ، فما عن المشهور ^(٧) من كراهة غير الأبيض مطلقاً - مع أنّا لم نتحقّقه - لا دليل عليه .

كما أنّه لا دليل على ما في الذكري ^(٨) من كراهة مطلق الصبغ ، ألّهم إلّا أن يراد بالسواد في الخبر المتقدّم المصبوغ أو غير الأبيض ، وهو ممنوع . وأضعف من ذلك ما عن ابن البرّاج ^(٩) من المنع من التكفين بالمصبوغ ، وكأنّه حمل الأمر بالبياض على حقيقته من الوجوب ، وفيه ما عرفت ، مع أنّ

(١) في ص ٣٢٦ .

(٢) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ .

(٤) نهاية الأحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٨ .

(٦) رواه الكليني عن علي بن محمد ، عن بعض اصحابه ، عن الوشاء ، عن الحسين بن المختار ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لا يكفن الميت بالسواد » .

الكافي : باب ما يستحب من الثياب للكفن ح ١١ ج ٣ ص ١٤٩ ، تهذيب الأحكام :

الطهارة / باب ٢٣ ح ٣٩ ج ١ ص ٤٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب التكفين ح ١

ج ٢ ص ٧٥١ .

(٧) كما في كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٦ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٨ (هامش الصفحة) .

(٩) المهذب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٥٩ - ٦٠ .

قضية ذلك إيجابه خصوص الأبيض لا تحريمه المصبوغ فقط .

ثم إنه ينبغي استثناء الحبرة من استحباب البياض كما نصّ عليه بعضهم (١) ؛ لما قد عرفت سابقاً (٢) من دلالة الأخبار المستفيضة على رجحان كونها حمراء ، بل ربّما يظهر من قول الصادق (عليه السلام) في خبر عمار بن يونس : « ... الكفن برد ، فإن لم يكن برداً فاجعله كلّ قطناً ، فإن لم تجد عمامة قطن فاجعل العمامة سابرياً (٣) ... » (٤) مغايرة البرد للقطن ، وأفضليته عليه ، ولعلّه الممتزج بالابريس ، وربّما يؤيده قول الكاظم (عليه السلام) : « ... وكفنت أبي في بردٍ اشتريته بأربعين ديناراً ، لو كان اليوم لساوى أربعمئة دينار » (٥) ؛ لاستبعاد بلوغ قيمته هذا المبلغ وهو قطن محض ، فبناءً على كون الحبرة بهذه الصفة ينبغي استثناءها حينئذٍ من استحباب القطن أيضاً .

كما أنّه ينبغي استثناء النخط منها أيضاً ، بناءً على بعض ما تقدّم في تفسيره .

ويستفاد من خبر عمار المتقدّم شمول استحباب كون الكفن قطناً للعمامة ، وبالأولى الخرقة ، فما عساه يستشكل في ذلك بناءً على كونها

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٦ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة/ احكام الكفن ج ١ ص ٥٩ .

(٢) في ص ٣٤٧ .

(٣) السابري : ضرب من الثياب الرقاق تعمل بسابور موضع بفارس . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٣٢٢ مادة (سب) .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥ ، وفي المصدر : « عمار بن موسى » .

(٥) تقدم في ص ٣٤٣ .

ليست من الكفن فلا تشملها الأدلة ضعيف ، نعم قد يستشكل في اعتبار البياض فيها لذلك ، مع أنّ الأقوى خلافه ؛ من حيث ظهور أدلته في شمولها ، كاللبس في حال الحياة ، فتأمل .

﴿و﴾ يستحب أن ﴿ينثر على الحبرة واللقافة والقميص ذرية﴾ بل على سائر الكفن ؛ لما في المعتبر^(١) والتذكرة^(٢) من الإجماع على استحباب تطيبه بها ، بل عن الأخير الإجماع أيضاً على استحباب تطيب الميت بها أيضاً ، وفي خبر عمار «... وألق على وجهه ذرية...»^(٣) .

ولقول الصادق (عليه السلام) في الموثق : «إذا كفنت الميت فذر على كلّ ثوب شيئاً من ذرية وكافور»^(٤) .

وفي موثق عمار : «... ثمّ تبدأ فتبسط اللقافة طولاً ، ثمّ تذر عليها من الذرية - إلى أن قال - : ويجعل على كفنه ذرية...»^(٥) .

بل الظاهر استحباب وضعها على القطن الذي يوضع على فرج الميت كما نسبه في كشف اللثام^(٦) إلى الأصحاب ، بل ظاهر المنتهى^(٧) نفي الخلاف عنه ؛ لما في خبر عمار : «... فتجعل على مقعدته شيئاً من القطن

(١) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٣) و(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٥ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٥ .

(٤) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ٣ ج ٣ ص ١٤٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٧ ج ١ ص ٣٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٤٦ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٠ .

(٧) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

وذريعة ...»^(١)، وربما يحتمله مرسل يونس عنهم (عليهم السلام) :
 «... واعمد إلى قطنٍ فذر عليه شيئاً من حنوط ، فضعه على فرجه قبل
 ودبر...»^(٢).

ومما سمعت يظهر لك ما في المنتهى^(٣) من عدم استحبابها على
 اللفافة الظاهرة، وكذا ما عساه يشعر به الاختصار على أولي ما في العبارة عن
 المقنعة^(٤) والمبسوط^(٥) والنهاية^(٦) والوسيلة^(٧) والتحرير^(٨) والبيان^(٩)
 من عدم استحباب غيرهما ، كالذي عساه يشعر به الاختصار في العبارة
 والقواعد^(١٠) على الثلاثة من عدم استحباب ما عداها ، فتأمل .

والمراد بالذريعة الطيب المسحوق ، على ما في المعتبر^(١١) والتذكرة^(١٢)،
 بل يظهر من الأول أنه المعروف بين العلماء ؛ حيث نسب ما قاله بعض
 الأصحاب من أنه نبات يعرف بالقمحان إلى خلاف المعروف بين العلماء ،
 ويرجع إليه ما عن الصغاني^(١٣) أنها فعيلة بمعنى مفعولة ، وهي ما يذر على

(١) تقدم في ص ٢٨٩ . (٢) تقدم في ص ٣٥٦ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤٠ .

(٤) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٧ .

(٥) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٦) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(٧) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٦ .

(٨) تحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٩) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٦ .

(١٠) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ .

(١١) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٤ .

(١٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(١٣) نقله عنه في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٧ .

الشيء ، واختاره من متأخري المتأخرين المحقق الثاني^(١) والشهيد الثاني^(٢) ، معللاً له في الأول بأن اللفظ إنما يحمل على المتعارف الشائع الكثير ؛ إذ يبعد استحباب ما لا يُعرف أو لا يعرفه إلا أفراد من الناس ، وكأنهم لاحظوا فيه المعنى الوضعي من أنها فعيلة بمعنى مفعولة ، أي ما يذر على الشيء .

ولا يخفى عليك ما فيه من البُعد ، وعليه ينبغي أن يقيّد حينئذ ما تقدّم من كراهة تطيب الميت به من المسك والعنبر ونحوهما بما إذا لم يسحقا ، وإلا كانا من الذريرة ، مع أنّ ما في بعض الأخبار السابقة من نفص ما على الكفن من المسك بكمّته (عليه السلام) قائلاً : «إنّ له ليس من الحنوط»^(٣) يشعر بأنّه كان ذريرة بالمعنى الوضعي .

والحاصل : أنّه لا ينبغي الشكّ في بُعد ما ذكر من إرادة المسحوق من كلّ طيب ؛ لمعروفة العَلَميّة منها .

نعم قد يقال : إنّها عبارة عمّا حكاه الصغاني^(٤) من أنّه باليمن يجعلون أخلاطاً من الطيب ، يسمّونها الذريرة ، وما حكاه في الذكرى من « أنّها الورد والسنبيل والقرنفل والقسط والأشنّة ، وكلّها نبات ، ويجعل فيها اللازن ، ويدقّ جميع ذلك »^(٥) لاجتماع الوصفية والعَلَميّة حينئذٍ ، وربّما

(١) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٤ .

(٢) مسالك الافهام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٠ ، وروض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٦ .

(٣) تقدم في ص ٣٢٧ .

(٤) نقله عنه في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٧ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .

يرجع إليه سابقه .

كما أنه في عرفنا الآن كذلك نوع خاص من الطيب مسحوق يسمّى ذريرة ، ولعله هو الذي أراده في المدارك بأنّه « طيب مخصوص معروف بهذا الاسم الآن في بغداد وما والاها » (١) .

لكن نصّ في المقنعة (٢) والمبسوط (٣) وعن النهاية (٤) والمصباح (٥) ومختصره (٦) والإصباح (٧) أنّها القمحة ، وعن التذكرة (٨) أنّه قال : « بضمّ القاف وتشديد الميم المفتوحة والحاء المهملة أو بفتح القاف والتخفيف كواحدة القمح ، وسمّاها به أيضاً الجعفي » (٩) .

قلت : وعن القاضي (١٠) ، وكأنّها حينئذٍ ما حكى عن الراوندي أنّه « قيل : إنّها حبوب تشبه حبّ الحنطة التي تسمّى بالقمح ، تدقّ تلك الحبوب كالدقيق ، لها ريح طيّبة » (١١) .

لكن حكى في الروض أنّه « وجد بخطّ الشهيد (رحمه الله) نقلاً عن

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٦ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٥ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٤) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(٥) مصباح المتجدد : غسل الاموات ص ١٩ .

(٦) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٦ (مخطوط) .

(٧) الاصباح (ضمن سلسلة النبايع الفقهية) : ج ٢ ص ١٧ .

(٨) كذا في النسخ ، والصحيح : الذكري .

(٩) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ ، وفيه : واحدة القمح .

(١٠) المهذب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٠ .

(١١) نقله عنه الشهيد في الذكري : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .

بعض الفضلاء أنّ قصب الذريرة هي القمحّة التي يؤتى بها من ناحية (نهاوند) ، وأصلها قصب نابت في أجمة بعض الرساتيق ، يحيط بها حيّات ، والطريق إليها على عدّة عقبات ، فإذا طال ذلك تُرك حتّى يجفّ ثمّ يقطع عقداً وكعاباً ، ثمّ يعبّى في الجوالقات ، فإذا أخذ على عقبة من تلك العقبات المعروفة عفن وصار ذريرة ، ويسمّى قحّة ، وإن سلك به على غير تلك العقبات بقي قصباً لا يصلح إلّا للوقود»^(١) انتهى .

قلت : لعلّ المراد بالقمحّة حينئذٍ في كلام أولئك ذلك ، كما أنّه ربّما يرجع إليه أيضاً ما عن الشيخ في التبيان أنّ «الذريرة فُتات قصب الطيب ، وهو قصب يؤتى به من الهند يشابه قصب النشاب»^(٢) ، بل وكذا ما في السرائر أنّ «الذي أراه أنّها نبات طيب غير الطيب المعهود ؛ يقال لها : القمحان ، نبات يجعلونه على رأس دنّ الخمر ليكسبها الريح الطيّبة»^(٣) انتهى .

لكنّه بعيد ؛ لأنّ المحكي عن العين أنّ «القمحان يقال : ورس ، ويقال : زعفران»^(٤) ، وعن تهذيب الأزهرى : «عن أبي عبيد : زبد الخمر ، ويقال : طيب»^(٥) ، وعن المحيط : «الزعفران والورس ، وقيل : ذريرة تعلو الخمر»^(٦) ، وعن المقاييس : «الورس أو الزعفران أو الذريرة

(١) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٦ .

(٢) التبيان : ذيل آية ١٢٥ من سورة البقرة ج ١ ص ٤٤٨ .

(٣) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦١ .

(٤) العين : ج ٣ ص ٥٥ مادة (قح) .

(٥) تهذيب اللغة : ج ٤ ص ٨٠ مادة (قح) .

(٦) المحيط في اللغة : ص ٩٣ باب الحاء والقاف والميم من الصحيح (مخطوط) .

كلّ ذلك يقال» (١) ، وعن المجمل : « الورس ، ويقال للزعفران والذريرة » (٢) ، أللهم إلّا أن يدعى أنّ ما ذكرناه أقرب .

وكيف كان فلعلّ الاجتزاء بما سمعت من المعروف عندنا الآن لا يخلو من قوّة ، كما أنّ القول بأنّها صنف شامل لجميع ذلك من فتات قصب الطيب ومن القمحة ومن الأجزاء اليمايّة وغير ذلك ممّا تقدّم ، فليست هي كلّ طيب مسحوق ولا شخص خاصّ ، لا يخلو أيضاً من قوّة ، وبه يجمع بين تلك الكلمات المتفرقة ؛ لكون الميثب مقدّماً على النافي ، فلا يسمع من أحد منهم الحصر ، فتأمل جيّداً .

﴿ و ﴾ كذا يستحبّ أن ﴿ تكون الحبرة فوق اللّفاة ﴾ الواجبة ، بلا خلاف أجده فيه بين الأصحاب (٣) كما ذكروه في كيفيّة التكفين ، ويدلّ عليه : رواية يونس : « ابسط الحبرة بسطاً ، ثمّ ابسط الإزار ... » (٤) إلى آخرها ، بناءً على أحد الاحتمالين أو أظهرهما ، نعم قوله : ﴿ والقميص باطنها ﴾ أي باطن اللّفاة الواجبة ظاهرٌ في استحبابه أيضاً كالأوّل ، وهو محلّ نظر وتأمّل ؛ لما عرفت من الوجوب ، أللهم إلّا أن يريد الهيئة المركّبة من الحبرة واللّفاة .

كما أنّه قد عرفت سابقاً ما يشهد للأوّل من عدم اشتراط استحباب

(١) معجم مقاييس اللغة : ج ٥ ص ٢٥ مادة (قح) .

(٢) المجمل في اللغة : ج ٣ - ٤ ص ٧٣٢ مادة (قح) .

(٣) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن البراج في المهذب :

الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٠ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٦ .

والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ .

(٤) تقدم في ص ٢٨٠ .

أصل الخبرة بكونها الرابعة ، بل يكفي إذا كانت الثالثة الواجبة ؛ للأخبار المتقدمة ، نعم يستحب فيها أن تكون الرابعة كما مضى الكلام فيه مفصلاً ، فتأمل .

﴿و﴾ من السنن أيضاً أن ﴿يكتب على الخبرة والقميص والإزار والجريدتين﴾ كما في الهداية ^(١) والمبسوط ^(٢) والمعتبر ^(٣) والقواعد ^(٤) وكذا الإرشاد ^(٥) وعن الفقيه ^(٦) والمراسم ^(٧) والمفيد ^(٨) مع ترك الأخير الإزار ، كابن زهرة ^(٩) فترك الخبرة .

وزيد العمامة في المبسوط ^(١٠) والدروس ^(١١) وعن النهاية ^(١٢) والوسيلة ^(١٣) والإصباح ^(١٤) وكذا التحرير ^(١٥) مع إسقاط الجريدتين ، وفي

(١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٥٠ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٥ .

(٤) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ .

(٥) ارشاد الاذهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب المس ذيل ح ٤٠٠ ج ١ ص ١٤٣ .

(٧) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٨ .

(٨) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٨ .

(٩) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(١٠) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(١١) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(١٢) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(١٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموقى ص ٦٦ .

(١٤) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٧ .

(١٥) تحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

السرائر^(١) كما عن المهذب^(٢) والاقتصاد^(٣) إطلاق الأُكفان ، وعن المصباح^(٤) ومختصره^(٥) الأُكفان^(٦) ، ولعلّه يرجع إلى ما في الجامع : « ويكتب على الجريدتين والحبرة والأُكفان والعمامة »^(٧) ، كالدروس : « ويكتب على الجريدتين والقميص والإزار والحبرة واللفافة والعمامة »^(٨) ، هذا كله بالنسبة إلى المكتوب عليه وإن اختلفت في مقدار المكتوب .

ولم أقف في شيء من الأدلة على هذا التعميم سوى ما في الغنية^(٩) من الإجماع على ما في المتن ، لكن قد عرفت أنّه ترك الحبرة ، وإلاّ فالموجود في خبر أبي كهمس : « ... إنّ الصادق (عليه السلام) كتب على حاشية كفن إسماعيل ... »^(١٠) ، بل في الخبر المنقول عن الاحتجاج : « ... أنّه كتب على إزار ابنه اسماعيل ... »^(١١) .

(١) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) المهذب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٠ .

(٣) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٨ .

(٤) مصباح المتهجد : غسل الاموات ص ١٨ .

(٥) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٤ (مخطوط) .

(٦) كذا في النسخ ، والأصح : « الاكفان كلها » أو « باقي الاكفان » كما في المصباح ومختصره ؛ وإلاّ لم يبق فرق بين هذا القول وسابقه .

(٧) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(٩) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(١٠) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٠ ج ١ ص ٢٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٧ .

(١١) الاحتجاج : توقيعات الناحية المقدسة ص ٤٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب

التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٥٨ .

ومن هنا قد يتأمل في استحباب غير الثابت من الإجماع والخبر كالعمامة ونحوها ، سيما مع عدم ظهور فائدة في تكرار المكتوب على القطع الزائدة على ما عرفت ؛ للاكتفاء بترتب ما يتصور من الفوائد كال تبرك ونحوها بها ، فلا حاجة إلى الزائد .

اللهم إلا أن يقال : - بعد ثبوت الجواز من الأصل السالم عن المعارض ؛ للقطع بعدم الإهانة بمثل ذلك ، بل هو تعظيم عند التأمل ، واحتمال ترتب النفع المقصود بالتكرير عليه ، سيما بعد ذكر بعض الأصحاب استحبابه وثبوته فيما عرفت من القطع الثابتة - لا بأس بفعله ولا مانع منه .

وما عساه يقال : إنه لم يعلم ترتب النفع على الفعل الذي لم يحرز المكلف النفع عليه وإن كان في الواقع هو كذلك ؛ لعدم تأثير المصادفة الاتفاقية ، مدفوع في أمثال المقام مما كان ترتب النفع عليه إنما هو من الخواص التي لا مدخلية للقصد والنية فيها .

وكذا ما يقال من احتمال تلوث ما يجب احترامه من المكتوب بالنجاسة ونحوها ؛ إذ هو - مع أنه ينفي بأصالة عدمه - يمكن القول به حتى مع العلم بالتلوث ؛ لانتفاء تحقق الإهانة المنافية للتعظيم التي هي منشأ الحرمة في أمثال ذلك ، مع قصد التبرك واستدفاع العذاب وجلب الرحمة والرضوان .

واحتمال القول : إن المدار في الإهانة وهتك الحرمة ونحوهما على الفعل الظاهر فيها عرفاً في حد ذاته ، ولا مدخلية لقصد التبرك ونحوه في رفع ذلك ؛ إذ لا ريب في تحققها بوضع شيء من المحترمات في الدبر ونحوه وإن قصد الاستشفاء والتبرك ، أو القول بأن تجنيب هذه المحترمات النجاسة ونحوها غير منحصر في هتك الحرمة ومنافاة التعظيم وإن كان ربها كان ذلك

حِكْمَةٌ ، بل لها أدلة أخر شاملة بظاهرها لما قصد به التبرك وعدمه ، فيكون التعارض حينئذٍ بينها وبين ما دلّ على التبرك ونحوها تعارض العموم من وجه .
ضعيف بل ممنوع ، أما أولاً : فلتسبعية الأفعال للقصود قطعاً كما هو المشاهد في العرف .

وأما ثانياً : فللحكم بالخصوص فيما نحن فيه من أهل العرف أنه لا شيء فيه من التحقير والإهانة ، بل هو تعظيم وزيادة احترام ، ولعلّ ما ذكر من المثال إنما هو لعدم التبرك بها على النحو المتعارف فيه من الأكل ونحوه ؛ لكون الانتفاع بها إنما هو بالخاصية ، فلا حاجة إلى وضعها حينئذٍ في هذه الأماكن الرديّة ، أولاًنّ قبح هذه الصورة بخصوصها لا يضمنحلّ بقصد التبرك والاستشفاء ونحوهما .

وأما ثالثاً : فقد تقدّم في محله أنه لا دليل يعتمد عليه في وجوب تجنب هذه الأمور المحترمة النجاسات ونحوها غير التعظيم والاحترام وحرمة التحقير والإهانة ، على أنه بعد التسليم يمكن القول بترجيح ما نحن فيه بوجوه غير خفية ، فتأمل جيداً ، فإنّ المسألة غير خاصّة بنحو المقام ، بل هي فيه وفيما سيأتي من المكتوب وما يكتب به وغيرهما .

فظهر من ذلك كله أنه لا مانع من فعله حينئذٍ ، بل ربّما قيل ^(١) : إنه راجح ومستحبّ عارضاً ؛ للقطع العقلي برجائية ما يفعله العبد لاحتمال حصول رضا سيّده وطلبه لذلك ، وعليه بني التسامح في أدلة السنن ، ولنا فيه بحث مذكور في محله .

(١) كما في حاشية المدارك (للهباني) : الطهارة / تكفين الميت ذيل قول المصنف : « ولا بأس فيه وإن كان الاقتصار » ص ٨٩ ط . حجرية .

نعم قد يقال بالاستحباب إن قلنا بأن فتوى الفقيه نوع من البلوغ حتى يشمل عموم «من بلغه»، أو لعمومات التبرك واستدفاع البلاء بها إن كانت موجودة، وإلا كان للتأمل في استحبابه مجال، بل وفي جواز ما يقطع بتلوته مما يجب احترامه منه بما ينافيه، وكذا جواز ما كان فيه إساءة للأدب مما يقبحه العقل كالكتابة على ما يحاذي العورة من المزرك، فتأمل جيداً، هذا كله في المكتوب عليه وإن كان كثير مما تقدم مما يتأتى فيه وفي غيره مما يأتي بعده.

وأما المكتوب ف﴿اسمه﴾ وزيد في الهداية^(١) كما عن سلاّر^(٢) اسم أبيه، ولم أقف على ما يدلّ عليه، ﴿وأنه يشهد الشهادتين﴾ أي كتبة «فلان يشهد أن لا إله إلا الله»، ولا بأس بزيادة «وحده لا شريك له» كما في المبسوط^(٣) وعن النهاية^(٤)، و«أن محمدًا رسول الله (صلى الله عليه وآله)». واقتصر ابن إدريس^(٥) كما عن ابن الجنيد^(٦) عليهما، والصدوق في الهداية^(٧) كما عن الفقيه^(٨) والمراسم^(٩) والمقنعة^(١٠) والغرية^(١١) على الأولى؛

(١) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب غسل الميت ص ٥٠، وليس فيه هذه الزيادة.

(٢) المراسم: الطهارة/تغسيل الميت ص ٤٨. (٣) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧.

(٤) النهاية: الطهارة/تغسيل الاموات ص ٣٢.

(٥) السرائر: الطهارة/غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢.

(٦) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/غسل الاموات ص ٤٦.

(٧) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية): باب غسل الميت ص ٥٠.

(٨) من لا يحضره الفقيه: باب المس ذيل ح ٤٠٠ ج ١ ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٩) المراسم: الطهارة/تغسيل الميت ص ٤٨.

(١٠) المقنعة: الطهارة/تلقين المختصرين ص ٧٨.

(١١) نقله عنها في كشف اللثام: الطهارة/تكفين الميت ج ١ ص ١٢١.

ولعلّه للاقتصار على ما جاء من الأخبار بكتابة الصادق (عليه السلام) على حاشية كفن ابنه إسماعيل وعن كتاب الغيبة للشيخ والاحتجاج للطبرسي على إزاره: «إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله» (١).

وكأنّ ما عليه الأصحاب من ذكر الشهادة الثانية أولى؛ إذ هو - مع كونه مشهوراً فيما بينهم، بل هو معقد بعض إجماعي الخلاف والغنية الآتين، وكونها خيراً محضاً، واشترакها مع الأولى في كلّ ما يتصور من جلب النفع ودفع الضرر وغير ذلك - يؤيده ما رواه المجلسي في البحار نقلاً عن مصباح الأنوار عن عبد الله بن محمد بن عقيل قال: «لما حضرت فاطمة (صلوات الله وسلامه عليها) الوفاة دعت بماء فاغتسلت، ثم دعت بطيب فتحتطت به - إلى أن قال -: فقلت: هل شهد معك ذلك أحد؟ قال: نعم شهد كثير بن عباس، وكتب في أطراف كفنها كثير بن عباس: تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله (صلّى الله عليه وآله)» (٢) سيّما مع ضميّة ظهور علم أمير المؤمنين والحسين (عليهم السلام) بذلك.

﴿و﴾ لعلّه منه ومن غيره ممّا تقدّم يظهر أنّه ﴿إن ذكر الأئمة (عليهم السلام)﴾ مع ذلك ﴿وعدّدهم إلى آخرهم كان حسناً﴾ كما عليه الأصحاب (٣)، إمّا بذكر أسمائهم فحسب تبرّكاً، أو بإضافة

(١) تقدم في ص ٣٨٧.

(٢) بحار الأنوار: باب ٩ من ابواب الجنائز ج ٣٦ ص ٨١، مستدرک الوسائل: ذكر صدره في باب ٢٨ من ابواب الكفن ح ٥ وذيله في باب ٢٣ من نفس الابواب ج ٢ ص ٢٤٢ و

٢٢٩.

(٣) كالشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام الموق ص ٦٦، والعلامة في الارشاد: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١.

الإقرار بكونهم أئمة على نحو الشهادتين ، بل لعله أولى ، وفي الخلاف والغنية الإجماع عليه :

قال في الأول : « الكتابة بالشهادتين ، والإقرار بالنبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) ، ووضع التربة في حال الدفن ، انفراد محض لا يوافقنا [عليه] ^(١) أحد من الفقهاء ، دليلنا : إجماع الفرقة وعملهم عليه » ^(٢) .

وقال في الثاني : « ويستحب أن يكتب على الجريدتين وعلى القميص والإزار ما يستحب أن يلقيه الميت من الإقرار بالشهادتين وبالأئمة وبالبعث والعقاب والثواب - إلى أن قال :- كل ذلك بدليل الإجماع » ^(٣) انتهى .

وكفى بذلك دليلاً لمثله ، مضافاً إلى ما سمعته سابقاً خصوصاً ما تقدم متاً في المكتوب عليه ، فلا يقدر حينئذ ما ذكره جماعة من متأخري المتأخرين ^(٤) من عدم الوقوف له على نص ، وأنه شيء ذكره الأصحاب . على أنه قد يستأنس له بما حكاه في البحار نقلاً عن فلاح السائل إلى أن قال : « وكان جدّي ورام بن أبي فارس (قدس الله جلّ جلاله روحه) - وهو ممّن يقتدى بفعله - قد أوصى أن يجعل في فيه بعد وفاته فصّ عقيق عليه أسماء أئمته (عليهم السلام) ، فنقشْتُ أنا فصّاً عقيقاً عليه : الله ربّي ومحمّد نبّيّ وعليّ وسمّيت الأئمة (عليهم السلام) أئمتي ووسيلتي ،

(١) الاضافة من المصدر.

(٢) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٥٠٤ ج ١ ص ٧٠٦.

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٤) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٩٨.

وأوصيت أن يجعل في في بعد الموت ليكون جواب الملكين عند المسألة في القبر سهلاً إن شاء الله .

ورأيت في كتاب ربيع الأبرار للزحشري في باب اللباس والحلي عن بعض أنه كتب على فصح شهادة أن لا إله إلا الله وأوصى أن يجعل في فيه عند موته ...^(١) إلى آخره .

وبما حكاه الأستاذ الأعظم^(٢) عن كشف الغمة « أن بعض الأمراء السامانية كتب الحديث الذي رواه الرضا (عليه السلام) لأهل نيشابور بسنده عن آبائه (عليهم السلام) إلى الرب تعالى بالذهب ، وأمر بأن يدفن معه ، فلما مات رُئي في المنام فقال : غفر الله لي بتلفظي بلا إله إلا الله ، وتصديقي بمحمد (صلى الله عليه وآله) ، وأني كتبت هذا الحديث تعظيماً واحتراماً »^(٣) انتهى^(٤) .

وبما نقله غير واحد^(٥) عن غيبة الشيخ عن أبي الحسن القمي أنه « دخل على أبي جعفر محمد بن عثمان العمري (رحمه الله) - وهو من النواب الأربعة وسفراء الصاحب (عليه السلام) - فوجده وبين يديه ساجة ونقاش ينقش عليها آيات من القرآن وأسماء الأئمة (عليهم السلام) على حواشيها ،

(١) بحار الانوار: باب ١٢ من ابواب الجنائز ج ٤١ ص ٨٢ ص ٥١ .

(٢) حاشية المدارك ص ٨٩ - ٩٠ الطهارة / تكفين الميت .

(٣) كشف الغمة : اثبات امامة الرضا (ع) ج ١ ص ٣٠٨ .

(٤) قلت : ولعله لذا سمي بسلسلة الذهب ، وإنني كثيراً ما اكتبه في كأس وأحويه بماء وأضع عليه شيئاً من ترربة الحسين (عليه السلام) فأرى تأثيره سريعاً والحمد لله ، ولي فيه رؤيا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) تصدق ذلك ، لكتبتها مشروطة بالصدقة بخمسة قروش ، ونسأل الله التوفيق (منه رحمه الله) .

(٥) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٩ .

فقلت : يا سيدي ما هذه الساجة ؟ فقال : لقبري تكون فيه وأوضع عليها ،
أوقال : أسند إليها ، وفرغت منه ، وأنا كل يوم أنزل إليه وأقرأ فيه أجزاء
من القرآن» (١) .

قلت : ومنه يستفاد ما هو مشهور في زماننا حتى صار ذلك فيه من
الأُمُور التي لا يعترها شوب الإشكال وعليه أعظم علماء العصر (٢) من
استحباب كتابة القرآن على الكفن .

ويؤيده : - مضافاً إلى ما سمعته سابقاً ، وما يظهر من فحاوى الأدلة
من مشروعية الاستعاذة والتبرك وطلب الرحمة والمغفرة بما هو مظنتها ،
وليس شيء أعظم من القرآن سيما بعد شهرة ورود الأمر بأخذ ما شئت منه
لما شئت - ما رواه في الوسائل عن عيون الأخبار وكتاب إكمال الدين عن
الحسن بن عبد الله الصيرفي عن أبيه في حديث : « ... إن موسى بن جعفر
(عليهما السلام) كُفّن بكفن فيه حبرة استعملت له تبلغ ألفين وخسمائة
دينار ، كان عليها القرآن كله » (٣) انتهى .

قلت : وظاهره أنّ الحبرة استعملت للكاظم (عليه السلام) ، لكن
الذي رأيته في البحار نقلاً عن العيون مسنداً إلى الحسن بن عبد الله عن أبيه
قال : « توفي موسى بن جعفر (عليهما السلام) في يدي سندي بن

(١) الغيبة (للطوسي) : ص ٢٢٢ .

(٢) كالشيخ جعفر في كشف الغطاء : في الكفن ص ١٥٠ ، والبحراني في الحقائق الناضرة :
الطهارة / تكفين الميت ج ٤ ص ٤٩ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن
ج ١ ص ٥٩ .

(٣) عيون أخبار الرضا : باب ٨ ح ٥ ج ١ ص ٩٩ ، اكمال الدين : مقدمة المصنف ص ٣٩ ،
وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٨ .

شاهك ، فحمل على نعش ونودي عليه هذا إمام الرافضة ، فسمع سليمان ابن أبي جعفر الصباح ونزل عن قصره ، وحضر جنازته ، وغسّله ، وحطّطه بحنوط فاخر ، وكفّنه بكفن فيه حبرة استعملت له بألفين وخمسمائة دينار عليها القرآن كلّهُ» (١) الخبر .

وهو ظاهر في كون الحبرة مستعملة لسليمان ، ومن هنا قال في البحار : « الاستدلال بهذا الخبر على استحباب كتابة القرآن بعيد ؛ إذ ليس من فعل المعصوم ولا تقرير منه فيه ، إلّا أن يقال : ورد في حضور الرضا (عليه السلام) فيتضمّن تقريره ، ولا يخفى ما فيه » (٢) انتهى .

قلت : لكنّا في غنية عن إقامة الدليل بالخصوص عليه بعد ثبوت الجواز بأصالته وعدم حصول التحقير والإهانة له بذلك بعد كتابته بقصد التبرّك واستدفاع الشرّ واستجلاب الخير مع احتمال أو ظنّ ترتّب ذلك جميعه عليه ، ولا استبعاد فيه من حيث عدم ورود نصّ بالخصوص به مع ما نراه من زيادة اهتمام أئمّتنا (عليهم السلام) بذكر ماله أدنى نفع في أمثال هذا المقام ؛ وذلك إمّا لاكتفائهم (عليهم السلام) بهذه التلويحات اعتماداً على حُسن أنظار علماء شيعتهم ، أو لأنّه لم يصل إلينا من أخبارهم إلّا القليل ، أو لغير ذلك .

فما عساه يظهر من الشهيد في الذكرى (٣) من التوقّف في نحوه لا يخلو من نظر ، وكذا المحقّق الثاني في جامع المقاصد ، بل قد يظهر من الثاني الميل إلى منعه ، حيث قال بعد ذكر الشهادتين وأسماء الأئمّة (عليهم السلام) :

(١) بحار الانوار : باب ٩ من ابواب الجنائز ج ٢٦ ص ٨١ ج ٣٢٨ .

(٢) ذيل المصدر السابق .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

« ولم يذكر الأصحاب استحباب كتبة شيء غير ما ذكروا ، ولم ينقل شيء يعتد به يدل على الزيادة ، وإعراض الأصحاب عن التعرض للزيادة يشعر بعدم تجويزه ، مع أن هذا الباب لا مجال للرأي فيه ، فيمكن المنع »^(١) انتهى .

وفيه ما عرفت ، بل لعلّ تعدي الأصحاب من مضمون خبر أبي كهمس إلى ما ذكره مع اعترافهم بعدم ورود شيء فيه مشعر بجواز مثل ذلك من أنواع الخير في دفع مثل هذا الضرر وجلب مثل هذا النفع العظيم . لكنّ الإنصاف يقضي بأنّه ينبغي أن يتجنّب في مثل ذلك مظانّ وصول النجاسة ونحوها إليه ، ولعلّ كتابته في شيء يستصحب مع الميت بحيث لا يصل شيء من قذاراته إليه أولى ، ولعلّي أوصي بفعل ذلك لي في قبري إن شاء الله ، ومن الله أسأل التوفيق .

هذا كلّه مع أنّه نقل في البحار^(٢) وغيره^(٣) عن جنة الأمان للكفعمي عن السجاد زين العابدين عن أبيه عن جدّه (عليهم السلام) عن النبي (صلّى الله عليه وآله) قال : « نزل جبرئيل على النبي (صلّى الله عليه وآله) في بعض غزواته وعليه جوشن ثقل آله ثقله ، فقال : يا محمد ربّك يقرؤك السلام ويقول لك : اخلع هذا الجوشن واقرأ هذا الدعاء ، فهو أمان لك ولأمتك - وساق إلى أن قال :- ومن كتبه على كفنه استحيا الله أن يعذّبه بالنار - وساق الحديث إلى أن قال :- قال الحسين (عليه السلام) : أوصاني أبي (عليه السلام) بحفظ هذا الدعاء وتعظيمه ، وأن أكتبه على

(١) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٥ .

(٢) بحار الانوار : باب ٩ من ابواب الجنائز ج ٣٢ ص ٨١ .

(٣) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٥٩ .

كفنه ، وأن أعلمه أهلي وأحّتهم ، ثم ذكر الجوشن الكبير»^(١) .

قال في البحار: « رواه في البلد الأمين أيضاً بهذا السند ، وزاد فيه : ومن كتبه في جام بكافور أو مسك ثم غسله ورشه على كفن أنزل الله تعالى في قبره ألف نور ، وأمنه من هول منكر ونكير ، ورفع عنه عذاب القبر ، ويدخل كلّ يوم سبعون ألف ملك إلى قبره يبشرونه بالجنة ، ويوسع عليه قبره مدّ بصره » .

ثم قال : « ومن الغرائب أنّ السيّد ابن طاووس (قدّس الله روحه) بعدما أورد الجوشن الصغير المفتوح بقوله : (إلهي كم من عدوّ انتضى على سيف عداوته) في كتاب مهج الدعوات قال خبر دعاء الجوشن وفضله وما لقارئه وحامله من الثواب بحذف الإسناد عن مولانا وسيّدنا موسى بن جعفر عن أبيه عن جدّه عن أبيه الحسين بن عليّ أمير المؤمنين (صلوات الله عليهم أجمعين) - وذكر نحواً ممّا رواه الكفعمي في فضل الجوشن الكبير وساق الحديث إلى أن قال :- قال جبرئيل (عليه السلام) : يا نبيّ الله لو كتب إنسان هذا الدعاء في جام بكافور ومسك وغسله ورش ذلك على كفن ميّت أنزل الله تعالى على قبره مائة ألف نور ، ويدفع الله عنه هول منكر ونكير ، ويأمن من عذاب القبر ، ويبعث الله إليه في قبره سبعين ألف ملك مع كلّ ملك طبق من النور ينثرونه عليه ويحملونه إلى الجنة ، ويقولون له : إنّ الله تبارك وتعالى أمرنا بهذا ونؤنسك إلى يوم القيامة ، ويوسع الله عليه في قبره مدّ بصره ، ويفتح له باباً إلى الجنة ، ويوسّدونه مثل العروس في حجلتها من حرمة هذا الدعاء وعظمته ، ويقول الله تعالى : إنّي أستحيي

(١) جنة الامان (هامش مصباح الكفعمي) : ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

من عبد يكون هذا الدعاء على كفته ، وساقه إلى قوله : قال الحسين بن علي (عليهما السلام) : أوصاني أبي أمير المؤمنين (عليه السلام) وصية عظيمة بهذا الدعاء ، وقال : يا بني اكتب هذا الدعاء على كفي ، وقال الحسين (عليه السلام) : فعلت كما أمرني أبي .

ثم قال بعد ذلك : « أقول : ظهر لي من بعض القرائن أن هذا ليس من السيّد (قدّس روحه) ، وليس هذا إلّا شرح الجوشن الكبير ، وكان كتب الشيخ أبوطالب بن رجب هذا الشرح من كتب جدّه السعيد تقي الدين الحسن بن داود لمناسبة لفظه واشتراكهما في هذا اللقب في حاشية ، فأدخله النسخ في المتن »^(١) انتهى .

ثم روى في البحار أيضاً عن البلد الأمين عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال : « من جعل هذا الدعاء في كفته شهد له عند الله أنه وفي بعهد ، ويكفي منكراً ونكيراً ، وتحفّ الملائكة عن يمينه وشماله ، ويبشرونه بالولدان والخور ويجعل في أعلى عليين ، ويبني له بيت في الجنة » إلى آخر ما سيأتي ، وهو هذا الدعاء : « بسم الله الرحمن الرحيم أللهم إنك حميد مجيد ودود شكور كريم وفيّ مليّ » إلى آخر ما سيأتي في كتاب الدعاء^(٢) ، انتهى . قلت : ومن ذلك كلّ يظهر لك قوّة ما تقدّم لنا سابقاً من جواز كتابة القرآن ونحوه من الأدعية والأذكار ممّا يرجى به دفع الضرر وجلب النفع ، وأنه لا وجه لاستبعاد ذلك من حيث هتك الحرمة ونحوها سيّما إذا لم يفعل ذلك ونحوه ممّا لم يقيم عليه دليل معتبر بعنوان الاستحباب الخصوصي ، بل

(١) بحار الانوار : باب ٩ من ابواب الجنائز ذيل ح ٣٢ ج ٨١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٢) بحار الانوار : باب ٩ من ابواب الجنائز ح ٣٣ ج ٨١ ص ٣٣٢ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٨

من ابواب الكفن ح ٢ ج ٢ ص ٢٣٥ .

لرجاء ترتب النفع عليه ، فلا يتصور فيه تشريع حينئذ .

﴿وَمِمَّا ذَكَرْنَا يَظْهَرُ لَكَ وَجْهَ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ (١)﴾
 بل نسب إليهم في جامع المقاصد (٢) وكشف اللثام (٣) من استحباب أن
 ﴿يَكُونَ ذَلِكَ﴾ أي الكتابة ﴿بتربة الحسين (عليه السلام)﴾ ﴿جمعاً﴾
 بين الوظيفتين : الكتابة والتربة ، ورجاء لترتب المقصود ، وفي المحكي عن
 الاحتجاج وغيبة الشيخ فيما كتب محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري إلى
 القائم (عليه السلام) سأل «عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره ، هل
 يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب (عليه السلام) : يوضع مع الميت في قبره ،
 ويخلط بحنوطه إن شاء الله تعالى» (٤) .

وسأل «روي لنا عن الصادق (عليه السلام) أنه كتب على إزار
 إسماعيل ابنه : إسماعيل يشهد أن لا إله إلا الله ، وهل يجوز أن نكتب
 مثل ذلك بطين القبر أو غيره ؟ فأجاب (عليه السلام) : يجوز ذلك» (٥) .
 ولا صراحة فيه باستحباب طين القبر مقدماً على طين غيره ، بل ظاهره
 موافقة المحكي في الذكرى (٦) عن المفيد في الرسالة من التخيير بين التربة

(١) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / باب
 الاكفان ج ١ ص ٦٠ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٥ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٤) الاحتجاج : توقيعات الناحية المقدسة ص ٤٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب
 التكفين ج ١ ص ٢٤٢ .

(٥) الاحتجاج : توقيعات الناحية المقدسة ص ٤٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب
 التكفين ج ٣ ص ٧٥٨ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

وغيرها من الطين ، وما عن ابن الجنيّد (١) من إطلاقه الطين والماء ، ولعلّه قضية عدم تعيين ما يكتب به من ابن بابويه (٢) .

بل ﴿و﴾ كذا لا دلالة فيه على ما ذكره المصنّف وغيره (٣) ، بل نسبه في المختلف (٤) وكشف اللثام (٥) إلى المشهور من أنّه ﴿إن لم توجد﴾ أي التربة ﴿فبالاصبع﴾ ولعلّه لذا حكي عن الاقتصاد (٦) والمصباح (٧) ومختصره (٨) والمراسم (٩) التخيير بين الكتابة بما سبق وبينه ، بل في المقنعة الأمر بالكتابة بالاصبع ، ثمّ قال : « ولو كتب بالتربة الحسينيّة ففيه فضل كثير » (١٠) ، وفي الذكري (١١) وجامع المقاصد (١٢) والروض (١٣) وكشف اللثام (١٤) حاكياً له في الأخير عن أبي علي وغرية المفيد الأمر بالتربة

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٦ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب المس ذيل ح ٤٠٠ ج ١ ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٦ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٦) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٤٨ .

(٧) مصباح المهجّد : غسل الاموات ص ١٨ .

(٨) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٥ (مخطوط) .

(٩) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٨ .

(١٠) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٨ .

(١١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(١٢) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٦ .

(١٣) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٨ .

(١٤) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

الحسينية أولاً ، فإن لم توجد فبالطين والماء ، ومع عدمه فبالاصبع ، بل في الأخير أنه « لوقيل بالكتابة المؤثرة قبل ذلك ولو بالماء كان حسناً » .

قلت : ولعلّ الوجه فيما ذكره أن الظاهر من الكتابة المؤثرة ؛ لأنها حقيقة في ذلك ، ومن هنا حكي عن المفيد في الرسالة^(١) ونصّ عليه في السرائر^(٢) والمنتهى^(٣) والمختلف^(٤) وغيرها^(٥) أنه تبلّ التربة بالماء ويكتب ، ولعلّه عليه يحمل المحكي من إطلاق الأكثر الكتابة ، بل لولا ما يشعر ما في جامع المقاصد^(٦) والروض^(٧) من نسبة الكتابة بالاصبع إلى الأصحاب بالإجماع عليه لأمكن منعه ، فلا ريب حينئذٍ في تقديم تلك الكتابة عليه حينئذٍ حتى ما سمعته من كشف اللثام من تقديمها ولو بالماء ، كما أنه لا ريب في رجحان التربة الحسينية على غيرها .

ألّهم إلّا أن يقال : إنّ ما كان غير مؤثّر أولى في المقام من المؤثّر جمعاً بين التبرّك والمحافظة على المكتوب من التلوّث سيّما المؤثّر تأثيراً مميّزاً كالمكتوب في القرطاس كما هو المتعارف في زماننا هذا ، وهو لا يخلو من قرب عند التأمل في مثل كتابة القرآن ونحوه سيّما الكتابة على مظانّ التلوّث .

(١) نقله عنه في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢ .

(٢) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤١ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٦ .

(٥) ذكر كرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ ، وجامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت

ج ١ ص ٣٩٥ ، ومسالك الافهام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٠ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٦ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٨ .

ومن ذلك كَلَّه ظهر لك أَنَّ المراد بالكتابة بالاصبع من غير تأثير، كما نصَّ عليه في كشف اللثام^(١) وغيره^(٢).

ولم أعرف نصّاً بالخصوص لما هو متعارف الآن في عصرنا من كتابة الجريدتين بسكّين ونحوها، بل ربّما يشكل الاجتزاء به من حيث ظهور كلام الأصحاب في الحصر بتلك المراتب الثلاثة، أللّهم إلّا أن يقال: الظاهر مرادهم بذلك استحباباً في استحباب، وإلّا فالمدار على تحقّق الكتابة بأيّ وجه يكون، نعم يكره بالسواد أو مطلق الصبغ على ما سيأتي، ومنه يعرف حينئذ القطع بالاجتزاء بكتابة الاصبع ابتداءً أي مع التمكن من غيره.

ثمّ إنّه قد عرفت سابقاً استحباب الحبرة ﴿فإن فقدت الحبرة﴾ استحَبَّ أن ﴿يجعل بدلها لَفَافَةً أُخْرَى﴾ كما نصَّ عليه كثير من الأصحاب قدمائهم^(٣) ومتأخّريهم^(٤)، بل ربّما ظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، ولعلّ ذلك كافٍ فيه، وإلّا فلم أعر على ما يدلّ عليه في شيء من الأدلّة.

نعم ربّما يستفاد من خبر زرارة «... فما زاد فهو سنّة إلى أن يبلغ خمسة...»^(٥) إلى آخره وغيره من المطلقات استحباب مطلق اللّفافة من

(١) كشف اللثام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٢١.

(٢) كرياض المسائل: الطهارة/ احكام الكفن ج ١ ص ٥٩.

(٣) كالشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧، وابن حزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٦، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠.

(٤) كالعلامة في القواعد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٨، والشهيد في الذكرى: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٧.

(٥) تقدم في ص ٣٤٢.

غير اشتراط لذلك بفقد الحبرة كما ذكرناه عند البحث عليها ، وهو ظاهر السرائر^(١) ، ولعلّ الأصحاب لم يريدوا التقييد ، بل المراد أنّه مع وجود الحبرة لا ينبغي أن يعدل إلى غيرها ؛ لما فيه من الجمع بين المندوبين : اللقافة وكونها حبرة ، وقد تقدّم سابقاً ماله نفع تامّ في المقام ، فلاحظ وتأمل .

﴿و﴾ من السنن أيضاً ﴿أن يخاط الكفن بخيوط منه﴾ بلا خلاف أجده بين الأصحاب^(٢) ، بل نسبه في الذكرى^(٣) وجامع المقاصد^(٤) إلى الشيخ وإليه مشعرين بدعوى الإجماع عليه ، ولعلّه الحجّة ، مع ما فيه من التجنّب عمّا لم يبلغ مبلغه في حلّه وطهره ، وإلّا فلم نقف على ما يدلّ عليه في شيء من الأدلّة .

﴿و﴾ نحوه قوله بعده : ﴿لا تبلى بالريق﴾ وإن كان لا خلاف في كراهته أيضاً عندهم ، وحكاه في المعتبر عن الشيخ في المبسوط والنهاية ، ثمّ قال : « ورأيت الأصحاب يجتنّبونه ، ولا بأس بمتابعتهم ؛ لإزالة الاحتمال ، ووقوفاً على الأولى وهو موضع الوفاق »^(٥) انتهى وهو جيّد ، مع أنّه أيضاً قد يندرج في فضلات ما لا يؤكل لحمه .

(١) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٠ .

(٢) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٦ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة/ في التكفين ص ٥٤ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٩ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٦ .

(٥) المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٩ .

والظاهر أنه لا بأس بيلها بغيره ؛ للأصل ، كما صرح به غير واحد (١) ، بل لعله يشعر به الاقتصار على الريق فيها في كلامهم .

﴿ ومن السنن أن ﴾ يجعل معه جريدتان من سعف النخل ﴿ إجماعاً من الفرقة المحقة محصلاً ﴾ (٢) ومنقولاً (٣) مستفيضاً بل متواتراً كالنصوص (٤) ، خلافاً لغيرهم من أهل الباطل ، والحمد لله على عدم توفيقهم لذلك ، سيما بعد ما ورد أنها تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسيء ، وأنها يتجافى عن الميت العذاب والحساب بسببها ما دامت رطبة ، قال الباقر (عليه السلام) في صحيح زرارة بعد أن سأله عن علّة وضع الجريدة مع الميت : « يتجافى عنه العذاب والحساب ما دام العود رطباً ، إنما العذاب والحساب كلّ في يوم واحد في ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم ، وإنّا جعلت السعفتان لذلك ، فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفوفها إن شاء الله » (٥) .

-
- (١) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٧ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٠٨ .
- (٢) ممن قال بذلك المفيد في المنفعة : الطهارة / تكفين المحتضرين ص ٧٨ ، والشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ ، والعلامة في الارشاد : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ .
- (٣) نقل الاجماع في : الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٩ ج ١ ص ٧٠٤ ، والمعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٧ ، ومفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٢٧ ج ٢ ص ١٦٦ .
- (٤) سيأتي التعرض لها خلال البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٣٦ .
- (٥) الكافي : باب الجريدة ح ٤ ج ٣ ص ١٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٦ .

ومنها يظهر المناقشة فيما ذكره جماعة من متأخري المتأخرين^(١) من استحباب وضع القطن على الجريدتين ناسبين له إلى الأصحاب ، وعلّوه بالمحافظة على بقاء الرطوبة ، ألّهم إلّا أن يقال باستحبابه تعبداً لا لما ذكره من العلة ، وهو حسن إن ثبتت النسبة إلى الأصحاب .

كما أنّه يستفاد منه أيضاً كصريح غيره من الأخبار ومعقد إجماعي الانتصار^(٢) والخلاف^(٣) وغيرهما^(٤) اعتبار كونها رطبتين أي خضراوين ، مضافاً إلى قول أبي الحسن الأول (عليه السلام) في خبر محمد بن علي بن عيسى بعد أن سأله عن السعة اليابسة إذا قطعها بيده ، هل يجوز للميت أن توضع معه في حفرته ؟ : « لا يجوز اليابس »^(٥) ، بل عن العين^(٦) والمحيط^(٧) وتهذيب اللغة^(٨) اعتبار الرطوبة في مفهوم الجريدة ، ولعله لمعلوميته أو لذا تركه المصنّف ، وإن كان الأول بعيداً منافياً للإطلاق العربي .

نعم قد يقال : إنّ خراط الخوص معتبر في مفهوم الجريدة وإلّا سمّيت

(١) كالخراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٨ .

(٢) الانتصار : الطهارة / غسل الميت ص ٣٦ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٩ ج ١ ص ٧٠٤ .

(٤) ككشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٨ ، ومفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح

٦٢٧ ج ٢ ص ١٦٦ ، ورياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٦١ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٢٦ ج ١ ص ٤٣٢ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب

التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٩ .

(٦) العين : ج ٦ ص ٧٦ مادة (جرد) .

(٧) المحيط في اللغة : ص ٣٤٢ باب الجيم والذال والراء من الصحيح (مخطوط) .

(٨) تهذيب اللغة : ج ١٠ ص ٦٣٩ مادة (جرد) .

بالسعة كما نصّ عليه في الروض ^(١) ، مع أنّ الذي سمعته في الصحيح المتقدم ظاهر في الاجتزاء بالسعة أيضاً ، وإن كان الأحوط إن لم يكن أقوى الاقتصار على المحروطة .

ثم إنّ ظاهر الصحيح المتقدم كغيره من الأخبار ^(٢) عدم مشروعية الجريدة لمن يؤمن عليه من عذاب القبر ، فلا تشرع للصبي والمجنون وغيرهما ، لكن نصّ بعض المتأخرين ^(٣) على استحباب ذلك لكل ميت صبي وغيره ، ناسباً له إلى إطلاق الأخبار والأصحاب ، بل في الذكرى : « قال الأصحاب : ويوضع مع جميع أموات المسلمين حتّى الصغار ؛ لإطلاق الأمر » ^(٤) انتهى .

وربما يؤيده ما رواه في المقنعة وغيرها من أنّ الأصل في مشروعية الجريدة وصيّة آدم (عليه السلام) ولده بفعل ذلك له ، ثم فعلته الأنبياء (عليهم السلام) بعده ، ثم اندرس في الجاهليّة ، فأحياه النبي (صلّى الله عليه وآله) ، قال في المقنعة : « ووصّى (صلّى الله عليه وآله) أهل بيته (عليهم السلام) باستعماله ، وصار سنة إلى أن تقوم الساعة » ^(٥) انتهى ؛ إذ لا ريب في تنزيه الأنبياء عن عذاب القبر ، فربما يحمل حينئذ ما سمعت على إرادة بيان الحكمة ، وهو حسن ، فتأمل .

ثم إنّ الأحوط في تحصيل هذا المستحب وترتب هذه الثمرات العظيمة

(١) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٦ .

(٢) وسائل الشيعة : انظر باب ٧ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٣٦ .

(٣) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / تكفين الميت ج ٤ ص ٤٦ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٥) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٢ - ٨٣ .

وضع جريدتين، ومن العجيب ما يحكى عن العماني^(١) من أنَّ المستحب جريدة واحدة، فإنَّه كاد يكون مخالفاً للمتواتر من الأخبار فضلاً عن الإجماع بقسميه، بل قد يستشكل في مشروعية واحدة فقط من حيث ظهور التثنية في كلام الأصحاب وكثير من الأخبار- سيَّما ما ورد^(٢) من شقِّ النبي (صلى الله عليه وآله) الجريدة؛ إذ كأنَّه محافظة على التعدّد- في مدخلة هيئة الاثنيّة في ذلك .

وما عساه يقال: إنَّه لا ظهور في التثنية في ذلك، بل هي دالة على كلِّ من الفردين على نحو دلالة العام على أفرادها لا مدخلة لأحدهما في ثبوت الحكم للآخر، فيمكن القول حينئذٍ باستحباب الواحدة حتّى لو قلنا: إنَّ التعدّد من حيث كونه تعدّداً له وظيفة خاصّة غير ما على الفردين .

يدفعه: -بعد التسليم- ظهورها في خصوص المقام فيما ذكرنا، كما لا يخفى على من أعطى النظر حقّه في التأمل في الأخبار.

نعم ربّما يظهر من قول الصادق (عليه السلام) في الحسن كالصحيح: «إنَّ رجلاً من الأنصار مات فشده رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: حضروه ما أقلَّ المخضرين يوم القيامة، فقلت لأبي عبدالله (عليه السلام): وأيّ شيء التخصير؟ قال: تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع، وأشار بيده إلى عند ترقوته، تلق مع ثيابه»^(٣) الاجتزاء بالواحدة، ومن هنا قال في الوسائل: «إنَّ هذا محمول على جواز الاقتصار على الواحدة، ويأتي مثله

(١) نقله عنه المصنف في المعبر: الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٨ .

(٢) كما في المرسل الآتي في ص ٤١٢ .

(٣) معاني الاخبار: باب معنى التخصير ج ١ ص ٣٤٨، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب

التكفين ج ٥ ص ٢٣٦ .

كثيراً»^(١) انتهى .

لكنه حكى عن الصدوق أنه قال بعد ذكره الحديث: «جاء هذا الخبر هكذا، والذي يجب استعماله أن يجعل للميت جريدتان من النخل خضراوتان»^(٢)، قلت: وهو كالصريح فيما ذكرنا.

وظنتي أن المراد بالخبر إنما هو أصل بيان التخضير من غير نظر إلى الاتحاد أو التعدد، كما أن الظاهر من كثير من تلك الأخبار التي أشار إليها في الوسائل منها الحسن كالصحيح: «قيل لأبي عبدالله (عليه السلام): لأتي شيء توضع مع الميت الجريدة...»^(٣)، والمؤثق عنه (عليه السلام) أيضاً: «يستحب أن يدخل معه في قبره جريدة...»^(٤) وغيرها^(٥) إرادة الجنس لا الوحدة، فلا منافاة، وبه تشعر بعض الأخبار^(٦) أيضاً حيث نصّ فيها على الجريدتين، ثم يقول بعد ذلك: وأما الجريدة، إما اعتماداً على ما سبق له، أو على معروفية الأمرين الشيعة حتى امتازوا به عن مخالفهم، فتأمل جيداً.

(١) وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب التكفين ذيل ح ٥ ج ٢ ص ٧٣٧.

(٢) معاني الاخبار: باب معنى التخضير ذيل ح ١ ص ٣٤٨.

(٣) الكافي: باب الجريدة ح ٧ ج ٣ ص ١٥٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٢٣ ج ١ ص ٣٢٧، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب التكفين ح ٧ ج ٢ ص ٧٣٧.

(٤) الكافي: باب تربيعة القبر ورشه... ح ٢ ج ٣ ص ١٩٩، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٠٠ ج ١ ص ٣٢٠، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب التكفين ح ٨ ج ٢ ص ٧٣٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه باب وضع الجريدتين ح ٤٠١ ج ١ ص ١٤٤، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٣٦.

(٦) الكافي: باب الجريدة ح ١ ج ٣ ص ١٥١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٢٢ ج ١ ص ٣٢٧، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب التكفين ح ٦ ج ٢ ص ٧٣٧.

ثم إنَّ ظاهر إطلاق المصنّف كإطلاق كثير من الأخبار الاجتزاء بالجريدة سواء كانت ذراعاً أو عظمه أو شبراً أو أربع أصابع ، وبه صرح في الذكرى^(١) وتبعه بعض متأخري المتأخرين^(٢) ، معللاً له بثبوت أصل المشروعية مع عدم قاطع على قدر معيّن .

قلت : لكنّ المشهور كما في الذكرى^(٣) وجامع المقاصد^(٤) وغيرهما^(٥) تقدير كلّ واحدة منها بعظم الذراع ، إلّا أنّه اعترف بعضهم^(٦) بعدم الوقوف له على مستند ، وربّما يحتجّ له - بعد احتمال كفاية الشهرة في مثله سيّما مع وجوده في رسالة عليّ بن بابويه^(٧) ونهاية الشيخ^(٨) كما نقل عنها - بأنّه معقد إجماع الانتصار^(٩) وعن الغنية^(١٠) ، وإن كان ما حضرنى من نسختها يصعب اندراجه في معقد إجماعه ، وبما في الفقه الرضوي^(١١) من نسبته إلى الرواية ، وبقول الصادق (عليه السلام) في

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٢) كالحراساني في ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٨ ، والفاضل الهندي في كشف

اللاثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٩ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٦ .

(٥) ككشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٨ .

(٦) كالفاضل الهندي في كشف اللثام ، راجع المصدر السابق .

(٧) نقله عنها في مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٤ .

(٨) تعرض في النهاية للجريدة في مواضع عديدة ، الا انه لم يبيّن مقدارها ، النهاية :

الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ و ٣٦ و ٤٣ .

(٩) الانتصار : الطهارة / غسل الاموات ص ٣٦ .

(١٠) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(١١) قال فيه : «وروي ان الجريدتين كلّ واحد بقدر عظم ذراع ، تضع واحدة عند ركبتيه تلصق

المرسل عن يحيى بن عباد: «تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع ...»^(١)
 الحديث ، وبخبر إبراهيم عن رجاله عن يونس عنهم (عليهم السلام) :
 «... وتجعل له -يعني الميت- قطعتين من جريد النخل رطباً قدر
 ذراع ...»^(٢) الحديث ، بناءً على أنَّ المراد بالذراع فيها عظمه إن قلنا : إنه
 المعنى الحقيقي له كما في كشف اللثام^(٣) ، وإلا كان ما ذكرناه سابقاً قرينة
 على إرادته ولو مجازاً ، سيما مع قربيه لما في الحسن كالصحيح عن جميل بن
 دراج قال : «إنَّ الجريدة قدر شبر توضع ...»^(٤) إلى آخره ؛ إذ عظم
 الذراع شبر تقريباً كما يعرف بالاختبار .

ويؤيده أيضاً عدم التقدير بالذراع من أحد من الأصحاب فيما أعلم ،
 نعم قال الصدوق : «طول كلِّ واحدة قدر عظم الذراع ، وإن كانت قدر
 ذراع فلا بأس أو شبر فلا بأس»^(٥) مع ظهوره في استحباب الأول وأنَّ
 الآخرين رخصة ، ولعلنا نوافقه عليه ؛ إذ لا نريد بالتقدير المذكور شرطية
 مشروعية استحباب الجريدة به بحيث ينتفي الاستحباب بالزيادة

الى الساق والى الفخذين ، والاخرى تحت ابطة الايمن ما بين القميص والازار» فقه الرضا :

باب ٢٢ ص ١٦٨ ، مستدرک الوسائل : باب ٨ من ابواب الكفن ح ١ ج ٢ ص ٢١٥ .

(١) الكافي : باب الجريدة ح ٣ ج ٣ ص ١٥٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦٤ ج ١

ص ٣٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٠ .

(٢) الكافي باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١ ج ٣ ص ١٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب

التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤٠ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٨ .

(٤) الكافي : باب الجريدة ح ٥ ج ٣ ص ١٥٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦٥ ج ١

ص ٣٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٤٠ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب المس ذيل ح ٤٠٠ ج ١ ص ١٤٣ .

والنقصان ؛ لما فيه من تقييد المطلقات الكثيرة من النصوص ومعقد الإجماعات بما لا ينهض لذلك ، سيما مع عدم صراحة كلمات المشهور بذلك ، وما في أصل تحكيم المقيّد على المطلق في المستحبات فضلاً عن خصوص المقام ، بل ربّما ادّعي استفادة استحباب المطلق ممّا ورد مقيّداً وإن لم يرد مطلق ، فالأولى إرادة كونه المستحبّ في المستحبّ .

ولعلّه على ذلك تجتمع كلمات الأصحاب سوى ما ينقل عن العماني^(١) من التقدير بأربع أصابع وهو - مع أنّه لا دليل عليه عدا ما يقال من إمكان فهمه من قول الباقر (عليه السلام) في خبر يحيى بن عباد : « ... توضع من أصل اليدين إلى الترقوة »^(٢) - محتمل لإرادته كونه ممّا يجتزى به من حيث تحقّق المطلق فيه ، ونصّ عليه لحفائه في الجملة .

ولعلّ ما ذكرناه ممّا سمعته أولى من تنزيل ذلك على تفاوت مراتب الاستحباب ، فالأوّل عظم الذراع ، ثمّ الشبر ، ثمّ الأربع أصابع . ومن العجيب ما في الروضة من نسبة ذلك إلى الشهرة حيث قال : « والمشهور أنّ قدر كلّ واحدة طول عظم ذراع الميت ، ثمّ قدر شبر ، ثمّ أربع أصابع »^(٣) انتهى . والتتبع أعدل شاهد ، مع أنّا لم نعرف غيره ذكر التقييد بالميت .

ثمّ إنّّه قد يشعر ترك المصتف كغيره من الأصحاب استحباب الشقّ

(١) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٤ ، والشهيد في الذكرى :

الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٢) الكافي : باب الجريدة ح ٢ ج ٣ ص ١٥٢ ، من لا يحضره الفقيه : باب وضع الجريدتين ح ٤٥٥

ج ١ ص ١٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٩ .

(٣) الروضة البهية : الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٣٤ .

بعدمه كما نصّ عليه بعض المتأخرين^(١)، بل لعلّه ينافي ما ذكر من استبقاء الرطوبة، لكنّ الموجود في الخبر المروي في المقنعة وغيرها عن آدم (عليه السلام) أنّه قال: «... فإذا متّ فخذوا جريداً وشقّوه نصفين وضعوهما معي...»^(٢) إلى آخره، وفي المرسل «مرّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) على قبر يعذب صاحبه، فدعا بجريدة فشقّها نصفين، فجعل واحدة عند رأسه والأخرى عند رجليه...»^(٣) الحديث.

وكيف كان ﴿فإن لم يوجد﴾ النخل فلا يسقط أصل الاستحباب بل يعوّض من غيره، بلا خلاف أجده في ذلك^(٤)، بل ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه، فما عساه يظهر من المصنّف (رحمه الله) في النافع^(٥) والمعتبر^(٦) من التوقّف فيه استضعافاً لما تسمعه من الأخبار في غير محلّه، بل يحتمل كلامه وجهاً آخر، وهو التخيير بين الأشجار حينئذٍ فلا حظ وتأمل.

كما أنّه لا ينبغي الإشكال في تقديم الجريدة مع وجودها على غيرها من

(١) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٦، والسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١١٢، والبحراني في الحدائق الناضرة: الطهارة/ تكفين الميت ج ٤ ص ٤٧.

(٢) المقنعة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٨٢-٨٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٢٠ ج ١ ص ٣٢٦، وسائل الشيعة: باب ٧ من ابواب التكفين ج ١٠ ص ٢٣٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب وضع الجريدتين ح ٤٠٢ ج ١ ص ١٤٤، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤١.

(٤) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتى ص ٦٦، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ في التكفين ص ٥٣، والعلامة في الارشاد: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١.

(٥) المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٣.

(٦) المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٨-٢٨٩.

الأشجار، بلا خلاف أجده فيه سوى ما يظهر من الشيخ في الخلاف من التخيير بينه وبين غيره، حيث قال: «يستحب أن يوضع مع الميت جريدتان خضراوان من النخل أو غيرها من الأشجار، - ثم قال :- دليلنا إجماع الفرقة»^(١).

قلت: ولعل دعواه الإجماع يرشد إلى إرادته ثبوت أصل الاستحباب في مقابلة العامة، وإلا كان التتبع لكلمات الأصحاب يشهد بخلافه؛ إذ لم أعرف له موافقاً بالنسبة إلى ذلك وإن حكاه في المختلف^(٢) عن السرائر، لكن الموجود فيما حضرني من نسختها ظاهر في خلاف ذلك^(٣)، وكيف كان فلا ريب في ضعفه لمخالفته النصوص والفتاوى من غير دليل.

نعم، هل يختار بين سائر الأشجار إذا لم يوجد النخل كما في السرائر^(٤) وإشارة السبق^(٥) وعن ابن البرّاج^(٦)، ولعله لمكاتبة عليّ بن بلال - المروية في الفقيه في الحسن - أبا الحسن الثالث (عليه السلام): «الرجل يموت في بلاد ليس فيها نخل، فهل يجوز مكان الجريدة شيء من الشجر غير النخل؟ فإنه روي عن آبائك (عليهم السلام) أنه يتجافى عنه العذاب ما دامت الجريدتان رطبتين وأنها تنفع المؤمن والكافر، فأجاب (عليه السلام): يجوز من شجر آخر رطب»^(٧) ورواها الكليني عن عليّ بن بلال أيضاً لكن

(١) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٤٩٩ ج ١ ص ٧٠٤.

(٢) مختلف الشيعة: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٤.

(٣) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) إشارة السبق (ضمن الجوامع الفقهية): غسل الميت ص ١١٩.

(٦) المهذب: الطهارة/ باب الاكفان ج ١ ص ٦١.

(٧) من لا يحضره الفقيه: باب وضع الجريدتين ج ٤٠٤ ص ١٤٤، وسائل الشيعة: باب ٨

بجهالة المكتوب إليه ، قال : « كتب إليه يسأله عن الجريدة إذا لم نجد بمجلد بدلها غيرها في موضع لا يمكن النخل ؟ فكتب : يجوز إذا أعوزت الجريدة ، والجريدة أفضل ، وبه جاءت الرواية »^(١) .

أو أنه إن لم يوجد النخل ﴿ فمن الصدر وإلا فن الخلاف ﴾ كما في المبسوط^(٢) والوسيلة^(٣) والمنتهى^(٤) والإرشاد^(٥) والقواعد^(٦) وغيرها^(٧) وعن النهاية^(٨) والإصباح^(٩) ، بل في المدارك : « إنه المشهور »^(١٠) ، بل ربما يظهر من المحكي من معقد إجماع المفاتيح^(١١) ؛ لما رواه سهل عن غير واحد من أصحابنا قالوا : « قلنا له : جعلنا فداك إن لم نقدر على الجريدة ؟ فقال : عود الصدر ، قيل : فإن لم نقدر على عود

من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٣٨ .

(١) الكافي : باب الجريدة ح ١١ ج ٣ ص ١٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٣٨ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٦ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤٠ .

(٥) ارشاد الازهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٣١ .

(٦) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٧) كتحريير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ ، والدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ ، والبيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٦ .

(٨) النهاية : الطهارة / تفصيل الاموات ص ٣٢ .

(٩) الاصباح (ضمن سلسلة الينابيع الفقهية) : ج ٢ ص ١٨ .

(١٠) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٠ .

(١١) مفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٢٧ ج ٢ ص ١٦٦ .

السدر؟ فقال : عود الخلاف»^(١).

وفي المقنعة^(٢) والجامع^(٣) وعن المراسم^(٤) عكس ذلك ، ولم نعرف له شاهداً .

﴿وَالْأَفْن شَجَر رَطْب﴾ كما في الكتب السابقة وغيرها^(٥) ، بل في جامع المقاصد^(٦) والروض^(٧) نسبته إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع ، وهو كذلك .

نعم قال الشهيد في الدروس^(٨) والبيان^(٩) وتبعه جماعة ممن تأخر عنه^(١٠) بتقديم عود الرمان عليه مؤخراً عن سابقه لما في الكافي أنه روى علي بن إبراهيم قال : « يجعل بدلها - أي الجريدة - عود الرمان »^(١١) .

(١) الكافي : باب الجريدة ح ١٠ ج ٣ ص ١٥٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٢٧ ج ١ ص ٢٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٣٩ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تلقين المختصرين ص ٧٥ .

(٣) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٣ .

(٤) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٨ .

(٥) كتحريم الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ ، ومفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٢٧ ج ٢ ص ١٦٦ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨٦ .

(٧) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٧ .

(٨) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(٩) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٦ .

(١٠) كالشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٠ ، والروضة البهية :

الطهارة / كفن الميت ج ١ ص ١٣٣ .

(١١) الكافي : باب الجريدة ح ١٢ ج ٣ ص ١٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٣٩ .

وفيه : أنَّ الجمع بينها وبين الرواية السابقة يقتضي التخيير بين عود السدر وعود الرمان لا تأخير عنه وعن الخلاف ، أللهم إلا أن يكون قد لاحظ عدم مقاومتها لرواية السدر فرجحت عليها ، كما أنها رجحت على مطلق الشجر فقَدِّمت عليه .

وكذا لو لا ظهور اتفاق الأصحاب على الانتقال للشجر الرطب عند تعذر الاثنين أو الثلاثة لأمكن المناقشة بأن قضية الإطلاق والتقييد سقوط المستحب عند تعذرهما أو تعذرهما لا الانتقال إلى مطلق الشجر الرطب ، فكأنَّهم نظروا إلى إطلاق الترتيب أي ترتيب الانتقال من النخل إلى غيره ، فقيّده بالسدر فالخلاف ، واجتزوا بمطلق الشجر عند تعذرهما ، دون إطلاق المرتب الذي هو نفس الشجر ، والظاهر الثاني دون الأول ، فلاحظ نظائره وتأمل .

ثم إنَّ ظاهر النصّ والفتوى تقييد مشروعية الخلاف بتعذر السدر ، والشجر الرطب بالخلاف ، لكن ظاهر الذكرى (١) وغيرها (٢) أو صريحها أن ذلك أفضل ، وإلا فيجزى كلُّ منها مع التمكن من الآخر ، بل يظهر منه في الدروس (٣) والبيان (٤) ذلك بالنسبة للسدر والنخل فضلاً عن غيره . وربما يشهد له - مع إطلاق التخضير في بعض الأخبار - ما في المكاتبة السابقة على ما في الكافي : « والجريدة أفضل » ، وبالأولى استفاد غيره . وهو لا يخلو من تأمل بعد بيان التخضير في الأخبار بالجريدة ، ومعارضة

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٢) ككفاية الاحكام : الطهارة / غسل الاموات ص ٧ .

(٣) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(٤) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٦ .

إشعار الأفضلية بما في هذا الخبر نفسه من تقييد الجواز بالإعواز، فضلاً عن ظهور غيره فيه أيضاً، فتأمل .

﴿و﴾ كيفية وضع الجريدتين أن ﴿تجعل إحداهما من جانبه الأيمن مع الترقوة ويلصقها بجلده﴾ على المشهور بين الأصحاب نقلاً^(١) وتحصيلاً^(٢)، بل في الغنية^(٣) الإجماع عليه، ﴿و﴾ كذا وضع ﴿الأخرى﴾ مع الترقوة ﴿من الجانب الأيسر﴾ إلا أنها ﴿بين القميص والإزار﴾ وإن لم ينص على الترقوة في المتن ككثير من عبارات الأصحاب، لكن ظاهرهم ذلك، كما نص عليه بعضهم^(٤) ودل عليه الصحيح الآتي، بل هو معقد الشهرة في الذكرى^(٥)، بل الإجماع في الغنية، قال فيها: «ويجعل إحداهما مع جانب الميت الأيمن قائمة من ترقوته ملصقة بجلده، والأخرى من الجانب الأيسر كذلك إلا أنها بين الدرع والإزار، كل ذلك بدليل الإجماع»^(٦) انتهى .

وهو مع شهادة التتبع له مستند الحكم أيضاً، مضافاً إلى الصحيح أو

(١) نقلت الشهرة في مدارك الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١١١، وكفاية الاحكام:

الطهارة/ غسل الاموات ص ٧، وكشف اللثام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٢) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩، وابن البراج في المهذب:

الطهارة/ باب الاكفان ج ١ ص ٦١، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ في التكفين

ص ٥٣ - ٥٤، والعلامة في القواعد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٩ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٤) كالشاهد في الذكرى: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٩، والدروس: الطهارة/ تكفين الميت

ص ١١، والبيان: الطهارة/ تكفين الميت ص ٢٦ .

(٥) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٩ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

الحسن عن جميل بن دراج قال : « قال : إنّ الجريدة قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة إلى ما بلغت ممّا يلي الجلد الأيمن ، والأخرى في الأيسر عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق القميص » ^(١) وهي - مع صحتها ، واعتضاها بالشهرة بل بالإجماع المحكي - صريحة في المطلوب ، ولا يقدح ما فيها من الإضمار كما مرّ غير مرّة ، وعليها يحمل إطلاق خبري الفضيل ^(٢) والحسن ابن زياد الصيقل ^(٣) .

وربما يشهد للتحديد بالترقوة أيضاً قول الصادق (عليه السلام) في المرسل عن يحيى بن عباد : « تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع فتوضع ، وأشار بيده من عند ترقوته إلى يده ، تلفت مع ثيابه ... » ^(٤) .

ونحوه عن معاني الأخبار بطريق صحيح ، قال فيه : « ... وأشار بيده

(١) الكافي : باب الجريدة ح ٥ ج ٣ ص ١٥٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦٥ ج ١ ص ٣٠٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٤٠ .

(٢) رواه الكليني عن عدة من اصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن احمد بن محمد بن أبي نصر ، عن محمد بن سماعة ، عن فضيل بن يسار ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « توضع للميت جريدتان ، واحدة في الأيمن ، والأخرى في الأيسر » .

الكافي : باب الجريدة ح ٦ ج ٣ ص ١٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التكفين ح ٦ ج ٢ ص ٧٤٠ .

(٣) رواه الكليني عن أبي علي الاشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان ، عن الحسن بن زياد الصيقل ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « يوضع للميت جريدتان ، واحدة في اليمين ، والأخرى في الأيسر ... » .

الكافي : باب الجريدة ح ١ ج ٣ ص ١٥١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٢٢

ج ١ ص ٣٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب التكفين ح ٦ ج ٢ ص ٧٣٧ .

(٤) الكافي : باب الجريدة ح ٣ ج ٣ ص ١٥٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦٤ ج ١

ص ٣٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب التكفين ح ٤ ج ٢ ص ٧٤٠ .

إلى عند ترقوته تلفت مع ثيابه»^(١).

وقول أبي جعفر (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) في خبر يحيى بن عباد بعد أن سأل عن التخضير: «جريدة خضراء توضع من أصل اليدين إلى الترقوة»^(٢).

وما عساه يظهر منها كسابقها من الاجتزاء بالواحدة - مع أنه لا ينافي الاستدلال على المطلوب - محمول على إرادة الجنس، أو مجرد كيفية الوضع، أو الضرورة، أو غير ذلك كما تقدم الكلام فيه، كما أنه لا دلالة فيه على عدم الإلصاق بالجلد. نعم قد يقال: إنها عدا رواية معاني الأخبار منافية لما تقدم من معقد إجماع الغنية من وضع الجريدة قائمة وإن أطلق غيره من الأصحاب، فتأمل.

وكيف كان، فهي مع ما تقدم حجة على المحكي عن الاقتصاد^(٣) والمصباح^(٤) ومختصره^(٥) أن اليمنى على الجلد عند حقوه من الأيمن، واليسرى على الأيسرين القميص والإزار، مع أننا لم نعرف له شاهداً، اللهم إلا أن يحتج له بمضمر جميل في الصحيح: «عن الجريدة توضع من دون الثياب أو فوقها؟ قال: فوق القميص ودون الخاصرة، فسألته من أي جانب؟ فقال: من الجانب الأيمن»^(٦).

(١) تقدم في ص ٤٠٧.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب وضع الجريدتين ح ٤٠٥ ج ١ ص ١٤٥، وسائل الشيعة: باب ٧

من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٣٦.

(٣) الاقتصاد: غسل الاموات ص ٢٤٩.

(٤) مصباح المتجعد: غسل الاموات ص ١٩.

(٥) مختصر المصباح: غسل الاموات ص ٣٧ (مخطوط).

(٦) الكافي: باب الجريدة ح ١٣ ج ٣ ص ١٥٤، وسائل الشيعة: باب ١٠ من ابواب التكفين ح ٣

وهو- مع ظهوره في الاجتزاء بالجريدة الواحدة، ومخالفته لما ذكر من وضع اليمنى على الجلد، وعدم صراحة لفظ الدون فيما أراد- محتمل لقراءة الخاصرة بالحاء المهملة أي اللقافة المحيطة كما في كشف اللثام (١)، فلا يكون له شاهد فيه .

وبالمحكي من عبارة الفقه الرضوي : « واجعل معه جريدتين ، إحداهما عند ترقوته تلصقها بجلده ، ثم تمدّ على قيصه ، والأخرى عند وركه » (٢) ، وهو كما ترى غير منطبق على تمام المدعى . نعم هو موافق لما يحكى عن الصدوقين (٣) من جعل اليسرى عند وركه ما بين القميص والإزار ، واليمنى عند ترقوته ملاصقة للجلد ، وإن كان فيه قصور أيضاً في الجملة ، كما أنه قاصر عن معارضة ما تقدّم لوقلنا بحجّيته .

ومن العجيب استدلاله في المختلف (٤) للصدوقين بخبر يونس عنهم (عليهم السلام) : « ... ويجعل له قطعتين من جريد النخل ، تجعل له واحدة بين ركبتيه نصف ممّا يلي الساق ونصف ممّا يلي الفخذ ، ويجعل الأخرى تحت إبطه الأيمن ... » (٥) وهو كما ترى بمعزل عن ذلك .

ج ٢ ص ٧٤٠ .

(١) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢١ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٣) نقله عن الاب في مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٤ ، وقاله الابن في من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥٠ .

(٤) مختلف الشيعة : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٤ .

(٥) الكافي : باب تحنيط الميت وتكفينه ح ١ ج ٣ ص ١٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٠ من ابواب

التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤٠ .

نعم هو منطبق على تمام ما يحكى عن الجعفي^(١)، كانطباق عجزه على المحكي عن ابن أبي عقيل^(٢) من جعل واحدة تحت إبطه الأيمن مقتصرًا عليها، لكنه قاصر عن معارضة ما تقدّم من وجوه، ومع الإغضاء عن ذلك فالمتّجه حينئذٍ التخيير بين الكيفيتين، أو الحمل على تفاوت مراتب الفضيلة، إلاّ أنا لم نعرف قائلًا بشيء من ذلك.

نعم قال المصنّف في المعتبر بعد ذكره مستند المشهور خبر جميل المتقدّم وخبر يحيى بن عباد: «والروايتان ضعيفتان؛ لأنّ القائل في الأولى مجهول، والثانية مقطوعة السند، ومع اختلاف الروايات والأقوال يجب الجزم بالقدر المشترك بينها، وهو استحباب وضعها مع الميت [في كفنه]^(٣) أو قبره بأيّ هذه الصور شئت»^(٤)، واستحسنه جماعة ممّن تأخّر عنه^(٥)، وفيه نظر من وجوه لا تحقّق بعد ملاحظة ما ذكرناه.

فلا ريب أنّ الأقوى ما عليه المشهور لكن مع الاختيار، أمّا مع التقيّة فلتوضع حيث يمكن ولو في القبر؛ لرفوعة سهل بن زياد^(٦)، وعليه يحمل

(١) نقله عنه الشهيد في الذكري: الطهارة/ تكفين الميت ص ٤٩.

(٢) نقله عنه المصنّف في المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٨.

(٣) الاضافة من المصدر.

(٤) المعتبر: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٨.

(٥) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٢، والسيد في مدارك

الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١١٢.

(٦) رواه الكليني عن عدة من اصحابنا، عن سهل بن زياد رفعه قال: «قيل له: جعلت فداك، ربّما حضرتي من أخافه، فلا يمكن وضع الجريدة على ما روينا، فقال: أدخلها حيث ما يمكن».

الكافي: باب الجريدة ح ٨ ج ٣ ص ١٥٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٢٤

إطلاق نفي البأس عن الصادق (عليه السلام) في خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله^(١) والمرسل^(٢) بعد أن سئل فيها «عن الجريدة توضع في القبر؟ قال: لا بأس».

ولو نُسيت أو تُركت فالأولى جواز وضعها فوق القبر للنبوي المتقدم^(٣)، وإن كان في تناوله لما ترك عمداً تأمل، فتأمل.

﴿و﴾ من جملة السنن ﴿أن يسحق الكافور بيده﴾ كما في المقنعة^(٤) والقواعد^(٥) والمنتهى^(٦) وعن غيرها^(٧)؛ لما في خبر يونس عنهم (عليهم السلام) «... ثم اعمد إلى كافور مسحوق...»^(٨) الحديث.

ولا دلالة فيه على استحباب كون السحق باليد، ولذا حكاه المصنف في الاعتبار عن الشيخين، وقال: «لم أتحقق مستنده»^(٩) وفي المدارك^(١٠)

ج ١ ص ٣٢٧، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٤١.

(١) الكافي: باب الجريدة ح ٩ ج ٣ ص ١٥٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٢٦ ج ١

ص ٣٢٨، وسائل الشيعة: باب ١١ من ابواب التكفين ح ٣ ج ٢ ص ٧٤١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب وضع الجريدتين ح ٤٠٣ ج ١ ص ١٤٤، وسائل الشيعة: باب

١١ من ابواب التكفين ح ٥ ج ٢ ص ٧٤١.

(٣) في ص ٤١٢.

(٤) المقنعة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٧٨.

(٥) قواعد الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٩.

(٦) منتهى المطلب: الصلاة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩.

(٧) كالمبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩، والوسيلة: الصلاة/ احكام الموتي ص ٦٦، والجامع

للشرائع: الطهارة/ في التكفين ص ٥٣.

(٨) تقدم في ص ٣١٠.

(٩) الاعتبار: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٢٨٦.

(١٠) مدارك الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١١٢.

إليهما وأتباعهما ، وعلّله في الذكرى^(١) بخوف الضياع ، وهو كما ترى غير صالح لإثبات حكم شرعيّ ، فملتوقف فيه حينئذٍ مجال ، وأولى منه ما في المبسوط^(٢) من كراهة أن يسحق بجحر أو غير ذلك ، وإن كان الاحتياط يقضي بهما ، فتأمل .

﴿و﴾ من جملتها أيضاً أن ﴿يَجْعَلُ مَا يَفْضُلُ﴾ من الكافور ﴿من مساجده على صدره﴾ على المشهور كما في كشف اللثام^(٣) ، بل في الخلاف^(٤) الإجماع على وضع الفاضل على صدره ، وفي ظاهر المنتهى^(٥) نفي الخلاف عنه ، لكن زاد على المساجد « طرف الأنف » كما تقدّم سابقاً .

ولم أقف على ما يدلّ عليه من الأخبار وإن استدلّ عليه بحسنة الحلبي : « ... فاعمد إلى الكافور فامسح به آثار السجود منه ومفاصله كلّها ولحيته وعلى صدره من الحنوط ... »^(٦) وخبر زرارة : « واجعل في فمه - إلى أن قال :- وعلى صدره »^(٧) .

لكنهما لا دلالة فيهما على أزيد من استحباب تخنيطه لا وضع الفاضل عليه ، نعم ما يحكى عن عبارة الفقه الرضوي صريح فيه : « تبدأ بجبهته

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٧ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٩٦ ج ١ ص ٧٠٤ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

(٦) الكافي : باب تخنيط الميت وتكفينه ج ٤ ص ٣١٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٥٨ ج ١ ص ٣٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٤٤ .

(٧) تقدم في ص ٣٠٩ .

وتمسح مفاصله كلّها به ، وتلقى ما بقي على صدره « (١) وإن كان فيه مخالفة أيضاً من حيث عدم الاقتصار على المساجد .

ولعلّ الإجماع السابق المؤيد بنفي الخلاف - إن لم يريدوا الوجوب - وبالرضوي كافٍ في استحبابه ، لكنك خير بأنّه ينبغي تقييد ذلك بما إذا لم نقل باستحباب تحنيط غير المساجد ممّا تقدّم سابقاً ، وإلاّ اتّجه إرادة الفاضل عنها وعن المساجد حينئذٍ ، أو يقال حينئذٍ بالتخيير في المستحب بين وضع تمام الباقي على الصدر وحنيطها ، فتأمل جيّداً .

﴿ و ﴾ منها ﴿ أن يطوى جانب اللقافة الأيسر على ﴾ الجانب ﴿ الأيمن ﴾ من الميت ﴿ والأيمن ﴾ منها ﴿ على الأيسر ﴾ منها أو منه ، كما في المفتنة (٢) والمبسوط (٣) والخلاف (٤) والوسيلة (٥) وغيرها (٦) ، بل لا أجد فيه خلافاً ، بل في الخلاف : « إجماع الفرقة وعملهم عليه » ، كظاهر الذكرى (٧) حيث نسبته إلى الأصحاب ، وكفى بذلك مستنداً لمثله .

وعلّله بعضهم (٨) بالتيمّن بالتيامن ، وفيه : أنه أوضح في صورة العكس .

(١) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٨ ، مستدرک الوسائل : باب ١٣ من ابواب الكفن ح ١ ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٢) المفتنة : الطهارة / تلقين المختصرين ص ٧٨ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٩ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٠٠ ج ١ ص ٧٠٥ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٧ .

(٦) كالنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٦ ، والدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٨) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٧ .

والظاهر أنَّ خلافَ المستحبِّ العكسُ ، أو هو وجمعها من غير وضع فقط ، وإن كان في شمول نحو العبارة للثاني تأمل ، لا ترك اللفَّ أصلاً أو من جانب ، سيَّما الأوَّل ؛ لعدم صدق اللَّفَّافة حينئذٍ ، ولا الجمع فقط ، فيكون المستحبُّ حينئذٍ السَّعة ، فتأمل .

وفي التعبير باللَّفَّافة تعميم للحكم بجميع اللِّفائف كما عن المذهب^(١) ، ومنها الخبرة كما نصَّ عليها بعضهم^(٢) ، والنمط إن قلنا : إنَّه لَفَّافة . لكن حيث يجتمع اللَّفَّافتان مثلاً فهل يصنع بكلِّ واحدة مستقلةً الهيئَةُ المذكورة ، أو يجمع جانبها معاً فيطويان ؟ وجهان ، والظاهر جوازهما معاً ، لكن قد يظهر من عبارة الذكرى الثاني ، قال : « قال الأصحاب ونقل الشيخ فيه الإجماع : يطوى اللَّفَّافتان جانبها الأيسر على جانبها الأيمن ، وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر »^(٣) ، مع احتمال إرادته الأوَّل أيضاً ، والأمر سهل .

ولمَّا فرغ من ذكر مسنون هذا القسم شرع في مكروهه ، لكن كان ينبغي ذكر ما ذكره بعض الأصحاب^(٤) من استحباب إعداد الإنسان كفنه ، وإجادة الأكفان والتنوُّق فيها^(٥) ، خصوصاً الثاني ؛ لاستفاضة

(١) المذهب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦٢ .

(٢) كالشيخ في النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٦ ، وسلا في المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٥٠ ، والشَّهيد في البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٦ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٤) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٦ ، والبحراني في الخدائق الناضرة : الطهارة / تكفين الميت ج ٤ ص ٢ .

(٥) كالعلامة في نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٥ .

الأخبار (١) به ، أَللّهم إِلَّا أن يدعى خروجها عمّا نحن فيه .

﴿ ويكره تكفينه بكتّان ﴾ عند علمائنا كما في التذكرة (٢) وجامع المقاصد (٣) وعن نهاية الأحكام (٤) ، وذلك ظاهر في دعوى الإجماع ، ولعلّه كذلك ؛ إذ لا اعرف فيه خلافاً إِلَّا من الصدوق (٥) فلا يجوز ، مع احتمال إرادته ذلك أيضاً كما وقع منه في غير المقام ممّا يبعد إرادة الحرمة فيه .

ومن ابن زهرة في الغنية : « وأفضل الثياب البيض من القطن والكتّان » (٦) مدّعياً الإجماع عليه ، ونحوه عن الكافي (٧) من دون دعواه ، ولعلّ ذكره الإجماع شاهد على إرادته اللون بناءً على استحبابه مستقلاً عن القطن ، وإلّا فتتبع كلام الأصحاب يشهد بخلافه .

وفي خبر أبي خديجة عن الصادق (عليه السلام) : « الكتّان كان لبني إسرائيل يكفّنون به ، والقطن لأئمة محمد (صلى الله عليه وآله) » (٨) ، وهو لا يخلو من إشعار بالكراهة بعد القطع باستحباب القطن لما تقدّم ، وإن قال في كشف اللثام : « إنّما يدلّ على فضل القطن » (٩) .

(١) ذكرنا بعض ما يدلّ على ذلك في حاشية (١٠) من ص ٢٠٠ ، وراجع وسائل الشيعة : باب

١٨ من أبواب التكفين ج ٢ ص ٧٤٩ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٣ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٨١ .

(٤) نهاية الأحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٣ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٠ ج ١ ص ١٤٧ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٧) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٧ .

(٨) تقدم في ص ٣٧٦ .

(٩) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١٦ .

وفي مرسل يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا عن الصادق (عليه السلام) : « لا يكفّن الميت في كَتَان »^(١) كالحكي عن الرضوي : « لا تكفّنه في كَتَان ولا ثوب إبريسم »^(٢) .

وهما وإن كانا ظاهرين فيما ذكره الصدوق ، لكن عدم القول بحجّة الثاني ، وضعف سند الأوّل وإن كان الإرسال فيه عن عدة ، مع ما عرفت من إعراض من عداه عنه ، يوجب الحمل على الكراهة ، سيّما بعد ظهور إجماع الغنية كظاهر الإجماعات السابقة والأصل - بناءً على جريانه في مثله - وإطلاق الأدلة في الجواز .

﴿ و ﴾ كذا يكره ﴿ أن يعمل للأكفان المبتدأة أكمام ﴾ على المشهور بين الأصحاب^(٣) ، بل نسبته جماعة^(٤) إليهم ، وكاشف اللثام^(٥) إلى قطعهم ؛ للمرسل عن الصادق (عليه السلام) قال : « قلت له : الرجل يكون له القميص أيكفّن فيه ؟ فقال : اقطع أزراره ، قلت : وكمّته ، قال : لا ، إنّما ذاك إذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كمّاً ، فأما إذا كان ثوباً لبيساً فلا تقطع منه إلّا أزراره »^(٦) ، وضعف سنده مع ما عرفت يوجب

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١١٠ ج ١ ص ٤٥١ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٢ ح ٦ ج ١ ص ٢١١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٥١ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٩ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٧ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / تكفين الميت ص ١٠ .

(٤) كالشهيد في الذكري : الطهارة / تكفين الميت ص ٤٩ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٤ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٨ من

حملة على الكراهة ، فإنا عن المذهب : « لا يجوز »^(١) ضعيف .

ومنه كغيره من الأخبار المشتعلة على الصحيح يستفاد عدم كراهة ذلك في ذي كم كان يلبسه هو أو غيره ، مع ما في التذكرة^(٢) من نسبته إلى علمائنا ، وكشف اللثام^(٣) إلى قطع الأصحاب ، ومن هنا قيد المصنف كغيره من الأصحاب بالمبتدأة .

نعم ، هو صريح كصحيح ابن بزيع^(٤) في قطع أزراره ، وظاهره الوجوب ، فالمتجه القول به إن لم يكن إجماع على عدمه ، وإلا فالأصل والإطلاق لا يعارضان ، وعدم التعرض له فيما ورد^(٥) من تكفين فاطمة

ابواب التكفين ح ٢ ج ٢ ص ٧٥٦ .

(١) المذهب : الطهارة / باب الاكفان ج ١ ص ٦١ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٥ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٤) رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله ، عن أحمد بن محمد ، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع ، قال : « سألت أبا جعفر (عليه السلام) أن يأمر لي بقميص أعده لكفني ، فبعث به إليّ ، فقلت : كيف أصنع ؟ فقال : انزع أزراره » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٥٣ ج ١ ص ٣٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٨ من

ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٦ .

(٥) كما في الخبر الذي رواه الصدوق عن جعفر بن محمد بن مسرور ، عن محمد بن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي ، عن أبيه ، عن خلف بن حماد الاسدي ، عن أبي الحسن العبيدي ، عن الاعمش ، عن عباية بن ربعي ، عن عبد الله بن عباس ، قال : « أقبل علي بن أبي طالب (عليه السلام) ذات يوم إلى النبي (صلى الله عليه وآله) باكياً وهو يقول : انا لله وانا اليه راجعون ، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : مه يا علي ، فقال علي (عليه السلام) : يا رسول الله ماتت أمي فاطمة بنت اسد ، قال : فبكي النبي (صلى الله عليه وآله) عليه وآله ثم قال : رحم الله امك ، يا علي اما أنها إن كانت لك أمّاً فقد كانت لي أمّاً ، خذ

بنت أسد بقميص النبي (صلى الله عليه وآله) لا دلالة فيه على الجواز بدونه ، فتأمل .

﴿و﴾ كذا يكره ﴿أن يكتب عليها﴾ أي الأكفان ﴿بالسواد﴾ كما في الوسيلة^(١) والجامع^(٢) والمعتبر^(٣) والنافع^(٤) وكثير من كتب المتأخرين^(٥) ، وفي المبسوط : « لا يكتب »^(٦) ، كما عن النهاية : « لا يجوز »^(٧) .

ولم نقف على دليل يقتضي الكراهة فضلاً عن الحرمة سوى دعوى تناول النهي عن التكفين بالسواد له ، وهو-مع تسليم تناول سيما لما كتب عليه القليل كالشهادتين فقط- إنما يفيد الكراهة ؛ لقصوره عن إفادة الحرمة كما تقدم سابقاً .

وعلل في المعتبر^(٨) الكراهة بالاستبشاع ، وبأن وظائف الميت متلقاة فتوقف على الدلالة ، والأول اعتبار محض ، والثاني-مع أنه لو تم لاقتضى

عمامي هذه وخذ ثوبي هذين فكفّنها فيها ...» امالي الصدوق : المجلس الحادي والخمسون ح ١٤ ص ٢٥٨ .

(١) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٧ .

(٢) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ .

(٣) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٩٠ .

(٤) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٣ .

(٥) كقواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ ، وجامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٦ .

(٦) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٧٧ .

(٧) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٢ .

(٨) المعتبر : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٢٩٠ .

المنع- يتجه لو كان المدعى التوظيف فيه ، وعدم الكراهة أعمّ منه ومن الجواز كما هو قضية إطلاق دليل استحباب الكتابة .

ومما ذكرنا يعرف ما في إلحاق مطلق الأصباغ بالسواد كما عن بعضهم (١) ؛ لعدم الدليل عليه إلّا دعوى تناول السواد له ، وهو كما ترى . ثم إنّ الحكم من الأصحاب بالكراهة في خصوص الأسود في المقام قاضٍ بأنّ مرادهم في الترتيب السابق بالنسبة للتربة والطين والماء والاصبع إنّما هو في الفضيلة ، فتأمل .

﴿و﴾ كذا يكره ﴿أن يجعل في سمعه أو بصره شيئاً من الكافور﴾ كما تقدّم الكلام في ذلك مفصلاً (٢) .

﴿مسائل ثلاث﴾

﴿الأولى﴾

﴿إذا خرج من الميّت نجاسة﴾ قبل تكفينه تنجّس بها بدنه وجب إزالتها عنه ، من غير فرقٍ في ذلك بين كونها بعد تمام الغسل أو في أثنائه ، بلا خلاف أجده فيه (٣) ، بل ظاهر الأصحاب الإجماع عليه كما اعترف به

(١) كالمفيد في المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٨ ، والعلامة في المنتهى : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤١ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٦ .

(٢) في ص ٣٠٧ .

(٣) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ .

في كشف اللثام^(١)، وهو الظاهر من غيره .

ويدلّ عليه في الجملة : -مضافاً إلى فحوى ما دلّ^(٢) على قرض الكفن عند تنجسه ، وإلى ما في بعض الأخبار^(٣) من مطلوبيّة ملاقاته لربّه طاهر الجسد ، وإشعار جملة منها^(٤) أيضاً بالتحقّظ عليه من النجاسة -قولُ الصادق (عليه السلام) في موثّق روح بن عبد الرحمن : « إن بدا من الميت شيء بعد غسله فاغسل الذي بدا منه ، ولا تعد الغسل »^(٥) .

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر الكاهلي والحسين بن المختار بعد أن سألاه عن الميت يخرج منه شيء بعد ما يفرغ من غسله : « يغسل ذلك ، ولا يعاد عليه الغسل »^(٦) .

وخبر سهل عن بعض أصحابه رفعه ، قال : « إذا غسّل الميت ثم

(١) كشف اللثام : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٦ .

(٢) كالحبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن علي بن محمد ، عن أحمد بن محمد ، عن الكاهلي ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعدما يغسل ، فأصاب العمامة أو الكفن قرض منه » .

الكافي : انظر باب ما يخرج من الميت بعد أن يغسل ج ٣ ص ١٥٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ٥٠ و ١٠٣ ج ١ ص ٤٣٦ و ٤٥٠ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٢٤ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٥٣ .

(٣) ذكرنا بعض ما يدلّ على ذلك في حاشية (٣) من ص ١٣٩ .

(٤) كقولهم (عليهم السلام) في مرسل يونس : « ... واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء ... » المتقدم في ص ٣٥٨ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٠١ ج ١ ص ٤٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢ ص ٧٢٣ ، وفي المصدر : « روح بن عبد الرحيم » .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٠٠ ج ١ ص ٤٤٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب غسل الميت ح ٢ ج ٢ ص ٧٢٣ .

أحدث بعد الغسل ، فإنه يغسل الحدث ولا يعاد الغسل » (١) .

نعم ، قد يستشكل في وجوب إزالتها لو كانت في الأثناء قبل الشروع في الباقي منه أو عند إرادة غسل محلها على نحو ما تقدّم في النجاسة السابقة على أصل الغسل ، لكن ينبغي القطع بعدم وجوب إزالتها عن العضو الذي غسل فتنجس بعد غسله سابقاً على تمام تلك الغسلة ، وإن احتمل وجوبه بالنسبة إلى أصل الشروع في الغسلة التي بعدها إن كانت ، وإلا كان له تأخير الإزالة بعد تمامها ؛ للأصل وإطلاق الأدلة السالين عن المعارض ، وهو واضح .

كما أنه ينبغي القطع أيضاً بعدم إعادة الغسل لو كانت النجاسة غير حديثة مطلقاً ، وكذا الحديثة لو كانت بعد تمام الغسل ؛ للأصل وما سمعته من الأخبار السابقة المؤيدة بإطلاق غيرها منها ومن فتاوى أكثر الأصحاب ، بل في الخلاف (٢) الإجماع عليه ، ولعله كذلك ؛ إذ لا خلاف فيه من أحد حتى ابن أبي عقيل ؛ لظهور لفظ الاستقبال - في المحكي عنه - في الأثناء كما تسمعه ، وإن حكاه بعضهم (٣) عنه أيضاً ، وإلا كان محجوجاً بما عرفت ، مضافاً إلى عدم المستند له كالذي حكاه في الذكرى عن بعض المنتمين إلى الشيعة أنه إن حدث في أثناء الثلاث لم يلتفت إليه ، وإن حدث بعد إكمالها تمّت خمساً ، وبعد الخمس يكمل سبعاً ، وبعد السبع لم

(١) الكافي : باب ما يخرج من الميت بعد الغسل ح ٢ ج ٤ ص ١٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من أبواب غسل الميت ح ٥ ج ٢ ص ٧٢٤ .

(٢) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٤٧٩ ج ١ ص ٦٩٦ .

(٣) كالصنف في المعتبر : الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٢٧٤ ، والعلامة في المختلف : الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٣ .

يلتفت إليه ولقد أجاد الشهيد حيث قال بعد نقله ذلك : « وهذا مبنيّ على ما لم يثبت عن أهل البيت (عليهم السلام) »^(١) .

وكذا لو كانت حديثية في الأثناء على المشهور بين الأصحاب كما في كشف اللثام^(٢) وغيره^(٣) ، بل قد يظهر من بعضهم^(٤) انحصار المخالف في ابن أبي عقيل ، حيث قال : « فإن انتقض منه شيء استقبل به الغسل استقبالاً »^(٥) . ولعلّه لكونه كغسل الجنابة أو نفسه ، وهو ينتقض بالحدث ، ولإرادة خروجه من الدنيا طاهراً ، ولما يشعر به تقييد عدم الإعادة في خبر روح وغيره بالخروج بعده .

وفيه : - مع أنّ الأول مبنيّ على إعادة غسل الجنابة بذلك ، وهو خلاف التحقيق كما عرفت - قد يدفع بانصراف التشبيه بالأخبار إلى إرادة الكيفية ، كما أنّ الذي دلّ منها على كونه غسل جنابة حقيقةً ظاهر في إرادة الحكمة ، أو محمول على ما لا يعرفه إلّا الإمام (عليه السلام) من الأمور التي لا يناط التكليف الظاهري بها ، مضافاً إلى عدم تناول ما دلّ على انتقاض غسل الجنابة من المرسلة السابقة هناك وغيرها لمثل ذلك ، كما هو واضح عند التأمل .

والثاني - مع أنّه مبنيّ على أنّ الموت من الأحداث - مصادرة محضة .
والثالث - مع أنّه معارض بما يشعر به الأمر بمسح بطنه قبل كلّ غسلة

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١١٦ .

(٣) كالحقائق الناضرة : الطهارة / غسل الميت ج ٣ ص ٤٦٦ .

(٤) كالعلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٣ .

(٥) نقله عنه العلامة في المختلف ، راجع المصدر السابق .

من الغسلات الثلاثة من غير أمر بإعادة الغسل لو خرج منه شيء مثلاً قبل غسلة الكافور أو بعدها بل ظاهرها عدمه ، بل لعلّه صريح خبريونس ؛ لقوله (عليه السلام) : «... فإن خرج منه شيء فأنقه ثم اغسل...»^(١) إلى آخره - أنّ أقصاه بعد تنقيح تقريره فيها مفهوم غير دالّ على الوجوب لا يصلح لأن يحكم به على الأصل بمعنييه وإطلاق الأدلة الظاهر في الاجتزاء مطلقاً المؤيدين بالشهرة المحكيّة ، وإن كان في تحقّقها نظر؛ لقلة من تعرّض لخصائص المسألة من الأصحاب ، بل قد يشعر اقتصار جملة منهم على ذكر الخروج بعد الغسلات الثلاثة بالخلاف في المقام ، ومن هنا كان الاحتياط لا ينبغي أن يترك هنا سيّما على القول بوجوب مراعاته في مثله ، وسيّما لو كان الحديث في أثناء غسل القراح .

ومما ذكرنا يظهر لك عدم إعادة الوضوء لو كان قد فعله سابقاً ؛ للأصل واقتضاء الأمر الإجزاء المؤيدين بخلو النصوص وأكثر الفتاوى منه ، بل في الخلاف^(٢) الإجماع عليه لو كان الحدث بعد الثالثة .

هذا كله قبل التكفين ، وأمّا إذا كان خروج النجاسة ﴿ بعد تكفينه ﴾ لا إشكال في عدم وجوب إعادة الغسل أيضاً لما عرفت ، و ﴿ إن لاقت جسده غسلت بالماء ﴾ لما عرفت من وجوب إزالة النجاسة عنه . لكن ظاهره كغيره^(٣) بل كاد يكون صريح الذكري^(٤) أنّه لا فرق في

(١) الكافي : باب غسل الميت ح ٥ ج ٣ ص ١٤١ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٥ ج ١ ص ٣٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٦٨٠ .

(٢) الخلاف : الجنائز / مسألة ٤٧٩ ج ١ ص ٦٩٦ .

(٣) كالعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٥٠ .

ذلك بين طرحه في القبر وعدمه ، بل ولو توقّف إزالتها على خروجه منه ، ولعلّه لإطلاق الأدلّة السابقة . إلّا أنّ شمولها لبعض ذلك كما لو كان بعد الوضع في القبر أو التوقّف على الخروج منه نظر وتأمل ؛ لظهور سياقها فيما قبل الوضع في القبر كما في الحقائق (١) ، بل قد يشعر أمرهم بقرض الكفن في مثل هذين الحالين - كما ستعرف - من غير تعرّض لغسل البدن مع تلازمهما غالباً بالعفو عنها ، ومن هنا قال في الحقائق : « إنّ الظاهر من كلامهم اغتفارها في مثل ذلك » (٢) .

اللّهم إلّا أن يحمل ذلك منهم على غلبة تعذّر غسل البدن المعتبر شرعاً حينئذٍ فيه ، وإخراجه منه لذلك هتك لحرمته وأذية له من غير دليل ، نعم لو تمكّن من الإزالة فيه على الوجه المعتبر شرعاً بحيث لا يتنجّس الميت أو كفنه أمكن القول حينئذٍ بالوجوب ؛ لإطلاق أو عموم ما دلّ على وجوب إزالتها عنه .

ولقد أجاد المحقّق الثاني حيث قال : « تجب إزالة النجاسة على كلّ حال وإن وضع في القبر ، إلّا مع التعذّر ، ولا يجوز إخراجه بحال لما فيه من هتك الميت ، مع أنّ القبر محلّ النجاسة » (٣) انتهى .

وربّما يظهر من المحكي عن الأردبيلي (٤) الإجماع على وجوب إزالة النجاسة عن البدن قبل الدفن مطلقاً .

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ إن لاقت ﴾ النجاسة ﴿ كفنه ﴾ فظاهر الأصحاب

(١) الحقائق الناضرة : الطهارة / تكفين الميت ج ٤ ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٨ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٠ .

وجوب الإزالة ، ويؤيده أوامر القرض ، وما تقدّم سابقاً^(١) من عدم جواز التكفين بالنجس ، واحتمال قصره على النجاسة السابقة على التكفين ممنوع ، فما عن ابن حمزة^(٢) من الاستحباب ضعيف .

نعم ، خيرة المصنّف ككثير من المتأخّرين^(٣) بل في المدارك^(٤) نسبته إلى الصدوقين وأكثر الأصحاب ، وفي مجمع البرهان^(٥) إلى الأصحاب إزالتها ﴿ كذلك ﴾ أي كالبدن تغسل بالماء ﴿ إلا أن يكون بعد طرحه في القبر ، فإنها تقرض ﴾ بل قيده المحقق الثاني^(٦) تبعاً للشهيد في البيان^(٧) بما إذا لم يتمكّن من الغسل في القبر ، ولعلّه مراد من أطلق ؛ تنزيلاً لإطلاقهم على غلبة التعذّرفيه .

خلفاً للشيخ^(٨) وابني حمزة^(٩) وسعيد^(١٠) وعن ابن البراج^(١١) من إطلاق القرض من غير فرق بين الوضع في القبر وعدمه ، وإليه أشار المصنّف بقوله : ﴿ ومنهم من أوجب قرضها مطلقاً ﴾ وكأنّه لقول

(١) في ص ٢٩١ .

(٢) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ .

(٣) كالعلامة في القواعد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ١٨ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٦ .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠١ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٣٧٩ .

(٧) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٨ .

(٨) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، والنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٣ .

(٩) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ .

(١٠) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥٢ .

(١١) المهذب : الطهارة / كيفية غسل الميت ج ١ ص ٥٩ .

الصادق (عليه السلام) في الصحيح إلى ابن أبي عمير وابن أبي نصر عن غير واحد: «إذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فأصاب الكفن قرض من الكفن»^(١)، وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر الكاهلي: «إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعد الغسل فأصاب العمامة أو الكفن قرض بالمقراض»^(٢).

والمناقشة^(٣) في سند الأولى بالإرسال والثانية بعدم توثيق الكاهلي في غير محلّها بعد كون المرسل ابن أبي عمير، سيّما بعد ضميّة ابن أبي نصر معه وإرساله عن غير واحد ومدج الكاهلي^(٤)، بل لعلّه ثقة بناءً على الظنون الاجتهادية، مضافاً إلى عمل الأصحاب بها في الجملة.

كما أنّه لا وجه لدعوى معارضتها بالأخبار السابقة الآمرة بالغسل، وبالنهي عن إتلاف المال، مع استلزام القرض انتفاء الساتريّة عن الكفن أو أحد أثوابه بناءً على اعتبارها في كلّ واحد منها، فتنزّل حينئذٍ هذه على الوضع في القبر مطلقاً أو مع قيد عدم التمكن من الغسل، ﴿و﴾ من هنا قال المصنّف: إنّ ﴿الأوّل أولى﴾.

إذ ذلك - بعد تسليم ظهور تلك فيما يشمل الكفن، وعدم ظهور هذه فيما

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٠٣ ج ١ ص ٤٥٠، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من ابواب غسل الميت ح ٣ ج ٢ ص ٧٢٣.

(٢) الكافي: باب ما يخرج من الميت بعد أن يغسل ح ١ ج ٣ ص ١٥٦، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٠٢ ج ١ ص ٤٤٩، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من ابواب غسل الميت ح ٤ ج ٢ ص ٧٢٣.

(٣) كما في مدارك الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١١٧.

(٤) الخلاصة: باب عبدالله ص ١٠٩.

قبل الوضع في القبر- من تعارض الإطلاق والتقييد ، على أنه لا شاهد له سوى ما يحكى عن الفقه الرضوي على نحو عبارة الصدوق^(١) : « فإن خرج منه شيء بعد الغسل فلا تعد غسله ، لكن اغسل ما أصاب من الكفن إلى أن تضعه في لحده ، فإن خرج منه شيء في لحده لم تغسل كفنه ، لكن قرضت من كفنه ما أصاب من الذي خرج منه ، ومددت أحد الثوبين على الآخر»^(٢) ، وهو مبني على حجتيه في نفسه .

ويقوى في النفس أن المراد بأوامر القرض الإرشاد والتعليم والتنبية على العلاج الذي لا ينتقل إليه الذهن عند الابتلاء بذلك ، وإلا فالمطلوب الإزالة على أي نحو كان مع المحافظة على ما ثبت اشتراطه فيه في هذا الحال ، فالمستبع فيه حينئذ الترجيح الذي لا ينفك عنه غالب أفعال العقلاء ، فربما يكون القرض أرجح من الغسل قبل الوضع ، كما لو كان المتنجس من الكفن مثلاً قليلاً من أطرافه وكان الغسل محتاجاً إلى تكلف مع خوف عدم الإزالة على الوجه المعتبر ونحو ذلك ، وقد ينعكس الحال على حسب أثواب الحي وإن ورد الأمر بغسلها .

نعم قد يقال برجحان القرض على الغسل في خصوص الميت عند تساوي مصلحتيهما ؛ لأن ما كفننه إلى التلف ، ولأنه أبلغ في الإزالة من الغسل ونحو ذلك ، ولعله لذا عدّ في الوسيلة^(٣) من المندوبات قرض ما أصاب الكفن من النجاسة ، وإلا فلا يريد استحباب أصل الإزالة ؛

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤١٦ ج ١ ص ١٥١ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٨ من ابواب غسل الميت ح ١ ج ٢

ص ١٩٤ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٥ .

لخالفته لظاهر اتفاق الأصحاب وإن فهمه منه في كشف اللثام^(١) كما سمعته سابقاً. وما يقال: إنَّ القرض قد يؤدي إلى انتفاء الساترية في الكفن أو أحد أثوابه، فيه: - مع أنه مبني على اعتبار الاستدامة في ذلك كالابتداء، وأنه لا يكتفى بالموارة فيه ولو بخالفة الأثواب أو نحو ذلك - أنه لا يقضي بتعيين الغسل مطلقاً، فلعلنا نلتزمه حينئذٍ مع التمكن منه، كما أنه قد يتعين القرض عند تعذر الغسل مثلاً، فتأمل جيداً.

ولو تنجس معظم الكفن بحيث يفحش قرضه ومع ذلك تعذر غسله، فقد يظهر من الذكرى^(٢) حينئذٍ كجامع المقاصد^(٣) سقوطهما للخرج. وقد ينظر فيه - بعد فرض عدم تناول أدلة القرض لمثله حتى يجتزى به - بأن المتجه وجوب إبداله على الولي.

اللهم إلا أن يقال: إنَّ قضية الأصل وجوب ماهية التكفين على الولي مثلاً، وقد حصل، وإنَّ هذه تكاليف أخر مستقلة، فتسقط بالتعذر، وليست هي من شرائط الكفن المجزي شرعاً، والمقام يحتاج إلى التأمل. ومنه تحصل للمسألة شعوب كثيرة غير منقحة في كلامهم، فتأمل جيداً، والله أعلم.

﴿المسألة الثانية﴾

﴿كفن المرأة على زوجها﴾ إجماعاً كما في الخلاف^(٤) والتنقيح^(٥)

(١) كشف اللثام: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ١١٦.

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٥٠.

(٣) جامع المقاصد: الطهارة/ غسل الميت ج ١ ص ٣٧٩.

(٤) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥١٠ ج ١ ص ٧٠٨-٧٠٩.

(٥) التنقيح: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٢٤.

وعن نهاية الاحكام^(١) ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذَا مَالٍ﴾ كما عليه فتوى الأصحاب في المعتبر^(٢) والذكرى^(٣) ، وعند علمائنا في المنتهى^(٤) والتذكرة^(٥) ، وهو الحجة . مضافاً إلى خبر السكوني عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) : «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) قَالَ : عَلَى الزَّوْجِ كَفْنُ امْرَأَتِهِ إِنْ مَاتَتْ»^(٦) .
والصحيح المروي في الفقيه عن الصادق (عليه السلام) قال : «ثُمَّنَ الْكَفْنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، وَقَالَ (عليه السلام) : كَفْنُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا إِذَا مَاتَتْ»^(٧) كما استدَلَّ به جماعة من متأخري المتأخرين^(٨) .

لكن احتمل بعضهم^(٩) أنه ليس من جملة الصحيح بل من مراسيل الصدوق ، مؤيداً لذلك بالمتعارف من عادة الصدوق ، وبخلوها عن ذلك في رواية الكافي^(١٠) والتهذيب^(١١) بهذا السند أو قريب منه ، وبعدم استدلال أحد به إلى زمان صاحب المدارك .

- (١) نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٧ .
- (٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٧ .
- (٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٥٠ .
- (٤) منتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤٢ .
- (٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .
- (٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٢٤ ج ١ ص ٤٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٥٩ .
- (٧) من لا يحضره الفقيه : باب اول ما يبدأ به من تركة الميت ح ٥٤٤٠ ج ٤ ص ١٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ و ٣٢ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٨ و ٧٥٩ .
- (٨) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٨ .
- (٩) غالبه في الحدائق الناضرة : الطهارة / تكفين الميت ج ٤ ص ٦٤ - ٦٥ .
- (١٠) الكافي : باب انه يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية ح ١ ج ٧ ص ٢٣ .
- (١١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٥٢ ج ١ ص ٤٣٧ .

قلت : لو سلم ذلك فلا ريب في حجّيته بعد الانحياز بما عرفت .
ولعلّ ما ذكرنا هو الحجّة في المقام أو من التعليل بأنّه من الإنفاق
الواجب على الزوج لبقاء الزوجيّة بعد الموت ؛ ولذا جازله تغسيلها والنظر
إلى ما لا يجوز النظر إليه إلّا به ، ولقوله تعالى : « وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ
أَزْوَاجُكُمْ » (١) فسّمّاهن أزواجاً بعد الترك ، قال في المعتبر : « وإذا ثبت
تسميتها زوجة لزم كفها ولأنّ سقوط أحكام الزوجيّة إنّما تتحقّق متأخّرة
عن الوفاة ، والكفن يجب عند الوفاة مقارناً لا متأخّراً » (٢) .

وفيه - بعد تسليم صدق اسم الزوجة في هذا الحال - منع دوران وجوب
النفقة عليه ؛ لمكان ظهور أدلّتها في غيره ، بل لعلّه لا يدخل تحت مسمّى
النفقة التي أمر بها ، ومن هنا يسقط وجوب نفقة من وجب الإنفاق عليه
من الأقارب بموته وإن بقي الاسم ، فما ذكر من بقاء تلك الأمور من النظر
واللمس ونحوهما لا يجدي حينئذٍ في إثبات المدعى .

مع إمكان القول بأنّ مقتضى لها الزوجيّة السابقة المستمرّة إلى الموت ،
وإمكان معارضتها أيضاً بثبوت ما ينافيها من حلّة نكاح الأخت والخامسة
ونحو ذلك .

فالعمدة ما سمعته من إطلاق النصّ المنجبر بمعقد الإجماعات المتقدّمة ،
فكلّ ما اندرج فيها جرى الحكم عليه ، فلا فرق حينئذٍ بين المدخول بها
وغيرها ، ولا بين الصغيرة والكبيرة ، ولا بين الحرّة والأمة ، وإن كان بين
ما دلّ على كون الكفن على السيّد والزوج عموم من وجه ؛ لظهور حكم ما

(١) سورة النساء : الآية ١٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٨ .

نحن فيه عليه كالنفقة ، ولا بين الناشزة والمطبعة ، ولا بين العاقلة والمجنونة ، ولا بين الدائمة والمتمتع بها إلا ما شك في اندراجه فيه كما احتمله في المدارك ^(١) وغيرها ^(٢) في الأخيرة ، معللاً له بأن المنصرف إلى الذهن عند الإطلاق الدائمة ، وعساه الظاهر من البيان ^(٣) والدروس ^(٤) أيضاً . وفيه منع ، سيما في التي استعدها الرجل أهلاً ، وجعل مدة عقدتها سنيماً متعدّدة .

وأولى منه في المنع ما في الرياض ^(٥) من دعوى عدم انصراف الإطلاق للناشر أيضاً ؛ إذ نشوزها لا يقضي بذلك قطعاً .

نعم ذكر جماعة من الأصحاب منهم الشهيد في الذكرى ^(٦) والمحقق الثاني في جامع المقاصد أنه بناءً على الاستدلال للحكم بالتعليل السابق يتّجه حينئذ عدم الوجوب فيها وفي سابقتها ، بل قال في الأخير : « إنَّ عدم تعلّق النفقة في حال الحياة لعدم صلاحية الزوجية في المتمتع بها لذلك ، ولثبوت المانع في الناشز يقتضي عدم تعلّق الكفن بعد الموت بطريق أولى ؛ لزوال الزوجية حينئذ أو ضعفها ، ولذا تحلّ له أختها والخامسة ، فيقيّد بذلك إطلاق الخبر مع ضعفه ، ولعلّ عدم الوجوب أظهر » ^(٧) انتهى .

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٨ .

(٢) كذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٩ .

(٣) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٧ .

(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٧ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٥١ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٩ .

وأنت خير بما في ذلك كله بعد ما عرفت أن المستند إطلاق النص المنجبر بما تقدم على تقدير ضعفه ، وإطلاق معقد الإجماعات السابقة ، على أنا نقول : إن الاستدلال بالتعليل السابق لا يمنع من الاستدلال بما قلنا في المقام الذي لا يجري فيه ، كما أن وجود غيره مما ذكرنا لا يمنع من الاستدلال به في المحل الذي يجري فيه ؛ إذ لا مانع من تعدد الأدلة .

فيتمّ حينئذ الاستدلال به على ما نصّ عليه جماعة من الأصحاب بل لا أجد فيه خلافاً من إيجاب باقي مؤن التجهيز كشمّن الصدر والكافور ونحوهما وإن لم تنهض الإطلاقات عليه . لكنّه لا يخلو من نظر ؛ لما عرفته من المناقشة السابقة في التعليل ، فيبقى الأصل حينئذ محكماً ، ولعلّه من هنا توقف فيه جماعة من متأخري المتأخرين ^(١) ، أللهم ألا أن يستفاد ذلك من فحوى وجوب الكفن ، فتأمل جيداً .

ثمّ إنّه ممّا تقدّم من الإطلاق في الزوجة تعرف الإطلاق أيضاً في الزوج من عدم الفرق بين صغيره وكبيره ومجنونه وعاقله ونحو ذلك وإن تعلّق الخطاب حينئذ بالولي ، ويلحق بالزوجة المطلقة رجعية بخلاف البائن ، وفي المحلّة وجهان ، أقواهما عدم .

هذا كله إذا كان الزوج موسراً ، وأمّا إذا كان معسراً لا يملك بعد المستثنيات في الدين أزيد من قوت يوم وليلة له ولعاليه حتّى بملاحظة ما انتقل منها إليه ، أو كان العقد متعة لا إرث فيه ، فقد صرح جماعة ^(٢) بل في

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ٢٠٠ ، ومدارك الاحكام :

الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٨ .

(٢) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / تكفين الميت ص ٥١ ، والكركي في جامع المقاصد :

الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٣٩٩ .

الذخيرة^(١) نسبته إلى الأصحاب وفي المدارك^(٢) إلى قطعهم بأنّها تكون حينئذٍ من تركتها ، وظاهرهم سقوطها عن الزوج حتّى لو أيسر بعد الدفن .
وربّما علّل^(٣) أصل الحكم بأنّ الإرث إنّها هو بعد الكفن ، وهو لا يرجع إلى محصّل عند التأمل ، إلّا أن يراد أنّ ما دلّ على كون الكفن من أصل المال ظاهر في تناوله للرجل والمرأة ، والمتيقّن من خروجه عنه بالنسبة للزوجة إنّما هو مع يسار الزوج .

لكن لولا عدم معروفة الخلاف فيه وانجبار تلك العمومات بذلك مع معلوميّة زيادة أمر الكفن على النفقة والدين ، لأمكن المناقشة فيه بإطلاق ما دلّ على لزوم الزوج القاضي بتحكيمة على الأوّل بفردية ، فيجب عليه مع التمكن ولو كان معسراً كما احتمله في المدارك^(٤) وغيرها^(٥) ، والقياس على الدين والنفقة لا نقول به ، بل ومع عدمه ينبغي أن تكون كفاقد الكفن تدفن عارية أو تكفّن من بيت المال أو نحو ذلك ؛ إذ سقوط الخطاب عنه حينئذٍ لعدم قدرته لا يقضي بالانتقال إلى تركتها ، كما أنّ عصيانه بعدم أدائه حال يساره وعدم التمكن من إجباره لا يقضي بذلك أيضاً ، لكن ذلك كلّ مدفوع بما عرفت ، فتأمّل .

ولو أعسر عن البعض وجب ما تيسّر ؛ لعدم سقوط الميسور بالمعسور ، ولأنّ إيجاب الكفن يقتضي جميع أجزائه ، واحتمال سقوطه بتعذر الكلّ ضعيف .

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٩ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٨ .

(٣) كما في رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٧ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٨ .

(٥) كذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٩ .

وهل يزاحم وجوب الكفن حقّ الديان أو النفقة الواجبة ونحوهما من الحقوق الماليّة ، أو يقدّم عليها ؟ احتمالان ، أقواهما الأوّل . ولو كان قد تعلّق به حقّ الديانة بجبر لفلس قبل موت الزوجة سقط وجوب الكفن على الظاهر ، وكذا لو كان مال الزوج مرهوناً لم يجب تكفينها ؛ لامتناع تصرفه به ، إلّا أن يبقى بعد الدين بقيّة ، فيجب التوصل إلى صرفها بحسب الممكن شرعاً كالنفقة .

ولو اقترن موت الزوجة والزوج فالظاهر السقوط ؛ للأصل ، مع ظهور انصراف الأدلّة لغيره . نعم لو مات بعدهما لم يسقط ؛ لكونه من الواجبات الماليّة . ولو لم يكن عنده إلّا كفن واحد فالظاهر تقديمه عليها ؛ لما دلّ^(١) على تقديم الكفن على سائر الحقوق ، واحتمال تقديمها عليه لسبق التعلّق ضعيف حتّى لو كان قد وُضع عليها ؛ لعدم زوال ملكه عنه بذلك ، ولذا كان له إبداله .

نعم ، لو دفنت فلا إشكال في اختصاصها به وإن لم نقل بخروجه عن ملكه أيضاً بذلك ، مع أنّه محتمل لثبوت استحقاقها له ، لكنّه ضعيف ؛ لعدم صلاحية الميت للملك ابتداءً ، وما يشعر به قول الكاظم (عليه السلام) في خبر الفضل بن يونس بعد أن سأله «عن الميت الذي لم يخلف شيئاً ، أجهّزه من مال الزكاة ؟ - إلى أن قال له أيضاً : - فإن اتّجر عليه بعض إخوانه بكفن آخر وكان عليه دين ، أيجعل للدين ؟ قال : لا ، ليس هذا ميراثاً إنّما هذا شيء صار إليه بعد وفاته ...»^(٢) الحديث .

(١) سيأتي قريباً ما يدل على ذلك .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٥ ج ١ ص ٤٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٩ .

وتظهر الثمرة فيما لو اتفق وجود الكفن ويثس من الميت بأن أخذه السيل أو السبع ونحوهما ، فعلى الأول يختص الزوج به ، كما لو كان الكفن مأخوذاً من بيت المال مثلاً أو تبرّع به متبرّع فإنّه يعود إليها ، وعلى الثاني يكون ميراثاً ، وقد يحتمل أن يكون الناس فيه شرعاً سواء ؛ لزوال ملك الزوج عنه بالإعراض ، وعدم ملك الميت له حتّى يكون إراثاً ، فتأمل .

ولا يلحق بالزوجة في وجوب الكفن من وجبت نفقته من الأقارب والأباعد إلّا المملوك ، على ما صرح به الفاضلان^(١) والشهيدان^(٢) والمحقق الثاني^(٣) وصاحبو المدارك^(٤) والذخيرة^(٥) والحدائق^(٦) والرياض^(٧) ، بل لا أجد خلافاً في كلّ من الحكمين ، بل في المعتبر^(٨) والتذكرة^(٩) والذكرى^(١٠) والروض^(١١) والمدارك^(١٢) الإجماع عليه بالنسبة للمملوك ،

(١) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٧ ، وتذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٥١ ، وروض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٩ ، ومسالك الافهام: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ١٠ .

(٣) جامع المقاصد: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٠ .

(٤) مدارك الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١١٨ .

(٥) ذخيرة المعاد: الطهارة/ غسل الاموات ص ٨٩ .

(٦) الحدائق الناضرة: الطهارة/ تكفين الميت ج ٤ ص ٦٥ .

(٧) رياض المسائل: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٧ .

(٨) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٧ .

(٩) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(١٠) ذكرى الشيعة: الطهارة/ تكفين الميت ص ٥١ .

(١١) روض الجنان: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٠٩ .

(١٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ تكفين الميت ج ٢ ص ١١٨ .

وقضية الإطلاق أنّه لا فرق بين القنّ والمدبر وأتم الولد والمكاتب مشروطاً أو مطلقاً لم يتحرّر منه شيء ، أمّا لو تحرّر منه شيء فبالنسبة ، بل قد يظهر من الذكرى (١) وغيرها (٢) اندراج ذلك كلّ تحت ما ادّعاء من الإجماع ، وكفى بذلك حجة عليه .

وأما الحكم الأوّل فلم أجد من توقف فيه ممّن عادته ذلك فضلاً عن المخالف ، كما هو الظاهر من العلامة (٣) حيث لم ينقل فيه خلافاً إلّا من الشافعي ، حيث أوجبه على من وجبت عليه النفقة ، بل قد يظهر من الروض (٤) كون ذلك من المسلّمات ؛ حيث جعله إلزاماً على تعليل وجوب كفن الزوجة بالنفقة .

وكيف كان ، فستندهم كما صرح به جماعة الأصل مع فقد المعارض ، والقياس على الزوجة لا نقول به .

قلت : وما عساه يتخيّل من أنّ قضية إطلاق الأوامر بالتكفين يقتضي إيجاب المقدّمات التي منها بذل الكفن ، مدفوع : - بعد تسليم اقتضاؤها ذلك ، وإلّا فقد يقال : إنّها إنّما تقتضي عمل التكفين فقط بالكفن مع وجوده لا بذل الكفن ، فتأمل - بأنّ الإجماع محصّل أو منقول كما ستعرفه على كون الكفن من صلب المال ، فنه يظهر أنّ المراد بتلك المطلقات إنّما هو ذلك أي عمل التكفين ، فحيث لا يكون له مال يتّجه حينئذٍ سقوطه ؛ للأصل مع عدم الدليل على الانتقال ؛ لمكان تنزيل تلك المطلقات على ما

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٥١ .

(٢) كالحقائق الناضرة : الطهارة / تكفين الميت ج ٤ ص ٦٥ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٨ .

عرفت ، فهي لا دلالة فيها وليس غيرها ، فتأمل جيداً فإنه دقيق نافع فيما يأتي .

وكذا الكلام في مؤن التجهيز ، كقيمة الصدر والكافور ونحوهما مما يرجع إلى المال ، ولا استبعاد في ذلك كله بعد قيادة الدليل إليه ، من غير فرق فيه بين القليل والكثير ، وشدة قرب الميت وعدمها ، وقابليته للملك وعدمه كالسقط .

﴿ ويؤخذ كفن الرجل من أصل تركته ﴾ دون ثلثه بإجماع الفرقه ؛ فإنهم لا يختلفون في ذلك كما في الخلاف^(١) ، ومذهب أهل العلم إلّا شذاذ من الجمهور كما في المعتبر^(٢) ، ونحوه في التذكرة^(٣) لكن مع وصف الكفن بالواجب . ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - قول الصادق (عليه السلام) في الصحيح : « الكفن من جميع المال »^(٤) .

والمراد بأصل المال وجميعه أنّه يبدأ به ﴿ مقدّماً على الديون ﴾ كما يكشف عنه قوله (عليه السلام) أيضاً في خبر السكوني : « أول شيء يبدأ به من المال الكفن ، ثمّ الدين ، ثمّ الميراث »^(٥) وفي صحيح زرارة المضمّر : « سألت عن رجل مات وعليه دين بقدر ثمن الكفن ، قال : يجعل

(١) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٥٠٨ ج ١ ص ٧٠٨ .

(٢) المعتبر : الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٨ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ تكفين الميت ج ١ ص ٤٤ .

(٤) الكافي : باب انه يبدأ بالكفن ثمّ بالدين ثمّ بالوصية ح ١ ج ٧ ص ٢٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الوصايا ح ١ ج ١٣ ص ٤٠٥ .

(٥) الكافي : باب انه يبدأ بالكفن ثمّ بالدين ثمّ بالوصية ح ٣ ج ٧ ص ٢٣ ، تهذيب الاحكام : الوصايا/ باب ٥ ح ٤٤ ج ٩ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٨ من ابواب الوصايا ح ١ ج ١٣ ص ٤٠٦ .

ما ترك في ثمن كفنه ، إلّا أن يتجر عليه بعض الناس فيكفّنه ، ويقضي ما عليه ممّا ترك »^(١) ، هذا كلّه مع حكاية الإجماع عليه أيضاً من جماعة^(٢) .

﴿ وبالأولى يستفاد تقديمه أيضاً على ﴿ الوصايا ﴾ والإرث ، بل في كشف اللثام^(٣) والروض^(٤) وغيرهما^(٥) الإجماع عليه أيضاً .

وإطلاق النصّ والفتوى ومعاقدة الإجماعات يقتضي تقديمه على حقّ المرتهن والمجني عليه وغرماء المفلس ، بل لم أعرف فيه خلافاً بالنسبة إلى الأخير ، بل في الروض أنّه « يقدم عليه قطعاً »^(٦) .

قلت : ولعلّه كذلك ، ودعوى الشكّ في شمول الأدلّة ممنوعة ، نعم قد يتردّد فيه بالنسبة إلى الرهن لسبق التعلّق بالعين وتقدّمه على النفقة في الحياة ، وأولى منه حقّ الجناية في العبد الجاني مع سبقها على الموت ، بل في الذكرى^(٧) تقديم حقّ المرتهن ، إلّا أنّه قد يقوى الفرق بين الرهن والجناية ، فيقدّم على الأوّل بدعوى تناول الأدلّة له بخلاف الثاني ، فتأمّل .

(١) الكافي : باب انه يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية ج ٢ ص ٢٣ ، تهذيب الاحكام : الوصايا / باب ٥ ح ٤٣ ج ٩ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الوصايا ج ٣ ص ١٣ ص ٤٠٥ .

(٢) كالمحقق الثاني في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٠ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٤) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٩ .

(٥) كجامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٠ .

(٦) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١٠٩ .

(٧) ذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٥٠ .

ثم إنّ الظاهر من تقييد الكفن بالواجب كما في التذكرة^(١) خروج المندوب عنه إلّا برضا الوارث ، وبه صرح في المعتبر^(٢) وجامع المقاصد^(٣) ، بل في أولهما أنّه « لو كان هناك دين مستوعب منع من النذب ، وإن كثرت لا نبيع ثياب التجمل للمفلّس ؛ لحاجته إلى التجمل ، بخلاف الميت فإنّه أحوج إلى براءة ذمته ، ولو أوصى بالنذب فهو من الثلث إلّا مع الإجازة »^(٤) .

قلت : والظاهر أنّ مرادهم بالنذب ما يشمل الزيادات المستحبة في القطع الواجبة ، ولكن قد تقدّم سابقاً لنا بحث في ذلك ، ولعلّه يتأتّى في المستحب الصّرف أيضاً كالخبرة ، بناءً على أنّ ذلك من المستحبات الماليّة مخاطب به الولي مثلاً ، فيتّبع اختياره من غير نظر إلى غيره من الوراث صغاراً كانوا أم كباراً ، فيكون من قبيل استحباب خروج الزكاة من مال الطفل .

ويؤيده : إطلاق ما دلّ على أنّ الكفن من صلب المال من غير تخصيص له بالواجب والمندوب ، فالواجب منه واجب ، والمندوب منه مندوب ، بل لعلّ حقّ الدين أيضاً لا يزاحم ذلك ؛ لما دلّ^(٥) على تعلّق الدين بعده .

نعم ، لو كان المخاطب بالنذب نفس الوارث كان اعتبار رضاه

(١) تقدم في ٤٤٨ .

(٢) الصحيح : الذكري ، كما سنشير الى مصدره .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / كفّن الميت ج ١ ص ٤٠١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / كفّن الميت ص ٥٠ .

متَّجهاً ، فتأمل جيداً .

ولو أوصى بعدم النذب احتمل إلغاء ذلك ونفوذُهُ ، ولعلّ التفصيل بملاحظة المصلحة - إمّا رفقاُ بالورثة ، أو حصول الغضاضة عليه بتبرّع متبرّع فتنفذ ، وإلا فلا - لا يخلون من قوّة .

﴿ فإن لم يكن له كفن دفن ﴾ جوازاً ﴿ عارياً ، ولا يجب على ﴾ أحد من ﴿ المسلمين بذل كفنه ﴾ كما صرح به جماعة من الأصحاب ^(١) ، بل نسبه في جامع المقاصد ^(٢) إلى كثير منهم ، بل في المدارك أنّه « لا خلاف فيه بين العلماء » ^(٣) ، كما استظهر نفه أيضاً في الذخيرة ^(٤) ، وأرسل بعضهم ^(٥) عن نهاية الأحكام الإجماع عليه .

﴿ بل يستحب ﴾ اتفاقاً كما في كشف اللثام ^(٦) ، ولا خلاف فيه كما في المدارك ^(٧) ، واستظهره أيضاً في الذخيرة ^(٨) ، كما أنّه أرسل ^(٩) عن نهاية الأحكام الإجماع عليه . ويدلّ عليه أيضاً : قول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيح سعد بن طريف قال : « من كفن مؤمناً كان

(١) كالعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ ، والشهيد في البيان :

الطهارة / تكفين الميت ص ٢٧ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٢ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٩ .

(٤) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٩ .

(٥) كصاحب مفتاح الكرامة : الطهارة / في التكفين ج ١ ص ٤٦٠ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١١٩ .

(٨) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٨٩ .

(٩) كما في مفتاح الكرامة : الطهارة / في التكفين ج ١ ص ٤٦٠ .

كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة» (١) .

وذلك كله يؤيد الحكم الأول ؛ إذ ثبوت الاستحباب لازم لعدم الوجوب ، كما أنه قد يؤيد أيضاً - مضافاً إلى ذلك ، وإلى الأصل - بخبر الفضل بن يونس الكاتب سأل أبا الحسن الأول (عليه السلام) « عن رجل من أصحابنا يموت ولم يترك ما يكفن به ، أشتري كفنه من الزكاة ؟ فقال له : أعط عياله من الزكاة قدر ما يجهزونه ، فيكونون هم الذين يجهزونه ، قال : فإن لم يكن له ولد ولا من يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاة ؟ قال (عليه السلام) : كان أبي يقول : إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمته حياً ، فوار بدنه وعورته وكفنه وحتطه واحتسب بذلك من الزكاة ، وشيخ جنازته ، قلت : فإن أتجر عليه بعض إخوانه بكفن آخر وكان عليه دين ، أيكفن بواحد ويقضى دينه بالآخر ؟ قال : لا ، ليس هذا ميراثاً ، إنما هذا شيء صار إليه بعد وفاته ، فليكفنه بالذي أتجر عليه ، ويكون الآخر لهم يصلحون به شأنهم » (٢) .

وفيهامواضع للدلالة على المطلوب ، نعم هي دالة على تكفينه من الزكاة كما صرح به جماعة (٣) ، سواء كان بالاحتساب على أهله أو عليه ، وإن كان ظاهرها إيجاب الأول مع التمكن منه ، لكن الأولى حملها على الندب

(١) الكافي : باب ثواب من كفّن مؤمناً ح ١ ج ٣ ص ١٦٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ح ١٠٦ ج ١ ص ٤٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٨٥ ج ١ ص ٤٤٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من

ابواب التكفين ح ١ ج ٢ ص ٧٥٩ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٢ ، والشهيد الثاني في روض

الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٠ .

بالنسبة إلى ذلك ؛ لعدم القائل به كما اعترف به في الروض (١) .

ولعلّ من هذا الخبر يستفاد ما ذكره جماعة منهم العلامة (٢) والشهيدان (٣) وجوب تكفينه من بيت المال مع وجوده ؛ إذ المراد ببيت المال على ما في جامع المقاصد الأموال التي تستفاد من خراج الأرضين المفتوحة عنوة ، وسهم سبيل الله من الزكاة على القول بأنّ المراد به كلّ قربة لا الجهاد وحده ، ثمّ قال : « ولو أمكن الأخذ من سهم الفقراء والمساكين من الزكاة جاز ؛ لأنّ الميّت أشدّ فقراً من غيره » (٤) .

ثمّ إنّ الظاهر من النصّ المتقدّم كظاهر من تعرّض لذلك من الأصحاب وجوب ذلك ، نعم احتمل الندب في كشف اللثام (٥) للأصل ، وهو ضعيف كضعف التوقّف من صاحب المدارك (٦) في أصل الحكم ، معللاً له بنصّ الشيخ (٧) على واقفيّة الفضل ؛ إذ ذلك لا يمنع من العمل به عندنا ، مع أنّه قد يقال : إنّ قضاء الدين من الزكاة يقضي بالأولوية في الكفن ، فتأمل .

(١) روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٠ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / تكفين

الميت ج ٢ ص ٢٤٧ ، ومنتهى المطلب : الصلاة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٤٢ .

(٣) البيان : الطهارة / تكفين الميت ص ٢٧ ، والدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت

ص ١١ ، وروض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٠ ، ومسالك الافهام :

الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٠ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٢ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٢ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٢٠ .

(٧) رجال الطوسي : ص ٣٥٧ .

﴿وكذا ما يحتاج إليه الميت من كافور وسدر وغيره﴾ من مؤنه ، فإنها تؤخذ من أصل المال ، وإن لم يكن له مال دفن بدونها إلا أن يكون بيت مال ، ولا يجب على أحد من المسلمين بذلها بل يستحب ، كما صرح بذلك جماعة من الأصحاب منهم العلامة^(١) والشهيد الأول^(٢) والمحقق الثاني^(٣) وغيرهم^(٤) ، بل في الخلاف^(٥) الإجماع على الكفن ومؤونة الميت من أصل التركة ، وفي المدارك : « أمّا الوجوب من أصل المال فظاهر ؛ لأنّ الوجوب متحقق ، ولا تحلّ له سوى التركة إجماعاً »^(٦) انتهى .

قلت : ومنها سيّما الأخير ومّا تقدّم في الكفن - لعدم ظهور قائل بالفرق - يستفاد عدم وجوب شيء من ذلك على أحد مع فقد التركة . كما أنّه بالتأمّل في جميع ما ذكرنا يظهر لك أنّه لا مجال لاجتماع وجوب شيء من المؤن على أحد تمسكاً بإطلاق الأوامر ، فتجب حينئذٍ من باب المقدّمة ؛ إذ قد اتّضح لك أنّ المراد بهذه الأوامر كلّها إنّما هو مجرد العمل من دون بذل شيء من المال ، من غير فرق بين القليل كأجرة

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٩ ، وتحرير الاحكام : الطهارة / تكفين

الميت ج ١ ص ١٨ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٢) الدروس الشرعية : الطهارة / تكفين الميت ص ١١ ، وذكرى الشيعة : الطهارة / تكفين الميت ص ٥٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٢ .

(٤) كالشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٠ - ١١ ، وروض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٠ ، والفاضل الهندى في كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٣ .

(٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٠٨ ج ١ ص ٧٠٨ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٢١ .

القدوم ونحوه والكثير ، والقريب والبعيد .

لكن ليعلم أنّ المراد بالمؤن التي تؤخذ من أصل المال إنّما هي المؤن التي لم تحصل بسبب مخالفة الشارع كالسدر والكافور ونحوهما ، أمّا ما كان كذلك كما لو منع الظالم من مطلق دفن الميت أو في أرض مخصوصة مع عدم التمكن من غيرها إلّا بدراهم ، أو امتنع من يجب عليه تغسيله إلّا بأجرة ونحو ذلك ، ففعل الأقوى عدم أخذها من أصل المال ؛ للأصل مع عدم الدليل ، ويحتمل ذلك تمسكاً بإطلاق المؤونة في معقد الإجماع ، وهو ضعيف ؛ لانصرافها إلى غير ذلك . أمّا لو كان المنع أو الامتناع السابقان عن خاص وإلا فيمكن غيرها فلا يجب من أصل المال قطعاً .

ولم أجد نصّاً من الأصحاب في خصوص ما نحن فيه ، نعم عدّ في كشف اللثام^(١) من جملة المؤن التي تخرج من أصل المال قيمة الأرض للدفن وأجرة التغسيل والدفن إن لم يوجد متبرّع ، ويمكن إرادته غير ذلك خصوصاً في الأول ؛ بحمل الأرض فيه على المملوكة مع عدم إمكان غيرها ، فتأمل .

﴿ المسألة الثالثة ﴾

﴿ إذا سقط من الميت شيء من شعره أو جسمه وجب أن يطرح معه في كفنه ﴾ كما هو صريح جماعة^(٢) وظاهر آخرين^(٣) ، بل في

(١) كشف اللثام : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / تكفين

الميت ج ١ ص ١٩ ، والتحرير : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١٨ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٣ .

الذخيرة: « لا أعلم فيه خلافاً »^(١) وفي التذكرة: « وإن سقط من الميت شيء غسل وجعل معه في أكفانه بإجماع العلماء ؛ لأنّ جمع أجزاء الميت في موضع واحد أولى »^(٢) انتهى . ونحوه عن النهاية^(٣) . وفهم جماعة ممّن تأخّر عنه^(٤) الوجوب ، لكن قد يشعر تعليله بالاستحباب كما عن صريح الجامع^(٥) .

وكيف كان ، فيدلّ على وجوب ذلك : - مضافاً إلى ما عرفت - مرسل ابن أبي عمير في الصحيح عن الصادق (عليه السلام) قال : « لا يمّس من الميت شعر ولا ظفر ، وإن سقط منه شيء فاجعله في كفنه »^(٦) . ثمّ إنّ عبارة التذكرة السابقة تقتضي التغسيل ثمّ الطرح في الأكفان ، وبه صرح بعضهم^(٧) ، وهو كذلك .

(١) ذخيرة المعاد : الطهارة / غسل الاموات ص ٩٠ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٥ .

(٣) نهاية الاحكام : الصلاة / تكفين الميت ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ٤٠٣ ، والسيد في مدارك

الاحكام : الطهارة / تكفين الميت ج ٢ ص ١٢١ .

(٥) الجامع للشرائع : الطهارة / احكام الاموات ص ٥١ .

(٦) تقدم في ص ٢٦٩ .

(٧) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الطهارة / غسل الاموات ص ١١٠ ، والمسالك :

الطهارة / تكفين الميت ج ١ ص ١١ .

الحكم ﴿الرابع﴾ من أحكام الأموات

﴿مواراته﴾ ودفنه ﴿في الأرض﴾ ، وله مقدمات ﴿تُقَدَّم عليه﴾ ، وإن كان لا ارتباط بينها وبينه ولا توقّف ﴿مسنونة كلّها﴾ :

منها : التشييع للجنائزة ، فإن استحبابه إجماعي^(١) إن لم يكن ضرورياً ، والأخبار^(٢) به مستفيضة إن لم تكن متواترة .

والمراد به اتباع الجنائزة والخروج معها ، قال في القاموس : « شيع فلان فلاناً : خرج معه ليوذعه ويبلغه منزله »^(٣) ولا يتوهم منه أنّه يعتبر فيه تبعيته حتّى يدفن وإن كان ذلك أفضل ، ودونه إلى الصلاة عليه ؛ لظهور بعض الأخبار في تحقّق مسّاه واستحقاقه الأجر بدون ذلك ، كقول أبي جعفر (عليه السلام) لما قيل له بعد أن صلّى على الجنائزة : ارجع يا أبا

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٣ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٢٠ .

(٢) سيأتي في خلال البحث ما يدل على ذلك ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الدفن

ج ٢ ص ٨٢٠ .

(٣) القاموس المحيط : ج ٣ ص ٤٨ مادة (شيع) .

جعفر مأجوراً ولا تعني لأنك تضعف عن المشي: «إنما هو فضل وأجر، فبقدر ما يمشي مع الجنازة يؤجر الذي يتبعها...»^(١).

لكن قال في المنتهى: «إن أدنى مراتب التشيع أن يتبعها إلى المصلّي فيصليّ عليها ثم ينصرف، وأوسطه إلى القبر ثم يقف حتى يدفن، وأكمّله الوقوف بعد الدفن ليستغفر له ويسأل الله له»^(٢). وظاهره عدم حصوله إذا لم يتبعها إلى المصلّي، وفيه نظر، ومن العجيب استدلاله على ما ذكر بالرواية السابقة، وهي في خلافه أظهر، فتأمل.

ثم إنه لا يبعد دخول ما هو متعارف في مثل زماننا- من تبعيّة جملة من الناس للجنازة عند إرادة نقلها من بلد إلى أحد المشاهد المشرّقة- تحت اسم التشيع، على أنّ جملة من الأخبار^(٣) قد اشتملت على مطلق التبعيّة، وفي المرسل عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «... ضمنت لستة على الله الجنتّة: رجل خرج في جنازة رجل مسلم فمات فله الجنتّة...»^(٤).

(١) الكافي: باب من يتبع جنازة.. ح ١ ج ٣ ص ١٧١، وسائل الشيعة: باب ٣ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٢٣.

(٢) منتهى المطلب: الصلاة/ الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٥.

(٣) كالحبر الذي رواه الكليني عن أبي علي الاشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة، عن ميسر قال: «سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: من تبع جنازة مسلم أعطي يوم القيامة أربع شفاعات، ولم يقل شيئاً إلّا وقال الملك: ولك مثل ذلك».

الكافي: باب ثواب من مشى مع جنازة ح ٦ ج ٣ ص ١٧٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٢٨ ج ١ ص ٤٥٥، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٢٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه: باب غسل الميت ح ٣٨٤ ج ١ ص ١٤٠، وسائل الشيعة: باب ٢ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٢١.

كما أنه لا يبعد حينئذٍ عدم اعتبار ما يعتبر في المشيعين غيرهم ، من المشي ، وأن يكون خلف الجنازة ، أو أحد جانبيها ، ونحو ذلك مما تسمعه في مثلهم ؛ لظهور انصراف غيرهم ، فتأمل .

والظاهر المنساق إلى الذهن من الأخبار أن استحباب التشيع إنما هو فيما إذا كان محلّ الدفن محتاجاً إلى النقل ، أمّا إذا لم يكن كذلك كما لو كان مثلاً في محلّ تجهيزه فلا يستحبّ إخراجُه ونقله للتشيع ثمّ إرجاعه إليه ؛ كما ينبىء عن ذلك فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) في دفن النبي (صلى الله عليه وآله) ^(١) .

ومنها : ﴿ أن يمشي المشيع ﴾ كما هو صريح بعضهم ^(٢) وظاهر آخرين ^(٣) ، بل ربّما يظهر من الغنية ^(٤) الإجماع عليه ، كالمنتهى على ما تسمعه من عبارته .

ويؤيده : - مضافاً إلى ذلك ، وإلى ما عساه يظهر من بعض أخبار المقام ^(٥) حيث اشتملت على الأمر بالمشي خلف الجنازة ونحو ذلك ، وإن لم تكن مساقاة لبيان حكمه ، وإنّما هي لبيان حكم الخلف والأمام والجانبين ، وكذا غيرها ، وإلى التأسّي بالنبي (صلى الله عليه وآله) وغيره من الأئمة

(١) الارشاد : في وفاة النبي (ص) ص ١٠١ .

(٢) كابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٧ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع :

الطهارة / في التكفين ص ٥٤ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١

ص ٢٠ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٣ .

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٥) سياقي التعرض لها عن قريب .

(عليهم السلام) - أنّ ذلك عبادة وطاعة والمشي فيها أشقّ ، وقد ورد أنّ «أفضل الأعمال أحزمها» (١) .

بل يقوى في النظر كراهة الركوب كما صرح به في المعتبر (٢) والمنتهى (٣) وعن غيرهما (٤) ، قال في الثاني : « ويستحبّ المشي مع الجنائز ، ويكره الركوب ، وهو قول العلماء كافة » ، وهو الحجّة فيه ، مضافاً إلى صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق (عليه السلام) قال : « مات رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) يمشي ، فقال له بعض أصحابه : ألا تركب يا رسول الله ؟ فقال : إني لأكره أن أركب والملائكة يمشون » (٥) .
وخبر غياث عنه أيضاً عن أبيه عن عليّ أمير المؤمنين (عليهم السلام) : « أنّه كره أن يركب الرجل مع الجنائز في بدئه إلّا من عذر ، وقال : يركب إذا رجع » (٦) .

ومرسل ابن أبي عمير عنه (عليه السلام) أيضاً قال : « رأى

(١) بحار الانوار: باب ٥٣ من كتاب الايمان والكفر ج ٧٠ ص ١٩١ ، النهاية (لابن الاثير): ج ١ ص ٤٤٠ مادة (حز).

(٢) المعتبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٩٤ .

(٣) منتهى المطلب: الصلاة/ الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٥ .

(٤) كالجوامع للشرائع: الطهارة/ في التكفين ص ٥٦ ، وكشف اللثام: الطهارة/ الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٥ ، ورياض المسائل: الطهارة/ احكام الدفن ج ١ ص ٦٣ .

(٥) الكافي: باب كراهية الركوب مع الجنائز ج ٢ ص ٣ ، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٧٤ ج ١ ص ٣١٢ ، وسائل الشيعة: باب من ابواب الدفن ج ١ ص ٢٨٢٧ .

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٦٣ ج ١ ص ٤٦٤ ، وسائل الشيعة: باب ٦ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٢٧ .

رسول الله (صلى الله عليه وآله) قوماً خلف جنازة ركبناً، فقال : أما استحي هؤلاء أن يتبعوا صاحبهم ركبناً وقد أسلموه على هذا الحال ؟! « (١) .

وبذلك كله يقيّد إطلاق غيرها من الأخبار (٢) الدالة على استحباب مطلق التبعية والتشييع ، لا على إرادة خروجه عن استحباب التشييع مع الركوب ؛ إذ الظاهر أنّ المشي مستحبّ في مستحبّ .

ومن خبر غياث يستفاد زوال الكراهة مع العذر كالحاجة إلى الركوب ، كما عن بعضهم (٣) التصريح به ، بل عن التذكرة (٤) ونهاية الأحكام (٥) الإجماع عليه ، كما أنّه يستفاد منه ومن الأصل أيضاً زوالها مع الرجوع ، فتأمل جيّداً .

ومنها : على ما هو المعروف من مذهب الأصحاب كما في المدارك (٦) والبحار (٧) وعن غيرهما (٨) أن يكون مشي المشييع وراء الجنازة أو إلى

(١) الكافي : باب كراهية الركوب مع الجنازة ح ١ ج ٣ ص ١٧٠ ، وسائل الشيعة : باب ٦ من ابواب الدفن ج ٣ ص ٨٢٧ .

(٢) كالخبر الذي ذكرناه في حاشية (٣) من ص ٤٥٨ ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٢ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٢٠ .

(٣) كالشهيد في الدروس : الطهارة / دفن الميت ص ١١ ، والبيان : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٣٠ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٨ .

(٥) نهاية الأحكام : الصلاة / الصلاة على الميت ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٦) مدارك الأحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٢٣ .

(٧) بحار الأنوار : باب ٧ من ابواب الجنائز ذيل ح ٣٣ ج ٨١ ص ٢٧٤ .

(٨) كذخيرة المعاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٣٧ ، والحداثق الناضرة : الطهارة / دفن

الميت ج ٤ ص ٧٢ .

أحد جانبيها ﴿ فإنه أفضل من الأمام ، وفي المعتبر (١) والتذكرة (٢) نسبتة إلى فقهائنا ، بل في جامع المقاصد أنه « يستحب أن يكون مشي المشيع خلف الجنائزة أو إلى أحد جانبيها لا أمامها بإجماع علمائنا » (٣) .

وظاهره أنه لا فضل في الأمام ، ولعله يرجع إليه سابقه وإن جيء فيه بصيغة التفضيل الظاهرة في وجوده فيه أيضاً ، لكنّه صرح في المعتبر (٤) بأنّه مباح ، فيكون قرينة على صرف ذلك .

وكيف كان ، فلا إشكال في رجحان المشي خلف الجنائزة أو إلى أحد الجانبين على الأمام .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ما سمعت ، وإلى أنّه أنسب بمعنى التشيع والاتّباع الواردين في كثير من الأخبار - قول الصادق (عليه السلام) في موثّق اسحاق بن عمّار : « المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي بين يديها » (٥) ، وزاد في التهذيب : « ولا بأس أن يمشي بين يديها » (٦) .

وخبر جابر عن الباقر (عليه السلام) قال : « مشى النبيّ (صلى الله عليه وآله) خلف جنازة ، فقيل : يا رسول الله مالك تمشي خلفها ؟ فقال : إنّ الملائكة رأيتمهم يمشون أمامها ، ونحن تبع لهم » (٧) .

(١) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٣ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٨ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤١٥ .

(٤) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٣ .

(٥) الكافي : باب المشي مع الجنائزة ح ١ ج ٣ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٢٤ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧٠ ج ١ ص ٣١١ .

(٧) الكافي : باب المشي مع الجنائزة ح ٣ ج ٣ ص ١٦٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ولا دلالة فيها على أفضليته على المشي إلى أحد الجانبين ، فلا ينافي حينئذٍ ما دلّ عليه ممّا تقدّم ، ومن قول الباقر (عليه السلام) في خبر سدير : «من أحب أن يمشي مشي الكرام الكاتبين فليمش جنبى السرير»^(١) . وكذا لا ينافيه أيضاً خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) قال : «سمعت النبي (صلى الله عليه وآله) يقول : إتبعوا الجنائز ولا تتبعكم ، خالفوا أهل الكتاب»^(٢) ، وعن المقنع أنّه «روي إتبعوا الجنائز ولا تتبعكم ، فإنّه من عمل المجوس»^(٣) ؛ إذ الأمر بالاتباع -بعد تسليم عدم شموله للمشي إلى أحد الجانبين- لا ينافي ثبوته بأمر آخر ، سيّما مع ظهور كون المقصود هنا إنّما هو النهي عن اتباع الجنائز لهم . ومن هنا يظهر أنّه لا يستفاد من اقتصار الشيخ في الخلاف^(٤) كما عن الصدوق في المقنع على ذكر أفضلية المشي خلفها من دون تعرّض لغيره مستدلاً عليه بإجماع الفرقة وأخبارهم خلافاً ما ذكرنا ، مع احتمال إرادة ما يعمّ المشي إلى الجانبين كما عساه تشعر به المقابلة له بالأمام . فظهر من ذلك كلّّه : أنّه لا كلام في رجحان المشي خلفها أو إلى أحد الجانبين على غيرهما ، وأنّه ربّما يستفاد من ملاحظة ما تقدّم رجحان الأوّل

ح ٧١ ج ١ ص ٣١١ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٢٤ .

(١) الكافي : باب المشي مع الجنائز ح ٦ ج ٣ ص ١٧٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٧٢ ج ١ ص ٣١١ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٢٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٦٩ ج ١ ص ٣١١ ، وسائل الشيعة : باب ٤ من ابواب

الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٢٥ .

(٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب

الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٢٦ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٣٣ ج ١ ص ٧١٨ - ٧١٩ .

على الثاني سبباً بعد فعل النبي (صلى الله عليه وآله) له ، لكن قد يستفاد من المحكي عن الفقه الرضوي (١) العكس ، والأمر سهل .

إنما الكلام بعد أن عرفت مرجوحية المشي أمام الجنائز بالنسبة إليهما فهل ذلك على سبيل الكراهة كما صرح به بعضهم (٢) وحكي عن ظاهر آخرين (٣) ، بل في الذكرى (٤) نسبته إلى كثير من الأصحاب ، بل قد يظهر من الروض دعوى الإجماع عليه ، حيث قال : « ويكره تقدّمها عندنا » (٥) ، كالمنتهى حيث قال : « ويكره المشي أمام الجنائز للمشاي والراكب معاً ، بل المستحب أن يمشي خلفها أو من أحد جانبيها ، وهو مذهب علمائنا أجمع » (٦) ثم نقل خلاف العامة في ذلك .

قلت : ويشهد له مع ذلك النهي المتقدم عن التبعيّة مع التعليل بأنّه من عمل المجوس وأهل الكتاب ، والضعف منجر بما عرفت ، على أنّ أمر الكراهة أسهل من ذلك ، وكذا ما عن الفقه الرضوي : « إذا حضرت جنازة فامش خلفها ولا تمش أمامها ، وإنّا يؤجر من تبعها لا من

(١) وفيه : « وأفضل الشيء في اتباع الجنائز ما بين جنبي الجنائز وهو مشي الكرام الكاتبين » .

فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٤ من ابواب الدفن ج ١ ص ٢١٢

ص ٢٩٨ .

(٢) كابن ادریس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٤ ، والشهيد في البيان :

الطهارة / الصلاة على الميت ص ٣٠ .

(٣) كالمفيد في المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٧٩ ، وسلافي المراسم : الطهارة / حمل

الميت الى القبر ص ٥١ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥٢ .

(٥) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٤ .

(٦) منتهى المطلب : الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٥ .

تبعته»^(١).

خلفاً لصريح المعتبر^(٢) والذكرى^(٣) وعن ظاهر النهاية^(٤) والمبسوط^(٥)، فلا كراهة مطلقاً وإن كان الأولان أفضل منه، ولعلّه لخبر محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) بعد أن سأله «عن المشي مع الجنازة»، فقال: «بين يديها وعن يمينها وعن شمالها وخلفها»^(٦)، ويقرب منه خبره الآخر^(٧) عن الباقر (عليه السلام)، ولما يشعر به التفضيل في الموثق السابق^(٨) مع نصّه بأنّه لا بأس في المشي بين يديها، ولما في خبر الحسين بن عثمان: «إنّ الصادق (عليه السلام) تقدّم سرير ابنه اسماعيل بلا حذاء ولا رداء»^(٩)، وللاخبار^(١٠) الكثيرة المشتملة على الأمر بالمشي أمام جنازة المؤمن، وفي بعضها^(١١) التعليل بأنّ الرحمة

(١) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٦٩، مستدرک الوسائل: باب ٤ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٢٩٨.

(٢) المعتبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٩٣.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ الصلاة على الميت ص ٥٢.

(٤) النهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٣٦-٣٧.

(٥) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٣.

(٦) الكافي: باب المشي مع الجنازة ح ٤ ج ٣ ص ١٦٩، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب الدفن

ح ١ ج ٢ ص ٨٢٥.

(٧) الكافي: باب المشي مع الجنازة ح ٥ ج ٣ ص ١٧٠، وسائل الشيعة: باب ٥ من ابواب الدفن

ح ٢ ج ٢ ص ٨٢٥.

(٨) في ص ٢٦٦ س ١٤-١٥.

(٩) الكافي: باب التعزية وما يجب على صاحب المصيبة ح ٥ ج ٣ ص ٢٠٤، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٥٨ ج ١ ص ٤٦٣، وسائل الشيعة: باب ٢٧ من ابواب الاحتضار ح ٧

ج ٢ ص ٦٥٤.

(١٠)(١١) كالخبر الذي رواه الصدوق مرسلأً، قال: «وروي: إذا كان الميت مؤمناً فلا بأس

تستقبله ، دون غيره ؛ فإن اللعنة وملائكة العذاب يستقبلونه .

من هنا استوجه بعضهم ^(١) هذا التفصيل واختاره كاشف اللثام ^(٢) بعدم الكراهة بالنسبة إلى جنازة المؤمن بخلاف غيره ؛ استناداً لهذه الأخبار الفارقة ، بل عن العماني ^(٣) المنع من تقديم جنازة المعادي لذي القربى لمكان هذه الأخبار المفصلة ، كما عن ابن الجنيد ^(٤) التفصيل بين صاحب الجنازة وغيره ، فيقدم الأول دون غيره ، ولعله خبر تقدم الصادق (عليه السلام) سريره ابنه اسماعيل .

وفي الكلّ نظر ؛ إذ مع احتمال خبر ابن مسلم التقيّة - أو إرادة بيان مطلق الجواز لاحتمال السؤال عنه ، كنفى البأس في الموثق ، وكذا تقدم الصادق (عليه السلام) سريره اسماعيل ، مع أنّه قضية في واقعة ، وإلا فلا إشكال في رجحانيّة الخلف أو أحد الجانبين عليه حتّى كان يعرفه العامة ممّا ، فنسبوه إلى أهل البيت (عليهم السلام) على ما قيل ^(٥) ، وعن بعض شراح مسلم أنّه قال : « كون المشي وراء الجنازة أفضل من أمامها

ان يمشي قدّام جنازته فإنّ الرحمة تستقبله ، والكافر لا يتقدم أمام جنازته فإنّ اللعنة تستقبله » .

المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : باب غسل الميت ص ٦ ، الكافي : باب المشي مع الجنازة ح ٢ ج ٣ ص ١٦٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥ من ابواب الدفن ح ٤ و ٥ و ٧ و ٨ ج ٢ ص ٨٢٦ .

(١) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ٧٤ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٥ .

(٣) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ٧٤ .

قول عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة ، وقال جمهور الصحابة والتابعين ومالك والشافعي وجمهور العلماء : المشي قدامها أفضل ، وقال الثوري وطائفة : هما سواء»^(١) انتهى - قاصر عن مقاومة ما تقدّم ، سيّما بعد مشهورة الحكم بذلك بين الأصحاب .

والاستدلال بأخبار التفصيل بين المؤمن وغيره ليس بأولى من الاستدلال بها على العكس ؛ من حيث صراحتها في النهي عن تقدّم جنازة غير المؤمن ؛ إذ لا تفصيل في كلام الخصم ، بل لعلّ ذلك أولى ؛ من حيث معارضتها بالنسبة للمؤمن بما عرفته سابقاً سيّما النهي عن التبعية المشتمل على التعليل بمخالفة أهل الكتاب الذي هو كالصریح في عدم الفرق في ذلك بينها ، فلا بدّ حينئذٍ من حملها على شدة الكراهة بالنسبة لغير المؤمن دونه ؛ لقطع بعدم إرادة ظاهرها من عدم المرجوحية في المشي أمام جنازة المؤمن .

وبذلك كلّ يظهر لك ما في كلام كشف اللثام كابن الجنيّد من الفرق بين صاحب الجنائز وغيره ، محتجّاً بما سمعته من فعل الصادق (عليه السلام) ، ولا ريب في ضعفه كما عرفت ، وكذا ما سمعته من العماني من القول بالمنع فيه لأخبار التفصيل ؛ إذ هي - مع ضعفها ، وإعراض الأصحاب عنها بالنسبة إلى ذلك - معارضة بغيرها ممّا دلّ على الجواز كما سمعت ، هذا .

ويمكن القول بأنّ المراد بالكراهة عند الأصحاب هنا كراهة العبادة بمعنى أقلية الثواب ، وعليه يرتفع الخلاف حينئذٍ بين القولين الأولين ، وهو

قريب جداً ، فتأمل جيداً .

ثم إنه يستحب للمشيّع التفكير في مآله والا تعاظ بالموت والتخشع ، كما أنه يكره له الضحك واللعب واللهو ؛ لخبر عجلان أبي صالح قال : « قال لي الصادق (عليه السلام) : يا أبا صالح إذا أنت حملت جنازة فاذكر كأنك المحمول ، وكأنك سألت الرجوع إلى الدنيا ففعل ، فانظر ماذا تستأنف ، قال : ثم قال : عجيب لقوم حبس أولهم عن آخرهم ثم نودي فيهم بالرحيل وهم يلعبون »^(١) .

وروي : « أن علياً (عليه السلام) شيع جنازة فسمع رجلاً يضحك ، فقال : كأن الموت فيها على غيرنا كُتب »^(٢) .

وحكى المصنف (رحمه الله) في المعتبر عن علي بن بابويه في رسالته أنه قال : « إياك أن تقول : ارفقوا به ، أو ترحموا عليه ، أو تضرب يدك على فخذك ، فيحبط أجرك »^(٣) وبعينه حكاها في الحقائق^(٤) عن الفقه الرضوي^(٥) ، ولعله هو المستند له .

وفي خبر السكوني عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ثلاثة ما أدري أيهم أعظم جرماً : الذي يمشي مع الجنازة بغير رداء ، والذي يقول : قفوا ، والذي يقول : استغفروا له

(١) الكافي : باب نوادر الجنائز ج ٣ ص ٢٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥٩ من ابواب الدفن ج ١ ص ٨٨٣ .

(٢) نهج البلاغة : قصار الحكم ١٢٢ ص ٤٩٠ ، مستدرک الوسائل : باب ٥٣ من ابواب الدفن

ج ٢ ص ٣٧٧ ، وفيه : عجب لقوم ...

(٣) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٤ .

(٤) الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ٧٦ .

(٥) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٦٨ .

غفر الله لكم» (١).

وعن الخصال بسنده عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن الصادق (عليه السلام) أيضاً: «ثلاثة لا أدري أيّهم أعظم جرماً: الذي يمشي خلف جنازة في مصيبة بغير رداء، والذي يضرب يده على فخذه عند المصيبة، والذي يقول: ارفقوا به وترحموا عليه يرحمكم الله تعالى» (٢).

ولعلّ ما في خبر السكوني من قوله (عليه السلام): «قفوا» مصحّف «ارفقوا»، أو لأنّه منافعٍ للتّعجيل، أو لأنّ المراد قفوا به لإنشاد المراثي وذكر أحوال الميت كما هو الشائع على ما قيل (٣)، فينافي التعزّي والتصبّر. وكأنّ الوجه في كراهة قول: «ترحموا» ونحوه ما فيه من الإشعار بذنب الميت وتحقيره.

وكيف كان، فلا ريب أنّ الاحتياط في ترك ذلك كلّّه؛ تفصيلاً من الوقوع في المكروه، وإن كان الوجه في بعضها لا يخلو من غموض.

نعم، يستثنى من كراهة وضع الرداء صاحب المصيبة؛ لقول الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن أبي عمير: «ينبغي لصاحب المصيبة أن يضع رداءه حتّى يعلم الناس أنّه صاحب المصيبة» (٤).

وفي خبر أبي بصير: «ينبغي لصاحب المصيبة أن لا يلبس رداءً، وأن

(١) تقدم في ص ٤٥.

(٢) الخصال: باب الثلاثة ح ٢٦٥ ص ١٩١، وسائل الشيعة: باب ٤٧ من ابواب الاحتضار ح ٣

ج ٢ ص ٦٧٥.

(٣) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ٧٧.

(٤) الكافي: باب التعزية وما يجب على صاحب المصيبة ح ٦ ج ٣ ص ٢٠٤، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٥٩ ج ١ ص ٤٦٣، وسائل الشيعة: باب ٢٧ من ابواب الاحتضار ح ٨

ج ٢ ص ٦٥٥.

يكون في قيص حتى يعرف»^(١).

وفي خبر حسين: «لَمَّا مات اسماعيل بن أبي عبد الله خرج أبو عبد الله (عليه السلام) فتقدّم السرير بلا رداء ولا حذاء»^(٢).

والمراد بوضعه عدم نزعه إن كان ملبوساً، وعدم لبسه إن كان منزوعاً، بل يقتضي التعليل المذكور استحباب تغيير هيئة اللباس سبباً في البلاد التي لا يعتاد فيها لبس الرداء.

بل قد يستفاد من مرسل الفقيه: «وضع رسول الله (صلى الله عليه وآله) رداءه في جنازة سعد بن معاذ، فسئل عن ذلك، فقال: إني رأيت الملائكة قد وضعت أرديتها فوضعت ردائي»^(٣) استحباب نزعه لغيره في جنازة الأعظم من الأولياء والعلماء.

وعن ابن الجنيد^(٤) التمييز بطرح بعض الزيِّ بإرسال طرف العنامة وأخذ مئزر من فوقها على الأب والأخ، ولا يجوز على غيرهما. وفيه: أنه لا دليل على الخصوصية، ولعلّه لذا منعه ابن ادريس^(٥).

(١) الكافي: باب التعزية وما يجب على صاحب المصيبة ح ٨ ج ٣ ص ٢٠٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٦٠ ج ١ ص ٤٦٣، وسائل الشيعة: باب ٢٧ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٥٣.

(٢) الكافي: باب التعزية وما يجب على صاحب المصيبة ح ٥ ج ٣ ص ٢٠٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٥٨ ج ١ ص ٤٦٣، وسائل الشيعة: باب ٢٧ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٥٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب التعزية ح ٥١٢ ج ١ ص ١٧٥، وسائل الشيعة: باب ٢٧ من ابواب الاحتضار ح ٤ ج ٢ ص ٦٥٤.

(٤) نقله عنه الشهيد في الذكرى: الطهارة/ الصلاة على الميت ص ٥٢.

(٥) السرائر: الطهارة/ التعزية والستة في ذلك ج ١ ص ١٧٣.

كما أنَّ ما عن ابن حمزة^(١) من المنع هنا مع تجويزه الامتياز واضح الضعف ؛ ضرورة أولويتيها بذلك من غيرهما .

وكذا ما عن أبي الصلاح^(٢) من أنه يتخلَّى^(٣) ويحلّ أزراره في جنازة أبيه وجده خاصة ؛ لما سمعته من إطلاق النصوص التي منها أيضاً يستفاد استحباب الحفاء لصاحب المصيبة ، ولا بأس به ، والله العالم .

وكذا يكره للمشيع الجلوس حتى يوضع الميت في لحده كما صرح به بعضهم^(٤) ؛ للصحيح عن الصادق (عليه السلام) : « ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع في لحده ، فإذا وضع في لحده فلا بأس ... »^(٥) .

خلافاً للمحكي عن الشيخ في الخلاف^(٦) فلا كراهة ؛ للأصل ، وهو مقطوع بما عرفت ، وخبر عبادة بن الصامت : « إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا كان في جنازة لم يجلس حتى يوضع في اللحد ، فاعترض بعض اليهود وقال : إنّا نفعل ذلك ، فجلس وقال : خالفوهم »^(٧) ودلالته على المطلوب أولى من العكس ؛ لأنَّ « كان » تدلّ على الدوام ، والجلوس

(١) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٧ و ٦٩ .

(٢) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٨ .

(٣) في المصدر : يتحقّى .

(٤) كابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٦ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٩ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٣٠ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٥٤ ج ١ ص ٤٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٥ من ابواب الدفن ج ١ ص ٨٧١ .

(٦) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٣٤ ج ١ ص ٧١٩ .

(٧) سنن أبي داود : ح ٣١٧٦ ج ٣ ص ٢٠٤ ، سنن ابن ماجه : ح ١٥٤٥ ج ١ ص ٤٩٣ .

لمجرد إظهار المخالفة ، وردّه في الذكرى أيضاً بأنّ « الفعل لا عموم له ، فجاز وقوع الجلوس تلك المرة ، والقول أقوى من الفعل عند التعارض » (١) ، فتأمل .

وكذا يكره اتباع النساء الجنائز ؛ لقول النبيّ (صلى الله عليه وآله) : « ... ارجعن مأزورات غير مأجورات » (٢) ، ولقول أم عطية : « نهانا عن اتباع الجنائز » (٣) ، ولأنّه تبرّج ومنافٍ للستر والتخدير .

لكن قد يستثنى من ذلك العجائز ؛ لخبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال : « لا ينبغي للمرأة الشابة أن تخرج إلى الجنائز تصلي عليها ، إلّا أن تكون امرأة دخلت في السن » (٤) .

كما أنّه يحتمل تقييد الكراهة بما إذا لم تكن الميت امرأة ؛ لما روي أنّ « زينب بنت النبيّ (صلى الله عليه وآله) لما توقّت خرجت فاطمة (عليها السلام) في نسائها وصلت على أختها » (٥) أو يقال : إنّ أمر الصلاة

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥٣ .

(٢) امالي الطوسي : ج ٢ ص ٢٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٦٩ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٩١ .

(٣) صحيح البخاري : باب اتباع الجنائز ج ٢ ص ٩٩ ، سنن ابن ماجه : ح ١٥٧٧ ج ١ ص ٥٠٢ ، مسند أحمد بن حنبل : ج ٦ ص ٤٠٩ ، سنن أبي داود : ح ٣١٦٧ ج ٣ ص ٢٠٢ .

(٤) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ح ٧٠ ج ٣ ص ٣٣٣ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٣٠١ ح ٢ ج ١ ص ٤٨٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب صلاة الجنائز ح ٣ ج ٢ ص ٨١٨ .

(٥) تهذيب الاحكام : الصلاة / باب ٣٢ الصلاة على الاموات ح ٦٩ ج ٣ ص ٣٣٣ ، الاستبصار : الصلاة / باب ٣٠١ ح ١ ج ١ ص ٤٨٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب صلاة الجنائز ح ١ ج ٢ ص ٨١٧ .

غير التشيع ، فتأمل جيداً .

وكذا يكره الإسراع بالجنازة ، وعن الشيخ ^(١) الإجماع عليه ، وهو المناسب لاستحباب الرفق بالميت ، وعن الجعفي أن « السعي بها أفضل » ^(٢) ، وعن ابن الجنيد : « يمشي بها خبياً » ^(٣) ، قيل ^(٤) : والسعي العدو ، والخب ضربٌ منه ، وهما موافقان للمحكي عن العامة ^(٥) . وربما يشهد لهما ما عن الصدوق روايته عن الصادق (عليه السلام) : « إن الميت إذا كان من أهل الجنة نادى عجلوني ، وإن كان من أهل النار نادى ردوني » ^(٦) .

❦ من المقدمات المسنونة ❦ أن تربع الجنازة ❦ بكسر الجيم السرير ، وبفتحها الميت على ما حكى ^(٧) ، وفي الذكرى : « الجنازة بالكسر الميت على السرير ، والخالي عن الميت سرير لا غير » ^(٨) انتهى . ولا خلاف أجده بين أصحابنا في استحباب التربيع بمعنييه ، بل لعلّه عندنا مجمع عليه كما ادّعاه بعضهم ^(٩) :

الأول : حمل السرير بأربعة رجال ؛ لأنّه أدخل في توقيف الميت ، وأسهل

(١) الخلاف : الجناز / مسألة ٥٣٢ ج ١ ص ٧١٨ .

(٢) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) كما في الحدائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ٧٨ .

(٥) المجموع : ج ٥ ص ٢٧١ ، شرح فتح القدير : ج ١ ص ٩٦ ، نيل الاوطار : ج ٤ ص ١١٤ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب نواذر احكام الاموات ح ٥٩٢ ج ١ ص ١٩٣ .

(٧) كما في جامع المقاصد : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤١٥ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥١ .

(٩) كالفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

من الحمل بين العمودين ، سيّما بالنسبة للمؤخّر ، ويحتمله قول الباقر (عليه السلام) في خبر جابر : « الستّة أن يحمل السرير من جوانبه الأربع ، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوّع » (١) .

ووافقنا عليه من العامة النخعي والحسن البصري والثوري وأبو حنيفة وأحمد على ما حكى عنهم (٢) ، خلافاً للمنقول عن الشافعي (٣) ؛ فجعل حمل الجنّاة بين العمودين أولى من حملها من الجوانب الأربع ، ولا ريب في ضعفه عندنا .

والثاني : حمل الواحد كلاً من جوانبه الأربع ، وكأنّ استحبابه اتّفاقي كما حكاه بعضهم (٤) ، والأخبار (٥) به مبتظافرة ، وفي بعضها أنّ « ... من ربّع خرج من الذنوب » (٦) ، وفي آخر : « محيت عنه أربعون كبيرة ... » (٧) إلى غير ذلك ، ولعلّ الأوّل يستفاد منه أيضاً .
والظاهر حصول فضل التربيع بمجرد حصوله كيفما اتّفق الابتداء ، كما

(١) الكافي : باب الستّة في حمل الجنّاة ح ٢ ج ٣ ص ١٦٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٢١ ج ١ ص ٤٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٢٨ .

(٢) المجموع : ج ٥ ص ٢٧٠ .

(٣) الام : ج ١ ص ٢٧٢ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٢٥ .

(٥) سيأتي التعرض لبعضها في اثناء البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٢٧ .

(٦) الكافي : باب ثواب من حمل جنازة ح ٢ ج ٣ ص ١٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٢٨ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٤٥٨ ج ١ ص ١٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٧ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٢٨ .

يقتضيه قول الباقر (عليه السلام) في أحد الاحتمالين «الستة أن يحمل السرير من جوانبه الأربع ، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع» وكتابة الحسين بن سعيد إلى الرضا (عليه السلام) في الصحيح «يسأله عن سرير الميت ، أله جانب يبدأ به في الحمل من الجوانب الأربعة ، أو ما خفت على الرجل يحمل من أي الجوانب شاء ؟ فكتب : من أيها شاء»^(١) ولا منافاة فيه لما تسمعه من استحباب البدأة بما يأتي ، وعلى تقديره فهو معارض بما هو أقوى منه من وجوه ، فإعن ابن الجنيد^(٢) من العمل به في ذلك كما عساه يلوح من المدارك^(٣) أيضاً ليس في محله .

﴿وَلَكِنَّ الْأَفْضَلَ فِيهِ أَنْ يُبْدَأَ بِمَقْدَمِهَا الْأَيْمَنِ﴾ أي الجنائز التي هي عبارة عن الميت ، فيضعه على عاتقه الأيمن ويخرج باقي بدنه ﴿ثُمَّ يَدُورُ مِنْ وَرَائِهَا إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ﴾ بعد أن يحمل مؤخرها الأيمن كالمقدم ، فيضع مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر ، ثم ينتقل منه إلى المقدم واضعاً له على العاتق الأيسر ، أو يراد بالجنائز السرير على أن يكون الأيمن منه هو الذي يلي يمين الميت ، فيوافق الهيئة السابقة ، وهو المشهور بين الأصحاب على ما حكاه في كشف اللثام^(٤) .

قلت : ولعلّه كذلك ، وإن وقع في كثير من عبارات الأصحاب^(٥)

(١) تهذيب الاحكام / الطهارة / باب ٢٣ ح ١٢٢ ج ١ ص ٤٥٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١٢٧ ح ٤ ج ١ ص ٢١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٢٩ .

(٢) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥١ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٢٧ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٦ .

(٥) كقواعد الاحكام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٢٠ ، والبيان : الطهارة / الصلاة على

وصف مقدّم السرير الذي يبتدأ به بالأيمن ، وهو موهم لما كان يلي يسار الميّت ، ويساره لما كان يلي يمين الميّت ، ومن هنا وقع الاضطراب في كثير من كلماتهم حتى جعلوا المسألة خلافية ، فذكروا أنّ الشيخ في المبسوط^(١) والنهاية^(٢) وباقي الأصحاب^(٣) على الابتداء بيمين السرير المقدم ، ثم بمؤخره ، ثم بمؤخر الأيسر ، ثم بمقدمه كذلك ، خلافاً له في الخلاف^(٤) ، فجعل البداية يسار السرير وهو الذي يلي يمين الميّت ، ثم بمؤخره ، وهكذا إلى المقدم ، مع نقله الإجماع من الفرقة وعملهم عليه فيه ، واختاره جماعة من متأخري المتأخرين^(٥) مرجحين له - بعد ظهوره من الأخبار - بالموافقة فيه بين يمين الميّت والحامل ، فينطبق حينئذٍ على ما دلّ على استحباب البداية باليمين .

وظنتي أنّ ما نقلوه عن الشيخ في المبسوط والنهاية وكذا باقي الأصحاب راجع إلى ما قاله في الخلاف ، على أن يكون المراد بمقدّم السرير الأيمن هو الذي يلي يمين الميّت كما فسر به في كشف اللثام^(٦) ؛ إذ كما يمكن أن يقال : إنّ يمين السرير هو الذي يلي يسار الميّت بأن يعتبر السرير رجلاً ماشياً خلف السرير ، أو دابة مقدّمها ما يلي رأس الميّت ، فيكون الميّت حينئذٍ كالمستلقي على ظهرها ، يمكن أن يقال : إنّ يمين السرير ويساره

(١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٣ .

(٢) النهاية : الطهارة / تفصيل الاموات ص ٣٧ .

(٣) راجع حاشية (٥) من الصفحة السابقة .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٣١ ج ١ ص ٧١٨ .

(٥) كالকাশاني في مفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٢٨ ج ٢ ص ١٦٧ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٦ .

بحسب ما جاور من جانبي الميت ، سيّما فيما كان مستعملاً في ذلك الزمان من العمودين ، بل يمكن أن يعتبر شخصاً مستقياً على قفاه كالميت .
وبذلك تنطبق عبارات الأصحاب ؛ فقد يطلق يسار الجنازة ويراد به ما يلي يمين الميت كما في عبارة الخلاف بالاعتبار الأول ، وقد يطلق على هذا بخصوصه أنّه يمين السرير بالاعتبار الثاني كما في عبارة المبسوط وغيره من عبارات الأصحاب ، بل كاد يكون صريح عبارة المنتهى ^(١) وغيره ، فلاحظ .

وللمتأمل في كلماتهم أمارات على ذلك : منها : نقله في الخلاف الإجماع على ذلك ، وهو بنفسه قد ذكر في المبسوط وعن النهاية الابتداء يميني السرير كعبارات كثير من الأصحاب .

ومنها : أنّه لو أريد يميني السرير الذي يلي يسار الميت لم يتيّسّ وضعه على العاتق الأيمن للحامل إلّا بمشقة والمشي بالقهقري ، سيّما في مثل التوابيت المستعملة في زماننا ، ولعلّها كانت قديمة .

ومنها : أنّ الذي ذكرناه كاد يكون صريح خبر الفضل بن يونس قال : « سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن تربيع الجنازة ، قال : إذا كنت في موضع تقية فابدأ باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ، ثم ارجع من مكانك إلى ميامن الميت ، لا تمرّ خلف رجله البتّة حتّى تستقبل الجنازة فتأخذ يده اليسرى ، ثمّ رجله اليسرى ، ثمّ ارجع من مكانك [لا تمرّ] ^(٢) خلف الجنازة البتّة حتّى تستقبلها تفعل كما فعلت أولاً ، فإن لم تكن تتقي فيه فإنّ تربيع الجنازة التي جرت به السنة أن تبدأ باليد اليمنى ، ثم بالرجل اليمنى ،

(١) منتهى المطلب : الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٤ .

(٢) الاضافة من المصدر .

ثم بالرجل اليسرى ، ثم باليد اليسرى حتى تدور حولها» (١) ؛ إذ لا ريب أن المراد باليد والرجل فيه إنما هو بالنسبة إلى الميت ، وهو بعينه ما ذكرناه . وغيره من الأخبار وإن لم يكن بهذه الصراحة إلا أنه يمكن إرجاعه إليه بخلاف العكس ، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر العلاء بن سيابة : « تبدأ في حمل السرير من الجانب الأيمن ، ثم تمرّ عليه من خلفه إلى الجانب الآخر ، ثم تمرّ حتى ترجع إلى المقدم كذلك دوران الرحي عليه » (٢) ؛ إذ يمكن حمل الأيمن فيه على أيمن الميت أو السرير بالاعتبار الذي ذكرناه .

وكقول أبي الحسن موسى (عليه السلام) في خبر عليّ بن يقطين : « السنة في حمل الجنازة أن تستقبل جانب السرير بشقك الأيمن ، فتلزم الأيسر بكفك الأيمن ، ثم تمرّ عليه إلى الجانب الآخر ، وتدور من خلفه إلى الجانب الثالث من السرير ، ثم تمرّ عليه إلى الجانب الرابع ممّا يلي يسارك » (٣) وهو كالصریح فيما قلنا ، ويراد بالأيسر فيه من السرير بالاعتبار المعروف ، ولا حاجة إلى ما تكلفه في كشف اللثام (٤) في رفع المنافاة بينها وبين كلام المشهور ، مع ما فيه من النظر ، فتأمل جيّداً .

(١) الكافي : باب الستة في حمل الجنازة ح ٣ ج ٣ ص ١٦٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١١٨ ج ١ ص ٤٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٢٩ .

(٢) الكافي : باب السنة في حمل الجنازة ح ٤ ج ٣ ص ١٦٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١١٩ ج ١ ص ٤٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٣٠ .

(٣) الكافي : باب السنة في حمل الجنازة ح ١ ج ٣ ص ١٦٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٢٠ ج ١ ص ٤٥٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٣٠ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٢٦ .

وكقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن أبي يعفور المروي في السرائر نقلاً من جامع البزنطي : « السّنة أن تستقبل الجنازة من جانبها الأيمن ، وهو ممّا يلي يسارك ، ثمّ تصير إلى مؤخره ، وتدور عليه حتّى ترجع إلى مقدمه »^(١) ؛ إذ كما يحتمل أن يكون ممّا يلي يسارك لو كنت ماشياً في جانب السرير الذي يليه ، يحتمل أن يكون المراد لو كنت ماشياً خلفه ، وإن حمل على حالة الاستقبال فهو وإن كان يمين الميّت يحاذي يمينه حينئذٍ ، لكن إذا جاوزه مائلاً إلى يمين الميّت ليأخذ السرير يلي يمين الميّت حينئذٍ يساره ، وهذا وإن كان لا يخلو من بُعد في الجملة لكن لا بأس به بعد ما عرفت .

وكما في الفقه الرضوي : « إذا أردت أن تربّعها فابدأ بالشقّ الأيمن فخذ به يمينك ، ثمّ تدور إلى المؤخر فتأخذه بيمينك ، ثمّ تدور إلى المؤخر الثاني فتأخذه بيسارك ، ثمّ تدور إلى المقدم الأيسر فتأخذه بيسارك ، ثمّ تدور كدور كفّي الرحي »^(٢) وكأنّه يريد كدور الكفّين الآخذتين بخشبة الرحي .

لا يقال : إنّ ما ذكرته من كيفية التربيع لا ينطبق على المعروف في النصّ والفتوى من تشبيهه بدوران الرحي ، بخلاف ما لو كانت البداية بيمين السرير المعروف .

لأنّا نقول : أمّا أولاً : فالظاهر تحقّقه بما قلناه ، بل لعلّه أولى من غيره ،

(١) مستطرفات السرائر : ص ٥٩ ح ٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٨ من أبواب الدفن ج ٢ ح ٢

ص ٨٢٩ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٠ ، مستدرك الوسائل : باب ٨ من أبواب الدفن ج ١ ح ٢

وإن كانا معاً يستعملان كما هو المشاهد في دور الرحي . وأما ثانياً :
فالظاهر أن المراد بالتشبيه المذكور إنما هو الردّ على العامة^(١) ، كما كشف
ذلك مفصلاً خبر الفضل بن يونس المتقدم سابقاً^(٢) ، فتأمل ، هذا .

وربما يشهد لما ذكرناه - مضافاً إلى ما سمعت - ما حكاه الشهيد في
الذكرى^(٣) عن الراوندي أنه حكى كلام النهاية والخلاف وقال :
« معناه لا يتغيّر » ، وما في المنتهى حيث لم يتعرض فيه لخلاف ، بل
قال : « المستحبّ عندنا أن يبدأ الحامل بمقدّم السرير ، ثمّ يمرّ معه ويدور
من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجله اليسرى ، ويمرّ معه إلى أن يرجع
إلى المقدّم كذلك دور الرحي . وحاصل ما ذكرناه : أن يبدأ فيضع قائمة
السريّر التي تلي اليد اليمنى للميت فيضعها على كتفه الأيسر ، ثمّ ينتقل
فيضع القائمة التي تلي رجله اليمنى على كتفه الأيسر ، ثمّ ينتقل فيضع القائمة
التي تلي رجله اليسرى على كتفه الأيمن ، ثمّ ينتقل فيضع القائمة التي تلي يده
اليسرى على كتفه الأيمن ، وهكذا »^(٤) انتهى .

ولقد أحسن فيما ذكره ، لكن كان عليه أن يقول : « كتفه الأيمن » بدل
« الأيسر » وبالعكس ، وإلا فلا يكاد يتمّ إلا مع جعل الجنّازة بين عمودين
ودخول الحامل بينهما ، أو يمشي بالميت على رجله ، ونحو ذلك .
وليعلم أنّه ليس المقصود ممّا ذكرناه تنزيل سائر كلمات الأصحاب
على ما اخترناه ، بل المراد إمكان تنزيل كثير من كلماتهم ، وإلا فكلام

(١) المغني (لابن قدامة) : ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٢) في ص ٤٧٧ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٥١ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / الصلاة على الميت ج ١ ص ٤٤٤ .

بعض المتأخرين لا يمكن تنزيله على ما ذكرنا ، ككلام الشهيد في روضته ؛ حيث قال : « وأفضله أن يبدأ في الحمل بجانب السرير الأيمن - وهو الذي يلي يسار الميت - فيحمله بكتفه الأيمن ، ثم ينتقل إلى مؤخره الأيمن فيحمله بالأيمن كذلك ، ثم ينتقل إلى مؤخره الأيسر فيحمله بالكتف الأيسر ، ثم ينتقل إلى مقدمه الأيسر فيحمله بالكتف الأيسر كذلك » (١) انتهى .

وقد عرفت صعوبة ما ذكره في كثير من الجناز بل تعذره في بعضها ، نعم يمكن أن يقال بالتخير بين الابتداء بيمين الميت أو يمين السرير ، لكن لا على الحمل بالكتف الأيمن على الثاني ؛ مراعاةً لصحيحة ابن أبي يعفور السابقة (٢) ، سيما مع اعتضادها بظاهر بعض الأخبار السابقة إن حمل فيها اليمنى من السرير على المعنى المتعارف ، وهو الذي يلي يسار الميت ، وكذا ظاهر عبارات كثير من الأصحاب ، وبالشهرة المحكية على ذلك في المدارك (٣) ، فتقاوم حينئذ الرواية الأخرى المعتضدة بما عرفته ، فينبغي التخير حينئذ ، والاحتياط غير خفي ، فتأمل جيداً ، والله أعلم بحقائق أحكامه .

﴿ و ﴾ منها : ﴿ أن يُعلم ﴾ بالبناء للمجهول ﴿ المؤمنون بموت المؤمن ﴾ بلا خلاف أجده (٤) في استحباب ذلك ، سوى ما عن الجعفي (٥)

(١) الروضة البهية : الطهارة / الصلاة على الميت ج ١ ص ١٤٠ .

(٢) في ص ٤٧٩ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٢٧ .

(٤) من قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / الصلاة على الميت

ج ١ ص ٢٠ ، والشهيد في البيان : الطهارة / الصلاة على الميت ص ٣٠ .

(٥) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / في الاحتضار ص ٣٨ .

من أنه يكره النعي إلا أن يرسل صاحب المصيبة إلى من يختص به ، ولعله غير ما نحن فيه ، وإلا كان محجوجاً بالإجماع عن الخلاف عليه .

مضافاً إلى النصوص : كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان أو حسنه : « ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت ، فيشهدون جنازته ، ويصلّون عليه ، ويستغفرون له ، ليكتب لهم الأجر ويكتب للميت الاستغفار ، ويكتسب هو الأجر فيهم وفيما اكتسب لميتهم من الاستغفار »^(١) ، وفي خبر ذريح : « عن الجنازة يؤذن بها الناس ؟ قال : نعم »^(٢) ، وفي مرسل القاسم بن محمد : « إنّ الجنازة يؤذن بها الناس »^(٣) . وظاهر الأخيرين استحباب ذلك حتى لغير الولي ، ولا ينافيه الأول .

ويؤيده : ترتب الفوائد العظيمة على هذا الإعلام ، الحاصلة بسبب التشيع والحمل والترجيع والصلاة والاستغفار والترحم ، وربما يصيبه ألم فيسترجع ، فيدخل تحت عموم الآية^(٤) ، والتذكّر لأُمُور الآخرة والاتعاظ وتنبية القلب القاسي ، وكذا ما يحصل للميت من الفوائد أيضاً من كثرة المصلّين والمستغفرين ، مع ما فيه من إكرام الميت وإدخال السرور على

(١) تقدم في ص ٤٩ .

(٢) الكافي : باب ان الميت يؤذن به الناس ح ٢ ج ٣ ص ١٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب صلاة الجنازة ح ٣ ج ٢ ص ٧٦٢ .

(٣) الكافي : باب ان الميت يؤذن به الناس ح ٣ ج ٣ ص ١٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب صلاة الجنازة ح ٤ ج ٢ ص ٧٦٣ .

(٤) أي قوله تعالى : « الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون » سورة البقرة : الآية ١٥٦ و ١٥٧ .

الحيّ ونحو ذلك ، فلا ريب في رجحان هذا الإعلام لمكان سببّيته لهذه الأمور العظام .

والظاهر أنّه لا بأس في النداء لذلك ، بل يشمله الأمر بالإيذان فيما سمعت من الأخبار ، وما في الخلاف (١) أنّه لم يعرف فيه نصّاً إن أراد بالخصوص فسلّم ، لكنّه غير قادح ، وإن أراد بالعموم فممنوع ، على أنّه لا يتوقّف على شيء من ذلك بعد ما عرفت .

كما ظهر لك استحباب الإجابة والإسراع بعد أن يؤذن ، مع استفاضة الأخبار بذلك ، وأنّه يقدمه على الوليمة إذا دعي إليها ؛ لما فيه من تذكّر الآخرة بخلافها فتذكّر الدنيا .

﴿و﴾ منها : ﴿أن يقول المشاهد للجنازة : الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم﴾ لخبر أبي حمزة قال : « كان عليّ بن الحسين (عليهما السلام) إذا رأى جنازة قد أقبلت قال : الحمد لله ... » (٢) إلى آخره . ونحوه مرفوعة أبي الحسن النهدي (٣) عن الباقر (عليه السلام) .

ويستحبّ أن يقول أيضاً ما في خبر عنبسة بن مصعب عن الصادق (عليه السلام) قال : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من استقبل جنازة أو رآها فقال : الله أكبر ، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، أَللّهم زدنا إيماناً وتسليماً ، الحمد لله الذي تعزّز بالقدرة وقهر العباد

(١) الخلاف : الجنازات/ مسألة ٥٦١ ج ١ ص ٧٣١ .

(٢) الكافي : باب القول عند رؤية الجنازة ح ١ ج ٣ ص ١٦٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب

٢٣ ح ١١٧ ج ١ ص ٤٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٣٠ .

(٣) الكافي : باب القول عند رؤية الجنازة ح ٢ ج ٣ ص ١٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب

الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٣١ .

بالموت ، لم يبق ملك في السماء إلّا بكى رحمةً لصوته» (١) .

وكذا يستحبّ أن يقول عند حملها ما في خبر عمار عن الصادق (عليه السلام) قال : « سألته عن الجنّاة إذا حملت كيف يقول الذي يحملها ؟ قال : يقول : بسم الله وبالله ، وصلى الله على محمد وآل محمد ، أللّهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات » (٢) .

والمراد بالسواد الشخص ، قيل (٣) : ويطلق على عامة الناس ، وعن بعضهم (٤) زيادة القرية أيضاً ، والمحترم الهالك أو المستأصل ، والمراد هنا الجنس ، أي لم يجعلني من هذا القبيل .

ولا يتنافي هذا حبّ لقاء الله تعالى ؛ لأنّه غير مقيّد بوقت ، فيحمل على حال الاحتضار ومعايينته ما يحبّ ، كما روينا عن الصادق (عليه السلام) (٥) ، وعن العامة روايته عن النبيّ (صلى الله عليه وآله)

(١) الكافي : باب القول عند رؤية الجنّاة ج ٣ ص ١٦٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

٢٣ ح ١١٦ ج ١ ص ٤٥٢ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٣٠ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٢٣ ج ١ ص ٤٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٩ من ابواب الدفن ج ٤ ص ٨٣١ .

(٣) كما في مسالك الافهام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١١ ، والحبل المتين : دفن الميت ص ٦٩ .

(٤) اساس البلاغة : ص ٣١٢ مادة (سود) .

(٥) رواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن احمد بن محمد ، عن محمد بن خالد والحسين بن سعيد جميعاً ، عن القاسم بن محمد ، عن عبد الصمد بن بشير ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله (عليه السلام) قال : « قلت : أصلحك الله ، من أحبّ لقاء الله أحبّ لقاءه ، ومن أبغض لقاء الله أبغض لقاءه ؟ قال : نعم ، قلت : فوالله إنّنا لنكره الموت ، فقال : ليس ذلك حيث تذهب ، إنّما ذلك عند المعاناة ، إذا رأى ما يحبّ فليس شيء أحبّ إليه من أن يتقدّم ، والله تعالى يحبّ لقاءه وهو يحبّ لقاء الله حينئذ ، وإذا رأى ما يكره فليس شيء

أنه « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه . فقل له (صلى الله عليه وآله) : إنا لنكره الموت ، فقال : ليس ذلك ، ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشرّ برضوان الله وكرامته ، فليس شيء أحب إليه ممّا أمامه ، فأحب لقاء الله وأحب لقاءه ، وإنّ الكافر إذا حضر بشرّ بعذاب الله ، فليس شيء أكره إليه ممّا أمامه ، فكره لقاء الله وكره الله لقاءه »^(١) .

وبقية عمر المؤمن نفيسة ، كما أشار إليه النبيّ (صلى الله عليه وآله) في الصحاح على ما قيل : « لا يتمنى أحدكم الموت ولا يدعُ به من قبل أن يأتيه ، إنه إذا مات انقطع عمله ، وإنه لا يزيد المؤمن عمره إلّا خيراً »^(٢) . وعن عليّ (عليه السلام) : « بقيّة عمر المؤمن لا ثمن لها ، يدرك بها ما فات ، ويحیی بها ما مات »^(٣) .

أويقال : إنّ المخترم كناية عن الكافر ؛ لأنّه الهالك حقيقةً ، فيكون الحمد حينئذٍ في محلّه ، ويمكن أن يراد به الهالك قبل الأربعين سنة ، والأمر سهل .

﴿ و ﴾ منها : ﴿ أن يضع الجنازة على الأرض إذا وصل ﴾ إلى

أبغض اليه من لقاء الله ، والله يبغض لقاءه » .

الكافي : باب ما يعاين المؤمن والكافر ح ١٢ ج ٣ ص ١٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من

ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٤٤ .

(١) سنن الدارمي : ج ٢ ص ٣١٢ ، وقريب منه في صحيح مسلم : ح ١٥ ج ٤ ص ٢٠٦٥ ، ومسنند

احمد بن حنبل : ج ٣ ص ١٠٧ ، وسنن ابن ماجة : ح ٤٢٦٤ ج ٢ ص ١٤٢٥ .

(٢) صحيح مسلم : ح ١٣ ج ٤ ص ٢٠٦٥ ، مسند احمد بن حنبل : ج ٢ ص ٣١٦ ، سنن البيهقي :

ج ٣ ص ٣٧٧ .

(٣) بحار الانوار : باب ٤ من ابواب الموت ح ٤٦ ج ٦ ص ١٣٨ .

﴿القبر﴾ بلا خلاف أجدّه فيه (١) ، بل في الغنية (٢) الإجماع عليه ، مضافاً إلى النصوص كقول الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن سنان : « ينبغي أن يوضع الميت دون القبر هنيئة ، ثم واره » (٣) ، ونحوه غيره (٤) .

وليكن دون القبر بذراعين أو ثلاثة ؛ لحبر محمد بن عجلان عن الصادق (عليه السلام) أيضاً : « إذا جئت بالميت إلى قبره فلا تفدحه » (٥) بقبره ، ولكن ضعه دون قبره بذراعين أو ثلاثة ، ودعه حتى يتأهب للقبر ، ولا تفدحه به ... » (٦) .

وفي خبره الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً : « لا تفدح ميتك بالقبر ، ولكن ضعه أسفل منه بذراعين أو ثلاثة ، ودعه حتى يأخذ أهبته » (٧) ، ونحوه مضمّر ابن عطية (٨) .

-
- (١) مَن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ - ٥٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ .
- (٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .
- (٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧٦ ج ١ ص ٣١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٣٧ .
- (٤) كالخبر المروي عن العلل الآتي في ص ٤٨٨ .
- (٥) أي لا تطرحه في القبر وتفجئه به وتعجل عليه بذلك ، ولكن اصبر عليه هنيئة ليأخذ اهبتة .
- جميع البحرين : ج ٢ ص ٣٩٧ مادة (فدح) .
- (٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧٧ ج ١ ص ٣١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٣٨ .
- (٧) الكافي : باب وضع الجنازة دون القبر ح ١ ج ٣ ص ١٩١ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٣٨ .
- (٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧٥ ج ١ ص ٣١٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من

ومنها يستفاد استحباب أن يكون الوضع ﴿مما يلي رجله﴾ إذ المراد بالأسفل ذلك ، مضافاً إلى ما في الغنية ^(١) من الإجماع عليه أيضاً ، مع أنه قد يدلّ عليه أيضاً قوله (عليه السلام) في حسن الحلبي : « إذا أتيت بالميت القبر فسّله من قبل رجله ... » ^(٢) أي في القبر ؛ إذ أخذه منه مقتض لوضعه فيه ، وبذلك يتّضح الاستدلال حينئذ بما في عدّة أخبار ^(٣) بأن لكلّ شيء باباً وباب القبر ممّا يلي الرجلين .

لكن ليس في شيء من هذه الأخبار التفصيل بين الرجل والمرأة ، ففضيسته تساوها مع الرجل في الوضع ممّا يلي الرجلين ، ﴿و﴾ لكن ذكر المصتف وغيره ^(٤) بل في الغنية ^(٥) وظاهر المنتهى ^(٦) وعن ظاهر التذكرة ^(٧) والنهاية ^(٨) الإجماع عليه أنّ ﴿المرأة﴾ توضع ﴿مما يلي القبلة﴾ مع زيادة

ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٣٨ .

(١) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٢) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ح ١ ج ٣ ص ١٩٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٨٣ ج ١ ص ٣١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٤٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٨٧ ج ١ ص ٣١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الدفن ح ٤ و ٦ و ٧ ج ٢ ص ٨٤٩ .

(٤) كابن البراج في المهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٢ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٤ - ٥٥ ، والعلامة في الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٣ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٦) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٥٩ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٨) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

«أمام القبر» في معقد إجماع الغنية ولعل ذلك كافٍ في إثبات ذلك .
 مع إمكان الاستدلال عليه بخبر الأعمش المروي عن الخصال عن
 جعفر بن محمد (عليها السلام) ، قال : «... والميت يسلم من قبل رجله
 سلاً ، والمرأة تؤخذ بالعرض من قبل اللحد ...»^(١) ، ونحوه ما عن الفقه
 الرضوي^(٢) ؛ لظهورهما في وضع المرأة من قبل اللحد ، واللحد إنما يكون في
 القبلة ، على أنّ قضية الأخذ من ذلك المكان الوضع فيه عند انتهاء الجنائز .
 كلّ ذا مع إمكان تأييده أيضاً في الرجل والمرأة بأن هذه الكيفية من
 الوضع فيها أيسر في فعل ما هو الأولى بهما من إرسال الرجل سابقاً برأسه
 والمرأة عرضاً ، وأما اختيار جهة القبلة فلشرفها .

﴿و﴾ منها : ﴿أن ينقله﴾ أي الميت رجلاً كان أو امرأة لإطلاق
 الدليل ، فتخصيص بعضهم^(٣) هذا الحكم به دونها في غير محلّه ﴿في ثلاث
 دفعات﴾ بإدخال النقل الأول السابق على وضعه قريب القبر فيها ، أو
 يدعى فهم ذلك من الخبر المروي عن العلل الذي هو مستند هذا الحكم :
 «إذا أتيت بالميت القبر فلا تدح به القبر ، فإنّ للقبر أهوالاً عظيمة ، وتعوّذ
 من هول المظلم ، ولكن ضعه قرب شفير القبر ، واصبر عليه هنيئة ، ثمّ قدّمه
 قليلاً ، واصبر عليه ليأخذ أهبطه ، ثمّ قدّمه إلى شفير القبر»^(٤) كالحكي عن

(١) الخصال : ابواب المائة ح ٩ ص ٦٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤٩ .

(٢) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧١ ، وباب ٢٤ ص ١٨٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٢ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٣) كالعلامة في الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٣ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٤ .

(٤) علل الشرائع : باب ٢٥١ ح ٢ ج ١ ص ٣٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ١٦ من ابواب الدفن ح ٦

الفقه الرضوي^(١)، ومثله عبّر في المبسوط^(٢) والفقيه^(٣) على ما حكى عنها، بأن يراد وضعه عند شفير القبر أيضاً، ثم ينزل بعده برفع آخر، فيتكرّر النقل حينئذٍ ثلاثاً، وفي الثالثة النزول.

ولا يخفى بعده؛ إذ الظاهر منه أنّ التقديم إلى شفير القبر هو نقل النزول، فيكون الرفع حينئذٍ دفعتين، نعم يتلّث الوضع بإدخال الوضع الذي على شفير القبر المتعقب له النزول فيها.

وكيف كان، فلا ريب في الحكم بمضمون الخبر المتقدّم، والظاهر إرادة المصنّف ذلك وإن كانت العبارة لا تخلو من قصور.

وبما سمعته من خبر العلل اندفع ما أشكل على جملة من متأخري المتأخريين^(٤) من عدم الوقوف لما ذكره المصنّف وغيره على دليل، بل الموجود في صحيح عبد الله بن سنان^(٥) وروايته محمد بن عطية^(٦) ومحمد بن عجلان^(٧) وغيرها إنّها هو وضعه دون القبر هنيئة ثمّ دفنه، وعن ابن الجنيد^(٨) الفتوى بمضمونها كظاهر المصنّف في المعتبر^(٩)، واعتمده في

ج ٢ ص ٨٣٨.

(١) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٧٠، مستدرک الوسائل: باب ١٦ من ابواب الدفن ج ١ ص ٣١٧.

(٢) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦.

(٣) من لا يحضره الفقيه: باب الصلاة على الميت ذيل ج ٤٩٨ ص ١٧٠.

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٣٠، والخراساني في ذخيرة المعاد: الصلاة/ الصلاة على الاموات ص ٣٣٩.

(٥) و(٦) و(٧) تقدم الاشارة اليها في ص ٤٨٦.

(٨) نقله عنه الشهيد في الذكري: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٥.

(٩) المعتبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٩٨.

المدارك (١) وقد عرفت ما في الجميع ، فتأمل .

﴿و﴾ منها : ﴿ أن يرسله إلى القبر سابقاً برأسه ﴾ إن كان رجلاً كما خرج إلى الدنيا ، بلا خلاف أبده (٢) ، بل في الغنية (٣) والخلاف (٤) وعن ظاهر التذكرة (٥) الإجماع عليه ، كما عن شرح الجمل (٦) للقاضي نفي الخلاف عنه ، ﴿و﴾ أمّا المرأة ﴿ فترسل ﴾ عرضاً ﴿ بلا خلاف أبده فيه (٧) أيضاً ، بل في صريح الغنية (٨) والخلاف (٩) وعن ظاهر التذكرة (١٠) الإجماع عليه أيضاً .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - مرفوع عبد الصمد بن هارون عن الصادق (عليه السلام) : « إذا أدخلت الميت القبر إن كان رجلاً فسله

(١) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) متّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٣ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٥٤ ج ١ ص ٧٢٨ - ٧٢٩ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٦) شرح جمل العلم والعمل : غسل الميت وتكفينه ص ١٥٤ .

(٧) متّن قال بذلك : ابن البراج في المهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٣ ، وابن حمزة في

الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في

التكفين ص ٥٥ ، والعلامة في الإرشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١

ص ٢٦٣ .

(٨) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٩) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٥٤ ج ١ ص ٧٢٨ - ٧٢٩ .

(١٠) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

سلاً والمرأة تؤخذ عرضاً فإنه أستر» (١) ، وخبر عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي (عليهم السلام) قال : «يسل الرجل سلاً ، وتستقبل المرأة استقبالاً ، ويكون أولى الناس بالمرأة في مؤخرها» (٢) ، وخبر الأعمش السابق (٣) على نحو المحكي عن فقه الرضا (عليه السلام) (٤) .

وهي مع اعتضادها بما عرفت يقيد إطلاق غيرها من الأخبار الآمرة بسل الميت من قبل رجله ؛ أي لو كان في القبر ، كصحيح الحلبي (٥) وغيره ، من غير فرق بين الرجل والمرأة ، فتنزل حينئذ على الأول ، فلا وجه للتوقف في ذلك من هذه الجهة كما وقع لبعض متأخري المتأخرين (٦) .

ثم إنه قد استفاض في الأخبار الأمر بالسل من قبل الرجلين ، والظاهر منه إرادة أن لا ينكس برأسه في القبر ، وينبغي أن يكون ذلك برفق كما في خبر محمد بن عجلان وغيره .

❦ ومنها : عند الأصحاب كما في المعتبر (٧) والمدارك (٨) ❦ أن ينزل من يتناوله حافياً ويكشف رأسه ويحل أزراره ❦ لكونه مقام اتعاض

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ١١٨ ج ١ ص ٣٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٦٥ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ١١٩ ج ١ ص ٣٢٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٨ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٦٥ .

(٣) في ص ٤٨٨ .

(٤) تقدمت الاشارة اليه في ص ٤٨٨ .

(٥) تقدم في ص ٤٨٧ .

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٧) المعتبر : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٩٦ .

(٨) مدارك الاحكام : الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٣١ .

وخشوع ، ولقول الصادق (عليه السلام) في خبر ابن أبي يعفور :
« لا ينبغي لأحد أن يدخل القبر في نعلين ولا خفين ولا عمامة ولا رداء
ولا قلنسوة »^(١).

وظاهره كراهة ذلك لو فعل ، كخبر الحضرمي عنه (عليه السلام)
أيضاً : « لا تنزل في القبر وعليك العمامة ولا القلنسوة ولا رداء ولا حذاء
وحلل أزراك ، قال : قلت : فالحنف ؟ قال : لا بأس بالحنف وقت
الضرورة والثقة ، وليجهد في ذلك جهده »^(٢).

ونحوه خبر علي بن يقطين^(٣) وسيف بن عميرة إلا أنه لم يتعرض في
الأخير لحل الأزرار ، وقال فيه : « قلت : فالحنف ؟ قال : لا بأس بالحنف ،
فإن في خلع الحنف شناعة »^(٤).

وفي المروي عن العلل على نحو ما تقدم ، لكن فيه أيضاً : « قلت :
فالحنف ؟ قال : لا أرى به بأساً ، قلت : لم يكره الحذاء ؟ قال : مخافة أن
يعثر برجله فيهدم »^(٥).

(١) الكافي : باب دخول القبر والخروج منه ح ١ ج ٣ ص ١٩٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٨١ ج ١ ص ٣١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٤٠.

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧٩ ج ١ ص ٣١٣ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٤

ح ١ ج ١ ص ٢١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٤٠.

(٣) الكافي : باب دخول القبر والخروج منه ح ٢ ج ٣ ص ١٩٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من

ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٤٠.

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧٨ ج ١ ص ٣١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من

ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤١.

(٥) علل الشرائع : باب ٢٤٩ ح ١ ج ١ ص ٣٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من ابواب الدفن ح ٢

وكانّ الأصحاب حملوا ذلك على السابق ، فاعتبروا نزع الخفّ إلّا مع الضرورة أو التقيّة ، ومن هنا جعلوا المستحبّ التحفّي ، خلافاً للمحكي عن ابن الجنيّد^(١) فأطلق نفي البأس عن الخفّ ، والأوّل أولى . كما أنّهم فهموا من النهي في تلك الأخبار الأمر بالنزع للقلنسوة والنعل ؛ فلذلك ذكروا أنّه مستحبّ ، بل لم يذكروا الكراهة .

ثمّ إنّّه لا ريب في عدم وجوب شيء من ذلك ؛ للإجماع في الذكرى^(٢) ، ولخبر إسماعيل بن بزيع قال : « رأيت أبا الحسن (عليه السلام) دخل القبر ولم يحلّ أزراره »^(٣) المحمول على بيان الجواز . ﴿ ويكره أن يتولّى ذلك ﴾ أي الإنزال في القبر ﴿ الأقارب ﴾ في الرجل ، كما في المبسوط^(٤) والوسيلة^(٥) والمعتبر^(٦) والتذكرة^(٧) والمنتهى^(٨) وغيرها^(٩) ، ولعلّه يرجع إليه من عبّر عن ذلك باستحباب كون النازل

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٨٠ ج ١ ص ٣١٤ ، الاستبصار : الطهارة / باب ١٢٤ ح ٢ ج ١ ص ٢١٣ ، وسائل الشيعة : باب ١٨ من أبواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٤١ ، وهو عن محمد بن اسماعيل بن بزيع .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ .

(٦) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٧ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٢ .

(٩) كالتأية : الطهارة / تفسير الاموات ص ٣٩ ، والمختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات

أجنبيّاً كما في القواعد (١) وغيرها (٢) ، ومن هنا نسب بعضهم (٣) الكراهة إلى الأصحاب ، ولولا ذلك لأمكن المناقشة فيه بعدم الدليل عليه في شيء ممّا عثرنا عليه من الأخبار .

نعم علّله غير واحد منهم (٤) بأنّه يورث قسوة القلب ، كما أنّه استند بعضهم (٥) إلى الأخبار المستفيضة جداً عن إدخال الوالد قبر ولده ودفنه ، وفي بعضها أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : « ... أيّها الناس إنّهُ ليس عليكم بحرام أن تنزلوا في قبور أولادكم ، لكن لست آمن إذا حلّ أحدكم الكفن عن ولده أن يلعب به الشيطان ، فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط أجره ... » (٦) .

وهما كما ترى يمكن منع الأوّل ، إلّا أن يدعى استفادته من بعض الأخبار ، وإمكان معارضته أيضاً بأنّه أرفق للميت وأشفق عليه ، ولا عموم في الثاني ، بل قد يظهر من بعض الأخبار هنا نفي البأس عن دفن الولد أباه ، كخبر العنبري سأله « الرجل يدفن ابنه ؟ فقال : لا يدفنه في

(١) قواعد الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ .

(٢) كالدروس الشرعية : الطهارة / دفن الميت ص ١٣ ، ومفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٣٠ ج ٢ ص ١٧١ .

(٣) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١١٤ .

(٤) كالشيخ في النهاية : الطهارة / تفصيل الاموات ص ٣٩ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٣٨ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٤ .

(٥) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٣٢ .

(٦) الكافي : باب غسل الاطفال والصبيان ج ٧ ص ٢٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الدفن ج ٤ ص ٨٥١ .

التراب ، قال : فالابن يدفن أباه ؟ قال : نعم لا بأس «^(١) ولذا استثنى ابن سعيد^(٢) الولد ، ويظهر من المنتهى^(٣) الميل إليه .
لكن حملة غير واحد من الأصحاب^(٤) على خفة الكراهة بالنسبة إليه ، وهو حسن لو وجد المعارض ، ولم نقف عليه فيما وصل إلينا من الأخبار ، نعم روى في الذكري^(٥) خبر عبد الله بن محمد بن خالد عن الصادق (عليه السلام) : « الوالد لا ينزل في قبر ولده ، والولد لا ينزل في قبر والده » .

ولم نقف على لفظ « لا » في الأخير في كتب الأخبار^(٦) ، فيكون حينئذ نصاً في الفرق ، ومؤيداً للخبر السالف ، كخبر عبد الله بن راشد عن الصادق (عليه السلام) لما مات اسماعيل ، إلى أن قال : « إن الرجل ينزل في قبر والده ولا ينزل في قبر ولده »^(٧) .

وربما يؤيد أيضاً بالنسبة إلى دخول بعض الأرحام بما هو المشهور من دفن أمير المؤمنين (عليه السلام) والعباس النبي (صلى الله عليه

(١) الكافي : باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٨ ج ٣ ص ١٩٤ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٩٨ ج ١ ص ٣٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٥٢ .

(٢) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٢ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٣٨ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٦ .

(٦) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٩٧ ج ١ ص ٣٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٥٢ .

(٧) الكافي : باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٧ ج ٣ ص ١٩٤ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الدفن ح ٧ ج ٢ ص ٨٥٢ .

وآله (١)، وفي رواية أخرى (٢) أنه أدخل معه الفضل بن العباس ، وبخبر علي بن عبد الله قال : « سمعت أبا الحسن موسى (عليه السلام) قال - في حديث - : لما قبض إبراهيم ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : يا علي انزل فالحد إبراهيم في لحده ... » (٣) الحديث اللهم إلا أن يقال : إنه (عليه السلام) مأمون من الجزع ، هذا .

مع إطلاق بعضهم كالمبسوط (٤) والمنتهى (٥) وغيرهما (٦) استحباب نزول الولي القبر أو من يأمره ، بل نصّ بعضهم (٧) في خصوص ذلك على الرجل ، بل قد يظهر من المنتهى دعوى الإجماع عليه ، قال فيه : « ويستحب أن ينزل إلى القبر الولي أو من يأمره الولي إن كان رجلاً ، وإن كان امرأة لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أو ذورحم لها ، وهو وفاق العلماء » (٨) انتهى . هذا ، مع نصّهم هنا على الكراهة ، وهو كالممتداف ، ونحوه عن التذكرة (٩) .

(١) تاريخ يعقوبي : وفاة النبي (ص) ج ٢ ص ١١٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٣٧ ج ١ ص ٢٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٤ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٥٠ .

(٣) الكافي : باب غسل الاطفال والصبيان والصلاة عليهم ح ٧ ج ٣ ص ٢٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٥ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٥١ .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٥٩ .

(٦) المراسم : الطهارة / حمل الميت الى القبر ص ٥١ ، والمهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٢ .

(٧) كالشيخ في النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٧ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٥٩ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

وفي خبر محمد بن عجلان : « فإذا وضعته في لحده فليكن أولى الناس به ممّا يلي رأسه ... » ^(١) الخبر ، ونحوه خبر محمد بن عطية ^(٢) ، وفي خبر ابن عجلان الآخر عن الصادق (عليه السلام) أيضاً : « ... فإذا أدخلته إلى قبره فليكن أولى الناس به عند رأسه ، وليحسر عن خده ويلصق خده بالأرض ، وليذكر اسم الله ... » ^(٣) إلى آخره ، إلى غير ذلك ممّا يدلّ على دخول الأرحام قبور أرحامهم ، ولعلّه لذا مال إلى القول بعدم الكراهة في البحار ^(٤) .

لكن قد يقال : إنّ ذلك كلّهُ إنّما يدلّ على نزول القبر ودخوله لا إنزال الميت ، والكلام فيه ، ومن ثمّ كان الوقوف مع الأصحاب لعلّه الأقرب إلى الصواب .

وربّما يستأنس له - بعد ظهور اتّفاقهم عليه هنا كما تظهر دعواه من بعضهم ^(٥) ، وبعد ما سمعته من أخبار الولد مع التعليل في بعضها بما قد يدعى جريانه في غيره - بفحوى ما ورد من النهي عن إهالة التراب على الولد وذوي الرحم معللاً بأنّ ذلك يورث القسوة في القلب ، قال فيه :

(١) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ٤ ص ٣٩٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٩٠ ج ١ ص ٣١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤٣ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٧٥ ج ١ ص ٣١٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ح ٧ ج ٢ ص ٨٤٤ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٧٧ ج ١ ص ٣١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ح ٨ ج ٢ ص ٨٤٤ .

(٤) بحار الانوار : باب ١٢ من ابواب الجنائز ذيل ح ١١ ج ٨٢ ص ٢٤ - ٢٥ .

(٥) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١١٤ .

«... ومن قسا قلبه بُعد عن الله تعالى» ^(١) ، ولعلّه لذا علّل الكراهة بذلك في المبسوط ^(٢) والمعتبر ^(٣) والمنتهى ^(٤) والتذكرة ^(٥) وعن النهايتين ^(٦) .

وكيف كان ، فلا ريب أنّه ينبغي استثناء المرأة من هذا الحكم ؛ ولذا قال المصنف : ﴿إِلَّا فِي الْمَرْأَةِ﴾ فيتولّى ذلك فيها الزوج أو الأرحام ، بل فيما سمعته ^(٧) من المنتهى الإجماع عليه ، كالتذكرة ^(٨) على أولوية الأرحام .

ويؤيده : - مع أنّها عورة - قول عليّ (عليه السلام) في خبر السكوني : «مضت الستّة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنّ المرأة لا يدخل قبرها إلّا من كان يراها في حال حياتها» ^(٩) .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمّار : «الزوج أحقّ

(١) الكافي : باب من حثا على الميت ... ح ٥ ج ٣ ص ١٩٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ٩٦ ج ١ ص ٣١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٥ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(٣) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٧ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٢ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٦) النهاية (للطوسي) : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٩ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / دفن

الميت ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٧) في ص ٤٩٦ .

(٨) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٩) الكافي : باب من يدخل القبر ومن لا يدخل ح ٥ ج ٣ ص ١٩٣ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ١٣ ح ١١٦ ج ١ ص ٣٢٥ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢

ص ٨٥٣ .

بأمراته حتى يضعها في قبرها» (١) .

وفي خبر زيد بن عليّ عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) :
«... يكون أولى الناس بالمرأة في مؤخرها» (٢) .

وقد يشعر اختصاص ذلك في خصوص المؤخر كعبارة المفيد المحكية عنه : « وينزلها القبر إثنان ، يجعل أحدهما يديه تحت كتفها ، والآخر يديه تحت حقوها ، وينبغي أن يكون الذي يتناولها من قبل وركبها زوجها أو بعض ذوي أرحامها كابنها أو أخيها أو أبيها إن لم يكن لها زوج » (٣) انتهى .

وربما يحمل الخبر على فرض عدم تعدّد الرحم ، وعبارة المفيد على ما يقرب من ذلك ، أو على إرادة بيان أهميّة ذلك ، أو تفاوت الأرحام بالنسبة إليه ، فتأمل .

ثم إنّ الظاهر ترتّب الأولياء هنا الأقرب فالأقرب ؛ لأنّها ولاية ، كما أنّ الظاهر تقديم الزوج عليهم ؛ للخبر المتقدم . نعم الجميع أولى من النساء هنا وإن كنّ أرحاماً ، خلافاً لأحمد (٤) فجعل النساء أولى ، وهو ضعيف ؛ لاحتياج الدفن إلى مباشرة ما تضعف النساء عنه غالباً ، وإلى ما يمتنع منه من جهة حضور الرجال غالباً ككشف الوجه والساعد .

نعم إن لم يكن زوج ولا رحم من الرجال فالنساء ، فإن تعذّرن فالأجانب الصلحاء ، وإن كانوا شيوخاً فهم أولى ، قاله الفاضل في

(١) تقدم في ص ٥٧ .

(٢) تقدم في ص ٤٩١ .

(٣) المفتة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٢ .

(٤) المغني (لابن قدامة) : ج ٢ ص ٣٨٢ .

التذكرة^(١) وتبعه عليه غيره^(٢).

بقي شيء : وهو أنه قال في كشف اللثام بعد تمام الكلام : « ثم إنه هل يتعين الزوج أو الرحم ؟ ظاهر العبارة والتذكرة والنهاية وصريح المعتبر والذكرى الاستحباب ؛ للأصل وضعف الخبر ، وظاهر جل العلم والعمل والنهاية المبسوط والمنتهى الوجوب »^(٣) انتهى .

قلت : لا ينبغي الإشكال في جواز تولي النساء لذلك ، ولا ينافية الخبر ، نعم قد يشكل الحال بالنسبة للأجانب ، ولا ريب أن الأحوط تركه وإن كان في تحريره نظر وتأمل بل منع ، فتأمل جيداً .

﴿ و ﴾ منها : أنه ﴿ يستحب أن يدعو ﴾ بالمأثور ﴿ عند إنزاله القبر ﴾ باتفاق العلماء كما في المعتبر^(٤) ، قال الصادق (عليه السلام) في خبر سماعة : « إذا وضعت الميت على القبر قل : اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، نزل بك وأنت خير منزل به ، فإن سللته من قبل الرجلين ودليته قل : بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك ، اللهم افسح له في قبره ، ولقنه في^(٥) حجته ، وثبته بالقول الثابت ، وقنا وإياه عذاب القبر... »^(٦) الخبر .

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٢) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٦٦ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٣٨ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٥ .

(٤) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٧ .

(٥) كلمة « في » ليست في المصدر .

(٦) الكافي : باب سل الميت وما يقال عند دخول القبر ج ١١ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب

٢١ من ابواب الدفن ج ٤ ص ٨٤٦ .

وعن النهاية^(١) والمقنعة^(٢) والمبسوط^(٣) والمصباح^(٤) ومختصره^(٥) والتذكرة^(٦) والمنتهى^(٧) ونهاية الأحكام^(٨) أنه « يقول إذا تناوله : بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، أَللَّهُمَّ إِيْمَاناً بِكَ وتصديقاً بكتابتك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، أَللَّهُمَّ زدنا إِيْمَاناً وتسليماً » .

وفي حسن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) « ... كان عليّ بن الحسين (عليهما السلام) إذا أُدخل الميت القبر قال : أَللَّهُمَّ جافِ الأرض عن جنبيه ، وصاعد عمله ، ولقه منك رضواناً »^(٩) والظاهر أنه بناء « أُدخل » للمجهول .

ويحتمل خروج هذا الخبر عما نحن فيه ، بناء على كون هذا الدعاء بعد وضعه لا حين إنزاله ، كظاهر كثير من أخبار المقام ؛ للتعليق فيها على الوضع ونحوه ، فلاحظ وتأمل حتى لا يشبهه عليك دلالتها على المطلوب .

﴿ وفي الدفن فروض وسنن : فالفروض ﴾ أولاً الدفن إجماعاً متاً بل

(١) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٨ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٠ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ .

(٤) مصباح المتجهد : غسل الاموات ص ٢٠ .

(٥) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٣٩ (مخطوط) .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٧) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٠ .

(٨) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٦ .

(٩) الكافي : باب ملّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ١ ص ٣١٤ ، وسائل الشيعة : باب

من المسلمين إن لم يكن ضرورياً كما حكاها جماعة منهم الفاضلان (١) ،
وتأسيّاً بالنبيّ وعترته (صلوات الله عليهم) والمسلمين بعده ، وستة (٢) بل
وكتاباً ، كقوله تعالى : « أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتاً أَحْيَاءَ وَأَمْواتاً » (٣) على
أظهر الوجهين فيها ؛ بأن يكون « أحياء » منصوباً بسابقه ، والكفت :
الضمّ . وقوله تعالى أيضاً : « مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ » (٤) إلى غير
ذلك ، بل هو غنيّ عن الاستدلال .

وهو لغةً وعرفاً وشرعاً ﴿مواراته في الأرض﴾ بأن يحفر له حفيرة
فيدفن فيها ، لكن نصّ جماعة (٥) على كون الحفيرة تحرسه من السباع وتكتم
رائحته عن الناس ، بل في المدارك أنّه « قد قطع الأصحاب وغيرهم بأنّ
الواجب وضعه في حفيرة تستر عن الإنس ريحه وعن السباع بدنه بحيث يعسر
نبشها غالباً » (٦) انتهى .

قلت : ولعلّه لتوقّف فائدة الدفن على ذلك إن لم يُدع توقّف مسماه كما
أشار إليه الرضا (عليه السلام) على ما عن علل ابن شاذان أنّه « ... يدفن
لئلاّ يظهر الناس على فساد جسده وقبح منظره وتغيّر ريحه ، ولا يتأذى به
الأحياء وبريحه وبما يدخل عليه من الآفة والدنس والفساد ، وليكون مستوراً

(١) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩١ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢
ص ٢٧٣ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٢) كخبر ابن شاذان الآتي .

(٣) سورة المرسلات : الآية ٢٥ و ٢٦ .

(٤) سورة طه : الآية ٥٥ .

(٥) كالسلامة في القواعد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ ، والنهاية : الصلاة / دفن الميت ج ٢
ص ٢٧٣ ، والشهد في الذكري : الطهارة / دفن الميت ص ٦٤ .

(٦) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٣٣ .

عن الأولياء والأعداء ، فلا يشمت عدوّ ولا يحزن صديق ...» (١) .
وكأنّه أشار إلى ذلك في الذكرى وتبعه عليه غيره (٢) حيث قال :
« والوصفان في الغالب متلازمان ، ولو قدّر وجود أحدهما وجب مراعاة
الآخر ؛ للإجماع على وجوب الدفن ، ولا يتمّ فائدته إلّا بهما » (٣) .
هذا كلّ مع إمكان دعوى توقّف اليقين بالبراءة من التكليف بالدفن
شرعاً أو لغةً وعرفاً عليه ، سيّما مع كون المعهود والمتعارف في القبور ذلك .
لكن مع ذا كلّ فللنظر والتأمّل فيه مجال ، كالتأمّل في دعوى ثبوت
الإجماع عليه ؛ لخلوّ كثير من كلمات الأصحاب عن التعرّض لذلك ، ومن
هنا لم أعتز على من ادّعاه قبل سيّد المدارك (٤) ، ومن العجيب ما في
الرياض (٥) حيث حكى معقّد إجماعي الفاضلين على الوصفين المذكورين ،
وهما ليسا كذلك كما لا يخفى على من لاحظهما .
وكذا التأمّل في دعوى توقّف مسمّى الدفن عليه شرعاً ؛ لعدم ثبوت
حقيقة شرعيّة فيه ، بل ولا مجاز شرعي ، وأضعف منه دعوى العرفي ، ومنه
يظهر لك أنّه لا وجه للتمسك بتوقّف البراءة اليقينيّة عليه ، فيبقى أصالة
البراءة حينئذٍ سالماً عن المعارض .

(١) عيون اخبار الرضا : باب ٣٤ ج ١ ص ٢ ج ١١٤ ، وسائل الشيعة : باب ١ من ابواب الدفن

ح ١ ج ٢ ص ٨١٩ .

(٢) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٣٦ ، والشهيد الثاني في روض

الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٤ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٣٣ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / احكام الدفن ج ١ ص ٦٢ .

وأما دعوى توقف فائدة الدفن عليه ، فع أنه غير مطرد فيما لو دفن في مكان يؤمن عليه من السباع وظهور الرائحة لعدم الناس مثلاً أو غير ذلك ولا تنحصر فوائده فيها ، لا محصل لها بحيث ترجع إلى أحد الأدلة المعتمدة ؛ فلذا كان الاجتزاء بمسمى الدفن مع الأمن من ذينك الأمرين من غير الحفيرة لا يخلو من قوة ، إلا أن الأحوط الأول .

نعم لا يجتزى بما لا يصدق معه مسمى الدفن وإن حصل الغرضان السابقان ، فلا يجزى البناء عليه ولا وضعه في تابوت من صخر أو غيره مغطى أو مكشوف ولا غير ذلك ، لكن مع القدرة على الموارد في الأرض ، كما صرح به غير واحد من الأصحاب^(١) ، بل في المدارك أن «ظاهريهم تعين الحفيرة»^(٢) مشعراً بدعوى الإجماع عليه ، وعلة أيضاً بأنه مخالف لما أمر به النبي (صلى الله عليه وآله) من الحفر ، ولأنه (صلى الله عليه وآله) دفن ودفن كذلك ، وهو عمل الصحابة والتابعين ، أما لو دفن بالتابوت في الأرض جاز لكنته مكروه إجماعاً كما عن الشيخ^(٣) .

نعم ، لو تعذر الحفر لصلاية الأرض أو كثرة الثلج ونحو ذلك ، أجزأ بل وجب مواراته بنحو ذلك مراعيّاً للوصفين بحسب الامكان بناءً على اعتبارهما .

واحتمال الإشكال في وجوبه بعد فرض عدم صدق مسمى الدفن عليه ؛ لعدم الدليل على الانتقال منه بعد تعذره إليه ، مدفوعٌ : - بعد إمكان

(١) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٣٣ ، والطباطبائي في رياض

المسائل : الطهارة / احكام الدفن ج ١ ص ٦٢ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٣٣ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

دعوى الإجماع عليه- بما يظهر للمتأمل في الأدلة وفي حكمة الدفن ومراعاة حرمة المؤمن ، وفيما ورد^(١) من التغسيل والإلقاء في البحر ونحو ذلك ، مما يشرف الفقيه على القطع بالوجوب .

وهل يعتبر الأقرب فالأقرب إلى مسمى الدفن ؟ وجهان .

كلّ ذا إن لم يمكن نقله إلى ما يمكن حفره ، أمّا إذا أمكن وجب للمقدمة ، ولذا قال في الذكرى وتبعه عليه غيره^(٢) : « إنّهُ لو أمكن نقله إلى أرض يمكن حفرها وجب »^(٣) قلت : ونحو الانتظار به إلى وقت الإمكان . إلّا أنّه لم أفف على نصّ هنا من أخبار الباب وكلام الأصحاب على تحديد عدم الإمكان ، فهل هو مخافة تغييره وظهور رائحته ، أو حصول العسر والمشقة ونحوهما بنقله ، أو غير ذلك ؟ وكذا الكلام بالنسبة إلى فقد سائر الواجبات من الكافور والغسل والكفن ونحوها ، عدا ما في كشف اللثام حيث قال : « ولو تعذّر الحفر وأمكن النقل إلى ما يمكن حفره قبل أن يحدث بالميت شيء وجب »^(٤) انتهى .

وربّما يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب ، بل ربّما يظهر منها كون ذلك من المسلّمات ؛ أي تقديم الدفن على سائر الواجبات عند خوف الفساد وهتك الجريمة ، وربّما يظهر لك قوّة ذلك فيما يأتي إن شاء الله عند الكلام في نقل الموتي إلى المشاهد المشرفة .

(١) سيأتي عن قريب ما يدلّ على ذلك .

(٢) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٦ ، والبحراني في

الحدائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ٦٨ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٤ .

ولكن مع ذلك قد يقال : إنّ الذي يقتضيه النظر مراعاة هذه التكاليف وعدم سقوطها إلّا بما يُسقط غيرها من الضرر والعسر والخرج ونحوها ، فتأمل جيداً .

والظاهر تقديم البناء والتابوت ونحوهما على التثقيب والإلقاء في البحر مع إمكانه ، ويحتمل عدمه لما ستعرفه ، فتأمل .

﴿ وراكب ﴾ سفن ﴿ البحر ﴾ أو الأنهار العظيمة ونحوها إذا مات يفعل به ما يفعل بغيره من التغسيل والتكفين والتحنيط والصلاة عليه ونحو ذلك و﴿ يلقى فيه ﴾ إجماعاً محصلاً^(١) ومنقولاً^(٢) وستة^(٣) مستفيضة وفيها الصحيح وغيره .

لكن يختار بين إلقائه ﴿ إمّا مثقلاً ﴾ بجحر أو حديد ونحوهما ممّا يمنع ظهوره على وجه الماء ﴿ أو مستوراً ﴾ في وعاء ﴿ ثقیل یرسب فی الماء ﴾ كالحابية ونحوها ﴿ لا صندوقاً وشبه ممّا يظهر على وجه الماء ، على المشهور بين الأصحاب على ما حكاه بعض^(٤) ، بل نسبه آخر إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه .

ولعله كذلك ، وإن اقتصر في المقنعة^(٥) والمبسوط^(٦) والوسيلة^(٧)

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، وابن ادریس فی السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٩ ، وابن حزمه فی الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ ، والعلامة فی الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ .

(٢) نقل الاجماع في منتهی المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٤ .

(٣) يأتي التعرض لها أثناء البحث .

(٤) كالمطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الدفن ج ١ ص ٦٢ .

(٥) المقنعة : الطهارة / تلقين المحضرين ص ٨٦ .

(٦) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ . (٧) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ .

والسرائر^(١) كما عن الفقيه^(٢) والنهاية^(٣) على الأول ، وفي الخلاف^(٤) ومال إليه في المدارك^(٥) وكذا كشف اللثام^(٦) والرياض^(٧) على الثاني .

لكن يبعد من الأولين إرادة التخصيص بذلك ، مع ما في الثاني من الرواية الصحيحة بل لا صحيح في المقام سواها ، قال : « سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل مات وهو في السفينة في البحر ، كيف يصنع به ؟ قال : يوضع في خابية ويوكى رأسها وتطرح في الماء »^(٨) سيما بعد اعتضاها بما في الخلاف^(٩) من نسبة ذلك إلى إجماع الفرقة وأخبارهم ، وباحتمال أولويتها من التثقيب ؛ لما فيها من صيانة الميت عن الحيوانات وهتك حرمة وغير ذلك وبما عرفته من المشهور من جعلها أحد فردي المختير فيه .

كما أنه يبعد على مثل الشيخ في الخلاف عدم الاكتفاء بالتثقيب ، مع فتواه به مقتصرأ عليه في غيره ، كغيره ممن عرفت من الأصحاب ،

(١) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٣٩ ج ١ ص ١٥٧ إلا أنه قال بعد ذلك : « وقد روي انه يجعل في خابية ويوكى رأسها ويرمى بها في الماء » .

(٣) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٤ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٠١ ج ١ ص ٧٠٥ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٣٥ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٨ .

(٧) رياض المسائل : الطهارة / احكام الدفن ج ١ ص ٦٢ .

(٨) الكافي : باب من يموت في السفينة .. ح ١ ج ٣ ص ٢١٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

١٣ ح ١٦٤ ج ١ ص ٣٤٠ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٦٦ .

(٩) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٠١ ج ١ ص ٧٠٥ .

منضمّين إلى غيرهم أيضاً ممّن جعله أحد فردي المخير، بل لا أعرف أحداً ممّن تقدّمه اقتصر عليه، ولا هو في غير هذا الكتاب، فلعلّ نقله الإجماع أقوى أمانة على إرادة أحد الفردين.

وكذا نسبته إلى الأخبار؛ إذ لم نعر على غير تلك الرواية مشتملاً على الخابية، بل الموجود فيها التثقيّل، كخبر وهب بن وهب عن الصادق (عليه السلام) قال: «قال أمير المؤمنين (عليه السلام): إذا مات الميت في البحر غسل وكفن وحتّط، ثمّ يصلّى عليه، ثمّ يوثق في رجله حجر ويرمى به في الماء» (١).

ويقرب منه مرسل أبان عن الصادق (عليه السلام) إلى أن قال: «ويثقل ويرمى به في البحر» (٢)، ونحوهما الرضوي (٣).

ولا يقدح ما في سندهما بعد الانحياز بما عرفت، مع إمكان تأييده أيضاً بخبر سليمان بن خالد عن الصادق (عليه السلام) قال: «ما دعاكم إلى الموضع الذي وضعتم زيداً - إلى أن قال: - كم إلى الفرات من الموضع الذي وضعتموه فيه؟ فقلت: قذفة حجر، فقال: سبحان الله أفلا كنتم أوقرتموه حديداً وقذفتموه في الفرات وكان أفضل؟! ...» (٤) ونحوه خبره

(١) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ح ١٦٣ ج ١ ص ٣٣٩، وسائل الشيعة: باب ٤٠ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٦٦.

(٢) الكافي: باب من يموت في السفينة: ج ٢ ص ٢١٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ١٣ ح ١٦١ ج ١ ص ٣٣٩، وسائل الشيعة: باب ٤٠ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٦٧.

(٣) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٧٣، مستدرک الوسائل: باب ٣٧ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٣٤٥.

(٤) الكافي: ح ٣٥١ ج ٨ ص ٢٥٠، وسائل الشيعة: باب ٤١ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٦٧.

الآخر (١).

وهما وإن كانا ليسا ممّا نحن فيه من الموت في السفينة ونحوها ، وإنّما هو عند الخوف عليه من النّش لودفن في الأرض ، لكن لا مدخلية لذلك في نفس كيفية الدفن في البحر ، فلا بأس في الاستدلال بهما على ذلك ، كما لا بأس في العمل بمضمونها كما نصّ عليه في كشف اللثام (٢) حاكياً له عن المنتهى ، لكن ظاهرهما الوجوب كما يقتضيه اللوم في الخبرين وغيره ، إلّا أنّ قوله (عليه السلام) في أولهما : « وكان أفضل » كالصریح في عدمه ، والأوّل أحوط .

وكيف كان ، فقد ظهر لك من ذلك كلّهُ أنّ القول بالتخيير بين الأمرين هو الأقوى إن لم يكن مجمعاً عليه جمعاً بين الأدلة .
واحتمال حمل أخبار التثقیل على صورة تعذّر الخابية أو تعسّرها - كما هو الأغلب - وإن كان لا يخلو من وجه ، لكن لا التفات إليه بعد ما عرفت ، كاحتمال حملها على التثقیل بالخابية بدعوى الإطلاق والتقييد ؛ لما فيها من صریح المنافة لذلك ، مضافاً إلى ما فيه من الحمل على الأفراد النادرة ؛ إذ قلّما توجد خابية في السفينة غير مضطرّ إلى بقائها بحيث تضمّ بدن الميت من غير هتك لحرمة بقطع أو كسر بعض أعضائه .

فلا ريب حينئذٍ بما ذكرنا من التخيير ، بل قد يقوى في النظر عدم الانحصار بهما ، فيجتزى بكلّ ما يفيد الميت رسوباً في الماء ، حتّى لو فرض عدم احتياجه إلى ذلك لم يجب ، نعم ينبغي أن يراعى ما لا هتك فيه لحرمة .

(١) الكافي : ح ١٦٤ ج ٨ ص ١٦١ ، وسائل الشيعة : باب ٤١ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢

(٢) كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٨ .

وهل يجب الاستقبال به حال الرمي لآته دفنٌ أو كالدفن كما عن ابن الجنيّد^(١) واختاره جماعة^(٢)، أو لا يجب للأصل مع خلوّ أدلة المقام بل إطلاقها وعدم تناول ما دلّ على وجوبه لمثله، واختاره في الحدائق^(٣) وغيرها^(٤)، ولعله الأقوى وإن كان الأحوط الأول.

ولا يخفى أنّ الكلام في الوعاء وآلة التثقيب بالنسبة إلى خروجها من أصل التركة أو الثلث كالكلام في غيرهما من مؤن التجهيز؛ لظهور كونهما من ثم من المعلوم أنّ ذلك كله إنّما هو مع تعذر الوصول إلى البرّ، أو تعسره بلا خلاف أجده^(٥)، ولا حكاه أحد عن أحد سوى ما في المدارك^(٦) من أنّ ظاهر المفيد في المقنعة والمصنّف في المعبر جواز ذلك ابتداءً وإن لم يتعذر البرّ.

وفيه: أنّه لا ظهور فيها^(٧) بذلك سيّا الأول، فإنّه قيّد الحكم المذكور بما إذا لم يوجد أرض يدفن فيها، وكيف يتوهم منها ذلك مع أنّ الدفن كاد

(١) نقله عنه الشهيد في الذكرى: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٤.

(٢) كالشهيّد في الذكرى: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٤، والشهيّد الثاني في روض الجنان: الصلاة/ الصلاة على الأموات ص ٣١٦، والفاضل الهندي في كشف اللثام: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ١٣٨.

(٣) الحدائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ٧١.

(٤) كالسيد في مدارك الأحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٣٥، والخراساني في ذخيرة المعاد: الصلاة/ الصلاة على الأموات ص ٣٣٩.

(٥) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١، وابن حمزة في الوسيلة: الصلاة/ أحكام الموتى ص ٦٩، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ غسل الأموات ج ١ ص ١٦٩، والعلامة في القواعد: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢١.

(٦) مدارك الأحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٣٤.

(٧) المقنعة: الطهارة/ تلقين المحضرين ص ٨٦، المعبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٩١.

يكون من ضروريات ديننا ، بل دين اليهود والنصارى وأكثر الكفار؟! ولعلّه لذا ترك التقييد به في أكثر الأخبار، فلا وجه للإشكال فيه من جهة ترك الاستفصال فيها ؛ وذلك لأنّه من المعلوم من السائل أنّ سؤاله إنّما هو لمكان تعذّر الأرض عليه ، أترأه يسأل عن الميت لومات في سطح أو غرفة كيف يصنع به ؟! هذا .

مع أنّ الصادق (عليه السلام) قيّده في مرفوع سهل بن زياد حيث قال : « إذا مات الرجل في السفينة ولم يقدر على الشطّ ، قال : يكفّن ويحتطّ في ثوب ويصلّى عليه ويلقى في الماء »^(١) ، وبه مع انجباره بفتوى الأصحاب يقيّد غيره ، فلا ينبغي الإشكال فيه حينئذٍ .

نعم قد يشكل الحال بالنسبة إلى وجوب الصبر مع رجاء التمكن من الأرض في زمان قصير أو قبل فساد الميت ، من إطلاق الأدلّة ، وعدم العلم بتعذّر الدفن ، ولعلّه من هنا تردّد فيه في جامع المقاصد^(٢) ، لكن ظاهر الذكرى^(٣) وغيرها^(٤) عدم التريّص به ، ولعلّ الأقوى الوجوب ، أمّا لو علم بالتمكن وجب قطعاً .

❖ و❖ من الفرض : ❖ أن يضجعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة ❖ كما نصّ عليه جماعة من الأصحاب^(٥) ، بل لا أعرف فيه خلافاً

(١) الاستبصار: الطهارة/ باب ١٢٦ ج ٢ ص ٢١٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٠ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٦٧ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٤٧ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة/ دفن الميت ص ٦٤ .

(٤) ككشف اللثام: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ١٣٨ .

(٥) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة/ دفن

محققاً بين المتقدمين والمتأخرين عدا ابن حمزة في وسيلته^(١)، حيث عدّه من المستحبات، وإن احتمل ذلك بعض عباراتهم أيضاً، كما أنّه لعلّه الظاهر من حصر الشيخ في جملة^(٢) الواجب في واحد، وهو دفنه، ومال إليه بعض متأخري المتأخرين^(٣)، وربّما ظهر من ابن سعيد في الجامع الوفاق في الثاني، والنزاع في الأوّل؛ حيث قال: «الواجب دفنه مستقبل القبلة، والستة أن تكون رجلاه شرفياً ورأسه غربياً على جانبه الأيمن»^(٤) انتهى.

وكيف كان، فلا ريب أنّ الأقوى الأوّل، للإجماع المحكي في ظاهر الغنية^(٥) بل صريحها المعتضد بنفي الخلاف فيه عن شرح الجمل^(٦) للقاضي، وبما في المعتبر^(٧) والذكرى^(٨) وجامع المقاصد^(٩) وغيرها^(١٠) من أنّ عليه عمل الصحابة والتابعين كالتذكرة^(١١)، إلّا أنّه أبطل الصحابة بالأصحاب، وبالتأسي بالنبي المختار (صلّى الله عليه وآله) والأئمة

الميت ج ١ ص ٦٣، والعلامة في الارشاد: الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٣.

(١) الوسيلة: الصلاة/ احكام الموتي ص ٦٨.

(٢) الجمل والعقود (ضمن الرسائل العشر): حكم الاموات ص ١٦٦.

(٣) كالحراساني في ذخيرة المعاد: الصلاة/ الصلاة على الاموات ص ٣٣٩.

(٤) الجامع للشرائع: الطهارة/ في التكفين ص ٥٤.

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢.

(٦) شرح جمل العلم والعمل: غسل الميت وتكفينه ص ١٥٤.

(٧) المعتبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٩١.

(٨) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٤.

(٩) جامع المقاصد: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٣٦.

(١٠) كروض الجنان: الصلاة/ الصلاة على الاموات ص ٣١٦، ومجمع الفائدة والبرهان:

الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٤٧٨.

(١١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٢، إلّا أنّه ذكر «الصحابة» كالباقين.

الأطهار (عليهم السلام) .

وبالصحيح عن الصادق (عليه السلام) قال : « كان البراء بن معرور الأنصاري بالمدينة وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمكة وأنه حضره الموت ، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) والمسلمون يصلّون إلى بيت المقدس ، فأوصى البراء إذا دفن أن يجعل وجهه إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى القبلة ، فجرت به السنة ... » (١) الحديث . وظاهر السنة فيه الطريقة اللازمة لا الاستحباب .

والمروي عن دعائم الإسلام عن عليّ (عليه السلام) أنه « شهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) جنازة رجل من بني عبد المطلب ، فلما أنزلوه قبره قال : أضجعوه في لحده على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، ولا تكتبوه لوجهه ، ولا تلقوه لظهره ... » (٢) .

وما رواه العلاء بن سيابة في حديث القتيل الذي أتى برأسه « إذا أنت صرت إلى القبر تناولته مع الجسد ، وأدخلته اللحد ، ووجهته للقبلة » (٣) .
وبما أرسله الصدوق في هدايته عن الصادق (عليه السلام) أنه قال : « إذا وضعت الميت في لحده فضعه على يمينه مستقبل القبلة ... » (٤) إلى آخره .

(١) الكافي : باب نوادر كتاب الجنائز ح ١٦ ج ٣ ص ٢٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٨٤ .

(٢) دعائم الاسلام : ذكر الدفن والقبور ج ١ ص ٢٣٨ ، مستدرك الوسائل : باب ٥١ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٣٧٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٩٤ ج ١ ص ٤٤٨ ، وسائل الشيعة : باب ٦١ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٨٥ .

(٤) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب وضع الميت في اللحد ص ٥١ ، مستدرك الوسائل : باب ١٩ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٣١٩ .

وبفحوى ما تسمعه في كيفية دفن الذمية الحامل من المسلم .

وبالرضوي : « ضعه في لحدّه على يمينه مستقبل القبلة ... » (١) .

وبأنّه أولى من حال الاحتضار الذي قد مرّ وجوبه ، وباشتداد حاجته في هذا الحال إلى كلّ ما يرجى فيه صلاح ونفع له أشدّ من غيره من الأحوال .

هذا كلّّه والمسألة بعدُ لا تخلو من شوب الإشكال ، خصوصاً بالنسبة إلى وجوب الحكم الأوّل ، كما أنّه يشكل بعد القول بالوجوب تعدية ذلك إلى الأجزاء المفرقة غير الرأس بحيث يراعى فيها حال الاتصال ، وإن كان قد يقال : إنّ قضية عدم ترك الميسور بالمعسور .

نعم قد يقوى وجوب الاستقبال بالرأس كما عساه يشعر به خبر ابن سيابة ، وأنّه الجزء المهمّ في الاستقبال ، وكذا الجسد المبان منه الرأس ، بل لو لم يبق إلّا الصدر فإنّه يجب الاستقبال بالجميع ، كما هو واضح ، وكذا يجب جمع الأجزاء مع التمكن بحيث يلتئم منه شخص مستقبل به ، فتأمل جيّداً .

وكيف كان ، فقد استثنى المصنّف من الحكم المذكور - فقال : ﴿ إلا أن يكون امرأة غير مسلمة ﴾ ذمية كانت أو لا ﴿ حاملاً من مسلم ﴾ ولو بزنا ونحوه ، سبق إسلامه على الحمل أو تأخّر ، كأن أسلم عليها وهي حامل ، ﴿ فيستدبر بها القبلة ﴾ حينئذٍ - استثناء انقطاع ؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه ؛ إذ لا يجب الاستقبال في حال الدفن لغير أهل القبلة .

(١) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٠ ، مستدرک الوسائل : باب ١٩ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢

نعم لا بأس باستثناء ذلك حقيقةً من حرمة دفن غير المسلمين في مقابر المسلمين المجمع عليها في التذكرة^(١) والذكرى^(٢) وجامع المقاصد^(٣) والروض^(٤) وعن نهاية الأحكام^(٥) ؛ لئلا يتأذى المسلمون بعذابهم ، بل قال الشهيد : « إنه لو دفن نبش إن كان في الوقف ، ولا يبالي بالمثلثة ، فإنّه لا حرمة له ، ولو كان في غيره أمكن ؛ صرفاً للأذى عن المسلمين ، ولأنّه كالمدفون في الأرض المغصوبة »^(٦)

بخلاف الذميّة الحامل من مسلم ، فإنّها تدفن في مقابرهم احتراماً لولدها ، بلا خلاف أبده^(٧) ، بل عن الخلاف^(٨) الإجماع ، وفي التذكرة : « قاله علماؤنا »^(٩) .

قلت : وهو الحجة ، مضافاً إلى الحكم بإسلام الولد بمعنى جريان أحكام المسلمين عليه ، فلا يجوز حينئذٍ دفنه في مقابر الكفار ، ولا وجه لشقّ بطن أمّه وإخراجه ؛ لما فيه من هتك حرمة الميت وإن كان ذميّاً لغرض

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة/ دفن الميت ص ٧٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٨ .

(٤) روض الجنان : الصلاة/ الصلاة على الاموات ص ٣٢١ .

(٥) نهاية الاحكام : الصلاة/ دفن الميت ج ٢ ص ٢٨١ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة/ دفن الميت ص ٧٠ .

(٧) ممن قال بذلك : المفيد في المفتحة : الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٨٥ ، والشيخ في المبسوط :

كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة/ غسل الاموات ج ١

ص ١٦٨ ، والعلامة في القواعد : الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .

(٨) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٥٥٨ ج ١ ص ٧٣٠ .

(٩) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

ضعيف ، بل لعلّه هتك حرمة الولد ، فلم يبق حينئذٍ إلّا دفنها في مقابر المسلمين ، هذا .

وربّما استدلّ (١) عليه أيضاً بخبر يونس ، قال : « سألت الرضا (عليه السلام) عن الرجل تكون له الجارية اليهوديّة أو النصرانيّة ، وحملت منه ثمّ ماتت والولد في بطنها ومات الولد ، أيدفن معها على النصرانيّة ، أو يخرج منها ويدفن على فطرة الإسلام ؟ فكتب : يدفن معها » (٢) .

واعترضه في المعتبر (٣) بضعف السند والدلالة ؛ إذ لا إشعار فيها بكون الدفن في مقبرة المسلمين .

وقد يدفع بالانجبار بما عرفت ، وبما في جامع المقاصد (٤) من أنّ الأصل في الدفن الحقيقة شرعاً .

وفيه : أنّه لو سلّم الحقيقة الشرعيّة لم يكن للمحلّ مدخليّة في ذلك وإن قلنا بعدم جواز دفن المسلم في مقابر أهل الذمّة .

ثمّ إنّ ظاهر المصنّف والعلامة (٥) كما عن المفيد (٦) عدم اعتبار موت الولد بعد ولوج الروح ، خلافاً للمحكي عن ظاهر الشيخ (٧) وابن

(١) كما في تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ١ ص ٣٣٤ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٤٨ ج ١ ص ٣٣٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣٩ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٦٦ .

(٣) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٢ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٨ .

(٥) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ ، وتذكرة الفقهاء :

الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨١ .

(٦) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٥ .

(٧) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ .

إدريس (١) . ولعلّ الأقوى الأول وإن كان ربّما يظهر من مورد الرواية الثاني ، إلّا أنّ الاحترام في كلٍ منهما متحقّق كما لو سقط .

نعم قد يظهر من فحوى جملة من عبارات الأصحاب عدم الاكتفاء بمطلق الحمل ولوقبل تماميّته ، وهو كذلك على الظاهر وإن كان إطلاق العبارة وغيرها يتناولها ، ولعلّه للاحترام كما في أمّ الولد مع عدم الإجماع على حرمة الدفن في هذا الحال .

وهل الحمل من زناء المسلم كذلك كما يقتضيه إطلاق العبارة وغيرها ، وتغليب جانب الإسلام للولادة على الفطرة ، أولا كما يشعر به دليلهم ؛ إذ لا تبعيّة في مثله فلا احترام ، واختصاص الخبر بجارية المسلم ؟ الأقوى الثاني ، بل لعلّه المتبادر من إطلاق المصنّف والعلامة وغيرها كمعقد إجماع الخلاف والتذكرة ، فلا يتحقّق حينئذٍ خلاف . نعم الأقوى إلحاق وطء الشبهة بالحلال .

وكذا ظاهر المصنّف ومعقد إجماع الخلاف - حيث عبّر بالمشاركة - عدم الفرق بين الذمّية وغيرها ، وإن كان مورد الخبر الأولى ، كجملة من عبارات الأصحاب ، بل المحكي (٢) عن ظاهر الأكثر اقتصاراً على المتيقّن ، ولعلّ الأول أقوى تمسّكاً بعموم العلة المومئ إليها ، وبمعقد إجماع الخلاف . واحتمال الفرق بين الكتابيّة وغيرها فيشقّ بطن الثانية دون الأولى ضعيف جداً .

هذا كلّه بالنسبة إلى أصل دفنها في مقابر المسلمين ، وأمّا كيفيّته فقد

(١) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ .

(٢) كما في كشف اللثام: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٣٨ .

ذكر المصنف وغيره^(١) أنه يستدبرها القبلة ليكون الجنين وجهه إليها ، بلا خلاف نعرفه فيه ، بل هو بعض معقد إجماع الخلاف^(٢) ، وفي المنتهى : « قاله علماؤنا »^(٣) ، وفي التذكرة : « يستدبرها القبلة على جانبها الأيسر ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبه الأيمن ، وهو وفاق »^(٤) انتهى .

وظاهرهم الوجوب إلا أنه أطلق كثير منهم^(٥) الاستدبار من غير تقييد بكونه على الجانب الأيسر ، ولعلّ التقييد به أولى ؛ مراعاةً للكيفية السابقة التي مرّ الاستدلال على وجوبها . واحتمال سقوطها في خصوص المقام للأصل مع عدم ظهور تناول الأدلة ضعيف ؛ إذ الأمّ في الحقيقة كالغلاف والتابوت ، بل لولا احترامها به لشققنا بطنها ونزعناه منها لتغسيله ونحوه ، فيقتصر حينئذٍ على سقوط ما ينافي الاحترام دون غيره ، فتأمل .

﴿ و ﴾ أما ﴿ السنن ﴾ فمنها : ﴿ أن يحفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة ﴾ عند علمائنا أجمع كما في التذكرة^(٦) وجامع المقاصد^(٧) ، وقطع به

(١) كابن ادريس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ ، والعلامة في القواعد: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ ، والشهيد في الدروس: الطهارة/ دفن الميت ص ١٣ .

(٢) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٥٥٨ ج ١ ص ٧٣٠ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦٤ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٥) كالمفيد في المقنعة : الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٨٥ ، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٨ ، والعلامة في الارشاد : الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٣٨ - ٤٣٩ .

الأصحاب في كشف اللثام^(١)، ومذهبهم في المدارك^(٢)، ولعلّه يرجع إليه ما في الخلاف^(٣) أيضاً من الإجماع من الفرقة والعمل منهم على استحباب حفر القبر قدر قامة وأقلّه إلى الترقوة.

قلت: ويؤيد دعوى الإجماع في المقام هو أنّا لم نعثر على مخالف محقق من الأعلام، وما في الغنية^(٤) من الاقتصار على ذكر استحباب أن يكون عمق القبر قدر قامة إلى أن ادّعى الإجماع من دون ذكر للفرد الآخر. ليس خلافاً عند التأمل.

كما أنّ الاقتصار فيما ورد من الأخبار على الترقوة لا ينافي ما سمعت من معاهد الإجماعات على التخيير، كخبر ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الصادق (عليه السلام) قال: «حدّ القبر إلى الترقوة، وقال بعضهم: إلى الثدي، وقال بعضهم: قامة الرجل حتّى يمدّ الثوب على رأس من في القبر، وأمّا اللحد فبقدر ما يمكن فيه الجلوس، قال: ولما حضر عليّ بن الحسين (عليهما السلام) الوفاة قال: احفروا لي حتّى تبلغوا الرشيح^(٥)...»^(٦).

قيل^(٧): والظاهر أنّ ذلك من محكيّ ابن أبي عمير؛ لأنّ الإمام (عليه السلام) لا يحكي قول أحد، قلت: فيحتمل حينئذٍ إرادته بالبعض

(١) كشف اللثام: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ١٣٥.

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٣٧.

(٣) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٠٢ ج ١ ص ٧٠٥-٧٠٦.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢.

(٥) الرشيح: أي عرق الارض ونداوتها. مجمع البحرين: ج ٢ ص ٣٥٢ مادة (رشح).

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١١٤ ج ١ ص ٤٥١، وسائل الشيعة: باب ١٤ من

ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٣٦.

(٧) كما في ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٥.

أحد الأئمة (عليهم السلام) أو بعض أصحابه عنهم (عليهم السلام) ، بل لعلّه الظاهر؛ إذ احتمال إرادته بعض العامة ضعيف ، مع أنّه قد يشهد له أيضاً ما رواه الكليني عن سهل بن زياد قال : « روى أصحابنا أنّ حدّ القبر ... » ^(١) وذكر نحوه ، وهو كالصريح فيما قلناه .

ويحتمل أن يكون ذلك من محكيّ الصادق (عليه السلام) ، كما عساه يؤيّده ما عن الصدوق ^(٢) أنّه رواه عن الصادق (عليه السلام) مرسلًا إلى قوله : « فيه الجلوس » ، ولا ضير في حكاية الإمام (عليه السلام) أقوال بعض العامة .

وكيف كان ، فالعمدة في الاستدلال ما عرفته من الإجماعات السابقة ولا ينافيها ما سمعت من أمر عليّ بن الحسين (عليهما السلام) بالحفر إلى الرشيح ؛ إذ لعلّ بلوغه ذلك يحصل بالمقدار المزبور ، ويؤيّده ما قيل ^(٣) : إنّ أرض البقيع كذلك .

كما أنّه لا ينافيه أيضاً ما في خبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) « أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله) نهى أن يعمق القبر فوق ثلاث أذرع » ^(٤) بل لعلّه يؤيّده ؛ لظهور تقارب الثلاث للمقدار المتقدّم ، فيستفاد منه حينئذٍ كراهة التعميق زائداً على ذلك ؛ لحمل النهي عليه قطعاً ، أو يقال باختصاص ذلك في أرض المدينة لبلوغ الرشيح فيها ، أو غير ذلك .

(١) الكافي : باب حدّ حفر القبر .. ح ١ ج ٣ ص ١٦٥ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٤٩٩ ج ١ ص ١٧١ .

(٣) كما في ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(٤) الكافي : باب حدّ حفر القبر .. ح ٤ ج ٣ ص ١٦٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١١١ ج ١ ص ٤٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٣٦ .

نعم ، قد ينافيه ما في خبر أبي الصلت عن الرضا (عليه السلام) في حديث أنه قال : « سيحفر لي في هذا الموضع ، فتأمرهم أن يحضروا لي سبع مراقي إلى أسفل ، وأن يشقّ لي ضريحة ، فإن أبوا إلا أن يلحدوا فتأمرهم أن يجعلوا اللحد ذراعين وشبراً ، فإن الله ليوسّعه إلى ما يشاء » (١) ؛ من حيث ظهور زيادة ذلك على القامة . أللهم إلا أن يحمل على ذلك بتقارب المراقى بعضها من بعض ، أو على وجه آخر ، فتأمل .

ثمّ الظاهر أنه لا فرق فيما ذكرنا بين الرجل والمرأة ، وفي المنتهى (٢) نفي الخلاف عنه ، كما أنّ الظاهر إرادة مستوي الخلقة من القامة والترقوة ، واحتمال الاجتزاء بأقل ما يصدق عليه أحدهما ضعيف .

﴿و﴾ منها : أن ﴿يجعل له لحد﴾ فإنّه أفضل من الشقّ مع صلابة الأرض بلا خلاف معتبر أجده (٣) ، بل في الخلاف (٤) والغنية (٥) الإجماع عليه مع زيادة « عمل الفرقة عليه » في الأوّل ، وفي التذكرة (٦) والمنتهى (٧) : « ذهب إليه علماؤنا » ، وفي الذكرى (٨) وجامع

(١) عيون اخبار الرضا : باب ٦٣ ج ١ ص ٢٤٢ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٣٧ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦١ .

(٣) ممّن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ ، وابن حزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ ، والعلامة في الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ .

(٤) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٠٣ ج ١ ص ٧٠٦ .

(٥) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٧) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦١ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

المقاصد (١) والروض (٢) : « عندنا » ، وفي الحقائق أن « عليه اتفاق ظاهر كلام الأصحاب » (٣) .

ويدلّ عليه : - مضافاً إلى ذلك - الصحيح عن الصادق (عليه السلام) « أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لحد له أبو طلحة الأنصاري » (٤) والمناقشة فيه : بأنه لا يدلّ على أمره به ، فلعلّ فعله إنّما هو لكونه أحد الفردين ، مدفوعة : بظهور كونه بإذن أمير المؤمنين (عليه السلام) ؛ لأنّه المتولّي ، كظهور العدول عن الشقّ إليه مع ما فيه من زيادة الكلفة في أفضلّيته عليه .

وخبر علي بن عبد الله عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال في حديث : « لما قبض إبراهيم ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : يا عليّ انزل فألحد إبراهيم في لحده ... » (٥) .

وفيه إشعار بمعروفّيته في ذلك الوقت ، كصحيح أبي بصير : « ... فإذا وضعته في اللحد فضع فك على أذنه ... » (٦) الخبر .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

(٢) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٦ .

(٣) الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٠٠ .

(٤) الكافي : باب حد حفر القبر .. ج ٣ ص ١٦٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣

ج ١١٢ ص ٤٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٣٦ .

(٥) تقدم في ص ٤٩٦ .

(٦) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ٢ ص ١٩٥ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ١٣ ج ٩٢ ص ٣١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢

واحتج عليه بعضهم^(١) بالنبوي : « اللحد لنا والشقّ لغيرنا »^(٢) لكن لم نعرّ عليه من طرقنا ، بل ظاهر المعتبر^(٣) وغيره^(٤) أنّه من طرق العامة ، إلّا أنّه لا بأس بذكره مؤيداً بعد الثبوت فيه بموافقة مضمونه لما تقدّم من الإجماعات وغيرها المعتضدة بعدم ظهور خلاف من أحد فيه .

ومن هنا وجب صرف ما عساه يظهر منه أفضليّة الشقّ - كخبر اسماعيل بن همام عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال : « قال أبو جعفر (عليه السلام) حين أحضر : إذا أنا مت فاحفروا لي وشقّوا لي شقّاً ، فإن قيل لكم : إنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لحد له فقد صدقوا »^(٥) .

والحلي في حديث عن الصادق (عليه السلام) : « إنّ أبي كتب في وصيّته - إلى أن قال :- وشققنا له الأرض شقّاً^(٦) من أجل أنّه كان بادناً ... »^(٧) وأبي الصلت المروي عن العلل والأمالي الذي سمعته

(١) كالبحراني في الخدائق الناضرة : الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ٩٩ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة/ احكام الدفن ج ١ ص ٦٤ .

(٢) سنن أبي داود : ح ٣٢٠٨ ج ٣ ص ٢١٣ ، سنن البيهقي : ج ٣ ص ٤٠٨ .

(٣) المعتبر : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٩٦ .

(٤) كمنتهى الطلب : الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦١ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٥) الكافي : باب حد حفر القبر .. ح ٢ ج ٣ ص ١٦٦ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ٢٣ ح ١١٣ ج ١ ص ٤٥١ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٣٦ .

(٦) كلمة « شقّاً » ليست في المصدر .

(٧) الكافي : باب غسل الميت ح ٣ ج ٣ ص ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة/ باب ١٣ ح ٤٤ ج ١ ص ٣٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ١٥ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٣٧ .

أنفأ^(١) - إلى غيره ، بل لعلّ ظاهر الخبرين الأولين بل صريح الثاني أنّه إنّما لم يلحد للباقر (عليه السلام) لكونه بدينا ، وكأنّاه لعدم إمكان توسيع اللحد بحيث يسعه ؛ لرخاوة أرض المدينة كما قيل^(٢) ، بل هما عند التأمل دالّان على المطلوب .

ومن هنا قيّد في معقد إجماع الخلاف^(٣) استحباب اللحد بالصلبة ، بل نصّ جماعة منهم الفاضل^(٤) والشهيد^(٥) على استحباب الشقّ في الرخوة ، ويشهد له حينئذٍ الخبران بناءً على ما ذكرنا ، كالاعتبار ؛ فإنّه يخشى عليه حينئذٍ من الانهدام ، لكن قال المصنّف في المعتبر : « إنّهُ يعمل له في الأرض الرخوة شبه اللحد من بناء ؛ تحصيلاً للفضيلة »^(٦) . وهو لا يخلو من تأمل ؛ لعدم صدق اللحد عليه .

والمراد باللحد أنّه إذا انتهى إلى أرض القبر حفر في جانبه مكاناً يوضع فيه الميت ، والشقّ أن يحفر في قعره شبه النهر يوضع فيه الميت ثمّ يسقف عليه .

وليكن اللحد ﴿مما يلي القبلة﴾ كما نصّ عليه جماعة^(٧) ، بل ربّما

(١) في ص ٥٢١ .

(٢) بحار الأنوار : باب ١٢ من ابواب الجنائز ذيل ج ٣٠ ص ٨٢ ص ٤٤ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٠٣ ج ١ ص ٧٠٦ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ ، ومنتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١

ص ٤٦١ ، ونهاية الأحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(٦) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٦ .

(٧) كالعلامة في القواعد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ ، والارشاد : الصلاة / الصلاة على

الاموات ج ١ ص ٢٦٤ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / دفن الميت ص ١٣ .

يظهر من بعضهم خصوصاً الفاضل في التذكرة^(١) دخوله في مسمى اللحد ، كما أنّه يظهر منه دخوله في معقد إجماعه ، وفي جامع المقاصد^(٢) وعن الروض^(٣) أنّه قاله الأصحاب ، وكفى بذلك حجةً لمثله ، مع إمكان الاستثناس له بغيره أيضاً ، فتأمل .

وكذا ينبغي أن يكون اللحد واسعاً بقدر ما يمكن فيه الجلوس للرجل ؛ لمسل ابن أبي عمير المتقدم^(٤) ومعقد إجماع الخلاف ، وليسهل عليه الجلوس لمنكر ونكير ، كاستحباب أن يكون ذراعين وشبراً الخبر أبي الصلت . ﴿ و ﴾ منها : أن ﴿ تحلّ عُقد الأكفان ﴾ إذا وضع في القبر ﴿ من قبل رأسه ورجليه ﴾ وغيرهما إن كانت ؛ للأخبار^(٥) ، وإجماعي الغنية^(٦) والمعتبر^(٧) ، وليسهل عليه الجلوس للمساءلة ، ولأنّ شدّها كان لخوف الانتشار .

وفي خبر حفص^(٨) ومرسل ابن أبي عمير عن الصادق

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٢ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٣٩ .

(٣) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٦ .

(٤) في ص ٥١٩ .

(٥) كالحبر الذي رواه الشيخ باسناده عن الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة ، قال : « قلت لأحدهما (عليهما السلام) : يحلّ كفن الميت ؟ قال : نعم ، ويبرز وجهه » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٠٨ و ١٣٦ ج ١ ص ٤٥٠ و ٤٥٧ ، وسائل

الشيعة : انظر باب ١٩ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٤١ .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٧) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٠ .

(٨) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٣٨ ج ١ ص ٤٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من

ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٤١ .

(عليه السلام) : « يشقّ الكفن من قبل رأسه »^(١) ، قال في المعتبر :
« هذا مخالف لما عليه الأصحاب ، وإفساد للمال على وجه غير مشروع ،
والصواب الاقتصار على الحلّ »^(٢) . قلت : يمكن أن يراد بالشقّ الفتح
ليبدو وجهه .

﴿ و ﴾ منها : أن ﴿ يجعل معه شيء من تربة الحسين
(عليه السلام) ﴾ على ما ذكره الأصحاب^(٣) من غير خلاف يعرف فيه ،
فلعلّ شهرته بينهم ، والتبرّك بها ، وكونها أماناً من كلّ خوف ، وما في الفقه
الرضوي : « ويجعل في أكفانه شيء من طين القبر وتربة الحسين
(عليه السلام) »^(٤) كافٍ في ثبوته .

مضافاً إلى الصحيح المروي عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري
قال : « كتبت إلى الفقيه أسأله عن طين القبر يوضع مع الميت في قبره ،
هل يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب (عليه السلام) - قرأت التوقيع ومنه
نسخت - : يوضع مع الميت في قبره ويخلط بحنوطه إن شاء الله »^(٥) ، وعن
الاحتجاج^(٦) روايته عن محمد بن عبد الله عن أبيه عن صاحب الزمان

(١) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ٩ ص ٣ ، تهذيب الاحكام :
الطهارة / باب ١٣ ح ٨٩ ج ١ ص ٣١٧ ، وسائل الشيعة : باب ١٩ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢
ص ٨٤٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠١ .

(٣) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل
الاموات ج ١ ص ١٦٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ .

(٤) فقه الرضا : باب ٢٤ ص ١٨٤ ، مستدرک الوسائل : باب ١٠ من ابواب الكفن ح ٣ ج ٢
ص ٢١٧ .

(٦) الاحتجاج : ص ٤٨٩ .

(٥) تقدم في ص ٣٩٩ .

(عليه السلام).

وخبر جعفر بن عيسى المروي عن مصباح الشيخ: «أنه سمع أبا الحسن (عليه السلام) يقول: ما على أحدكم إذا دفن الميت ووسّده التراب أن يضع مقابل وجهه لبنه من الطين، ولا يضعها تحت خذه ورأسه»^(١) بناءً على أن المراد بالطين فيه طين قبر الحسين (عليه السلام)، ولذلك لم يذكر أحدٌ استحباب ذلك بدونه، ولعلّ إجمال العبارة للتقية أو شيوع هذا الإطلاق يومئذٍ فيه.

وربما يستأنس له زيادةً على ذلك بما رواه في المنتهى^(٢) وغيره^(٣): «أن امرأة كانت تزني فتضع أولادها فتحرقهم بالنار خوفاً من أهلها، ولم يعلم بها غير أمها، فلما ماتت دفنت وانكشفت^(٤) التراب عنها ولم تقبلها الأرض، فنقلت عن ذلك الموضع إلى غيره فجري لها ذلك. فجاء أهلها إلى الصادق (عليه السلام) وحكوا له القصة، فقال لأُمها: فما كانت تصنع هذه في حياتها من المعاصي؟ فأخبرته بباطن أمرها، فقال الصادق (عليه السلام): إنّ الأرض لا تقبل هذه؛ لأنها كانت تعذب خلق الله بعذاب الله، اجعلوا في قبرها شيئاً من تربة الحسين (عليه السلام)، ففعل ذلك فسترها الله تعالى»^(٥).

(١) مصباح المتجّد: خواص طين قبر الحسين ص ٦٧٨، وسائل الشيعة: باب ١٢ من ابواب التكفين ج ٣ ص ٧٤٢.

(٢) منتهى المطلب: الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦١.

(٣) كنهاية الاحكام: الصلاة/ دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٧.

(٤) في المصدر: فانكشف.

(٥) وسائل الشيعة: باب ١٢ من ابواب التكفين ج ٢ ص ٧٤٢.

ثُمَّ إِنَّ ظَاهِر الْعِبَارَةِ كَالْمَبْسُوطِ (١) وَالْقَوَاعِدِ (٢) وَالْمُنْتَهَى (٣) بَلْ عَنْ أَكْثَرِ الْعِبَارَاتِ كَالصَّحِيحِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْقِصَّةِ الْأَخِيرَةِ الْاِكْتِفَاءُ بِمُطْلَقِ اسْتِصْحَابِهَا ، سَوَاءٌ كَانَتْ تَحْتَ خَدِّهِ أَوْ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ فِي اللَّحْدِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، كَمَا عَنْ الْمُخْتَلَفِ (٤) التَّصْرِيحُ بِهِ وَتَبَعُهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ (٥) .

وَعَنْ الْمَفِيدِ (٦) وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةُ (٧) جَعَلَهَا تَحْتَ خَدِّهِ ، وَلَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى مَأْخُذٍ ، كَالْمَحْكِيِّ فِي الْمَعْتَبَرِ (٨) مِنْ الْوَضْعِ فِي الْأَكْفَانِ ، بَلْ فِي الْخَبَرِ الثَّانِي النَّهْيُ عَنِ الْوَضْعِ تَحْتَ الْخَدِّ عَلَى مَا عَنْ بَعْضِ النَّسَخِ ، نَعَمْ هُوَ دَالٌّ عَلَى الْوَضْعِ مُقَابِلَ الْوَجْهِ كَمَا عَنْ الشَّيْخِ (٩) ، وَلَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا عَنْ الْاِقْتِصَادِ : « تَجْعَلُ فِي وَجْهِهِ » (١٠) ، لَكِنْ ظَاهِرُ السَّرَائِرِ (١١) مُغَايِرَتُهُ لِلأَوَّلِ ، وَرَبَّمَا يُؤَيِّدُهُ الْاِحْتِيَاطُ عَنْ وَصُولِ النَّجَاسَةِ إِلَيْهَا ، وَلَعَلَّهُ أَوَّلَى وَإِنْ كَانَ الْاِكْتِفَاءُ بِالْجَمِيعِ لَا يَخْلُو مِنْ قُوَّةٍ .

﴿ وَمِنْهَا : أَنْ ﴾ يَلْقَنَهُ ﴿ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي لَحْدِهِ قَبْلَ تَشْرِيجِ اللَّبَنِ ،

(١) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦١ .

(٤) مختلف الشيعة : الصلاة / دفن الميت ص ١٢١ .

(٥) كالمطباطباي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الكفن ج ١ ص ٦٥ .

(٦) نقله عنه ابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٥ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) المعتمد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠١ ، الا انه قال : « والأحسن تحت خَدِّهِ ، وقيل : في كَفِّهِ .. » .

(٩) نقله عنه السيد في مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٤٠ .

(١٠) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٥٠ .

(١١) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٥ .

بلا خلاف أعرفه فيه (١) ، بل في الغنية (٢) الإجماع عليه ، والأخبار به كادت تكون متواترة كما في الذكرى (٣) ، وهو كذلك :

ففي صحيح زرارة عن الباقر (عليه السلام) : « إذا وضعت الميت في القبر فقل : بسم الله - إلى أن قال :- واضرب بيدك على منكبه الأيمن ، ثم قل : يا فلان قل : قد رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد (صلى الله عليه وآله) رسولاً ، وبعلي (عليه السلام) إماماً ، وتسمي إمام زمانه ... » (٤) الحديث .

وفي حسنه : « وسَمِّ حَتَّى إمام زمانه » (٥) .

وفي خبر محفوظ الاسكاف عن الصادق (عليه السلام) : « ... ويدي فيه إلى سمعه ويقول : اسمع افهم ثلاث مرّات ، الله ربك ، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبيك ، والإسلام دينك ، وفلان إمامك ، اسمع وافهم ، وأعدها عليه ثلاث مرّات هذا التلقين » (٦) .

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٣ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٨ ، والعلامة في المنتهى : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٠ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٦ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٣٥ ج ١ ص ٤٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ج ٦ ص ٨٤٤ .

(٥) الكافي : باب سلّ القبر وما يقال عند دخول القبر ج ٧ ص ١٩٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٤٢ .

(٦) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ٥ ص ١٩٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٩١ ج ١ ص ٣١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ج ٤ ص ٨٤٣ .

وفي خبر أبي بصير عنه (عليه السلام) أيضاً : « فإذا وضعت في اللحد فضع فك على أذنه وقل : الله ربك ، والإسلام دينك ، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبيك ، والقرآن كتابك ، وعلي (عليه السلام) إمامك » (١) .

وعن خبر آخر له : « فضع يدك على أذنه وقل : الله ربك » (٢) إلى آخر ما مر .

وفي خبر إسحاق بن عمار : « ... ثم تضع يدك اليسرى على عضده الأيسر ، وتحركه تحريكاً شديداً ، ثم تقول : يا فلان ابن فلان إذا سئلت فقل : الله ربّي ، ومحمد (صلى الله عليه وآله) نبيّي ، والإسلام ديني ، والقرآن كتابي ، وعلي (عليه السلام) إمامي ، حتى تسوق الأئمة (عليهم السلام) ، ثم تعيد عليه القول ، ثم تقول : فهمت يا فلان ، وقال (عليه السلام) فإنه يجب ويقول : نعم ، ثم تقول : ثبتك الله بالقول الثابت ، هداك الله إلى صراط مستقيم ، عرف الله بينك وبين أوليائك في مستقر من رحمته ، ثم تقول : أللهم جاف الأرض عن جنبه ، وأصعد روحه إليك ، ولقنه منك برهاناً ، أللهم عفوك عفوك ، ثم تضع الطين واللبن ، فما دمت تضع الطين واللبن تقول : أللهم صل وحدته ، وآنس وحشته ، وآمن روعته ، وأسكنه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك ، فإنما رحمتك للظالمين ، ثم تخرج من القبر وتقول : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أللهم ارفع درجته في أعلى عليين ، واخلف على عقبه في الغابرين ، وعندك تحتسبه يا رب العالمين » (٣) .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٩٢ ج ١ ص ٣١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ج ٣ ص ٨٤٣ .

(٢) الكافي : باب سل الميت وما يقال عند دخول القبر ج ٢ ص ١٩٥ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٣٧ ج ١ ص ٤٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من

إلى غير ذلك من الأخبار^(١) الكثيرة المشتملة على كثير من المستحبات التي لم يذكرها المصنّف ، كقراءة آية الكرسي ، والفاطحة ، والمعوذتين ، وقل هو الله أحد ، والتعوّذ من الشيطان ، وغير ذلك ، فلاحظ .

وهذه الأخبار وإن اختلفت في الجملة بالنسبة إلى كيفية التلقين ، لكن لا بأس في العمل بالجميع ؛ لظهورها في كون المراد تذكير الميت وتفهيّمه في هذه الحال ذلك ، ومنه ما ذكره الشيخان^(٢) والعلامة في المنتهى^(٣) : « يا فلان ابن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً (صلى الله عليه وآله) عبده ورسوله ، وأن علياً أمير المؤمنين والحسن والحسين (عليهم السلام) - ويذكر الأئمة إلى آخرهم - أئمتك أئمة هدى أبرار » كذا في المقنعة^(٤) بالتنكير ، وغيره^(٥) ذكر « أئمة

ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٤٧ .

(١) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن إبراهيم ، عن ابنه ، عن ابن أبي عمير ، عن علي بن يقطين قال : « سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول : لا تنزل في القبر وعليك العمامة ... وليتعوّذ بالله من الشيطان الرجيم ، وليقرأ فاتحة الكتاب والمعوذتين وقل هو الله أحد وآية الكرسي ... » .

الكافي : باب دخول القبر والخروج منه ح ٢ ج ٣ ص ١٩٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٧٧ و ٩٠ ج ١ ص ٣١٣ و ٣١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٠ من ابواب الدفن ح ١ و ٥ و ٧ و ٨ ج ٢ ص ٨٤٢ - ٨٤٤ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨١ ، والمبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ ، والنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٨ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٠ .

(٤) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨١ .

(٥) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ ، وابن البراج في المهذب :

الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٣ .

الهدى» بالتعريف ، قال المفيد : « فَإِنَّهُ إِذَا لَقْنَهُ ذَلِكَ كَفَى الْمَسْأَلَةَ بَعْدَ الدَّفْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » (١) ، فتأمل .

ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّلْقِينَ هُوَ التَّلْقِينَ الثَّانِي ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ (٢) جَعَلَهُ ثَالِثاً بِدَعْوَى اسْتِحْبَابِ التَّلْقِينَ عِنْدَ التَّكْفِينِ ، وَلَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى مُسْتَنَدٍ .

﴿ وَمِمَّا سَمِعْتَهُ مِنْ خَيْرِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ اسْتِفَادَ اسْتِحْبَابَ أَنْ يُدْعَوْ لَهُ ﴾ بَعْدَ التَّلْقِينَ بِمَا عَرَفْتُ ، وَفِي خَيْرِ سَمَاعَةٍ قَالَ : « قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : مَاذَا أَقُولُ إِذَا أَدَخَلْتُ الْمَيِّتَ مَقْبَرَهُ ؟ قَالَ : قُلْ : اَللّٰهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ ... » (٣) إِلَى آخِرِهِ .

وَفِي خَيْرِ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) : « إِذَا وَضَعَ الْمَيِّتَ فِي لَحْدِهِ فَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ، اَللّٰهُمَّ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، اَللّٰهُمَّ اِفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَأَلْحِقْهُ بِنَبِيِّهِ ، اَللّٰهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْراً وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا ... » (٤) الْخَبَرِ .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَشْبَهُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِحْبَابُ الدُّعَاءِ لَهُ عِنْدَ نَزْوِلِهِ ، كَمَا أَنَّ فِي خَيْرِ آخِرِ لِسَمَاعَةٍ عَنِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : « فَإِذَا سَوِّيتَ عَلَيْهِ التَّرَابَ قُلْ : اَللّٰهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ

(١) الْمُقَنَّنَةُ : الطَّهَارَةُ / تَلْقِينَ الْمُحْتَضَرِّينَ ص ٨١ .

(٢) كَالشَّهِيدِ الثَّانِي فِي رَوْضِ الْجَنَانِ : الصَّلَاةُ / الصَّلَاةُ عَلَى الْأَمْوَاتِ ص ٣١٧ .

(٣) الْكَافِي : بَابُ سَلِّ الْمَيِّتَ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقَبْرِ ح ٨ ج ٣ ص ١٩٦ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَابُ

٢١ مِنْ أَبْوَابِ الدَّفْنِ ح ٣ ج ٢ ص ٨٤٦ .

(٤) الْكَافِي : بَابُ سَلِّ الْمَيِّتَ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقَبْرِ ح ٦ ج ٣ ص ١٩٦ ، تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ :

الطَّهَارَةُ / بَابُ ١٣ ح ٨٨ ج ١ ص ٣١٦ ، وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ : بَابُ ٢١ مِنْ أَبْوَابِ الدَّفْنِ ح ٢ ج ٢

عن جنبيه ، وصعد روحه إلى أرواح المؤمنين في عليين ، وألحقه بالصالحين» ^(١) .

وكما أنه يستحب أيضاً الدعاء له عند معاينة القبر بقوله : « أَللّهُمَّ اجْعَلْهُ روضة من رياض الجنة ، ولا تجعله حفرة من حفر النار » .
والغرض أنه يستفاد من ملاحظة الأخبار استحباب الدعاء للميت في أكثر أحواله ، كإنزاله ، ووضعه في لحده ، وتشيجه اللبن ، والخروج منه ، وتسوية التراب عليه ، ونحو ذلك .

﴿ ثم يشرح اللبن ﴾ عليه أي ينضد به لحده لئلا يصل إليه التراب ، ولا نعلم في استحبابه خلافاً كما اعترف به في المنتهى ^(٢) ، وفي الغنية ^(٣) والمدارك ^(٤) والمفاتيح ^(٥) الإجماع عليه ، وفي الاعتبار : « مذهب فقهاءنا » ^(٦) ، وهو الحجة .

مضافاً إلى إشعار الاعتبار بالمداومة عليه في الأزمنة السابقة ، كالحسن : « ... إذا وضعت عليه اللبن تقول ... » ^(٧) إلى آخره ، ونحوه غيره ^(٨) .

(١) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ١١ ص ٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٤٦ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦١ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٤١ .

(٥) مفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٣٠ ج ٢ ص ١٧١ .

(٦) الاعتبار : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٩ .

(٧) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ج ٦ ص ٣ ، تهذيب الاحكام :

الطهارة / باب ١٣ ح ٨٨ ج ١ ص ٣١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٤٥ .

(٨) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٥٠٠ ج ١ ص ١٧٢ ، وسائل الشيعة : باب

وإلى الصحيح قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : جعل عليّ (عليه السلام) على قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) لبناً ، فقلت : رأيت إن جعل الرجل عليه آجرأ هل يضر الميت ؟ فقال : لا »^(١) ، وإلى خبر إسحاق بن عمار المتقدم^(٢) .

ومنه يستفاد استحباب الترتيب الذي في العبارة ، وكذا تسويته بالطين ليكون أبلغ في منع التراب ، كخبر عبد الله بن سنان المروي عن العلل عن الصادق (عليه السلام) : « إن النبي (صلى الله عليه وآله) كان يأخذ يمينه سرير سعد بن معاذ مرة ويسرته مرة حتى انتهى به إلى القبر ، فنزل حتى لحده وسوى عليه اللبن ، وجعل يقول : ناولني حجراً ناولني تراباً رطباً نسد به ما بين اللبن ، فلما أن فرغ وحثا التراب عليه وسوى قبره قال النبي (صلى الله عليه وآله) : إنني لأعلم أنه سيبل ويصل إليه البلى ، ولكن الله (عز وجل) يحب عبداً إذا عمل عملاً أحكمه ... »^(٣) إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على استحباب اللحد ومعروفيته في ذلك الزمان .

وفي المنتهى وعن غيره^(٤) أنه « يقوم مقام اللبن مساويه في المنع من تعذي التراب ، كالحجر والقصب والخشب »^(٥) انتهى ولا بأس به ، بل قد

٢١ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤٦ .

(١) الكافي : باب ما ييسط في اللحد .. ح ٣ ج ٣ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٨ من ابواب

الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٤ .

(٢) في ص ٥٣٠ .

(٣) علل الشرائع : باب ٢٦٢ ح ٤ ج ١ ص ٣٠٩ .

(٤) كالغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ ،

والمهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٣ .

(٥) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦١ .

يشعر به الخبر المتقدم ، ألَّهم إلّا أن يقال : إنّ المراد بالحجرفيه اللبن .
 كما أنّه لا بأس فيما ذكره فيه أنّ اللبن أولى من غيره ؛ لأنّه المنقول عن
 السلف المعروف في الاستعمال ، وفيما حكى عن الراوندي « عمل العارفين
 من الطائفة على ابتداء التشريع من الرأس »^(١) ، ولعلّه لأنّه الأهمّ من
 غيره .

﴿ و ﴾ منها : أن ﴿ يخرج من قبل رجلي القبر ﴾ لقول
 رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في مرسل الكليني^(٢) وخبر جبير بن نفير
 الحضرمي^(٣) والصادق (عليه السلام) في موثق عمّار مع تفاوت يسير :
 « لكلّ بيت باب ، وباب القبر من قبل الرجلين »^(٤) .

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني : « من دخل القبر
 فلا يخرج منه إلّا من قبل الرجلين »^(٥) وهو دالّ على كراهة الخروج من
 غيره ، كمرفوع سهل بن زياد المضمّر : « يدخل القبر من حيث يشاء ،
 ولا يخرج إلّا من قبل رجليه »^(٦) .

(١) نقله عنه الشهيد في الذكري : الطهارة / دفن الميت ص ٦٦ .

(٢) الكافي : باب دخول القبر والخروج منه ح ٥ ج ٣ ص ١٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من
 ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٤٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٨٦ ج ١ ص ٣١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من
 ابواب الدفن ح ٧ ج ٢ ص ٨٤٩ .

(٤) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٨٧ ج ١ ص ٣١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من
 ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٤٩ .

(٥) الكافي : باب دخول القبر والخروج منه ح ٤ ج ٣ ص ١٩٣ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب
 ١٣ ح ٨٥ ج ١ ص ٣١٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٠ .

(٦) الكافي : باب دخول القبر والخروج منه ح ٥ ج ٣ ص ١٩٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٣ من

وقضية إطلاق هذه الأخبار كعبارات أكثر الأصحاب عدم الفرق في ذلك بين الرجل والمرأة كما صرح به بعضهم^(١)، فإعن ابن الجنيد^(٢) من الموافقة في الرجل ومن عند الرأس في المرأة ضعيف جداً .

كما أن قضية ما اشتمل منها على أن باب القبر من قبل الرجلين استحباب الدخول منها أيضاً كما عن المنتهى^(٣) . وردّه بعض متأخري المتأخرين^(٤) لخبر السكوني ومرفوعة سهل المتقدمين .

وفيه : - مع أنه لا دلالة في الأول ، وإمكان حمل الثانية على إرادة بيان الجواز- يمكن إرادة الفرق فيها بين الدخول والخروج بالنسبة للكرامة وعدمها ، لا الاستحباب وعدمه ، فتأمل .

﴿و﴾ منها : أن ﴿يهيل﴾ ويصّب ﴿الحاضرون﴾ غير أولي الرحم ﴿التراب بظهور الأكف﴾ لمرسى محمد بن الأصبع : « رأيت أبا الحسن (عليه السلام) وهو في جنازة فحثا على القبر بظهر كفيه »^(٥) .

وفي المحكي عن الرضا (عليه السلام) : « ثم احث التراب عليه بظهر كفك ثلاث مرّات ، وقل : أللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله ، فإنه من فعل ذلك وقال هذه

ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٥٠ .

(١) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧ ، والسيد في مدارك الاحكام :

الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٤٢ .

(٢) نقله عنه العلامة في المختلف : الصلاة / دفن الميت ص ١٢١ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٠ .

(٤) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١١٩ .

(٥) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ج ٩٣ ص ٣١٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من

ابواب الدفن ج ٥ ص ٨٥٥ .

الكلمات كتب الله له بكلّ ذرة حسنة» (١) .

وبعينه عبّر عنه في الهداية (٢) . وربّما احتملت عبارتها دخول ذلك كلّه تحت ما نسبته إلى الصادق (عليه السلام) فيها قبل ذلك كما ستسمعها ، وكذا في الفقيه (٣) ، فلاحظ وتأمل .

هذا ، مع ما في المعتبر (٤) من نسبة المذكور مقيّداً بما يأتي من الاسترجاع إلى الشيخين وابن بابويه ، وأنّ عليه فتوى الأصحاب ، فهو مشعر بالإجماع كالمدارك (٥) أيضاً ، فلعلّ ذلك كافٍ في استحبابه ، كاستحباب كونهم ﴿قائلين : إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ المنسوب في الذكرى (٦) إلى الأصحاب أيضاً ، وإلاّ فلم نعر على خبر مشتمل على تمام هذه الكيفيّة . نعم ، قد سمعت في خبر إسحاق بن عمّار « ... أنّه يخرج من القبر ويقول : إنا لله ... » (٧) إلى آخره .

وفي الهداية : « قال الصادق (عليه السلام) : إذا خرجت من القبر فقل وأنت تنفض يدك من التراب : إنا لله وإنا إليه راجعون ، ثمّ احث التراب ... » (٨) إلى آخر ما سمعته من الرضوي المتقدّم .

(١) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧١ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٨ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٢) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقال عند الخروج من القبر ص ٥١ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ذيل ح ٥٠٠ ج ١ ص ١٧٢ .

(٤) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٠ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٤٣ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧ .

(٧) تقدم في ص ٥٣٠ .

(٨) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقال عند الخروج من القبر ص ٥١ ، مستدرک

بل ربّما كان ظاهر خبر عمر بن أُذينة أو صريحه خلاف الحكم الأوّل ، قال : « رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يطرح التراب على الميت ، فيمسكه ساعة في يده ثمّ يطرحه ، ولا يزيد على ثلاثة أكفّ ، قال : فسألته عن ذلك فقال : يا عمر كنت أقول : إيماناً بك وتصديقاً ببعثك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) أللّهم زدنا إيماناً وتسليماً ... »^(١) ، أللّهم إلّا أن يدعى أنّ هذه كيفيّة أخرى غير الإهالة ، فيمكن حينئذٍ دعوى التخيير بين الكيفيتين ، فلا منافاة بينه وبين ما تقدّم .

وكذا ما في خبر داود بن النعمان عن أبي الحسن (عليه السلام) : « ... فحشا عليه التراب ثلاث مرّات بيده »^(٢) ، ومحمّد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) : « ... فحشا عليه ممّا يلي رأسه ثلاثاً بكفّيه ، ثمّ بسط كفّه على القبر وقال : أللّهم جاف الأرض عن جنبه ، وأصعد إليك روحه ، ولقّه منك رضواناً ، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمة من سواك ... »^(٣) ؛ لما عرفت ، مع احتمال ظاهر الكفّ أيضاً والجواز الخالي عن الاستحباب ، مع كونها فعلاً على وفق الأفعال المعتادة ، فيبعد

الوسائل : باب ٢٨ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٣٣٤ .

(١) الكافي : باب من حشا على الميت .. ح ٤ ج ٣ ص ١٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب

الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٥٤ .

(٢) الكافي : باب من حشا على الميت .. ح ١ ج ٣ ص ١٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب

الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٤ .

(٣) الكافي : باب من حشا على الميت .. ح ٣ ج ٣ ص ١٩٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٩٥ ج ١ ص ٣١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٥٥ .

دعوى الرجحان فيها ، والأمر سهل .

ومما عرفت ظهر لك أنه يستحب أيضاً الدعاء زيادةً على الاسترجاع بما تقدم ؛ ولذا لم يقتصر الشيخان^(١) والعلامة^(٢) وعن غيرهما^(٣) عليه ، بل زادوا قول : « هذا ما وعدنا الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) ، وصدق الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) ، أَللّهم زدنا إيماناً وتسليماً » .

وفي خبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) : « إذا حثت التراب على الميت فقل : إيماناً بك وتصديقاً ببعثك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) ، قال : وقال أمير المؤمنين (عليه السلام) : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول : من حثا على ميت وقال هذا القول أعطاه الله بكلّ ذرة حسنة^(٤) » ، وقد سمعت ما في حسنة ابن أذينة وغيرها . وكذا تثليث الحثيات كما عن الهداية^(٥) والفقيه^(٦) والاقتصاد^(٧) والسرائر^(٨) والإصباح^(٩) ، ولا بأس به ، فتأمل جيّداً .

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨١ ، والمبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ ، والنهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٣٩ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦١ .

(٣) كابن البراج في المهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٣ .

(٤) الكافي : باب من حثا على الميت .. ح ٢ ج ٣ ص ١٩٨ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٩٤ ج ١ ص ٣١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٢٩ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٥٥ .

(٥) الهداية (ضمن الجوامع الفقهية) : باب ما يقال عند الخروج من القبر ص ٥١ .

(٦) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ذيل ح ٥٠٠ ج ١ ص ١٧٢ .

(٧) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٥٠ .

(٨) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٥ .

(٩) الاصباح (ضمن سلسلة التبايع الفقهية) : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٩ .

﴿و﴾ منها: أن ﴿يرفع القبر﴾ عن الأرض ؛ ليعرف فيزار ويحترم
 ويترحم على صاحبه ولا ينبش ، ولقول الباقر (عليه السلام) في خبر قدامة
 ابن زائدة : « إِنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) رفع قبر إبراهيم » (١) .
 ولم أقف على غيرها ممّا أُطلق فيه الرفع على كثرة أخبار المقام ، بل
 أكثرها (٢) مقيدة بـ ﴿مقدار أربع أصابع﴾ كعبارات الأصحاب ومعاهد
 الإجماعات ، فالقول حينئذٍ باستحباب مطلق الرفع وجعل المقدار مستحباً
 في مستحب لمكان هذه الرواية - مع أنه لا إطلاق فيها - كما عساه يظهر من
 كشف اللثام (٣) لا يخلو من نظر ، وأعجب منه نسبته له مع ذلك إلى
 الإجماع والنصوص ، اللهم إلا أن يكون قد يدّعي استفادته من المقيّدات
 أنفسها .

ثم إن قضية إطلاق المتن كغيره من عبارات بعض الأصحاب (٤) ،
 بل عن أكثرهم (٥) ، بل هو معقد إجماع المعتبر (٦) والمدارك (٧) ، التخيير
 بين كون الأصابع مضمومة أو مفرجة ، كما نص عليه في المنتهى (٨)

(١) الكافي : باب تربيع القبر ورشه بالماء ... ح ١ ج ٣ ص ١٩٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من

ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٥٦ .

(٢) سيأتي التعرض لها قريباً .

(٣) كشف اللثام : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ١٣٦ .

(٤) كعبارة ارشاد الاذهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ ، وقواعد الاحكام :

الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢١ .

(٥) كما في كشف اللثام : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ١٣٦ .

(٦) المعتبر : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٣٠١ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٤٣ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦٢ .

والذكرى (١) .

ويؤيده مع ذلك : إطلاق كثير من الأخبار، منها : قول الباقر (عليه السلام) في خبر ابن مسلم : « ... ويرفع القبر فوق الأرض أربع أصابع »^(٢) ونحوه غيره ، وفيها ما اشتمل على وصية النبي (صلى الله عليه وآله) والباقر (عليه السلام) (٤) بذلك .

والجمع بين المقيّد منها بالمضمومة كما في خبر سماعة^(٥) بل قد يدعى انصراف المطلقات إليه لشيوعه في المقدار ، والمقيّد بالمفرجات كما في خبر عليّ بن رثاب عن الصادق (عليه السلام) : « ... إنّ أبي أمرني أن أرفع القبر من الأرض أربع أصابع مفرجات ... »^(٦) الخبر ، ونحوه خبر الحلبي

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧ .

(٢) الكافي : باب تربيع القبر ورشه بالماء .. ح ١٠ ج ٣ ص ٢٠١ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٦ .

(٣) كخبر عقبة بن بشر الآتي في ص ٥٤٤ .

(٤) كخبر عبد الأعلى الآتي في ص ٥٤٤ .

(٥) رواه الكليني عن عدة من اصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عثمان بن عيسى ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « يستحب ان يدخل معه في قبره جريدة رطبة ، ويرفع قبره من الارض قدر أربع اصابع مضمومة ، وينفسخ عليه الماء ويغلى عنه » .

الكافي : باب تربيع القبر ورشه بالماء ... ح ٢ ج ٣ ص ١٩٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٠٠ ج ١ ص ٣٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٥٦ .

(٦) الكافي : باب غسل الميت ح ٣ ج ٣ ص ١٤٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ٤٤ ج ١ ص ٣٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٥٧ ، وهو عن علي بن رثاب ، عن الحلبي ، عن الصادق (عليه السلام) .

وابن مسلم^(١) عنه (عليه السلام) أيضاً ، وخبر محمد بن مسلم^(٢) عن أحدهما (عليهما السلام) ، وعمر بن واقد^(٣) عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) المروي عن العلل .

ولعله الأقوى في النظر لو كان فيه مخالف ؛ لاحتمال عدمه ، وإن اقتصر المفيد^(٤) وابنا إدريس^(٥) وحمة^(٦) كما عن سلاز^(٧) والشيخ في الاقتصاد^(٨) والحليين^(٩) على المفرجات ، كظاهر التذكرة^(١٠) ونهاية الأحكام^(١١) كما عن ابن أبي عقيل^(١٢) الاقتصاد على المضمومة ، لكنه

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٠٢ ج ١ ص ٣٢١ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٧ ج ٢ ص ٨٥٧ .

(٢) الكافي : باب سلّ الميت وما يقال عند دخول القبر ح ٣ ج ٣ ص ١٩٥ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٣٩ ج ١ ص ٤٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٤٨ .

(٣) عيون اخبار الرضا : باب ٨ ح ٦ ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٤ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ١١ ج ٢ ص ٨٥٨ .

(٤) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨١ .

(٥) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٥ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٨ .

(٧) المراسم : الطهارة / حمل الميت الى القبر ص ٥١ .

(٨) الاقتصاد : غسل الاموات ص ٢٥٠ .

(٩) ابن زهرة في الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ ، وابو الصلاح في الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٩ .

(١٠) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٥ .

(١١) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٨ .

(١٢) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧ .

محتمل لإرادتهم بيان الأعلى والأقل ؛ ولذا نصّ الأولان على عدم الزيادة على ذلك كما عن الاقتصاد والكافي . ولعلّ المراد الكراهة كما في المنتهى (١) وعن التذكرة (٢) والنهاية (٣) ، ناسباً له في الأول إلى فتوى العلماء .

وبه يصرف النهي عن الرفع أزيد من أربع أصابع مفرجات في خبر عمر بن واقد (٤) عن أبي الحسن (عليه السلام) المروي عن العلل ، كالأمر بلزق القبر إلى الأرض إلا عن قدر أربع أصابع مفرجات في خبر محمد بن مسلم (٥) عن أحدهما (عليهما السلام) .

والجميع حجة على ابن زهرة (٦) حيث خيّر في المستحبّ بين الأربع مفرجات والشبر كما عن القاضي (٧) ، بل عن جامع المقاصد (٨) التخيير بينه وبينها مضمومة أو مفرجة ، والأحوط ما ذكرنا إن لم يكن أقوى وأولى ، وإن كان خبراً إبراهيم بن علي والحسين بن علي الرافقي عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام) : « إنّ قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) رفع شبراً من الأرض ... » (٩) .

(١) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٢ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٥ .

(٣) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٤) راجع حاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٥) راجع حاشية (٢) من الصفحة السابقة .

(٦) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٧) المهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٣ - ٦٤ .

(٨) جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٤٣ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٨٣ ج ١ ص ٤٦٩ ، علل الشرائع : باب ٢٥٥ ح ٢

لكنه - مع احتمال التقيّة ، ومعارضته بقول الباقر (عليه السلام) في خبر عقبة بن بشير عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنّه قال لعليّ (عليه السلام) : « يا عليّ ادفني في هذا المكان ، وارفع قبري من الأرض أربع أصابع ... »^(١) الحديث - قاصر عن مقاومة ما عرفت ، مع أنّه لا دلالة فيه على أنّه فعل من يجب اتّباعه ، فطرحها حينئذٍ متّجه ، أو يرد بالشبر فيها الأربع أصابع مفرجات تقريباً أو غير ذلك ، كخبر أبي البخري عن جعفر عن أبيه عن عليّ (عليهم السلام) : « إنّ قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) رفع من الأرض قدر شبر وأربع أصابع ... »^(٢) فتأمل .

﴿و منها : أن يربّع ﴾ للإجماع المحكي في الغنية^(٣) والمعتبر^(٤) والمدارك^(٥) وغيرها^(٦) ، وقول أحدهما (عليهما السلام) في خبر محمد بن مسلم : « ويربّع قبره »^(٧) .

والصادق (عليه السلام) في خبر عبد الأعلى مولى آل سام المروي في إرشاد المفيد : « إنّ أبي استودعني ما هناك ، فلمّا حضرته الوفاة قال : ادع لي شهوداً ، فدعوت أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبد الله بن عمر ،

ج ١ ص ٣٠٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٨ ج ٢ ص ٨٥٧ .

(١) الكافي : باب مولد النبي (ص) ح ٣٦ ج ١ ص ٤٥٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٥٦ .

(٢) قرب الاستناد : ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ١٠ ج ٢ ص ٨٥٨ .

(٣) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢ .

(٤) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠١ .

(٥) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٤٣ .

(٦) كتذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٥ .

(٧) وسائل الشيعة : باب ٢٢ من أبواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٤٨ .

فقال : اكتب : هذا ما أوصى به يعقوب بنيه ، يا بنيَّ إِنَّ الله اصطفى لكم الدين حنيفاً فلا تموتنَّ إلّا وأنتم مسلمون ، وأوصى محمد بن عليّ ابنه جعفر بن محمد ، وأمره أن يكفنه في برده الذي كان يصلي فيه الجمعة ، وأن يعتممه بعمامته وأن يربّع قبره ويرفعه من الأرض أربع أصابع ... »^(١) إلى آخره .

وقوله (عليه السلام) أيضاً في خبر الأعمش المروي عن الخصال : « ... والقبور تربّع ولا تسنّم ... »^(٢) .

وقوله (عليه السلام) في مرسل الحسين بن وليد المروي عن العلل جواب سؤال لأيّ علّة يربّع القبر؟ قال : « لعلّة البيت ؛ لأنّه نزل مربّعاً »^(٣) بل في سؤاله إشعار بكونه معروفاً في السابق .

والمراد بالتربيع هنا خلاف التدوير والتسديس ما كانت له أربع زوايا قائمة ، لا المربّع المتساوي الأضلاع ، قيل^(٤) : لتعطيل كثير من الأرض ، وعدم كونه معهوداً في الزمن السالف كما نرى فيما بقي آثارها من القبور ، وعن بعضهم^(٥) أنّ المراد بالتربيع خلاف التسنيم ، وربّما استظهر ذلك من

(١) ارشاد (للمفيد) : باب ذكر القائم بعد أبي جعفر (ع) ص ٢٧١ ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٩ ج ٢ ص ٨٥٨ .

(٢) الخصال : ابواب المائة ح ٩ ص ٦٠٣ ، وسائل الشيعة : باب ٢٢ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤٩ .

(٣) علل الشرائع : باب ٢٤٨ ح ١ ج ١ ص ٣٠٥ ، وفيه : « لأنّه ترك مربّعاً » ، وسائل الشيعة : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ١٢ ج ٢ ص ٨٥٨ .

(٤) كما في بحار الانوار : باب ١٢ من ابواب الجنائز ذيل ح ٢٥ ج ٨٢ ص ٣٦ .

(٥) كابن البراج في المذهب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٥ ، والمصنف في المعتمد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

التذكرة (١)، ولا ريب في بُعده، وكذا ما لعله يقال أوقيل (٢): من استحباب التربع يستفاد استحباب تسطیح القبر، إلّا أنا في غنية عن ذلك بما في صريح الخلاف (٣) والتذكرة (٤) وجامع المقاصد (٥) كظاهر غيرها (٦) من الإجماع عليه، مع معرفة ذلك عند الشيعة، بل عن ابن أبي هريرة أنّه قال: «الستة التسطیح، إلّا أنّ الشيعة استعملته فعدلنا عنه إلى التسنيم» (٧) بل الظاهر كراهة التسنيم؛ لما في التذكرة (٨) من الإجماع عليه، كالغنية (٩) «لا يستم» والنهي في خبر الأعمش المتقدم، وعن فقه الرضا (عليه السلام): «ويكون مسطحاً لا مستمّاً» (١٠) وربّما يشهد له أيضاً قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر الأصبغ: «من جدّد قبراً أو مثلاً مثلاً فقد خرج عن الإسلام» (١١) إن كان بالحاء المهملة أي

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٥.

(٢) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٢٣.

(٣) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٠٥ ج ١ ص ٧٠٦-٧٠٧.

(٤) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٥.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٤٣.

(٦) ككشف اللثام: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ١٣٧.

(٧) المجموع: ج ٥ ص ٢٩٧.

(٨) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٥.

(٩) يوجد سقط في نسخة الجوامع الفقهية، وهو متمم في نسخة سلسلة الينابيع الفقهية، راجع

الغنية: الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ج ٤ ص ٥٦٦.

(١٠) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٧٥، مستدرک الوسائل: باب ٣٨ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢

ص ٣٤٦.

(١١) من لا يحضره الفقيه: باب نوادر احكام الاموات ح ٥٧٩ ج ١ ص ١٨٩، تهذيب الاحكام:

الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٤٢ ج ١ ص ٤٥٩، المحاسن: باب ٥ من كتاب المرافق ح ٣٣

سنم ، وفي خبر السكوني المروي عن المحاسن مسنداً قال : « بعثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى المدينة ، فقال : لا تدع صورة إلا محوتها ، ولا قبراً إلا سويته ، ولا كلباً إلا قتلته » ^(١) ولأبي الهياج الأسدي : « ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » ^(٢) إن كان المراد التسنيم بل ربما كان التسنيم حراماً في بعض الوجوه لكونه بدعة كما عن جماعة التصريح به ، ويقتضيه ما سمعته من ابن أبي هريرة ، لكن قال في المنتهى : « إن التسطيح أفضل من التسنيم ، وعليه علمائنا » ^(٣) انتهى . وظاهره المنافاة للكرهية ، بل وللإباحة أيضاً لمكان أفعّل التفضيل ، أللهم إلا أن يحمل على غير ذلك في مقابلة العامة ^(٤) .

❖ ومنها : أن ❖ يصب عليه ❖ أي على القبر ❖ الماء ❖ بلا خلاف أجدّه فيه ^(٥) ، بل في المنتهى : « عليه فتوى علمائنا » ^(٦) ، ويشهد له مع

ص ٦١٢ ، وسائل الشيعة : باب ٤٣ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٦٨ .

(١) المحاسن : باب ٥ من كتاب المرافق ح ٣٤ ص ٦١٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٣ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٦٩ .

(٢) صحيح مسلم : باب ٣١ من كتاب الجنائز ح ٩٣ ج ٢ ص ٦٦٦ ، سنن النسائي : باب تسوية القبور اذا رفعت ج ٤ ص ٨٨ ، سنن الترمذي : باب ٥٦ من كتاب الجنائز ح ١٠٤٩ ج ٣ ص ٣٦٦ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٢ .

(٤) المجموع : ج ٥ ص ٢٩٥ - ٢٩٨ .

(٥) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٤ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٥ ، والعلامة في الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ .

(٦) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٣ .

ذلك الاعتبار؛ من حيث إفادته استمساكاً للتراب، فلا يفرقه الريح ونحوه، وتذهب آثار القبريّة عنه، والأخبار^(١) المستفيضة حدّ الاستفاضة، بل كادت تكون متواترة، وفيها أنّه «يتجافى عنه العذاب ما دام الندى في التراب».

ثم إنّ أكثرها أطلقت الرشّ والنضح، وظاهرها استحباب ذلك كيف وقع، وهو كذلك كما لا يخفى على من لاحظها.

وما عساه يظهر من المتن - كبعض عبارات الأصحاب، بل معقد إجماع الغنية^(٢) والمعتبر^(٣)، من تقييد الاستحباب بكون الصبّ ﴿من قبل رأسه﴾ ثمّ يدور عليه ﴿مع اختلاف يسير في التعبير عن ذلك - غير مراد قطعاً.

نعم، لا بأس به مستحبّاً في مستحبّ؛ لقول الصادق (عليه السلام) في خبر موسى بن أكيل النميري: «الستّة في رشّ الماء على القبر أن تستقبل القبلة، وتبدأ من عند الرأس إلى عند الرجل، ثمّ تدور على القبر من الجانب الآخر، ثمّ ترشّ على وسط القبر فذلك الستّة»^(٤).

ومنه يستفاد استحباب استقبال الصابّ القبلة كما في المنتهى^(٥)، وخبر سالم بن مكرم المروي في الفقيه عن الصادق (عليه السلام) إلى أن

(١) الكافي: باب تريع القبر ورشه بالماء... ح ٦ و ٧ ج ٣ ص ٢٠٠، وسائل الشيعة: انظر باب ٣٢ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٥٩.

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠٢.

(٣) المعتبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٣٠٢.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ٩٩ ج ١ ص ٣٢٠، وسائل الشيعة: باب ٣٢ من أبواب الدفن ج ١ ص ٨٥٩.

(٥) منتهى المطلب: الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦٣.

قال : « فإذا سوي قبره فصبت على قبره الماء ، وتجعل القبر أمامك وأنت مستقبل القبلة ، وتبدأ بصب الماء عند رأسه ، وتدور به على قبره من أربع جوانبه حتى ترجع إلى الرأس من غير أن تقطع الماء ، فإن فضل من الماء شيء فصبت على وسط القبر ... » (١) إلى آخره .

لكن الظاهر أن ذلك من عبارة الصدوق لا من تنمّة خبر سالم كما لا يخفى على من لاحظ ، سيما ولم يذكره أحد في المقام مع اشتماله على جملة وافية من الأحكام ، نعم قد يظهر من صاحب الوسائل (٢) ذلك ، وربما يؤيد ما قلنا أيضاً أنه بعينه عبر في المحكي عن الفقه الرضوي (٣) ، والممارس العالم بغلبة اتحاد تعبيرهما معه يكاد يقطع أن ذلك ليس من تنمّة الرواية ، فالعمدة حينئذ الرواية الأولى ، إلا أن في عبارة المصنف قصوراً عن إفادة تمام مضمونها .

وكذا ليس فيها ما يدل على قوله : ﴿ فإن فضل من الماء شيء ألقاه على وسط القبر ﴾ نعم هو بعينه قد سمعته في محتمل خبر سالم والرضوي ، وذكره غير واحد من الأصحاب (٤) ، بل نسبته في المعتبر (٥) إليهم مشعراً

(١) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٥٠٠ ج ١ ص ١٧٢ ، وسائل الشيعة : باب

٢١ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤٦ .

(٢) وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤٦ - ٨٤٧ .

(٣) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧١ ، مستدرک الوسائل : باب ٣٠ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢

ص ٣٣٦ .

(٤) كالشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام

الموتى ص ٦٨ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ ، والعلامة في

النهاية : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٥) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٢ .

بدعوى الإجماع عليه ، ولعلّه لذا كان لا يبعد استحباب رشّ الوسط ابتداءً
كغيره من الجوانب لخبر موسى ، واستحباب وضع ما يفضل من الماء عليه
أيضاً لما عرفت ، وكذا يستفاد من خبر سالم وفقه الرضا (عليه السلام) أن
لا يقطع الماء ، وقد يدعى دلالة خبر موسى عليه أيضاً .

ثم إنّه هل استحباب الرشّ مخصوص بما بعد الدفن خاصّة ، أو فيه وفي
كلّ زمان وإن تأخّر عنه ؟ قد ينساق إلى الذهن من فتاوى الأصحاب وكثير
من الأخبار الأوّل ، لكن عن الكشي في رجاله أنّه روي عن عليّ بن
الحسن عن محمد بن الوليد أنّ صاحب المقبرة سأله عن قبر يونس بن يعقوب
وقال : « من صاحب هذا القبر ؟ فإنّ أبا الحسن عليّ بن موسى الرضا
(عليهما السلام) أوصاني وأمرني أن أرشّ قبره أربعين شهراً أو أربعين يوماً
كلّ يوم مرّة »^(١) والشكّ من عليّ بن الحسن ، وفيه دلالة على خلاف
الأوّل ، فتأمّل .

﴿و﴾ منها : أن ﴿يوضع اليد﴾ مفرجة الأصابع غامزاً بها ﴿على﴾
القبر ﴿عند رأسه بعد نضحه بالماء﴾ ؛ تأسيساً بالنبيّ (صلى الله عليه وآله)
حيث وضع يده عند رأس إبراهيم غامزاً بها حتّى بلغت الكوع ، وقال :
« بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك »^(٢) كما رواه في البحار عن
دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين (عليه السلام) مرسلًا .

ومنه يستفاد حكم تأثير اليد ؛ لقول الباقر (عليه السلام) في صحيح

(١) رجال الكشي : رقم ٢٤٤ ص ٣٣٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب الدفن ج ٦ ص ٨٦٠ .

(٢) دعائم الاسلام : باب ذكر التعازي والصبر ج ١ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، مستدرک الوسائل : باب ٣١ من ابواب الدفن ج ٤ ص ٣٣٩ .

زارة : « إذا حثي عليه التراب وسوي قبره فضع كفك على قبره عند رأسه ، وفرّج أصابعك ، واغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء » (١) والصادق (عليه السلام) في حسنه : « إذا فرغت من القبر فانضح ، ثم ضع يدك عند رأسه وتغمز كفك عليه بعد النضح » (٢).

وظاهر الثاني كالأول - إن علق الظرف فيه بجواب الشرط - كون الوضع بعد النضح ، وكذا الغمز للكفت كما هو صريح الثاني ، بل والأول أيضاً . كما أنّ ظاهرهما كون الوضع عند الرأس ، لكن قد يقوى في النظر كونه مستحباً في مستحب ، كما عساه يحتمل في الأول أيضاً ، فيستحب الوضع حينئذٍ عند غير الرأس وبدون النضح .

ويتأكد استحباب الوضع لمن لم يحضر الصلاة ؛ لقول أبي الحسن الأول (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمار بعد أن قال له : « إنّ أصحابنا يصنعون شيئاً : إذا حضروا الجنازة ودفن الميت لم يرجعوا حتى يمسحوا أيديهم على القبر ، أفستة ذلك أم بدعة ؟ فقال : إنّ ذلك واجب على من لم يحضر الصلاة ... » (٣).

وعلى عدم التأكد يحمل النفي أو النهي في خبر محمد بن إسحاق عن الرضا (عليه السلام) بعد أن سأل بما يقرب من سؤال الأول فقال : « إنّما

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٣٥ ج ١ ص ٤٥٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٦٠ .

(٢) الكافي : باب تربيع القبر ورشه بالماء ... ح ٨ ج ٣ ص ٢٠٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٢ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٥٩ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٥١ ج ١ ص ٤٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٦٠ .

ذلك لمن لم يدرك الصلاة ، فأما من أدرك الصلاة فلا» (١) ؛ وذلك لإطلاق الأصحاب والأخبار الحكم المذكور إطلاقاً كاد يكون كالصریح في خلاف ذلك ، بل فيما تسمعه من الصحيح الآتي المشتمل على فعل النبي (صلى الله عليه وآله) تصریح به ، وأيضاً بإخبار الراوي عن عمل الأصحاب حجة في نفسه ، سيما مع تقرير الإمام (عليه السلام) ، بل لم أعر على من نصّ على التأكد وعدمه كما قلناه قبل الشهيد (٢) ، وتبعه بعض من تأخر عنه (٣) ، لكن لا بأس به .

كما أنه لا بأس بالقول باستحباب زيادة تأثير اليد بزيادة الغمز إذا كان القبر الهاشمي ، وإن لم يذكره أحد من الأصحاب ؛ تأسيساً بفعل النبي (صلى الله عليه وآله) في قبر إبراهيم كما سمعت .

وقال أبو جعفر في صحيح زرارة : « كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصنع بمن مات من بني هاشم خاصة شيئاً لا يصنعه بأحد من المسلمين ؛ كان إذا صلى على الهاشمي ونضح قبره بالماء وضع كفه على القبر حتى يغمز (٤) أصابعه في الطين ، فكان الغريب يقدم أو المسافر من أهل المدينة ويرى القبر الجديد عليه أثر كف رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيقول : من مات من آل محمد (صلوات الله عليهم) ؟ » (٥) .

(١) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٧٧ ج ١ ص ٤٦٧ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من

ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٦٠ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٨ .

(٣) كالبحراني في الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٢٧ .

(٤) في المصدر : يُرى .

(٥) الكافي : باب تربيعة القبر ورشه بالماء .. ح ٤ ج ٣ ص ٢٠٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب

ويحتمل أن يكون صنيعه المختص بهم أصل الوضع لمكان كرامة بني هاشم ، لا لعدم مشروعيته لغيره ، لكن عن البحار أنه « روي عن العلل عن محمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم قال : إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) كان إذا مات رجل من أهل بيته يرش قبره ويضع يده على قبره ليعرف أنه من العلوية وبني هاشم من آل محمد (صلى الله عليه وآله) ، فصارت بدعة في الناس كلّهم ، ولا يجوز ذلك »^(١) ، ولا بد من طرحه أو تأويله بما لا ينافي ذلك ؛ لقصوره عنها جداً ، هذا .

وعن بعضهم^(٢) أنه يستحب الاستقبال حينئذٍ ، ولعله لأنّه خير المجالس ، وأقرب إلى استجابة الدعاء للميت ، ولخبر عبد الرحمن سأل الصادق (عليه السلام) « ... كيف أضع يدي على قبور المؤمنين ؟ فأشار بيده إلى الأرض ووضعها عليه ورفعها وهو مقابل القبلة »^(٣) ، لكن لا صراحة فيه بكون الاستقبال منه كان لذلك ، أللهم إلا أن يستشعر من حكاية السائل أنّه فهم منه ذلك .

نعم في الفقه الرضوي : « ضع يدك على القبر وأنت مستقبل القبلة ،

٢٣ ح ١٤٣ ج ١ ص ٤٦٠ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٦١ .

(١) بحار الانوار : باب ١٢ من ابواب الجنائز ح ٦ ج ٨٢ ص ٢٢ ، مستدرك الوسائل : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٣٣٨ .

(٢) كابن البراج في المذهب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٤ ، والفاضل الهندلي في كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٧ ، والطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / احكام الدفن ج ١ ص ٦٦ .

(٣) الكافي : باب تربيعة القبر ورشه بالماء .. ح ٣ ج ٣ ص ٢٠٠ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٥٣ ج ١ ص ٤٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٣٣ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٦١ .

وقل : أَللّهُمَّ ... » (١) إلى آخره . وربّما يشهد له أيضاً ما ستعرفه (٢) من خبر ابن بزيع .

وهل استحباب الوضع المذكور كلّما يزار القبر ، أو يختصّ بحال الدفن ؟ ظاهر الأخبار الأوّل ، لكن قال في الذكرى بعد ذكره الخبر المتقدّم : « إنّه يشمل حالة الدفن وغيره » (٣) ، وفيه : أنّه لا إطلاق مساق لذلك فيه ، كما هو واضح .

نعم قد يستدلّ عليه بخبر محمّد بن أحمد المروي عن الكافي قال : « كنت بفيد ، فشيت مع عليّ بن بلال إلى قبر محمّد بن إسماعيل بن بزيع ، فقال لي ابن بلال : قال لي صاحب هذا القبر عن الرضا (عليه السلام) : من أتى قبر أخيه ثمّ وضع يده على القبر وقرأ إنّّا أنزلناه سبع مرّات أمن يوم الفزع الأكبر أو يوم الفزع » (٤) فإنّه دالّ على استحباب وضع اليد ولو في غير حال الدفن .

كما أنّه دالّ على استحباب قراءة إنّّا أنزلناه ، وعلى استحباب زيارة قبور الاخوان كما استفاضت به الأخبار (٥) وتداولته الطائفة الأخيار ، وقد

(١) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٢ ، مستدرک الوسائل : باب ٣١ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٣٣٨ .

(٢) في ص ٥٥٧ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٨ .

(٤) الكافي : باب زيارة القبور ح ٩ ج ٣ ص ٢٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥٧ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٨١ .

(٥) كالخبر الذي رواه الكليني عن احمد بن محمد الكوفي ، عن ابن جمهور ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن مفضل بن عمر ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : زوروا موتاكم ؛ فإنّهم يفرحون بزيارتكم ... » .

حكى الإجماع عليه العلامة^(١) والشهيد^(٢) بالنسبة للرجال ، ويتأكد استحباب ذلك يوم الاثنين وغداة السبت ؛ تأسيّاً بالمحكي من فعل فاطمة (عليها السلام)^(٣) في زيارتها قبور الشهداء .

ومنه يعلم استحباب زيارة النساء للقبور كما نصّ عليه بعضهم^(٤) ، خلافاً للمصنف في المعتبر^(٥) ، فكرّहे لهنّ ، بل ظاهره أو صريحه نسبته ذلك فيه إلى أهل العلم ، ولكن علّله بمنافاته للستر والصيانة ، وهو يؤول إلى أنّ كراهته لأمر خارج عنه ، وهو حسن مع استلزامه ذلك ، وكذا استلزام الجزع وعدم الصبر لقضاء الله ، بل ربّما يصل إلى حدّ الحرمة ، وأمّا بدون ذلك فالظاهر الاستحباب ؛ للعموم ، وخصوص بعض الأخبار^(٦) .

الكافي: باب زيارة القبور ح ١٠ ج ٣ ص ٢٢٩ ، وسائل الشيعة: انظر باب ٥٤ ، ج ٥٥ ص ٢

ص ٨٧٧ و ٨٧٩ .

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٩ ، ومنتهى المطلب: الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦٧ .

(٢) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٧٢ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين ، عن محسن بن أحمد ، عن محمد بن حباب ، عن يونس ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « إن فاطمة (عليها السلام) كانت تأتي قبور الشهداء في كل غداة سبت ، فتأتي قبر حمزة وترحم عليه وتستغفر له » .

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٦٨ ج ١ ص ٤٦٥ ، وسائل الشيعة: باب ٥٥

من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٧٩ .

(٤) كالشهيد في الذكرى: الطهارة/ دفن الميت ص ٧٣ ، والبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٧٣ .

(٥) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٣٩ .

(٦) كالخبر الذي رواه في البحار أن فاطمة كانت تزور قبر حمزة وتقوم عليه ، وكانت في كلّ سنة

ومن العجيب دعواه الكراهة حتّى بالنسبة إلى زيارة الأئمة (عليهم السلام) ، مع كثرة العمومات الدالّة على رجحانها المنجبرة بعمل الأصحاب وغير ذلك ، فتأمل جيّداً .

ويتأكد استحباب الزيارة في الخميس تأسيّاً بفعل فاطمة (عليها السلام) ^(١) أيضاً ، وفي خصوص العشيّة منه تأسيّاً بالنبيّ (صلّى الله عليه وآله) ^(٢) ؛ فإنّه كان يخرج في ملأ من أصحابه كلّ عشيّة خميس إلى بقيع المؤمنين ^(٣) ، فيقول : السلام عليكم يا أهل الديار ثلاثاً . وربّما يفهم من التأمّل في الأخبار الفرق بين زيارة القبر الواحد وشبهه وبين زيارة المقبرة ، فيستحبّ وضع اليد على القبر وقراءة إنا أنزلناه سبعاً في

تأتي قبور الشهداء مع نسوة معها فيدعون ويستغفرون .

بحار الأنوار: باب ٢٠ من ابواب الجنائز ح ٣ ج ٨٢ ص ١٦٩ .

(١) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام ابن سالم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « سمعته يقول : عاشت فاطمة (عليها السلام) بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً لم تُرْ كاشرة ولا ضاحكة ، تأتي قبور الشهداء في كلّ جمعة مرتين : الاثنين والخميس ، فتقول ... » .

الكافي : باب زيارة القبور ح ٣ ج ٣ ص ٢٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٥٥ من ابواب الدفن

ح ١ ج ٢ ص ٨٧٩ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه ابن قولويه عن محمد بن الحسن ، عن محمد بن احمد ، عن موسى بن عمران ، عن عبد الله بن محمد الحجال ، عن صفوان الجمال قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : كان رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يخرج في ملأ من الناس من اصحابه كلّ عشيّة خميس الى بقيع المدنيين ، فيقول ... » .

كامل الزيارات : باب ١٠٥ ص ٣٢٠ ، وسائل الشيعة : باب ٥٥ من ابواب الدفن ح ٣

ج ٢ ص ٨٧٩ .

(٣) في المصدر: المدنيين .

الأول لما عرفت ، وللمرسل عن الرضا (عليه السلام) : « ما من عبد زار قبر مؤمن فقراً عنده إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرّات إلّا غفر الله له ولصاحب القبر ، والسلام ^(١) » ^(٢) ونحوه في الثاني .

ويستحب أن يكون مستقبل القبلة عند زيارة القبر أيضاً ؛ لأنّها خير المجالس ، وأقرب إلى استجابة الدعاء ، وللمحكي عن الكشي نقلاً من كتاب محمد بن الحسين بن بندار بخطه إلى أن قال : « أخبرني صاحب هذا القبر - يعني محمد بن إسماعيل بن بزيع - أنّه سمع أبا جعفر (عليه السلام) يقول : من زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر فقراً إنا أنزلناه سبع مرّات أمن من الفزع الأكبر ^(٣) » ولا منافاة بينه وبين الخبر السابق .

فيكون الحاصل حينئذٍ : أنّه ينبغي أن يضع يده على القبر مستقبل القبلة ، ويقرأ إنا أنزلناه سبعاً ، ويدعوللميت بدعاء الباقر (عليه السلام) الآتي . ومن رجحان الاستقبال هنا يفرّق به بين زيارة المعصوم (عليه السلام) وغيره ، فيجعل القبلة بين كتفيه في الأول ، وفي وجهه في الثاني ، وعن مجمع البرهان : « إني رأيت في بعض الروايات أنّ زيارة غير المعصوم مستقبل القبلة ، وزيارته مستقبلها ومستدبرها ^(٤) » .

(١) هذه الكلمة ليست في المصدر .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٤١ ج ١ ص ١٨١ ، وسائل الشيعة : باب ٥٧ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٨١ .

(٣) رجال الكشي : رقم ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٥٧ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٨١ .

(٤) مجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / الصلاة على الميت ج ٢ ص ٨٧ .

قلت : لكنّ الذي عليه العمل الآن بالنسبة إلى زيارة العباس وعليّ ابن الحسين (عليهم السلام) ونحوهما على نحو زيارة المعصوم ؛ ولعلّه لعدم اندراجهم في الأوّلين ، ولذا لم نر أحداً عاملهم بالنسبة إلى قراءة الفاتحة وإنّا أنزلناه ونحو ذلك معاملتهم ، مع اعتياد مقابلة الزائر للمزور ، وهو لا يخلو من قرب ، والله أعلم .

﴿و﴾ منها : أنّه يستحب أن ﴿يترحم على الميت﴾ كما ذكره الأصحاب على ما في كشف اللثام^(١) ، وأفضله بما دعا به الباقر (عليه السلام) على قبر رجل من أصحابنا كما في خبر محمد بن مسلم بعد أن حثا عليه ممّا يلي رأسه ثلاثاً بكفّه ، ثمّ بسط كفّه على القبر ، ثمّ قال : «اللّهم جاف الأرض عن جنبيه ، وأصعد إليك روحه ، ولقه منك رضواناً ، وأسكن قبره من رحمتك ما تغنيه عن رحمة من سواك ، ثمّ مضى»^(٢) .

وفي خبر سماعة عن الصادق (عليه السلام) : «... إذا سوّيت عليه التراب فقل : اللّهم جاف الأرض عن جنبيه ، وصعد روحه إلى أرواح المؤمنين في عليّين ، وألحقه بالصالحين»^(٣) .

وفي خبر سالم بن مكرم السابق مع ما فيه من احتمال أنّه من عبارة الصدوق : «ثمّ ضع يدك على القبر ، وادع للميت واستغفر له ...»^(٤) .

(١) كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٧ .

(٢) تقدم في ص ٥٣٨ .

(٣) تقدم في ص ٥٣٢ .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ح ٥٠٠ ج ١ ص ١٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢١ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٤٦ .

وفي الفقه الرضوي : « ثم ضع يدك على القبر وأنت مستقبل القبلة ،
وقل : أَللّهُم ارحم غربته ، وصِل وحدته ، وأنس وحشته ، وآمن روعته ،
وأفّض عليه من رحمتك ، وأسكن إليه من برد عفوك وسعة غفرانك
ورحمتك رحمةً يستغني بها عن رحمة من سواك ، واحشره مع من كان يتولاه ،
ومتى زرت قبره فادع بهذا الدعاء وأنت مستقبل القبلة ... » (١) .

ومنه يستفاد استحباب القبلة حينئذٍ في كلّ وقت تزوره داعياً له بهذا
الدعاء .

ومما ذكرنا يظهر لك أنّ استحباب الترحّم لا مدخلية له بوضع اليد ،
بل كلّ منها مستحبّ برأسه ، كما عساه الظاهر من العبارة وغيرها
كالأخبار ، لكنّه قال في المعتبر : « إنّ يوضع الحاضرون الأيدي عليه
مترحمين ، وهو مذهب أصحابنا » (٢) ولعلّه يريد ما قلناه وإن كان في
العبارة نوع قصور ، أو أنّ ذلك مستحبّ أيضاً كما عساه يظهر من خبر محمد
ابن مسلم المتقدم آنفاً .

﴿ و ﴾ منها : أن ﴿ يلقنه الولي ﴾ بالمأثور في خبر يحيى بن عبد الله عن
الصادق (عليه السلام) (٣) ، أو جابر بن يزيد عن الباقر

(١) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٢ .

(٢) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٢ .

(٣) قال فيه : « ... إذا أفرد الميت فليستخلف عنده أولى الناس به ، فيضع فـه عند رأسه ، ثم
ينادي بأعلى صوته : يا فلان ابن فلان ، أو يا فلانة بنت فلان ، هل أنت على العهد الذي
فارقنا عليه من شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وإن محمداً عبده ورسوله سيّد
النبيين ، وأنّ عليّاً أمير المؤمنين وسيّد الوصيين ، وأنّ ما جاء به محمد حقّ ، وأنّ الموت حقّ ،
والبعث حقّ ، وأنّ الله يبعث من في القبور قال : فيقول منكراً لنكير : انصرف بنا عن هذا فقد
لقّن حجّته » .

(عليه السلام) ^(١)، ﴿بعد انصراف الناس عنه﴾ إجماعاً محصلاً ^(٢) ومنقولاً ^(٣) مستفيضاً بل كاد يكون متواتراً، وأخباراً ^(٤)، وهو التلقين الثالث، وبه يندفع سؤال منكر ونكير كما نطقت به الأخبار ^(٥).
والظاهر عدم الالتزام بخصوص الأقوال الواردة وإن كان أولى، بل المراد تلقينه وتفهمه ما يفيد الاعتراف بأصول دينه ومذهبه، كما أن الظاهر عدم التزام كونه من الولي، بل الظاهر الاكتفاء بمن يأمره الولي أيضاً كما في معقد إجماع الذكرى ^(٦)، والاجتزاء بالمبتدع من غيرهما لا دليل عليه، وإن قال في الجامع: «يلقنه الولي أو غيره» ^(٧).

من لا يحضره الفقيه: باب الصلاة على الميت ح ٥٠١ ج ١ ص ١٧٣، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٠٣ ج ١ ص ٣٢١، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٦٢.
(١) قال فيه: «ما على أحدكم إذا دفن ميتة وسوى عليه وانصرف عن قبره أن يتخلف عند قبره ثم يقول: يا فلان ابن فلان انت على العهد الذي عهدناك به من شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأن علياً أمير المؤمنين (عليه السلام) إمامك، وفلان وفلان حتى تأتي على آخرهم، فإنه إذا فعل ذلك قال أحد الملكين لصاحبه: قد كفيينا الوصول اليه ومسلأنا اياه، فانه قد لقن حجته...».

تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٤١ ج ١ ص ٤٥٩، وسائل الشيعة: باب ٣٥ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٦٣.

(٢) ممن قال بذلك: الشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧، وابن البراج في المذهب، الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٦٤، وابن ادريس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٥، والعلامة في الارشاد: الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤.

(٣) نقل الاجماع في: المعتبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٣٠٣، ونهاية الاحكام: الصلاة/ دفن الميت ج ٢ ص ٢٧٩.

(٤) و(٥) راجع حاشية (٣) من الصفحة السابقة و(١) من هذه الصفحة.

(٦) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٨.

(٧) الجامع للشرائع: الطهارة/ في التكفين ص ٥٥.

وليكن تلقينه ﴿بأرفع صوته﴾ كما في خبر يحيى بن عبد الله ^(١) ،
وبه عبّر الشيخان ^(٢) وجماعة ^(٣) على ما حكى ، ونسبه في جامع
المقاصد ^(٤) وعن الروض ^(٥) إلى الأصحاب ، ولعله يرجع إليه ما عن
الحلي : « برفع صوته » ^(٦) كما في خبر إبراهيم بن هاشم ^(٧) .
هذا إن لم يمنع منه مانع من تقية ، وإلا أجزأ سراً كما عن المذهب ^(٨)
والجامع ^(٩) ، بل في ظاهر مجمع البرهان ^(١٠) نسبته إلى الأصحاب ؛ ولعله
لأن وصوله إليه وإن كان إنما يحصل عادة برفع الصوت لكنته في الحقيقة
بتوفيق الله ، فالسر حينئذ مع المانع كالجهر إن شاء الله .

وفي استقبال القبلة والقبر للملّقن أو استدبارها واستقبال الميت
قولان ، ينشآن : من أنّها خير المجالس ، ومن أنّه أدخل في مقابلة الميت
للخطاب معه ، وحيث كان نحو ذلك منشأً لهما كان المتّجه جواز كلّ منهما ؛

(١) راجع حاشية (٣) من ص ٥٥٩ .

(٢) المقنعة : الطهارة / تلقين المحضرين ص ٨٢ ، والمبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ ،
والنهاية : الطهارة / تغسيل الميت ص ٣٩ .

(٣) كابن ادریس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٥ ، والعلامة في القواعد :
الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ ، والشهيد في البيان : الطهارة / دفن الميت ص ٣١ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٤٥ .

(٥) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٨ .

(٦) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٣٩ .

(٧) علل الشرائع : باب ٢٥٧ ح ١ ج ١ ص ٣٠٨ ، وسائل الشيعة : باب ٣٥ من ابواب الدفن
ح ٣ ج ٢ ص ٨٦٣ .

(٨) المذهب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٤ .

(٩) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ .

(١٠) مجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٤٩٢ .

لإطلاق الأدلة .

نعم في خبر يحيى بن عبد الله أنه «... يضع الملقن فيه عند رأس الميت ثم ينادي...»^(١) ولا بأس به ، كما أنه لا بأس بما في مرسل علي بن إبراهيم المروي عن العلل أنه «... يقبض على التراب بكفيه ويلقنه برفيع صوته...»^(٢) إلى آخره .

ثم إنَّ المنساق إلى الذهن من الأخبار والتعليل الذي فيها اختصاص هذا الحكم ونظائره بالكبير دون الصغير، لكنّه صرّح في جامع المقاصد^(٣) بعدم الفرق كالجریدتين ، ولا بأس به لو كان هناك عموم واضح يتناولها . ومنها : ما عن مصباح الكفعمي من الصلاة ليلة الدفن ، قال : « صلاة الهدية ليلة الدفن ركعتان ، في الأولى الحمد وآية الكرسي ، وفي الثانية الحمد والقدر عشراً ، فإذا سلّم قال : أللهم صلّ على محمد وآل محمد ، وابعث ثوابها إلى قبر فلان »^(٤) قال : « وفي رواية أخرى : بعد الحمد التوحيد مرتين في الأولى ، وفي الثانية ألهكم التكاثر عشراً ، ثم الدعاء المذكور »^(٥) .

﴿ والتعزية مستحبة ﴾ بلا خلاف بين المسلمين^(٦) ، بل لعله من

(١) راجع حاشية (٣) من ص ٥٥٩ .

(٢) راجع حاشية (٧) من ص ٥٦١ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٤٥ .

(٤) المصباح (للكفعمي) : باب صلاة الليالي والايام ص ٤١١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ح ٢ ج ٥ ص ٢٨٥ .

(٥) المصباح (للكفعمي) : باب صلاة الليالي والايام ص ٤١١ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب بقية الصلوات المندوبة ح ٣ ج ٥ ص ٢٨٥ .

(٦) ممن قال بذلك : الشيخ في الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٥٦ ج ١ ص ٧٢٩ ، والعلامة في

ضروريات الدين ، وقد فعلها سيّد المرسلين (صلى الله عليه وآله) ^(١) ، وكذلك الأئمة الطاهرون (عليهم السلام) ^(٢) ، بل والملائكة المقربون يوم موت النبي (صلى الله عليه وآله) ^(٣) .

الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ ، والشهيد في البيان : الطهارة / دفن الميت ص ٣١ .

ونقل الاجماع في جامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٤٥ ، والفاضل الهندي في كشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٧ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٣٣ ج ٢ ص ١٧٥ .

(١) كما في الخبر الذي رواه الشهيد الثاني قال : « لما توفي لمعاذ ولد فاشتدّ وجده عليه ، فبلغ ذلك النبي (صلى الله عليه وآله) فكتب اليه : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى معاذ ، سلام عليك فيني أحمد الله الذي لا إله إلا هو ، أمّا بعد أعظم الله (جلّ اسمه) لك الأجر ، وألهمك الصبر ، ورزقنا وإياك الشكر ، إنّ أنفسنا وأهالينا ... » ، مسكن الفؤاد : ص ١٠٨ ، مستدرك الوسائل : باب ٤٢ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٣٥٣ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن عدة من اصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن ابن مهران ، قال : « كتب أبو جعفر الثاني (عليه السلام) إلى رجل : ذكرت مصيبتك بعليّ ابنك ، وذكرت أنّه كان أحبّ ولدك اليك ، وكذلك الله (عزّوجلّ) إنّنا يأخذ من الوالد وغيره أزكى ما عند أهله ليعظم به أجر المصاب بالمصيبة ، فأعظم الله أجرك ، وأحسن عزاك ، وربط على قلبك ، إنّّه قدير ، وعجل الله عليك بالخلف ، وأرجو أن يكون الله قد فعل إن شاء الله تعالى » .

الكافي : باب التعزية .. ح ١٠ ج ٣ ص ٢٠٥ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٤٩ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٧٤ .

(٣) كما في الخبر الذي رواه في الدعائم قال : « روي عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنّه قال : لما قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله) أتاهم آت يسمعون صوته ولا يرون شخصه ، فقال : السلام عليكم اهل البيت ورحمة الله وبركاته ، كل نفس ذائقة الموت وإنّها توفون أجوركم يوم القيامة ، إنّ في الله عزاءً من كل مصيبة ، وخلفاً من كلّ هالك ، فالله فارحوا وإياه فاعبدوا ، واعلموا أنّ المصاب من حرم الثواب ، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، فقيل لجعفر بن

وفيهما أجر عظيم وفضل جسيم ؛ حتى ورد أنها تورث الجنة كما في خبر السكوني^(١) ، وفي خبر وهب عن الصادق (عليه السلام) أن « من عزى مصاباً كان له مثل أجره ... »^(٢) ، وفي غيره من الأخبار أن « من عزى حزيناً كسي يوم الموقف حلة يجربها »^(٣) .

وربما اختلفت باعتبار العوارض من جهة شدة المصاب وعدمه وغير ذلك ، ومن هنا قد ورد أن « من عزى الثكلى أظله الله في ظلّ عرشه يوم لا ظلّ إلا ظله »^(٤) والمراد بها على الظاهر المرأة التي فقدت ولدها أو حميمها ، وكأنه لعظم مصابها باعتبار ضعف عقول النساء ، واحتمال إرادة الطائفة الثكلى أعم من الرجال والنساء بعيداً .

وكيف كان ، فلا حاجة للتعرض لأصل استحبابها ورجحانها ، كما أنه لا حاجة إلى التعرض لذكر معناها ؛ لكفاية العرف فيه ، ولا ريب في حصولها بطلب تسلي المصاب والتصبر عن الحزن والاكتئاب بإسناد الأمر إلى الله (عز وجل) ونسبته إلى عدله وحكمته ، وذكر لقاء الله ووعده على

محمد (عليها السلام) : من كنتم ترون المتكلم يا بن رسول الله ؟ فقال : كنا نراه جبرئيل .

دعائم الاسلام : ج ١ ص ٢٢٢ ، تاريخ البعقوبي : وفاة النبي (ص) ج ٢ ص ١١٤ .

(١) ثواب الاعمال : باب ثواب التعزية ح ١ ص ٢٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الدفن ح ٨ ج ٢ ص ٨٧٢ .

(٢) الكافي : باب ثواب من عزى حزيناً ح ٢ ج ٣ ص ٢٠٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٧١ .

(٣) الكافي : باب ثواب من عزى حزيناً ح ١ ج ٣ ص ٢٠٥ ، ثواب الاعمال : باب ثواب التعزية ح ٢ ص ٢٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الدفن ح ١ و ٩ ج ٢ ص ٨٧١ و ٨٧٢ .

(٤) الكافي : باب ثواب التعزية ح ٣ ج ٣ ص ٢٢٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٧٢ .

الصبر، مع الدعاء للميت والمصاب لتسليته عن مصيبته ونحو ذلك . وهي تتبع المقامات لا تتوقف على كيفية خاصة أو عبارة خاصة ، واحتمال الوقوف على ما كتبه النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) أو قالوه في هذا المنوال خاصة لا وجه له ، بل دعوى رجائية خصوصية له لا تخلو من إشكال ظاهر .

﴿وهي جائزة﴾ مشروعة ﴿قبل الدفن وبعده﴾ إجماعاً محضاً^(١) ومنقولاً^(٢) مستفيضاً إن لم يكن متواتراً متناً ، بل وعن غيرنا عدا الثوري^(٣) ، فكرهها بعد الدفن ؛ لأنه خاتمة أمر الميت ، وفيه : أنه خاتمة أمره لا خاتمة أمر أهله ، وما حكاها في الذكرى^(٤) عن ظاهر ابن البراج متناً مما يقرب من المحكي عن الثوري ، ولا ريب في ضعفه ؛ إذ النصوص وما وقع من النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام)^(٥) من التعزية بعد الدفن لأصحابهم شاهدة بخلافه ، فضلاً عن ظاهر الإجماعات المحكية بل صريحه إن لم يدع تحصيله .

بل هي بعد الدفن أفضل منه قبله ، وفاقاً لصريح الشيخ^(٦)

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٩ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ ، والعلامه في القواعد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢١ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / دفن الميت ص ١٤ .

(٢) نقل الاجماع في : المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤١ ، وكشف اللثام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٣) المجموع : ج ٥ ص ٣٠٧ ، المغني (لابن قدامة) : ج ٢ ص ٤٠٩ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٠ .

(٥) و (٦) راجع حاشية (١) و (٢) من ص ٥٦٣ .

(٧) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٥٦ ج ١ ص ٧٢٩ .

والمصتف (١) والعلامة (٢) وغيرهم (٣) وظاهر الشهيد (٤) والمحقق الثاني (٥)، بل في المدارك : «إنه مذهب الأكثر» (٦)، بشهادة الاعتبار؛ من حيث غيبوبة شخص المتوفى وانقطاع العلقه في ذلك الوقت، مع اشتغالهم قبل الدفن بتجهيزه، ولقول الصادق (عليه السلام) في مرسل ابن أبي عمير: «التعزية لأهل المصيبة بعد ما يدفن» (٧)، وفي مرسل خالد الآخر وغيره عنه (عليه السلام) أيضاً: «التعزية الواجبة بعد الدفن» (٨).

وقول الصادق (عليه السلام) في خبر إسحاق بن عمار: «ليس التعزية إلا عند القبر، ثم ينصرفون لا يحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت» (٩) - مع أنه لا صراحة فيه بل ولا ظهور بما قبل الدفن بل لعله فيما بعده أظهر، فيحمل حينئذ على تفاوت مراتب الفضل فيما بعده، فأفضله

(١) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤٢.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٨.

(٣) كالاردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٤٩٤، والبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٥٦.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٧٠.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٤٥.

(٦) مدارك الاحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٤٧.

(٧) الكافي: باب التعزية .. ج ٢ ص ٢٠٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٥٧ ج ١ ص ٤٦٣، وسائل الشيعة: باب ٤٨ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٧٣.

(٨) الكافي: باب التعزية .. ج ٤ ص ٢٠٤، وسائل الشيعة: باب ٤٨ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٧٣، وهو عن محمد بن خالد.

(٩) الكافي: باب التعزية .. ج ٣ ص ٢٠٤، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ٢٣ ح ١٥٦ ج ١ ص ٤٦٣، وسائل الشيعة: باب ٤٨ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٧٣.

عند القبر لاشتداد الحاجة إليها في ذلك الوقت- محمولاً على ضرب من التأويل :

منه ما ذكره في الذكرى^(١) من الحمل على تعزية خاصة ، كأقل التعزية كما قال (عليه السلام) : «كفاك من التعزية أن يراك صاحب المصيبة»^(٢) ، فيكون المراد حينئذٍ أنه لا تحتاج هذه التعزية إلى اجتماع آخر غير الاجتماع الأول ، بل ينبغي حينئذٍ الانصراف ، ولا يقيموا بعد الدفن عند القبر لأجل التعزية خوف أن يحدث حدث بالميت ، فيسمعوه ويفزعوا من ذلك ويكرهوه ، أو غير ذلك .

ثم إنه لا حد لها شرعاً لإطلاق الأدلة ، لكن قد يقال برجوع تحديدها إلى العرف ، كما لو طالت المدة وانقضى المصاب بحيث يستنكر التعزية عليه ، وربما اختلف باختلاف الميت جلالة وضعة ونحوهما ، ولعله يومئ إلى ذلك ما في الذكرى حيث قال : «ولا حد لزمانها عملاً بالعموم ، نعم لو أدت التعزية إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى»^(٣) انتهى .

وليس في مرسل الصدوق^(٤) - والحسن كالصحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) : «يصنع للميت مأتم ثلاثة أيام من يوم مات»^(٥) ،

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة/ دفن الميت ص ٧٠.

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٠٥ ج ١ ص ١٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٨ من أبواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٧٤.

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة/ دفن الميت ص ٧٠.

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٤٥ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من أبواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٨٩.

(٥) الكافي : باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة .. ح ٢ ج ٣ ص ٢١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من أبواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٨٨.

ولا فيما دل^(١) من الأمر بصنع الطعام ثلاثاً لأهل الميت من النبي (صلى الله عليه وآله) لفاطمة (عليها السلام) يوم قتل جعفر أن تفعل ذلك لأسماء بنت عميس ، وأن تمضي إليها هي ونساؤها كذلك ، وغيره من الأخبار^(٢) ، وقول الصادق (عليه السلام) أيضاً : « ليس لأحد أن يحد أكثر من ثلاثة أيام ، إلا المرأة على زوجها حتى تنقضي عدتها »^(٣) - دلالة على التحديد بالثلاثة ؛ لعدم التلازم بينها وبين المأتم ، ولعل ما عن النبي : « من السنة تعزية أهله ثلاثة أيام وحمل الطعام إليهم »^(٤) لا يريد به تحديدها بذلك ، بل يريد إمّا التأكد ، أو التعزية تمام الثلاثة كما فعلته فاطمة (عليها السلام) ، أو التكرير ولو من الشخص الواحد ، أو نحو ذلك .

نعم ، قد يشعر ذكر المأتم ثلاثة فيها كغيرها من الحسن كالصحيح

(١) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري وهشام بن سالم ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « لما قتل جعفر بن أبي طالب (عليه السلام) أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاطمة (عليها السلام) أن تتخذ طعاماً لأسماء بنت عميس ثلاثة أيام ، وتأتيها ونساءها فتقيم عندها ثلاثة أيام ، فجرت بذلك السنة أن يصنع لأهل المصيبة طعام ثلاثاً » .

الكافي : باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة ... ح ١ ج ٣ ص ٢١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٨٨ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٤٩ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٦٧ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٨٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٥٠ ج ١ ص ١٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨٢ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٩١٤ .

(٤) الكافي في الفقه : احكام الجنائز ص ٢٤٠ .

قال : « أوصى أبو جعفر (عليه السلام) بثمانمائة درهم لمأتمه ، وكان يرى ذلك من السنة ؛ لأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : اتخذوا لآل جعفر طعاماً فقد شغلوا »^(١) بعدم كراهة الجلوس والاجتماع للتعزية ، كما عساه يشعر به أيضاً إطعام الطعام عنه ، كقول أبي جعفر (عليه السلام) : « ينبغي لجيران صاحب المصيبة أن يطعموا عنه الطعام ثلاثة أيام »^(٢) ونحوه^(٣) ؛ من حيث ظهور المأتم والإطعام عنه بحصول الاجتماع . مضافاً إلى إطلاق الأمر بالتعزي والتزاور وغيرهما .

فما في المبسوط^(٤) من أنّه يكره الجلوس للتعزية إجماعاً وتبعه ابن حمزة^(٥) والمصتف في ظاهر المعتبر^(٦) كما عن العلامة في المختلف^(٧) لا يخلو من ضعف ، مع أنّنا لم نعرف أحداً ممّن تقدّم نصّ على الكراهة ، ولا أشير إليها في رواية .

وما يقال من أنّ في ذلك منافاة للرضا بقضاء الله والصبر ونحوهما كما

(١) الكافي : باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة .. ح ٤ ج ٣ ص ٢١٧ ، من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٤٦ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦٨ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٩٠ .

(٢) الكافي : باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة ح ٣ ج ٣ ص ٢١٧ ، من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٠٩ ج ١ ص ١٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٦٧ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٨٩ ، والحديث عن أبي عبد الله (عليه السلام) .

(٣) وسائل الشيعة : انظر باب ٦٧ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٨٨ .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٩ .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ .

(٦) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤٤ .

(٧) مختلف الشيعة : الصلاة / دفن الميت ص ١٢٣ .

ترى لا وجه له ، ولا اقتضاء فيه ، بل ربّما كان الأمر بالعكس ، وأوامر المأمّم تشهد بعدمه أيضاً ، وروى الصدوق أنّه « أوصى أبو جعفر (عليه السلام) أن يندب في المواسم عشرين »^(١) ، وفي خبر الكاهلي عن أبي الحسن (عليه السلام) : « ... كان أبي يبعث أُمّي وأمّ فروة تقضيان حقوق أهل المدينة »^(٢) إلى غير ذلك .

ومن هنا أنكر ابن إدريس على الشيخ إجماعه ، وقال : « إنّّه لم يذهب أحد من أصحابنا المصنّفين إلى ذلك ، ولا وضعه في كتاب ، وإنّما هذا من فروع المخالفين وتخريجاتهم ، وأيّ كراهة في جلوس الإنسان للقاء إخوانه ، والدعاء ، والتسليم عليهم ، واستجلاب الثواب لهم في لقاءه وعزائه ؟! »^(٣) ، ومال إليه جماعة ممّن تأخّر عنه منهم الشهيد في دروسه^(٤) وذكره^(٥) وبيانه^(٦) .

واعترضه المصنّف في المعتبر بأنّ « الاجتماع والتزاور من حيث هو مستحبّ ، أمّا إذا جعل لهذا الوجه واعتقد شرعيّته فإنّه يفتقر إلى الدلالة ، واستدلّ بالإجماع على كراهيّته ؛ إذ لم ينقل عن أحد من الصحابة الجلوس

(١) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٤٧ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة : باب ٦٩ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٩١ .

(٢) الكافي : باب ما يجب على الجيران لأهل المصيبة... ح ٥ ج ٣ ص ٢١٧ ، من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٢٩ ج ١ ص ١٧٨ ، وسائل الشيعة : باب ٦٩ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٩٠ .

(٣) السرائر : الطهارة / التعزية والسنة في ذلك ج ١ ص ١٧٣ .

(٤) الدروس الشرعية : الطهارة / دفن الميت ص ١٤ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٠ .

(٦) البيان : الطهارة / دفن الميت ص ٣١ .

لذلك ، فاتّخاذهُ مخالف لستّة السلف ، لكن لا يبلغ أن يكون حراماً^(١) .
وفيه : أنّ عدم فعل السلف له لا يقتضي الكراهة ، فلعلّه مباح بالنظر
إلى خصوصيّته كما لعلّه الأقوى ؛ إذ لا رجحان لهذه الهيئّة بخصوصها وإن
كان ربّما ترجح بالعارض ، كما أنّه قد تكون مرجوحة ، بل قد يصلان إلى
حدّ الوجوب والحرمة كما في مثل زماننا الآن بحسب الجهات والاعتبارات ،
وذلك أمر خارج عن محلّ النزاع ، إنّما الكلام في الجلوس للتعزية من حيث
هو ، والظاهر عدم كراهيّته ، وأمّا استحبابه ففيه نظر ، ولا تلازم بين
استحباب التعزية والجلوس لها ، كما أنّه لا دلالة في أخبار المأتم عليه ،
لكونه معدّاً لاجتماع النساء ، هذا .

وقد تعارف في بلادنا المشهد الغروي (على مشرقه أفضل السلام)
الجلوس لذلك وصرف القهوة والتّن وبذل الطعام بالنسبة إلى بعض
الناس ، وآخر يبذل بعضه كلّ على مرتبته ، حتّى صار تاركه معرضاً نفسه
للاغتيا ب ، وأشدّ منه الجالس التارك لبذل تلك الأمور إذا كان ممّن
يرجى منه ذلك ، وقد يصل إلى هتك الحرمة ، وربّما انتهى إلى بذل مال
خطير إذا كان الميت والمعزّي شريفيّن عظيمين ، ولا بأس به الآن ، بل قد
يجب لما عرفته من هتك عرض المعزّي والمتوفّي بتركه .

نعم ، ربّما كان أصله مرجوحاً كما عساه يومئٍ إليه قول الصادق
(عليه السلام) : « الأكل عند أهْلِ المصيبة من عمل الجاهليّة ... »^(٢)

(١) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه: باب التعزية ح ٥٤٨ ج ١ ص ١٨٢ ، وسائل الشيعة: باب ٦٧ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٨٩.

وغيره^(١) ممّا يفيد عدم التكلف لأهل المصيبة لما هم فيه من الشغل ، فتأمل جيّداً .

ثم إنّ ظاهر الأدلّة عدم الفرق في استحباب التعزية بين سائر أهل المصاب ذكورهم وإناثهم صغارهم وكبارهم ، بل ربّما كانت الأنثى أرجح ؛ لما هي فيه من شدّة الحزن والاكتئاب ، كما يومئ إليه خبر الثكلي المتقدّم^(٢) ، وتعزية النبيّ (صلى الله عليه وآله) عيال جعفر ، وإن كان كيفية تعزية كلّ منهم يختلف بحسب حاله ممّا يسّليه ويناسبه ، فالصغير يمسح رأسه ونحوه ، وغيره بغيره .

ففي الخبر عن سيّد البشر (صلى الله عليه وآله) أنّ « من مسح على رأس يتيّم ترخّماً له كتب الله له بعدد كلّ شعرة مرّت عليها يده حسنة »^(٣) .

وعن العالم (عليه السلام) : « إذا بكى اليّتم اهتزّ له العرش ، فيقول الله تبارك وتعالى : من هذا الذي أبكى عبدي الذي سلبته أبويه ، فوعزّتي وجلالي وارتفاع مكاني لا يسكته عبد إلّا وجبت له الجنة »^(٤) . وهما وإن كانا ليسا في خصوص ما نحن فيه من التعزية ، لكنّهما لا يخلوان من نوع تأييد له .

(١) وسائل الشيعة : انظر باب ٦٧ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٨٨ .

(٢) في ص ٥٦٤ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب نواذر احكام الاموات ح ٥٧١ ج ١ ص ١٨٨ ، ووسائل الشيعة : باب ٩١ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٩٢٦ ، ولم يُنسب في المصدر الى النبي (صلى الله عليه وآله) .

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب نواذر احكام الاموات ح ٥٧٣ ج ١ ص ١٨٨ ، ووسائل الشيعة : باب ٩١ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٩٢٧ ، والحديث عن الصادق (عليه السلام) .

إِلَّا أَنَّهُ نَصَّ بَعْضُهُمْ ^(١) عَلَى كَرَاهَةِ تَعْزِيَةِ النِّسَاءِ الشَّابَّاتِ مَعْلَلًا لَهُ بِخَوْفِ الْفِتْنَةِ ، كَمَا عَنْ آخَرٍ ^(٢) أَنَّهُ لَا سُنَّةَ فِي تَعْزِيَةِ النِّسَاءِ . وَفِيهِ : - مَعَ مَا عُرِفَتْ ، مِضَافًا إِلَى الْعُمُومَاتِ - أَنَّ التَّعْزِيَةَ لَا تَخْتَصُّ بِالْمَشَافَهَةِ ، بَلْ تَكُونُ بِالْمَكَاتِبَةِ وَالْإِرْسَالِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَا فِتْنَةَ فِيهِ .

وَهَلْ تَسْتَحِبُّ التَّعْزِيَةَ حَتَّى لِأَهْلِ الْعِزَاءِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ؟ رَبَّمَا يَصْعَبُ انْتِصَافُ الْأَدَلَّةِ إِلَيْهِ فِي بَادئِ النَّظَرِ ، لَكِنْ التَّأَمُّلُ فِيهَا قَاضٍ بِهِ سَيِّمًا مِنْ كَبِيرِ الْعَشِيرَةِ وَسَيِّدِهَا ، وَقَدْ يَوْمِيٌّ إِلَى ذَلِكَ تَعْزِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) عِيَالِ جَعْفَرٍ ، مَعَ أَنَّهُ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِزَاءِ .

نَعَمْ ، لَا رَيْبَ فِي عَدَمِ انْتِصَافِهَا لِأَعْدَاءِ الدِّينِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، بَلْ وَكَذَا الْمُخَالِفِينَ مَعَ عَدَمِ الْعَوَارِضِ الْخَارِجِيَّةِ ، وَإِلَّا فَرَبَّمَا تَجِبُ حِينَئِذٍ ، كَمَا أَنَّهَا قَدْ تَحَرَّمَ إِذَا اسْتَلْزَمَتْ مُوَدَّةً وَدَعَاءًا بِمَا نَهَى عَنْهُ ، وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْعَوَارِضِ فَالظَّاهِرُ الْإِبَاحَةُ ؛ لِعَدَمِ دَلِيلٍ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَالْكَرَاهَةِ .

وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ يَحْمِلُ مَا فِي التَّذَكُّرَةِ ^(٣) مِنْ أَنَّ « الْأَقْرَبَ جَوَازَ تَعْزِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهَا كَالْعِيَادَةِ ، وَقَدْ عَادَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) غُلَامًا مِنْ الْيَهُودِ » ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِحَمْلِهِ عَلَى إِرَادَةِ الِاسْتِحْبَابِ ، وَالْعِيَادَةُ مِنْهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) - مَعَ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ لِرَجَاءِ الْإِسْلَامِ وَالدَّعَاءِ لَهُ كَمَا حَكَى ^(٤) -

(١) كَالْمُصَنِّفِ فِي الْمَعْتَبَرِ : الطَّهَارَةُ / لِوَاحِقِ غَسْلِ الْأَمْوَاتِ ج ١ ص ٣٤٣ ، وَالكُرْكِيُّ فِي جَامِعِ الْمَقَاصِدِ : الطَّهَارَةُ / دَفْنِ الْمَيِّتِ ج ١ ص ٤٤٥ ، وَالشَّهِيدُ الثَّانِي فِي رَوْضِ الْجَنَانِ : الصَّلَاةُ / الصَّلَاةُ عَلَى الْأَمْوَاتِ ص ٣١٨ .

(٢) كَابْنِ أَدْرِيسٍ فِي السَّرَائِرِ : الطَّهَارَةُ / التَّعْزِيَةُ وَالسَّنَةُ فِي ذَلِكَ ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ : الطَّهَارَةُ / دَفْنِ الْمَيِّتِ ج ١ ص ٥٨ .

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ .

أنه أسلم الولد بتلك العيادة- لا تستلزم استحباب التعزية . كما أنه على منع الاستحباب ينبغي أن يحمل ما في المعتبر^(١) من منع التعزية لهم ، أو على ما إذا استلزمت موادة ونحوها كما يشعر به تعليله ، وإلا فلا قاطع للأصل . ثم إنه لا فرق فيما ذكرنا حتى لو كان الميت مسلماً ، نعم لو كان العكس احتمل الاستحباب والدعاء للمسلم .

قيل^(٢) : وينبغي أن يكون دعاؤه حيث يعزّي المخالف للحق بإلهام الصبر لا بالأجر ، ويجوز لهم الدعاء بالبقاء ؛ لما ثبت من جواز الدعاء لهم . قلت : هو لا يخلو من تأمل ، نعم قد يجوز في تعزية الذمي ، كما أنه يجوز أخلف الله عليك ، ولا نقص عددك ، قاصداً به كثرة الجزية كما قيل^(٣) ، فتأمل .

﴿ و ﴾ إذ قد ظهر لك تمام الكلام في التعزية بقي شيء نبه المصنف عليه كجماعة من الأصحاب منهم الشيخ^(٤) وابن إدريس^(٥) ، وهو أنه ﴿ يكفي ﴾ في حصول ثواب التعزية ﴿ أن يراه صاحبها ﴾ لما أرسله الصدوق عن الصادق (عليه السلام) : « كفاك من التعزية أن يراك صاحب المصيبة »^(٦) ، ولولا ذلك لأمكن المناقشة فيه ؛ لعدم صدق اسم

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٤٣ .

(٢) كما في السرائر : الطهارة / التعزية والسنة في ذلك ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) كما في تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٨ ، وجامع المقاصد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٤٤٦ .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٩ .

(٥) السرائر : الطهارة / التعزية والسنة في ذلك ج ١ ص ١٧٢ .

(٦) تقدم في ص ٥٦٧ .

التعزية عليه .

والمراد بكفايته إنما هو حصول ثواب التعزية في الجملة لحضوره وإن لم يتكلم ، وإلا فلا ريب في عدم حصول ثواب الفرد الأفضل منها بذلك ، كما هو واضح .

﴿و﴾ لَمَّا فرغ من الكلام على المسنونات شرع في الكلام في المكروهات :

فنها : أنه ﴿يكره فرش القبر بالساج إلا لضرورة﴾ بلا خلاف أجده^(١) ، بل في الذكرى^(٢) ومجمع البرهان^(٣) وعن جامع المقاصد^(٤) وروض الجنان^(٥) نسبته إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع . ولعل ذلك - مع ما عساه يشعر به إجماع المبسوط^(٦) على كراهة التابوت أي دفنه في التابوت ، وسؤال مكاتبة عليّ بن بلال أبا الحسن (عليه السلام) : «أنه ربّما مات الميت عندنا وتكون الأرض ندية ، فيفرش القبر بالساج أو يطبق عليه ، فهل يجوز ذلك ؟ فكتب : ذلك جائز»^(٧) كإشعار التعليل المروي عن دعائم الاسلام عن عليّ

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ ، والعلامة في الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ ، والشهيد في الدروس : الطهارة / دفن الميت ص ١٣ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٦ .

(٣) مجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٤٩٥ .

(٤) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٨ .

(٥) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٨ .

(٦) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(٧) الكافي : ما يبسط في اللحد ... ج ١ ص ١٩٧ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣

(عليه السلام) « أنه فرش في لحد رسول الله (صلى الله عليه وآله) قطيفة ؛ لأن الأرض كان ندياً سبخاً ^(١) » ^(٢) واستحباب وضع الخد على الأرض ، وما في وضعه على الأرض من الخشوع والخضوع ما يرجى بسببه الرحمة له ، وما عساه يظهر من فحاوى الكتاب والسنة من وضع الأموات على الأرض ^(٣) ، وأنهم خلقوا منها وعادوا إليها ^(٤) ، والتسامح فيه - كافٍ في ثبوتها والحكم بها ، وإلا فلم نقف على ما يقتضيها صريحاً في شيء من الأدلة ، بل قال الصدوق : « إنه روي عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) إطلاق في أن يفرش القبر بالساج ، ويطبق على الميت بالمساج » ^(٥) .

نعم علّلها بعضهم ^(٦) بآئه إتلاف مال غير مأذون فيه . وفيه : أنه لو تم اقتضى الحرمة ، مع أنك قد عرفت فيما مضى أن بذل المال لا يتوقف على الإذن الشرعية ، بل يكفي في جوازه عدم السفه فيه ، وذلك يحصل بأدنى غرض .

ح ١٣٣ ج ١ ص ٤٥٦ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٣ .

(١) السبخة : أرض مالحة يعلوها الملوحة . مجمع البحرين : ج ٢ ص ٤٣٣ مادة (سبخ) .

(٢) دعائم الاسلام : ذكر الدفن والقبور ج ١ ص ٢٣٧ ، مستدرک الوسائل : باب ٢٧ من ابواب

الدفن ح ١ ج ٢ ص ٣٣١ .

(٣) راجع ص ٤٨٤ .

(٤) كقوله تعالى : « منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى » سورة طه : الآية ٥٥ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب الصلاة على الميت ذيل ح ٤٩٩ ج ١ ص ١٧١ ، وسائل الشيعة :

باب ٢٧ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٥٤ .

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٤٧ ، والفاضل الهندي في

كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٣٨ .

وكيف كان ، فقد عرفت ممّا مضى وجه ما استثناه المصنّف من الضرورة كنداوة الأرض ونحوها ، فإنّه لا كراهة فيه كما لا كراهة في تطبيق اللحد به كما صرح به بعضهم^(١) ؛ لظهور المصلحة فيه مع عدم الدليل على الكراهة .

وظاهر العبارة كغيرها أنّه لا يكفي في رفع الكراهة حصول المصلحة ، بل لا بدّ من دفع المفسدة ، وفيه نظري عرف ممّا مرّ الآن ، كما مرّ سابقاً^(٢) خبر أبي جعفر محمّد بن عثمان أحد النوّاب واتّخاذه الساجة ليوضع عليها أو قال : أستند إليها ، فلاحظه .

ثمّ إنّ الظاهر تعدية الحكم من الساج إلى ما شابهه كما صرح به غير واحد منهم^(٣) ، ويقتضيه الاشتراك في العلّة المذكورة ، بل وكذا الفرش والمخدّة ونحوهما .

وفي الذكرى^(٤) وجامع المقاصد^(٥) أنّه « لا نصّ فيه عندنا ، فتركه أولى لأنّه إتلاف مال » . وهو - مع أنّ قضيتته الحرمة كما عن الشهيد^(٦) وغيره^(٧) - قد يחדش بخبر يحيى بن أبي العلاء المروي في الكافي عن

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

(٢) في ص ٣٩٣ .

(٣) كالشهيد الاول في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٦٦ ، والكركي في جامع المقاصد :

الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٨ ، والشهيد الثاني في روض الجنان :

الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٨ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٦ - ٦٧ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٨ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧ .

(٧) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٨ .

الصادق (عليه السلام) ، قال : « ألقى شقران مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) في قبره القطيفة » ^(١) موافقاً للمروي من غير طريقنا عن ابن عباس أنه قال : « جعل في قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) قطيفة حمراء » ^(٢) .

نعم قد يقال : إنه مبني على التعليل السابق ^(٣) في رواية دعائم الاسلام ، فلا يفيد رخصة مطلقة ، لكن قد يستند فيها إلى ما تقدم من خبر عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) : « البرد لا يلت به ولكن يطرح عليه طرْحاً ، فإذا أدخل القبر وضع تحت خدّه وتحت جنبه » ^(٤) إلا أنه لم نعر على عامل بها بالنسبة إلى ذلك ، بل عمل الطائفة على خلافها .
والحاصل : أن ثبوت الكراهة بما عرفت كما أن ثبوت النذب بهذه لا يخلو من تأمل ، لكن لا يبعد رجحان الوضع على الأرض وإن كان لا كراهة في وضعها حيث يسوغ ، كما عن ابن الجنيد ^(٥) نفي البأس عن الوطاء في القبر وإطباق اللحد بالساج ، فتأمل .

﴿ و ﴾ منها : ﴿ أن يهيل ذو الرحم على رحمه ﴾ التراب ، لقول الصادق (عليه السلام) في موثق عبيد بن زرارة لأبي الميت : « ... لا تطرح عليه التراب ، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى أن

(١) الكافي : باب ما يبسط في اللحد ... ج ٢ ص ٣ ج ٣ ص ١٩٧ ، وسائل الشيعة : باب ٢٧ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٥٣ .

(٢) سنن البيهقي : باب ما روي في قطيفة رسول الله (ص) ج ٣ ص ٤٠٨ .

(٣) في ص ٥٧٥ .

(٤) تقدم في ص ٣٤٧ .

(٥) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧ .

يطرح الوالد أو ذو رحم على ميّته التراب ، ثمّ قال : أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوي أرحامكم ، فإنّ ذلك يورث القسوة في القلب ، ومن قسا قلبه بُعد عن ربّه » (١) ، ولما في المعتبر (٢) والذكرى (٣) من نسبته إلى الأصحاب .

﴿ ومنها : ﴾ تخصيص القبور ﴿ للإجماع المحكي في صريح المبسوط (٤) والتذكرة (٥) وعن نهاية الأحكام (٦) والمفاتيح (٧) وظاهر المنتهى (٨) عليه ، مضافا إلى قول الكاظم (عليه السلام) في خبر أخيه : « ... لا يصلح البناء عليه ، ولا الجلوس ، ولا تطيينه » (٩) .

وخبر الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في حديث المناهي أنّه « نهى أن تجصص المقابر » (١٠) .

(١) الكافي : باب من حثا على الميت .. ح ٥ ج ٣ ص ١٩٩ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣

ح ٩٦ ج ١ ص ٣١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٠ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٥٥ .

(٢) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٠ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧ .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٦) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٧) مفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٣٠ ج ٢ ص ١٧٢ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٣ .

(٩) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٤٨ ج ١ ص ٤٦١ ، الاستبصار : الطهارة / باب

١٢٨ ج ١ ص ٢١٧ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٦٩ .

(١٠) من لا يحضره الفقيه : باب ذكر جل من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٤ ، وسائل

الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٨٧٠ .

ونحوه خبر القاسم بن عبيد المروي عن معاني الأخبار رفعه عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه « نهى عن تقصيص القبور، - قال :- وهو التجصيص »^(١).

وربما يشعر به أيضاً خبر ابن الفداح عن الصادق (عليه السلام) قال : « قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : بعثني رسول الله (صلى الله عليه وآله) في هدم القبور وكسر الصور »^(٢) وقد سبق في حديث آخر : « ... لا تدع صورة إلا محوتها ، ولا قبراً إلا سويته ... »^(٣) وكذا قول الصادق (عليه السلام) : « كل ما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت »^(٤).

وقضية ما سمعت عدم الفرق بين التجصيص ابتداءً أو بعد الاندازس ، إلا أنه حكى عن جماعة منهم المصنف^(٥) والشهيد^(٦) والمحقق الثاني^(٧) عن الشيخ ذلك ، فكره الثاني دون الأول ، ومال إليه جماعة^(٨) ؛ جمعاً بين ما

(١) معاني الأخبار: باب معنى المحاقلة والمزابة والعرايا ص ٢٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٨٧٠.

(٢) الكافي : باب تزويق البيوت ح ١١ ج ٦ ص ٥٢٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٨٧٠.

(٣) تقدم في ص ٣١٦ س ١ - ٣.

(٤) من لا يحضره الفقيه : باب نواذر احكام الاموات ح ٥٧٦ ج ١ ص ١٨٩ ، وسائل الشيعة : باب ٣٦ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٨٦٤.

(٥) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٥

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٧.

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٩ .

(٨) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٤٩ ، والكاشاني في

تقدم وبين خبر يونس بن يعقوب قال : « لَمَّا رَجَعَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى (عليه السلام) مِنْ بَغْدَادَ وَمَضَى إِلَى الْمَدِينَةِ ، مَاتَتْ لَهُ ابْنَةٌ بِفَيْدٍ فَدَفَنَهَا ، وَأَمَرَ بَعْضَ مَوَالِيهِ أَنْ يَجْصِصَ قَبْرَهَا ، وَيَكْتُبَ عَلَى لَوْحٍ اسْمَهَا ، وَيَجْعَلَهُ فِي الْقَبْرِ » (١) .

قلت : الذي رأيته في المبسوط (٢) كالمحكي عنه في النهاية (٣) والمصباح (٤) ومختصره (٥) أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالتَّطْيِينِ ابْتِدَاءً بَعْدَ إِطْلَاقِهِ كِرَاهَةَ التَّجْصِصِ ، وَكَأَنَّهُ لَذَا لَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ فِي الْمُخْتَلَفِ (٦) عَنْ الشَّيْخِ ، لَكُنْتُمْ لَعَلَّهُمْ فَهَمُوا الْإِتِّحَادَ بَيْنَ التَّطْيِينِ وَالتَّجْصِصِ ، كَمَا عَنْ التَّذَكُّرَةِ (٧) وَالْمُنْتَهَى (٨) .

وقد يؤيد بُعد وجدان الجصّ بقلعة « فيد » التي هي في طريق مكة ، ولا ريب في بعده بالنسبة إلى عبارات الشيخ ؛ من حيث ذكره كلاً منها مستقلاً برأسه ، على أَنَّهُ قَدْ يَدْعَى دَخُولَهُ حِينَئِذٍ بِالتَّجْدِيدِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْتَقْلَلاً . وكيف كان ، فلا إشكال في كراهة التجصيص بقسميه ؛ للإطلاق

مفاتيح الشرائع : الصلاة / مفتاح ٦٣٠ ج ٢ ص ١٧٢ .

(١) الكافي : باب تطيين القبر وتجصيصه ج ٣ ص ٢٠٢ ، تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ج ١ ص ١٤٦ ، وسائل الشيعة : باب ٣٧ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٨٦٤ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(٣) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٤ .

(٤) مصباح المتجعد : غسل الاموات ص ٢٢ .

(٥) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٤٣ (مخطوط) .

(٦) مختلف الشيعة : الصلاة / دفن الميت ص ١٢٢ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٨) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٣ .

المتقدم مع قصور المعارض له من وجوه ، وعدم الشاهد على الجمع المذكور ، كاحتمال الجمع بينهما بإرادة تخصيص باطن القبر في الأول وظاهره في الثاني ، بل هو أولى بالبطلان من سابقه كما لا يخفى ، فالأولى الحكم بکراهة التخصيص مطلقاً ، وحمل الخبر على إرادة الجواز ، أو على أن المراد به التطين بطين القبر بناءً على عدم كراهته ؛ حملاً لما دلّ على النهي عنه على التطين بغير طين القبر ، أو غير ذلك من الأغراض التي لا نعلمها .

وربما يقوى في الظنّ أنه لمخافة نبش بعض الحيوانات للقبر كما يتفق وقوعه كثيراً ؛ إذ لا ريب في ارتفاع الكراهة حينئذٍ ، ولعلّه لذا كان ذلك في بلادنا - وهو النجف - متعارفاً الآن .

أو يقال : إنّ هذا من خصائص الأئمة وأولادهم (عليهم السلام) لثلا تندرّس قبورهم ، فيُحرم الناس من فضل زيارتهم ، ولعلّه لذا قال في المدارك تبعاً لغيره^(١) بعد أن ذكر كراهة التخصيص : « ينبغي أن يستثنى من ذلك قبور الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) »^(٢) ، وستسمع فيما يأتي تمام الكلام إن شاء الله تعالى .

ثمّ إنّّه لا فرق فيما ذكرنا من الكراهة بين كون القبور في الأرض المباحة والمملوكة ، وإن كان ربّها استظهر من معقد إجماع المبسوط^(٣) تخصّيصها بالأول ، كما عن المنتهى^(٤) فيه أو فيما يشبهه مع زيادة الوصف بالمسبلة ، إلّا

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ ، والشهيد الثاني

في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٩ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٣ - ٤٦٤ .

أَنَّ الْأَقْوَى خِلَافُهَا إِنْ كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِإِطْلَاقِ الْأَدْلَةِ مِنْ غَيْرِ مُعَارَضٍ .

- ﴿و﴾ مِنْهَا : ﴿تَجْدِيدُهَا﴾ بَعْدَ انْدِرَاسِهَا ، كَمَا فِي الْمَبْسُوطِ (١)
وَالْوَسِيلَةِ (٢) وَالسَّرَائِرِ (٣) وَالتَّحْرِيرِ (٤) وَالْقَوَاعِدِ (٥) وَغَيْرِهَا (٦) وَعَنِ النِّهَايَةِ (٧)
وَالْمَصْبَاحِ (٨) وَمُخْتَصَرِهِ (٩) وَغَيْرِهَا (١٠).

قلت : لَا أَعْرِفُ لَهُ دَلِيلًا سِوَى قَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي خَبَرِ الْأَصْبَغِ بْنِ نَبَاتَةَ الْمُرَوِّي عَلَى لِسَانِ الصَّدُوقِ وَالشَّيْخِ وَعَنِ الْبَرْقِيِّ : « مِنْ جَدَّدَ قَبْرًا أَوْ مَثَلًا مِثَالًا فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ » (١١) ، وَهُوَ مُوقُوفٌ عَلَى كَوْنِ الْمُرَوِّي عَنْهُ بِالْجَمِّ وَالِدَالَيْنِ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ حِينَئِذٍ ذَلِكَ ، وَهُمَا مَعًا حَلٌّ لِلتَّأَمُّلِ :

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلَمَّا فِي الْفَقِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « إِنَّهُ مِنْ حَدَّدَ قَبْرًا » (١٢) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ غَيْرِ الْمَجْمُوعَةِ ؛ أَيُّ مِنْ سَنَمَ قَبْرًا . وَيُؤَيِّدُهُ :

-
- (١) الْمَبْسُوطُ : كِتَابُ الْجَنَائِزِ ج ١ ص ١٨٧ .
(٢) الْوَسِيلَةُ : الصَّلَاةُ / أَحْكَامُ الْمَوْتِ ص ٦٩ .
(٣) السَّرَائِرُ : الطَّهَارَةُ / غَسْلُ الْأَمْوَاتِ ج ١ ص ١٧١ .
(٤) تَحْرِيرُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / دَفْنُ الْمَيِّتِ ج ١ ص ٢٠ .
(٥) قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ : الطَّهَارَةُ / لَوَاحِقُ غَسْلِ الْأَمْوَاتِ ج ١ ص ٢١ .
(٦) كَالْبَيَانِ : الطَّهَارَةُ / دَفْنُ الْمَيِّتِ ص ٣١ ، وَجَامِعُ الْمَقَاصِدِ : الطَّهَارَةُ / لَوَاحِقُ غَسْلِ الْأَمْوَاتِ ج ١ ص ٤٤٩ .
(٧) النِّهَايَةُ : الطَّهَارَةُ / تَغْسِيلُ الْأَمْوَاتِ ص ٤٤ .
(٨) مَصْبَاحُ الْمُتَهَجِّدِ : غَسْلُ الْأَمْوَاتِ ص ٢٢ .
(٩) مُخْتَصَرُ الْمَصْبَاحِ : غَسْلُ الْأَمْوَاتِ ص ٤٣ (مُخْطُوطٌ) .
(١٠) كَالْمَهْذَبِ : الطَّهَارَةُ / دَفْنُ الْمَيِّتِ ج ١ ص ٦٥ .
(١١) رَاجِعُ حَاشِيَةِ (١١) مِنْ ص ٥٤٦ .
(١٢) مِنْ لَاحِظِ الْفَقِيهِ : بَابُ نَوَادِرِ أَحْكَامِ الْأَمْوَاتِ ذِيلُ ح ٥٧٩ ج ١ ص ١٨٩ .

أنه ورد نحوه من طريق أبي الهياج كما نقله الشيخ في الخلاف^(١)، وهو من صحاح العامة على ما قيل^(٢)، قال: «قال لي عليّ (عليه السلام): أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا أرى قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»^(٣)، وروي ما يقرب منه من طرقنا كخبر السكوني عن الصادق (عليه السلام)^(٤).

وهذا يعطي أن الرواية بالحاء المهملة؛ لدلالة الإشراف والتسوية عليه ولا ينافيه، كما لا ينافيه الخروج عن الإسلام بفعله؛ لما تعارف من الزجر عن المكروهات كالحث على المندوبات بما يلحقه بالمحرمات والواجبات، أو يراد الاستحلال ونحوه مما يؤدي إلى الكفر، فتأمل.

وما فيه عن أحمد بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي أنه كان يقول: «إنما هو من جدّث قبراً بالجيم والثاء المثلثة - وقال بعد نقله -: والجدّث القبر، وما ندري ما عني به»^(٥).

قلت: يمكن أن يكون المراد به حينئذٍ كما في التهذيب «أن يجعل دفعة أخرى قبراً لانسان آخر»^(٦) فقد يكون حينئذٍ محرماً مع استلزامه النباش المحرّم.

(١) الخلاف: الجنائز/مسألة ٥٠٥ ج ١ ص ٧٠٧.

(٢) كما في ذكرى الشيعة: الطهارة/دفن الميت ص ٦٩، والحدائق الناضرة: الطهارة/دفن الميت ج ٤ ص ١٣٤.

(٣) تقدم في ص ٥٤٧.

(٤) تقدم في ص ٥٤٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه: باب نواذر احكام الاموات ذيل ح ٥٧٩ ج ١ ص ١٨٩.

(٦) تهذيب الاحكام: الطهارة/باب ٢٣ ذيل ح ١٤٢ ج ١ ص ٤٥٩.

وما في التهذيب عن شيخه محمد بن النعمان أنّ «الحدّ بالخاء المعجمة ودالين من الحدّ وهو الشقّ، يقال : خددت الأرض خدّاً أي شققها» (١)، فيكون المراد حينئذٍ النهي عن شقّ القبر للدفن فيه أو غيره لحرمته النباش . وفي التنقيح بعد أن نسب الخاء المعجمة للمفيد قال : «أي جعل خدّاً للميت لا لحدّاً، والحدّ لغة الشقّ» (٢) .

وأما الثاني : فلاحتمال أن يراد به ما اختاره الصدوق في الفقيه - مع كونه بالجيم ودالين - النباش ، قال : «لأنّ من نبش قبراً فقد جدّده، وأحوَج إلى تجديده، وقد جعله جدثاً محفوراً» (٣) انتهى .
أو قتلُ المؤمن عدواناً ؛ لأنّ من قتله فقد جدّد قبراً مجدّداً بين القبور، وهو مستقلّ في هذا التجديد، فيجوز إسناده إليه ، بخلاف ما لو قُتل بحكم الشرع ، وهو المناسب للمبالغة بالخروج عن الإسلام .

أو يراد به الإشارة منه (عليه السلام) إلى القبور والصور التي أرسله رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى تخريبها وتسويتها وإطماسها ومحوها ؛ أي من جدّد قبراً من تلك القبور أو مثل مثلاً بعد أن أمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) بذلك فقد خرج عن الإسلام وخالف رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، ولعلّه يدخل فيه حينئذٍ من صنع قبراً مثلها وإن لم يكن منها ، على عموم المجاز بإرادة القدر المشترك بينه وبين تجديد ما أذهب رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأماته من هذه الطريقة .

أو يراد بتجديد القبور إنّما هو البناء الذي يكون عليها من القباب

(١) المصدر السابق : ص ٤٦٠ .

(٢) التنقيح الرابع : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٢٤ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب نوادر احكام الاموات ذيل ح ٥٧٩ ج ١ ص ١٨٩ - ١٩٠ .

ونحوها ، كما عساه يشعر به استثناء قبور الأئمة (عليهم السلام) منه في جامع المقاصد ^(١) وغيره ^(٢) ، وكون ذلك مكروهاً ابتداءً مع إمكان فرضه فيما لا يكره ابتداءً ، كما في الأرض المملوكة لوقلنا به- لا ينافيه عند التأمل ، أو غير ذلك .

كل ذا مع بُعد إرادة التجديد المطلوب هنا وإن ذكره الصفار على ما حكى عنه في الخبر المتقدم ، حيث قال : « هو بالجيم لا غير » ^(٣) ، وعن محمد بن أحمد بن الوليد أنه قال : « لا يجوز تجديد القبر ولا تطيين جميعه بعد مرور الأيام وبعد ما طين في الأول ، ولكن إذا مات ميت وطين قبره فجائز أن يرم سائر القبور من غير أن تجدد » ^(٤) .

إلا أنه لم يكن ذلك مستعملاً في ذلك الوقت حتى يبالغ هذه المبالغة في النهي عنه ، على أن المراد بتجديدها بحسب الظاهر إنَّها هو ظاهرها ، وليس لظاهرها حالة سابقة معتد بها حتى ينهى عن تجديدها ؛ لكرهية التخصيص والبناء عليها والتظليل ونحو ذلك ابتداءً من دون تجديد ، بل وكذا التطيين بغير ترابها ، بل وبترابها إلا على قول فلا كراهة فيها ، فلم يكن ثمَّ حالة كان عليها ينهى عن تجديدها .

اللهم إلا أن يقال : إنه لا ريب في تفاوت القبر الجديد لغيره بارتفاعه عن الأرض مثلاً والعلامة والتطين بطينه ونحو ذلك ممَّا يفيد الناظر إليه أنه قبر جديد ، ومرجعه الحقيقي العرف أيضاً ، فلا ينبغي إطلاق الكراهة ؛

(١) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢٥٠ .

(٢) كمدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) نقله عنه في من لا يحضره الفقيه : باب نوادر احكام الاموات ذيل ح ٥٧٩ ج ١ ص ١٨٩ .

(٤) المصدر السابق .

إذ التجديد بهذا المعنى قد يكون محرماً، وهو ما إذا كان في الأرض المسبلة وقد اندرس الميت، وكان ذلك المكان محتاجاً إليه، لسقوط حقه منه وتعلق حق غيره به، فاللازم حينئذٍ تقييد الكراهة بما يحترز عن هذا وشبهه.

وأيضاً هذا كله مضافاً إلى ما ذكره المصنّف في المعبر من الطعن في سند هذه الرواية بضعف محمد بن سنان وأبي الجارود، قال: «فالرواية ساقطة، فلا ضرورة إلى التشاغل بتحقيق نقلها»^(١)، وتبعه عليه في المدارك^(٢).

إلا أنه قد يدفع هذا بانجبارها بالشهرة المحكية^(٣) إن لم تكن محصلة، وبأن الحكم مكروه فلا يقدح فيه ذلك، وبأن اشتغال الأفاضل مثل الصفار وسعد بن عبد الله وأحمد بن أبي عبد الله البرقي والصدوق والشيخين في تحقيق هذه اللفظة مؤذنٌ بصحة هذا الحديث عندهم وإن كان طريقه ضعيفاً كما في أحاديث كثيرة اشتهرت وعلم موردها وإن ضعف أسنادها.

كما أنه قد يدفع ما تقدّم بآئه يكفي في ثبوت الكراهة كون ذلك أحد الأمور المذكورة، سيما مع احتمال صحة ما ذكره أولئك الأفاضل جميعه، وتعدّد الرواية، ولعلّه لذا قال في الدروس: «ويكره تجديده بالجيم والحاء والحاء»^(٤) لكن ينبغي أن يقيّد الأخير بما لا يستلزم النيش المحرم، وإلا كان حراماً لا مكروهاً. إلا أن لنا في الاكتفاء بمثل هذه الاحتمالات في

(١) المعبر: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٣٠٤.

(٢) مدارك الاحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٥٩.

(٣) كما في الحدائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٣٤.

(٤) الدروس الشرعية: الطهارة/ دفن الميت ص ١٤.

المندوبات والمكروهات مع عدم القول بالاحتياط العقلي بحثاً ليس هذا محلّ ذكره ، فتأمل .

ثمّ إنّّه قد استثنى في جامع المقاصد^(١) من كراهة التجصيص والتجديد قبور الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) كالمدارك ، قالوا : « لإطباق السلف والخلف على فعل ذلك بها » بل في المدارك : « ولاستفاضة الروايات بالترغيب في ذلك » ، كما أنّه فيها أيضاً : « لا يبعد استثناء قبور العلماء والصلحاء ؛ استضعافاً لخبر المنع ، والتفاتاً إلى تعظيم الشعائر ، ولكثير من المصالح الدينيّة »^(٢) .

قلت : قد يقال : إنّ قبور الأنبياء والأئمة (عليهم السلام) لا تندرج في تلك الإطلاقات حتّى تحتاج إلى استثناء ، كما هو واضح ، وأيضاً فاللائق استثناءؤها من كراهة البناء على القبور كما في الذكرى^(٣) وغيرها^(٤) والمقام عندها لا التجصيص والتجديد .

اللّهم إلّا أن يراد منها ذلك ، إذ لا إطباق من الناس عليها ، ولا استفاضة للأخبار فيها ، ولا مصالح دنيويّة ، ولا أخرويّة في كلّ منها ؛ لحصول الغرض والمراد بمعرفة مكان القبر ثمّ اتّخاذ قبة ونحوها ، فيبقى معروفاً لمن أراد الزيارة والتوسّل والدعاء وغير ذلك .

وهذا الذي قد أطبقت الناس عليه ، وكان معروفاً حتّى في زمان الأئمة (عليهم السلام) كما في قبر النبيّ (صلّى الله عليه وآله) وغيره ،

(١) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٩ .

(٤) كالحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٣٢ .

وهو المراد بعمارة القبر في خبر عمار البناني عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) : «... يا أبا الحسن إن الله تعالى جعل قبرك وقبر ولدك بقاع الجنة وعرصة من عرصاتنا ، وإن الله تعالى جعل قلوب نجباء من خلقه وصفوة من عباده تحن إليكم ، وتحمل المذلة والأذى فيكم ، ويعمرون قبوركم ويكثرُونَ زيارتها تقرباً منهم إلى الله تعالى ومودة منهم لرسوله ، يا عليّ أولئك المخصوصون بشفاعتي الواردون حوضي ، وهم زوّاري غداً في الجنة ، يا عليّ من عمّر قبوركم وتعاهدها فكأنّها أغان سليمان على بناء بيت المقدس ، ومن زار قبوركم عدل له ثواب سبعين حجة بعد حجة الإسلام ، وخرج من ذنوبه حتّى يرجع من زيارتكم كيوم ولدته أمّه ، فأبشرو وبشّر أوليائك ومحبيك [مثلاً السلام] ^(١) وقرّة العين بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ولكن حثالة من الناس يعيرون زوّار قبوركم بزيارتكم كما تعيّر الزانية بزناها ، أولئك شرار أمتي ، لا ينالهم شفاعتي ، ولا يردون حوضي » ^(٢) .

وحاصل الكلام : أنّ استحباب ذلك فيها كاستحباب المقام عندها وزيارتها وتعاهدها كاد يكون من ضروريّات المذهب إن لم يكن الدين ، فلا حاجة للاستدلال على ذلك .

نعم قد يلحق ^(٣) بقبور الأئمة (عليهم السلام) قبور العلماء والصلحاء

(١) في المصدر: من النعم .

(٢) تهذيب الاحكام : المزار/ باب ٧ ج ٧ ص ٦٢ ، وسائل الشيعة : باب ٢٦ من ابواب المزار ج ١ ص ١٠ ، وفيه عن أبي عامر الساجي .

(٣) كما في مدارك الاحكام : الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٥٠ ، والحدائق الناضرة :

وأولاد الأئمة (عليهم السلام) والشهداء ونحوهم ، فتستثنى أيضاً من كراهة البناء ونحوه كما تقضي به السيرة المستمرة مع ما فيه من كثير من المصالح الأخروية ، لكنه لا يخلو من تأمل ؛ لإطلاق أجلاء الأصحاب من دون استثناء .

﴿و﴾ منها: ﴿دفن ميتين﴾ ابتداءً ﴿في قبر واحد﴾ بلا خلاف أجده بين من تعرض له من ابن حمزة^(١) والفاضلين^(٢) والشهيد^(٣) وغيرهم^(٤) ، عدا ابن سعيد في الجامع^(٥) فنهى ، ولعله يريد بها ؛ للأصل وضعف المرسل عنهم (عليهم السلام) : « لا يدفن في قبر واحد اثنان »^(٦) عن إفادة غير الكراهة ، فلا وجه للحرمة حينئذٍ .

كما لا وجه للتوقف في الكراهة بعد ما عرفت ، مع إمكان تأييده زيادةً على المسامحة فيه بأولويته من كراهة جمعها في جنازة واحدة المنصوص عليها

الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٣٢ .

(١) الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٩ .

(٢) المصنف في المختصر النافع : الطهارة/ غسل الاموات ص ١٤ ، والمعتبر : الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٣٠٦ ، والعلامة في الارشاد : الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ ، والقواعد : الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ ، والنهاية : الصلاة/ دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٣) البيان : الطهارة/ دفن الميت ص ٣١ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٥١ ، والكاشاني في مفاتيح الشرائع : الجنائز/ مفتاح ٦٣٠ ج ٢ ص ١٧٢ .

(٥) الجامع للشرائع : الطهارة/ في التكفين ص ٥٧ .

(٦) أرسله في المبسوط : الصلاة/ صلاة الجماعة ج ١ ص ١٥٥ .

في الوسيلة (١) والمعتبر (٢) وعن المبسوط (٣) والنهاية (٤) وغيرهما (٥) ، المدلول عليها في الجملة بمكاتبة الصفار (٦) لأبي محمد (عليه السلام) ، وباحتمال تأذي أحدهما بالآخر وافتضاحه عنده .

هذا إذا كان ابتداءً ، وأما لو أريد حفر قبر فيه ميت مع العلم ليدفن فيه ميت آخر ، ففي المبسوط (٧) وعن النهاية (٨) كراهيته ، كما هو قضيّة إطلاق العبارة والقواعد (٩) ، مع أنّه صرح فيه أيضاً بما يقتضي حرمة ذلك كما اختاره جماعة (١٠) ، بل في الذكرى أنّ « عليه إجماع المسلمين » (١١).

(١) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ .

(٢) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٥ .

(٣) الموجود في النسخة المطبوعة من المبسوط : « وأما جنازتهم فانه يترك جنازة الرجال بين يدي الامام ثم جناز الصبيان ثم جناز الخناثي ثم النساء ، فأما دفنهم فالأولى أن يفرّد لكل واحد منهم قبر ... » المبسوط : صلاة الجماعة ج ١ ص ١٥٥ .

(٤) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٤ .

(٥) كنهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٦) رواها الشيخ باسناده عن الصفار قال : « كتبت الى أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام) : أيجوز أن يجعل الميتين على جنازة واحدة في موضع الحاجة وقلة الناس ؟ وإن كان الميتان رجلاً وامراًة بمحلمان على سرير واحد ويصلى عليهما ؟ فوقع (عليه السلام) : لا يحمل الرجل مع المرأة على سرير واحد » .

تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ١٢٥ ج ١ ص ٤٥٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٢ من ابواب الدفن ج ١ ص ٨٦٨ .

(٧) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ . (٨) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٤ .

(٩) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .

(١٠) كالعلامة في النهاية : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٣ ، والتحرير : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٢٠ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ .

(١١) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٤ .

قلت : ولعلّه كذلك ؛ لحزمة النباش ، ولأنّه صار حقّاً للأوّل خاصّة ، كما عساه يومئٍ إليه ما دلّ^(١) على قطع يد السارق منه ، لكونه حرزاً له ، وعدم جواز تحويله منه إلى غيره ، ومن هنا حمل المصنّف في المعتر (٢) الكراهة فيه على الحرمة .

لكن قد يناقش بأنّ النباش أمر خارج عمّا نحن فيه من كراهة الدفن بعد النباش وعدمها ، وبأنّ دعوى أحقيّته به بحيث يمنع من مثل هذا التصرف حتّى لو كان مالكاً للأرض ممنوع ، ولا دلالة لأخبار القطع عليه عند التأمل ، كما أنّ عدم جواز تحويله لو سلّم لا يقضي بمنع دفن غيره معه ، ولعلّه لذا كان الأقوى الكراهة مطلقاً من غير فرق بين المقامين على حسب ما عرفت ، ولا بين الأزج - أي البيت الذي يبني طولاً - وغيره ، وإن كان الأوّل قد لا يسمّى نبشاً .

هذا كلّه مع الاختيار ، أمّا مع الضرورة فلا ريب في ارتفاع الكراهة ، كما قد روي^(٣) عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) يوم أحد بجعل اثنين وثلاثة في قبر ، وتقديم أكثرهم قرآناً ، وفي المعتر (٤) والتذكرة (٥) ونهاية

(١) كالخبر الذي رواه الكليني عن علي بن ابراهيم ، عن ابيه ، وعن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً ، عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري قال : « سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول : حدّ النباش حدّ السارق » .

الكافي : انظر باب حد النباش ج ٧ ص ٢٢٨ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٩ من ابواب

حد السرقة ج ١٨ ص ٥١٠ .

(٢) المعتر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٦ .

(٣) سنن البيهقي : باب ما يستحب من اتساع القبر ج ٣ ص ٤١٣ .

(٤) المعتر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٣٨ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

الإحكام (١) تقديم الأفضل ، وأنه ينبغي جعل حاجزين كلّ اثنين ليشبها المنفردين ، وعن المهذب (٢) جعل الخنثى خلف الرجل وأمام المرأة ، وجعل تراب حاجزاً بينهما .

قلت : لم أعر على خبر يدلّ على هذا التفضيل كغيره من التفضيل المذكور عند الأصحاب ، فليس إلّا مراعاة الجهات العامة كالأبوة ونحوها ، والاستئناس بالأشباه والنظائر ؛ لكون الحكم استجبائياً ، فلاحظ وتأمل .

﴿ ومنها ﴾ : ﴿ أن ينقل من بلد ﴾ مات فيه ﴿ إلى الآخر ﴾ بلا خلاف أجده فيه (٣) ، بل في المعتمد (٤) والتذكرة (٥) والذكري (٦) وجامع المقاصد (٧) وعن نهاية الإحكام (٨) وغيرها (٩) الإجماع عليه ، وكفى بذلك حجة عليها وعلى ماتصمّنته من الجواز المقابل للحرمة ، مع الأصل ، وإطلاق الأدلة ، بعد الإجماع السابق على حمل أوامر التعجيل على الاستحباب ، فتبقى حينئذٍ لا معارض لها ، ونقل يوسف يعقوب (على نبينا وآله وعليهما

(١) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٢) المهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٥ .

(٣) متن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٦٥ ، وابن سعيد في الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٥ ، والعلامة في الارشاد : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ .

(٤) المعتمد : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٧ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٤ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ .

(٨) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٩) كالحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٤٨ .

السلام) إلى أرض الشام ، ونوح عظام آدم (على نبينا وآله وعليهما السلام) ، وموسى عظام يوسف (على نبينا وآله وعليهما السلام) ، وخبر اليماني وغيرها مما سنشير اليه فيما يأتي (١) .

كما قد يشهد أيضاً للكرهه المروي عن دعائم الاسلام عن عليّ (عليه السلام) « أنه رفع إليه ان رجلاً مات بالرستاق (٢) فحملوه إلى الكوفة ، فأنهكهم عقوبة ، وقال : ادفنوا الأجساد في مصارعها ، ولا تفعلوا كفعل اليهود تنقل موتاهم إلى بيت المقدس ، وقال : إنه لما كان يوم أحد أقبلت الأنصار لتحمل قتلاها إلى دورها فأمر رسول الله (صلى الله عليه وآله) منادياً ينادي ، فنادى ادفنوا الأجساد في مصارعها » (٣) ؛ لوجوب تنزيله على ذلك بعد ما عرفت .

وربما استدلّ (٤) عليها أيضاً بمنافاته للتعجيل المدلول عليه بأدلتها السابقة ، وقد يخدش بعدم اقتضائه الكراهة أولاً ، أللهم إلا أن يراد ما دلّ على النهي (٥) عن الانتظار ونحوه منها ، وبعدم اقتضائه لو سلم كراهة النقل من حيث كونه نقلاً كما هو ظاهر الفتوى ثانياً .

﴿إلا إلى أحد المشاهد المشرفة﴾ فلا يكره بل يستحبّ بلا خلاف

(١) في ص ٥٩٦ .

(٢) الرستاق : فارسي معرّب ، وهو السواد ، ويستعمل في الناحية . مجمع البحرين : ج ٥ ص ١٦٩ مادة (رستق) .

(٣) دعائم الاسلام : ذكر الدفن والقبور ج ١ ص ٢٣٨ ، مستدرک الوسائل : باب ١٣ من ابواب الدفن ح ١٥ ج ٢ ص ٣١٣ .

(٤) كما في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ ، ومجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٥٠٢ .

(٥) كخبّر جابر عن الباقر (عليه السلام) المتقدم في ص ٤٥ .

فيه (١) أيضاً ، بل في المعتبر: «إنّه مذهب علمائنا خاصّة» (٢) ، وفيه أيضاً والتذكرة (٣) والذكرى (٤) وجامع المقاصد (٥) وعن غيرها (٦) أنّ «عليه عمل الامامية من زمن الأئمة (عليهم السلام) إلى الآن من غير تناكر» ، قال في التذكرة: «فكان إجماعاً» (٧) .

قلت : بل أقوى منه بمراتب ، وهو كافٍ في ثبوت الحكم المذكور ، سيما بعد اعتضاده بفحوى خبر محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) المروي عن مجمع البيان وقصص الأنبياء للراوندي مسنداً في الثاني إليه ، قال : «لما مات يعقوب حمله يوسف في تابوت إلى أرض الشام ، فدفنه في بيت المقدس» (٨) .

والحسن بن علي بن فضال عن أبي الحسن (عليه السلام) المروي في

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٤ ، وابن ادريس في السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٠ ، وابن حمزة في الوسيلة : الصلاة / احكام الموتى ص ٦٩ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .

(٢) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٧ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٤ - ٦٥ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ .

(٦) كروض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٩ ، ومدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٢ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ص ٥٦ .

(٨) مجمع البيان : ذيل آية ١٠٤ من سورة يوسف ج ٥ - ٦ ص ٢٦٦ ، قصص الانبياء : الفصل الخامس من الباب السادس ج ١٣٩ ص ١٣٥ ، وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الدفن ح ٩ ج ٢ ص ٨٣٥ .

البحار^(١) عن العيون^(٢) والخصال^(٣) والعلل^(٤) ، وفي كشف اللثام^(٥) عنها وعن الكافي^(٦) والفقيه^(٧) أيضاً ، لكن قال : عن الصادقين (عليهما السلام) : « إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى مُوسَى (عليه السلام) أَنْ أُخْرِجَ عِظَامُ يُوسُفَ (عليه السلام) مِنْ مِصْرَ - إِلَى أَنْ قَالَ :- فَاسْتَخْرَجَهُ مُوسَى مِنْ شَاطِئِ النَّيْلِ فِي صَنْدُوقٍ مُرْمَرٍ ، وَحَمَلَهُ إِلَى الشَّامِ ... » ^(٨) ولا ريب أَنَّ ما نحن فيه من النقل قبل الدفن أولى منه .

والمفضل عن الصادق (عليه السلام) المروي عن كامل الزيارة : « ... إِنَّ نُوحاً (عليه السلام) نَزَلَ فِي الْمَاءِ إِلَى رَكْبَتَيْهِ بَعْدَ أَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ ، وَاسْتَخْرَجَ تَابُوتاً فِيهِ عِظَامُ آدَمَ (عليه السلام) وَحَمَلَهَا حَتَّى دَفَنَهَا - بَعْدَ أَنْ بَلَعَتِ الْأَرْضُ الْمَاءَ - فِي أَرْضِ الْغُرَى » ^(٩) .

وخبر اليماني المروي عن إرشاد القلوب وفرحة الغري عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ^(١٠) وهو مشهور .

(١) بحار الانوار : باب ١٥ من ابواب الجنائز ح ٤ ج ٨٢ ص ٦٧ .

(٢) عيون اخبار الرضا : باب ٢٦ ح ١٨ ج ١ ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٣) الخصال : باب الاربعة ح ٢١ ص ٢٠٥ .

(٤) علل الشرائع : باب ٢٣٢ ح ١ ج ١ ص ٢٩٦ .

(٥) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٣٩ .

(٦) الكافي : ح ١٤٤ ج ٨ ص ١٥٥ .

(٧) من لا يحضره الفقيه : باب نواذر احكام الاموات ح ٥٩٤ ج ١ ص ١٩٣ .

(٨) وسائل الشيعة : باب ١٣ من ابواب الدفن ح ٢ ص ٨٣٤ .

(٩) كامل الزيارات : باب ١٠ ص ٣٨ ، مستدرک الوسائل : باب ١٣ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٣٠٩ .

(١٠) قال فيه : « روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه كان إذا أراد الخلوة بنفسه أتى إلى

وخبر عليّ بن سليمان قال : « كتبت اليه أسأله عن الميت يموت بعرفات ، يدفن بعرفات أو ينقل إلى الحرم ، فأَيُّها أفضل ؟ فكتب : يحمل إلى الحرم ويدفن فهو أفضل » (١) .

ومثله خبر سليمان إلّا أنه قال فيه : « كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) أسأله عن الميت يموت بمنى أو عرفات ، الوهم متي » (٢) ثم ذكر مثله .

وفي خبر هارون بن خارجة عن الصادق (عليه السلام) : « من دفن في الحرم أمن من الفزع الأكبر ، فقلت له : من برّ الناس وفاجرهم ؟ قال : من برّ الناس وفاجرهم » (٣) وبها أفتى في الجامع ، فقال : « لومات في عرفة

طرف الغري ، فبينما هو ذات يوم هناك مشرف على النجف وإذا برجل قد أقبل من البرية راكباً على ناقة وقد أمه جنازة ، فحين رأى عليّاً (عليه السلام) قصده حتى وصل إليه وسلّم عليه ، فردّ عليّ (عليه السلام) السلام ، وقال له : من أين ؟ قال : من اليمن ، قال : وما هذه الجنازة التي معك ؟ قال : جنازة أبي أتيت لأدفنها في هذه الارض ، فقال له عليّ (عليه السلام) : لِمَ لا دفنته في أرضكم ؟ قال : أوصى إليّ بذلك وقال : إنّه يدفن هناك رجل يدخل في شفاعته مثل ربعة ومضر ، فقال له عليّ : أتعرف ذلك الرجل ؟ قال : لا ، فقال (عليه السلام) : أنا والله ذلك الرجل ، أنا والله ذلك الرجل ، قم فادفن أباك ... » .

ارشاد القلوب : فضل المشهد الغروي ص ٤٤٠ ، مستدرك الوسائل : باب ١٣ من ابواب

الدفن ح ٧ ج ٢ ص ٣١٠ .

(١) الكافي : باب نوادر الحج ح ١٤ ج ٤ ص ٥٤٣ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب مقدمات الطواف ح ٢ ج ٩ ص ٣٨١ .

(٢) تهذيب الاحكام : الحج / باب ٢٦ ح ٢٧٠ ج ٥ ص ٤٦٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب مقدمات الطواف ح ٢ ج ٩ ص ٣٨١ .

(٣) الكافي : باب فضل الحج والعمرة ح ٢٦ ج ٤ ص ٢٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٤٤ من ابواب مقدمات الطواف ح ١ ج ٩ ص ٣٨١ .

فالأفضل نقله إلى الحرم»^(١).

وبما في الذكرى عن الغرية : « قد جاء حديث يدلّ على الرخصة في نقل الميت إلى بعض مشاهد آل الرسول (صلوات الله عليهم) إن أوصى الميت بذلك »^(٢) ، ويقرب منه ما عن المصباح^(٣).

وبما أرسل في المبسوط^(٤) وعن النهاية^(٥) من الرواية الدالة على الرخصة في نقله بعد دفنه ، بناءً على العمل بها ؛ إذ ما نحن فيه أولى .

والإشكال في الاستدلال بهذه الأخبار : بأنّه فعل بشريعة سابقة وليس حجة علينا ، بل لعلّ خلافها هو المطلوب ، كما يرشد اليه قول النبيّ (صلّى الله عليه وآله) لمّا قال له اليهودي : هكذا نحن نصنع : « خالفوهم »^(٦) ، وفعل خلافه . مدفوع : - بعد تسليم ذلك حتّى فيما ينقل عن الأنبياء أنفسهم - بأنّ الاستدلال بها إنّما هو بما يظهر من ذكر أئمتنا (عليهم السلام) لها من إرادة العمل بمضمونها . فتأمل .

ويؤيد أيضاً بما فيه من التمسك بمن له أهلية الشفاعة ، وهو حسن بين الأحياء توصلاً إلى فوائد الدنيا . فالتوصّل إلى فوائد الآخرة أولى ، والقول : إنّ لا دليل يدلّ على حصول ذلك بمجرد القرب المكاني من قبره لا يصغى إليه ؛ إذ هو - مع إمكان دعوى استغنائه عن الدليل ؛ لأنّ حرمتهم أمواتاً

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٦ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(٣) مصباح المتجّد : غسل الاموات ص ٢١ - ٢٢ .

(٤) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(٥) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٤ .

(٦) سنن أبي داود : باب القيام للجنائز ج ٣١٧٦ ص ٣ ج ٢٠٤ .

كحرمهم أحياء- في خبر اليماني وغيره إشارة إليه .

وقال في البحار: «إنه قد وردت أخبار كثيرة في فضل الدفن في المشاهد المشرقة لا سيما الغري والحائر»^(١) قلت : والأمر بالشيء ندباً أمر بمقدمته كذلك ، فيستحب النقل حينئذ .

وحكى في كتاب المزار منه عن إرشاد القلوب للدليمي أنه قال : « من خواص تربة الغري إسقاط عذاب القبر وترك محاسبة منكر ونكير للدفن هناك ، كما وردت به الأخبار الصحيحة عن أهل البيت (عليهم السلام) » ثم نقل رؤيا عن بعض الصلحاء تناسب ذلك ، وخبر اليماني المشهور^(٢) .

قلت : وفي بالي أنني سمعت من بعض مشايخي ناقلاً له عن المقداد أنه قال : « قد تواترت الأخبار أن الدفن في سائر مشاهد الأئمة (عليهم السلام) مسقط لسؤال منكر ونكير »^(٣) .

هذا كله مع قطع النظر عما فيه من ملاحظة نفس الأرض وما ورد^(٤)

(١) بحار الانوار: باب ١٥ من ابواب الجنائز ذيل ج ٨٢ ص ٧٠ .

(٢) بحار الانوار: باب ١ من ابواب زيارة أمير المؤمنين ذيل ج ٢٥ ص ١٠٠ ج ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) التنقيح الرائع: قصاص الطرف ج ٤ ص ٤٦٠ ، والموجود فيه : « تواتر رفع العذاب الاخروي عمن يدفن بها فالعذاب الدنيوي اولى » ولعله ذكر اصرح من ذلك في كتاب آخر .

(٤) كالحبر الذي رواه الشيخ عن ابن قولويه ، عن ابيه ، عن سعد بن عبد الله ، عن محمد بن عبد الله الرازي ، عن الحسين بن سيف بن عميرة ، عن ابيه ، عن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « قلت له : أتي البقاع أفضل بعد حرم الله وحرم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟ فقال : الكوفة يا أبا بكر ، هي الزكية الطاهرة ، فيها قبور النبيين المرسلين وغير المرسلين ، والاولياء الصادقين ، وفيها مسجد سهيل الذي لم يبعث الله نبياً الا وقد صلى فيه .. » .

فيها من الفضل والبركة ؛ فإنّ لذلك مدخلة أيضاً في مسألة الدفن ، كما يشعر بذلك المرسل عن النبيّ (صلى الله عليه وآله) « أن موسى (عليه السلام) لما حضرته الوفاة سأل ربه أن يدنيه إلى الأرض المقدسة رمية حجر ، وقال (صلى الله عليه وآله) : لو كنت ثم لأريتكم قبره عند الكثيب الأحمر » (١) .

وقول أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢) عند إزادة دفنه للنبيّ (صلى الله عليه وآله) في بيته بأنّه (صلى الله عليه وآله) قبض في أشرف البقاع ، فليدفن فيها .

وقوله (عليه السلام) أيضاً لمّا نظر إلى ظهر الكوفة : « ما أحسن منظرك ، وأطيب قعرك ، أللهم اجعله قبري » (٣) .

وإصرار أبي الحسن الرضا (عليه السلام) (٤) على دفن يونس بن يعقوب بالبقيع ، وحكاية دفن الحسن (عليه السلام) مع جدّه (صلى الله عليه وآله) (٥) إلى غير ذلك .

تهذيب الاحكام : المزار/ باب ١٠ ح ١ و ٢ ج ٦ ص ٣١ ، وسائل الشيعة : انظر باب ١٦ و ٦٨ من ابواب المزار ج ١٠ ص ٢٨٢ و ٤٠٢ .

(١) صحيح البخاري : باب من أحب الدفن في الارض المقدسة ج ٢ ص ١١٣ .

(٢) بحار الانوار : باب ٢ من ابواب ما يتعلق بارتحاله (ص) ذيل ح ٣٦ ج ٢٢ ص ٥٣٤ .

(٣) بحار الانوار : باب ١ من ابواب زيارة امير المؤمنين (ع) ذيل ح ٢٥ ج ١٠ ص ٢٣٢ .

(٤) بحار الانوار : باب ٣٧ من كتاب الايمان والكفر ح ١٨ ج ٦٩ ص ٢٨٢ .

(٥) كما في الخبر الذي رواه المفيد عن عبد الله بن ابراهيم ، عن زياد المخارق قال : « لما حضرت الحسن (عليه السلام) الوفاة استدعى الحسين بن علي - إلى أن قال :- فاذا قضيت نجبي فغمضني وغسلني وكفنتني واحملني على سريري الى قبر جدّي رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأجدّد به عهداً ، ثم ردني الى قبر جدّي فاطمة بنت أسد فادفني هناك » .

وقد ورد^(١) في فضل الغري - مع قطع النظر عن دفن أمير المؤمنين (عليه السلام) فيه ، وشراء إبراهيم له معللاً ذلك بأنه يحشر منه سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ، يشفع كل واحد منهم لكذا وكذا^(٢) ، وكذلك اشتراه أمير المؤمنين (عليه السلام) معللاً له بمثل ذلك من أنه يحشر منه سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب^(٣) ، وغير ذلك - ما هو غني عن البيان ، كما قد يشعر ما مر من خبر الزانية^(٤) التي لم تقبلها الأرض حتى وُضع معها شيء من أرض كربلاء وغيره بفضل كربلاء كذلك أيضاً ، فضلاً عما ورد فيها من الأخبار^(٥).

الارشاد (للمفيد) : ذكر الامام بعد أمير المؤمنين (ع) ص ١٩٢ - ١٩٣ ، وسائل الشيعة :

باب ١٣ من ابواب الدفن ح ٦ و ٨ و ١٠ ج ٢ ص ٨٣٤ و ٨٣٥ .

(١) كما في الخبر المروي في البحار عن الاصبغ بن نباتة قال : « خرج أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى ظهر الكوفة فلحقناه ... ثم مرّ حتى أتى الغرين فلحقناه وهو مستلقي على الأرض بجسده ليس تحته ثوب ، فقال له قنبر : يا أمير المؤمنين ألا أبسط تحتك ثوبي ؟ قال : لا ، هل هي إلا تربة مؤمن ومن أحته في مجلسه ... » .

بحار الانوار: باب ١ من ابواب زيارة أمير المؤمنين (ع) ذيل ح ٢٥ و ٢٧ ج ١٠٠ ص ٢٣٢

و ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢) بحار الانوار: باب ١ من ابواب زيارة أمير المؤمنين (ع) ح ٢ ج ١٠٠ ص ٢٢٦ .

(٣) فرحة الغري : الباب الثاني ص ٢٩ ، وسائل الشيعة : باب ١٢ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٣٣ .

(٤) تقدم في ص ٣٠٤ س اخير - ٣٠٥ س ٦ .

(٥) كالحبر الذي رواه الشيخ عن محمد بن احمد ، عن ابي عبد الله الحسين بن علي البزوفري ، عن جعفر بن محمد بن مالك ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، عن ابن سنان ، عن عمرو بن ثابت ، عن أبيه ، عن ابي جعفر (عليه السلام) قال : « خلق الله كربلاء قبل أن يخلق الكعبة بأربعة وعشرين الف عام وقدسها وبارك عليها ، فزال قبل أن يخلق الله الخلق مقدسة مباركة ، ولا تزال كذلك ، وجعلها الله افضل الارض في الجنة » .

والحاصل : أنّ من أيقظته أخبار الأئمة الهداة (عليهم السلام) لا يحتاج إلى خصوص أخبار في التمسك على رجاء النفع للميت ودفع الضرر عنه بالدفن قرب من له أهلية الشفاعة لذلك ، والأرض المباركة المشرفة بدفنهم بها أو غيره ، سيما ما كان لفضلها تعلق بالدفن ونحوه كمقبرة براثا ؛ لما في خبر أبي الحسن الحذاء عن الصادق (عليه السلام) : « إنّ إلى جانبكم مقبرة يقال لها : براثا يحشر بها عشرون ومائة ألف شهيد كشهداء بدر » (١) .

قلت : لكن كأنه يظهر من المجلسي في البحار أنّه فهم منه مقبرة الغري ؛ حيث رواه عن سهل في هذا المضمار .

وكيف كان ، فمّا ذكرنا ينقدح وجه ما ذكره الشهيد (٢) ، وتبعه عليه بعض من تأخر عنه (٣) ، من إلحاق نحو المقبرة التي فيها قوم صالحون بمشاهد الأئمة (عليهم السلام) في رجحان النقل إليها لتناله بركتهم ، وكذا الشيخ في المبسوط قال : « ويستحب أن يدفن الميت في أشرف البقاع ، فإن كان بمكة فبمقبرتها ، وكذلك المدينة والمسجد الأقصى ومشاهد الأئمة (عليهم السلام) ، وكذا كلّ مقبرة تذكر بخير من شهداء وصلحاء

تهذيب الاحكام : المزار/ باب ٢٢ ح ٦٦ ج ٦ ص ٧٢ ، وسائل الشيعة : انظر باب ٦٨ من ابواب المزار ج ١٠ ص ٤٠٢ .

(١) كامل الزيارات : باب ١٠٨ ص ٣٣٠ ، بحار الانوار : باب ١ من ابواب زيارة أمير المؤمنين (ع) ح ٢٣ ج ١٠٠ ص ٢٣١ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(٣) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٠ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٩ .

وغيرهم» (١) انتهى .

فظهر من ذلك كله أنه لا جهة للإشكال في أصل رجحان ذلك رجاءً للنفع ودفعاً للضرر، وخبر دعائم الإسلام - مع الطعن (٢) في مصنفه - قد عرفت حمله على الكراهة، بل كاد يكون إيحاء الميت بذلك عليه كاللازم . نعم قد يستثنى من الرجحان المذكور الشهيد؛ لأمر النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) بدفنهم في مصارعهم عند إرادة أصحابه نقلهم، ومن هنا نصّ عليه في الذكرى (٤) بل في الدروس: «إنّه المشهور» (٥).

إنّما الإشكال في بعض أفراد النقل، منها: ما هو مستعمل في مثل زماننا من الأمكنة البعيدة جداً بحيث لا يجيء الميت إلّا متغيّراً كمال التغير حتّى يكاد لا يستطيع أن يقرب إليه أحد، وربّما تقطعت أوصاله وجرى قيحه ونحو ذلك، ولم أعرّ على من نصّ على جواز حمله، إلّا أنه كان يفتي به الأستاذ المعتبر الشيخ جعفر (تغمّده الله برحمته)، حتّى ترقى إلى أنّه قال: «إنّه لو توقّف نقله على تقطيعه إرباً إرباً جاز، ولا هتك فيه للحرمة إذا كان بعنوان النفع له ودفع الضرر عنه كما يصنع مثله في الحيّ» (٦).

وقد يستدل له بالأصل أولاً، وبفحوى خبر اليماني وغيره ممّا تقدّم

(١) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٨.

(٢) كما في الحقائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٥٠.

(٣) كما في خبر الدعائم المتقدم في ص ٣٤٣ س ٩ - ١٣.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٥.

(٥) الدروس الشرعية: الطهارة/ دفن الميت ص ١٣.

(٦) كشف الغطاء: تجهيز الميت ص ١٤٥.

ثانياً ، وبما أشار إليه من الرجحان القطعي العقلي ، وبأولويته من النقل بعد الدفن الآتي ، وبإطلاق الأصحاب استحباب النقل إلى المشاهد ، بل عن الفاضل الميسي^(١) أنه صرح بعدم الفرق بين القرب إليها والبعد ، مع إطلاق الأدلة في الدفن ؛ لحمل ما دلّ على التعجيل على الاستحباب .

وفيه : أنّ الأصل مقطوع بما دلّ^(٢) على وجوب احترام المسلم وأنّ حرمة ميتاً كحرمة حيّاً ، وأنّ الأصل في حكمة الدفن إنّها هو ستر مثل هذه الأمور منه مراعاةً لحرمة ، ودعوى أنّ مثل ذلك بهذا العنوان لا يُعدّ هتكاً ممنوعة ، والمحكم فيه العرف ، وبه يفرّق بين الحيّ والميت ، سيّما مع عدم علمنا بوجود مصلحة في نقله تقابل هذه المفسدة المحقّقة وغيرها ممّا يعلمه الله دوننا حتّى يضمحلّ هذا الهتك في جانبها ، إذ لا يوزن ذلك إلّا علام الغيوب ومن أودعهم أسرارهم وحكمته ، ولم نقف على ما يدلّ على خصوص ذلك منهم ، بل لعلّ ترك السلف الماضين له من الصحابة والتابعين وغيرهم مع محافظتهم وشدة اعتناء الأئمة (عليهم السلام) ببيان ما هو أقلّ من ذلك كاد يشرف الفقيه على القطع بعدم مشروعيته .

وأما خبر اليماني فهو - مع أنّه فعل غير معصوم ، وعدم ظهور الرضا من أمير المؤمنين (عليه السلام) به ، ولم يعلم كونه في الحال المتنازع فيه - لا يجوز التمسك به في إثبات مثل هذا الحكم مع عدم الجابر والعاخذ له .

وأما دعوى القطع العقلي بالرجحان المذكور فهي في حيّز المنع عند تروّي العقل ومعرفته بقصوره عن إدراك أحوال ذلك العالم من مصالحه

(١) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٥٠٧ .

(٢) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ٢٣ ح ٤٣ ج ١ ص ٤١٩ ، وسائل الشيعة : باب ٥١ من

ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٧٥ .

ومفاسده .

وأما إطلاق الأصحاب ففيه : -مع انصرافه إلى غير ذلك قطعاً- لا إطلاق في مثل قول المصنف ونحوه : « ويكره النقل إلّا إلى المشاهد » ؛ إذ هو استثناء من النقل الجائز على كراهة ، فلا شمول فيه لما لو كان النقل محرماً ؛ إذ لا ريب في حرمة مثل هذا النقل لو كان لغير المشاهد ، فتأمل جيداً .

وتصريح الفاضل الميسي بعدم الفرق المذكور لا يستلزم ما نحن فيه ، مع أنّه صرح الشهيد في الذكرى^(١) بتقييد استحباب النقل إلى المشاهد بالقرب وعدم خوف الهتك ، كما أنّه صرح بتقييده أيضاً بما لم يخش فساده ابن إدريس^(٢) والمحقق الثاني^(٣) وعن الشهيد الثاني^(٤) واستجوده في الحدائق^(٥) .

وأما الأولوية المذكورة فبعد تسليمها إنّما تثمر لوقلنا بذلك ، وستعرف الكلام فيه إن شاء الله .

وأما إطلاق الأدلة فهو وإن كان كذلك لا يعارضها أوامر التعجيل بعد حملها على الاستحباب ، إلّا أنّه لا يكاد يخفى على الممارس لكلمات الأصحاب في مقامات وأخبار الباب ظهور الاتفاق منهم على تقييد تلك المطلقات بما إذا لم يؤدّ التعطيل فيه إلى ظهور رائحته وانتهاك حرمة ، بل لم

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٤ .

(٢) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٠ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٢ .

(٤) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣١٩ .

(٥) الحدائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٥١ .

يسوّغوا على الظاهر الانتظار به - بحيث يصل إلى بعض هذا - للكفن والغسل والكافور ونحوها ، فأوجبوا دفنه بدونها ، بل وكذا الدفن في الأرض على ما صرح به بعضهم هناك ^(١) ، فيلقى في الماء ، إلى غير ذلك ، فالمراد بمقابل التعجيل المحكوم بجوازه وعدم استحبابه إنّما هو غير المؤدّي إلى ذلك .

واحتمال القول - بأنّ المعلوم من تقييد تلك المطلقات إنّما هو إذا فسد بدون النقل إلى تلك الأراضي المشرّقة ، وأمّا فيها فلا - تعسّف وتهجّم يدفعه التأمل والتتبّع لكلمات الأصحاب وأخبار الباب .

بل قد يقال قوياً : إنّ الإطلاقات قد تشهد للمطلوب باعتبار ظهور كون المراد منها والمطلوب استمرار الدفن ودوامه في سائر الأوقات ، إذ ليست هي كالأمر بالضرب ونحوه ممّا يحصل الامتثال بإيجاد الطبيعة قطعاً ، ومن هنا يجب دفنه لو اتّفق ظهوره ... وهكذا ، فحينئذٍ يكون المأمور به الدفن والتغطية من وقت حصول الموت إلى حدّ خروج الميت عن حاله وصيرورته تراباً وشبهه ، نعم أقصى ما هناك خروج أن يقطع بعدم شموله لمثل ما نحن فيه ، لا أقلّ من الشكّ ، فيبقى ما ذكرناه سالماً ، فتأمل جيّداً فإنّه دقيق نافع .

ومع ذلك كلّه فبين إطلاق استحباب النقل وحرمة الهتك والمثلة تعارض العموم من وجه ، ولا ريب في رجحانها عليها سيّما بعد القطع بعدم تقديم شيء من المندوبات عدا ذلك ، كالانتظار به للجرائد ونحوها عليه ، فتأمل .

فظهر لك حينئذٍ من ذلك كلّه وجه الإشكال في هذا النوع من النقل ،

ولاً ريب أنّ الاحتياط يقضي بتركه ، نسأل الله تعالى أن لا يحوجنا إليه ،
فإنّه المتّان العظيم الرحمن الرحيم .

ومنها : النقل بعد الدفن ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله عند تعرّض
المصنّف له ^(١) .

﴿و﴾ منها : ﴿أن يستند إلى القبر أو يمشي عليه﴾ أو يجلس ، عند
علمائنا أجمع وأكثر أهل العلم كما في التذكرة ^(٢) ، وقول العلماء كما في
المعتبر ^(٣) ، وفي المدارك ^(٤) نسب ما في المتن إلى الأصحاب من دون علم
خلاف فيه ، بل حكى عن الخلاف ^(٥) الإجماع عليه ، قلت : وكفى بذلك
حجّة لمثله .

مضافاً إلى ما فيها من الاستهانة بالميت مع اتحاد حرمتيه كما لعله يومئ
إليه ما ذكر من استحباب نزع النعال عند زيارة القبور .

وإلى ما عساه يشعر به أو يشمل قول الصادق (عليه السلام) فيما تقدّم :
« كلّ ما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت » ^(٦) .

وقول الكاظم (عليه السلام) : « ... لا يصلح البناء على القبر
ولا الجلوس عليه ... » ^(٧) .

(١) في ص ٦٢٢ .

(٢) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٣) المعتبر : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٣٠٥ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٢ .

(٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٠٧ ج ١ ص ٧٠٧-٧٠٨ ، ولم يصرح بالاجماع .

(٦) تقدم في ص ٥٨٠ .

(٧) تقدم في ص ٥٧٩ .

وإلى ما احتج عليه في الخلاف بما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال : «لأنّ يجلس أحدكم على جمر فتحترق ثيابه وتصل النار إلى بدنه أحبّ إليّ من أن يجلس على قبر»^(١).

وفي المنتهى بعد أن نسب إلى الشيخ كراهة الجلوس على القبر قال : «وروي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال : (لأنّ أمشي على جمرة أو سيف أو أخصف ونعلي برجلي أحبّ إليّ من أن أمشي على قبر مسلم»^(٢). وفي كشف اللثام عنه (صلى الله عليه وآله) : «لأنّ أطأ على جمرة أو سيف أحبّ إليّ من أن أطأ على قبر مسلم»^(٣).

وكيف كان ، فلا ينبغي الإشكال في كراهة الأمور الثلاثة المتقدمة بعد ما عرفت ، فما يظهر من بعض متأخري المتأخرين^(٤) - من الاقتصار على كراهية الجلوس عليه خاصة عملاً بقول الكاظم (عليه السلام) ولا دليل سواه ، سيّما بعد قول الكاظم (عليه السلام) أيضاً : «إذا دخلت المقابر فطأ القبور ، فن كان مؤمناً استروح ، ومن كان منافقاً وجد ألمه»^(٥) -

(١) الخلاف : الجنائز/ مسألة ٥٠٧ ج ١ ص ٧٠٨ ، صحيح مسلم : باب ٣٣ من كتاب الجنائز ح ٩٧١ ج ٢ ص ٦٦٧ ، سنن أبي داود : باب كراهية القعود على القبر ح ٣٢٢٨ ج ٣ ص ٢١٧ .

(٢) منتهى المطلب : الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦٨ ، سنن ابن ماجه : باب ٤٥ من كتاب الجنائز ح ١٥٦٧ ج ١ ص ٤٩٩ ، كنز العمال : في زيارة القبور ح ٤٢٥٧٠ ج ١٥ ص ٦٤٩ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٣٩ ، مستدرک الوسائل : باب ٥٢ من ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٣٧٦ ، وروي قريباً منه في كنز العمال : في زيارة القبور ح ٤٢٥٦٩ ج ١٥ ص ٦٤٩ .

(٤) كالسيد في مدارك الاحكام : الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٥٣ ، والخراساني في ذخيرة المعاد : الصلاة/ الصلاة على الاموات ص ٣٤٤ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٣٩ ج ١ ص ١٨٠ ، وسائل الشيعة : باب ٦٢ من

ضعيف جداً بعد ما عرفت .

ومن هنا حل هذه الرواية في الذكرى (١) على القاصد لزيارتهم بحيث لا يتوصل إلى قبر إلاّ بالمشي على آخر، وهو جيد، ولعلّه يلحق به سائر أنواع الضرورة ولو توقف مستحبّ عليه، كما بلينا به في عصرنا هذا بالنسبة إلى زيارة قبر سيدنا ومولانا أمير المؤمنين (عليه السلام)، فإنه لا يتوصل إليه إلاّ بوطء القبور.

ومنها: تزيين النعش بوضع الثوب الأحمر أو الأصفر عليه كما أشار إليه العلامة الطباطبائي في منظومته (٢)؛ لما في الدعائم عن عليّ (عليه السلام): «أنّه نظر إلى نعش ربطت عليه حلتان: أحمر أصفر تزيّن بهما، فأمر بها فنزعت، وقال: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يقول: أوّل عدل الآخرة القبور، لا يعرف فيها غنيّ من فقير» (٣)، وحينئذٍ فما يفعله الناس في هذا الزمان من وضع البرد الفاخرة عليه في غير محله، والله العالم.

ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٨٥.

(١) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٦٩.

(٢) الدرة النجفية: تشييع الجنائز ص ٦٥.

(٣) دعائم الاسلام: باب السير بالجنائز ح ١ ص ٢٣٣، مستدرک الوسائل: باب ٧٩ من ابواب

الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٤٧٦.

الفصل ﴿الخامس﴾ من الفصول الخمسة^(١)

﴿في اللواحق﴾

﴿وهي مسائل أربع﴾:

﴿الأولى﴾

﴿لا يجوز نبش القبور﴾ من غير خلاف فيه كما اعترف به بعضهم^(٢)، بل هو مجمع عليه بيننا كما في التذكرة^(٣) وموضع من الذكرى^(٤) وجامع المقاصد^(٥) ومجمع البرهان^(٦) وعن كشف

(١) الأولى أن يقول: «الحكم الخامس من الأحكام الخمسة».

(٢) كالبحراني في الحقائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٤٣.

(٣) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٦.

(٤) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٧٦.

(٥) جامع المقاصد: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٢.

(٦) مجمع الفائدة والبرهان: الصلاة/ الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٥٠٤.

الالتباس (١)، بل وبين المسلمين كما في المعتبر (٢) وعن نهاية الأحكام (٣) وموضع آخر من الذكري (٤) إلّا في مواضع ، ولعلّه يرجع إليه ما في السرائر (٥) في المسألة الآتية ، وهي نقل الميت بعد دفنه أنه بدعة في شريعة الإسلام ، وهو الحجة .

مضافاً إلى ما سمعته سابقاً (٦) من الكلام في قوله : « من جدّد » بالجيم والخاء المعجمة ، وإلى ما عساه يستفاد من التأمل في الأخبار (٧) المستفيضة الدالة على قطع يد النباش المذكورة في الحدود سيّما بعد الانحيار بما عرفت ، وإلى ما فيه من المثلة بالميت وهتك الحرمه ، وأتفاق الاطلاع على بعض ما صنع به في القبر ، وإلى ما عرفته سابقاً من شمول أوامر الدفن لسائر الأوقات التي منها آن النباش ، بل الظاهر كون المراد منها بعد تحقّق الدفن إنّما هو إبقاؤه مدفوناً ، كما أنّه قبله وجوده وبروزه ، فتأمل جيّداً فإنّه دقيق جدّاً .

نعم ، قد يستثنى من ذلك مواضع .

منها : ما لوبلي الميت وصار رميماً كما نصّ عليه جماعة (٨) ، وإلّا لزم

(١) كشف الالتباس : الطهارة / في الموت ذيل قول المصنف : « ويحرم النباش الا في الازج » ص ١٦٢ (مخطوط) .

(٢) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٨ .

(٣) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٤ .

(٥) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٠ .

(٦) في ص ٥٨٣ .

(٧) راجع حاشية (١) من ص ٥٩٢ .

(٨) كالعلامة في النهاية : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨١ ، والشهيد الاول في الذكري :

تعطيل كثير من الأراضي ، بل لعلّه اتّفاقي كما صرّح به في جامع المقاصد ^(١) ، ويقرب منه ما في كشف اللثام ^(٢) من القطع به . قلت : ولعلّه كذلك ؛ لأنّه لا يدخل تحت مسمّى نبش القبر .

ثمّ إنّّه يختلف ذلك باختلاف الأراضي والأهوية ، ومع الشكّ فالظاهر الرجوع فيه إلى أهل الخبرة ، وإن كان في الاكتفاء به أيضاً إن لم يحصل العلم والقطع به نظر وتأمل ، وأولى منه في الإشكال ما لو حصل الظنّ باندراسه من دون إخبارهم ، وإن صرّح بعض الأصحاب ^(٣) أنّ له النبش حينئذٍ ، فإن وجد فيه شيئاً طمّهُ ؛ وذلك لاستصحاب عدم الاندراسه وحرمة النبش ، فالأقوى العدم .

وينبغي استثناء قبور الأنبياء والأئمّة المعصومين (عليهم السلام) من ذلك ، كما أنّه ينبغي استثناءه أيضاً من كثير من الصور التي تسمّعها ؛ لمنافاته للتعظيم ، وما فيه من اهتك بالنسبة إلى أمثالهم ، مع عدم معلوميّة اندراس أجسادهم (عليهم السلام) ، بل لا يبعد إلحاق قبور العلماء والصلحاء والشهداء وكلّ ما كان في نبشه ذلك ولو بالأخيرة كأولاد الأنبياء ونحوهم ، سيّما ما اتّخذ منها مزاراً وملاذاً وحُفّ بأنواع التعظيم والتبجيل .

ومنها : أن يدفن في أرض مغصوبة ولو للاشتراك فيها ، كما صرّح به

الطهارة/ دفن الميت ص ٧٦ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ .

(١) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٢ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ .

جماعة من الأصحاب منهم الفاضلان^(١) والشهيد^(٢) بل لا أعرف فيه خلافاً ، بل قد يظهر من كشف اللثام^(٣) وغيره^(٤) أنه مقطوع به ، فللمالك حينئذٍ نبشه وقلعه إن لم يرض ببقائه ، كما أنه لا يجب عليه قبول القيمة لو بذلت له. نعم قد يقال بالوجوب حينئذٍ مع تعذر الدفن في غيرها بناءً على وجوب ذلك عليه ابتداءً ، وإلا لم يجب أيضاً كما هو قضية الأصل ، وتوقف التجارة على التراضي ، ولعله لا يخلو من قوة .

ولا فرق فيما ذكرنا بين زيادة هتك حرمة الميت من تقطيع ونحوه وعدمه ، ولا بين قلة الضرر على المالك وكثرته ، ولا بين الوراث والأرحام وغيرهم .

ولو لا ظهور اتفاق من تعرض لذلك عليه إن لم يكن اتفاقاً مطلقاً ، لأمكن المناقشة في إطلاق هذا الحكم ؛ من حيث عدم ذكر دليل له سوى أنه مراعاة حرمة الحيّ وحقه الذي هو مبني على الضيق . وفيه : أنه معارض بمجربة الميت التي هي كحرمته ، وفعل الغاصب إنما يسقط حرمة نفسه لا حرمة غيره التي يجب مراعاتها عليه وعلى المالك .

فالمتبجّ حينئذٍ - بعد مراعاة الميزان في الحرمتين ، وفرض التساوي فيهما - الجمع بين الحقين ببذل القيمة ولو من تركة الميت أو من ثلثه أو بيت المال ، ولا تتعين على الغاصب .

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٩ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٠ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ ، والبيان : الطهارة / دفن الميت ص ٣٢ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(٤) كمفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٣٠ ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

وكيف كان ، فلا ريب أنّ الأولى بل الأفضل كما صرح به غير واحد^(١) قبول القيمة من المالك ، سيّما إذا كان وارثاً أو رحماً .

وفي إلحاق ملك المنفعة دون العين بمالكها في الحكم المذكور وجه قويّ إن لم يكن متعيّناً وإن كانت ملكاً للغاصب . كما يقوى إلحاق من كان ابتداء وضعه بحق شرعيّ دون الاستدامة بالغاصب العادي ، كمن استأجر أرضاً مدة يدفن فيها ميتاً ثمّ انقضت المدة وإن كان غير عاديّ في وضعه ، ويحتمل العدم ، فيساوي كلّ ما ليس بعاديّ وغاصب كالمشتبه والغافل ونحوهما ، فيجمع بين الحقيّن بالإلزام بالقيمة ، فتأمل .

ومنها : لو كفّن بثوب مغصوب ، من غير خلاف أجده فيه ، بل قد يظهر من كشف اللثام^(٢) كونه مقطوعاً به أيضاً إلّا من العلامة في المنتهى^(٣) ، حيث فرّق بينه وبين السابق بتعذّر تقويم الأرض إلى بلى الميت بخلافه هنا ، وفيه : أنّه ممكن بتقويمها مدة يقطع فيها ببلاء الميت . وكذا الفرق بإشراف الثوب على الهلاك بالتكفين بخلاف الأرض لأنّ الفرض قيامه .

نعم قال في الذكريّ وتبعه عليه غيره^(٤) : « ربّما احتمل أنّه إن أدّى إلى هتك الميت بظهور ما ينفر منه لم ينبش ، وإلّا نبش ؛ لما دلّ على تساوي

(١) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٣ ، والشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ ، والفاضل الهندى في كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(٢) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(٣) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٤ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٣ .

حرمته»^(١) قلت : ومثله يأتي في سابقه أيضاً ، وهو ممّا يؤيد ما قدّمناه آنفاً .

ومنها : لو وقع في القبر ماله قيمة فإنّه يجوز نبشه لأخذه ، بلا خلاف أجده فيه أيضاً ، وبه صرح في المعبر^(٢) والتذكرة^(٣) والذكرى^(٤) وجامع المقاصد^(٥) وغيرها^(٦) ، من غير فرقٍ فيه بين القليل والكثير ، ولا بين ما إذا بذل قيمته أولاً ، كما نصّ عليها بعضهم^(٧) .

وفي الذكرى أنّه « روي أنّ المغيرة بن شعبه طرح خاتمه في قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثمّ طلبه ، ففتح موضعاً منه فأخذه ، وكان يقول : أنا آخركم عهداً برسول الله (صلى الله عليه وآله) »^(٨) .

قلت : ولا يخفى عليك أولويّة جريان ما سبق من الإشكال في المقام سيّما بعض أفراداه .

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ .

(٢) المعبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٩ .

(٣) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٣ .

(٦) كنهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٠ ، ومجمع الفائدة والبرهان :

الصلاة / الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٥٠٤ ، ومفاتيح الشرائع : الجنائز / مفتاح ٦٣٠ ج ٢

ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٧) كالعلامة في النهاية : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٠ ، والشهيد الثاني في روض الجنان :

الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ .

(٨) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ ، المجموع : ج ٥ ص ٣٠٠ ، السيرة الحلبية : ج ٣

وأما الرواية فلا ريب أنّها عامّة كما قطع بذلك في الحدائق^(١)، مع ما فيها أولاً: من ظهور كون الطرح عمداً، وينبغي القطع بعدم جوازه في مثله، لكونه المضيق لماله.

وثانياً: أنّه لا يجري الحكم المذكور في مثل قبر النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) وإن أطلق الأصحاب.

وأيضاً قال في الحدائق: «وقد ورد في بعض الأخبار التي لا يحضرنى الآن موضعها عن عليّ (عليه السلام) تكذيبه في دعواه ذلك»^(٢). قلت: وهو الصواب؛ فإنّ المغيرة وأمثاله من المنافقين في السقيفة يومئذٍ، وأين هم من حضور دفنه (صلى الله عليه وآله)؟!

ومنها: ما ذكره في الذكرى^(٣) وتبعه عليه غيره^(٤) من أنّه يجوز النباش عليه أيضاً للشهادة على عينه، ليضمن المال المتلف أو لقسمة ميراثه واعتداد زوجته؛ لأنّه موضع ضرورة. وهو-مع أنّه إنّما يتمّ لو علم أنّ النباش محصل لذلك وكان متوقفاً عليه، وإلاّ فبدونه يحرم قطعاً- قد يناقش فيه بإطلاق الإجماع المحكي على حرمة النباش سيّما ما في المعتبر^(٥)، حيث حكاه على ما عدا أربع صور، وليست هذه منها.

ومنها: ما ذكره الشيخ في المبسوط^(٦)، وهو ما لودفن في أرض ثمّ

(١) الحدائق الناضرة: الطهارة/ دفن الميت ج ٤ ص ١٤٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ذكرى الشيعة: الطهارة/ دفن الميت ص ٧٦.

(٤) كالكركي في جامع المقاصد: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٤، والشهيد الثاني

في روض الجنان: الصلاة/ الصلاة على الاموات ص ٣٢٠.

(٥) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٩.

(٦) المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٨.

بيعت ، فإنه يجوز للمشتري حينئذٍ قلعه ، ولعل وجهه أنه لم تسبق منه إذن ، فكانت كالمغصوبة بالنسبة إليه .

وفيه منع واضح ؛ إذ لا ينتقل للمشتري إلا السلطنة التي كانت للبائع دون غيرها ، إذ هو فرعه ، ولم يكن ذلك جائزاً له وإن كان بعنوان العارية ، للزومها في مثل المقام إلى أن يبلى الميت ، لمكان ابتنائها في نحوه عليه ، فالمشتري تابع له حينئذٍ . نعم إنما يتم ما ذكره لو فرض غصبة الأرض فباعها المالك الأصلي ؛ إذ يكون حينئذٍ كالصورة الثانية .

وما يقال : إن حرمة النيش منشؤها الإجماع المفقود في المقام ، فالأصل الجواز ، في غاية الضعف ؛ إذ بعد التسليم فخرج الشيخ لا يقدح في المحصل منه فضلاً عن المنقول ، ومن هنا أنكره عليه من تأخر عنه كالفاضلين^(١) والشهيد^(٢) والمحقق الثاني^(٣) ، وهو كذلك .

ومنها : ما لو دفن بغير غسل ، فيجوز نبشه حينئذٍ كما في المنتهى^(٤) ؛ محافظة على الواجب الذي يمكن تداركه ، ولا دليل على سقوطه بذلك ، فاستصحابه محكم ، كما أنه لا دليل على حرمة النيش في مثل المقام ، فأصالة البراءة فيه محكمة ، على أنه قد يقال : إنه لا احترام لمثل هذا الدفن ، لكونه منهيّاً عنه من حيث تأخر الأمر به عن الغسل أو ما يقوم مقامه ، فلا اعتباره ؛ لانصراف حرمة النيش إلى الإقبار الشرعي .

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٣٧ ، ومنتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٤ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ .

(٣) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٣ .

(٤) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٥ .

والظاهر إرادته ما إذا لم يخش فساد الميت ؛ بقرينة نصّه على عدم النش مع التقطيع في القبر ، ونسبته ما اختاره أولاً للشافعي ، والمنقول عنه ^(١) التقييد الذي ذكرناه ؛ ولذا قال في المدارك : « والذي يظهر لي قوة ما ذهب إليه الشافعي من وجوب النش لاستدراك الغسل إذا لم يخش فساد الميت ؛ لتوقف الواجب عليه ، والمثلة مع عدم خوف الفساد لم يثبت كونها مسقطاً لذلك » ^(٢) انتهى .

وخالف في ذلك الشيخ في الخلاف ^(٣) ، وتبعه المصنّف في المعتبر ^(٤) والعلامة في التذكرة ^(٥) . وإن احتمل الأول فيها أيضاً . والذكرى ^(٦) وجامع المقاصد ^(٧) وغيرها ^(٨) ؛ لأنّه مثله فيسقط الغسل معها ، ولإطلاق الفتاوى بجرمة النش من دون استثناء ذلك ، بل لعلّه بعض معانيد الإجماعات المحكيّة كذلك ، وفي الخلاف أنّه « يدلّ عليه عموم كلّ خبر يتضمّن النهي عن نش القبور » ^(٩) ، ولعلّه وقف على ما لم نقف عليه ، كما هو مظنة ذلك .

وقد يقوى في النظر التفصيل بين كون الإخلال بالغسل لعذر شرعي

(١) الام : ج ١ ص ٢٧١ ، المجموع : ج ٥ ص ٢٩٩ ، فتح العزيز : ج ٥ ص ٢٥٠ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٤ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٦٠ ج ١ ص ٧٣٠ .

(٤) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٩ .

(٥) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ .

(٧) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٤ .

(٨) كروض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ .

(٩) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٦٠ ج ١ ص ٧٣١ .

كعدم الماء مثلاً ونحوه ، وبين عدمه بل كان عصياناً ونحوه ، فالأول لا ينبش بخلاف الثاني ؛ تحكيماً لما دلّ على كلّ منها فيها مع عدم انصراف شيء منها إلى مفروض الآخر ، فلا تشمل أدلة الغسل للمدفون بعد تعذّره ، ولا أدلة النيش للمدفون مع التمكن منه ، بل لعلّه ليس دفناً . كلّ ذا مع عدم انتهاك الحرمة من جهة أخرى كالفساد الطارئ ونحوه ، وإلاّ وجب مراعاتها ، فتأمل جيّداً .

وقد يلحق بالأول مختلّ الغسل بما يفسده ولم يعلم به حتّى دفن فلا ينبش ، كما أنّه يلحق بالثاني معلوم الفساد قبله فينبش .

وليس ترك الكفن والصلاة كترك الغسل ، ولذا صرّح في المنتهى^(١) هنا بعدم النيش لهما ، بل لا أجد فيه خلافاً إلّا من البيان^(٢) والمدارك^(٣) في خصوص التكفين ، فجعلناه كالغسل في النيش له ، وكأنّه لا تحاد طريق المسألتين وعدم الفرق في البين .

لكن ذكر غير واحد من الأصحاب^(٤) الفرق بإمكان تدارك الصلاة من غير نيش ؛ لأنّ لها وجه مشروعية من فوق القبر ، وبإغناء القبر عن ستر الكفن ، وهو لا يخلو من قوّة بالنسبة للصلاة ، ومن وجه في الكفن ، إلّا أنّ الأقوى منه مساواة الكفن للغسل ، فيجري فيه ما تقدّم .
وأما الاستقبال في القبر ففي البيان أنّه « ينبش له »^(٥) ، وفيه تأمل .

(١) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٥ .

(٢) البيان : الطهارة / دفن الميت ص ٣٢ .

(٣) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٤ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٤ .

(٥) البيان : الطهارة / دفن الميت ص ٣٢ .

وقد تبنى المسألة فيما نحن فيه ونظائره على تعارض الواجب والمحرم ، فيفزع إلى الترجيح بالمرجحَات الخارجيّة ، ومع عدمها فالأحوط ترجيح جانب الحرمة ، وإن كان الأقوى التخيير حينئذٍ ، ومبنى الحكم في كثير من المسائل السابقة أنّ النيش محرم إلا ما علم خروجه ، أو جائز إلا ما علم حرمة ، كما أنّ مبناه في جملة منها أيضاً على تقديم مراعاة حق الحي على حرمة الميت وعدمه ، فتأمل جيداً .

ولو كفّن في حرير ودفن فالأقوى أنّه كالمدفون عرياناً ، فقد يتأتى حينئذٍ بناءً على النيش فيه هناك جوازه أو وجوبه هنا . لكن الذي صرح به الشهيد^(١) والمحقق الثاني^(٢) وغيرهم^(٣) حرمة النيش له ، وفي كشف اللثام : « أنّ فيه وجهين ، من كونه كالمغصوب وكذي القيمة الواقع في القبر فإنّه غير مشروع ، ومن أن الحقّ فيه لله ، وحقوق الآدميين أضيق »^(٤) .

قلت : قد يفرّق بينه وبين المغصوب بكونه هو المتلف له حقيقةً هنا بخلافه هناك ، كما أنه قد يقال بالنسبة للوجه الثاني إنّ معه حقّ آدمي أيضاً ؛ لعدم ذهاب ماليّته وخروجه عن المملوكيّة بذلك ، وكيف كان فالمتّجه ما عرفت ، فتأمل .

ولو ابتلع ماله قيمة كجوهرة ونحوها ومات ثمّ دفن ، فجواز النيش عليه موقوف على جواز شقّ جوفه ، والذي صرح به الشيخ في الخلاف^(٥) العدم ؛

(١) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ .

(٢) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٤ .

(٣) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ .

(٤) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(٥) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٥٩ ج ١ ص ٧٣٠ .

لأنَّ حرمة ميتاً كحرمة حيّاً ، ولا يجوز شقّها في الحي لذلك فكذا الميت .
ولا فرق فيه بين كون المال له فانتقل إلى الورثة بموته وبين كونه لغيره ،
وفي المحكي من عبارة التذكرة^(١) الفرق بينهما ، فاستوجه الشقّ وفاقاً
للسافعي^(٢) في الثاني ؛ لما فيه من دفع الضرر عن المالك بردّ ماله إليه ،
وعن الميت بإبراء ذمته ، وعن الورثة بحفظ التركة لهم . وظاهره التوقّف في
الأوّل من كونه مالاً له واستهلكه في حياته فلم يثبت للورثة فيه حقّ ، ومن
أنّها صارت ملكهم بموته فهي كالمغصوبة .

قلت : ولعلّ التوقّف في السابق أيضاً ، كما هو ظاهر المعبر وغيره ؛ لما
سمعت من التذكرة ومما تقدم من الخلاف ، واحتمال القول بأنّه أسقط
حرمة بابتلاعه كاحتمال تقديم حقّ الآدمي الحيّ عليه كما مرّ نظيره
لا يفيد النفس اطمئناناً تُعذّربه عند بارئها ، سيّما بعد المعارضة باحتمال
مثلها ، كعدم الضرر على المالك ببذل القيمة أو المثل ، مع ما فيه من
الجمع بين الحقّين ومراعاة الحرمتين ، بل لعلّ حفظ حرمة المؤمن أهمّ في نظر
الشارع من حرمة المال ، فتأمل .

ثمّ إنّّه إذا لم ينبش تؤخذ القيمة من تركته كما صرح به في الذكرى^(٣) ؛
لأنّه كما لو أتلّفه في حياته ، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّه لو اتفق خروجه إمّا بأن
يبلى وتنتفي المثلة بنباش قبره فنباش ووجد أو بغير ذلك يرجع ما أخذه ؛
لرجوع ماله إليه وعدم زوال ملكه عنه ، ويأتي تحقيقه في الغصب إن شاء
الله .

(١) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٧ .

(٢) المجموع : ج ٥ ص ٣٠٠ ، فتح العزيز : ج ٥ ص ٢٥٠ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٦ .

ولو وجد بعض أجزاء الميت بعد دفنه لم ينبش ، بل دفنت في جانبه كما في المعتبر^(١) والذكرى^(٢) ، أو نبش من القبر ودفن كما في الأول خاصة ؛ لما في النبش من المثلة التي ليست في تفرق الأجزاء ، نعم قال في الذكرى : «إنه لو أمكن إيصاله بفتح موضع من القبر بحيث لا يؤدي إلى ظهور الميت أمكن الجواز ؛ لأن فيه جمعاً بين أجزائه وعدم هتكه »^(٣) انتهى .

قلت : ولعله من ذلك ومما تقدم من المعتبر كفحواي كلمات الأصحاب وتعليقاتهم ينقدح أن المراد بالنبش المحرم إنما هو ما يؤدي إلى ظهور الميت وبروزه لا ما إذا لم يكن كذلك ، فعلى هذا لو كان الميت في لحد مطبوق عليه جاز نبش تمام القبر ، وكذا لو كان في أسفل القبر وأردنا دفن ميت آخر دونه وهكذا لم يكن بذلك بأس ، فتأمل جيداً .

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ يجوز ﴿نقل الموتي بعد دفنهم﴾ إلى غير المشاهد المشرفة إجماعاً كما في المسالك^(٤) والرياض^(٥) ، ولعله كذلك من حيث النظر إلى تحريم النبش ، وإلى ما هنا من التتبع ، فلم نعر على مخالف عدا ما عساه يظهر من الوسيلة ، حيث قال : « يكره تحويله من قبر إلى آخر »^(٦) وهو - مع إمكان تنزيله على غير محل البحث - لا يقدر في ذلك ، ولا أحدي حكي عنه سوى ابن الجنيدي^(٧) ، حيث إنه أطلق نفي البأس عن التحويل

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مسالك الافهام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١١ .

(٥) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٧ .

(٦) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ .

(٧) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

لصلاح يراد بالميت ، ويجري فيه ما تقدم أيضاً وغيره .

بل وإلى المشاهد المشرقة على المشهور كما في الروض^(١) والحدائق^(٢) وعن المسالك^(٣) والكفاية^(٤) ، بل لعلها محصلة ؛ إذ هو خيرة السرائر^(٥) والنافع^(٦) والتذكرة^(٧) والقواعد^(٨) والمنتهى^(٩) والمختلف^(١٠) والذكرى^(١١) والبيان^(١٢) وكشف اللثام^(١٣) وعن الغرية^(١٤) ونهاية الأحكام^(١٥) والاصباح^(١٦) وظاهر المسالك^(١٧) ، بل في السرائر : « إنه بدعة في شريعة الإسلام »^(١٨) .

(١) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ .

(٢) الحدائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٤٨ .

(٣) مسالك الافهام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١١ .

(٤) كفاية الاحكام : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٢٣ .

(٥) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٠ .

(٦) المختصر النافع : الطهارة / غسل الاموات ص ١٤ .

(٧) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ .

(٨) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .

(٩) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٤ .

(١٠) مختلف الشيعة : الصلاة / دفن الميت ص ١٢٣ .

(١١) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(١٢) البيان : الطهارة / دفن الميت ص ٣٢ .

(١٣) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(١٤) نقله عنها في ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(١٥) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٣ .

(١٦) الاصباح (ضمن سلسلة البتاييع الفقهية) : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٩ .

(١٧) مسالك الافهام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١١ .

(١٨) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٧٠ .

خلافاً لظاهر الروض (١) والمدارك (٢) والمحكي عن أبي العباس في الموجز (٣) ، والمحقق الثاني في الجعفرية (٤) ، والشهيد الثاني في الروض (٥) ، وفي جامع المقاصد : « إِنَّ الجواز لا يخلو من قوة » (٦) كما عن فوائد الشرائع (٧) وحاشية الإرشاد (٨) وشرح الجعفرية (٩) ، إلا أنه قيد فيه كالروض قوة الجواز بأن لا يبلغ الميت حالة يلزم من نقله هتكه ومثلته بأن يصير متقطعاً ونحوه .

وفي المبسوط (١٠) وعن النهاية (١١) ومختصر المصباح (١٢) ورود رخصة بالجواز سمعناها مذاكرة إلا أنه قال في الأول : « الأفضل عدم » ، كما أنه في الثاني : « والأصل ما قدمناه » ، والثالث : « الأحوط عدم » ، ولعلّه يستفاد منه في غير النهاية الجواز ، وفي الجامع : « يحرم نبشه بعد

(١) روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) الموجز (ضمن الرسائل العشر) : في الموت ص ٥٢ .

(٤) الجعفرية (ضمن رسائل الكركي) : احكام الاموات ج ١ ص ٩٤ .

(٥) كذا في المخطوطات ، والظاهر أنه تكرار .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٧) فوائد الشرائع : الطهارة / لواحق غسل الاموات ذيل قول المصنف : « ولا نقل الموتى بعد دفنهم » ص ٤٧ (مخطوط) .

(٨) حاشية ارشاد الاذهان (للكركي) : الصلاة / الصلاة على الميت ذيل قول المصنف : « ويحرم نبش القبر ص ٤٧ (مخطوط) .

(٩) نقله عنه في مفتاح الكرامة : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٥٠٧ .

(١٠) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٧ .

(١١) النهاية : الطهارة / تغسيل الاموات ص ٤٤ .

(١٢) مختصر المصباح : غسل الاموات ص ٤٣ (مخطوط) .

الدفن ، ورويت رخصة في جواز نقله إلى بعض المشاهد سمعت مذاكرة»^(١) ، وفي المصباح : « وإذا دفن فلا ينبغي نقله ، وقد رويت رواية بجواز نقله إلى بعض المشاهد ، والأول أفضل »^(٢) ، وقد تقدّم ما سمعته من ابني الجنيد وحمزة .

والأقوى الأول ؛ لإطلاق أو عموم ما دلّ على حرمة النيش من الإجماعات السابقة وغيرها ، سيّما ما في المعتبر^(٣) من دعوى إجماع المسلمين على حرمة إلّا في صور أربع ولم تكن هذه منها ، ولعلّ غيره كذلك أيضاً ، هذا إن لم نقل : إنّه الموافق لأوامر الدفن المراد منها بعده استدامته كما تقدّم تحقيقه سابقاً ، فلاحظ .

وقد استدلّ بذلك - أي بجرمة النيش - جماعة من الأصحاب ، منهم العلامة^(٤) والشهيد^(٥) والمحقق الثاني^(٦) وغيرهم^(٧) ، بل لا دليل لهم سواه كما اعترف به بعضهم^(٨) .

واعترضه في المدارك^(٩) والرياض^(١٠) تبعاً لمجمع البرهان^(١١) بخروجه

(١) الجامع للشرائع : الطهارة / في التكفين ص ٥٦ . (٢) مصباح المتجّد : غسل الاموات ص ٢٢ .

(٣) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٨ .

(٤) تذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٦ ، ونهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٣ .

(٥) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٦٥ .

(٦) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥١ .

(٧) كالشهيد الثاني في روض الجنان : الصلاة / الصلاة على الاموات ص ٣٢٠ .

(٨) كالطباطبائي في رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٧ .

(٩) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(١٠) رياض المسائل : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٦٧ .

(١١) مجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٥٠٤ .

هن محلّ النزاع ؛ إذ المراد هنا النقل بعد الدفن من حيث هو كذلك من دون نظر إلى النباش ، فربّما يقع منه وهو محرّم ، وقد لا يكون كذلك كما إذا وقع بفعل غير المكلف أو بفعله خطأ أو نسياناً .

وفيه : أنّه لا يحقّ على الملاحظ للكلمات الأصحاب أنّ محلّ النزاع في ذلك إنّما هو من حيث النباش كما يشعر به استدلالهم عليه به ، بل جعله بعضهم (١) من الصور المستثناة منه .

نعم ، قد يظهر من عبارة المتن كالقواعد (٢) كون حرمة لنفسه لا من حيث النباش ؛ لمكان عطفها له عليه ، ولعلّها أرادت التنصيص عليه ؛ لوقوع الجواز في كلام بعض من تقدّمهما ، فيكون حينئذٍ من عطف الخاصّ على العامّ ، أي لا يجوز مطلق النباش ولا النباش للنقل ، كما أن مراد من أطلق حرمة النقل بعد الدفن إنّما هو الغالب من توقّفه على النباش غالباً ، وأنّ من جوّز أراد جواز النباش لذلك ، وإلاّ فلم نقف على ما يدلّ على المنع منه بحيث يختصّ به على النقل سابقه حتّى يحصل الفرق بينهما في الجواز وعدمه ؛ إذ هو - مع قطع النظر عن النباش - ميّت لم يدفن ، فيجري ما يجري فيه من الأحكام ، ومجرّد وضعه في حفرة آناً ماثمّ أخرج منها وبقي مكشوفاً لم يقلب حكمه .

اللّهم إلّا أن يقال : إنّّه لما دفن لم تبق مصلحة في نقله من حيث وقوع السؤال له ورؤيته تلك الأهوال ونحو ذلك . وفيه : - مع أنّه لا يقضي بالحرمة ؛ إذ أقصاه أنّه يكون كالنقل قبل الدفن إلى ما لا صلاح للميّت فيه

(١) كما سمعته من الجامع للشرائع .

(٢) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .

في الكراهة- أنّه لا تنحصر المصالح والمفاسد بذلك ، وكيف ؟! ومنها الشفاعة في يوم القيامة ، أو تخفيف ما هوفيه ونحو ذلك .

أو يقال : إنّ في نقله من نفس القبر هتكاً للحرمة ومثلاً به ، بخلافه قبل الدفن ، فلذا يحكم بالحرمة من دون نظر إلى النباش . وفيه : -مع أنّه ممنوع ، بل هو مساوٍ له قبله في كلّ ما يفرض- أنّه ينبغي أن تخصّ حينئذٍ الحرمة بما إذا كان النقل من نفس القبر ، أمّا لو كان من غيره كما لو اتفق أنّه نبشه نابش فأخرجه عن قبره فلا ، بل اللازم اختصاصها بذلك الآن الذي أخرج منه ، أمّا بعد خروجه وإرادة نقله فلا .

وكيف كان ، فالأقوى الجواز مع قطع النظر عن النباش ، فيكون كما لو لم يدفن ، فيقيّد عندنا حينئذٍ بما لم يكن فيه هتك لحرمة من خروج رائحة ونحوها ، كما أنّ الأقوى العدم مع النظر إليه ؛ لما عرفت من الأدلة على حرمة .

وما يقال : - إنّ دليله الإجماع ، وهو مفقود في محلّ النزاع ، فالأصل الجواز- ضعيف ؛ لما عرفت من إطلاق الإجماعات المنقولة ، بل إطلاق أوامر الدفن وغير ذلك .

ومثله ما يقال من تقييد هذه الأدلة في خصوص ما نحن فيه بالرواية المرسلة على لسان من عرفت ، وبالأخبار السابقة^(١) المتضمنة لنقل نوح عظام آدم (على نبينا وآله وعليها السلام) إلى الغري ، وموسى يوسف (على نبينا وآله وعليها السلام) إلى الشام ، وكونه فعل الشرع السابق قد عرفت دفعه ، كلّ ذا مع التأييد بما فيه من صلاح الميّت ودفع الضرر عنه

بمجاورته مَنْ هو أَهْلٌ لجلبه ودفعه ، بل قد يتمسك بإطلاق ما دلّ على استحباب الدفن في أراضيهم وجوارهم الشامل لما بعد الدفن أيضاً ، وهو إما خاصّ بالنسبة إلى حرمة النيش أو من وجه ، والترجيح له بما عرفت ، وبما نقل ^(١) عن جملة من علمائنا أنّهم دفنوا ثمّ نقلوا كالمفيد من داره بعد مدة إلى جوار الكاظمين (عليهما السلام) والمرضى من داره إلى جوار الحسين (عليه السلام) ، والبهاثي من اصبيان إلى المشهد الرضوي (على مشرفه السلام) ، وقد كان في مثل هذه الأوقات من الفضلاء ما لا يحصي عددهم إلّا الله ، سيّما في زمن المفيد والمرضى ، مع شدّة قربهِ أيضاً لزمان الأئمّة (عليهم السلام) والمعاصرين للمعاصرين لهم .

وفيه : أنّه لا ينطبق على أصولنا ؛ إذ تقييد تلك الأدلّة مع تعدّدها وتأييدها بمثل هذه الرواية المرسلة التي لا جابرها ، بل عرفت عمل المشهور على خلافها ، بل ظاهر من أرسلها عدم الالتفات إليها في النهاية ، كما أنّه في غيرها جعل العدم أفضل وأحوط .

وكذا الخبران الآخران ، مع إمكان اختصاصهما بمضمونها ، وعدم القصد من النقل التعليم ، كما لعلّه الظاهر في خصوص المقام ، واحتمال تنزيل خبر نوح (عليه السلام) على عدم النيش ، بل كان أخرجه الماء أو حذراً من إظهار الماء له فيخرج عن الدفن حينئذٍ ، وهو منافٍ لحرمة مثله ، إلى غير ذلك .

والعلم بأنّ ذلك صلاح للميت أوفساد مختصّ بعلام الغيوب ، فلعلّ في النيش مفسدة تقابل المصلحة وتفضل عليها ، بل عرفت أنّ الشيخ في

(١) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٤٨ .

المصباح صرح بأن الأفضل العدم، فلا طريق لنا إلا التعبد بظاهر الأدلة.

ومن الغريب التمسك بما ذكر على استحباب الدفن في المشاهد ونحوها ؛ إذ هي - بعد تسليم الترجيح لها على فرض العموم من وجه - صريحة أو كالصريحة في غير المدفون ، لا فيه على أن ينبش فيدفن فيها ، كما هو واضح .

ونقل أولئك العلماء - مع عدم ثبوته - لا يقضي بكون ذلك رأي فضلاء الوقت ، بل يكفي فيه تقليد الولي لواحد وإن كان الباقي على خلافه ، على أن ذلك ليس من الحجج الشرعية .

فلا ريب أن الأقوى العدم حينئذٍ ، سيما إذا كان مع ذلك متضمناً لهتك حرمة ومثلته من خروج رائحة وقیح وتغير أحوال بحيث يتجنبه كل من يراه وتقطع أوصال ، بل لعلّ حرمة ذلك متفق عليه بين الجميع ، كما يشير إليه ما عرفته من التقيد في جامع المقاصد والروض هنا ، وكيف ؟ وقد عرفت اشتراط النقل قبل الدفن به عند جماعة ، فبعده أولى ، بل ربّما ظهر من الأردبيلي^(١) كون ذلك مجمعاً عليه بينهم ، ولعلّ اشتراط جواز النقل قبل الدفن بما لم يكن فيه هتك للحرمة منافی لجوازه بعد الدفن ، لما في النبش نفسه من هتكها ، اللهم إلا أن يقال : إنه لا هتك في نفس النبش وإن ذكر فيه ذلك ، فتأمل جيداً .

ثم إنه لا ريب في جواز البكاء على الميت نصّاً^(٢) وفتوى ؛ للأصل ،

(١) مجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٥٠٢ .

(٢) كالخبر الذي رواه الكليني عن أبي علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أبي محمد الهذلي ، عن ابراهيم بن خالد القطان ، عن محمد بن منصور الصيقل ، عن ابيه ، قال :

والأخبار التي لا تقصر عن التواتر معني من بكاء النبي (صلى الله عليه وآله) على حمزة^(١) وإبراهيم (عليهما السلام)^(٢) وغيرهما^(٣)، وفاطمة

«شكوت الى أبي عبد الله (عليه السلام) وجدأ وجدته على ابن لي هلك حتى خفت على عقلي، فقال: إذا أصابك من هذا شيء فأفص من دموعك، فإنه يسكن عنك».

الكافي: باب نوادر كتاب الجنائز ح ٣ ج ٣ ص ٢٥٠، وسائل الشيعة: باب ٨٧ من ابواب الدفن ح ٢ و ٥ ج ٢ ص ٩٢١.

(١) كما في الخبر الذي رواه في البحار قال: «لما سكن القتال يوم أحد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): مَنْ له علمٌ بعمِّي حمزة؟... فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأُمير المؤمنين (عليه السلام): يا عليّ اطلب عمك، فجاء عليّ (عليه السلام) فوقف على حمزة، فكره أن يرجع الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فجاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى وقف عليه، فلما رأى ما فعل به بكى....».

بحار الانوار: باب غزوة أحد ج ٢٠ ص ٦٢ - ٦٣، تاريخ اليعقوبي: وقعة أحد ج ٢ ص ٤٧.

(٢) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن عدة من اصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد، عن ابن القداح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) - في حديث - قال: «لما مات ابراهيم ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله) هملت عين رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالدموع، ثم قال النبي (صلى الله عليه وآله): تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول ما يخطئ الرب...».

الكافي: باب نوادر كتاب الجنائز ح ٤٥ ج ٣ ص ٢٦٢، وسائل الشيعة: باب ٨٧ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٩٢١.

(٣) كما في الخبر الذي رواه الصدوق مرسلاً عن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) حين جاءته وفاة جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة كان إذا دخل بيته كثر بكاءه عليها جداً، ويقول: كانا يحدثاني ويؤنساني فذهبا جميعاً».

من لا يحضره الفقيه: باب التعزية ح ٥٢٧ ج ١ ص ١٧٧، وسائل الشيعة: باب ٨٧ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٩٢٢.

(عليها السلام) على أبيها (١) وأختها (٢)، وعلي بن الحسين (عليها السلام) على أبيه (٣) حتى عُذَّ هو وفاطمة (عليهما السلام) من البكائين الأربعة ، إلى غير ذلك ممَّا لا حاجة لنا بذكره ، بل ربَّما يظهر من بعض الأخبار (٤) استحبابه عند اشتداد الوجد ، وقول الصادق (عليه السلام) في حسن

(١) كما في الخبر الذي رواه الصدوق ، عن محمد بن الحسن ، عن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن محمد بن سهل البحراني ، يرفعه الى أبي عبد الله (عليه السلام) قال : « البكاؤون خمسة : آدم ، ويعقوب ، ويوسف ، وفاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وآله) ، وعلي بن الحسين (عليه السلام) - إلى أن قال :- وأما فاطمة (عليها السلام) فبكت على رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى تأذى بها أهل المدينة ، فقالوا لها : قد آذيتنا بكثرة بكائك ... »

الخصال : باب الخمسة ح ١٥ ص ٢٧٢ ، وسائل الشيعة : باب ٨٧ من ابواب الدفن ح ٧

ج ٢ ص ٩٢٢ .

(٢) كما في الخبر الذي رواه الكليني عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة ، عن غير واحد ، عن أبان ، عن أبي بصير ، عن أحدهما (عليهما السلام) قال : « لَمَّا ماتت رقية ابنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : الحق بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون واصحابه ، قال : وفاطمة (عليها السلام) على شفير القبر تنحدر دموعها في القبر ... » .

الكافي : باب المسألة في القبر .. ح ١٨ ج ٣ ص ٢٤١ ، وسائل الشيعة : باب ٨٧ من

ابواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٩٢١ .

(٣) كما في خبر الخصال الذي ذكرنا بعضه في حاشية (٦) من هذه الصفحة ، وتتمته : « وأما علي ابن الحسين (عليه السلام) فبكى على الحسين (عليه السلام) عشرين سنة أو أربعين سنة ، ما وضع بين يديه طعام إلَّا بكى ... » .

(٤) كما في الخبر الذي رواه الصدوق مرسلًا عن الصادق (عليه السلام) قال : « من خاف على نفسه من وجد بمصيبة فليفض من دموعه ، فانه يسكن عنه » .

من لا يحضره الفقيه : باب نوادر أحكام الاموات ص ٥٦٨ ج ١ ص ١٨٧ ، وسائل

الشيعة : باب ٨٧ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٩٢١ .

معاوية بن وهب المروي عن أمالي الحسن بن محمد الطوسي : « ... كلّ الجزع والبكاء مكروه ما خلا الجزع والبكاء لقتل الحسين (عليه السلام) »^(١) محمولٌ على ضرب من التأويل .

وأما ما روي^(٢) من أنّ الميت يعذب ببكاء أهله - فع الطعن فيها بالعامية كما عن عائشة أولاً ، وبوهم الراوي واشتباهه ثانياً ، وقصورها عن معارضة غيرها من وجوه عديدة ثالثاً ، ومنافاتها للعقل والنقل^(٣) على أن لا تزر وازرة وزر أخرى رابعاً ، إلى غير ذلك - فقد أجاد في الذكرى^(٤) في الكلام عليها ، فلاحظ .

وكذا بعض الأخبار^(٥) الدالة بظاهرها على النهي عن البكاء ، فلتحمل على المشتمل على علو الصوت والشقّ والطم ، أو المتضمن للجزع وعدم الرضا بقضاء الله تعالى أو غير ذلك ، كما في الأخبار^(٦) إشارة إليه ؛ حيث

(١) امالي الطوسي : ج ١ ص ١٦٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨٧ من ابواب الدفن ح ٩ ج ٢ ص ٩٢٣ .

(٢) كنز العمال : ذم النياحة على الميت ح ٤٢٤٢٦ ج ١٥ ص ٦١٠ .

(٣) كما في قوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » سورة الانعام : الآية ١٦٤ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٢ .

(٥) كخبر الامالي السابق .

(٦) كالحبر الذي رواه ابن الشيخ عن ابيه ، عن ابن محمّد ، عن ابن السماك ، عن احمد بن بشر ، عن موسى بن محمد ، عن حنان ، عن ابراهيم بن أبي العزيز ، عن عثمان بن أبي الكنان ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة قالت : « لما مات ابراهيم بكى النبي (صلى الله عليه وآله) حتّى جرت دموعه على لحيته ، فقيل : يا رسول الله ، تنهى عن البكاء وانت تبكي؟! فقال : ليس هذا بكاء وإنّما هذه رحمة ، ومن لا يرحم لا يُرحم » .

امالي الطوسي : ج ١ ص ٣٩٨ ، وسائل الشيعة : باب ٨٧ من ابواب الدفن ح ٨ ج ٢

اعتُرض على النبيّ (صلى الله عليه وآله) في بكائه على إبراهيم بأنك قد نهيت عن البكاء. فتأمل جيّداً.

ولعلّه من جواز البكاء يستفاد جواز النوح عليه أيضاً؛ لملازمته له غالباً، مضافاً إلى الأخبار^(١) المستفيضة حد الاستفاضة المعمول بها في المشهور بين أصحابنا، بل في المنتهى^(٢) الإجماع على جوازه إذا كان بحقّ، كالإجماع على حرّمته إذا كان بباطل، وروي: «أنّ فاطمة (عليها السلام) ناحت على أبيها، فقالت: يا أبتاه من ربّه ما أذناه، يا أبتاه إلى جبرئيل أنعاه، يا أبتاه أجاب ربّاً دعاه»^(٣) كما روي عن عليّ (عليه السلام) أنّه أخذت قبضة من تراب قبر النبيّ (صلى الله عليه وآله) فوضعتها على عينها، ثمّ قالت:

ماذا على المشتّم تربة أحمد * أن لا يشّم مدى الزمان غواليا^(٤)
صُبّت عليّ مصائب لو أنّها * صُبّت على الأيام صِرن لياليا^(٥)

(١) كما في الخبر الذي رواه الصدوق عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن ظريف بن ناصح، عن الحسن بن زيد، قال: «ماتت ابنة لأبي عبد الله (عليه السلام) فراح عليها سنة، ثم مات له ولد آخر فراح عليه سنة...».

إكمال الدين: ص ٧٣، وسائل الشيعة: انظر باب ٧٠ من أبواب الدفن ج ٢ ص ٨٩١.

(٢) منتهى المطلب: الصلاة/ دفن الميت ج ١ ص ٤٦٦.

(٣) بحار الانوار: باب ١٦ من كتاب الجنائز ج ٨٢ ص ١٠٦.

(٤) الغالية: ضرب من الطيب مركّب من مسك وعنبر وكافور ودهن البان وعود. مجمع البحرين: ج ١ ص ٣١٩ مادة (غلا).

(٥) المغني (لابن قدامة): ج ٢ ص ٤١١، بحار الانوار: باب ١٦ من أبواب الجنائز ج ٨٢ ص ١٠٦.

وروي^(١) أن أم سلمة نذبت ابن عمّها المغيرة بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد أن استأذنت منه للمضي إلى أهله ، لأنّهم أقاموا مناحة ، وقالت :

أنعى الوليد بن الوليد * أبا الوليد فتى العشيرة
حامي الحقيقة ماجداً * يسمو إلى طلب الوتيرة
قد كان غيثاً في السنين * وجعفرأ غدقاً وميرة
فلم ينكر عليها .

وعن الصادق (عليه السلام) في الصحيح أنّه « قال أبي : يا جعفر أوقف لي من مالي كذا وكذا لنوادب تندبني عشر سنين بمضى أيام منى »^(٢) وقد يستفاد منه استحباب ذلك إذا كان المندوب ذا صفات تستحقّ النشر ليقضى بها .

وعن النبيّ (صلى الله عليه وآله) « لمّا انصرف من وقعة أحد إلى المدينة سمع من كلّ دار قتل من أهلها قتيل نوحاً ، ولم يسمع من دار عمّه حمزة ، فقال (صلى الله عليه وآله) : لكنّ حمزة لا بواكي له ، فألى أهل المدينة أن لا ينوحوا على ميت ولا يبكوه حتّى يبدأوا بحمزة فينوحوا عليه ويبكوا ، فهم إلى اليوم على ذلك »^(٣) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة

(١) الكافي : باب كسب النائحة ح ٢ ج ٥ ص ١١٧ ، تهذيب الاحكام : التجارة / باب ٩٣ ح ١٤٨ ج ٦ ص ٣٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب ما يكتسب به ح ٢ ج ١٢ ص ٨٩ .

(٢) الكافي : باب كسب النائحة ح ١ ج ٥ ص ١١٧ ، تهذيب الاحكام : التجارة / باب ٩٣ ح ١٤٦ ج ٦ ص ٣٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ١٧ من ابواب ما يكتسب به ح ١ ج ١٢ ص ٨٨ .

(٣) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٥٣ ج ١ ص ١٨٣ ، وسائل الشيعة : باب ٨٨ من ابواب الدفن ح ٣ ج ٢ ص ٩٢٤ .

الصريحة في المطلوب .

وهي وإن كانت هناك أخبار^(١) في مقابلتها تدلّ على خلافها ، بل الشيخ^(٢) وابن حمزة^(٣) في المحكي عنه عملاً بمضمونها من عدم الجواز ، مدّعياً الأول منها الإجماع لكنها - مع ضعفها ، وعدم صراحتها - محتملة للثبوت ، وللنوح بالباطل المشتل على لطم الوجه والضرب وقول الهجر ونحو ذلك ، كما يفهم من بعضها ، ويقتضيه قواعد الإطلاق والتقييد ، بل يحتمل تنزيل كلامها عليه أيضاً ، ويرشد إليه دعوى الإجماع منه ؛ لما عرفت من أنّ ما نحن فيه مظنة الإجماع لا العكس .

وبذلك يظهر أنّه لا بأس بأجر النائحة نوحاً محلاً ، كما دلّت عليه بعض الأخبار^(٤) وتقتضيه الأصول والقواعد ، ويأتي الكلام فيه في المكاسب إن شاء الله^(٥) .

لكن يكره النوح بالليل ؛ لخبر خديجة بنت عليّ بن الحسين بن عليّ

(١) كالخبر الذي رواه الصدوق بإسناده عن شعيب بن واقد ، عن الحسين بن زيد ، عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) - في حديث المناهي قال : « ونهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الرنة عند المصيبة ، ونهى عن النياحة والاستماع إليها » .

من لا يحضره الفقيه : باب ذكر جهل من مناهي النبي (ص) ح ٤٩٦٨ ج ٤ ص ٥ ، وسائل الشريعة : انظر باب ٨٣ من ابواب الدفن ج ٢ ص ٩١٥ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٩ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / احكام الموق ص ٦٩ .

(٤) كالخبر الذي رواه الصدوق مرسلأ قال : « سئل الصادق (عليه السلام) عن أجر النائحة ، فقال : لا بأس به ؛ قد نصح على رسول الله (صلى الله عليه وآله) » .

من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥٥١ ج ١ ص ١٨٣ ، وسائل الشريعة : باب ٧١ من

ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٨٩٣ .

(٥) في كتاب التجارة / فيما يحرم التكسب به ذيل قول المصنف : « ونوح النائحة بالباطل » .

أمير المؤمنين (عليهم السلام) قالت : « ... سمعت محمد بن علي (عليهما السلام) يقول : إنما تحتاج المرأة في المأتم إلى النوح لتسيل دمعها ، ولا ينبغي لها أن تقول هجراً ، فإذ لجاء الليل فلا تؤذي الملائكة ... » (١) .
نعم ، لا يجوز اللطم والحدش وجز الشعر إجماعاً حكاه في المبسوط (٢) ، ولما فيه من السخط لقضاء الله تعالى ، وخبر خالد بن سدير عن الصادق (عليه السلام) : « ... لا شيء في لطم الخدود سوى الاستغفار والتوبة ... » (٣) بل في الأخيرين الكفارة كما يأتي في محله إن شاء الله (٤) .
❖ ولا شق الثوب على غير الأب والأخ ❖ كما في الوسيلة (٥) والمنتهى (٦) والارشاد (٧) ، ونسبه في المبسوط (٨) إلى الرواية ، وفي ظاهر المدارك (٩) نسبته إلى الأصحاب .

وقضية هذا الإطلاق عدم الفرق فيه بين الرجل والمرأة ، لكنه قد يشعر اقتصار العلامة في القواعد (١٠) على الأول كما عن الشيخين (١١) بجوازه

(١) الكافي : باب ما يفصل به بين دعوى الحق والمبطل ح ١٧ ج ١ ص ٣٥٨ ، وسائل الشيعة : باب ٧١ من أبواب الدفن ح ١ ج ٢ ص ٨٩٣ .

(٢) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٩ .

(٣) يأتي في ص ٦٣٨ .

(٤) في كتاب الكفارات / المسألة الثالثة من المقصد الثاني .

(٥) الوسيلة : الصلاة / احكام الموتي ص ٦٩ .

(٦) منتهى المطلب : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٤٦٧ .

(٧) ارشاد الاذهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ١ ص ٢٦٤ .

(٨) المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٩ .

(٩) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٥ .

(١٠) قواعد الاحكام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .

(١١) المقنعة : باب الكفارات ص ٥٧٣ ، والنهاية : باب الكفارات ص ٥٧٣ .

للمرأة ، بل على جميع الأقارب ، وعنه في النهاية ^(١) التصريح به ، ومال إليه في المدارك ^(٢) وكذا الذكري ^(٣) ، كما عن المحقق الثاني في فوائد الكتاب ^(٤) اختياره .

وكيف كان ، فلا أعرف خلافاً معتداً به في حرمة بالنسبة للرجل في غير الأب والأخ ، بل في المحكي عن مجمع البرهان ^(٥) دعوى الإجماع عليه كظاهر غيره ، سوى ما يحكى عن كفّارات الجامع : « لا بأس بشقّ الإنسان ثوبه لموت أخيه ووالديه وقريبه ، والمرأة لموت زوجها » ^(٦) .

لكنه ضعيف محجوج بما عرفت من الإجماع المحكي صريحاً وظاهراً الذي قد يشهد له التتبع ، المؤيد بكونه إتلافاً للمال وتضييعاً له ومنافياً للصبر والرضا بقضاء الله تعالى ، وبالمرسلة المروية في المبسوط ^(٧) المنجبرة به وبغيره ممّا ستسمعه إن شاء الله في المرأة ، وبالمعلوم من وصايا النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) عند الموت ونهيم ^(٨) عن الشقّ عليهم والخمش .

فلا وجه حينئذٍ للتمسك بالأصل بعد انقطاعه بما عرفت ، كخبر خالد

(١) نهاية الاحكام : الصلاة / دفن الميت ج ١ ص ٢٩٠ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٥ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٢ .

(٤) فوائد الشرائع : الطهارة / لواحق غسل الاموات ذيل قول المصنف : « ولا شقّ الثوب على غير الاخ والاب » ص ٤٧ (مخطوط) .

(٥) مجمع الفائدة والبرهان : الصلاة / الصلاة على الاموات ج ٢ ص ٥٠٧ - ٥٠٨ .

(٦) الجامع للشرائع : باب الكفارات ص ٤١٩ .

(٧) كما تقدم في ص ٦٣٦ .

(٨) كما في خبر الدعائم الآتي في ص ٦٤١ .

ابن سدير عن الصادق (عليه السلام) بعد أن سأله عن رجل شقّ ثوبه على أبيه أو على أمّه أو على أخيه أو على قريب له : « لا بأس بشقّ الجيوب ، قد شقّ موسى على أخيه هارون ، ولا يشقّ الوالد على ولده ، ولا زوج على امرأته ، وتشقّ المرأة على زوجها ، وإذا شقّ زوج على امرأته أو والد على ولده فكفّارته حنث يمين ، ولا صلاة لهما حتّى يكفّرا أو يتوبا من ذلك - إلى أن قال بعد ذكر الكفّارة على الجزّ والخدش :- ولا شيء في اللطم على الخدود سوى الاستغفار والتوبة ، ولقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميّات على الحسين بن عليّ (عليهما السلام) ، وعلى مثله تلطم الخدود وتشقّ الجيوب »^(١) ؛ إذ هو وإن أطلق فيه نفي البأس أولاً ، لكنّ المراد منه بقرينة ما بعده - مع الطعن في سنده ولا جابر - أنّه لا بأس به في الجملة ، فلذا كان الاستدلال به عليه من حيث تضمّنه النهي عن شقّ الوالد على الولد متممّاً بعدم القول بالفصل أولى من العكس .

وكذا ما عساه يستدلّ له به أيضاً من خبر الحسن الصيقل : « لا ينبغي الصياح على الميت ، ولا شقّ الثياب »^(٢) من حيث ظهور « لا ينبغي » في الكراهة ؛ لوجوب إرادة الحرمة منه هنا بقرينة ما عرفت إن لم نقل بظهورها فيها بنفسها ، بل قيل^(٣) : إنّها شائعة في الأخبار بذلك .

مضافاً إلى ما في الحقائق^(٤) من أنّ الظاهر من الأخبار وكلام

(١) تهذيب الاحكام : العتق والتدبير والمكاتبه / باب ٦ ح ٢٣ ج ٨ ص ٣٢٥ ، وسائل الشيعة :

باب ٣١ من ابواب الكفارات ح ١ ج ١٥ ص ٥٨٣ .

(٢) الكافي : باب الصبر والجزع والاسترجاع ح ٨ ج ٣ ص ٢٢٥ .

(٣) كما في الحقائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٥٣ .

(٤) المصدر السابق .

الأصحاب حرمة الصراخ ، وإنّما الجائز النوح بالصوت المعتدل ، فيجب حينئذٍ إرادة الحرمة منها بالنسبة إليه ، فيتبعه الشقّ ، وإلاّ لزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، أو المشترك في معنیه ، أو غيرهما ممّا هو موقوف على القرينة ، وليست .

قلت : ومع ذلك فالموجود فيما حضرنى من نسخة الوسائل : « ولا تشقّ الثياب »^(١) ، فيكون حينئذٍ نهياً مستقلاً ، كما أنّ الموجود فيها بالنظر إلى السند : « عن امرأة الحسن الصيقل » ، إلّا أنّ المعروف في كتب الفروع^(٢) « عن الحسن الصيقل » ، وفي الذكرى^(٣) : « الصقار » بدل « الصيقل » ، والأمر سهل .

ومن استدلال الصادق (عليه السلام) بشقّ موسى على أخيه هارون (على نبينا وآله وعليهما السلام) ، ومرسلة المبسوط المتقدمة المنجبرة بفتوى الأصحاب عدا النادر ، بل نسبه غير واحد^(٤) إليهم بدون استثناء ، يستفاد حكم المستثنى أي جواز الشقّ على الأب والأخ .

مضافاً إلى ما حكى في الفقيه وغيره مرسلاً من شقّ العسكري (عليه السلام) قيضه من خلف وقدّام عند موت أبيه (عليه السلام)^(٥) .

(١) وسائل الشيعة : باب ٨٤ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٩١٦ .

(٢) كمدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٥ ، والحدائق الناضرة : الطهارة / دفن الميت ج ٤ ص ١٥١ .

(٣) ذكرى الشيعة : الطهارة / دفن الميت ص ٧٢ .

(٤) كالكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غيسل الاموات ج ١ ص ٤٥٤ ، والسيد في مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٥ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التعزية ح ٥١١ ج ١ ص ١٧٤ ، وسائل الشيعة : باب ٨٤ من ابواب الدفن ح ٤ ج ٢ ص ٩١٦ .

وعن كشف الغمة نقلاً من كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميري عن أبي هاشم الجعفري قال : « خرج أبو محمد (عليه السلام) في جنازة أبي الحسن (عليه السلام) وقيصه مشقوق ، فكتب إليه ابن عون : من رأيت أو بلغك من الأئمة (عليهم السلام) شقّ قيصه في مثل هذا ؟ فكتب إليه أبو محمد (عليه السلام) : يا أحمق وما يدريك ما هذا ؟! قد شقّ موسى على هارون »^(١) ، ونحوه المحكي عن الكشي في كتاب الرجال^(٢) مسنداً ، فما عن ابن إدريس^(٣) من القول بالحرمة فيها ضعيف ، بل لا يبعد القول حينئذٍ بالاستحباب ؛ للتأسي .

كما أنّه من ذلك وما تقدّم بل أولى منه يستفاد جوازه للمرأة أيضاً فيها ، مع أنّه لا خلاف فيه إلّا منه^(٤) أيضاً ، وهو ضعيف كسابقه ؛ لما عرفت ممّا تقدّم ، مضافاً إلى ما في خبر خالد بن سدير عن الصادق (عليه السلام) : « ولقد شققن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن عليّ (عليهما السلام) ، وعلى مثله تلطم الخدود وتشقّ الجيوب »^(٥) ؛ إذ من المعلوم فيهنّ بناته وأخواته .

وأما شقّها في غيرهما فالأحوط والأولى تركه إن لم يكن أقوى ؛ لأصالة الاشتراك في الحكم ، ولمرسله المبسوط السابقة المنجبرة بإطلاق فتوى

(١) كشف الغمة : ذكر الامام العكسري (ع) ج ٢ ص ٤١٨ ، وفيه : « عن أبي عون » ، وسائل الشيعة : باب ٨٤ من ابواب الدفن ح ٥ ج ٢ ص ٩١٧ .

(٢) رجال الكشي : رقم ٤٦٧ ص ٤٧٩ ، وسائل الشيعة : باب ٨٤ من ابواب الدفن ح ٦ ج ٢ ص ٩١٧ .

(٣) السرائر : باب الكفارات ج ٣ ص ٧٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) تقدم في ص ٦٣٨ .

كثير من الأصحاب ، وبمنافاته للصبر والرضا بقضاء الله ، وبأنه تضييع ، وبخبر الصفار بناءً على ما وجدناه ، وبما رواه في البحار عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد (عليها السلام) «أنه أوصى عندما احتضر فقال : لا يلطمن عليّ خد ولا يشقن عليّ جيب ، فما من امرأة تشقّ جيبها إلّا صدع لها في جهنم صدع ، كلما زادت زيدت» (١) .

وبما رواه في البحار أيضاً عن مسكن الفؤاد عن ابن مسعود قال : «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : ليس منا من ضرب الخدود وشقّ الجيوب» (٢) .

وعن أبي أمامة : «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعن الخامسة وجهها ، والشاقة جيبها ، والداعية بالويل والثبور» (٣) .

وبما رواه فيه أيضاً عن مشكاة الأنوار نقلاً عن كتاب المحاسن عن الصادق (عليه السلام) في قول الله (عز وجل) : «وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ» (٤) : «المعروف أن لا يشققن جيباً ، ولا يلطمن وجهاً ، ولا يدعون ويلاً ...» (٥) الحديث .

(١) بحار الانوار: باب ١٦ من ابواب الجنائز ح ٤٨ ج ٨٢ ص ١٠١ ، دعائم الاسلام : باب ذكر التعازي والصبر ج ١ ص ٢٢٦ ، مستدرک الوسائل : باب ٧٢ من ابواب الدفن ح ٢ ج ٢ ص ٤٥٦ .

(٢) مسكن الفؤاد : ص ٩٩ ، بحار الانوار : باب ١٦ من ابواب الجنائز ح ٤٥ ج ٨٢ ص ٩٣ ، مستدرک الوسائل : باب ٧١ من ابواب الدفن ح ١٢ ج ٢ ص ٤٥٢ .

(٣) مسكن الفؤاد : ص ٩٩ ، بحار الانوار : باب ١٦ من ابواب الجنائز ح ٤٥ ج ٨٢ ص ٩٣ ، مستدرک الوسائل : باب ٧١ من ابواب الدفن ح ١٣ ج ٢ ص ٤٥٢ .

(٤) سورة الممتحنة : الآية ١٢ .

(٥) بحار الانوار: باب ١٦ من ابواب الجنائز ح ٤٩ ج ٨٢ ص ١٠٢ ، مستدرک الوسائل : باب ٧١

كلّ ذامع أنّه لا دليل على الجواز سوى الأصل الذي لا يصلح للمعارضة، ورواية الصّفّار: «لا ينبغي» وقد تقدّم الكلام فيه، وما يحكى من فعل الفاطميّات كما في ذيل خبر خالد بن سدير عن الصادق (عليه السلام)، بل ربّما قيل: إنّهُ متواتر، وهو موقوف على فعل ذلك من غير ذات الأب والأخ وعلى علم عليّ بن الحسين (عليهما السلام) وتقريره المفيد رضاه به، ودونه خبط القتاد.

على أنّه قد يستثنى من ذلك الأنبياء والأئمّة (عليهم السلام) أو خصوص سيّدي ومولاي الحسين بن عليّ (عليهما السلام) كما يشعر به الخبر المتقدّم، وكذا غيره من الأخبار التي منها حسن معاوية السابق عن الصادق (عليه السلام): «كلّ الجزع والبكاء مكروه ما خلا الجزع والبكاء لقتل الحسين (عليه السلام)»^(١) المراد به فعل ما يقع من الجازع من لطم الوجه والصدر والصراخ ونحوها، ولو بقريئة ما رواه جابر عن الباقر (عليه السلام): «أشدّ الجزع الصراخ بالويل والعيول ولطم الوجه والصدر وجزّ الشعر...»^(٢) إلى آخره، مضافاً إلى السيرة في اللطم والعيول ونحوها ممّا هو حرام في غيره قطعاً، فتأمّل.

وما^(٣) في خبر خالد المتقدّم من جواز شقّ المرأة على زوجها، ولا قائل

من أبواب الدفن ج ٦ ص ٢ ص ٤٥٠.

(١) تقدم في ص ٦٣٢.

(٢) الكافي: باب الصبر والجزع والاسترجاع ج ١ ص ٣ ص ٢٢٢، وسائل الشيعة: باب ٨٣ من

أبواب الدفن ج ١ ص ٢ ص ٩١٥.

(٣) معطوف على كلمة «الأصل» من قوله في هذه الصفحة س ٣: «لا دليل على الجواز سوى

الأصل».

بالفصل ، وهو- مع ضعفه ولا جابر له ، واستبعاد تحقق الإجماع المركب في المقام قاصر عن معارضة ما سمعت ، فتأمل جيداً .

المسألة الثانية ﴿﴾

﴿ الشهيد ﴾ الذي سبق الكلام في بيان موضوعه ﴿ يدفن ﴾ وجوباً ﴿ بثيابه ﴾ عدا ما ستعرف إن قلنا : إنها ثياب ، إجماعاً بقسميه (١) ونصوصاً (٢) أصابها الدم أولاً ، وعن الشافعي وأحمد (٣) جواز التكفين بغيرها ، لكن المصنف في المعتبر (٤) حكى إجماع المسلمين على أنه يدفن مع الشهيد جميع ثيابه أصابها الدم أولاً ، وكذا المحقق الثاني (٥) ، وفي التذكرة (٦) والمدارك (٧) إجماع العلماء ، فيحتمل عدم ثبوت النقل المذكور عن الشافعي وأحمد ، أو يريدوا بمعقد إجماعاتهم الجواز لا الوجوب ، ومن الثياب عرفاً السراويل ، فيجب حينئذ دفنها معه وإن لم يصبها دم وفقاً

(١) ممن قال بذلك : الشيخ في المبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، وابن البراج في المذهب : الطهارة / ما يغسل من الموتى ج ١ ص ٥٥ ، وابن حزة في الوسيلة : الصلاة / أحكام الموتى ص ٦٣ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .

وسياقي التعرض لبعض الاجماع المنقولة .

(٢) سياقي التعرض لبعضها في اثناء البحث ، وراجع وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ج ٢ ص ٦٩٨ .

(٣) المجموع : ج ٥ ص ٢٦٧ ، المغني (لابن قدامة) : ج ٢ ص ٤٠٣ .

(٤) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣٠٩ .

(٥) جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٥ .

(٦) تذكرة الفقهاء : الطهارة / غسل الميت ج ١ ص ٤١ .

(٧) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٥ .

للاكثر (١)، وخلافاً للمفيد (٢) وسلار (٣) وابن زهرة (٤) وعن أبي علي (٥)، فتنزح إن لم يصبها الدم، بل ظاهر الثالث دخوله تحت ما حكاه من الإجماع، ولعله الحجة لهم، مضافاً إلى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر الزيدية: «ينزع عن الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والمنطقة والسرراويل إلا أن يكون أصابه دم، فإن أصابه دم ترك...» (٦).

ويدفعه: -مع عدم صراحة عبارة الغنية في الإجماع- أنه معارض بإجماع الخلاف (٧) على أن لا ينزع منه إلا الجلود، وغيره من الإجماعات على الدفن بالثياب، سيما بعد شهادة فتوى الأكثر لها، ومنه يقوى في الظن الوهم في دعوى الإجماع إن اندرجت فيه.

كما أنه بملاحظة ذلك والنصوص بدفن الثياب مع ضعف الخبر المتقدم وإعراض المشهور عنه يقوى عدم الالتفات إليه؛ إذ لا مقاومة له، فلا يحكم به عليه.

وكذا الكلام فيما تضمنه أيضاً من القلنسوة والعمامة والمنطقة إن كانت

(١) كالشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١، وابن ادریس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٦، وابن سعيد في الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٤٩، والعلامة في القواعد: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١.

(٢) المقتنة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٨٤.

(٣) المراسم: الطهارة/ تغسيل الميت ص ٤٥.

(٤) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): الصلاة/ كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١.

(٥) نقله عنه العلامة في المختلف: الطهارة/ غسل الاموات ص ٤٥.

(٦) الكافي: باب القتل ح ٤ ج ٣ ص ٢١١، تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٤٠ ج ١.

ص ٣٣٢، وسائل الشيعة: باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ١٠ ج ٢ ص ٧٠١.

(٧) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥١٤ ج ١ ص ٧١٠.

من الثياب ، وإن نصّ في المقنعة (١) والغنية (٢) والمراسم (٣) والسرائر (٤) على نزع الأولى إذا لم يصبها الدم كما عن ابن بابويه (٥) ، بل الظاهر دخوله في معقد إجماع الثانية .

وأما الأخيران فلم أعرف أحداً نصّ على نزعها عنه ، سوى ما يحكى عن عليّ بن بابويه : « لا ينزع منه شيئاً إلا الخف والمنطقة والقلنسوة والعمامة والسرائر ، فإن أصاب شيئاً من ثيابه دم لم ينزع عنه » (٦) ، وهو محتمل لعموم ثيابه في كلامه للستة ، واختصاصه بما عدا الأول أو الأولين أو الثلاثة الأول ، ولغير ذلك أيضاً ، وما عن المفيد (٧) من النصّ على أنّ العمامة ليست من الثياب ، قيل : ولم يدخلها الأصحاب في الكسوة في الكفارة ، واختلفوا فيها في الحبوّة .

قلت : وكيف كان ، فالأقوى أنّ القلنسوة والعمامة من الثياب ، فيجري فيها حينئذٍ ما تقدّم ، وعدم دخول الثانية في الكسوة لو سلّم لا ينافية ؛ إذ لا منافاة بين ذلك وبين صدق كونها من الثياب بعد وجودها في جملتها ، وكذا القلنسوة بل وبعض أفراد المنطقة ، ولذا حكي عن المسالك (٨) دعوى الشهرة على أنّ العمامة والقلنسوة من الثياب ، وتقدّم ما

(١) المقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٤ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٤) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٦ .

(٥) من لا يحضره الفقيه : باب التكفين وآدابه ح ٤٤٦ ج ١ ص ١٥٩ .

(٦) نقله عنه العلامة في المختلف : الطهارة / غسل الاموات ص ٤٥ .

(٧) المقنعة : الصلاة / ما تجوز الصلاة فيه من اللباس .. ص ١٥٠ .

(٨) مسالك الافهام : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١١ .

في الخلاف من الإجماع على أنه لا ينزع منه إلا الجلود ، وهو كذلك حينئذ .
على أنه قد يقال : إنها وإن لم تدخل تحت اسم الثياب حقيقة ، لكنها
تدخل وتفهم عند الأمر بالدفن بثيابه تبعاً لها ، كدخول طريق الدار ورسن
الدابة ونحو ذلك عند بيع كلّ منها .

﴿و﴾ على كلّ حال فلا ينزع شيء منها ، وإجماع الغنية والرواية قد
سمعت الكلام فيها ، نعم ﴿ينزع عنه الخفّان والفرو أصابهما الدم أو لم
يصبهما على الأظهر﴾ الأشهر ، بل لا خلاف فيه بالنسبة إلى الأولين إذا لم
يصبهما الدم ، بل الإجماع بقسميه ^(١) عليه .

وأما إذا أصابها الدم فالمشهور كذلك ، بل في الغنية ^(٢) الإجماع عليه ،
كما أنه يدخل أيضاً في معقد إجماع الخلاف ^(٣) أنه لا ينزع منه إلا الجلود ،
كلّ ذا مع عدم صدق اسم الثياب عليه قطعاً ، فيكون دفنه تضييعاً
للمال .

ودعوى فهم ما عليه من الأخبار مع إصابة الدم وإن لم تسمّ ثياباً
- كقوله (عليه السلام) : « ... يدفن بدمائه ... » ^(٤) ، وفي آخر :

(١) من قال بذلك : المفيد في المنفعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٤ ، والشيخ في المبسوط :
كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨١ ، وابن البراج في المهذب : الطهارة / ما يغسل من موق الناس
ج ١ ص ٥٥ ، والعلامة في القواعد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٢١ .
ونقل الاجماع في : الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات
ص ٥٠١ .

(٢) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥١٤ ج ١ ص ٧١٠ .

(٤) فقه الرضا : باب ٢٢ ص ١٧٤ ، مستدرک الوسائل : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٥ ج ٢
ص ١٧٩ .

«... يدفن كما هو بدمائه...»^(١) ، كالا استدلال عليه بقول أمير المؤمنين (عليه السلام) المتقدم سابقاً^(٢) - ممنوعة ؛ إذ المفهوم من الأول إرادة نفي وجوب الغسل والتغسيل ، وقد عرفت ما في الثاني ، على أنه محتمل لأن يكون الشرط فيه للأخير ، فما في الوسيلة^(٣) والسرائر^(٤) والمراسم^(٥) كما عن نهاية الأحكام^(٦) من الدفن معه إذا أصابه الدم ضعيف .

وأما الفرو فالشبهة فيها من حيث صدق اسم الثياب عليها ، وعدمه ، وإلا فلم نقف على ما يدلّ عليها بالخصوص ، فلا تنزع على الأول وتنزع على الثاني . لكن بناءً على ذلك ينبغي عدم الفرق بين إصابة الدم وعدمه ، لكن قيده به الخصم في المقام كابني زهرة^(٧) وإدريس^(٨) وعن أبي علي^(٩) ، فينزع الفرو إذا لم يصبها الدم ، بل ظاهر الأول الإجماع عليه .

ولعلّ ذلك منهم ينبئ على أنّها ليست بثياب عندهم ، وإنّما أوجبوا دفنها معه عند إصابتها الدم لأنّهم فهموا من الأخبار دفن ما أصابه الدم وإن لم يكن ثوباً كما سمعته في الخف ، وإلا لم يتّجه التقييد بذلك ؛ لدفن

(١) الكافي : باب القتل ج ٢ ص ٣ ، تهذيب الأحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٣٨ ج ١ ص ٣٣١ ، وسائل الشيعة : باب ١٤ من ابواب غسل الميت ح ٨ ج ٢ ص ٧٠٠ .

(٢) في ص ٦٤٤ .

(٣) الوسيلة : الصلاة / أحكام الموق ص ٦٣ .

(٤) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٦ .

(٥) المراسم : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٥ .

(٦) نهاية الأحكام : الصلاة / دفن الميت ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٧) الغنية (ضمن الجوامع الفقهية) : الصلاة / كيفية الصلاة على الاموات ص ٥٠١ .

(٨) السرائر : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٦٦ .

(٩) نقله عنه الشهيد في الذكرى : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤١ .

الثياب معه مطلقاً ، فيتحصل حينئذٍ من ذلك الاتفاق منهم على أنها ليست من الثياب ، وأن النزاع فيها ليس من هذه الجهة .

وقد عرفت في الخف أنّه لا دلالة في أخبار الدفن بدماؤه على ذلك ، فلا إشكال حينئذٍ في خروج الفرو بناءً على أنها ليست من الثياب ؛ لانصراف الثوب إلى المنسوج كما قيل ^(١) ، مضافاً إلى إجماع الخلاف ^(٢) على نزع الجلود .

لكن ومع ذلك كلّه فالمسألة لا تخلو من إشكال ؛ من حيث احتمال صدق اسم الثياب عليها وعدم اختصاصها بالمنسوج ، سيما بعض الفراء ، وسيما إذا كانت بهيئة المنسوج ، على أنه قد لا يكون عليه إلا الفراء ، ودخول مثله تحت المجرد فيكفّن كما ترى ، كدعوى دفنه مجرداً ، فتأمل ، جيداً .
 ﴿ ولا فرق ﴾ في الشهيد ﴿ بين أن يقتل بمجديد أو غيره ﴾ كما تقدّم الكلام فيه وفيما ذكره المصنّف هنا من المسألة ﴿ الثالثة ﴾ وهي أنّ ﴿ حكم الصبي والمجنون إذا قتل شهيداً حكم البالغ العاقل ﴾ .

المسألة الرابعة ﴿﴾

﴿ إذا ﴾ علم أنه قد ﴿ مات وولد الحامل ﴾ في بطنها ولمّا يخرج صحيحاً أدخل اليد في الفرج و﴿ قطع وأخرج ﴾ إجماعاً كما في الخلاف ^(٣) ، ومذهب الأصحاب كما في المدارك ^(٤) ، ويشهد له مع ذلك

(١) كما في مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٦ .

(٢) تقدم في ص ٦٤٦ .

(٣) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٥٧ ج ١ ص ٧٢٩ - ٧٣٠ .

(٤) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٧ .

الاعتبار، وما رواه في الكافي وعن قرب الاسناد للحميري من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في خبر وهب بن وهب عن الصادق (عليه السلام): «... في المرأة يموت في بطنها الولد فيتخوف عليها، قال: لا بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعه ويخرجه»^(١). قلت: ورواه في موضع آخر من الكافي أيضاً كذلك إلا أنه زاد في آخره: «إذا لم ترفق به النساء»^(٢).

وما في المحكي من فقه الرضا (عليه السلام): «وإن مات الولد في جوفها أدخل إنسان يده في فرجها وقطع الولد بيده وأخرجه»^(٣). وضعف الأولى بوهب بن وهب غير قاض بعد الانجبار بما عرفت من دعوى الإجماع صريحاً وظاهراً الذي يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب؛ إذ لم يُعرف من أحد التوقف في هذا الحكم، نعم قال المصنف في المعتبر بعد ذكر مستند الحكم من الخبر المتقدم: «وهب هذا عامي ضعيف لا يعمل بما ينفرد به، فالوجه أنه إن أمكن التوصل إلى إسقاطه صحيحاً بشيء من العلاجات وإلا تُوصل إلى إخراجه بالأرفق فالأرفق، ويتولى ذلك النساء، فإن تعذرن فالرجال المحارم فإن تعذر فغيرهم؛ دفعاً عن نفس الحي»^(٤) انتهى.

(١) الكافي: باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ح ٣ ج ٣ ص ١٥٥، قرب الاسناد: ص ٦٤ وفي آخره: «إذا لم ترفق به النساء»، وسائل الشيعة: باب ٤٦ من ابواب الاحتضار ح ٢ ج ٢ ص ٦٧٣.

(٢) الكافي: باب المرأة تموت وفي بطنها صبي يتحرك ح ٢ ج ٣ ص ٢٠٦.

(٣) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٧٤، مستدرک الوسائل: باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ١٤٠.

(٤) المعتبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٦.

واستوجهه في التنقيح^(١) والمدارك^(٢) وكشف اللثام^(٣) ، وفي الذكري^(٤) وغيرها^(٥) أنَّ « الرواية لا تنافي ذلك » ، بل في كشف اللثام أنَّه « لعلّه مراد الأصحاب وإن لم يصرحوا به »^(٦) .

قلت : كأنّ المصنّف ظنّ أنّ ذلك منافٍ لإطلاق الرواية ، وفيه : أنّ التقييد بذلك من المعلوم الواضح الذي تقتضيه أصول المذهب ، وفي الزيادة السابقة في الخبر إشارة إلى بعضه ، سيّما بناءً على ما روي في بعض كتب الفروع^(٧) : « إذا لم تتفق له النساء » ، وكذا في كلام بعض الأصحاب كمعقد إجماع الشيخ في الخلاف : « فإن مات الجنين ولم يخرج والأمّ حيّة جاز للقبالة ومن يقوم مقامها أن تدخل يدها فتقطع الجنين وتخرجه »^(٨) انتهى . ونحوه غيره^(٩) .

هذا كلّه إن مات وهي حيّة ﴿ و ﴾ أمّا ﴿ إن ماتت هي دونه ﴾ أي وقد علم أنّه حيّ بحركة ونحوها ولم يخرج أيضاً ﴿ شقّ جوفها وانتزع ﴾ إذا

(١) التنقيح الرائع : الطهارة / غسل الاموات ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٧ .

(٣) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(٤) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٣ .

(٥) كمدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٧ .

(٦) كشف اللثام : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ١٤٠ .

(٧) كذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٢ ، وجامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٥ .

(٨) الخلاف : الجنائز / مسألة ٥٥٧ ج ١ ص ٧٢٩ - ٧٣٠ .

(٩) كالمقنعة : الطهارة / تلقين المحتضرين ص ٨٧ ، والمبسوط : كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠ -

١٨١ ، وتذكرة الفقهاء : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ٥٧ .

لم يمكن خروجه بدون الشقّ، بلا خلاف أجده فيه عندنا كما اعترف به في الخلاف^(١)، بل ظاهره فيه بين العلماء، وفي التذكرة^(٢) نسبته الى علمائنا. قلت: وهو كذلك، ويشهد له الاعتبار، والأخبار المستفيضة بل وفوق الاستفاضة المروية في الكافي^(٣) والتهذيب^(٤)، بل روى في الوسائل^(٥) عن الكشي في كتاب الرجال^(٦) عن الباقر (عليه السلام) نحوها أيضاً.

لكنها ليس في شيء منها تعيين موضع الشقّ كعبارة المصنّف ومعتقد إجماع الخلاف، ومقتضاه حينئذٍ عدم الفرق بين الجانبين، إلاّ أنّه في الفقيه^(٧) والمقنعة^(٨) والبسوط^(٩) والجامع^(١٠) والتذكرة^(١١) والتحرير^(١٢) وجامع المقاصد^(١٣) وغيرها من كتب المتقدّمين^(١٤) والمتأخّرين^(١٥) التقييد

(١) الخلاف: الجنائز/ مسألة ٥٥٧ ج ١ ص ٧٢٩.

(٢) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٧.

(٣) الكافي: انظر باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ج ٣ ص ١٥٥.

(٤) تهذيب الاحكام: الطهارة/ باب ١٣ ح ١٧٢ - ١٧٥ ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٥) وسائل الشيعة: باب ٤٦ من ابواب الاحتضار ح ٨ ج ٢ ص ٦٧٤.

(٦) رجال الكشي: رقم ٦٧ ص ١٤٦.

(٧) من لا يحضره الفقيه: باب التكفين وآدابه ذيل ح ٤٤٦ ج ١ ص ١٦٠.

(٨) المقنعة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٨٧.

(٩) البسوط: كتاب الجنائز ج ١ ص ١٨٠.

(١٠) الجامع للشرائع: الطهارة/ احكام الاموات ص ٤٩.

(١١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٧.

(١٢) تحرير الاحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٢٠.

(١٣) جامع المقاصد: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٤.

(١٤) كالمهذب: الطهارة/ ما يغسل من موقى الناس ج ١ ص ٥٥، والسرائر: الطهارة/ غسل

الاموات ج ١ ص ١٦٩.

(١٥) كنهاية الاحكام: الصلاة/ دفن الميت ج ٢ ص ٢٨١، والبيان: الطهارة/ دفن الميت ص ٣٢.

بالأيسر، بل في التذكرة (١) نسبته إلى علمائنا، ويشهد له مع ذلك ما في فقه الرضا (عليه السلام) (٢) من التقييد به أيضاً، مع أنه لعل له مدخلة في المخرج أو المخرج منه.

كلّ ذا مع موافقته للاحتياط، والاقتصار على المتيقّن، ووقوعه - أي التقييد - أيضاً في مثل الفقيه والمقنعة ونحوهما، بل نقل عن النهاية (٣) التي هي متون أخبار، وعن السرائر (٤) الذي لا يعمل إلّا بالقطعيّات إلى غير ذلك، فالقول به حينئذٍ لا يخلو من قوّة، فما عساه يظهر من المصنّف في المعبر (٥) وتبعه عليه غيره (٦) من الميل إلى العدم لعلّ الأقوى خلافه.

وكذا ما ذكره المصنّف بقوله: ﴿وخيط الموضع﴾ كما صرح به كثير من الأصحاب (٧)، بل في التذكرة (٨) نسبته إلى علمائنا، وفي النافع (٩) إلى رواية، قال في المعبر: «وإنّا قلنا: (في رواية) لأنّها رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة، وهي موقوفة، فلا تكون حجة، ولا ضرورة إليه لأنّ

(١) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٧.

(٢) فقه الرضا: باب ٢٢ ص ١٧٤، مستدرک الوسائل: باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ج ١ ص ١٤٠.

(٣) النهاية: الطهارة/ تغسيل الاموات ص ٤٢.

(٤) السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٩.

(٥) المعبر: الطهارة/ لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٦.

(٦) كالسيد في مدارك الاحكام: الطهارة/ دفن الميت ج ٢ ص ١٥٨.

(٧) كالفيد في المقنعة: الطهارة/ تلقين المحتضرين ص ٨٧، والشيخ في المبسوط: كتاب الجنائز ج ١

ص ١٨٠، وابن ادریس في السرائر: الطهارة/ غسل الاموات ج ١ ص ١٦٩.

(٨) تذكرة الفقهاء: الطهارة/ دفن الميت ج ١ ص ٥٧.

(٩) المختصر النافع: الطهارة/ غسل الاموات ص ١٥.

مصيبرها إلى البلاء» (١) ، واستحسنه في المدارك (٢) .

قلت : كأنه لم يقف إلا على ما في التهذيب حيث قال : « وفي رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة : يخرج الولد ويخاط بطنها » (٣) ، وكذا ما في الكافي أيضاً بعد أن ذكر خبر ابن أبي حمزة عن الصادق (عليه السلام) : « سأله عن المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها ، أيشق بطنها ويستخرج ولدها ؟ قال : نعم » (٤) قال : « وفي رواية ابن أبي عمير زاد فيه : يخرج الولد ويخاط بطنها » (٥) .

قال في الذكرى بعد ذكره ما في الكافي والتهذيب والمعتبر : « قلنا : هذان الراويان من عظماء الأصحاب وأصحاب الأئمة (عليهم السلام) ، وظاهرهما القول عن توقيف ، وزيادة الثقة مقبولة » (٦) انتهى .

قلت : كأنه لم يفهم من الكافي كون المراد في رواية ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام) كما لعلّه الظاهر منه ، بل ربّما يدعى مثله في عبارة التهذيب ، ولذا اعتذر بما سمعت ، وهو في محله حيث يحتاج إليه سيّما إذا انجبر بفتاوى الأصحاب ، إلا أنّا في غنية عنه هنا بما رواه في الكافي في موضع آخر في الصحيح أو الحسن إلى ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن

(١) المعتبر : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٣١٦ .

(٢) مدارك الاحكام : الطهارة / دفن الميت ج ٢ ص ١٥٨ .

(٣) تهذيب الاحكام : الطهارة / باب ١٣ ح ١٧٥ ج ١ ص ٣٤٤ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الاحتضار ح ٧ ج ٢ ص ٦٧٤ .

(٤) وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الاحتضار ح ٤ ج ٢ ص ٦٧٤ .

(٥) الكافي : باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك ح ٢ ج ٣ ص ١٥٥ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الاحتضار ح ٥ ج ٢ ص ٦٧٤ .

(٦) ذكرى الشيعة : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٣ .

الصادق (عليه السلام) : « في المرأة تموت ويتحرك الولد في بطنها ، أيشقّ بطنها ويخرج الولد ؟ قال : فقال : نعم ويخاط بطنها » (١) .

وروايته هذه قرينة على ما ذكرناه سابقاً في كلامه ، بل وعلى كلام الشيخ أيضاً ، فلا توقيف حينئذٍ ، وإرسالُ ابن أبي عمير مع أنّه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه (٢) غيرُ قادح ، سيما في مثل المقام للانجبار بما عرفت ، على أنّه قد يقوى كون الواسطة هنا ابن أُذينة بقرينة ما في التهذيب .

فظهر لك من ذلك كلّهُ أنّ القول بالوجوب كما ذكره الأصحاب هو الأقوى ، مع ما فيه من الاحترام للميّتة والتمكّن من تغسيلها وتكفينها ونحوهما من غير مثله .

ثمّ إنّّه لا فرق عندنا في الشقّ المذكور بين رجاء بقاء الولد بعد خروجه وعدمه ، كما صرّح به بعض الأصحاب (٣) ويقتضيه إطلاق الباقيين كالأدلة ، ولا بين وجود القوابل وعدمه كما عرفت ، خلافاً للمحكي عن الشافعي وأحمد (٤) من أنّ القوابل يخرجنه من غير شقّ ، فإنّ فُقدن تركّ حتى يموت ، ثمّ تدفن الأمّ معه بناءً على أنّ مثل هذا الولد لا يعيش عادةً ،

(١) الكافي : باب المرأة تموت وفي بطنها صبي يتحرك ح ١ ج ٣ ص ٢٠٦ ، وسائل الشيعة : باب ٤٦ من ابواب الاحتضار ح ١ ج ٢ ص ٦٧٣ .

(٢) راجع افادات بحر العلوم في آخر كتاب وجيزة البهائي ص ٢٢ .

(٣) كالشهيد في الذكرى : الطهارة / تغسيل الميت ص ٤٣ ، والكركي في جامع المقاصد : الطهارة / لواحق غسل الاموات ج ١ ص ٤٥٥ ، والشهيد الثاني في المسالك : الطهارة / دفن الميت ج ١ ص ١٢ .

(٤) المغني (لابن قدامة) : ج ٢ ص ٤١٣ .

فلا يهتك حرمة الأم لأمر موهوم ، وهو كما ترى .

نعم ، إنما ذلك مع القطع بكونه حياً في بطنها بعد موتها ، أما مع عدمه فالظاهر الحرمة ؛ محافظةً على حرمة الميت ، ولما يفهم من التأمل في أخبار المقام ، ولا يثمر استصحابها قبل موتها وإن قلنا بوجوب الانتظار حتى يقطع بموته لو كان حياً ؛ لعدم التلازم بين الأمرين .

وأما لو كانا معاً حيتين وخشي على كلٍ منهما فالظاهر الصبر إلى أن يقضي الله ، ولا ترجيح شرعاً ، والأُمور الاعتبارية من غير دليل شرعي لا يلتفت إليها والله ورسوله أعلم .

محتويات الكتاب

الفصل الخامس

في أحكام الأموات

| | |
|---|----------------------------------|
| ٣ | المرض وما يتعلّق به من الثواب |
| ٥ | استحباب كتمان المرض وترك الشكاية |
| ٦ | استحباب عيادة المرضى |
| ٧ | وقت عيادة المرضى |
| ٨ | استحباب التماس الدعاء من المريض |

في الاحتضار

| | |
|----|--|
| ١٠ | معنى الاحتضار |
| ١٠ | وجوب توجيه الميّت إلى القبلة |
| ٢٠ | استحباب التوجيه إلى القبلة بعد الموت |
| ٢١ | ثبوت الاستحباب لمطلق الميّت المسلم ومَن بحكمه |
| ٢٢ | كيفية توجيه المحتضر إلى القبلة |
| ٢٢ | سقوط الاستقبال مع عدم التمكن من الكيفية الخاصة |
| ٢٣ | وجوب الاستقبال كفائي |

- ٢٤ تعلق الوجوب بالمحتضر مع التمكن
- ٢٤ استحباب تلقين الميت الشهادتين والاقرار بالنبوة والولاية
- ٢٨ استحباب تلقينه كلمات الفرج
- ٢٩ استحباب تلقينه ببعض الادعية الماثورة
- ٣١ استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه
- ٣٢ إناطة استحباب النقل إذا تعسر خروج الروح
- ٣٤ استحباب أن يكون عند المحتضر مصباح إن مات ليلاً
- ٣٦ استحباب قراءة القرآن عند المحتضر
- ٣٧ استحباب قراءة سورة يس في المقابر
- ٣٨ استحباب غمض عيني الميت واطباق فيه ومد يديه
- ٤٠ استحباب التعجيل بتجهيزه إذا لم تكن شبهة
- ٤٣ وجوب الصبر إلى ثلاثة أيام لمن اشتبه موته
- ٤٤ استثناء التعطيل لبعض المصالح الأخروية
- ٤٦ كراهة وضع الحديد على بطن الميت
- ٤٧ هل يلحق بالحديد غيره في الكراهة؟
- ٤٧ هل تختص الكراهة بما بعد الموت؟
- ٤٨ كراهة حضور الجنب أو الحائض لدى المحتضر
- ٤٩ كراهة إبقاء الميت وحده
- ٤٩ استحباب اعلام المؤمنين للتشيع

في غسل الميت

- ٥١ وجوب غسل الميت على الكفاية
- ٥٢ أولى الناس بالميت أولاهم بميراثه

- ٧١ بيان المراد من الولي
- ٧٥ أولوية الرجال على النساء في صورة الاجتماع
- ٧٧ أولوية الزوج بزوجه
- ٩٢ هل تثبت الأولوية في الزواج المنقطع؟
- ٩٢ حكم المطلقة الرجعية في المقام
- ٩٥ إلحاق الأمة بالزوجة
- ٩٨ حكم تغسيل الكافر المسلم
- ١٠٣ هل يتقيد الحكم المذكور بوجود المسلم؟
- ١٠٣ هل يجب إعادة الغسل لو وجد المائل؟
- ١٠٦ وجوب تغسيل الرجل محارمه من وراء الثياب
- ١٠٨ هل يتقيد ذلك بما إذا لم تكن مسلمة أو زوج؟
- ١١٠ مساواة المرأة للرجل في الأحكام المذكورة
- ١١٠ عدم وجوب الاعادة لو وجد المائل
- ١١١ حرمة تغسيل الرجل من ليست له بمحرم
- ١١٧ جواز تغسيل الرجل من لها دون ثلاث سنين
- ١٢٣ عدم جواز تغسيل المرأة الرجل
- ١٢٦ جواز تغسيل المرأة الصبي
- ١٢٩ جواز تغسيلها الصبي والصبية مجزئاً
- ١٣١ تغسيل الخنثى وأحكامه
- ١٣٣ عدم وجوب غسل الخوارج والغلاة
- ١٣٤ عدم وجوب غسل الكافر
- ١٣٥ حكم غسل المخالف للحق
- ١٤٢ كيفية تغسيل المؤمن للمخالف

- ١٤٣ تبعية ولد المسلم والكافر لها
- ١٤٣ حكم المجنون من الكفار والمسلمين
- ١٤٤ تبعية المسي للسبي في الحكم
- ١٤٤ بيان المراد من الشهيد
- ١٤٩ إناطة أحكام الشهيد بالموت في المعركة
- ١٥٢ حكم الشهيد من جهة الغسل والتكفين
- ١٥٦ حكم مَنْ وجب عليه القتل
- ١٦٧ حكم اجزاء الميت
- ١٨٥ حكم السقط إذا تم له أربعة أشهر
- ١٩٣ حكم السقط إذا لم تلجه الروح
- ١٩٥ حكم الميت إذا لم يحضره مغسل معتبر شرعاً
- ١٩٥ وجوب إزالة النجاسة عن بدن الميت قبل الغسل
- ٢٠٠ البدأة بماء السدر في غسل الميت
- ٢٠٠ اعتبار نية التقرب في غسل الميت
- ٢٠٣ الإجتزاء بنية واحدة للأغسال الثلاثة
- ٢٠٥ اعتبار النية من الغاسل حقيقة
- ٢٠٦ التثليث في غسل الميت
- ٢٠٩ وجوب الخليطين والترتيب بين الاغسال الثلاثة
- ٢١٢ بيان ما يكفي من السدر
- ٢٢٠ الغسل بماء الكافور وشرائطه
- ٢٢٢ الغسل بماء القراح وشرائطه
- ٢٢٥ كيفية غسل الميت
- ٢٢٧ التردد في وجوب وضوء الميت

- ٢٣٠ جواز الاختصار في الغسلات عند الضرورة
 ٢٣١ هل يجب اختيار ماء القراح على غيره؟
 ٢٣٢ وجوب التيمم بدل الفائت من الاغسال
 ٢٣٣ هل يكفي غسل واحد إذا عدم الصدر والكافور؟
 ٢٣٧ وجوب إعادة الغسل لو وجد الخليفة قبل الدفن
 ٢٣٨ وجوب الغسل بمسّ ناقص الغسلات
 ٢٣٩ الفرق بين الميمم وغيره في المقام
 ٢٤٠ عدم قيام شيء مقام الصدر
 ٢٤٠ تيمم الميت اذا خيف من غسله تناثر جلده
 ٢٤٢ وجوب تيمم واحد بدل الاغسال الثلاثة
 ٢٤٣ كيفية تيمم الميت

سُنن الغسل

- ٢٤٤ استحباب وضع الميت على ساحة أو سرير
 ٢٤٥ استحباب وضع الميت على المغتسل مستقبل القبلة
 ٢٤٨ استحباب غسل الميت تحت الظلال
 ٢٤٩ استحباب جعل حفيرة لماء الغسل
 ٢٤٩ كراهة إرسال ماء الغسل في الكنيف
 ٢٥٠ استحباب فتق قيص الميت
 ٢٥١ استحباب نزع القميص من تحت الميت
 ٢٥٢ هل يستحب تغسيله عرباناً أو في قيصه؟
 ٢٥٤ استحباب ستر عورة الميت
 ٢٥٥ استحباب تليين أصابع الميت برفق

- ٢٥٦ استحباب غسل رأس الميت برغوة الصدر
 ٢٥٨ استحباب غسل فرج الميت بماء الصدر والخص
 ٢٥٩ استحباب غسل يدي الميت
 ٢٦٠ استحباب البدأة بشق رأسه الأيمن
 ٢٦١ استحباب التثليث في غسل أعضاء الميت
 ٢٦١ استحباب مسح بطن الميت في الغسلتين الأوليين
 ٢٦٢ استثناء الحامل من ذلك
 ٢٦٤ استحباب وقوف الغاسل عن يمين الميت
 ٢٦٤ استحباب غسل الغاسل يديه مع كل غسلة
 ٢٦٦ استحباب تنشيف الميت بعد الفراغ
 ٢٦٦ كراهة جعل الميت بين رجلي الغاسل
 ٢٦٧ كراهة اقعاد الميت
 ٢٦٨ كراهة قص شيء من أظفار الميت وترجيل شعره
 ٢٧٢ كراهة تغسيل المخالف

في تكفين الميت

- ٢٧٣ وجوب ثلاثة أقطاع في الكفن
 ٢٧٥ عدم اعتبار النية في التكفين
 ٢٧٦ المئزر من الاقطاع الثلاثة الواجبة
 ٢٨٤ القميص وبيان مقداره
 ٢٨٧ الثالث من الاقطاع الإزار
 ٢٨٨ كيفية التكفين
 ٢٩٠ أقل ما يجزي عند الضرورة

- ٢٩١ عدم جواز التكفين بالمغصوب والنجس والحرير
- ٢٩٧ هل يعتبر الساترية في كلّ قطعة من القطع الثلاثة؟
- ٢٩٩ تقديم بعض الممنوعات على بعض مع الاضطرار
- ٣٠١ وجوب الخنوط على المشهور
- ٣٠٢ هل يجب الخنوط قبل التكفين أو بعده؟
- ٣٠٤ مسح المساجد السبعة بالخنوط
- ٣٠٦ حكم تحنيط ما زاد على المساجد السبعة
- ٣١٠ هل يجب وضع الخنوط على الأنف أم يُستحبّ؟
- ٣١٢ بيان المراد من المسح بالخنوط
- ٣١٣ بيان أقلّ ما يُجزى من الخنوط
- ٣١٤ النهي عن تحنيط المُحرم بالكافور
- ٣١٧ هل يحرم تغطية رأس المحرم؟
- ٣١٧ عدم الفرق بين إحرام الحجّ بأقسامه
- ٣١٨ بيان مقدار الخنوط من حيث الفضل
- ٣٢٥ جواز الدفن بغير كافور عند الضرورة
- ٣٢٦ عدم جواز تطيب الميت بغير الذريرة والكافور

سُنن التكفين

- ٣٣١ استحباب اغتسال الغاسل أو الوضوء قبل التكفين
- ٣٣٩ استحباب الحبرة العبرية
- ٣٤١ زيادة الحبرة على الثياب الثلاثة المفروضة
- ٣٤٥ استحباب اللفافة الثانية ليس مشروطاً بالحبرة
- ٣٤٧ هل يستحب زيادة ثوب رابع يطرح عليه؟

- ٣٤٨ اشتراط كون الحبرة غير مطرزة بالذهب
- ٣٤٩ استحباب زيادة الخرقه للفخذين
- ٣٥٠ عدم الفرق في الاستحباب المذكور بين الرجل والمرأة
- ٣٥١ بيان طول الخرقه وعرضها
- ٣٥٢ كيفيّة لف الخرقه
- ٣٥٥ استحباب وضع شيء من القطن بين الاليتين
- ٣٥٧ جواز حشو القطن في دبر الميت
- ٣٥٩ استحباب العمامة للميت
- ٣٦١ هيئة وضع العمامة
- ٣٦٤ استحباب زيادة اللقافة لثديي المرأة
- ٣٦٦ استحباب زيادة النمط لها
- ٣٧٣ بيان المراد من النمط
- ٣٧٥ استحباب القناع للمرأة
- ٣٧٦ استحباب كون الكفن قطعاً أبيضاً
- ٣٨٠ استحباب نثر الذريرة على الحبرة واللقافة والقميص
- ٣٨١ بيان المراد من الذريرة
- ٣٨٥ استحباب كون الحبرة فوق اللقافة والقميص باطنها
- استحباب كتابة اسم الميت والشهادتين على الحبرة والقميص والازار
- ٣٨٦ والجريدتين
- ٣٩١ استحباب كتابة أسماء الأئمة عليهم السلام على الكفن
- ٣٩٤ استحباب كتابة القرآن على الكفن
- ٣٩٦ استحباب كتابة الجوشن الكبير على الكفن
- ٣٩٩ استحباب كون الكتابة بتربة سيد الشهداء عليه السلام

- ٤٠٠ الكتابة بالاصبع إن لم توجد التربة
 ٤٠٢ استحباب اللفافة بدل الحبرة إذا فُقدت
 ٤٠٣ استحباب خياطة الكفن بخيوط منه وعدم بلّه بالريق
 ٤٠٤ استحباب الجريدتين من سعف النخل
 ٤٠٩ بيان مقدار طول الجريدتين
 ٤١٢ ثبوت الاستحباب وإن لم يوجد النخل
 ٤١٤ قيام السدر ثم الخلاف ثم مطلق الشجر مقام النخل
 ٤١٧ كيفية وضع الجريدتين
 ٤٢٢ استحباب سحق الكافور باليد
 ٤٢٣ استحباب جعل ما يفضل من الكافور من مساجده على صدره
 ٤٢٤ استحباب طوي جانب اللفافة الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر
 ٤٢٥ استحباب إعداد الانسان كفنه
 ٤٢٦ كراهة التكفين بالكتان
 ٤٢٧ كراهة عمل الأكمام للأكفان المبتدأة
 ٤٢٩ كراهة الكتابة على الأكفان بالسواد
 ٤٣٠ كراهة جعل الكافور في سمع الميت أو بصره

مسائل ثلاث:

- ٤٣٠ وجوب إزالة النجاسة عن بدن الميت قبل التكفين وبعده
 ٤٣٩ كفن المرأة على زوجها
 ٤٤٥ هل يزاحم وجوب الكفن حق الديان أو النفقة الواجبة ونحوهما؟
 ٤٤٥ لو اقترن موت الزوجة والزوج معاً
 ٤٤٦ هل يلحق بالزوجة من وجبت نفقته؟

- ٤٤٨ إخراج كفن الرجل من أصل تركته قبل الديون والوصايا
 ٤٥١ عدم وجوب بذل الكفن على أحد من المسلمين
 ٤٥١ استحباب بذل الكفن لفاقه
 ٤٥٢ جواز التكفين من الزكاة
 ٤٥٣ هل يجب تكفينه من بيت المال؟
 ٤٥٤ إخراج لوازم تجهيز الميت من أصل المال
 ٤٥٥ وجوب دفن ما سقط من الميت معه في كفنه

في دفن الميت

- ٤٥٧ استحباب تشييع الجنازة
 ٤٥٩ استحباب المشي في تشييع الجنازة
 ٤٦١ استحباب كون المشي وراء الجنازة أو إلى أحد جانبيها
 ٤٦٤ كراهة المشي أمام الجنازة
 ٤٦٨ استحباب التفكر للمشيع في مآله والا تعاض بالموت
 ٤٦٨ كراهة الضحك واللعب واللهو للمشيع
 ٤٦٩ استحباب وضع الرداء لصاحب المصيبة
 ٤٧١ كراهة الجلوس للمشيع قبل الدفن
 ٤٧٢ كراهة إتباع النساء للجنازة
 ٤٧٣ استحباب تربيع الجنازة ومعناه
 ٤٧٥ كيفية تربيع الجنازة
 ٤٨١ استحباب إعلام المؤمنين بموت المؤمن
 ٤٨٣ ما يستحب قوله عند رؤية الجنازة
 ٤٨٥ استحباب وضع الجنازة على الأرض إذا وصل إلى القبر

- ٤٨٧ كيفية وضع جنازة الرجل والمرأة على الأرض
 ٤٨٨ استحباب نقل الميت إلى القبر في ثلاث دفعات
 ٤٩٠ كيفية إرسال الميت إلى القبر
 ٤٩١ استحباب كون النازل حافياً مكشوف الرأس حالاً لأزواره
 ٤٩٣ كراهة نزول الأقارب في القبر
 ٤٩٨ أولوية نزول الأرحام في قبر المرأة
 ٤٩٩ تقدم بعض الأولياء على بعض
 ٥٠٠ هل يتعين الزوج أو الرحم؟
 ٥٠٠ استحباب الدعاء عند إنزال الميت في القبر

فروض الدفن وسننه

- ٥٠١ وجوب الدفن وكيفيته
 ٥٠٤ لو تعذر المواراة في الأرض
 ٥٠٥ هل يعتبر الأقرب فالأقرب إلى مسمى الدفن؟
 ٥٠٦ كيفية دفن من مات في البحر ونحوه
 ٥١١ وجوب إضجاع الميت على جانبه الأيمن مستقبل القبلة
 ٥١٤ كيفية دفن غير المسلمة الحامل من مسلم
 ٥١٥ دفن الذمية الحامل من مسلم في مقابر المسلمين
 ٥١٦ هل يعتبر ولوج الروح في الحمل؟
 ٥١٧ هل الحمل من زناء المسلم كذلك؟
 ٥١٧ كيفية دفن الذمية الحامل من مسلم
 ٥١٨ استحباب حفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة
 ٥٢١ استحباب اللحد

- ٥٢٤ استحباب اللحد في الصلبة والشق في الرخوة
- ٥٢٤ استحباب كون اللحد مما يلي القبلة
- ٥٢٥ استحباب كون اللحد واسعاً
- ٥٢٥ استحباب حلّ عُقد الاكفان من قبل رأس الميت ورجليه
- ٥٢٦ استحباب جعل شيء من تربة الحسين (ع) مع الميت
- ٥٢٨ استحباب تلقين الميت بعد وضعه في القبر
- ٥٣٢ استحباب الدعاء له بعد التلقين
- ٥٣٣ استحباب تشريح اللبن
- ٥٣٥ استحباب الخروج من قبل رجلي القبر
- ٥٣٦ استحباب إهالة الحاضرين للتراب بظهور الأكف
- ٥٤٠ استحباب رفع القبر مقدار أربع أصابع
- ٥٤٤ استحباب تربيع القبر
- ٥٤٥ بيان المراد من التربيع
- ٥٤٧ استحباب رش الماء على القبر وكيفيته
- ٥٥٠ استحباب وضع اليد على القبر وهيئته
- ٥٥٤ لكل استحباب وضع اليد يختصّ بحال الدفن؟
- ٥٥٥ استحباب زيارة النساء للقبور
- ٥٥٦ وقت زيارة القبور المفضّل
- ٥٥٧ استحباب كون الزائر مستقبل القبلة
- ٥٥٨ استحباب الترحم على الميت
- ٥٥٩ استحباب تلقين الولي للميت بعد انصراف الناس
- ٥٦٢ استحباب صلاة ليلة الدفن
- ٥٦٢ استحباب التعزية

- ٥٦٥ جواز التعزية قبل الدفن وبعده
- ٥٦٧ حد التعزية عرفي لا شرعي
- ٥٦٩ قول شاذ للشيخ في المبسوط
- ٥٧١ حكم الاطعام ونحوه في التعزية
- ٥٧٢ استحباب التعزية لسائر أهل المصاب
- ٥٧٢ الترحم على اليتيم
- ٥٧٣ هل تستحب التعزية حتى لأهل العزاء بعضهم بعضاً؟
- ٥٧٣ حكم تعزية غير المسلمين
- ٥٧٤ كفاية التعزية أن يراه صاحب المصيبة
- ٥٧٥ كراهة فرش القبر بالساج إلّا لضرورة
- ٥٧٨ كراهة أن يهيل ذو الرحم على رحمه
- ٥٧٩ كراهة تخصيص القبور
- ٥٨٣ كراهة تجديد القبور
- ٥٨٨ استحباب تعاهد قبور المعصومين (ع)
- ٥٩٠ كراهة دفن ميتين في قبر واحد
- ٥٩٢ جواز ذلك مع الضرورة
- ٥٩٣ كراهة نقل الميت من بلد مات فيه إلى آخر
- ٥٩٤ استحباب نقل الموتي إلى المشاهد المشرفة
- ٦٠٧ كراهة الاستناد إلى القبر أو المشي عليه
- ٦٠٩ كراهة تزيين النعش

في اللواحق

- ٦١١ جواز ذلك لو بلي الميت
- ٦١٢ جواز النيش لو دُفن في أرض مغصوبة
- ٦١٤ جواز النيش لو كُفن بثوب مغصوب
- ٦١٥ جواز النيش لو وقع في القبر ماله قيمة
- ٦١٦ جواز النيش للشهادة على عينه
- ٦١٦ جواز النيش لو دفن في أرض ثم بيعت
- ٦١٧ جواز النيش لو دفن بغير غسل
- ٦١٩ هل ترك الكفن والصلاة كترك الغسل؟
- ٦١٩ حكم ترك الاستقبال
- ٦٢٠ بيان الضابطة في الباب ونظائره
- ٦٢٠ هل يجوز النيش لو كفن بالحريز؟
- ٦٢٠ هل يجوز النيش لو ابتلع ماله قيمة؟
- ٦٢٢ عدم جواز النيش لو وجد بعض أجزائه بعد دفنه
- ٦٢٢ عدم جواز نقل الموتي بعد دفنهم
- ٦٢٣ حكم النقل بعد الدفن إلى المشاهد المشرفة
- ٦٢٩ حكم البكاء على الميت
- ٦٣٢ تأويل الروايات الناهية عن البكاء
- ٦٣٣ جواز النوح على الميت
- ٦٣٥ حكم أجرة النائحة نوحاً محلاً
- ٦٣٥ كراهة النوح بالليل
- ٦٣٦ عدم جواز اللطم والخدش وجز الشعر
- ٦٣٦ حكم شق الثوب على الميت
- ٦٤٢ استثناء الانبياء والأئمة (ع) من ذلك

- ٦٤٣ وجوب دفن الشهيد بثيابه
- ٦٤٦ وجوب نزع الحفّين والفروع عن الشهيد
- ٦٤٨ لا فرق في الشهيد بين البالغ وغير والعاقل وغيره
- ٦٤٨ كيفية اخراج الولد الميت في بطن أمّه وهي حيّة
- ٦٥٠ كيفية اخراج الولد الحي من بطن أمّه الميتة
- ٦٥١ هل لموضع الشق مكان معيّن؟
- ٦٥٢ وجوب خياطة موضع الشق
- ٦٥٤ جواز الشق ولو مع عدم رجاء بقاء الولد
- ٦٥٥ حرمة ذلك لو لم يقطع بحياته
- ٦٥٥ حكم الحامل وولدها لو خشي على كلّ منهما
- ٦٥٧ المحتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قامت مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية
بقم المشرفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة وإحياء التراث الاسلامي،
وإليك سرداً لبعض منشوراتها:

| | | |
|-------|--------------------------|--|
| حديث | السيد محمد جواد الجلاي | * أحاديث المهدي من مسند أحمد بن حنبل |
| فقه | الشيخ محمد باقر الخالصي | * أحكام المحبوسين في الفقه الجعفري |
| حديث | الشيخ المفيد | * الاختصاص |
| طب | السيد جعفر مرتضى العاملي | * الآداب الطبيّة في الاسلام |
| تاريخ | الشيخ الصابري الهمداني | * أدب الحسين <small>عليه السلام</small> وحماسته |
| فقه | العلامة الحلي | * إرشاد الأذهان (ج ١ و ٢) |
| فقه | الشيخ علي الأحمدي | * الأسير في الإسلام |
| حديث | الشيخ المفيد | * الأمالي |
| تاريخ | الشيخ محمد حسين المظفر | * الامام الصادق <small>عليه السلام</small> (ج ١ و ٢) |
| حديث | الشيخ الغروي | * الأمثال والحكم المستخرجة من نهج البلاغة |
| تاريخ | محمد علي برو | * أين دفن النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> ؟ |
| كلام | الشيخ جعفر السبحاني | * البداء |
| فلسفة | العلامة الطباطبائي | * بداية الحكمة |
| حديث | الكنجي الشافعي | * البيان في أخبار صاحب الزمان <small>عليه السلام</small> |
| تفسير | الشيخ الطوسي | * التبيان في تفسير القرآن (ج ١) |
| فقه | الامام الخميني | * تحرير الوسيلة (ج ١ و ٢) |